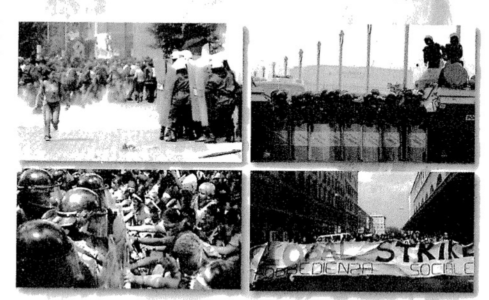
Alternatives ...pour un monde différent

مركز البحوث العربية والأفريقية

المنتدى العالمي للبدائل

مناهضة العولمة

حركة المنظمات الشعبية فى العالم



تحرير:

سمير أمين

فرانسوا أوتار

مكتبة مدبولى

إهـــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

مركز البحوث العربية والأفريقية المنتدى العالمي للبدائل

مناهضة العولمة

حركة المنظمات الشعبية في العالم

تحرير

سمير أمين فرانسوا أوتار

ترجمة

سعد الطويل

الناشر

مكتبة مدبولي

2004

هذه ترجمة لكتاب:
Samir Amin Francois Houtart (Editeurs), Mondialisation des Resistances L`Etat des lutes 2002, Forum Mondial des Alternatives, L`Harmattan Paris.

اســـــم الـكـتـاب : مناهضة العولمة ، حركة المنظمات الشعبية فى العالم

تحــــــــــريــر : سمير أمين ، وفرانسوا أوتار

إعـــــداد فنـى : ناهد عفيفى

مركز البحوث العربية - ٨/١٠ ش متحف المنيل - منيل الروضة

القاهرة - ت / ف : ٣٦٢٠٥١١

البريد الإلكترونى : arc@ie-eg.com

الـطبـــعـــة : الأولى ٢٠٠٤

الـنـاشــــــر : مكتبة مدبولى ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

رقـــم الإيـــداع : ٢٠٠٣/١١٤٦٨

التـرقـيم الدولى : 977-208-438-4

المحتويات

الجـزء الثالـث: حجم التحديات: تأملات حول أصل وسير المقاومات والنضالات

الجزء الرابع: البحث عن البدائل

المنتدى العالمي للبدائل

المنتدى العالمي للبدائل شبكة دولية من مراكز البحث تعمل على دعم العملية البازغة من الالتقاء، على المستوى الدولي، للحركات الاجتماعية، وغيرها من الفاعليات القاعدية للمجتمع المدني. ويحقق ذلك ببناء مجالات للتفكير والتنسيق، تضع تحت تصرف هذه الحركات، والمنظمات غير الحكومية، الأدوات من المعلومات، والتحليلات بشأن عولمة المقاومة، وتساهم في نشر المعرفة بالصراعات الدولية الجارية. ومن ضمن مشروعات المنتدى العالمي للبدائل، القائمة الكاملة للحركات الاجتماعية، المتوفرة في موقعه على الإنترنت، التي تضم جميع البيانات الأساسية المتعلقة بها على مستوى العالم.

الموقع على الإنترنت: www.forum-alternatives.net

الرئاسة: سمير أمين
منتدى العالم الثالث
ص.ب. ٣٥٠١ داكار
السنغال

ت/فاكس: ٨٢١١١٤٤ (٢٢١)

ب. إلكتروني ftm@refer.sn

السكرتارية: فرانسوا أوتار
مركز القارات الثلاث
٥ أفينو سانت جرترود
١٣٤٨، لوفان لا نيف
بلجيكا
ت: ١٠٤٨٩٥٦٠ (٣٢)
١٠٤٥٠٨٢٢
فاكس ١٠٤٨٩٥٦٩ (٣٢)
١٠٤٥٣١٥٢

ب. إلكتروني cetri@cetri.be

م. إلكتروني www.cetri.be

تحرير:	سمير أمين
	فرانسوا أوتار
تنسيق التحرير:	برنار دوتيرم
	فرانسوا بوليه
المراجعة:	لوران ديلكور
الترجمة للعربية:	سعد الطويل

المؤلفون

جلبير أشقر
مدرس العلوم السياسية بجامعة باريس ٨، سان دينى

سمير أمين
مدير منتدى العالم الثالث (داكار) ورئيس المنتدى العالمى للبدائل

بيير بوديه
مدير شبكة البدائل، مون ريال

برونو كارتون
المسئول عن البحوث، فريق البحث عن استراتيجية اقتصادية بديلة، بروكسل

سيترى
مركز القارات الثلاث، لوفان لانيف

صوفى شارلييه
مسئولة القسم السياسى، فى "المساعدة المتبادلة والإخاء"، رئيسة "العالم طبقاً لرؤية النساء"، بروكسل

لين تشون
أستاذ فى مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية

آشوك مينرا
اقتصادى، الهند

لاكشيمى مورثى
الهند

كلاكسو
مجلس العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية، بوينوس آيرس

برنار دريانو
موجه مركز الدراسات ومبادرات التضامن الدولى، باريس

برنار فونو
مدير البحوث، منتدى العالم الثالث، داكار

جيرارد جرينفيلد
مركز بحوث الموارد "مرصد آسيا"، هونج كونج

فرانسوا أوتار
مدير مركز القارات الثلاث لوفان لانيف

ألبير كاساندا لوميمبو
باحث فى مركز القارات الثلاث، لوفان لانيف

باى جوون بوم
مركز السياسات والمعلومات من أجل التضامن الدولى، كوريا الجنوبية

فرانسين مستروم
دكتوراه فى العلوم الاجتماعية، بلجيكا

تريزا س. إنكارناسيون تاديم
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية فى الفلبين. عضو السوق الإقليمى الآسيوى من أجل بدائل جديدة

كينهيدى موشاكوجى

السكرتير العام للحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصرى، اليابان

م.أ. أومين

رئيس معهد العلوم الاجتماعية، جامعة نيو دلهى

فرانسوا بوليه

باحث فى مركز القارات الثلاث، لوفان لانيف

هيلين ريكمانز

باحث اجتماعى لشئون التنمية، مسئولة البعثات، العالم طبقاً لرؤية النساء، بروكسل

كاترين سامارى

مدرس بجامعة باريس ٩، دوفين

إدواردو تاديم

أستاذ مساعد للدراسات الآسيوية، جامعة الفلبين. عضو السوق الإقليمى الآسيوى من أجل بدائل جديدة

إريك توسان

رئيس اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، بروكسل

ميشيل فارشافسكى

مركز معلومات البدائل، إسرائيل

آرنو زكارى

باحث فى اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، بروكسل

تمـــهيد

نشاهد منذ بضع سنوات، التقاءً للحركات الاجتماعية، فمن سياتل، أواخر ١٩٩٩، إلـــى جنوا، في ٢٠٠١، ومن دافوس الأخرى، عام ١٩٩٩ كذلك، إلى بورتو أليجري ٢، عام ٢٠٠٢، تأخذ المطالب، واللقاءات، والبحث عن البدائل مجراها. وتبقى "حركة الـــتحركات"، متعددة ومنفتحة، ولكن بعض الاتجاهات تتحدد، فهناك اتفاق على اعتبار الـــنظام الرأسمالي، خاصة في شكله النيولبرالي، المصدر الأساسي للكثير من الشرور ــ الاجتماعـــية، والبيئـــية، والثقافية ــ ويشتد الجدل حول استراتيجيات بديلة للتنمية، ويطفو على السطح.

ويفتتح كتاب "عولمة المقاومة، أوضاع الصراعات، ٢٠٠٢"، الصادر عن المنتدى العالمـــي للـــبدائل، مـــا نأمل أن يصبح تقليداً: أي تقرير منتظم الصدور عن أوضاع الصـــراعات فـــي العـــالم. وتـــتوافر التقارير السنوية عن حالة الاقتصاد، والمجتمع العالميـــين، وكذلـــك العروض التي تجمع الأحداث المهمة والمشاكل التي برزت خلال العـــام، وهي تقدم معطيات مفيدة، وتحليلات مهمة. ولكن كتابنا هذا مختلف، فهو يقدم الـــرؤية مـــن أسفل، ويؤيد المواقف التي تدافع عنها الحركات الشعبية في صراعاتها اليومية، وعبر كتابات تنظيماتها. وهذا التقرير يمثل قراءة انتقادية لوجهات النظر التي تعبر عنها هذه الحركات، وعناصر البدائل التي تبرز منها.

لقـــد حدد الأفراد والتنظيمات في المنتدى العالمي للبدائل موقفهم، فهم يعارضون الأفكـــار النيولبرالية السائدة، ويعرفون أنها لا يمكن أن تنتج إلا ما نراه حالياً، ألا وهو اســـتقطاب الـــثروة، والـــتدهور في أحوال شعوب بأكملها، وبشكل مأساوي في بعض الأحـــيان، وبصـــفة خاصـــة، أحـــوال العمال، والنساء، والسكان الأصليين، والتدمير المتســـارع للبيئة، وتفكيك الخصائص الثقافية للجماعات المختلفة. ومن حسن الحظ أن الأدبـــيات التـــي تشرح هذه الوقائع متوفرة، فلسنا في حاجة لسردها هنا. وما نأمل في تحقـــيقه، هـــو أن نســـاهم، ولو بالقليل، في تعزيز التقارب بين الحركات الاجتماعية الشـــعبية. وبهـــذا الهـــدف، نفـــتح باب الحوار الذي يمكن أن يسمح بتدعيم تحليلات الأوضـــاع الاقتصادية، والسياسية، والثقافية من جهة، ومن جهة أخرى، المساهمة في المناقشات بشأن الرهانات والتحديات التي يواجهها ضحايا النظام في صراعهم.

ولا يمكننا التنبؤ بما سيكون عليه عالم الغد، طبقاً لتعبير منتدى العالم الاجتماعي، لأننا نعتقد أن التطورات التاريخية، إيجابية كانت أم سلبية، هي نتيجة لتحركات القوى

الفاعلـــة، ولأنهـــا تتأثر بالدرجة الأولى بتحولات العلاقات الاجتماعية، التي تتميز حالياً بتبايـــن عمـــيق بين القوى الموجودة على الساحة. أي بعبارة أخرى، إن الأمر يتعلق بالصراعات الاجتماعية، ولا يعني هذا أن الأفكار والنظريات لم تعد لها فائدة، بل هي تمـــثل جـــزءًا لا يـــتجزأ من القوى المادية التي تصنع التاريخ. والتبادل بين النظرية والتطبيق، أي بين الفكر والعمل، أو بين بزوغ الإلهام، وتحوله إلى واقع ملموس، يبقى شرطاً لا فكاك منه لكل أولئك الذين يريدون "تغيير العالم".

ويساورنا في هذا التقرير طموح كبير، أولاً لأنه ينوي تغطية العالم بأسره، شماله وجـــنوبه. ويعود هذا الاختيار إلى افتراض ضمني بأن العولمة، جديدة كانت أو قديمة، قـــد نسجت بين مناطق العالم وشعوبه، علاقات متبادلة (تتسم باللامساواة)، تفرض أن يـــتقدم التغيير المبتغى، على جميع المستويات القومية والعالمية. نحن نؤمن بالتضامن الدولـــي، ونعتقد أنه يجب أن نبني عالمية الشعوب في مقابل عالمية رأس المال، وهو الســـبيل الوحـــيد لتحقـــيق شكل يختلف عن ذلك الذي يقترحه النيولبراليون العالميون. وثانـــياً، لأن هـــذا الـــتقرير يأمل أن يغطي جميع أوجه الواقع، الاقتصادية والسياسية والاجتماعـــية والأيديولوجـــية والثقافية، وألا يتجاهل أية قضية مهمة. ولحسن الحظ، توجد تحليلات جيدة بشأن هذه المشاكل، ولن نكرر مضمونها، وإن كنا سنحاول الربط فيما بينها.

وقـــد جمع هذا التقرير الأول بين عدد كبير من المشاركين. ولم نستطع أن نغطي بشـــكل شـــامل جميع مناطق العالم، ولا جميع المشاكل التي تؤثر على مجموع البشر، ولكنـــنا نـــأمل، علـــى المدى البعيد، في تغطيتها جميعاً على مر السنين. وفي المقابل، حاولنا جهدنا، في هذه الطبعة الأولى، أن نبرز السياق التاريخي للمحتويات.

ونشعر بالتفاؤل لأن الخطاب النيولبرالي العالمي المتبجح قد أخذ يتعثر، فقد جعلته أحـــداث النصـــف الثانـــي من التسعينيات مثل سياتل وبورتو أليجري، يفقد الكثير من مصـــداقيته. فالشـــعوب لم تعد تصدق لا المزايا المزعومة للخطاب السائد، ولا حتمية الممارســـات التـــي يفرضها. لقد كانت مسز تاتشر تؤكد: "لا توجد بدائل"، ونحن نؤكد الـــيوم" "بل هناك الكثير من البدائل"، وبدائل بصيغة الجمع. وذلك لا فقط عن رغبة في الـــبعد عـــن أي جمـــود عقـــائدي مدرســـي، وإبراز الطبيعة الإيجابية للتنوع في بناء المستقبل، وإنما، لأنه كما قلنا من قبل، فالمستقبل سيكون حصيلة التفاعل بين الحركات الاجتماعية، وأن طبيعة هذا المستقبل، ودرجة تماسكه لا يمكن معرفتها مقدماً.

ويمكـــن للقـــارئ أن يطّلـــع على النصوص الكاملة لإسهامات المشاركين في هذا التقرير في موقعنا على الإنترنت، وقد حاولنا هنا استخلاص جوهرها. ووجهات النظر المخـــتلفة المُعـــبَّر عـــنها هـــنا ليست متطابقة بالضرورة، ولا متّفق عليها بين جميع المسئولين عن المشروع، ولا هيئة التحرير، ومن باب أولى على مستويات أوسع. ولم نحـــاول البحث عن قاسم مشترك يمكن اعتباره منبراً متفقاً عليه، ولكن قدمنا العناصر لاستمرار المناقشة التي تبقى مفتوحة.

ويشمل الكتاب أربعة أجزاء رئيسية:

١. عرضًا لأوضاع المقاومة والصراعات؛
٢. تحليلاً لبعض القضايا ذات الطبيعة العامة أو المستعرضة؛
٣. تأملاً بشأن تحديات الحركات ورهاناتها؛
٤. تقييماً للبدائل التي تحملها القوى الاجتماعية الشعبية.

وأخـــيراً، نوجه شكرنا العميق لكل من ساندوا هذا المشروع، مع التذكير الواجب، بـــأن الآراء الـــواردة بهـــذا التقرير تعود إلى المسئولين عن المنتدى العالمي للبدائل، والمتعاونين معهم، ولا يسأل عنها أية منظمة أو أفراد آخرين.

سمير أمين	فرانسوا أوتار
رئيس المنتدى العالمي للبدائل	سكرتير المنتدى العالمي للبدائل
مدير منتدى العالم الثالث	مدير مركز القارات الثلاث

ساهمت المنظمات الواردة أدناه في مراحل متعددة من مشروعات المنتدى العالمي للبدائل:

القائمة الكاملة للحركات الاجتماعية، والحلقات الدراسية الإقليمية، وأعمال التجميع، والمشاركة في أعمال اللقاءات الدولية، إلخ.

NOVIB (هولندا)، **Fondation Rispetta e Parita** (إيطاليا)، **DGCI** (بلجيكا)، معهد لوكسمبورج للدراسات الأوروبية والدولية، والتعاون اللوكسمبورجي، **NORAD** (هولندا)، **ROSA Luxemburg Stiftung** (ألمانيا)، التعاون الهولندي (هولندا)، **CCFD** (فرنسا)، مؤسسة الشمال-الجنوب للقرن ٢١ (سويسرا)، **Alternatives** (كندا)، **Christian Aid** (بريطانيا)، **Oxfam Solidarite** (بلجيكا)، المفوضية العامة للعلاقات الدولية للجالية الفرنسية في بلجيكا.

الجزء الأول

الأوضاع العالمية: أوضاع الصراعات

من سياتل إلى جنوا، مروراً بكيبيك، وبانكوك، وبرشلونة، وجوهانسبرج، تتعدد حركات الاحتجاج والمقاومة في العالم أجمع. ومن دافوس الأخرى إلى بورتو أليجري، مروراً بباماكو، وفلورنسا، وحيدر أباد، تتجدد اللقاءات، ويزداد البحث عن بدائل تحديداً. ولكن أي لقاء عالمي يكون بلا معنى إذا لم يقترن بصراعات اجتماعية محلية.

والنظرة العامة على العالم، ستعطينا فكرة عن التحركات الجارية. والصورة المجمعة التي نقدمها مبنية على تقارير أكثر تفصيلاً، متوفرة على موقع المنتدى العالمي للبدائل على الإنترنت (www.forum-alternatives.net)، ومرتبطة بقائمة دائمة بالحركات الاجتماعية. وهذه الطبعة الأولى من عولمة المقاومة، لا تطمح أن تلم بكل الصورة، وهي الخطوة الأولى في مشروع سيمتد لسنوات مقبلة.

وستبدأ "جولتنا حول عالم الصراعات"، بآسيا: شرق آسيا أولاً ثم الصين، فجنوب شرق آسيا، فالهند. ثم نتجه بعدها للشرق الأوسط، فأفريقيا، قبل أن نتجه لأمريكا، بادئين بأمريكا اللاتينية، ثم أمريكا الشمالية. ونختم عرضنا بالصراعات في أوروبا الشرقية، تتلوها أوروبا الغربية. ونرجو أن نتمكن في الإصدارات التالية من التعمق في بعض الأوجه الخاصة من هذه الصراعات، مثل نضالات الفلاحين، أو تغطية المناطق التي غابت عن هذا العمل الأول، مثل آسيا الوسطى، أو الأوقيانوسية أو المحيط الهادي.

١- شرق آسيا *

فـــي أعقـــاب الأزمـــة الآســـيوية لعام ١٩٩٧-٩٨، عانت هونج كونج، وتـــايوان، وكوريا الجنوبية، وبدرجة أقل اليابان، من ارتفاع نسبة الفقر، والـــبطالة، والـــتعرض لفقدان أسباب المعيشة، خاصة بين الفئات الأكثر تعرضـــاً للمخاطـــر من السكان. وفي حين كانت هذه البلدان في السابق تعتـــبر، فـــي نظـــر المؤسسات المالية الدولية، نماذج تُحتذى، فقد تحول اقتصـــادها إلـــى الإفلاس، ولم تؤدِ برامج التكيف الهيكلي التي وُضعت، تحت رعاية صندوق النقد الدولي، لعلاج الأزمة، إلا إلى زيادة الأوضاع ســـوءاً. وفـــي هـــذا السياق، تعود الصراعات الاجتماعية، في المنطقة، للظهور، لمقاومة عملية الخصخصة الليبرالية، والمطالبة بتحسين ظروف المعيشـــة. وعلـــى الرغم من أن هذه التعبئة تتخذ أشكالاً متعددة، وأبعاداً مخـــتلفة من بلد لآخر، وأن لكل منها حدوده الخاصة، وتميزه، فإنها، في مجموعهـــا، تمـــثل الصـــورة الشرق آسيوية لحركة المقاومة هذه، التي تتشكل، على نطاق العالم، منذ بضع سنوات.

أ-هونج كونج وتايوان

١-تمهيد: الأزمة وما تلاها

فـــي عنفوان الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧-٩٨، بدا واضحاً أن عقدين من النيولبرالـــية المظفـــرة قـــد اقـــتربا من النهاية. وقد ألقى الانهيار المأساوي لمستوى المعيشـــة، والفقر المتزايد، والبطالة المتزايدة، ضوءاً ساطعاً على التناقضات الأصيلة في مشروع العولمة الرأسمالية. وفي الوقت نفسه، حل شعور بالتعرض للمخاطر لدى أغلـــب العامليـــن، بدلاً من الأمل في رفاهية بلا نهاية، وهو التعرض للمخاطر، الذي يمـــيز العـــالم، كمـــا يشـــعر به من يقبعون في أسفل السلم الاجتماعي. وظهرت هذه التناقضـــات بشـــكل أوضح عندما زاد التطبيق الصادم "لوصفات" صندوق النقد الدولي من حدة الأزمة، ودفع الجماهير إلى شوارع بانكوك، وسيول، احتجاجاً على الأوضاع. وعلـــى الـــرغم مـــن ذلك فقد تابعت حكومات المنطقة، خلال السنوات الأربع التالية

* جيرارد جرينفيلد (هونج كونج وتايوان)، وكينهيدي موشاكوجي (اليابان)، وباي جون بوم (كوريا).

للأزمــة، السير على سياسة اقتصادية عمقت من مشروع العولمة النيولبرالي، وكذلك من الشعور بالتعرض للمخاطر لدى جموع العاملين.

١-هونج كونج: توسع الشرخ الاجتماعي

فــي نهاية عام ١٩٩٩، بلغت هونج كونج واحداً من أعلى مستويات اللامساواة فــي العالم. فقد كان متوسط دخل الأغنياء يساوي ٢٣ ضعف متوسط دخل الفقراء. وكان العشرة بالمائة الأكثر ثروة يحصلون على ٣٦ % من الدخل (تحت) القومي في حيــن كــان العشــرة بالمائة الأكثر فقراً يحصلون بالكاد على ٢ % من ذلك الدخل. وكانــت البطالة واحداً من عدة عوامل ساعدت على تفاقم اللامساواة، والفقر، حيث بلغ معدل البطالة حداً تاريخياً في عام ١٩٩٩، قدره، ٦,٣ %، وكان ما يقرب من ٢٠ % مــن العــائلات الفقيرة تضم عاطلين.[١] وكانت الأغلبية الساحقة ممن يعيشون في ظل الفقــر (مــنذ الأزمــة، وحتى قبلها)، يعملون بأجر، ولكن دخلهم يقل عن الحد اللازم لتحقيق مستوى معيشة مقبول.

وبــنهاية عــام ٢٠٠٠، قُــدّر عدد العمال الذين يتقاضون أقل من نصف متوسط الدخــل بحوالــي ٢٥٠ ألفــاً، وكان حوالي ١,٢ مليون شخص، أي حوالي ربع سكان الإقلــيم، ينــتمون إلى عائلات "عاملة فقيرة" (ك. ل. تانج، وت. ي. نشيونج، ٢٠٠١، ٤٩). وفــي حين كان هؤلاء العمال الفقراء يعانون من الفقر واللامساواة المتزايدين، فقــد كان عليهم مواجهة خطر جديد، فقد أعلنت الحكومة، في عام ١٩٩٩، عن برنامج للخصخصــة، مــؤداه أن يُعهد للقطاع الخاص بأداء بعض الخدمات العامة، مثل إدارة المســاكن الشعبية وصيانتها. وأدى هذا الإجراء لا إلى زيادة تكاليف المعيشة وحسب، وإنمــا إلــى اســتبعاد الــبعض من الحصول على هذه الخدمات أصلاً. كذلك أثر هذا الإجــراء علــى مرتبات، وظروف العمل، وضمانه لمائة وتسعين ألفاً من العاملين في القطاع العام، وترتب على ذلك الكثير من عمليات التعبئة.

وبلغــت المعركة ضد الخصخصة، وتأجير الخدمات العامة من الباطن قمتها في المظاهــرة التي جرت يوم ٢٣ مارس ١٩٩٩، وهي من أكبر المظاهرات التي جرت خــلال العقديــن الأخيرين. فقد رتب اتحاد نقابات العاملين في صيانة المنازل، واتحاد

---

[١] كــان حوالــي ٧٠ ألف عائلة من بين ٣٧٠ ألف عائلة فقيرة، تضم شخصاً عاطلاً على الأقل. من تقرير اتحاد نقابــات هونج كونج للدورة ٢٥ للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، من أجل وضع اتفاقية دولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. جنيف من ٢٣ أبريل إلى ١١ مايو ٢٠٠١.

نقابات عمال هونج كونج، مظاهرة كبرى ضمت ٢٣ ألف شخص في شوارع المركز المالـي لهونج كونج. وعلى الرغم من ذلك فقد جرى تنفيذ برنامج خصخصة الخدمات العامـة كمـا كان مقرراً من قبل، حيث لم تنجح النقابات، ومعها اتحادات الأحياء في تنظيم حركة احتجاج جماهيرية حقيقية.

٢-هونج كونج: فيما وراء التعرض للمخاطر

وكـان أحـد أسباب هذا الضعف، هو عدم القدرة ـ أو الرغبة ـ في تنظيم قوة جماعـية حقيقـية بيـن عالم العمل والأحياء. وفيما عدا استثناءات قليلة، جرت جميع المظاهـرات فـي أثـناء عطلة نهاية الأسبوع، وجميع الوزارات مغلقة، فلم تتأثر بها الإدارة. ويضـاف إلـى ذلك، العجز عن إقامة روابط مع التنظيمات الشعبية لشاغلي المسـاكن، مـع أنهم الأكثر تأثراً بعملية الخصخصة. والسبب الرئيسي الآخر لضعف الـتحرك النقابـي، كـان تقاعسـها عـن المشـاركة في الجبهة السياسية المعارضة للخصخصـة، واكـتفاءها بالمطالبة بالحد من سياسة الاستغناء عن العمال، والمحافظة على مستويات الأجور والمعاشات.

وهكـذا يـرجع السـبب في تراجع الحركة ضد الخصخصة إلى ضعف الحركة النقابـية ذاتهـا، فـالقدرة الحركـية للنقابات، والعلاقات الهشة فيما بينها، شكلت نقاط الضـعف التـي استغلتها الحكومة بسهولة. فقد فشلت في تحقيق تحالفات على أساس الأحياء، وهو الشرط الضروري لخلق وعي جماهيري معاد لنتائج سياسة الخصخصة، كذلـك لـم يكـن لديها برنامج بديل، ولهذا لم تنجح في الحصول على تأييد جماهيري ثابـت. وكما يحدث كثيراً بالنسبة لحركات الاحتجاج في الإقليم، كان الاعتراض على سياسـة الحكومة، جزءاً من خطاب في حدود التشكيك في الكفاءة الاقتصادية، وآليات السوق، ولم يتقدم العمال، ومنظمات الأحياء إلا باعتراضات ذات طبيعة أخلاقية.

وفـيما عـدا القـيود النابعة من الطبيعة الذاتية للحركة النقابية في هونج كونج، تشـترك حـركة معارضة الخصخصة في كثير من القسمات مع غيرها من الحركات الاجتماعـية في الإقليم. وأهم هذه القسمات التركيز على القيام بعمل جماعي رمزي لا "مـؤدٍ للتغيـير"، فقد كان الهدف من هذه المظاهرات هو جذب انتباه وسائل الاتصال الجماهيرية إلى مشكلة حرجة. وما دام الهدف هو التحرك الرمزي، فلم يكن هناك داعٍ لإبراز القوة الشعبية، ولا للتركيز على عدد الجماهير التي جرى تعبئتها.

وفـي هونـج كونج، تُستخدم سياسات التعرض للمخاطر وسيلة للتحكم في نشاط الحركات الاجتماعية. ويركز الكثير من النشطاء الاجتماعيين، وقادة الأحياء (وخاصة مـن كان منهم مرتبطاً بالأنشطة الكنسية)، نظرا لاهتمامهم بالفئات الأكثر تهميشاً في المجـتمع، جهودهـم علـى تحقيق عدالة أكبر للفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر. وهذا **الـتعرض للمخاطر، لا يُنظَر إليه على أنه مرتبط بالنظام، أي أنه ذو منطق رأسمالي، بـل بالأحـرى على أنه نتيجة لإفلاس الدولة.** ولهذا تركز هذه الحركات الاجتماعية مطالبها على بذل العون المباشر للأشخاص المعرضين للمخاطر، بدلاً من تقنين رأس المال، والأسواق، أو على إعادة توزيع الثروة.

ويشعر أغلب العاملين بالتعرض للمخاطر، وحتى دون أن يواجهوا مباشرة الفقر، أو الـبطالة، أو فقـدان المسكن، يعتقدون أن وقوع ذلك أمر ممكن. ويشعر الجميع أن مدخـراتهم البسـيطة، لن تكفي عند وقوع حادث جلل، أو أنهم قد يغرقون تحت وطأة الدين في أية لحظة. وإحدى نتائج العولمة، هي زيادة هذا الشعور بالتعرض للمخاطر، للدرجـة التي تسمح للرأسماليين باستخدامه في دعم النظام، والتحكم في العمال. ولذا، فإن هذا الشعور ذو تأثير قوي معطل لتعبئة القوى العاملة.

ولسـوء الحظ، لم يدرك كثير من النشطاء المغزى الحقيقي لهذا الشعور بالتعرض للمخاطر، معتبرين أنه نوع من عدم المبالاة، أو فقدان الحافز لإحداث تغير اجتماعي. وهـذه اللامـبالاة الظاهـرية، كانت المبرر للطبيعة الرمزية للتحركات الجماعية التي اتخذت باسم "الشعب". وفي الواقع، يحتاج الأمر، في هونج كونج، إلى توعية الشعب ، وإلـى نـوع مـن التنظـيم الذاتي يبرز القوة الجماعية للجماهير. والوعي بهذه القوة الجماعـية هـو الوسيلة الوحيدة للتغلب على الشعور بالتعرض للمخاطر السائد حالياً. وطالمـا تجاهلـت الحركات الاجتماعية هذا الشعور بالتعرض للخطر، أو أساءت فهم طبيعـته، فإنـه سـيبقى سـلاحاً قويـاً فـي يد الحكومة والرأسماليين لتثبيط النضال الجماهيري.

٣-تايوان: الأزمة الاقتصادية الجديدة

يـتفق انضـمام تـايوان لمنظمة التجارة العالمية، بدرجة أو بأخرى، مع انضمام الصـين إلـيها، وهـي لا تنضـم إليها كبلد مستقل، وإنما تحت اسم: "الإقليم المستقل لتايوان، وبنجو، وكينمين، وماتسو"، وهو وضع مشابه لوضع هونج كونج (العضو في

المـنظمة منذ ١٩٩٥)[٢] وطبقاً لشروط منظمة التجارة العالمية، نفـذت حكومة تايوان بـرنامجاً واسـع الـنطاق مـن اللبرالية الاقتصادية، والخصخصة، الأمر الذي عجل بالـتدهور الاقتصـادي. ولهذا السبب، فبعد أربع سنوات من إفلات تايوان من النتائج الأكـثر سوءاً للأزمة المالية الآسيوية، سقطت تايوان في أشد أزمة اقتصادية مرت بها خلال العشرين عاماً الماضية.

وفـي مايو ٢٠٠١، بلغت نسبة العاطلين في تايوان ٤ %، وهي أعلى نسبة تسجل منذ ٢٣ عامـاً حيـث بلغ عدد العاطلين رسمياً ٤١١ ألف عامل. وإذا أضفنا العمال غير المنتظميـن، وعمـال القطـاع غير الرسمي، والمستقلين، لزادت النسبة عن الضعف، وبلغت ٩ % (بيجين كِنجنيان باو، ٢٧ مايو ٢٠٠١؛ وتا كونج باو، ٤ أبريل ٢٠٠١). وتعطـل أغلب هؤلاء العمال نتيجة لخطط إغلاق المصانع، إما بسبب الإفلاس المالي، أو نقـل المصـانع للخـارج. وفي بعض الأحيان، جرى الإغلاق كمجرد حيلة لسلب استحقاقات العمال. وتقوي خطط نقل المصانع "لخارج" تايوان من فقدان الأمان لعمال تـايوان، وقـد سـاعد نقـل الإنتاج واسع النطاق إلى مقاطعات فوجيان، وجيانجسو، وشانغهاي، على التوسع الكبير في الاستثمارات التايوانية في الصين، والتي بلغت ٤٥ ملـيار دولار.[٣] ويسـتخدم رأس المال التايواني في الصين اليوم، أكثر من ٨ ملايين عامل في الصين القارية، أي أكثر من مجموع العاملين بأجر في تايوان. [٤]

وعلـى الـرغم من الأزمة العميقة التي يواجهها عمال تايوان، فقد زادت حكومة الحـزب الديمقراطي التقدمي من سرعة تنفيذ سياسات التبادل الحر، الشرط الضروري للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ولا تحاول حكومة تايوان إخفاء أثر هذه الإجراءات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ففي أبريل ٢٠٠١، صرح تشين هسي هوانج، رئـيس مجلـس الزراعة الحكومي، بأنه خلال السنوات الأربع التالية لانضمام تايوان لمـنظمة الـتجارة العالمية، سيفقد أكثر من ١٠٠ ألف أعمالهم في قطاع الزراعة، في

---

[2] أكد المفاوضون التجاريون التابعون لهونج كونج، أنه على الرغم من التفاوض على اتفاق ثنائي مع تايوان عام ١٩٩٧، فإنـه لا يمكـن التوقيع على هذا الاتفاق قبل انضمام الصين. وبناء على إصرار حكومة الصين القارية، فسيجري تسجيل "الوحدة الإقليمية لتايوان، وبنجو، وكينمين، وماتسو"، تحت اسم "صين تايبيه".

[3] لقـد تحقق هذا الرقم، على الرغم من أن حكومة تايوان قد وضعت حداً أقصى للاستثمارات الفردية لا يتجاوز ٥٠ مليون دولار، لتجنب الاعتماد الزائد عن الحد على هذا البلد.

[4] يـبلغ مجمـوع القـوى العاملة في تايوان ٩,٣ مليون شخص، منهم ٦,٣ من العاملين بأجر. (المكتب الوطني التايواني للميزانية، والمحاسبة، والإحصاء، المسح الشهري للقوى العاملة، يوليو ٢٠٠١.

حيـن ستصـل خسائر الصناعة إلى ١,٥ مليار دولار (تايبيه تايمز،٩ أبريل ٢٠٠١؛ وتـايوان إيكونومـيك نيوز، ٣ مايو ٢٠٠١). وعلاوة على ذلك، فقد توقعت الحكومة انخفـاض الإنتاج الصناعي بنسبة ١٣ %، خلال الشهور الإثني عشر التالية لانضمام تـايوان للمـنظمة. وتتعرض تايوان لضغط شديد من الشركات متعدية الجنسية لإلغاء تقنين قطاع الاتصالات، والصناعات الكهربائية والطاقة.

٥- تايوان: الخصخصة والاحتجاج

كانـت أول شركة من القطاع العام جرت خصخصتها في تايوان هي "تشونجهوا تيلـيكوم"، التابعة لوزارة النقل والاتصالات، وهي أكبر شركة للاتصالات في تايوان، والخامسـة على مستوى آسيا، والخامسة عشر على مستوى العالم. ونظراً لأنها كانت مـن أكبر المستخدمين في تايوان، ويعمل بها حوالي ٣٥ ألف فرد، كانت لخصخصتها آثار سلبية على المستويين الاقتصادي، والاجتماعي.

وفـي يـوم ١٦ أغسطس ٢٠٠٠، ظهرت بوادر عودة الروح النضالية النقابية، عندما تجمـع أكـثر مـن ١٠ آلاف شخص (من العمال وعائلاتهم)، للاحتجاج على برنامج الخصخصـة. وتمثل نقابة عمال الاتصالات الصينية، مجموع ٣٥ ألفاً من العاملين في تشـونجهوا تيلـيكوم، وهي أكبر نقابة صناعية في تايوان. وطالبت النقابة بالاعتراف بالحقوق النقابية عند الخصخصة، وكذلك بضمانات ضد تخفيض الأجور، وضد فرض التقاعد المبكر على العمال.

وبعـد يوم واحد من الإضراب، أعلنت قيادة النقابة أنها قد توصلت إلى اتفاق مع ممثلـي الحكومة، وإدارة الشركة، ولكن الاتفاق ذو النقاط الثلاث، لم يعترف إلا بدور لنقابة العمال عند التفاوض مع الإدارة، وكذلك بضرورة إجراء الاتصال لحل المشاكل مـع الإدارة تحـت وصـاية حكومية خاصة. ولكن الأهم من ذلك، هو اعتراف ذلك الاتفـاق بـأن الخصخصـة هي أحد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية الوطنية. وكانت إدارة النقابة، لم تبدِ اعتراضاً، أثناء أو بعد مظاهرة ١٦ أغسطس، على سياسة الخصخصة، وتخلت بذلك عن الموقف النضالي الذي تمسكت به الحركة النقابية خلال الأعوام الثلاثة السابقة.

ويمكن تفسير هذا التغير في موقف النقابة، ببعض الأحداث السابقة، حيث نجحت قـيادة شـديدة الاعتدال في كسب انتخابات قيادة النقابة التي جرت في مارس ٢٠٠٠. ففـي ديسمبر ١٩٩٩، **استخدمت إدارة شركة تشينجهوا تيليكوم، بتحريض من ممثلي**

حــزب الكومنـــتانج (الحاكم)، مواردها المالية للتدخل في إدارة النقابة، وطرد القيادة المناضـــلة، ثـــم استبعاد الرئيس العامل تشانج شو تشونج، بعد ثلاثة أشهر. وكان هذا الــتدخل فـــي انتخابات النقابة صارخاً بدرجة دفعت مجلس العمل للحكومة المركزية لتوجـــيه إنـــذار لإدارة الشـــركة لأنها تتدخل في استقلال النقابة. وعلى الرغم من هذا الإنذار نجحت إدارة الشركة في السيطرة على النقابة، وهذا يفسر تخلي الإدارة الجديدة للـــنقابة عـــن الـــتوجه النضالي، وتأييدها الصريح لعملية الخصخصة في مقابل بعض المـــزايا لأعضاء النقابة. ولم تنظم النقابة مسيرة الاحتجاج في ١٦ أغسطس إلا بعد أن انخفـــض الجزء المخصص للموظفين، طبقاً لبرنامج الخصخصة من ٥ إلى ٣ بالمائة، وبعد أن زاد القلق بشأن ضمان العمالة والمعاشات.

وكانـــت القيادة القديمة لنقابة عمال الاتصالات الصينية، قد لعبت دوراً أساسياً في إقامـــة الـــتحالف الكبـــير بين نقابات عمال القطاع العام، ونقابات عمال شركة الطاقة التايوانـــية، وشـــركة البترول الصينية، في يونيو ١٩٩٩، التي تضم حوالي ١٦٠ ألف عضو. ولكن استيلاء قيادة تابعة للإدارة على نقابة عمال الاتصالات الصينية، وتخليها عـــن المواقـــف الراديكالية، كان له آثار سياسية خطيرة على نقابات الطاقة التايوانية، وشركة البترول التايوانية. وظهر هذا واضحاً في تعاونها مع حكومة تشين شوي بيان فـــي مـــتابعة برامج الخصخصة، بعد ذلك بقليل. وأثر هذا الموقف كذلك على سياسة الاتحاد التايواني للنقابات الحديث النشأة، الذي يضم بالدرجة الأولى، عمالاً يعملون في شركات القطاع العام. [٥]

٦-تايوان: المقاومة والتراجع

وحدث تراجع، وتعارض في المصالح، مماثل في المعركة ضد بناء محطة القوى الـــنووية الـــرابعة فـــي تـــايوان (أعلـــن عنها لأول مرة عام ١٩٨٠). ومنذ منتصف الثمانينـــيات ارتفـــع مد الوعي البيئي بشكل كبير في تايوان، وكان يعتمد على نضال المحلـــيات ضـــد الـــتخلص مـــن النفايات السامة، وتلوث المجاري المائية الناتج عن الصناعة، والكوارث النووية، وغيرها من المشاكل البيئية. وكانت حركة المقاومة هذه، تضـــم الكثير من الجماعات ذات المصالح والاهتمامات المختلفة، مثل مصير صيادي

---

[٥] بعـــد تولـــيه الســـلطة بعامين، عين الرئيس تشين شوي بيان، هوانج تشينج هسين رئيساً لنقابة شركة البترول الصـــينية، ورئيســـاً للاتحاد التايواني للنقابات. وفي مارس ٢٠٠١، عين هذا الأخير ضمن ٧٨ مستشاراً سياسياً لحكومة الحزب الوطني الديمقراطي.

الأسـماك، وتدمير الصروح الثقافية، وحق سكان الجزيرة الأصليين في الحصول على الأرض.

واتخـذت هـذه الصـراعات مستوى قومياً بل دولياً، فلم تفلح محاولات الحكومة لـتهدئة المخاوف من نقل المخلفات النووية، بإعلانها عن نقل من ٦٠ إلى ١٤٠ ألف طـن من النفايات النووية عن طريق البحر إلى كوريا الشمالية، إلا في تدويل النضال، بـتقوية التحالفات بين النشطاء التايوانيين، واليابانيين، والكوريين الجنوبيين ضد الطاقة الـنووية. أمـا بالنسبة للمحطة النووية التايوانية الرابعة، **فقد نجح النشطاء كذلك، في إضـفاء بعـد دولـي على حركة الاحتجاج**، بإدانتهم لظروف عمل العمال التايلانديين القائميـن ببـناء المحطـة، وتوجـيه سهامهم ضد الشركات متعدية الجنسية المورّدة للتكنولوجيا النووية.

وآتـت هـذه التعبـئة أُكلها، فقد أعلن تشون شوي بيان، في أكتوبر ٢٠٠٠، بعد انـتخابه رئيساً، وقف بناء المحطة النووية ــ المقدرة تكلفتها بحوالي ٦,٥ مليار دولار ــ بعـد أن تـم بناء ثلثها تقريباً. وفي ١٢ نوفمبر ٢٠٠٠، جابت مظاهرة تضم ١٠٠ ألـف شـخص شوارع تايبيه وكاوهسيونج، تأييداً لهذا القرار. ومع أن هذه المظاهرة أعطت الفرصة للنشطاء لكشف مخاطر الطاقة النووية في تايوان وفي الخارج، للرأي العام، إلا أنها لم تنجح في إحياء المواقف الجذرية دفاعاً عن البيئة للأعوام السابقة. لقد تراجعـت الحمية الشعبية للثمانينيات ضد تلويث الأنهار، وبناء السدود، بشكل واضح فـي التسـعينيات، مـن الـتحرك المباشر (بما في ذلك مهاجمة المحطات، واحتلال المواقـع)، إلـى كـتابة العرائض وحملات كسب التأييد، مما أفقدها قاعدتها الشعبية بالتدريج.

وفـي الواقـع، كـان تراجع التأييد الشعبي لهذه الحركات، راجعاً جزئياً لتدهور الوضـع الاقتصـادي لـتايوان ــ وهـو ما استغلته دوائر الأعمال، وأجهزة الإعلام المسـيطرة. وقـد أثبتت استطلاعات الرأي بين المسئولين، وكذلك في دوائر الأعمال، وجـود علاقـة سببية مباشرة بين وقف بناء محطة الطاقة النووية، وبين قرارات نقل الاستثمارات إلى الخارج.

وتقـف حـركات الاحتجاج في تايوان، ضد آثار نشاط الشركات متعدية الجنسية علـى العمال، والصحة العامة، والبيئة، على رأس المعارك ضد العولمة النيوليبرالية. ولا تـتحدى هـذه الحركات مصالح الشركات متعدية الجنسية فحسب، ولكنها تعارض كذلـك مـنطق الـنمو الموجـه للتصدير، وللأسواق العالمية. وطبقاً لما يقوله هؤلاء

النشـطاء، فـإن صناعة أشباه الموصلات ــ وهي إحدى محركات التصدير لمنتجات التكنولوجـيا المتقدمة في تايوان ــ ينتج عنها ١,٥ مليون طن من المخلفات الخطرة. وعلى ذلك، فهم يرون ضرورة إعادة بناء الاقتصاد على أسس جديدة، وكما يقول أحد مواقعهـم على الإنترنت: "يظل الاقتصاد التايواني قائماً على التصدير الواسع النطاق، فالأغلبـية العظمـى مـن الإنـتاج التايواني ليست موجهة للاستهلاك المحلي، وإنما للأسـواق الخارجية. فالمواد الخام، والأجزاء المنفصلة تُستورد من الخارج، ويحولها العمـال التايوانـيون، ثم تُصدر للخارج. إن لتايوان عملة قوية ولكنها تدفع الثمن عن طريق التلوث بما يبقى في الجزيرة. وكما تفتخر الحكومة كثيراً، نستطيع فعلاً تصدير ٩٥ % مـن إنتاجنا من مجموعة كبيرة من الصناعات، ولكننا نحتفظ، في الوقت ذاته، بمائة بالمائة من التلوث الذي يحدث نتيجة لذلك." [٦]

ويبقى التحدي الأكبر للحركات الاجتماعية التايوانية، في النقطة الأضعف لها، ألا وهـي فـي الصـين القارية، حيث تكون القدرة على الصراع ضد آثار "المشروعات المشـتركة" علـى الصحة والبيئة محدودة، بسبب الحساسية السياسية، وسياسة الكبت الحكومـية. ومن ناحية أخرى، **فإن قدرة منظمات الحركة الاجتماعية التايوانية على بناء التضامن عبر الحدود مع عمال الصين القارية، وتجمعاتها تبقى محدودة،** تقيدها السياسات المعقدة لتايوان بشأن الاستقلال/الوحدة.

ب-حركات البدائل في اليابان: الحدود والإمكانيات

١-المجتمع المدني الياباني والمنظمات غير الحكومية

نشـأ المجتمع المدني في خضم عملية العولمة، وهو يتخذ أشكالاً مختلفة في أنحاء العـالم. وفي هذا المجال، تمثل اليابان حالة متميزة، حيث تعطي النظرة الأولى الأمل فـي ظهور مجتمع ياباني بديل، إلا أنها تكشف، في الواقع، القيود الشديدة التي تعرقل نشـأة وتطور مشروعات سياسية واقتصادية بديلة في ذلك البلد. وسنحاول فيما يلي، اسـتخلاص البذور النادرة للأفكار البديلة الغارقة في هذه التربة القاحلة، غير المواتية لأية أفكار جديدة خلاقة.

---

[6] انظر: "البنية الصناعية تحتاج لإعادة نظر"، على موقع Cool Louder Web (www.coolloud.org/) ، تايبيه تايمز، في ١٤ أغسطس ٢٠٠٠.

مثلــت الثمانينيات مرحلة فورة للاقتصاد الياباني. وإلى جانب النتائج الضارة لهذه المــرحلة، مــثل ازدهــار صناعة الجنس على المستوى العالمي، كان أحد التطورات المثــيرة هــو ظهور عدد وافر من المنظمات غير الحكومية في بلد يسود فيه التبجيل لســلطة الدولة، والأمة وجهازها البيروقراطي (التكنوقراطي). وتعبير المنظمات غير الحكومــية، الذي استخدم أول الأمر في الأمم المتحدة، لوصف منظمات غير حكومية ســمح لها، وفقاً لقواعد في غاية الشدة، بالمشاركة في المناقشات بين الدول الأعضاء، اســتُخدِم فــي الــيابان لوصف جميع أنواع المنظمات الطوعية العاملة داخل البلاد أو خارجها. وفي المجتمع الياباني، الذي تتحكم فيه الحكومة في جميع أنواع النشاط، كان نشــوء هذه المنظمات ظاهرة جديدة، فالأمر يتعلق بمؤسسات غير حكومية، مما عبر عن ظهور مجتمع مدني حقيقي في اليابان.

وبغــض النظر عن مجالات اهتمامها، وأسلوب عملها، تتخصص هذه المنظمات غــير الحكومــية فــي مجالات بعينها، ونشاطات ملموسة ومحددة، فهي تهتم بمشاكل مســتهدفة، وجماعــات محــددة. ولهذا السبب فهي لا تأخذ منحى انتقادياً بشأن أسباب المشــاكل التي تتصدى لها، ولا للسبب في أن احتياجات الجماعات التي تعمل جهدها للوفاء بها نشأت في المحل الأول. **وهذا العجز عن التعبير عن المشاكل بعبارات أكثر بنــيوية، يجعل من أصعب الأمور تطوير حركات ضد-النظام، ومن باب أولى، بديلة.** وتمكنــت هــذه الصــعوبات من تثبيت جذورها في أثناء عملية فك "تسنييس" المجتمع المدني الياباني خلال أعوام الثمانينيات.

٢-"لا-تسييس" المجتمع المدني الياباني

تــتخذ أغلب المنظمات غير الحكومية اليابانية، بكامل إرادتها، منحى لا-سياسياً، بمعــنى أنها تركز جهودها أساساً على تحسين بعض الأوضاع الخاصة، دون الاهتمام بالتســاؤلات السياســية العمــيقة. ويجب هنا شرح المقصود بالتعبير"لا-سياسي" الذي يســتخدم كثيراً في اليابان منذ أعوام الثمانينيات، فهو يبرز أنها لا تشكك بأي شكل في شــرعية الحكومــة القائمة. وهذا الموقف يستند إلى الرفض الكامل لنضالية الحركات المعاديــة للــنظام لأعوام الخمسينيات، وهي مرحلة كانت تحكم فيها حكومات الحزب الديمقراطــي الليبرالي القريب من الولايات المتحدة. ومنذ تلك الحقبة، لم يهتز "السلام" الداخلــي في اليابان إلا بسبب بعض "الاحتجاجات" الشعبية الموسمية، التي تتكرر عادة عندما يحين موعد تجديد معاهدة الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة، وحدثت مثل هذه

الـتحركات أعوام ١٩٦٠، و١٩٧٠. ومنعت أحداث عام ١٩٦٠ الرئيس أيزنهاور من زيــارة الـيابان، وإن لم تتمكن من منع تجديد المعاهدة. أما تحركات عام ١٩٧٠، فقد كانت قمة "تمردات" طلاب الجامعات، ولكنها، مع ذلك، انتهت بهزيمة ماحقة للحركات المعاديــة للـنظام، التــي انقسمت إلى جماعات متعارضة. وكان هذا الفشل سبباً في عزوف الأجيال التي نشطت خلال التسعينيات عن الصراعات المعادية للنظام، فاتخذت مواقف تتجه أكثر فأكثر نحو معاداة السياسة.

فــي أعقاب التحركات الطلابية لعام ١٩٧٠، دخلت اليابان مرحلة أزمة اقتصادية بسبب الصدمة البترولية، وركود سياسي عائد بالدرجة الأولى لفشل حركات الاحتجاج ضــد معــاهدة الأمن المتبادل، ولم يعكر صفو السلام السياسي إلا نضال المعارضين لحرب فيتنام.

وبعدها، مرت اليابان خلال الثمانينيات، بمرحلة من الازدهار الاقتصادي، تميزت بمحــاولات سياسية لخلق نموذج اقتصادي نيولبرالي على الطريقة اليابانية. وفي هذه المــرحلة، سُمح بحرية النمو "للمشروعات الحرة"، والأنشطة المدنية، مع فرض رقابة دقــيقة علــيها. ولكن هذه المرحلة، التي نُظر إلى اليابان خلالها على أنها الأولى في العــالم، تبعتها **مرحلة من فقدان الاتجاه، تتميز بازدهار الاقتصاد النيولبرالي السلبي، وسياسة وطنية جديدة نشطة.**

ونشــأ "المجــتمع المدنــي" الجديد من هذه التجربة الثلاثية. وكان على الصراع الطبقــي للنقابات، والحركات الجماهيرية، أن يتواءم، في أول الأمر، مع الأزمة التي تبعت الصدمة البترولية، وأن يقبل التعاون مع خصومه، ولكن بعد أن اشترط عليهم أن يــبذلوا كل الجهد لتجنب فقدان الوظائف، وقد حققوا هذا بنقل العمالة الزائدة إلى قطاع العمل من الباطن.

وهــنا اتخذت أغلب الحركات الجماهيرية موقفاً لا-سياسياً، ولم يبقَ في الساحة إلا بعــض المثقفيــن مــن الحرس القديم ينظمون التجمعات، ويقودون الحملات ضد الحكومة، وضد سلطة الشركات متعدية الجنسية.

وهكــذا لعبت "الصدمة البترولية" دوراً مهماً في تشكيل المجتمع المدني الياباني. فقــد علمت الجهود المبذولة لإعادة الحيوية للاقتصاد الياباني المجتمع المدني البازغ أنه علــى اليابانييــن أن يتحدوا لبناء اليابان المزدهر، ثم جاءت فترة الازدهار الاقتصادي التــي تصــور المواطن الياباني أنها النجاح الذي تحقق بفضل التخلي عن أي صراع سياســي ضــد النظام، وأنها النتيجة للمحافظة على السلام المستقر بين أصحاب العمل

والعمـــال. وفـــي هـــذا المـــناخ الـــلا-سياسي الذي تميز بالتحرك الاقتصادي لأعوام الثمانينـــيات، نشـــأت المـــنظمات غير الحكومية. ومنذ البداية، حرصت على أن تنأى بنفســـها عـــن الحـــركات المعاديـــة للنظام، وحركات السلام المعادية لأمريكا لأعوام الستينيات.

ولهذا السبب، كان من الصعب جداً على هذا المجتمع المدني اللا-سياسي إلى حد كبـــير، أن ينمي أية أنشطة معادية للنظام ذات مغزى، أو أن يقترح أية بدائل للازدهار الاقتصادي لأعوام الثمانينيات.

١-نحو التسييس من جديد للمجتمع المدني الياباني؟

بـــدأت الدولـــة اليابانـــية التكنوقراطية، الكينزية الجديدة، تبدي منذ بعض الوقت، علامـــات التدهور سواء فيما يتعلق بالمساعدات الداخلية أو الدولية. كذلك بدأت النظرة إلـــى العلاقات الحميمة بين التكنوقراط وبعض قطاعات الصناعة، مثل صناعة البناء، والتـــي كانت تمتدح في الماضي على أنها سر نجاح الاقتصاد الياباني، بدأ يُنظر إليها بعين الريبة.

وعلـــى سبيل المثال، بدأت السلطات في تدمير الطبيعة اليابانية الجميلة، مما دفع المواطنيـــن إلـــى الاحتجاج على هذا النوع الجديد من التلوث الذي تتسبب فيه الدولة. وعـــلاوة علـــى ذلـــك، أجرت الدولة مراجعة شاملة لسياستها التي كانت تميل تقليدياً للمســـاواة، حـــتى تســـاير المنافسة الدولية الجديدة النيولبرالية النهج. وغيرت السياسة الضـــريبية، وقســـمت نظام التعليم، وبدأت في خصخصة نظام التأمين الاجتماعي مما يزيد من عدم المساواة في المجتمع الياباني، الأمر الذي اعتبرته ضرورياً لزيادة القدرة التنافســـية. ودفـــع هذا المجتمع المدني الياباني إلى تنظيم ذاته، وتنمية نظامه الخاص لإعـــادة التوزيع، والتعليم، والمساعدة. وفي الوقت ذاته، انتشرت الحركات الاجتماعية المخـــتلفة مثل جمعيات المستهلكين، وتعاونيات العمال الإنتاجية، وحركات المواطنين لتنظـــيم برامج التعليم المستمر، وكذلك مختلف الجمعيات للعناية بالمسنين، والأجانب، والأقليات.

كذلـــك اهـــتم المجـــتمع المدني بالنتائج الضارة للأنشطة الاقتصادية اليابانية في الخـــارج، خاصة في البلدان الآسيوية الأخرى، حيث تعاون التكنوقراط التابعين للدولة مـــع الشـــركات على استغلال القدرات التكنولوجية المتزايدة لتلك البلدان، ذات العمالة الرخيصـــة، والتي تخلق بذلك فرصاً مواتية لنظام التشغيل من الباطن لحساب الإنتاج

الياباني الذي يتميز بالتجزئة الواضحة لعمليات الإنتاج. وقد ساعدت المنح المخصصة للتنمية، وكذلك بعض أنواع القروض الموجهة للبلدان المهيأة لاستقبال رؤوس الأموال اليابانـية على تهيئة البنية التحتية الضرورية لتهيئة الجو لدخول رؤوس الأموال لتلك الاقتصادات.

وقـد أدت فترة الازدهار الاقتصادي، وما صاحبها من جهود منسقة بين الحكومة والقطـاع الصـناعي، إلـى تدهور كبير للبيئة، وظروف عمل غير محتملة في بلدان شـرق، وجـنوب شـرق آسيا. وهي التي أدت إلى العلاقات التجارية غير المتكافئة، والهجـرة "غير القانونية" للعمال، وللكثير من أنواع التهريب في اتجاه اليابان. وقد بدأ المجتمع المدني الياباني في تأسيس أنواع مختلفة من المنظمات غير الحكومية لمواجهة مجموع هذه المشاكل، فقامت منظمات لمعالجة قطع الغابات بمعرفة الشركات اليابانية، وأخـرى لإقامة نظم "للتجارة البديلة"، وغيرها لتدبير أماكن لاستقبال النساء الآسيويات من ضحايا الاتجار بالرقيق، إلخ.

وكـان للبعض من هذه المنظمات غير الحكومية أثر مباشر على المجتمع المدني البعـيد عـن السياسة، من حيث إنها ساعدت المواطنين على التفكير في أساليب بديلة لتنظـيم المجـتمع. وفي المجال الاقتصادي، اكتسبت اتحادات المستهلكين، وتعاونيات العمـال، الوعـي بإمكان تطوير أساليب جديدة لتنظيمات بديلة للاستهلاك، والإنتاج، وضـرورة ذلك. ومع ذلك، **لم يتخذ سوى عدد صغير من المنظمات غير الحكومية، وبعض المثقفين الذين يؤيدونها، موقفاً منتقداً للأوضاع السياسية، والاقتصادية التي** تمـر بهـا الـيابان، والتي مرت مؤخراً بازدهار اقتصادي، وجهه من وراء الستار، التكـنوقراط الحكوميون، والقطاع الخاص متعدي الجنسية. وهذه الأقلية من المنظمات غير الحكومية، والمثقفين، عليها الآن أن تقوم بالمهمة الصعبة، ألا وهي التغلب على المناخ الثقافي اللا-سياسي غير المواتي الذي يغرق فيه المجتمع المدني الياباني.

١-ظهور بعض الحركات المضادة للنظام

وهكـذا ظهرت في وسط المجتمع المدني الياباني اللا-سياسي لأعوام الثمانينيات والتسـعينيات بالـتدريج، سـواء بيـن المنظمات غير الحكومية، أو خارجها، بعض الحـركات المضـادة للنظام التي تحمل فكراً بديلاً. وهي ليست معادية للنظام بالمعنى التقلـيدي للكلمة، لأنها لا تستهدف قلب النظام القائم. فهي مضادة للنظام من حيث إنها تثير مشاكل تؤدي للشك في شرعية النظام، وتمسكه بالبقاء. ووجود بعض "الباقين" من

معارك الستينيات والسبعينيات، لعب دور العامل الحافز لهذه الظاهرة، وكانت مجموعة المنـــتديات للمنظمات غير الحكومية التي رعتها الأمم المتحدة، الإطار الذي نشأت فيه هـــذه الحركات. وهنا اكتسبت المنظمات غير الحكومية اليابانية اللا-سياسية، أو على الأقـــل البعض منها، الوعي بضرورة النظرة الانتقادية للعولمة النيولبرالية، التي تبين أكـــثر فأكـــثر أنهـــا المسئولة عن المشاكل التي تعالجها هذه المنظمات. وحدثت هذه التوعـــية بفضل الجهود المشتركة للأجيال الثلاثة من المثقفين المعادين للنظام، التي ظهرت بعد التحولات السياسية الجارية في اليابان منذ أعوام الستينيات.

وهناك مثلان على الحركات التي تنتمي للجيل الأول، الأول منهما حركة صغيرة تعـــتمد اســـتراتيجية الجبهة المشتركة التي تجمع العمال، وصغار التجار، والمنظمات الريفـــية، والمواطنين، وحتى من لا مأوى لهم، والمسماة الحلف الوطني الموسع، من أجل الحكم الذاتي، والسلام، والديمقراطية. وهذه الحركة، تناضل ضد الحلف العسكري اليابانـــي الأمريكـــي، وتديـــن العولمة النيولبرالية التي تعرض لمخاطر كبيرة وسائل المعيشـــة للفـــئات الاجتماعـــية التـــي تتكون منها الحركة. والثاني هو عصبة تحرير بوراكـــو، التي تضم البوراكو (المنبوذين) اليابانيين. وهذه الحركة قد نجحت في تنظيم شبكة من الحركات المختلفة للأقليات اليابانية.

أمـــا الجـــيل الثانـــي، فقد أنشأ PARC، وتعمل المكونات المختلفة لهذه الحركة الشعبية الواسعة، بشكل خاص، على تكوين حركة تضم المواطنين عبر الحدود، تمتلك مشـــروعاً اقتصادياً وسياسياً بديلاً. أما الجيل الثالث، فتمثله شبكتان كبيرتان تكونتا من خـــلال مؤتمرات الأمم المتحدة. فقد تأسس "منتدى الشعوب ٢٠٠١"، بعد قمة ريو عن البيـــئة، أمـــا "JAC بيجيـــن"، فقد تأسس في خضم مؤتمر المرأة في بيجين. وهاتان الشبكتان تتبنيان اتجاهاً انتقادياً بديلاً، ويتولى تحريكهما مسئولون في بعض المنظمات غير الحكومية.

وإذا كانت هذه المبادرات تحمل في طياتها خميرة فكر بديل أصيل، إلا أن الشكل الـــذي تصوغ به هذا الفكر، كثيراً ما يختلف عن الحركات الأجنبية المماثلة. فالأهداف هـــي بالأســـاس محلية، حتى إذا كانت مشروعاتها تتضمن أبعاداً جديرة بجذب اهتمام حـــركات الـــبدائل في خارج اليابان فما الذي يميز حركات البدائل اليابانية هذه، سواء أكانت منفتحة على الخارج، أو منغلقة على ذاتها، ومتجهة إلى المجتمع المحلي؟

أولاً، لا تقدم حركات البدائل اليابانية مشروعات بديلة موجهة للمستقبل، كما تفعل أغلـــب الحـــركات المماثلة في بقية أنحاء العالم. وهي لا تطور رؤية بديلة للمستقبل،

وإنمـــا تشكل جذور مشروعاتها في التاريخ، كما لو كانت محاولة لتخطي ماضٍ غير مرغوب فيه، لا مشروعاً لمستقبل مُرتجى. ثانياً، تأكيدها على الاستمرارية مع التغيير، يعطــيها بعداً تاريخياً سواء تأكد ذلك صراحة أو ضمناً. ثالثاً، جميع مشاريعها البديلة ترتــبط بفكــر المصـــالحة سواء داخل المجتمعات أو خارجها، سواء داخل أو خارج اليابان.

والتركــيز علـــى المصالحة يعود إلى توجه مخالف كل المخالفة لحركات البدائل الأخـــرى، التـــي تهـــتم قبل كل شيء، بالحرية الفردية، والمساواة، واحترام الحقوق. وفكـــرة المصـــالحة هذه تقتضي تغيير العقليات بين الفئات الاجتماعية، والمجموعات المعنـــية، لا القضـــاء على بعض الممارسات بالقوة، رغم أن هذه الممارسات ذاتها قد فُرضـــت بالقوة. وفكرة المصالحة أو التوفيقية، تسبغ مغزى خاصاً على جهود حركات البدائل للبدء في عمليات تحول هيكلي كامل.

تؤكد حركات البدائل اليابانية على أهمية التضامن بين العاملين من أجل التحول، والمصالحة، أكثر من الوضوح النظري. فهم لا يريدون بناء مجتمع بديل وفق تصور مجـــرد، لـــيحل محـــل المجـــتمع القائم، بل يريدون دفع تأثير يماثل حركة كرة الثلج المتنامية في المجتمع المدني، تدفعه نحو التحول عن طريق المصالحة بين عدد يتزايد باستمرار من المواطنين. وبدلاً من الجدل حول الأبنية بشكل مجرد، يعملون على قيام تحـــالف بين الجماهير المتأثرة بهذه الأبنية وأولئك الذين يؤثرون عليهم، وبذلك يخلقون جبهة مشتركة تتسع باستمرار.

ج- كوريا

١-تحليل السياسات الوطنية

حدثـــت فـــي كوريا، في الفترة الأخيرة من تاريخها، تغيرات مهمة على المسرح السياســـي، ولا شك أنه سيكون لها آثار باقية على شعب شبه الجزيرة. وهذه التغيرات تتعلق بموضوع إعادة توحيد شبه الجزيرة، وأسلوب المصالحة، وهو سؤال يُطرح في كـــلا الكوريتين منذ اجتماع القمة الذي عُقد في يونيو ٢٠٠١. وهذه التغيرات قد شملت شـــبه الجزيرة بالكامل، وستكون لها نتائج مهمة، وبعض هذه النتائج إيجابية بلا شك. ومع ذلك فالدراسة المتفحصة لعملية التوحيد، تكشف عن بعض الجوانب المثيرة للقلق.

وإذا كـــان التقدمـــيون الكوريون منقسمين بشأن بعض المشاكل الأساسية بالنسبة للـــتقارب الحالي بين الشمال والجنوب، إلا أنهم متفقون بصفة عامة على أن المبادلات

بين المنطقتين قد اقتصرت حتى الآن تقريباً، على حرية الحركة لرؤوس الأموال، وأنه قــد جــرى تجــاهل آرائهم بشأن العلاقة بين النظامين، والمشاكل التي يتوجب حلها ليســتتب ســلام حقيقــي. وقــد لعبت دوائر الأعمال دوراً من الدرجة الأولى في هذه المــبادلات، وتقف شركة هيونداي، إحدى أكبر ثلاث شركات في كوريا الجنوبية، في مقدمـــة المهروليـــن نحو كوريا الشمالية. بل قد تقابل مؤسسها، ورئيس مجلس إدارتها الفخـــري تشـــونج جو يونج (الذي توفي مؤخراً)، مع رئيس كوريا الشمالية كيم جونج إيل.

لقــد كانت الهجمة على العمال، والفئات الضعيفة اجتماعياً، في كوريا الجنوبية، شرســـة، فقد اتبعت الحكومة منذ منتصف التسعينيات، سياسات نيولبرالية، وتعزز هذا الاتجــاه بعــد الاتفــاق الذي عُقد مع صندوق النقد الدولي، آخر عام ١٩٩٧. وبحجة تحسين القدرة على المنافسة، بدأت الحكومة عدة برامج للتكيف، من بينها زيادة مرونة ســوق العمل، وخصخصة القطاع العام، ورفع التقنين عن الأسواق الوطنية والإقليمية وتحريرها.

وكــان لهــذه الإجــراءات نــتائج مدمرة، ففي الواقع ترتب على برامج التكيف النيولبرالــي التــي فرضــها صــندوق النقد الدولي، ضمن نتائج أخرى، زيادة التبعية للاقتصادات الأجنبية، والأسواق الدولية، وزيادة في عدم الاستقرار الاقتصادي، وفصل الكثــير من العمال، وزيادة البطالة، وفقدان الاستقرار لفرص العمل، وازدياد استقطاب الــثروات، وتفكك المجتمع المتماسك، أي باختصار، تدهور عام ومثير لمستوى معيشة الشــعب الكوري. وعلى الرغم من المعارضة القوية لهذه البرامج، تتابع الحكومة اليوم مــرحلة جديــدة من عملية التكيف الهيكلي، فقد أعلنت عن عمليات خصخصة جديدة، ببيع القطاع العام للشركات الأجنبية.

١–المقاومة

خــلال الســنوات الــثلاث التــي تلت الأزمة الآسيوية، خاضت الفئات المقهورة اجتماعياً معارك شبه دائمة دفاعاً عن الحقوق الأساسية للعمال، التي حصلوا عليها بعد ســنوات مــن النضــال. **فقــد خاض العمال، والفلاحون، والفقراء، ومعهم النشطاء التقدمــيون، معــركة مســتمرة ضــد الجهود المجتمعة للمؤسسات المالية الدولية، والحكومة، والشركات، لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي**. وقد نظموا عدداً من الإضرابات

العامـــة، والكثـــير مـــن المظاهـــرات، وأشـــكال النضال تضامناً مع بعض الحركات الاجتماعية الأخرى.

وتتضـــمن مطالب اليسار الكوري، ضمن مطالب أخرى، خفض ساعات العمل، والتوسع في المكاسب الاجتماعية، وإلغاء نظام العمالة المؤقتة، وضمان فرص العمل، ومشـــاركة النقابات في القرارات التي تتخذها الإدارة، وضمان الحق في السكن لمن لا مـــأوى لهـــم، ولمـــن طردوا من مساكنهم، والتخلي عن مشروعات خصخصة القطاع العـــام، والتخلي عن نظام العمل الذي لا يسمح للنساء إلا بالعمل المؤقت غير المنتظم. هـــذه نظرة عامة على المعارك الكثيرة التي خاضتها مختلف الحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة.

الإضراب العام لاتحاد النقابات الكورية

بحلـــول مـــايو ٢٠٠٠، كـــان العمال قد اقتنعوا بأن الحكومة ليست لديها النية في إجراء محادثات بحسن نية معهم، وأنها لا تنوي تنفيذ الوعود التي قطعتها إبان الأزمة المالـــية (خاصة تعميم حقوق العاملين، وتخفيض ساعات العمل)، فنظموا إضراباً عاماً عن العمل للتعبير عن الاحتجاج على موقف الحكومة.

وقـــبل ذلـــك بأربعـــة أشـــهر، كان اتحاد النقابات الكورية قد أنذر الحكومة بهذا الإضـــراب إذا لم تستجب لثلاثة من مطالبه الرئيسية (تخفيض ساعات العمل من ٤٤ ســـاعة إلى ٤٠ ساعة، وخمسة أيام عمل في الأسبوع؛ والتعويض عن الأضرار التي ترتبـــت علـــى تنفـــيذ سياســـات صندوق النقد الدولي، ووقف عملية التكيف الهيكلي؛ وإصـــلاح الـــنظام الضريبي بما يضمن تخصيص ١٠ % من الدخل القومي للضمان الاجتماعـــي، وإلغـــاء التميـــيز ضد العمال غير المنتظمين، وتحويلهم إلى العمل كل الوقت). وفي ٣١ مايو، قرر اتحاد النقابات الكورية تنفيذ خطته للإضراب العام، بعد تأكده من مماطلة الحكومة، فأعلن الإضراب العام لمدة ٤ أيام. وشارك في الإضراب، منذ اليوم الأول، حوالي ٧٠ ألف عامل في جميع أنحاء البلاد.

ومـــن وجهة نظر اتحاد النقابات الكورية، حقق الإضراب بعض النتائج الإيجابية: فقد ارتفعت أجور العمال الذين فاوضت نقاباتهم الإدارة، بحوالي ١٠ % في المتوسط؛ وحصلوا على رد إيجابي من الحكومة بشأن أسبوع الخمسة أيام (وإن لم تتخذ خطوات ملموســـة بعـــد)؛ وتأسست نقابة لطياري شركة الطيران الكورية في أثناء الإضراب. ومن بين النتائج الملموسة،نجحت نقابتان من النقابات المتوسطة، في الاتفاق مع الإدارة

علـى أسـبوع الخمسـة أيـام، كما نجحت أغلب النقابات في حل مشكلة العمال غير المنتظميـن بإعطائهم عملاً طول الوقت. ومع ذلك، لا تعتبر النتيجة نجاحاً على طول الخـط، حيـث لم يشارك في الإضراب بعض النقابات المهمة مثل نقابة عمال كوريا تيلـيكوم، ونقابة عمال مترو أنفاق سيول، ونقابات شركات صناعة السيارات الكبرى. وهكذا كان أثره الاجتماعي محدوداً، وأقل مما كان يحدث في الماضي.

ولم تقتصر مطالب اتحاد النقابات الكورية على احتياجات العمال فقط، وإنما كانت تعكس كذلك احتياجات الشعب بأسره، الذي عانى من نتائج عملية التكيف الهيكلي التي واكبـت الأزمـة الآسيوية، والعولمة بصفة عامة. ومن هذه النتائج: استقطاب الثروة، ازدياد نسبة العمل غير المنتظم، أو لبعض الوقت، وارتفاع الأسعار وتدهور مستويات المعيشة، وزيادة البطالة، وتدني الأجور، إلخ. وخلال السنوات الثلاث التي تلت الأزمة الآسـيوية، **ازداد وعي الشعب الكوري بالحقيقة الصعبة التي تختفي وراء الشعارات التـي تتغـنى "بالتبادل الحر"**، و "زيادة الاستثمارات"، و"تحرير الاقتصاد"، ولذلك أيد بصـفة عامـة، التحرك العمالي وبدأ يتشكك بشكل جدي في مواقف حكومة كيم داي جونـج بشـأن هـذه المشاكل الأساسية، ويطالب بتبني بدائل مثل أسبوع الخمسة أيام، وتعزيـز اعـتمادات الميزانية المخصصة للضمان الاجتماعي. ورغم ذلك، استمرت الحكومـة فـي اتـباع سياسـاتها النيولبرالية، بالتفاوض لعقد معاهدات ثنائية لتشجيع الاسـتثمار مع اليابان، والولايات المتحدة، والإعلان عن خطط جديدة للتكيف الهيكلي في قطاع المالية، والقطاع العام.

المظاهرات في أثناء اللقاءات الآسيوية-الأوروبية

بعـد مـرور شهر على أحداث براغ في سبتمبر ٢٠٠٠، نظمت الحركة الشعبية الكوريـة عملية تعبئة جماهيرية من النوع الباحث عن بديل للعولمة، في أثناء اللقاءات الآسـيوية الأوروبـية في سيول تحت الشعار: "من سياتل إلى براغ، فسيول". وهكذا حاول اليسار الكوري السير على طريق الحركة التقدمية العالمية.

وبدأت المظاهرة المحدد لها يوم ٢٠ أكتوبر، بالفعل في الليلة السابقة، حيث تجمع النشـطاء في جامعة سيول لحضور الاحتفال الثقافي ضد العولمة. وفي صباح يوم ٢٠ أكـتوبر، بدأ النشاط مرة أخرى، عندما حاول قادة "حركة الشعب الكوري ضد العولمة النيولبرالـية، ومـنظمة التجارة العالمية"، و"لجنة تجمع الشعب"، تقديم خطاب احتجاج

ضد البرنامج النيولبرالي للقاء آسيا-أوروبا، ولكن الشرطة قمعت هذه المحاولة بعنف بالغ.

وبعد هذا القمع البوليسي، كان لا بد من حدوث مواجهة مباشرة مع الطلاب، فقد تجمع أكثر من ٢٠ ألف طالب للاشتراك في "يوم سيول للتحرك ضد العولمة النيولبرالية"، ووقف الخطباء الوطنيون والأجانب، يتحدثون عن الأضرار والفظائع الناتجة عن العولمة النيولبرالية أمام لافتات ضخمة كُتب عليها: "لا للعولمة"، و"البشر قبل الربح".

وتثير هذه المظاهرات، مع ذلك، أسئلة أساسية لدى التقدميين الكوريين، فإذا كان نجاحهم ظاهراً للوهلة الأولى ـــ فقد نجحوا في تعبئة ٢٠ ألف شخص، ونشطوا نضالات سياتل، وواشنطن، وبراغ في بلدان الجنوب، **وأثبتوا بذلك وجود حركة شعبية عالمية معادية للعولمة النيولبرالية**، وفي بدء نقاش جاد مع الشعب الكوري بشأن آثار العولمة والبدائل القائمة ـــ فإن تحليل حدود هذه الحركة ومظاهر فشلها ليس بهذا القدر من البساطة.

فهذه المظاهرات لم يكن لها تأثير مباشر على الاجتماعات ذاتها، والعلاقات بين الحركة المدنية والحركة العمالية كانت تثير دائماً بعض المشاكل، وكذلك كانت ظروف اتخاذ القرارات في داخل اللجنة المنظمة، محل خلاف.

التعبئة بين عمال شركة هيونداي للسيارات

يعتبر إضراب عمال شركة هيونداي للسيارات ضد عملية التكيف الهيكلي النيولبرالية، إحدى أشرس المعارك في تاريخ الحركة العمالية، وأحد الأمثلة المثيرة على موقف التمييز من إحدى النقابات ضد لجان العاملات. ففي عام ١٩٩٨، اجتاحت كوريا موجة عاتية من عمليات التكيف الهيكلي، حيث كانت الجهات العليا تعتبرها أحسن الوسائل للتغلب على الأزمة الاقتصادية، ولم تسلم شركة سيارات هيونداي من الموجة.

وفي أغسطس من ذلك العام دخلت إدارة الشركة والنقابة في دورة مفاوضات طويلة للاتفاق على العمال الذين يمكن الاستغناء عنهم في إطار عملية إعادة هيكلة الشركة. وفي نهاية المناقشات اتفق الطرفان على أن يكون المستغنى عنهم هم عمال الكانتين، ولهذا كان عدد النساء المفصولات ١٤٤، من بين ٢٧٧، وهو العدد الكامل للمستغنى عنهم. وكانت أعمار هؤلاء النساء تتراوح بين الأربعين والخمسين،

والأغلبية من بينهن هن العائل الوحيد للأسرة. والمثير للصدمة هنا، هو أن النقابة رفضت نهائياً التدخل لمنع هذا الفصل، بل الواقع أن النقابة حاولت جهدها "حماية عمل الرجال"، وبعد ذلك قاطعت نضال هؤلاء العاملات اللاتي تابعن النضال طوال أكثر من عامين قبل العودة للعمل.

وإذا كان مثال سيارات هيونداي يكشف لأية درجة تساير البيروقراطيات على رأس النقابات الكبرى النظام، إلا أنه يكشف كذلك عمق الشعور بالتمييز ضد النساء وانتشاره. وهذا الشعور المختفي حتى اليوم، ظهر للعيان في مواجهة النضال (غير المتوقع) لهؤلاء النسوة اللاتي كن يناضلن من أجل حقوقهن الأساسية. ولكن النقابات ليست وحدها التي تتخذ هذا الموقف، ففي أماكن أخرى تعاني النساء من التمييز والإهانة، من المنظمات القاعدية، وحتى الاتحادات الكبرى. والعقلية الأبوية موجودة حتى في الحركة التقدمية.

وهكذا فأغلب النساء مستبعدات من آليات اتخاذ القرار، لا بسبب قلة عددهن في المنظمات، وإنما لأن العقلية الكورية تعتبرهن عاطفيات، ولا تحكمن العقل كما يجب. ولذلك تبقى النساء باستمرار في قاعدة التسلسل الهرمي، وفي الحالات القصوى، اضطرت الكثير من الناشطات إلى التخلي عن الحركة لشعورهن بأنهن كن ضحايا للثقة المفقودة، أو العدوان على كرامتهن، ثم يُفرض عليهن الصمت من أجل سمعة "الحركة"، وذلك من قِبل رفاق كن يعتبرنهم "تقدميين" حقيقيين. فهل من الكثير أن نطلب من الحركة أن تكون على نفس الدرجة من التقدمية في موقفها من العلاقة بين الجنسين كما هي تقدمية في مواقفها من صراع الطبقات، في مجتمع **لا زالت تسود فيه القيم الكونفوشية القائمة على التمييز بين الجنسين، والأولوية لكبار السن؟**

ولعله من الكثير كذلك أن نتوقع هذا التغيير في ظل النجاحات الكورية التي تحققت على أساس وحدة منضبطة، قائمة على أساس التسلسل الهرمي، والأتوقراطية. ومع ذلك فمن الحيوي أن نتساءل عما إذا كانت نجاحات الحركة تعتبر انتصاراً حقيقياً إذا ما قامت على أساس التضحية بالنساء. فهل النساء يدخلن في برنامج التغيرات الاجتماعية، أم إنهن مجرد تابعات يستعان بهن عند الحاجة إلى خدماتهن؟

التعبئة في شركة دايوو

لعل الموقف في شركة دايوو هو المثل الأول على النتائج المدمرة للعولمة النيوليبرالية. فمنذ عامين قامت شركة دايوو بفصل ١٧٠٠ عامل، وأرسلت الحكومة

بقوات مقاومة الشغب إلى داخل المصنع لتحطيم إضراب العمال. وشارك عمال دايوو، وعائلات العمال المفصولين، وعدد من النقابيين من الاتحاد الكوري لعمال الصناعات المعدنية، ومن اتحاد النقابات الكورية ومن الطلاب، ومن النشطاء في الحركة الاجتماعية، شاركوا جميعاً في الصراع ضد عملية الفصل هذه، وما رافقها من قهر الشرطة. ولعل هذا الصراع، المستمر حتى الآن، هو أكثر أشكال مقاومة الطبقة العاملة ضراوة وعنفاً في السنوات الأخيرة. ولأول مرة منذ إضراب نقابة عمال مترو سيول، جرى استخدام زجاجات مولوتوف. وقد شارك الآلاف من المحتجين في الكثير من المظاهرات، ويستمر الصراع حتى اليوم، على الرغم من الإرهاب العنيف من جانب الحكومة والشرطة.

وقد تكونت "لجنة الصراع المشترك ضد دايوو" من عدد من المنظمات الاجتماعية والشعبية لتنظيم هذا الصراع وتنسيقه. وقد انغمست هذه اللجنة بنشاط في المظاهرات، وفي مقاومة الإجراءات القمعية للحكومة، مع توسيع الصراع ليشمل المستوى القومي والدولي. كذلك تكونت مجموعة من وسائط الاتصال المستقلة للنشر بشأن عمليات التعبئة "للجنة الصراع"، وإغلاق الطريق أمام وسائط الاتصال المسيطرة لنشر الأنباء المضللة. وقد صرح اتحاد النقابات الكورية، الذي يضم نقابة عمال دايوو بحق، بأن الصراع يمس الطبقة العاملة بكاملها، ووجه سهامه لا ضد إدارة شركة دايوو فحسب، وإنما ضد خطط التكيف الهيكلي النيولبرالي للحكومة الكورية.

وقد نجح هذا الصراع في كشف موقف حكومة كيم داي جونج من الشعب ومن الطبقة العاملة. **وقد ناضل العمال ضد تضييق الشرطة على الحقوق المدنية الأساسية.** وكان منظر المنطقة المحيطة بمصنع دايوو، ومحطات المترو القريبة، يذكر بأيام الدكتاتورية خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، فقد كان رجال شرطة مكافحة الشغب يقفون بالمئات، وأحياناً بالآلاف على أهبة الاستعداد لمنع أية مظاهرات. وكان الوضع يذكر بأوضاع فرض الأحكام العرفية، حيث يُقمع أي تجمع بعنف، ونقل العشرات من العمال للمستشفيات لإصابتهم بجراح. وارتفعت حدة الصراع إلى مستوى أعلى عندما شاركت في الحركة وسائط الاتصال المستقلة، والطلاب وعائلات العمال المفصولين، ومناضلو الأحزاب التقدمية، وعمال الاتصالات، والمناضلون من الحركة الاجتماعية.

وترتــبط جمــيع هــذه الصراعات التي تحدثنا عنها، والمشاكل التي تعبر عنها، الواحــدة بالأخــرى، وهي ليست البقية الباقية من ماضٍ تم دفنه. فالمشاكل، والهياكل الاجتماعــية التــي تقف من ورائها، قائمة اليوم، وهي في قلب المعارك الدائرة، التي ينبغي على التقدميين رسم ما يلزم من استراتيجيات للتعبئة لمواجهتها.

وإذا لــم يكــن مــن الممكن القول بأن الحركة قد تكللت بالنجاح، حيث إنها تتخذ أساســاً موقفاً دفاعياً، فمن الممكن القول إنه في خلال التاريخ القريب للشعب الكوري، **لــم يختفِ أبداً النضال من أجل عالم أكثر إنسانية، على الرغم من القمع الذي تعرض له.**

المــراجــع

- Beijing Qingnian Bao, 27 mai 2001
- Taipei Times, 14 aout 2000
- Taipei Times, 9 avril 2001
- Taiwan Economic News, 3 mai 2001
- Taiwan National Bureau of Budget, Accouting and Statistics, Monthly Labour Power Survey, juillet 2001
- Ta Kung Pao, 4 avril 2001
- TANG Kwong-Leung et CHEUNG Jacqueline T.Y.,An Insider View: Opinions and Assessments of Retraining Policy from Hong Kong Workers,Asia Monitor Resource Research Center, Hong Kong, mars 2001, p.49

بنســبة ٣٨,٣%، والاستهلاك بنسبة ١٠,١%). وتعود هذه النتيجة ولا شك، إلى زيادة الأجــور، وتخفيض ساعات العمل الأسبوعية، وزيادة أيام الإجازات، وتحسين ظروف الإســكان. وبلغ معدل التضخم ٢١,٧% في عام ١٩٩٤، و٦,١% في عام ١٩٩٦، أما الســلع الاستهلاكية فلم تتخطَ بعد الركود الذي حدث عام ١٩٩٧. والاقتصاد الصيني، هــو السابع في العالم من حيث الحجم، وإن كان من حيث القوة الشرائية، يمثل أقل من ١٢% مــن متوســط الناتج المحلي الإجمالي، ويصل متوسط الدخل السنوي للفرد من الســكان ٧٣٠ دولاراً (أي ١,٥٦% من الدخل الفردي في اليابان، و٢,٣% من مثيله في الولايات المتحدة).

وبلــغ الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي ألف تريليون دولاراً، ١٧,٧% منها مــن إنتاج قطاع الزراعة، و٤٩,٣ % من قطاع الصناعة، و٣٣% من قطاع الخدمات (وللمقارنــة، تصــل نسبة إنتاج قطاع الخدمات في الاقتصادات المتقدمة حتى ٦٠ إلى ٧٠% مــن الــناتج المحلي الإجمالي). وفي عام ١٩٩٨، بلغ الفائض التجاري للصين ٤٠ ملــيار دولار، كمــا بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ٤٥ ملياراً من الدولارات، أي ثلثي رأس المال الأجنبي الذي تلقته البلاد. ويبلغ الاحتياطي من العملات الأجنبية اليوم ١٤٠ ملــياراً من الدولارات. وعلى الرغم من أن الصين تدخل في تجارب صعبة من التحولات الهيكلية، وأنها قد تأثرت بالأزمة المالية التي تمر بها جاراتها، فإن عليها أن تكتفــي، مــنذ ١٩٩٧، بمعــدل نمو متواضع، وتتحمل أعباء ازدهار عقاري منفلت، وخفــض فــي المعونــة للمشــروعات الريفــية، والأحياء الفقيرة، ومناخ غير موات للتصــدير، وحالــة من الركود، وفقدان للوظائف. ولم تبدُ أية دلائل على عودة النشاط حــتى عــام ٢٠٠٠، فــالأدوات الاقتصــادية الكلية الكينزية الطابع للحكومة لم تنشط الاستثمار المحلي، ، ولا الطلب، بما فيه الكفاية. وعلاوة على ذلك، فالإنفاق العام على مشــروعات البنــية التحتية مثل مشروعي سد "الأخاديد الثلاثة"، و"استكشاف الغرب"، كثيراً ما تتعرض لاتخاذ قرارات خطيرة وغير مدروسة جيداً، كما تتأثر بالفساد.

وفــيما يــتعلق بالتنمية البشرية، فقد ارتفع المستوى العام للمعيشة بشكل كبير في الســنوات الأخــيرة. وتقــع الصين بين البلدان ذات المستوى المتوسط للتنمية البشرية (طــبقاً لمؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة)، وتسبق بلدان العالم الثالث ذات المستوى الممــــاثل من الناتج المحلي الإجمالي. ويزيد معدل العمر المتوقع للرجال في الصين عــــن ٧٠ عــامــاً، ويصــل للنساء إلى ٧١ عاماً؛ وتصل نسبة التعليم للجنسين إلى ٩٠%، و٧١% على الترتيب. وطبقاً لتقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن العام

١٩٩٧، حققـت الصـين التحول الديمغرافي، ولم تعد تعاني من معدلات الخصوبة أو الوفيات المرتفعة.

ووفقـاً للبيانات الصادرة من مكتب الإحصاء التابع للدولة، تخلص أكثر من ٢٠٠ ملـيون شخص من مستوى الفقر المدقع (كان عدد من يعانون من الفقر المدقع في عام ١٩٩٩ حوالـي ٤٢ ملـيوناً). وطـبقاً لمـا جاء في أحد تحقيقاته، فإن الخطة القومية للصـراع ضد الفقر، التي أقرت عام ١٩٩٤، "هي تعهد غير معتاد بالقضاء على الفقر المدقع قبل نهاية القرن". ومع ذلك فالحكومة تعترف بأن المهمة لم تنته بعد، وستحظى بالأولوية في السياسات العامة. ومع أن الفقر في الريف قد انخفض كثيراً في السنوات الأخـيرة، إلا أن الدخـول الحقيقـية للفلاحين قد انخفضت بسبب الضريبة الإضافية، وتوقف إجراءات الحماية. وفي الوقت ذاته، يرتفع الفقر في المدن حالياً، وكذلك فقدان الوظائف في قطاع الدولة.

ومـع وجود فائض في العمالة، في الوقت الذي ينتقل فيه الاقتصاد من النقص في الإنـتاج إلـى الفائض، بل إلى طاقة الإنتاج الزائدة في الصناعات المتخلفة فنياً (مثل صناعة النسيج التي تستخدم القوة العاملة النسائية بشكل غالب)، فإن عملية إعادة هيكلة الصـناعة تفاقم المشكلة. وفي الوقت الذي تخسر فيه نصف الشركات المملوكة للدولة، ولا تسـتمر فـي النشـاط إلا بفضل الاقتراض من بنوك الدولة، فإنها تقدم ٤٥% من الإنتاج الاقتصادي السنوي، و٥٥% من حصيلة الضرائب، وتمثل ٧٠% من الأصول الصـناعية، وتضـم ٦٠% من الأيدي العاملة بالمدن. وعلى ذلك فأية عملية "للترشيد" سـيترتب عليها بالضرورة، زيادة في البطالة. ويمكن ملاحظة أن أغلب هذه الشركات لا تعاني حقيقة من عدم الكفاءة، بل هي تتحمل إرثاً ثقيلاً من الخدمات الملتزمة بتأديتها (ابـتداءً مـن مـدارس التمريض وحتى العيادات). وهي تعمل كذلك، في ظل مجال اقتصـادي كلي غير موات، فهي مستمرة في مساندة الاقتصاد الوطني مالياً، في حين أن علـيها أن تتـنافس مع "شركات القرى والمدن الجديدة"، والشركات الأجنبية، التي تتمـتع بإعفاءات ضريبية، وغيرها من الحوافز المالية، دون أن تتحمل ، في كثير من الأحيان، أي عبء نحو رفاهية العاملين بها.

وحيـث إن الدعـم لشركات الدولة يمثل عبئاً ثقيلاً للميزانية، وكذلك تمثل الديون عبـئاً ثقيلاً، تتردد الحكومة بين بديلين هما الإفلاس والغلق من جهة، والدمج وتحويل الديـون إلـى مسـاهمات مـن البنوك في رأس المال. وتتجه السياسة الحالية إلى المحافظـة على الشركات الكبرى، والتخلي عن الصغيرة. ويعني "إعادة تشكيل رأس

المـال" أهمية المحافظة على الأصول المملوكة للدولة، وتحويل حائزي هذه الأصول إلى شركات حديثة.

وكمـا جاء في اقتراح مجلس الدولة لعام ١٩٩٣، يُفترض أن تمثل هذه الشركات "حقـوق ملكـية واضـحة، وتكـون لها حقوق وواجبات محددة بدقة، مع الفصل بين الإدارة، والتشغيل العلمي".

وتعـود الاستحالة العملية لإصلاح قطاع الدولة بشكل فعال، إلى عدة أسباب منها الخـوف مـن إثارة العمال، وما يتبع ذلك من فقدان الاستقرار الاجتماعي. وكان عدد العمـال المسـرّحين ١٠ ملاييـن في عام ١٩٩٨، ثم ازدادوا بمقدار ٥ ملايين خلال الشـهور مـن يـناير إلى مارس عام ٢٠٠٠. ويسير انخفاض عدد العمال يداً بيد مع التخلـي عـن نظـام الرعاية الاجتماعية المرتبطة بالشركة ("اشتراكية موقع العمل")، باعتـبار ذلـك الوسيلة الوحيدة لإنقاذ شركات الدولة. وهذا التخلي، إلى جانب ترشيد السـوق، يلغـي سياسـة "العمالة الكاملة بأجور منخفضة" التي كانت سائدة في الحقبة السابقة حيث كان يجري تشغيل عمالة أكثر من اللازمة على حساب الإنتاجية. وبلغت معـدلات البطالة طبقاً للبيانات الـرسمية، ٢,٣% عام ١٩٩١، و٢,٦% عام ١٩٩٣، و٢,٨% عام ١٩٩٤، و٣% عام ١٩٩٥، و٣,١% عام ١٩٩٧، لتبلغ حوالي ٤% عام ١٩٩٨. ولكن المختصين في الحكومة، أعلنوا صراحة أن نسبة البطالة في عام ١٩٩٧ كانـت في الحقيقة، ٧%. وبالنظر إلى حجم السكان، فإن هذه النسب، حتى مع التقليل مـنها، تـبدو مـزعجة للغايـة. وعلاوة على ذلك، فعشرات الملايين من العمال، لا يصـنفون علـى أنهم عاطلون، وإنما مسرحين (شيا جانج)، بعقود ولكن دون أجر، أو فـي معـاش مبكر (عند سن الأربعين للنساء، و٤٥ للرجال). وأقلية بينهم هي التي قد تجـد عمـلاً بمعـدلات قريبة من عمل الدولة، وذلك على الرغم من إقامة الكثير من مراكز التشغيل تحت رعاية الحكومة.

ويعـتقد الباحثون الأكثر تشاؤماً، أن العمالة الزائدة في الصناعة والزراعة تصل إلـى ٢٠٠ مليون فرد، أي حوالي ٢٨% من إجمالي قوة العمل. **وهناك ما يقرب من ٢٠ مليون من عمال المدن بدون عمل اليوم**، سواء أكانوا مسجلين كعاطلين أم لا.

وهـناك أيضاً ما بين ٩٠ و١٠٠ مليون من المهاجرين من الريف، الذين يبحثون عـن عمل في المدن، وهم يكونون شعباً من الرُحّل، أوجده سوق العمل الجديد، وحل الكومـيونات، وتخفـيف القيود على مكان السكن. ومن الناحية النظرية، يمكن لهؤلاء "الـرحل" أن يعـودوا إلى قراهم، حيث لهم الحق في الحصول على قطعة صغيرة من

الأرض تضمن لهم الأمن الاجتماعي، بهدف تجنب الظاهرة المميزة لبلدان العالم الثالث، وهي من لا مأوى أو عمل لهم في المدن، وهم أصلاً من الفلاحين بلا أرض. ومع ذلك، فالكثيرون منهم يفضلون الابتعاد عن الأرض، لأن العمل الزراعي لم يعد يجتذبهم. وإذا كانت حرية الانتقال أمراً حسناً في ذاته، ويُسر له الفلاحون، إلا أن الأعداد الغفيرة من الرحل، والمهاجرين من الريف، تؤثر سلباً على إدارة المدن، وعملية التخطيط. وهي تتكر كذلك فكرة المساواة بين المواطنين، حيث كثيراً ما يُحرم هؤلاء السكان من حقهم في العمل، وفي الاحترام، علماً بأنهم في الأغلب، يقبلون الأعمال الأكثر مشقة، والأقل أجراً.

وفي خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، ترتبط ظاهرة البطالة الواسعة بأحد الأوضاع الآتية: ١) تضخم السكان الذي يؤدي إلى زيادة في القوة العاملة، بغض النظر عن مستوى النمو الاقتصادي؛ ٢) وضع مفتعل، تكون فيه العمالة الزائدة مخططة، والبطالة مقنعة، بسبب الاعتبارات السياسية أو الأيديولوجية.؛ ٣) الاقتصادات ذات النمو السريع، حيث يؤدي التقدم الباهر في النواحي التكنولوجية، وارتفاع الإنتاجية، إلى تحول حتمي لأنواع العمل القديمة. وتمر الصين بهذه الأشكال الثلاثة من الأوضاع. ويدعم الاتجاه نحو العولمة تفاقم البطالة في سوق داخلي تنحسر عنه الحماية أكثر فأكثر. ويُفترض أن التقدم المتوقع، مثل إقامة البنية التحتية في جنوب غرب البلاد، والتوسع المطّرد في قطاع الخدمات، وبروز الصناعات الجديدة للاتصالات والمعلوماتية، ستستوعب العمالة الزائدة حالياً، ولكنها في الواقع، أبعد ما تكون عن حل المشكلة.

وباختصار، لا يمكن فهم الأوضاع الحالية إلا بالتخلي عن بعض المفاهيم الخاطئة عن تطور التنمية في جمهورية الصين الديمقراطية. أولاً، هل بدأت الصين تطورها بعد إصلاحات السوق بنهاية السبعينيات من القرن الماضي؟ والإجابة طبعاً بالنفي. وفي ١٩٤٩ كانت الصين مجتمعاً زراعياً، ومن بين أفقر بلدان العالم. ولكن في عشية الإصلاح، **وخلال أقل من ثلاثة عقود، كانت الصين قد بنت قاعدة صناعية صلبة، ولم تعد "رجل آسيا العجوز المريض".**

فقد نما الإنتاج خلال السنوات ١٩٥٢ إلى ١٩٧٨، بمعدل سنوي يتراوح بين ٤ و ٦%، وكان التطور فيما يتعلق بالتحولات الاقتصادية، وتوفير الاحتياجات الأساسية، أكثر من واضح. وقد كانت المشكلة تكمن، في الواقع، وبخاصة في تكلفة هذه التنمية، ومدى استقلاليتها على المدى الطويل. وبشيء من التبسيط، نلاحظ أن "التراكم

الاشـــتراكي الوطني" فرضته على البلاد ظروف الحرب الباردة الجيوسياسية، ولم يكن اختـــياراً حراً، وكان وصول الاستراتيجيات الماوية إلى نهاية إمكانياتها، هو ما يفسر، في التحليل الأخير، الاندفاع نحو الإصلاحات لما بعد الماوية.

ثانـــياً، هــل كـــان الإصلاح في الصين اقتصادياً صرفاً، لا يحوي مكوناً سياسياً عمــيقاً؟ والإجابـــة مرة أخرى بالنفي، فمن الواضح أن التغيرات الاقتصادية الجذرية، تقتضي إرادة سياسية، وتثير صراعات بين القوى الاجتماعية المختلفة، المنتصرة منها والخاســرة. ومـــيزت الموجة العاتية من التحرر السياسي، التجربة التاريخية الحقيقية للإصلاح الصيني، وخاصة فيما يتعلق بإعادة صياغة الأيديولوجية، وإعادة تحديد دور الحــزب الشيوعي. وقد ساهمت الحملة الرسمية "لتحرير الفكر"، والحركة الديمقراطية علـــى مســتوى القاعدة، التي تحظى بتأييد قوي حتى من داخل الحزب، وكذلك الحملة المهمــة لـــرد الاعتبار في السنوات ١٩٧٨-٨٠ [لمن كانوا قد أدينوا في أثناء الثورة الثقافـــية]، وانفتاح البلاد على العالم الخارجي خلال العشرين سنة الأخيرة، قد ساهمت جميعاً، في إعادة توجيه ثوري عميق.

وكانـــت الإصـــلاحات المؤسســـية اللاحقة على نفس درجة الأهمية: وهي تقوية الـــبرلمان بالـــتدريج (وإن كانـــت محـــدودة حـــتى الآن)، والتقدم نحو دولة القانون، والإجـــراءات المتخذة للفصل بين الحزب والدولة، ورفع الكفاءة المهنية للبيروقراطية، وإجـــراء الانـــتخابات المحلية. وعلى الرغم من أهمية صوت القاعدة، فإنه لم يكتسب حـــتى الآن أثراً يذكر على السياسة الوطنية. ومع ذلك فليس من الضروري أن تنطبق الإصـــلاحات السياسية العميقة على أشكال الديمقراطية الغربية. ولا يجب أن يؤخذ ما يســـمى "الانـــتقال المزدوج" نحو السوق الحر، والديمقراطية الليبرالية (أو "الثلاثي" لو أخذنـــا في الاعتبار بناء الأمة الموحدة، بعد التشظي للدول الشيوعية، السابقة، متعددة القوميات)، كمعيار لتقييم الإصلاح، الذي لم يتحدد هدفه النهائي بكل وضوح بعد.

وهذا لا يعني بالطبع، أنه لا حاجة هناك لإجراء عملية مقرطة جذرية في الصين، بـــل بالعكس. ولو اتخذنا عام ١٩٨٩، كخط فاصل، نجد أن الإصلاح الجاري قد اتخذ طـــريقاً ســـيئاً، بالأكـــثر بسبب غياب التغيرات الديمقراطية الحقيقية. وإذا كان التأثير المـــتراكم للفساد، والتضخم، قد أدى إلى احتجاجات تبين آن من، **فـــإن المرحلة التالية لهـــا قد شهدت تكاثر المشاكل الاجتماعية، وتفاقمها**: من الديمغرافيا إلى البيئة، ومن الـــلا مســـاواة الطبقية إلى التباين بين الأقاليم، ومن المصانع التي يجري فيها استغلال مضـــاعف إلـــى المحـــاكم الفاســـدة، ومن تدهور الخدمات العامة إلى تراجع التماسك

الاجتماعي. ولهذا السبب، قبل أي شيء آخر، يحتاج الأمر إلى مقرطة عميقة للسياسة الصينية، حتى يشارك الجميع في النقاش حول السياسات المهمة، مثل الضمان الاجتماعي، أو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك لتحقيق الوسائل الفعالة لمحاربة الفساد، والبحث عن حلول لمشاكل البلاد المتعددة.

والمفهوم الخاطئ الثالث، هو المتمثل في الادعاء بأن الاختلافات بين الإصلاحات في الصين، وغيرها من المجتمعات في مرحلة الانتقال، تقوم على أساس التعارض بين الانتقال الهادئ، وبين سياسة العلاج بالصدمة. فهذا صحيح إلى حد محدود فحسب، وهذا التأكيد لا يمكن أن يطمس صفة أساسية للإصلاح الصيني، ألا وهي ارتباطه بالاشتراكية. ومعرفة ما إذا كان الخطاب عن الاشتراكية مجرد طنطنة أم لا، يتضح من فحص أهداف السياسة الصينية. فإذا ما ركزنا على الأهداف أكثر من تقدم الإصلاحات، لفهمنا لماذا لم تُقدِم الصين، كما فعلت مثيلاتها في روسيا وشرق أوروبا، على برامج الخصخصة الشاملة، ولماذا لم ينهر الحزب كما حدث لبقية الأحزاب.

أ-الصين في النظام العالمي

بعد عقود من "فك الارتباط"، و"التجارب الجديدة" القائمة على أساس سياسة الانفتاح، أصبح الشعار السائد في الصين اليوم هو "العمل على الارتباط بالعالم". ويقابلنا هذا الشعار في كل مكان، في دوائر الأعمال، والثقافة الشعبية، وفي أسلوب الحياة والاستهلاك، وفي المكاتب الحكومية، كما في وعي الكثير من نشطاء المنظمات غير الحكومية، و"المجتمع المدني". فالحركة النسائية على سبيل المثال، قد أدخلت ضمن خطابها تعبيرات مثل "النوع الاجتماعي"، و"الحقوق الإنسانية للمرأة". والعولمة يُنظر إليها الآن على أنها إيجابية بشكل أو بآخر، في الدوائر الثقافية أو في دوائر الأعمال في الصين بغض النظر عن قبولها أو رفضها في أجزاء أخرى من العالم الثالث. وهذا يعود بدرجة كبيرة، إلى مقولة دنج إن "اقتصاد اشتراكية السوق" تستطيع، بل يجب "أن تستفيد" من رأس المال الأجنبي، والتكنولوجيا، دون أن تضحي بالسيادة الوطنية، أو المصالح المحلية. ويرى بعض الصينيين أن احتجاجات سياتل لم تكن بالمرة معادية للرأسمالية، وإنما كانت تعبيراً عن الأرستقراطية العمالية لشمال أمريكا التي ترفض أن يشاركها الآخرون في منافع التنمية. أما الشعارات المعادية للصين، فأدت في الواقع، إلى تعزيز النعرة القومية الصينية، ودعمت في الوقت ذاته قواعد النظام والتي بدونها كان سيزداد ضعفاً. ومن اللافت للنظر، أن إرادة الصين في

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والسير في اتجاه التكامل الدولي، تتعايش مع شعور قـوي معادٍ للولايات المتحدة، كما أظهرت المظاهرات للاحتجاج على ضرب طائرات حلف الأطلنطي لسفارة الصين في بلغراد، أو لبيع الولايات المتحدة للسلاح لتايوان، أو لمعاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة واليابان.

والصـين، بصـفتها أكبر سوق في العالم، و ذات معدلات نمو غير مسبوقة، هي ثاني أكبر متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (بعد الولايات المتحدة). ومنذ ١٩٧٩، تعمل حوالي ٣٠٠ ألف شركة أجنبية في جمهورية الصين الشعبية، وهي المسئولة عن أكـثر مـن ٤٠% من صادرات البلاد. وحصلت الشركات متعدية الجنسية على موقع طيـب فـي السـوق الصيني، بفضل التخلي عن الإشراف الحكومي. وبالاستثمار في "المـناطق الاقتصـادية الخاصـة" علـى ساحل الصين، حيث تتمتع بمعاملة ضريبية متمـيزة، ومـزايا تجارية، تسبب أضراراً للشركات المحلية التي لا تستطيع منافستها علـى أرضـها. وفـي هـذا المجال تسير المفاوضات الحالية بين الحكومة الصينية والشـركات الأمريكـية والأوروبية، بشأن احتكار القطاع الحكومي لمجال الاتصالات التليفونـية، بصـعوبة شـديدة، وهي تكشف حدود التعايش بين نظام الحماية الصيني، ورغبة البلاد في الانفتاح على الخارج.

ومـن المهـم أن نلاحظ أن حوالي ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين مصـدرها من صينيين من خارج البلاد. وهذه ظاهرة فريدة في عملية إصلاح الصين وتحديـثها، إلى درجة إثارة حسد المجتمعات الأخرى التي تمر بمرحلة الانتقال لما بعد الشـيوعية. والعلاقات الاقتصادية مع تايوان، بصفة خاصة، ليست مفيدة لتنمية الصين فحسـب، ولكن لها مغزاها السياسي، خصوصاً عندما تحدث بعض التوترات الخطيرة بيـن البلديـن. وعلاوة على ذلك، فالتجربة التايوانية ــ وكذلك نموذج التنمية لجنوب شرق آسيا ــ القائمة على "السوق المقنن"، ورأس المال البشري المتطور، تعطي مثلاً يُحـتذى. وفـي التحليل الأخير، تشترك شبه القارة وتايوان في إرث يتمثل في "مبادئ الشـعب الثلاثة" (الوطنية، والديمقراطية، وقيام المواطنين بإعاشة أنفسهم). أي بعبارة أخـرى، تقييد رأس المال، الذي لعب دوراً مهماً خلال الثمانينيات، في أسلوب التنمية الـذي كـان يعـتمد مـبدأ المساواة كمبدأ أساسي. ولكن لا يمكن تجاهل أن عددامن الشـركات التايوانية (وكذلك الكورية الجنوبية، والتايلاندية، واليابانية)، التي تعمل في الصين، **لا تحترم الحدود الدنيا لقوانين العمل**. وتُنتقد هذه الممارسات في تايوان بشدة بصفتها نوعاً من "تحت الاستعمار".

وفي عصر الرأسمالية المعولمة، حيث يتعرض الجميع لأخطار المضاربات المالية، وعدم استقرار السوق، يتوجب على أية حكومة مسئولة أن تحد من آثار العولمة على الاقتصاد المحلي. وحتى اليوم اتبعت حكومة الصين سياسة الحرص والحذر، ولكن المتوقع أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سينسف إجراءات الحماية القائمة. فالبنوك على سبيل المثال، قد تعرضت لإجراءات إصلاح معقدة لأنها، كما قيل، على حافة الإفلاس بسبب القروض الكبيرة غير المضمونة، كما لا يمكن التقليل من المخاطر التي تتعرض لها بسبب فتح أسواق رأس المال للبنوك الأجنبية، الأمر الذي بدأ فعلاً. ولا مندوحة من تعلم الدرس مما حدث خلال الأزمة المالية لعام ١٩٩٧-٩٨، فالصين كانت أقل تأثراً بكثير من بقية بلدان المنطقة بهذه الأزمة، فنظراً لأن سوق الصين لم يكن منفتحاً بالكامل، وقطاع البنوك لم يكن متحرراً، احتفظت البلاد بقدر من الاستقلال في مواجهة السوق العالمي. فاقتصاد الصين كان في حالة "اندماج جزئي" فقط، مما سمح بالإبقاء على قدر من الضمانات الأساسية لحمايته. ومن بين هذه الضمانات المهمة، عدم السماح بتحويل الأرصدة، والرقابة على العملات الأجنبية، والتفرقة المستمرة بين الأسهم من النوع أ (المقصورة على الصينيين المقيمين فقط)، ومن النوع ب.

ومن الناحية الأخرى، فالصين تجني بعض المزايا من اندماجها في السوق، ولكن هذه المزايا تتعرض لمخاطر متزايدة بسبب التبعية الاقتصادية، والمنافسة غير المتكافئة. و الانعزالية لم تعد خياراً متاحاً اليوم (والبناء الذاتي الماوي لم يكن خياراً هو الآخر، بل كان حركة مقاومة بطولية)، ولا إعادة فك الارتباط، كذلك. فالتجارة والاتصالات الدولية، والاستثمارات الأجنبية، والقروض والمنح، ونقل التكنولوجيا والقدرات الإدارية، جميعها أدوات ضرورية لرفاهية البلاد. وسواء من وجهة نظر الحكومة الصينية، أو المواطن العادي في جمهورية الصين الشعبية، يمكن الوصول إلى حل وسط، في المدى القصير، بين فقدان الأمان الناتج عن انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، والسماح بمزيد من الحريات في السوق. ويمكن التوفيق بين هذين الاتجاهين، وإعادة تشكيلهما لخدمة مصالح الصين وشعبها.

والعولمة هي عملية تفاعل بين المحلي والعالمي، تفرض نفسها على الوحدات الوطنية، أو الإقليمية، مع دفعها للمشاركة. وفي حالة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كان هناك دائماً الأمل ــ لدى الصينيين شديدي التفاؤل فقط ــ في أن يكون ذلك مفيداً لكل من الصين والمنظمة، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. ومن وجهة

أنـــه من الممكن تصور قيام بنك مركزي عالمي، وكذلك صندوق نقد آسيوي (مبادرة الـيابان)، بمـــا لـبلدان آسيا من موارد مالية واسعة بفضل معدلات التوفير المرتفعة، واحتياطيات النقد المتوافرة.

والمشــكلة هــنا مزدوجة. ففي ضوء الموجة من عمليات الاندماج العالمية، التي تشــارك فـيها الصين بإقبال أحياناً، وبتردد في أحيان أخرى، فإن المشاكل التي طالما ثــار الجـدل حولها، عن دور رؤوس الأموال المستثمرة في البلدان النامية، والأرباح الـناتجة مـنها، وكذلك نظريات التبادل غير المتكافئ والتبعية، تحتفظ بأهميتها. ومن الجهــة الأخــرى، فإنـــه بعكس أيديولوجية وحدانية العالم، والاعتقاد القائل بأن هامش المــناورة فـــي مواجهة العولمة قد اختفى، فإن عملية العولمة، والإقليمية، إنما تفرض علـــى الحكومات الوطنية والمحلية المزيد من تحمل المسئولية. فالرأسمالية لم تكن في يــوم من الأيام متجانسة أو موحدة، بل يمكن أن تتغير في مناطقها الطرفية تحت تأثير السياســات المحلــية، خاصـــة فـــي تلك المناطق التي جرى فيها تجربة التطور غير الرأسمالي بنجاح.

ج. أنموذجٌ صينيٍ؟

لــم تتخلَّ الصين، التي تصف نفسها بأنها مجتمع اشتراكي "في المرحلة البدائية"، أو "تحــت التنمــية"، عــن أساس شرعيتها السياسية والأيديولوجية المستمد من ثورة ١٩٤٩، وذلــك علـــى الــرغم مــن التركــيز منذ الثمانينيات على النمو الاقتصادي. و"الاشــتراكية مـــن النوع الصيني"، ليس شعاراً ثقافياً يستند إلى "الطبيعة الصينية" كما تحددهـــا التقالــيد، بــل هــو بالأحرى الطريق الوطني نحو الاشتراكية، بمعنى إلغاء الاستغلال، وتحقيق الرفاهية الجماعية (دِنج شياوبنج).

إذن فهل هناك نموذج صيني تحت البناء؟ وهل أدى الإصلاح إلى ما يمكن تسميته "باشـــتراكية السوق"؟ وهل هذا الشيء مشروع "اشتراكي وطني" حقيقي، وليس مجرد خلــيط من الاشتراكية والرأسمالية؟ أم هل الطريق الجديد رأسمالي بطبيعته، وبالتحديد رأســمالي بيروقراطـــي؟ وإذا كان الوقت لا زال مبكراً على إصدار حكم نهائي على عملـــية هـــي بطبيعتها غير منتظمة، وذات أهداف غير محددة، فإنه من الممكن القول ببساطة إن الصين سوف تكون مختلفة. فهي بلد غني جداً بتاريخه الممتد، وملتزم جداً مـــن الناحــية السياسية (ترتيباً على ثورة ملحمية)، ونشطة جداً اجتماعياً، بما لا يترك

مجـــالاً للشك في أنها قـــادرة على خلق بديل عن اشتراكية الدولة التقليدية، وأصولية السوق الجديدة.

يمكـــن تلخيص التاريخ الحديث للصين، في البحث عن بديل عن "غائية التاريخ"، أو بديـــل أولاً، عـــن الحداثة الاستعمارية، ثم عن الاشتراكية السوفييتية، وحالياً، عن النيولبرالـــية العالمـــية. وقـــد دحضت الصين كلاً من هذه النماذج ـــ القمع الأجنبي، والإخضـــاع البيروقراطـــي، وإرغـــام السوق ـــ بدرجات متفاوتة، على أنها النقيض للتنمـــية، وللديمقراطـــية. فقـــد قلبت الحداثة الثورية الإمبريالية والاستعمار، وتحدت اشتراكية ماو الأساليب الستالينية للتصنيع، وعارضت الاقتصاد السياسي السوفييتي في أبعـــاده التغريبـــية. والمشروع الحالي "للسوق الاشتراكي" يهدف إلى "إنقاذ الاشتراكية" مـــن مســـاوئ الثورة الثقافية، وكذلك من اجتياح الرأسمالية العالمية. أي أنه يحاول أن يجمـــع، بطـــريقة أو بأخرى، بين نظامين اقتصاديين-اجتماعيين، غير قابلين للالتقاء حـــتى الـــيوم. وتستطيع الصين أن تتطلع إلى الأعالي لأن الثورة الصينية قد اكتسبت شـــرعيتها لا فقـــط مـــن أيديولوجيـــتها المبنـــية على المساواة، والتضامن، والعدالة الاجتماعـــية، وإنمـــا بصـــفتها الدولة المنظّمة، والموزّعة بعدالة. وعلاوة على ذلك، فالتجربة الاشتراكية قد عززت ثقافة لا تستطيع قيم السوق فيها أن تسود جميع مناحي الحـــياة الإنسانية. وقد بدت في النماذج الصينية السابقة مظاهر ضعف ولا شك، ولعل تحولاتهـــا القريبة كانت جذرية أكثر من اللازم، ولكن ذلك لا يمنع أن الذاكرة الجَمعية لم تنسَ بعد ضرورة النضال.

ومـــثل بقـــية الـــدول الاشتراكية، تميزت الاشتراكية الصينية بغياب المؤسسات، والممارسات الديمقراطية، وبالتضحية باستقلالية الفرد، والحريات المدنية. وهنا تصبح المقارنـــة بيـــن النظرية والتطبيق للشيوعية التاريخية، والديمقراطية الرأسمالية لصالح هـــذه الأخـــيرة. وكـــان هذا بالتأكيد أحد الأسباب الرئيسية (بالإضافة لسباق التسلح، و"إعـــادة الارتـــباط" بالســـوق)، لانـــتهاء الحرب الباردة، وإعلان الرأسمالية اللبرالية لانتصـــارها. **ومن الواضح أن الاشتراكية يمكنها أن تتفوق على الرأسمالية بتقديمها المزيد من الرفاهية للطبقات العاملة.** إن ما يلزم للتفوق على الرأسمالية اللبرالية، ليس أقل من الاشتراكية اللبرالية.

لقـــد ركز "التحرير" في الصين على اللامركزية الاقتصادية والسياسية، ولكن في الواقـــع يمكن للامركزية أن تتوافق مع الخصخصة، فتغير هذه الأخيرة أهداف الأولى وتقلـــل من مزاياها. وقد تحولت اللامركزية في الصين، في الواقع إلى عملية استيلاء

نهمـــة وغـــير قانونـــية علـــى الممتلكات العامة، عن طريق الهجمات المتكررة على الخدمـــات العامـــة (مـــثل رفـــع الرسوم المدرسية بشكل عشوائي، أو فرض تكاليف العـــلاج)، وعـــن طريق الفساد الصارخ. وهكذا فالقيد في الجامعة يتكلف الآن خمسة آلاف يـــوان، أي مـــا يقل قليلاً عن متوسط الأجر السنوي في المدن (٦٠٠٠ يوان). وعـــندما نلاحظ أن متوسط الدخل السنوي في الريف هو ألفي يوان، يتبين أن الطلاب فـــي الـــريف لا يســـتطيعون الحصـــول على التعليم العالي حتى إذا نجحوا بتفوق في امـــتحانات القبول. وإذا كانت الدولة الاشتراكية هي الدولة التي توفر، وتحمي، وتقنن فـــإن اللامركزية تكون قد تجاوزت حدودها إذا تمت على حساب الكفاءة. وهكذا يتبين شـــبه اســـتحالة تمويـــل سياسات "الطرق الثلاث" و"الضمانتان الاثنتان"، المقصود بها ضـــمان المعاشـــات، والتأمين للعمال المفصولين، وحد أدنى للمعيشة في المدن، لعدم توفـــر الاعتمادات. وأي نجاح في بناء "شبكة أمان" يتوقف بالتأكيد على الضرائب أو غيرها من الموارد اللازمة. ومع ذلك فالاتجاه الحالي يثير الانزعاج، فإيرادات الدولة، التـــي كانت تصل إلى ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٨، هبطت اليوم إلى أقل من ١٢% من قيمته.

ويفترض النموذج الصيني لإصلاح السوق، والتنمية، رعاية الدولة، ووجود قطاع عام قوي، وقيادة الصناعات التي تنقل التكنولوجيا المتقدمة، وثورة في الاستهلاك قائمة علـــى أســـاس ارتفاع مستوى المعيشة والتصنيع، وتحضر الريف (في مقابل التحضر التقلـــيدي). وفـــي مقابل الفكرة السائدة بأن الصين قد قلدت أسلوب جنوب شرق آسيا للـــنمو المـــتمحور حول التصدير، يجب توضيح أن "الميزة التنافسية" للصين تكمن في الحقـــيقة، فـــي السياسات الاجتماعية للبلاد، التي سمحت بتحقيق دخل حقيقي منصف لأغلبية كبيرة من السكان.

وحيـــث إن الدخـــل الريفي قد هبط، وأن الفقر قد عاد للظهور في المدن في هذه الأيـــام الأخـــيرة، وحيـــث قد بدأت الشركات متعدية الجنسية تتولى التحكم في بعض الصـــناعات الحيوية، وحيث إن أعضاء منظمة التجارة العالمية يصلون عاجلاً أو آجلاً إلـــى مـــرحلة الـــتحرير الكامل للتجارة، فإن النموذج الصيني يقف اليوم على مفترق الطـــرق. وهكذا يتعرض هذا النموذج اليوم، لمخاطر التبعية الاقتصادية، وأزمة الدين الخارجـــي، وعجـــز الدولـــة عـــن التحكم في مجرى الأمور، وتصرفاتها على المدى القصير. وعلى الرغم من أن المجتمع الصيني الحالي يبني لنفسه بالتدريج سوقاً نشطاً، واقتصـــاداً مخـــتلطاً، وبرنامجاً للتنمية، ومجالاً عاماً يتسع بانتظام، إلا أنه يعاني، من

كثــير مــن الأعراض المرضية، والمتفجرة، ومن فقدان الاتجاه (وهو تعبير آخر عن قدرة قوى السوق على إحداث التغيير). والفكرة التي تقول إن الملكية الاشتراكية يمكن التعبــير عــنها بأشكال كثيرة بما فيها سوق الأسهم، فكرة خيالية، وخادعة، فقد جرى تعديــل دســتور جمهوريــة الصين الشعبية في عام ٢٠٠٠، لإعطاء الشرعية للملكية الخاصــة، وهي بادرة رمزية أكدت بشكل رسمي حقيقة قائمة منذ زمن طويل. ولكن ٢٠ عاماً من التجربة والخطأ لم تصل للآن لنتائج قاطعة.

والــنموذج الصــيني للإصــلاح، لا زال يجمــع، نظرياً على الأقل، بين التمسك بالاشــتراكية، وآليات السوق. وإذا كان "اقتصاد السوق الاشتراكي" يعمل بدون رؤية واضحة، وبلا تحديد استراتيجي، ويتعرض للضربات على كل الجبهات تقريباً، إلا أنه مســتعد كذلك، لتقبل الإضافات البناءة، مما قد يمكنه من النجاح، حتى وإن كان مفهوم النجاح يحتمل الجدل، في كثير من الأحيان.

د. الاحتجاج الاجتماعي

تنــتاب المــرء الدهشــة إذ يلاحظ أن اقتراب "نظام الرفاهية العامة" الصيني من الانهيار يحدث في وقت أثرَت فيه البلاد كثيراً. وهذه الحقيقة تصدم لا فقط لأن تراجع دولــة الرفاهــية (مهما كانت جزئية)، يتحدى منطق الاستغلال الرأسمالي الكلاسيكي، وإنمــا لأنــه يكشف لأي مدى تجري التضحية بمبادئ الشيوعية لمصلحة أيديولوجية "تنموية".

ومــن التناقض، أن نظام الضمان الاجتماعي عمل بكفاءة في مرحلة الفقر العام، ففــيما عدا فترة المجاعة في السنوات ١٩٥٩-٦١، التي نتجت عن الأخطاء السياسية الجســيمة للقفزة الكبيرة للأمام، حافظت الصين على نظام الحماية الاجتماعية، مع أن الــناتج المحلي الإجمالي كان في غاية الانخفاض. وكان جوهر هذا النظام، هو ضمان "طــبق الأرز" للجمــيع فــي قطــاع الدولة، وفي شبكة حماية جماعية، وعن طريق الكومــيونات فــي الريف. وكان السكن، والتعليم الأساسي، والخدمات الطبية الأساسية (وخاصــة التطعيم والوقاية من المرض)، جميعها مجانية، أو بتكلفة زهيدة جداً. وكان الوضــع مشابها لبقية الخدمات الأساسية، ابتداءً من النقل والثقافة (كانت وزارة الثقافة لديهــا إدارة نشــطة متخصصة في العمل في الريف)، إلى "دعم الاحتياجات الخاصة" للنســاء، ومســاعدة الفقــراء. وبالمقارنــة بالعام ٢٠٠٠، كان عدد أكبر من الفتيات الصــغيرات فــي الريف يتوجهن للمدارس. لقد كانت هناك خدمات طبية أكثر موجهة

لـذوي الدخـل المحـدود في المدن والريف، وقبل عام ١٩٧٦، كان عدد المومسات، ومدمنـي المخدرات، ومن لا مأوى لهم، في الشوارع أقل بكثير، هذا إن وجدوا على الإطلاق.

ومع ذلك فنظام الرفاهية الصيني كان يعاني من أوجه نقص كثيرة، ومن بين هذه الأوجـه التباين شبه المؤسسي بين المدينة والريف، ووجود كبار المسئولين المتمتعين بامتـيازات تصـل إلـى حد تحويل المساواة الاشتراكية إلى مهزلة. أما اليوم، فتخلي الدولـة أمام قوى السوق، قد زاد من حدة الاستقطاب، والفساد، وشجع الجشع. ولم تعد الكثـير مـن الشركات الريفية، أو في الأطراف، أو الأجنبية المختلطة، تحترم الحدود الدنـيا القانونـية من قواعد حماية العمال أو البيئة. ويُستغل العمال في هذه الشركات تحت ظروف غير إنسانية، ودون أية ضمانات، كما يجري التراكم البدائي دون مقاومة نقابية، أو إشراف حكومي. ويتعارض هذا الواقع مع الأيديولوجية ـ القديمة والمتجددة ـ للحـزب الشـيوعي الصـيني. والشعار الحالي للحزب "التمثيل الثلاثي" (بمعنى أن الحزب يمثل القوى الإنتاجية الطليعية، والثقافة المتقدمة، والمصالح الأساسية للشعب)، شـعار خالٍ من المضمون، ومنافق. وفي الواقع، فإن الثقة الشعبية في السلطات تتآكل باستمرار، ومنذ عام ١٩٨٩، يعاني النظام من أزمة شرعية خطيرة.

وأخطـر مشكلتين هما البطالة في المدن، والمغالاة في الضرائب في الريف، وقد تسـببتا فـي حركات احتجاج كثيرة بين الجماهير، وبعضها تميز بالعنف. وفي غياب بـرنامج بديـل للضمان الاجتماعي، تهدد البطالة بنزع الشرعية عن الشيوعية ذاتها، حيـث تقـوم فـي الأساس، على احترام الكرامة الإنسانية، ورفاهية العمال. والطبقة العاملـة القديمة، التي كانت تتمتع بحماية جيدة في الماضي، هي التي تعاني أكثر من غـيرها في خضم الإصلاحات. وغياب خطوط الاتصال المؤسسية، وقنوات المفاوضة الجماعـية المسـتقلة، قـد سـاهم فـي تفاقم المشكلة. واحتلت الصراعات العمالية، والاحـتجاجات واجهـة الصـورة من جديد، في السنوات الأخيرة، وعلى مستوى لم يُعـرف حـتى اليوم، باستثناء فترة حكم الكومنتانج الفاسد. وفقدان العمل شيء، ولكن الفسـاد الإداري الذي يؤدي إليه شيء آخر. وخلال النصف الثاني من التسعينيات، لم تكـن أهـم أسـباب شـكوى العمال، هي التكيف الهيكلي، ولا البطالة، ولا عدم دفع المعاشات بسبب انخفاض الميزانية، ولا حتى فقدان الكفاءة الإدارية، وإنما الغش. فبيع الشـركات الحكومية بأسعار متدنية للغاية، لمصلحة المديرين، أو من يعملون لحسابهم، ودون استشـارة العمـال المتضـررين، قـد نُظر إليه بالطبع، على أنه سرقة. وهذه

المعارضـــة مـــن جانب العمال، دليل على أنهم يعتبرون أنفسهم مسئولين عن الملكية العامة، ويطالبون بدولة قوية، وتوفر التنظيم، والحماية.

مـــنذ بعض الوقت، أصبحت طائفة الفالونجونج بأعضائها الذين يبلغون من ٢ إلى ١٠ ملـــيون، مصـــدر إزعـــاج للسلطات لأنها اتخذت مواقف سياسية كرد فعل للقهر. وتواجـــه الحكومة الصينية، الاختيار بين مزيد من إجراءات القهر، وبالتالي المزيد من العـــداء، والمقاومة، أو التخلي عن تلك الإجراءات، والمخاطرة بتقوية الحركة لتصبح قوة معارضة تهدد النظام. وأياً كان الأمر، فقد أضيرت صورة الحزب بشدة، سواء في الداخل، أو في نظر المدافعين عن حقوق الإنسان في الخارج.

والسيطرة الفعالة على الأوضاع، تحتاج إلى قيادة تتمتع بالذكاء والحساسية، وهي أشـــياء غـــير مـــتوفرة، علـــى الأقل حالياً. فمن أجل المحافظة على الحريات الدينية والدستورية لأعضاء "الفالون"، ولحمايتهم من الإصابات البدنية والنفسية، يحتاج الأمر لمواجهة الظروف العامة التي تجعل الطائفة جذابة. وهذا يصل بنا إلى تدهور الخدمات الطبـــية العامة في المدن، وتدني الخدمات في الريف (التي كان يقدمها "الأطباء الحفاة" في أثناء الثورة الثقافية)، وإلى مشكلة البطالة، وفقدان الأمل، وفقدان الهوية الاجتماعية والعمـــل المعـــترف به، خاصة للنساء، وبصفة عامة للتغريب والتهميش الاجتماعي، و"أزمة الإيمان" في مجتمع توقفت الدماء في عروقه. إذا لم يجد الأفراد مغزى أو فائدة لحياة مقبولة، فهذا يدفعهم للبحث عن بدائل سواء للأنظمة السارية، أو لنوع الحكومة.

وتعاني مناطق الأقليات، وخاصة التبت، وشينجيانج، من المشاكل منذ بداية أعوام التســـعينيات، ورغـــم الحاجـــة إلى تغييرات سياسية رئيسية هناك، فإن هذه التغييرات معطلة بسبب الخوف من التفكك الوطني. فوقف الهجرة الواسعة من جانب قومية الهان إلـــى التبـــت، على سبيل المثال، سيهدئ من مخاوف سكان المنطقة الذين يعتبرون أن الـــتجارة الواســـعة الـــنطاق، واجتياح إقليمهم سيؤثران سلباً على ثقافتهم. ونظراً لقيام بعـــض القـــوى الأجنبـــية بتسليح الثوار المسلمين في إقليم شينجيانج، فهناك خطر من حدوث صراع خطير. وفي عصر العولمة، حيث تتعرض الصين للمؤثرات الخارجية للقومـــيات العرقية، ولإعادة تشكيل الإمبراطوريات الشيوعية السابقة في مرحلة ما بعد الحـــرب الـــباردة، شُـــحُب التضـــامن بيـــن القوميات المختلفة ضمن "العائلة الصينية الاشتراكية".

هـ. الأزمات والفرص المتاحة

نظراً لأن السخط الاجتماعي أصبح مطروحاً اليوم على جدول الأعمال، **فقد صار من الواجب لإعادة التماسك الاجتماعي في الصين، إعادة توجيه مسار الإصلاحات .** وفي الواقع، ففي غياب بعض "الضوابط المدنية" على توسع السوق، وعلى سحر المال، ستفقد البلاد رأسمالها البشري الذي أمكن تنميته خلال عقود من العمل المضني، والصراع المرير. فإذا استمرت الدولة، وخاصة الحكومات المحلية، تتعامى عن المغالاة في استغلال العمال في القطاع الخاص؛ وطالما انخفض الضمان الاجتماعي للعمال العاطلين، وكبار السن، والمرضى والعجزة بدلاً من أن يرتفع؛ وطالما حُرم الأطفال الفقراء، وخاصة الفتيات، من التعليم؛ وطالما حُرم المرضى الفقراء من العلاج الضروري والعاجل، فإنه سيكون من الواجب التساؤل عن جدوى الإصلاح، وأين هي التنمية الحقيقية ــ فضلاً عن التساؤل عن جدوى الثورة التي كلفت أرواح الكثيرين، بالدقة للتخلص من مجتمع قديم غير عادل. ويتحدث الكثير من الصينيين اليوم، عن أن "المجتمع الجديد" الذي بنته الثورة، قد أصابته الشيخوخة (وهو أمر كثير الورود في أحاديث الناس). وإذا كان رفع مستوى معيشة خُمس سكان العالم عُدَّ نجاحاً لا مثيل له، فإن هذا النجاح أصبح اليوم محل شك، بسبب الأشكال الجديدة من التفرقة بين الطبقات، وبين المناطق، وبسبب الكوارث الاجتماعية الجديدة.

ومع ذلك، علينا أن نلاحظ أن الحكومة لا تتخذ موقفاً سلبياً، فهي تحاول المحافظة على أساس سلطتها ومصداقيتها، بالبحث عن طريق وسط، والأخذ بالأفضل من كلا العالمين. فقانون العمل لعام ١٩٩٤، أنشأ لجاناً للعمال، ووضع حداً أدنى للأجور، وتحاول السلطة المركزية، منذ بعض الوقت، أن تمنع فرض السلطات المحلية لضرائب مغالى فيها على الفلاحين، ويعيد مؤتمر الشعب النظر حالياً في قوانين الأحوال الشخصية، ليحقق ضمانات أكثر للمرأة والطفل، في وقت أخذ فيه الخضوع لسطوة المال شكل تعدد الزوجات لدى الرجال الأغنياء، وحيث تحل النزاعات الزوجية حول الممتلكات وإعالة الأطفال عادة، لصالح الزوج. وتأخذ الاعتمادات المخصصة للضمان الاجتماعي أولوية عند وضع ميزانية الدولة، ولا تذهب الجهود من أجل محاربة التلوث، وكذلك تنظيم السكان بهدف تحقيق تنمية مستدامة هباءً، وتجري الحملات الإدارية والقانونية، لمحاربة الفساد بين كبار الموظفين بنشاط، وإن كانت محدودة بشكل ما.

ولكن هناك الكثير مما يجب فعله. والنظرية الكلاسيكية القائلة بأن الفرق الأساسي بين الرأسمالية والاشتراكية، هو الفرق بين الإنتاج من أجل الربح والإنتاج من أجل سد الاحتـياجات، تفقد معناها في حالة "اقتصاد السوق الاشتراكي"، في حين كان ماركس علـى حق في معارضته لنظام السوق الفوضوي (أي السوق الحر)، الذي يعمل بعيداً عـن أية رقابة، وهو لذلك، العامل الأساسي لدورات الأزمة والبؤس الإنساني. وبهذا المعنى، **فالرشاد القاسي للسوق يخلق بالدقة، الصراع بين حقوق الإنسان والحرية.** وفـيما يتعلق بالصين، يوجد ضغط أدبي، حقيقي ومباشر، على الشرعية السياسية: فما يُـنتظر من الجمهورية الشعبية، هو أن تكون بلداً من الشعب، وتعمل من أجل الشعب العادي، وليس من أجل نخبة اقتصادية وسياسية فحسب.

وعلـى الرغم من أن الوضع في الصين يتدهور، ولا يدعو للتفاؤل، فلنلاحظ أن كلمـة الأزمـة بالصينية "واي جي"، تعني الخطر (واي)، والفرصة (جي). إن تنمية مجـال اجتماعـي ــ بفضـل الانفـتاح وتكنولوجـيا الاتصـال ــ تزدهر فيه الحياة الاجتماعـية، وتـتطور فيه الأنشطة القاعدية، وتظهر فيه حركات اجتماعية، هو أحد الـنجاحات الأكثر مغزى للإصلاح. وهذا التقدم في المجال الاجتماعي، قد يعوض عن الضـعف فـي القـوة العامة، سواء للدولة أو للمجتمع. والاتحاد النسائي، الذي اعتُبر رسـمياً مـنظمة غير حكومية في عام ١٩٩٥، ونقابات عموم الصين، تمسك بأطراف هـذه الـتحولات. وعليـنا ألا نقلل من أهمية هذا التقدم، فهو يشجع الشعب بقوة على المشاركة في تشكيل مضمون النموذج الصيني المتحول، وطبيعته.

إن الجـدل بيـن الاشتراكية والرأسمالية، لم يُحسم أبداً في الأدبيات الصينية، ومع التركيز على قضية الليبرالية لدى المثقفين، سيبقى حيوياً في سياق تعاني فيه الرأسمالية مـن تناقضات أصيلة فيها، ولكنها قابلة للانتقال والتحول كذلك. **والاشتراكية لا يمكن أن تصـبح مفهومـاً مبتذلاً في بلد يعاني فيه جزء كبير من السكان النشطين، حالياً، من أوضاع هشة،** وهذا بعد قرن من النضال الاشتراكي والثوري جرى بالدقة للهروب مـن التنمـية الرأسمالية المستغلة، والقمعية، وغير العادلة. وقد حصل أعضاء الحزب القدامـى في مدينة شينيانج الصناعية، على تأييد كبير عندما كتبوا للجنة المركزية في عامـي ١٩٩٨، و١٩٩٩، مطالبيـن بـالعودة للمبادئ الاشتراكية في معاملة العمال. وحضـر مسـرحية "تشي جيفارا" التي أنتجها ثلاثة من شباب المسرحيين مؤخراً في مقاطعة هينان، ثم عُرضت في بيجين، عشرات الآلاف من المتفرجين. وهؤلاء جميعاً

مــن الأشــخاص الذيــن لديهم الإرادة والقوة للضغط على الحكومة مما قد يسمح بتجاوز منطق السوق الرأسمالي المعولم، ومنطق الشيوعية البيروقراطية في الوقت ذاته.*

أعمال أخرى للمؤلف حول الموضوع ذاته:

Socialisme et marche, Chine, Vietnam, Cuba, Alternatives Sud, Vol. VIII (2001), n.1

* كتــب هــذا الــنص فــي نهاية عام ٢٠٠٠، وقدم للنشر في يناير ٢٠٠١، ولذلك فبعض المعلومات به قد تخطاها الواقع، ولكن المناقشة تحتفظ بأصالتها.

٣-جنوب شرق آسيا *

لم تتخلص بعد بلدان جنوب شرق آسيا، التي طالما تغنت المؤسسات المالية العالمية بانفتاحها أمام الحركة المالية والتجارية الدولية، من آثار الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧-٩٨، وبشكل أكثر عمقاً من آثار ٢٠ عاماً من التنمية الرأسمالية التي لا تلقي بالاً لأية أضرار اجتماعية أو بيئية. ومع ذلك، فقد كان لتلك الأزمة الاقتصادية الفضل في حصول الحجج التي تقدمها الحركات الاجتماعية التي تناضل ضد العولمة النيولبرالية، ومن أجل فرض الديمقراطية على الأنظمة الأتوقراطية في تلك البلدان، على نجاح أكبر. وفي صفوف جماهير أوسع وأوسع، أخذت الموضوعات "الاشتراكية" للحركات الشعبية ــ فرص العمل، ووقف الخصخصة، وظروف عمل أكثر عدالة ــ ترتبط باهتمامات الحركات الاجتماعية الجديدة ــ أوضاع المرأة والبيئة ــ وبالمطالبة بالديمقراطية. كذلك تشارك الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا، على المستوى الدولي، في الحملة ضد بنك التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، وفي البحث عن بدائل تقدمية للتنمية.

تمهيد

عندما كانت الولايات المتحدة وأوروبا تمر بمرحلة من الكساد خلال الثمانينيات، كانت منطقة جنوب شرق آسيا تعتبر "الدليل الحي على أن السوق يمنح مخرجاً من الفقر والتخلف" (مارتن، وشومان، ١٩٩٦، ص ١٤٣). ولكن أزمة ١٩٩٧-٩٨ كشفت الوجه المختفي "للمعجزة الآسيوية". فقد تبين أن الازدهار قد سار يداً بيد مع "الفساد، والقمع السياسي، وتخريب البيئة على نطاق واسع، وفي كثير من الأحيان، الاستغلال الشديد للعمال المحرومين من الحقوق" (مارتن، وشومان، ١٩٩٦، ص ١٤٥). وطوال عقود ممتدة، كان منتقدو نموذج الرأسمالية النيولبرالية، التي تنشطها ظاهرة العولمة، كمن يصرخ في وادٍ.

---

*تريزا س. إنكارناسيون تاديم، وإدواردو تاديم.

وفـــي الفلبين، خاصة في ظل حكم ماركوس الأتوقراطي (١٩٧٢-١٩٨٦)، خلق كبـت الحـــريات، وانتهاكات حقوق الإنسان في المدن والريف، الجو المناسب لدخول رؤوس الأموال. وساعد هذا النوع من النمو على تعزيز العصيان الشيوعي المسلح في الـــبلاد، ولم يطعن الثوار وغيرهم من الحركات الرافضة، في سياسة وبرامج وكالات الإقــراض الدولـــية مـــثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، فقط بل قاوموها برفع الســـلاح على يد جيش الشعب الجديد، جيش الحزب الشيوعي. كذلك نظمت جماعات يسارية مختلفة، مظاهرات جماهيرية ضد ما أطلقوا عليه دكتاتورية ماركوس/الولايات المتحدة/البنك الدولي. كذلك أثارت نفس الموضوعات، عناصر من الطبقات المتوسطة، بـــل مـــن الطبقات العليا، الذين أثارتهم السياسة الاقتصادية لحكومة ماركوس، وكذلك صـــدمتهم انتهاكات حقوق الإنسان. وفي النهاية انتصرت الجهود المشتركة لجميع هذه الحركات على دكتاتورية ماركوس، فيما عُرف "بثورة قوى الشعب" عام ١٩٨٦.

وخـــلال هـــذه الفترة، لم تظهر في بلدان جنوب شرق آسيا الأخرى، إندونيسيا، ومالـــيزيا، وتـــايلاند حركات اجتماعية يسارية نشطة مثل تلك التي في الفلبين. وقد جـــرى تهمـــيش الحجـــج الموجهـــة ضد التنمية الرأسمالية تحت رعاية البنك الدولي وصـــندوق الـــنقد الدولي، وبقيادة النخبة القومية ذات التوجه النيولبرالي. ويمكن تفسير ذلـــك جزئياً بقدرة بعض الدكتاتورين مثل سوهارتو، ومهاتير، وجنرالات تايلاند، على الـــتحكم فـــي الـــبلاد، ولكـــن التفســـير الأهم هو النمو الاقتصادي لأعوام الثمانينيات والتسعينيات، والتحسن العام في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة الذي نتج عن ذلك.

أصبحت تايلاند في عام ١٩٩١ خامس "نمر آسيوي"، بفضل أسرع معدلات النمو فـــي العالم، من ١٩٨٥، إلى ١٩٩٥ (والدين بيلو وآخرون، ١٩٩٨، ٥٥). وقد رفعها البنك الدولي إلى مستوى الطالب النموذجي، ومصدر الإلهام لبقية المجتمع الدولي. ولم تـــتأخر ماليزيا وإندونيسيا عن اللحاق بتايلاند، وكون الثلاثة مجموعة "النمور الآسيوية الجديـــدة"، وأكـــدوا بذلـــك انتماءهم إلى البلدان حديثة التصنيع. وظهرت بين صفوف الطـــبقات المتوســـطة لهذه البلدان، وهي الطبقات التي ازدهرت بشكل كبير، حركات اجتماعـــية كثـــيرة مـــن الـــنوع الجديد، ركزت نشاطها حول البيئة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، ومصالح المستهلكين.

وتركز اهتمام الحركات الاجتماعية الجديدة حول المخاطر التي تهدد نوعية الحياة بســـبب ما يصاحب التنمية المتسارعة من تلوث صناعي، وفقدان المساواة للنساء على الـــرغم من تزايد عدد النساء العاملات. وقد تساهلت السلطات الأتوقراطية في جنوب

شـرق آسيا، بدرجة أو بأخرى، مع نشاط الحركات الاجتماعية الجديدة، لأنها لم تجابه الحكـام بشكل مباشر، ولأنها لم تواجه مشكلة انعدام المساواة بين الطبقات الاجتماعية، ولم تناضل من أجل الديمقراطية، أي بعبارة أخرى، أنها لم تكن معادية للنظام.

واخـتلف الحـال فـي الفلبين، لأن الحركات الاجتماعية الفلبينية أثارت المشاكل الطبقـية، التي ربطت بينها وبين المشاكل التي تهتم بها الحركات الاجتماعية الجديدة، كذلـك ربطت بين هذه المشاغل وبين مشكلة الديمقراطية، والصراع ضد الدكتاتورية والإمبريالـية. وفـي تـايلاند، لم يحدث هذا الارتباط إلا في مايو ١٩٩٢ عند محاولة الانقـلاب التي عارضتها أغلبية الشعب تحت قيادة الطبقة المتوسطة في المدن. وعزز هـذا الحـدث الـتوجه نحـو الديمقراطية، لأنه منذ تلك اللحظة، **لم تتوقف الحركات الاجتماعية عن فتح مجالات جديدة للديمقراطية.**

أمـا في ماليزيا، وإندونيسيا، فلم تظهر الحركات الاجتماعية التي تناضل من أجل الديمقراطية للعيان إلا بعد أزمة عام ١٩٩٧-٩٨، فقد أنتجت الأزمة الاقتصادية، أزمة سياسـية قضـت علـى الدكتاتور سوهارتو، أقدم دكتاتوري آسيا، وأثارت احتجاجات عنـيفة ضـد رئـيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد، وعززت الحركات الاجتماعية في المـنطقة. فعلـى الـرغم مـن أنهـا ناضلت طويلاً ضد التنمية الرأسمالية، ونتائجها الاجتماعية والبيئية، إلا أن نظرتها لم تكتسب الشعبية إلا بعد صدمة أزمة العام ١٩٩٧-٩٨.

وكـان أكـبر تحـدٍ لهذه الحركات الاجتماعية هو التشكيك في النظرة القائلة بأن العولمة هي الطريق الوحيد الواقعي للتنمية، ففي مقابل الاستعمار أو الإمبريالية، كانت العولمـة أقرب إلى أن تكون خصماً مجرداً، غير ملموس، خاصة أن "فوائدها" الأولية كانـت واضـحة، وكذلـك النمو الاقتصادي الذي ترتب على الإزالة السريعة للقيود، وللخصخصة، وغيرها من السياسات النيولبرالية. ولكن الأزمة سمحت بكشف طبيعتها الحقيقية.

وفـي خـلال هـذه الأزمـة، تعرضت الاقتصادات "المعولمة لجنوب شرق آسيا لتلاعـب الدوائر المالية الدولية. وكنتيجة لهذه التجربة، أصبح فقدان "السيادة" الوطنية أمـام القوى الأجنبية غير المتوقعة تصرفاتها أحد المشاكل المركزية التي تواجهها هذه المجـتمعات. ولكـن الأزمـة كانت لها نتائج أكثر مأساوية، وهي: إفلاس المئات من الشركات وتسريح العمال، والبطالة الواسعة النطاق، وحالات الاكتئاب والانتحار. وفي إندونيسيا، تسببت في أزمة سياسية، وقلاقل شعبية أدت لمئات القتلى من المدنيين.

وقد ربطت الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا بين مظاهرات معركة سياتل لعام ١٩٩٩، وبين احتجاجاتها هي ضد المحركين الرئيسيين للعولمة وهم صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الآسيوي للتنمية. ولا يكفي أن ننظر في الانتقادات التي توجهها الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا للعولمة النيولبرالية، وإنما يجب أن ندرس كذلك، البدائل التي تقترحها.

وسنفحص في القسم الأول من هذه المقال، الحجج التي تقدمها الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا ضد العولمة. وفي القسم الثاني، سنركز على الاستراتيجيات التي تتبعها لتأكيد رفضها للعولمة بوصفها السياسة الاقتصادية الوحيدة الممكنة. وسنناقش في القسم الثالث البدائل التي تقدمها الحركات المعادية للعولمة في جنوب شرق آسيا.

أ-الحركات في جنوب شرق آسيا وانتقاد العولمة

أحد الحجج التي تتكرر على لسان محبذي العولمة، هي أنها تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، فهم يقولون إن المجتمعات المعولمة ستحقق تنمية اقتصادية تساعد على ظهور طبقة متوسطة تقدمية ستقوم، مثل مثيلاتها التاريخية في الغرب، بدحر الأنظمة الأتوقراطية لبلدان جنوب شرق آسيا.

ولكن هذه الدائرة "الحميدة" لم تحدث إلا في تايلاند، وبدرجة محدودة فحسب. أما في حالة إندونيسيا، وماليزيا، فبالعكس، **قد أعطى "النجاح الاقتصادي" الأنظمة الأتوقراطية الحاكمة، المبرر لتعزيز سياساتها القمعية**. فتعرضت الحركات الاجتماعية الإندونيسية والماليزية التي شككت في شرعية الحكام لمعاملة قاسية، وتقليص لمجال عملها. وفي حالة تايلاند، فقد خلقت التنمية الاقتصادية طبقة متوسطة، كانت ظاهرياً، القاعدة للتوجه الديمقراطي، ولكن نظراً لطبيعتها المعتدلة، فقد توقف تحركها عند حدود الدفاع عن مصالحها الخاصة، وهذا خلق مشكلة حقيقية، بسبب التباين المتزايد بين الطبقات المتوسطة، والطبقات الدنيا. فالمشاكل التي تثيرها بعض الحركات الاجتماعية مثل "جمعية الفقراء"، وهي تجمع السكان في بعض المناطق الريفية، والحضرية التي تأثرت ببعض مشروعات التنمية العامة والصناعية، قد تجاهلتها بصفة عامة، الطبقات المتوسطة.

ولم تبدأ الطبقات المتوسطة التايلاندية، إلا بعد أزمة عام ١٩٩٧، في الاستماع إلى الحجج المعارضة للعولمة التي تعبر عنها الحركات الاجتماعية، التي تضم أساساً

المنظمات القاعدية، والمنظمات غير الحكومية، وطلاب الجامعات، والمنتقدين على أساس اجتماعي. وفي أثناء حركات الاحتجاج ضد البنك الآسيوي للتنمية في تشيانج ماي، بمناسبة المؤتمر السنوي الثالث والثلاثين للبنك، في مايو ٢٠٠٠، نجحت الحركات الاجتماعية التايلاندية في كسب عطف الطبقة المتوسطة. وفي الواقع فإن ما لم تفهمه تلك الطبقة في تايلاند، وكذلك في الفلبين، هو أن النمو لا يمتد بشكل آلي لكل المجتمع، وفي المقابل، تدين الحركات الاجتماعية في تايلاند والفلبين، غياب وجود آلية ضمن المشروع النيولبرالي لإعادة توزيع الثروة، واللامساواة في الدخول التي يخلقها. وكما يؤكد منتقدو العولمة، فإن نتيجتها هي ازدياد البلدان الغنية ثراءً، والفقيرة فقراً، وفي داخل البلاد، زيادة الأغنياء ثراءً، والفقراء فقراً.

وتثبت خبرات جنوب شرق آسيا، **أن نموذج البلدان حديثة التصنيع، حيث تقوم الدولة بدور التقنين، وكذلك نموذج السوق الحر، يخلقان اللامساواة الاجتماعية، ويثبتانها،** حتى عندما يحدث نمو سريع. وفي الواقع، يحتاج الأمر إلى نمو كبير ليحقق الرفع المطلق للدخل، دون أن يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة أما في ماليزيا، فالمعارضون للعولمة، يراهنون على رئيس الوزراء مهاتير محمد نفسه، فالكثير من المواطنين الماليزيين، يعتقدون أن من الواجب "شكر" مهاتير من أجل التنمية الاقتصادية التي حققها للبلاد بتنفيذ سياساته النيولبرالية. ولكن الأزمة الاقتصادية قد كشفت نقاط الضعف الرئيسية، مثل محاباة الأقارب، والفساد بين أفراد عائلته وأصدقائه، وهكذا فالحركات الاجتماعية في البلاد تعتقد بضرورة الاستمرار في المطالبة بالديمقراطية. وهكذا، فالحركة الماليزية المعادية للعولمة النيولبرالية، منقسمة إلى فريقين، ويعتقد أحدهما أن المشكلة تكمن في العولمة وليس الديمقراطية.[٧] أما الفريق الثاني، فيعتقد أن الحركة المعادية للعولمة، يجب أن تتحرك في تنسيق مع الحركة من أجل الديمقراطية.[٨]

وفي إندونيسيا تبدو الحركة المعادية للعولمة، محصورة في مشاكل عاجلة من نوع آخر. ففي خضم حالة من عدم الاستقرار السياسي، ترتبت على سقوط سوهارتو، والحركات الانفصالية، والصراعات العنيفة على أسس عرقية ودينية، يُنظر إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على أنهما "المنقذان" للاقتصاد الإندونيسي، بما يقدمان

---

[7] تسود هذه الفكرة بين أوساط المدافعين عن المستهلكين، مثل "حركة المستهلكين في بنانج"، التي يتزعمها مارتن خور.

[8] والمدافع الأول عن هذه النظرية هو سيد حسين علي، وهو مناضل سياسي سجنه مهاتير محمد لسنوات طويلة.

من قروض ضرورية، ومساعدات مالية خاضعة لشروطهما التي تفرض حلولاً نيولبرالية للأزمة الاقتصادية الحالية. ومن هنا، فالتحدي الكبير للحركة المعادية للعولمة النيولبرالية هو كشف النتائج الخطيرة لمثل هذه الشروط على الشعب الإندونيسي، خاصة القطاعات العمالية والفلاحية.

وفي البلدان الشيوعية السابقة في جنوب شرق آسيا (وفي الصين كذلك)، حقق إدخال نظام السوق، دافعاً قوياً، في المدى القصير، للاستهلاك، وخلق إمكانيات جديدة لبعض أنشطة الإنتاج، وديمقراطية نسبية، وانفتاحاً على الخارج. ولكن التأثيرات السلبية للانخراط في السوق العالمي (الإنتاج الزائد في بعض القطاعات الزراعية، والمنافسة الأجنبية، وازدياد اللامساواة، والتدهور التدريجي للحقوق الجماعية كالصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور، وظروف العمل)، لا تظهر إلا بالتدريج، ولا تنتج حتى الآن، فيما عدا بعض الحالات المحددة جداً، حركات احتجاج. ولكن الأثر الأكثر وضوحاً هو الانتشار السريع للفساد، الذي تسبب في بعض الهبات الفلاحية، والمظاهرات النسائية (فيتنام).

وفي حالة فيتنام اليوم، تبقى التعبئة الشعبية ضد السوق المعولم، محلية، ووقتية، مثل الهبة عند انخفاض سعر البن، أما اتخاذ مواقف معادية للمؤسسات المالية الدولية، التي شجعت على انفتاح السوق، فنادرة. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي، قامت الأنظمة الشيوعية بإصلاحات، قبل أن تأتي التوصيات من الخارج، ورغم وجود آراء متباينة بشأنها داخل الأحزاب الشيوعية، فهي مستمرة في ذات الاتجاه. أما المنظمات الجماهيرية ذات الجذور الشعبية الحقيقية، فقد كانت لزمن طويل، خطوط الارتباط بين الحزب والجماهير، لا المعبر عن صوت المجتمع المدني. ومع ذلك فبعضها، مثل الاتحاد النسائي، قد قامت بالاقتراب من الحركة العالمية ضد العولمة النيولبرالية.

١-سياسة قمع العمال

في تايلاند، ارتبطت الحملة ضد القروض ذات الشروط المجحفة اجتماعياً بالقطاع العمالي، مع التعبئة ضد البنك الآسيوي للتنمية (ساريت، ٢٠٠١). وقد تبينت هذه الحركة "انخفاض القدرة الشرائية للعمال الريفيين، بسبب تدخل البنك الآسيوي للتنمية لدى الحكومة لكي تحد من رفع الأجور المنخفضة" (أشارا أشاياجات، ٢٠٠٠). كذلك لاحظت بعض المنظمات غير الحكومية التايلاندية، أن مساعدات البنك من أجل خصخصة الشركات الحكومية، قد أدت لتسريح العمال بالجملة (بوست ريبورترز،

٢٠٠٠، ١٠). وبدأت الحركات الاجتماعية التايلاندية في تمحيص سياسة البنك الآسيوي للتنمية بعد أزمة عام ١٩٩٧ الاقتصادية، حيث قدم قروضاً مشروطة بإصلاح بنية النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلاد (فريق العمل التايلاندي بشأن تأثير البنك الآسيوي للتنمية، ٢٠٠٠، ١).

وهكذا، فعلى الرغم من الاتجاهات نحو الديمقراطية في بلدان جنوب شرق آسيا، وهي النتيجة غير المتوقعة للأزمة الاقتصادية التي ترتبت على فشل السياسة النيولبرالية في المنطقة، فإن استغلال العمال لم يتوقف. وفي ماليزيا، تُمنع إضرابات العمال، ويتعرض العمال المهاجرون لإساءة المعاملة، مع أن عملهم حيوي للاقتصاد الماليزي. ومشكلة إساءة المعاملة من الهموم الرئيسية للحركات الاجتماعية لبلدان جنوب شرق آسيا المهتمة بشئون عمالة المهاجرين، التي زادت كثيراً نتيجة لإطلاق حرية السفر للعمال، ولارتفاع الطلب عليهم بسبب العولمة. ولسوء الحظ، فإن الوعود بالحصول على العمل والنقود، كثيراً ما تنتهي بممارسات استغلالية.

ومن جهة أخرى، ففي ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية لجنوب شرق آسيا، أدت العولمة إلى ظهور مجتمعات رأسمالية تحل فيها العلاقات العائلية المستمرة بالكامل تقريبا، محل نظم الضمان الاجتماعي. "عندما يُسأل السياسيون الآسيويون عن الميزانية المخصصة لمكافحة المرض، والعناية بالمسنين، تكون إجابتهم عادة، 'إن نظامنا الاجتماعي هو الأسرة'" (مارتن، وشومان، ١٩٩٦، ١٤٩-١٥٠).

وفي الفلبين، أُعلن في يوليو ٢٠٠٢، أن نظام الضمان الاجتماعي، وكالة المعاشات الحكومية، للعاملين بالقطاع الخاص، لن يكون لديها المال الكافي لدفع معاشات العمال الذين سيتقاعدون بعد خمس سنوات. والسبب في ذلك هو سياسة الاستثمار الخاطئة التي اتبعها مديرو النظام تحت ضغط الرئيس إسترادا.

٢-الحملة ضد الأيديولوجية النيولبرالية

وقامت الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا كذلك، بحملة ضد طبيعة التنمية التي تبشر بها النيولبرالية، وهي الأيديولوجية التي تُتنى في إطارها العولمة، والتي ترى فيها تلك الحركات المحرك لاستغلال الشعوب. والحركات الدولية المعادية للرأسمالية اليوم، تؤيدها الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا، "تقف ضد التنميط الكامل المنظم لكل الأشياء (...) التي أنتجتها سيادة النيولبرالية، والتي دعمتها حكومات الطريق الثالث بكل بساطة" (أليكس كالينيكوس، ٢٠٠١، ١١٠-١١١).

وعلاوة على ذلك، يعتبر ذلك التنميط الكامل عنصراً مدمراً للثقافة الأصلية لمجتمعات جنوب شرق آسيا.

وفي تايلاند، كانت الحركات الاجتماعية قد أثارت هذه المشكلة في أعوام الستينيات، حيث اعتبرت التنمية الرأسمالية السبب في تغيير القيم والمعايير، وزيادة أعداد الجرائم في المدن، والدعارة، وتجارة المخدرات، ضمن أشياء أخرى (سوذي براسارتسيت، ١٩٨٤، ١١٦). وأدان الناقد الاجتماعي سولاك سيفاراكساك، أمركة تايلاند، والجري وراء الممتلكات المادية (باسوك بونجبايشيت وكريس بيكر، ١٩٩٥، ٣٨٥). والمنظمات غير الحكومية التايلاندية التي "لاحظت التباين بين الثقافة الرأسمالية، والثقافة المحلية، دعت الحكومة إلى تخليص الاقتصاد من الضغوط الخارجية عن طريق اتباع 'سياسة اقتصادية وطنية مستقلة'" (باسوك بونجبايشيت وكريس بيكر، ١٩٩٥، ٣٨٥).

٣-المشاكل التي تربط بين الحركات الاجتماعية الجديدة والحركة العمالية

وقد قامت الحركات المعادية للرأسمالية بالربط بين المشاكل التي تُعنى بها الحركات الاجتماعية الجديدة ــ مثل تحرير المرأة، والبيئة ــ والمشاكل التقليدية للحركة العمالية (أليكس كالينيكوس، ٢٠٠١، ١١٥-١١٦). وفيما يتعلق بمشاكل المرأة، فقد سهلت العولمة هجرة العاملات من جنوب شرق آسيا نحو أماكن مثل هونج كونج، وسنغافورة، وماليزيا، وتايوان، بل حتى أوروبا والشرق الأوسط، حيث يعملن كخادمات. وقد تعرضن في حالات كثيرة، كما ورد، للاعتداءات البدنية والجنسية من قِبَل من يعملن لديهم.

وأحد النتائج الأخرى للعولمة، هي التجارة في النساء والأطفال والدعارة، في المنطقة، وهي أحد الشواغل الرئيسية لبعض الحركات في جنوب شرق آسيا، والتي تعمل على تنبيه الرأي العام للمشكلة. والقاعدة العامة هي أن الفقر، وغياب الحلول المحلية للمشاكل التي تواجه هؤلاء النسوة، هي التي تضطرهن إلى الهجرة، فهن يضحين بترك عائلاتهن؛ أزواجهن وأطفالهن، على أمل الحصول على النقود لإرسالها للعائلة. وفي حالة الفلبين، تمثل النقود الواردة من وراء البحار، مصدراً مهماً للنقد الأجنبي للبلاد.

وكانت مشكلة البيئة، يُنظر إليها في أول الأمر، على أنها من اهتمامات الطبقة المتوسطة فحسب، ولكن الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا، أوضحت أن الفئات

الشعبية هي الأكثر معاناة من الكوارث البيئية. ولعل أحد الأمثلة على ذلك، هي مأساة الأورمــوك في جنوب الفلبين، حيث أدت الفيضانات التي نتجت عن قطع الغابات دون رقابة، إلى موت المئات من الفقراء، وتدمير بيوتهم وممتلكاتهم.

وقــد توصلت بعض المنظمات غير الحكومية المهتمة بشئون البيئة إلى الاستنتاج بــأن "الدفــاع عن البيئة، يعني تحدي الرأسمالية" (أليكس كالينيكوس، ٢٠٠١، ١١٦). وفــي تايلاند على سبيل المثال، كان السوق، وقطاع الأعمال، وسياسة الدولة، السبب وراء كارثتيــن بيئيتيــن رئيســيتين، وهما: قطع الغابات على نطاق واسع، والتلوث الكبــير لمجاري المياه. وهذا يؤثر على المناطق الريفية حيث تسكن أغلبية من فقراء جنوب شرق آسيا، ويسبب أزمة كبيرة في الزراعة.

أ-الاستراتيجيات "ضد العولمة" لحركات جنوب شرق آسيا

وهكذا أدت العولمة إلى زيادة حدة اللامساواة المادية التي تهدد تماسك المجتمعات الآســيوية، وعلى أساس هذه الحقيقة، قدرت حركات المواطنين أنه من المناسب إعادة تحديــد الحقــوق الديمقراطية الأساسية، وتدعيم التضامن الاجتماعي (مارتن وشومان، ١٩٩٦، ١٤٩-١٥٠). ومــع مواجهة المشكلة على المستوى المحلي والوطني، تبينت الحــركات الاجتماعــية أن الحمــلات علــى المستوى الدولي كانت على نفس درجة الأهمية.

وهذا هو ما بدأت الحركات "ضد العولمة" لجنوب شرق آسيا تفعله، كما يحدث في المظاهــرات الســنوية ضــد منــتدى الــتعاون الاقتصــادي آسيا الباسيفيك (أبيك)، والاجــتماعات السنوية للبنك الآسيوي للتنمية. وعلى المستوى العملي للنضال، اهتمت بالمشـــاركة في تجمعات إقليمية دورية مثل تلك الخاصة بحركة "خطة الشعب للقرن ٢١". وعقــدت هذه الحركة الأخيرة اجتماعاً مهماً في بانكوك عام ١٩٩٣، استمر لمدة أســبوعين، وشــارك فــيه حوالي ٥٠٠ عضو يمثلون مختلف الحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية الآسيوية.

١-الحملة ضد الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي

بعــد الأزمــة الاقتصادية لعام ١٩٩٧، قامت الحركات الاجتماعية ضد-العولمة لجنوب شرق آسيا بحملة عنيفة ضد الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولــي في مقابل القروض المقدمة لتحقيق التكيف الهيكلي في المنطقة. وفي تايلاند،

علـــى ســبيل المثال، يُوجَّه جانب كبير من غضب الحركات الاجتماعية ضد صندوق الــنقد الدولـــي والبنك الدولي، اللذين يعتبران مسئولين عن التشويه الذي أصاب النمو الاقتصادي لتايلاند، واللذين فشلا في التنبؤ بانهياره. وقد فرضت المؤسستان هذا النمو غــير المتكافــئ علـــى تـــايلاند بدعوتها لتحرير التجارة والاستثمار. وهكذا اعتُبِرت الوكـــالات المالـــية الدولـــية، مسئولة بشكل مباشر عن انهيار الاقتصاد التايلاندي في ١٩٩٧-٩٨ (والدين بيلو وآخرون، ١٩٩٨، ٤١).

وقد اعتُبِرت القروض المشروطة للبنك الآسيوي للتنمية، إلى جانب تلك المقدمة مـــن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مسئولة عن تفاقم الفقر، وازدياد التخلف. وعلـــى الـــرغم مـــن "استراتيجيته لخفض الفقر"، فإن مبادرات البنك الآسيوي للتنمية، فُســـرت لا علـــى أنها محاولة لخفض الفقر، وإنما كمحاولات "للإسراع بإدماج النشاط الاقتصـــادي المحلي والوطني في اقتصاد السوق العالمي (...) تؤدي لإفقار الشعب في آســـيا والباسيفيك" (شالمالي جوتال، ٢٠٠٠، ٥). وفي تايلاند، قُدمت قروض مشروطة مـــن البـــنك الآســـيوي للتنمية، من أجل خصخصة الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، وفرض ضريبة على المياه. وقد نددت الحركات الاجتماعية في تايلاند بهذه الشروط في أثناء الحملة ضد البنك الآسيوي للتنمية، خلال اللقاء ٣٣ للبنك في تشيانج ماي.

وأثـــيرت نفـــس المشـــكلة فـــي الفلبين، حيث ناضلت الحركات الاجتماعية ضد خصخصـــة "نابوكور"، شركة الكهرباء الوحيدة التابعة للدولة، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلـــى ارتفاع أسعار الكهرباء. ومع ذلك فقد اعتبر البنك خصخصة تلك الشركة شرطاً لتقديم أي قرض لقطاع الطاقة.

أمـــا فـــي إندونيســـيا، فقـــد بلغت الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧-٩٨ حداً أثار المظاهرات الجماهيرية للطلاب والعمال التي أسقطت نظام سوهارتو عام ١٩٩٨. وقد حولـــت الأزمة البلاد فعلاً إلى حالة من تسول القروض الأجنبية. وانتهز صندوق النقد الدولـــي والبـــنك الدولي هذه الظروف لفرض شروط قاسية جداً، عارضتها الحركات الاجتماعية الإندونيسية.

٢-خلق روابط مع الحركات الدولية "ضد العولمة"

ومن الاستراتيجيات الأخرى المهمة للحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا، خلق روابط مع الحركات الأخرى "ضد العولمة" في العالم. وهكذا شاركت الحركات الفلبينية

"ضد العولمة" في "معركة سياتل"، التي كانت "ترمز لبداية موجة الاحتجاجات المعادية للرأسمالية" (أليكس كالينيكوس، ٢٠٠١، ١٠٩). وكذلك في التظاهرات التالية في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والثمانية الكبار، والأنكتاد، والآبيك، في واشنطن، وميلانو، وملبورن، وبراغ، وبانكوك، وسيول، ونيس.

وفي تايلاند، عام ١٩٩٩، تولى النشطاء "ضد العولمة" جميع تحركات الاحتجاج في أثناء اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، في بانكوك. وكانت قمة هذه الاحتجاجات ضد العولمة، عندما ألقى روبرت نايمان، عضو المنظمة غير الحكومية الممثلة للخبازين ضد العولمة، بتورتة بالكريمة في وجه ميشيل كامديسو رئيس صندوق النقد الدولي المنتهية خدمته (بيزنس وورلد، ٢٠٠٠).

وقبل ذلك بعدة سنوات، في عام ١٩٩٥، أُنشيء "منتدى شعب مانيلا عن الآبيك" للاحتجاج ضد اجتماع ممثلي بلدان آسيا والمحيط الهادي، ومنتدى التعاون الاقتصادي آسيا-الباسيفيك. وكان الهدف من اجتماع الآبيك الذي يضم الولايات المتحدة، واليابان، والصين، وكندا، وأغلب البلدان الآسيوية والأمريكية الجنوبية المطلة على المحيط الهادئ، هو تعزيز ما سمي بالتجارة السريعة، ورفع المزيد من القيود عن الاستثمارات في المنطقة. وفي هذه المناسبة، جمع "منتدى شعب مانيلا عن الآبيك"، أكثر من ٥٠٠ من الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، من البلدان أعضاء الآبيك. في الوقت ذاته، انعقد مؤتمر دولي ضد العولمة الإمبريالية، نظمته بعض المجموعات الفلبينية، من اليسار أساساً. وعندما انضم الآلاف من المواطنين الفلبينيين من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، لتجمع هاتين المبادرتين، وحاولوا تنظيم مسيرة إلى موقع اجتماع الآبيك، عبأت الحكومة الجيش لسد الطريق إلى مكان الاجتماع.

٣-الحركات الإقليمية "ضد العولمة"

كذلك أقامت الحركات الأجتماعية لجنوب شرق آسيا، روابط مع الحركات "ضد العولمة" الإقليمية. ومثلاً، بُذل جهد منسق في عام ١٩٩٨، من جانب المنظمات غير الحكومية في المنطقة، ومن بينها ائتلاف المنظمات غير الحكومية الآسيوية، لمعارضة مشروعات البنك الآسيوي للتنمية في المنطقة بشكل منتظم، كما انتقد هذا الائتلاف بالمشاركة مع معهد السياسات البيئية (حالياً أصدقاء الأرض، الولايات المتحدة)، مشروعات البنك الآسيوي للتنمية المخربة للبيئة. واحتج التنظيمان لغياب أي تنسيق

بيــن الإصلاحات السياسية الجارية، وطالبا بالمزيد من الشفافية، والمزيد من المسئولية العامة.

وقد أدانت مجموعات أخرى، وباحثون كثيرون في جنوب شرق آسيا، استراتيجية المؤسســات المالــية الدولــية (صــندوق النقد الدولي). وهكذا يعتبر والدين بيلو، أن اســتراتيجية الــتقارب مع بعض المنظمات غير الحكومية، كمحاولة للتفرقة، وتعميق الخلافــات فيما بين "المنظمات العاقلة"، وتلك التي ليست كذلك (والدين بيلو، ٢٠٠٠). كما يرى والدين بيلو أن إنشاء "لجنة المنظمات غير الحكومية بشأن البنك الدولي"، هي محاولــة مــن البــنك لاكتســاب الشرعية، وتحييد المنظمات الرئيسية. ونظراً لإساءة التصــرف العمــيقة من جانب المؤسسات المالية الدولية، يقترح والدين بيلو: "إلغاءها نهائياً، وإقامة مؤسسات جديدة بالكامل لتحل محلها" (والدين بيلو، ٢٠٠٠).

وقد حَمَلت المنظمات غير الحكومية الإقليمية دائماً على العولمة، وأدانت آثارها الكارثــية على شعوب ومجتمعات آسيا. وأخذ "السوق الإقليمي الآسيوي من أجل بدائل جديدة"، وهو شبكة من الباحثين الآسيويين الملتزمين، على عاتقه تشجيع التبادلات بين المثقفيــن التقدمييــن فــي المنطقة، ويحاول رسم رؤية بديلة للتنمية لمعارضة نموذج العولمــة الذي تعززه الشركات المتعدية الجنسية. وتلعب منظمة "التركيز على الجنوب العالمي" التي أنشأها والدين بيلو في جامعة شولالونكورن في بانكوك، دوراً رئيسياً في هذه الحركة، بفضل بحوثها، ومنشوراتها، ومجهوداتها للتنسيق والمؤازرة.

وهــناك مــنظمات أخــرى نشطة، كلٌ في مجالها النوعي. وهكذا يركز "مركز المهاجر الآسيوي" على شئون العمال، وخاصة المهاجرين؛ و"مركز رصد موارد آسيا" كــان يهــتم ســابقاً بأنشطة الشركات متعدية الجنسية، ولكنه يركز حالياً على مشاكل الأيــدي العاملة؛ و"المنتدى الثقافي الآسيوي للتنمية" ومركزه بانكوك، يركز من ناحيته على حقوق الإنسان، والمشاكل الاجتماعية؛ و"تحالف طلاب آسيا" (في بانكوك أيضاً)، و"الحــركة الدولية للطلاب الكاثوليك" ومركزها مانيلا، يركزان على مشاكل الطلاب والشباب؛ و"ISIS International"، ومركزها مانيلا، تهتم بمشاكل المرأة. أما "لجنة النســاء الآســيويات" فــتقوم بــبحوث، وتنظم حلقات دراسية حول النوع الاجتماعي؛ ومــنظمة "شبكة العالم الثالث" التي أسسها مارتن خور في بنانج، لها الآن فروع دولية كبــيرة، ومكاتــب في عدد من البلدان، ونشط "معهد موارد جنوب شرق آسيا للتعليم" ومركــزه مانــيلا، في تنظيم الحملات الدولية ضد البيوتكنولوجيا؛ ومنظمة "المراقبة الاجتماعية لآسيا"عضو في الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية التي أخذت على

عاتقهـا السـهر علـى تحقـيق الـتعهدات التي قطعتها الحكومات على نفسها في القمة الاجتماعـية فـي كوبنهاجـن؛ وأخـيراً، أسـس أنصار البيئة فرعاً لـ"جرين بيس" في بانكوك.

وقـد انغمسـت المؤسسـات الإقليمـية الـتابعة للكنيسة، هي الأخرى، في أنشطة المـؤازرة، فخلقـت شـبكات للدفاع عن ضحايا العولمة. و تحالف آسيا لجمعيات الشبان المسـيحية، علـى الرغم مما هو معروف عن المواقف المحافظة لفروعه القومية، أبدى نشـاطاً خاصـاً بهذا الشأن، خاصة تحت قيادة اثنين من أمنائه العامين، تان تشي كيونج، وبـارت شـاها. وقـد شـارك المؤتمر المسيحي لآسيا، وخاصة قسما "الشئون الدولية"، و"الشـباب"، بقـوة في المعارك "ضد العولمة". كما أنشأ المؤتمر منظمتين غير حكوميتين إقليميتين هما" "التوثيق لفرق التحرك في آسيا"، و"لجنة حقوق الإنسان لآسيا".

وإحـدى الاسـتراتيجيات التـي تتبعها هذه المنظمات هي دعم المعارك الفعلية على المسـتوى المحلـي وهكـذا دعم تحالف من الحركات الاجتماعية التايلاندية، احتجاجات الفلاحيـن فـي كلونـج دان ضـد مشـروع إدارة مـياه الصرف الصحي في ساموت بـراكارن، الذي موله البنك الآسيوي للتنمية، حيث إنها كانت تتشكك في مشروعات هذا البـنك فـي الـبلاد. والأكثر أهمية هو أن هذا التحالف قد لقي دعماً كبيراً من الحركات الاجتماعـية الدولـية. **وجمـيع هذه التحركات تندرج تحت نفس المنطق، الجديد تماماً، وهو دولنة المنظمات غير الحكومية للجنوب.**

٤ –استخدام وسائل الاتصال الدولية

واسـتخدام وسـائل الاتصال الدولية لتوسيع دائرة نشر آرائها ومشاغلها على أوسع نطـاق، هـو أحـد الاسـتراتيجيات الأخرى التي تستخدمها الحركات الاجتماعية لجنوب شـرق آسـيا. يقـول أحد المؤلفين: "لقد تبعت معركة سياتل العنيفة ضد منظمة التجارة العالمـية، سلسـلة من المظاهرات، والتحركات المماثلة ضد اجتماعات المؤسسات المالية الدولـية، مـثل البنك الآسيوي للتنمية. وقد جرت تغطية هذه الأحداث على أوسع نطاق، وكانت محل اهتمام وسائل الإعلام الرئيسية. (نورينا ويداجدو، ٢٠٠١، ٨).

وقـد اسـتطاع منـتدى المنظمات غير الحكومية بشأن البنك الآسيوي للتنمية، وهو تحـالف مـن المنظمات على المستوى القاعدي، أن يستخدم وسائل الاتصال العالمية في أثـناء المظاهـرات ضد المؤتمر الثالث والثلاثين للبنك في تايلاند، في مايو ٢٠٠٠. وقد اعترفـت الحـركات الاجتماعية التايلاندية بحق، أن وسائل الاتصال والإعلام العالمية قد

لعبت دوراً مهماً في نشر الحملة ضد البنك الآسيوي للتنمية، وتوعية الجمهور. ويرى كاسيان تيجابيرا من جامعة ثاماسات، أن المظاهرة حظيت بإحاطة إعلامية عالمية لأن الأمـــر كـــان يتعلق بمؤتمر دولي. ولم تستطع دولة تايلاند إلا أن تتجاهل المظاهرة. (كاســـيان تيجابـــيرا، ٢٠٠٠). ويقـــول أحد المناضلين التاي "ضد العولمة": "لقد نقلت وسائل الإعلام رسالتنا لشعب تايلاند، ولبقية العالم، بشأن الأثر السلبي لسياسة قروض البنك الآسيوي للتنمية على شعب تايلاند" (كامول سوكين، ٢٠٠٠).

ج- البدائل للرأسمالية العالمية

إن الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا لم تكتف بانتقاد العولمة، والنيوليبرالية، والقســـمات الأخرى للرأسمالية، بل إنها حاولت إعادة تشكيلها. وكما يقول والدين بيلو: "(...) فـــي حيـــن كانـــت النخب في الإقليم، تدافع عن المشروعات الحالية لتنمية آسيا والمحيط الهادئ، سواء في إطار التبادل الحر، أو الرأسمالية المستندة إلى الدولة، كان الكثـــير من المنظمات غير الحكومية، والحركات الشعبية، وأساتذة الجامعة التقدميين، يوجهون انتقادات قاسية لهذين التوجهين. وفي الأساس، فإن هذين النموذجين ـــ سواء تعلـــق الأمـــر باقتصاد موجه، أو اقتصاد نيوليبرالي ـــ لهما تأثير مدمر للبيئة، وهما لذلك، غير قابلين للاستدامة" (والدين بيلو، ١٩٩٧، ١٥٥).

وبعكـــس الفكـــرة التـــي يـــنادي بهـــا المدافعون عن النيوليبرالية، فإن الحركات الاجتماعية لا تتحدث عن العولمة بعبارات مزدوجة. ومثل غيرها من الحركات حول العـــالم، تدافع عن ضرورة وضع سياسة عالمية أكثر اتفاقاً مع الاحتياجات الاجتماعية والبيئـــية، عن طريق المزيد من الديمقراطية في بنية اتخاذ القرارات بالنسبة للاقتصاد العالمـــي. **وهـــي تطالـــب كذلك، بلامركزية أماكن اتخاذ القرارات الاقتصادية**، لصالح الجماعـــات، والأقالـــيم، والمناطق البيئية، وخلق عملية تخطيط وطني، تبدأ من القاعدة إلى القمة (والدين بيلو، ١٩٩٧، ١٥٨).

وكمـــا أوضـــحت عملـــيات التعبـــئة ضد البنك الآسيوي للتنمية، فقد سمح ضغط المـــنظمات غـــير الحكومـــية، بقـــيام حوار أكثر صراحة وانتظاماً بينها وبين البنك، والحكومـــات الأعضـــاء. وهكـــذا، دعيـــت هذه المنظمات لحضور الاجتماع السنوي لمحافظـــي البـــنك، وفـــي هـــذا الاجتماع مارست ضغوطاً من أجل إعادة النظر في "أولويات (البنك) التنمية المبنية على نموذج مركزي للنمو الاقتصادي"، وطالبت "بمزيد

مـن مسئولية البنك أمام الرأي العام، وكذا المزيد من الشفافية، والمزيد من المشاركة في اتخاذ القرارات" (أنطونيو كوينزين وفيوليتا بيريز كورال، ١٩٩٥، ٢).

وفـي المسـتقبل، ستصـبح المـنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، الدعامـة الثالـثة للنظام السياسي والاقتصادي، لتوازن سلطة الدولة ودوائر الأعمال (والديـن بـيلو، ١٩٩٧، ١٥٨). وقد نوقشت هذه الأفكار حتى قبل أزمة عام ١٩٩٧ الاقتصادية، في أثناء اجتماعات هذه المنظمات، مثل منتدى الشعوب عام ١٩٩١. وقد رأى المشـاركون فـي هـذا المنتدى، أنه من الضروري إعادة النظر في المنظمات الإقليمـية التي تشجع عملية العولمة الحالية التي تقودها الشركات متعدية الجنسية، عن طـريق مبادرات إقليمية واسعة المستوى، من الحركات الاجتماعية تشمل "(...) تقديم بديـل إقليمـي تقدمي، لفكرة التبادل الحر التي تدافع عنها الآبيك، وكذلك أسلوب النمو الاقتصـادي لجـنوب شـرق آسيا. كذلك أثيرت فكرة ضرورة إبعاد الولايات المتحدة والـيابان عن هذا البديل، نظراً لأن هدفاً أساسياً لهذه المبادرة هو تعديل توازن القوى بين البلدان الضعيفة، وبين القوى العظمى الاقتصادية" (والدين بيلو، ١٩٩٧، ١٥٩).

وكـان على التحالفات الإقليمية للحركات الاجتماعية، أن تتعامل مع المشاكل التي خلقتها العولمة، وأن تضعها على رأس جدول أعمال التغير الاجتماعي، وهذا يفترض الرفض الكامل للبرنامج النيولبرالي، واستبدال برنامج يضعه المواطنون به. "وبدلاً من إزالـة الحواجـز الجمركية لصالح الشركات متعدية الجنسية، يمكن اتباع استراتيجية مختلفة تماماً للتكامل الإقليمي، تبدأ بمواجهة المشاكل العاجلة عبر الحدود، والتي تضر برفاهـية الشـعوب، وتؤثـر على البيئة. وتظهر هذه المشاكل عندما تضع الشركات مـتعدية الجنسية، البلدان الواحدة ضد الأخرى، بالتهديد بنقل نشاطاتها إلى مناطق تقل فـيها تكلفة العمالة، أو تكون فيها القوانين التي تحمي البيئة أقل صرامة" (والدين بيلو، ١٩٩٧، ١٥٩).

ولحـل هـذه المشاكل، يمكن للحركات الاجتماعية الضغط من أجل اعتماد حلول إقليمـية (بالمعـنى الواسع للكلمة)، تحمي الحقوق المدنية والسياسية للعاملين، وتضمن سـلامة الاقتصـاد، وهي: "وضع قواعد صارمة في هذا الشأن، ووضع قانون موحد للعمـل يضمن الحق في العمل، ومستوى معقول للأجور، يمكن أن تكون خطوة مهمة فـي تنظيم هذا التعاون الإقليمي، تتمشى مع مصالح الشعب (...) ومقاومة الرأسمالية المعولمة تسمح بإجراء هذه الإصلاحات الجديدة. وهذه ممارسات لا تتوقف عند حدود

إقلـيم الدولـة، ولا التفرقة التقليدية بين السياسة والاقتصاد" (مارك روبيرت، ٢٠٠٠، ١٥٣،١٥٤).

وفـي المؤتمر-الورشة الذي انعقد في كيرالا في الهند، في مارس ١٩٩٦، تحت العـنوان:"تكامل جهود التنمية البديلة في آسيا"، قُدمت عدة أمثلة لممارسات تنمية بديلة لـدى جماعـات جنوب شرق آسيا. وهذه الممارسات تتراوح ما بين أنشطة الزراعة العضـوية الجماعية في الفلبين، وماليزيا، وتايلاند، وإقامة نوع من التجارة البديلة بين المـنظمات غـير الحكومـية اليابانية، والفلبينية، مروراً بمشروع لزراعة الغابات في إندونيسـيا، والتخطيط الزراعي في المجتمعات الريفية بالفلبين، ومشروعات للقروض الصـغيرة لنسـاء تايلاند، وتحسين ظروف معيشتهن. وقد عُقدت الورشة تحت رعاية "السوق الإقليمي الآسيوي من أجل بدائل جديدة"، و"منتدى الكتاب العلميين في كيرالا"، و"البدائل الحضرية الريفية".

كذلـك اتخذت ممارسات تعليمية بديلة، خاصة بمعرفة مؤسسة التعليم طول الحياة فـي الفلبيـن، التـي يقودها القس الثائر سابقاً، إديثيو ديلا توررى، والسوق الإقليمي الآسيوي من أجل بدائل جديدة، الذي عقد دورتين حول الموضوع، واحدة في بالي عام ١٩٩٨، والأخـرى في مانيلا عام ١٩٩٩. واستراتيجية "التعليم طول الحياة"، مأخوذة لحد كبير، من خبرة "المدارس الشعبية" في الدنمارك.

كذلـك قامـت مبادرات بديلة في مجتمعات محلية في جنوب شرق آسيا، رعتها المـنظمات غير الحكومية، ومن بينها إنشاء تعاونيات، ومحطات توليد كهرباء صغيرة (سـدود صـغيرة)، والقـروض الصـغيرة، وأنظمة التسويق المحلية، وتنمية مناطق مـتكاملة، وأنظمة حكم محلي. وفي تايلاند، أقيم نظام نقدي بديل في داخل المجتمعات المحلـية، ولكـن السلطات المحلية ألغته على الفور. وعلى الرغم من أن هذه الجهود المحلـية لا تستطيع، حتى الآن، مقاومة العولمة التي تحركها الشركات متعدية الجنسية بفاعلـية، فإنها تقاوم، رغم ذلك، المعايير السائدة عن طريق تعزيز المبادرات المحلية، مثل الإنتاج الموجه للسوق المحلي، والعلاقات الاقتصادية من شعب لشعب، وممارسة السلطة المحلية.

وحـتى بيـن صـفوف النخبة العالمية، بدأ البعض يتساءلون عن صحة مواقفهم، ويدخلـون بعـض هذه المطالب، التي قد تنذر بالخطر، ضمن رؤيتهم اللبرالية للعالم، وهكـذا وضـعت حكومـة الفلبين برامج لمحاربة الفقر، وهذه البرامج تهيئ الفرصة للحـركات الاجتماعية للتدخل في برامج الحكومة لمصلحة الفقراء، ولكنها لا تخدعها،

فهذه البرامج لا يمكن أن تلغي نهائياً مشكلة وثيقة الصلة بنموذج التنمية اللبرالي. وفي الواقــع، تحــث الحــركات الاجتماعــية على إعطاء الأولوية للزراعة، وعلى إعادة الاعتــبار للمجتمع انريفي بوصفه شريكاً مهماً في عملية التنمية. وهي بهذا تتخذ موقفاً مــتردداً بالنسبة للموقف الثابت للتبادل الحر الذي يفضل الصناعات الموجودة بالمدن. كذلــك هناك مطالبة باستخدام تقنيات مناسبة للصناعة، وتقنيات الزراعة العضوية دون اســتخدام كــيماويات. ويــتعارض هذا مع سياسة استخدام أحدث التكنولوجيات، كثيفة رأس المــال في الصناعة، وإنتاج زراعي كثيف الاستخدام للمنتجات الكيماوية (والدين بيلو، ١٩٩٧، ١٥٨).

الخــاتمــة

لقــد عانت العولمة، التي كان البعض يظن في وقت ما، أنها العلاج للتخلف، من فشــل مطــبق. وقد اكتشفت الحركات "ضد العولمة" في جنوب شرق آسيا، أنها ليست معــزولة عــندما شارك البعض منها، في نوفمبر ١٩٩٩، في ما أُطلق عليه بعد ذلك، "معركة سياتل"، حيث عرقل الآلاف من المتظاهرين اجتماع المنظمة العالمية للتجارة، واضــطروا سلطات سياتل لإعلان حالة الطوارئ، الأمر الذي منح التشجيع لحركات جنوب شرق آسيا.

والواقــع أن ســياتل كانت مصدر إلهام للحركات الاجتماعية في العالم أجمع، فقد ســجلت "حركة التنمية العالمية" ومقرها في لندن، ازدياد حدة المظاهرات ضد صندوق الــنقد الدولــي، والبنك الدولي، في ٢٣ بلداً فقيراً خلال العام ٢٠٠١، وهي مظاهرات قُمعــت بعــد سقوط ٧٦ قتيلاً، وآلاف الجرحى، والكثير من الاعتقالات. ويبين تقرير المــنظمة، وعــنوانه "حالــة الاضطراب رقم ٢"، "أن الاحتجاج على هذه المؤسسات وسياســاتها، لم يكن فقط من فعل طلاب ميسورين، وفوضويين من البلدان الغنية، كما يؤكــد بعــض رجال السياسة، وصندوق النقد، والبنك العالمي، بل كان من فعل أفقر شعوب العالم" (حركة التنمية العالمية، ٢٠٠٢).

يقــول ك. فريد بيرجستين، مدير معهد الاقتصاد الدولي في واشنطن: "تمر القوى ضد-العولمة اليوم بمرحلة تصاعد" (نقلاً عن والدين بيلو، ٢٠٠٠). وفي جنوب شرق آســيا، توضــح النتائج الممتدة لأزمة عام ١٩٩٧-٩٨، وعجز النخب في المنطقة عن تحريــر سياســاتها الاقتصادية، وبرامجها للتنمية، من سيطرة البنك الدولي، وصندوق الــنقد الدولي، والولايات المتحدة، بل تقاعسها عن ذلك، وكذلك ارتفاع نبرة الحركات

الاجتماعية التي تشكك في المعايير السائدة، توضح أن هناك حاجة عميقة لإعادة النظر في المجال السياسي، والثقافي، والاجتماعي-الاقتصادي للمنطقة.

المــراجــع

- ASHAYAGACHAT Achara, NGOs on the attack at curtain-raiser, Bangkok Post, 7 avril 2000

- BELLO Walden, Fast-track Capitalism, Geoeconomic Competition, and the Sustainable Devt. Chall. In EastAsia, in THOMAS Caroline and WILKIN Peter. Globalization and the South, London, MacMillan Press, 1997

. CUNNINGHAM Shea and POH II Kheng,A Siamese Tragedy: Development and
Disintegration in Modern Thailand,London, ZED Books, 1998

. Business Day .Thailand Takes Steps to Prevent Another Pie-in-the-Face Incident,
15 mai 2000

. CALUNICOS Alex.,Against the Third Way, London, Polity Press, 2001

. DILOKVIDHARAYA Lae, Industrialization and the Trade Union Movement in Thailand, inTransnationalization, the State and the People :The Thailand Case: Part \\,New Asian Visions,barking Papers of the United Nations University Asian Pespectives Project (SoutheastAsia),The United Nations University, 1984

. GUTTAL Shalmali, Creating Poverty: The ADB in Asia, Bangkok, FOCUS on the Global South, 2000

. JANVIROJ Pana,Thai middle-class in a world of its own, The Nation, 9 aout 2000

. KAEWTHEP Kanoksak,The Political Economy of the Modern Thai Peasant

Movement :The Case of the Farmers' Federation of Thailand (FFT), 1973-1976,
inTransnationalization, the State and the People :The Thailand Case: Part II, New Asian Visions, Working Papers of the United Nations University Asian Pespectives Project (Southeast Asia),The United Nations University, 1984
. KAHNJoseph,As panacea, globalization comes down to earth, International Herald Tribune, 2002
. MARTIN Hans-Peter and SCHUMANN Harald, The Global Trap: Globalization
and the Assault on Democracy and Prosperity, London and New York, Zed Books, 1996
. PONGPAICHIT Pasuk and BAKER Chris, Thailand':Economy and Politics, Oxford University Press, 1995
. Post reporters, NGO gathering to battle ADB, Bangkok Post, 3 mat 2000
. PRASARTSET Suthy, Crisis of the Transnationalization Model of Accumulation:
The Thai Case in Transnationalization, the State and the People :The Thailand Case:
Part II, New Asian Visions,Working Papers of the United Nations University Asian
Perspectives Project (Southeast Asia),The United Nations University, 1984
. QUZN Antonio B. and PEREZCORRAL Violeta, The NGO Campaign on the Asian Development Bank, Manila,Asian NGO Coalition for Agrarian Reform and Rural Development, 1995
. RUPERT Mark, Ideologies of Globalization: Contending visions of a New World Order, London and New York, Routledge, 2000
. SARTF Dita,Acceptance speech. Ramon Magsaysay Award for Emerging Youth Leader, Cultural Center of the Philippines, December, Manila, Philippines 2001

. SUKIN Kamol,ADB protest concludes peacefully, The Nation, 9 mai 2000
. Thai Working Group on the ADB's Impact, Document, 2000
. THOMAS Caroline, Globalization and the South in THOMAS Caroline and WILKIN Peter, Globalization and the South, London, MacMillan Press Ltd., 1997
. TEJAPIRA Kasian, Interview. Associate Professor of Political Science, Thammasat University, 18 mai 2000.
. WDAGDO Nurina, Overview of what is to happen in Hawaii, Document. Bank Information Center (BIC), 9 mars 2001
. GARRIDO Jane, Testing ADB Accountability: The case of the Samut Prakam
Wastewater Management Project in Thailand, A Bank Information Center Pubication,Washington D.C., U.S.A, 2002
. WILKIN Peter, New Myths for the South: Globalization and the Conflict between
Private Power and Freedom in THOMAS Caroline and WILKIN Peter, Globalization and the South, London, MacMillan Press, 1997

مساهمات إضافية

; . WAHONO Francis, Indonesia .'Escaping from the Brink of a Debacle
. SUPARAJ Janchitfah, My people (Thailande)
. NGUYEN DUG Truyen, Le Vietnam en Transition
. Textes rediges dans le cadre du rapport Mondialisation des Resistances et consul tables sur le site du Forum mondial des alternatives www.forum-alternatives.net

٤-الهـــند*

بعـد أن حاولـت الهـند، بعد الاستقلال بقليل، اتباع نموذج التنمية المسـتقلة، عادت منذ التسعينيات إلى الدخول في عملية من الإصلاحات تـؤدي لفـتح أسـواقها أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وإلى خصخصة قطاعـات بأكملها من القطاع العام، وإلى تحرير القطاع البنكي والمالي بدرجـة أكـبر، أي باختصـار، المـزيد من اندماج البلاد في الاقتصاد المعولـم. ولكـن هـذه الإصلاحات لم تحقق النتائج المرجوة، بل أدت بـالعكس، إلى زيادة حدة الفقر، والتباين بين الأقاليم، وبصفة عامة، إلى خفـض مستوى المعيشة، وخاصة للطبقات الأكثر حرماناً مثل "الداليت" (المنبوذيـن). وإذا كانـت الهند، بعد الاستقلال، قد حققت نمواً اقتصادياً منـتظماً، وتحسـناً ملموسـاً فـي أوضـاع الفقـر، وازدهاراً للعملية الديمقراطـية، فـإن اندماجهـا في السوق العالمي، قد عرض جميع هذه المـنجزات للخطـر. وإزاء تخلـي الدولة، أعادت الحركات الاجتماعية الهـندية (الـنقابات، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات القاعدية، إلـخ.) تنظـيم صفوفها، وجددت أساليب النضال، ونظمت أشكالاً جديدة للـتعاون، وحققـت خبرات عملية جديدة، بديلة ومجددة، لمقاومة الآثار المدمـرة للسياسـات النـيو لبرالية على الفئات الأكثر فقراً من السكان. ويجب أن نرى من خلال هذه الخبرات، الخطوط المحددة لمشروع تحول حقيقي للمجتمع الهندي.

أ-الهند داخل النظام العالمي

تعـيد العولمة الهند إلى أوضاع وتناقضات تنتمي لمرحلة ما قبل الاستقلال. وقد تميزت مرحلة السيطرة البريطانية التي دامت ما يقرب من قرنين من الزمان، بدءًا من منتصـف القـرن الثامن عشر، بنهب الموارد المحلية، والاستيراد الإجباري لمنتجات الإمـبراطورية فـي ظل شروط للتبادل، مجحفة للغاية. وكان وراء النضال من أجل تحرير الهند، رغبة قوية في عكس اتجاه هذه العملية، وتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة،

---

*أشوك بيترا، و م.أ. أومين، لاكشمى مورتى

وكذلك وضع حد لانعدام المساواة الاجتماعية، والتباين في الدخل، بمجرد الحصول على الاستقلال. وكانت القرارات المتخذة بعد الاستقلال، تعبر عن الإحساس الحاد بضغط السيطرة الأجنبية، ولهذا كان هدف الخطتين الخمسيتين الأوليين الإسراع بالنمو الاقتصادي دون الاعتماد إلا على الحد الأدنى من المساعدة الأجنبية. وكانت أية علاقة مع رأس المال الأجنبي، وخاصة رأس المال الأجنبي الخاص، ينظر إليها على أنها مصدر للخطر.

ولم تبدأ التحولات الكبيرة إلا من أوائل الثمانينيات. وقد أدت الثورة الخضراء باستخدام البذور ذات الإنتاجية العالية، إلى ظهور فئة قوية من أغنياء الفلاحين (ملاك الأرض)، وأصبح حزب المؤتمر الحاكم تحت السيطرة الكاملة لأرستقراطية الريف، والطبقة الصناعية الجديدة، ورجال الأعمال. وكان الحزب يتمتع كذلك بتأييد جزء كبير من المناطق الريفية الأكثر فقراً حيث تسود الأمية. ولكن التأثير الكبير للعناصر الإقطاعية والرأسمالية على الحزب، غير بالتدريج من اتجاهاته النفسية التي تكونت في البداية على أساس روح مرحلة الاستقلال. **وأخذت الطبقات المتوسطة والعليا، المرتاحة لأوضاعها، تتخلى بالفعل، عن مواقفها المعادية للإمبريالية لحد كبير،** بل وحتى عن عدائها للأمريكان الذي بلغ أبعاداً خطيرة خلال حرب فيتنام.

وابتداءً من اغتيال إنديرا غاندي عام ١٩٨٥، وتولي ابنها راجيف غاندي منصب رئيس الوزراء، أخذت التحولات المؤدية لاندماج الهند في الاقتصاد العالمي في التزايد، فقد ازداد الإلحاح على الرغبة في استيراد الكماليات، والتكنولوجيات الأجنبية كذلك. وزادت الضغوط من أجل إلغاء القيود الموضوعة منذ الاستقلال، مثل القيود على النقد الأجنبي، وعلى الواردات، وكذلك القيود المفروضة على أنشطة الاحتكارات، والصناعات الكبرى، وعلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية. وأدى تحرير استيراد الكماليات، وكذلك آخر صيحة للآلات والتكنولوجيا، إلى التأثير على رصيد العملات الأجنبية. وحتى ذلك الحين كان كل من الصادرات والواردات يتأرجح حول نسبة ٥% من الدخل القومي، ولكن بعد تحرير النظام على يد راجيف غاندي، ارتفعت نسبة الواردات إلى ٩ أو ١٠% من الدخل القومي، في حين بقيت الصادرات عند نسبة ٥% دون تغيير. وفي مقابل بعض الحوافز من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، قدمت الحكومة الهندية تنازلات أدت لانفتاح الهند على العولمة، وبدخول البلاد إلى منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤، تسارعت خطوات تحرير التجارة الخارجية للهند كثيراً.

وتجري هذه التطورات الاقتصادية في إطار أوضاع سياسية خاصة. وعندما قبلت حكومة الهند فكرة العولمة بشكل رسمي، عام ١٩٩١، كان حزب المؤتمر لا زال القوة السياسية الرئيسية، وقد اقتنع قادة الحزب بأن التحرير الكامل للاقتصاد الهندي سيؤدي لـتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حدود ١٠ مليارات دولار في مرحلة أولي، لتصل في مراحل تالية، إلى مستويات مماثلة لجمهورية الصين الشعبية. وهم لم يفهموا أبـداً، أن نجـاح استراتيجية الصين، وسياستها لدفع النمو بمعدلات مرتفعة، هي التي جذبـت الاستثمارات الأجنبية، وليس العكس، أي استخدام الاستثمارات الأجنبية كحافز للنمو.

وفـي تلـك المـرحلة، أصـبح حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي اليميني هو القوة الرئيسـية للمعارضة الوطنية، وقد كان هو أيضاً يتمتع بتأييد قوي من قطاع الصناعة ودوائـر الأعمـال، وكان هو أيضاً يؤيد العولمة لفائدتها للقطاع الخاص. ولكنه أبدى بعض التحفظات عندما أقرت الحكومة المزيد من التنازلات المهمة للمصالح الأجنبية، وهكذا عارض التعديلات القانونية المصاحبة لدخول الهند إلى منظمة التجارة العالمية، والـتعديلات المقترحة على قانون براءات الاختراع الهندي ليتمشى مع أحكام معاهدة مـراكش. وهـناك أوجـه شبه كثيرة بين حزب بهاراتيا جاناتا، والأحزاب السياسية الإسـلامية مـثل الإخـوان المسـلمين، **فجمـيعها تؤيد العولمة الرأسمالية، وتنقل الصـراعات الحقيقية الراجعة للتناقضات المرتبطة بالأرض (بين التوسع الاقتصادي الرأسـمالي والمصـالح الشـعبية)، إلـى المجالات الثقافية**. وفي الواقع فإن حزبي المؤتمـر، وبهاراتيا جاناتا، مثلهما مثل الأحزاب القومية الغربية والأحزاب الإسلامية، تتصارع على السلطة في داخل الطبقات السائدة في المجتمع.

وبالطـبع فـالقوة اليسارية الرئيسية في البرلمان الهندي، وهي الحزب الشيوعي الهـندي (الماركسـي)، تعـارض بشدة العولمة الرأسمالية، وتعارضها كذلك، أحزاب أخرى جديدة مثل حزب "ساماجوادي" (الاشتراكي)، وحزب "راشتريا جاناتا" (الوطني الشعبي)، ولكن وزن هذه الأحزاب الفعال يوجد في القاعدة أكثر منه في الدوائر العليا للدولة. وقد مثل اختفاء الاتحاد السوفييتي ضربة أليمة لليسار الهندي، وفي حين أخذت أغلـب بلدان العالم الثالث موقف الدفاع، فإن الحكومة الهندية رأت أنه من أجل البقاء، فإن عليها أن تقف إلى جانب البلدان الغربية، فهذا بدا لها أنه "السياسة الواقعية".

وقـبل الـتقدم فـي دراستنا، علينا أن نقيم الآثار الحقيقية للعولمة على الاقتصاد الهـندي، فالعولمـة لـم تـرفع معـدلات النمو التي لم تتجاوز في أعوام الثمانينيات

والتسعينيات، معدلاتها قبل أعوام الخمسينيات. ومما سبب الكثير من الانزعاج، أن معدلات زيادة العمالة كانت في نفس الفترة، حوالي ٠,٦٧%، و١,٣٤%، في المناطق الريفية والحضرية على التوالي، في حين تصل الزيادة السكانية إلى ١,٧%. والنمو الاقتصادي في القطاعات الرئيسية في الهند، قد انخفض بالتدريج، بدلاً من أن يتحسن، وانخفضت العمالة بمعدلات أكبر. ولم ترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كان المعول عليها. وفي هذه الظروف، يتبين أن هناك أساساً حقيقياً للتشكيك في جدية الأسس التي بني عليها "وفاق واشنطن". وفضلاً عن ذلك، فإذا كانت الطبقات الحاكمة في المجتمع لا تريد خفض إنفاقها الترفي، وإذا لم يتخل "لوبي" الدفاع عن رفض أي تخفيض في النفقات العسكرية ـ بما فيها نفقات التسلح النووي ـ فإن الهند ستواجه متاعب خطيرة.

ب-الديمقراطية الهندية ومشكلة "الداليت" *

حصلت الهند على الاستقلال منذ أكثر من نصف قرن، بعد نضال وطني طويل، بث عظيم الآمال وخاصة بين جماهير الفقراء، لأنه تمحور حول قضايا الفقر الأساسية، وعدم الاستقرار والاقتصاد السياسي المؤدي لها. وطوال هذا الكفاح، كان الشعار السائد ينادي بأن الهدف النهائي المبتغى هو مجتمع دون طوائف أو طبقات، ويؤكد الدستور الهندي هذه الحقيقة كذلك، بكل وضوح. ولعل استمرار الديمقراطية في الهند حتى اليوم، هو في حد ذاته إنجاز عظيم، فقد كان الكثيرون يعتقدون أنه بسبب طبيعة الهند ذات الإثنيات، والديانات، واللغات، والثقافات المتعددة، فإن الديمقراطية لن تثبت جذورها فيها. والواقع أن عوامل الانقسام لا زالت قوية، وسائدة، والديمقراطية لا زالت هشة، والفساد السياسي منتشر بشكل روتيني، والإجرام يضرب أطنابه في جميع مجالات الدولة. وتسيطر مصالح أغنياء الفلاحين، وعالم رجال الأعمال، على "اللوك سابحا" (الغرفة الدنيا من البرلمان الهندي). أما برلمانات الولايات، فتمثل بصفة عامة، الطبقات الوسطى، لا الفئات الأكثر فقراً من السكان.

والعامل الأكثر إثارة في الهند خلال الخمسين عاماً الماضية، هو **ظهور طبقة متوسطة كبيرة، تضم أكثر من ٢٠٠ مليون شخص**. وهذا الخمس من سكان البلاد

---

* "المضطهدون، المتروكون" وهو الاسم الذي يقبله حالياً "المنبوذون"، الذين يرفضون هذه التسمية الأخيرة، كما يرفضون التسمية التي أطلقها غاندي عليهم، وهي "هاريجان".

يسـيطر علــى ٦٠% مـن المناطق الريفية في البلاد، ويتركز في حوزته ٥٠% من الدخــل. رتملك هذه الطبقة نفوذاً سياسياً كبيراً، وتتمتع بوضع اجتماعي مرتفع، ولكن الأمر لا يتعلق بجماعة علمانية متجانسة تماماً. والكثير من أعضائها لا زالوا متأثرين "بالهـندوتوفا"، أو السيادة الثقافية للهندوس. وهذا يفسر جزئياً لماذا لم يحقق الإصلاح الزراعـي المفـروض أن يؤدي لتوزيع عادل للأرض، عملياً الفائدة المرجوة للعمال الزراعييـن (وأغلبهم ينتمون إلى الطبقات أو القبائل "المثبتة بالجدول" * وهو تعبير لا يقتصـر على "الداليت" الذين يتعرضون منذ قرون للتمييز المزدوج الطائفي والطبقي، وإنما الكثير من صغار الفلاحين، والكثير من فئات العمال الزراعيين).

وعملياً، لم تستفد هذه الفئات من المكاسب التي حققتها الثورة الخضراء المزعومة في عالم الريف، بفضل التحسينات الفنية في مجالات البذور المحسنة، واستخدام وسائل الـري، والأسمدة إلخ. ويستمر الاستغلال، واضطهاد الطوائف الاجتماعية في الريف الهـندي، رغم المقاومة العنيدة. وفي بعض المناطق، مثل ولاية "كيرالا"، حيث غيرت أحـزاب اليسـار والحـركات التقدمية، علاقات الإنتاج الإقطاعية، لم تعد تظهر هذه الأوضـاع. وأحد أكثر الظواهر إيجابية في السنوات الأخيرة، هو حدوث صحوة لدى الجماعات المضطهدة، وخاصة بين "الداليت"، بالوعي بحقوقهم المدنية والديمقراطية.

وأحد المظاهر الأخرى لبروز حياة اجتماعية وسياسية في الهند، هو ظهور حركة "للطـبقات المـتخلفة"، التي تطالب بتوزيع أكثر عدالة لفرص العمل العامة، والسماح لأفـرادها بالانضـمام للمدارس المهنية، ودوراً سياسياً أكبر إلخ. وجاء قرار حكومة الجاناتـا دال في عام ١٩٨٩، بتخصيص فرص عمل في الخدمات المركزية "للطبقات المتخلفة اجتماعياً، والمتخلفة في مجال التعليم"، ليسبغ الشرعية على هذا المطلب. وقد حققـت بعـض الولايـات، مثل تاميل نادو، وكلرناتاكا، تقدماً ملحوظاً في هذا الشأن. ويشـمل الـتعديلان الدسـتوريان رقما ٧٣، و٧٤، فقرة تسمح للمجالس التشريعية في الولايـات، بتخصيص مقاعد لهذه الطبقات في "البنشايات" (المجالس التي تعنى بشئون القـرى، والطوائـف، وتـتكون من ٥ أعضاء)، وأجهزة البلديات. وتطبيق هذه الفقرة إجـباري فـي حالة الطوائف والقبائل "المثبتة بالجدول". وهكذا تتمتع اليوم، الكثير من

* "الطبقات المثبتة بالجدول"، و"القبائل المثبتة بالجدول"، تعبيران مستخدمان إدارياً، ويعني الأول "العناصر الأكثر ضـعفاً فـي المجـتمع" (وهي طوائف المنبوذين المختلفة)، والثاني يعبر عن السكان القبليين الذين يعتبرون من المضـارين. والقـانون الهـندي يخـص هـذه الفئات [التي ورد بالدستور الهندي كشف ببياناتها] ببعض المزايا لمساعدتها على التنمية الاقتصادية، والاندماج في المجتمع.

الطبقات "المتخلفة" بمزيد من الحراك الاجتماعي، ومزيد من الفرص الاقتصادية، وتقترب من الطبقات الأعلى. ولكن هذا لا ينطبق على أغلبية "الداليت" الساحقة، التي تعاني من قرون من العبء المزدوج للاستغلال الطبقي، والقهر الطائفي.

ج- التنمية الاقتصادية وقضية الفقر

من وجهة النظر الاقتصادية، حققت الهند تقدماً ملحوظاً، فمتوسط إنتاج القمح، وقدره ٢٠٠ مليون طن، هو الأعلى في تاريخ الهند، ويضاف إليه احتياطي قدره ٥٠ مليون طن. وفضلاً عن ذلك، فقد أقامت السلطات الاقتصادية، والقطاع العام، قاعدة صناعية قوية، ومتنوعة، ولكن المهم هو معرفة ما إذا كان هذا التقدم قد نجح في إلغاء الفقر، والتخفيف من عدم المساواة في البلاد.

وقد اعترفت الخطط الخمسية الثلاث الأولى صراحة، بأنه لا يمكن التغلب على فقر الجماهير إلا باستراتيجية للتنمية مبنية بالكامل على عملية النمو، في إطار سياسة راديكالية، تعتمد على إصلاحات مؤسسية. وهذا التوجه، هو نفسه الذي يقود سياسات التكييف الهيكلي الحالية، ولكن علينا ألا ننسى أن **كل الطنطنة عن برامج محاربة الفقر، إنما الغرض الأساسي منها هو كسب أصوات الطبقات الدنيا في المجتمع.** وعلى الرغم من كل هذه الأحاديث المنمقة، فإن النتائج الملموسة في مجال محاربة الفقر، تبقى متواضعة في الواقع. وتدل كل المؤشرات الاجتماعية على تأخر الهند بالنسبة لبقية العالم، فالبلاد فيها ٤٤٠ مليوناً من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. ويأمل قادة الهند اليوم، أنه بفضل برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المنفذة منذ عام ١٩٩١، بإيحاء من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ستعزز قوى السوق المحررة من جميع العوائق، النمو، وأن فوائد هذا النمو "ستنعكس على الطبقات الأكثر فقراً في المجتمع". وهذه في الواقع قضية تجريبية، تستحق أن نتفحصها فيما يلي.

١-الفقر والبطالة: الاتجاهات

يقاس الفقر في الهند عادة، بمعدل الإنفاق بالنسبة للفرد، ويعتبر الفرد فقيراً عندما يكون المنصرف على الغذاء، يقل عما يوفر ٢٤٠٠ كالوري في المناطق الريفية، وأقل من ٢١٠٠ كالوري في المناطق الحضرية.وتدل البيانات التي يوفرها التعداد الوطني بالعينة، عن الأعوام من ١٩٧٤، إلى ١٩٩٩-٢٠٠٠، بشأن إنفاق الأسر في المناطق الريفية والحضرية بوضوح، على أن الفقر قد ازداد مع حلول سياسات التكيف

الهيكلي، في حين أنه كان ينخفض حتى عام ١٩٨٩-٩٠. وعلاوة على ذلك، فقد أظهر عدد من الدراسات أن **العمل لبعض الوقت، والعمل في القطاع غير الرسمي، قد ازداد فجـأة فـي الأعـوام الأخيرة.** وفي الهند، يعمل ما يقرب من ٩١% من العاملين في القطـاع غـير الرسمي، فإما يعملون لحسابهم الخاص، أو كعمال زراعيين، أو عمال مؤقتيـن، إلـخ. وفي عام ١٩٩٨-٩٩، نجد أنه في الولايات الأربعة عشر التي تتوفر عـنها بيانات (المسح الاقتصادي لحكومة الهند لعام ٢٠٠٠)، انخفضت أجور العاملين فـي سـبع منها. والوضع يثير المزيد من القلق لأن التباين بين الأقاليم، طبقاً لمقاييس الفقر، وعدم المساواة، قد تفاقم بين أعوام ١٩٥٨، و١٩٩٧.

٢-الأثر على التنمية البشرية

معـدل وفـيات الأطفال هو أحد المؤشرات المهمة على الحالة الصحية للسكان، وعلـى رفاهيتهم. وطبقاً لتقرير مكتب الإحصاء العام في الهند، فقد ارتفع هذا المعدل عـام ١٩٩٨، بالنسبة للأعوام السابقة، وكذلك الحال في ٢٢ بلداً آخر. وتتوقف الحالة الصـحية لجماعـة ما على مستوى الأمن الغذائي، وحالة التغذية لديها. ويدل الفحص التفصيلي لنماذج الاستهلاك، كما يشير المسح الاقتصادي لحكـومـة الهند، الخمسون (١٩٩٣-٩٤)، علـى أن الإنفـاق على الغذاء لما يقرب من ثلثي السكان في المناطق الريفـية، يقـل عـن ٢٤٠٠ كالوري، وللفئات الأكثر فقراً لا يصل حتى إلى ١٣٢٧ كالوري. ونجد نفس الأرقام تقريباً في المناطق الحضرية، حتى وإن كانت الأوضاع قد تحسنت قليلاً في الأعوام الأخيرة.

ويـتوقف الأمـن الغذائي أساساً على القدرة الشرائية. ومع ارتفاع أسعار الحبوب التي تتوافر عبر نظام التسويق الحكومي كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية، فقد انخفضت كمـيات الحـبوب المتوافرة في المتاجر، ومع ذلك، ففي الوقت نفسه، زاد الرصيد من الحبوب المخزونة حتى وصل إلى ٥٠ مليون طن، وهو رقم قياسي لم يتحقق من قبل. وتثبت الحقيقة التي كشفتها "اللجنة البرلمانية المعنية بالغذاء، ونظام التوزيع الحكومي، والاستهلاك"، في تقريرها الأخير، الذي كشف أن ٢,٥ مليون طن من الحبوب قد تلفت بسبب سوء أوضاع التخزين، مدى عدم كفاءة برامج محاربة الفقر. كذلك من المهم أن نلاحـظ أن إنفـاق الحكومـة المركـزية وحكومات الولايات المخصص للتعليم، **قـد انخفضت خلال تلك الفترة** (من ٢,٧٤%، من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣-

٩٤، إلـى ٢,٤٩% منه، في عام ١٩٩٧-٩٨، لترتفع قليلاً في عام ١٩٩٨-٩٩، إلى ٢،٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي).

٣-إصلاح القطاع المالي والفقراء

لقـد أُلقـي بالمـبدأ القـائل إن على الوسطاء، والخدمات المالية أن تلعب دوراً اجتماعـياً، إلى دائرة النسيان بعد الإصلاحات الجديدة، فقد رُفعت القيود على معدلات الفـائدة بدرجـة كبيرة، وانخفضت القروض المدعمة بالتدريج، وأزيلت العوائق أمام توسـع البنوك الخاصة. وانخفضت نسبة الودائع/الائتمان لدى البنوك من ٦٥,٢% في مارس ١٩٩١، إلى ٤٩,٧% في سبتمبر ١٩٩٩. وأضحت نسبة الودائع/الائتمان على درجـة كبـيرة من التباين بين إقليم وآخر، وينطبق هذا بصفة خاصة على التباين بين مناطق الريف والحضر. وكان انخفاض هذه النسبة، والتباين بين الأقاليم، أمراً محتوماً بسبب انخفاض عدد العمليات في النظام البنكي في الريف (الذي كان يُشجع في السابق علـى تعبئة مدخرات صغار المدخرين، وعلى تشجيع القروض الصغيرة في الريف)، ونمو العمليات التجارية في المراكز الحضرية، والعواصم.

وبعـد تأميـم البنوك في عام ١٩٦٩، كان التوجيه للبنوك التجارية أن تخصص ٤٠% مـن القروض للقطاع ذي الأولوية، أي لصغار المقترضين، وللفئات الأضعف فـي المجتمع، بفوائد منخفضة نسبياً. ولكن الإجراءات التي اتبعت عند إصلاح النظام المالـي، مـثل إعادة تحديد القطاع ذي الأولوية، وإعادة تحديد الفئات الصغيرة، إلخ، تمـت علـى حساب الفقراء. فليس من المستغرب إذن، أن عدد المستفيدين من برنامج محاربـة الفقـر، ومحـوره القـروض المدعمـة، والمسمى: "برنامج التنمية الريفية المتكامل"، انخفض من ٢,٥٤ مليون مقترض علم ١٩٩٣-٩٤، إلى ١,٢٦ مليون عام ١٩٩٨-٩٩. وكانـت النتـيجة المنطقية لتعديل الإجراءات الموجهة لمساعدة الطبقات الأضـعف في المجتمع عن طريق دور البنوك، هي انخفاض ودائع صغار المقترضين (الودائـع التي تقل عن ٢٥ ألف روبية). ففي حين كانت تمثل ٩٥% من عدد الودائع فـي عام ١٩٩٠، انخفضت إلى ٨٧% من عددها في مارس ١٩٩٨. كذلك انخفضت قيمة القروض المخصصة لهذه الفئات بدرجة أكبر، ففي حين كانت تمثل ٢٣,١% من قيمة القروض عام ١٩٩٠، أصبحت لا تمثل سوى ١٢,٥% منها عام ١٩٩٨. وتفسير هـذه الأوضـاع يعود إلى الاندماج المتزايد للسوق المالي الهندي في المالية المعولمة، والتأثير المتزايد للمؤسسات المالية الدولية على هذه الأسواق.

٢-التأثير على "الداليت" المضطهدين

"الداليت" هم المنبوذون، ويمثلون مجموعة اجتماعية متميزة، يعترف بها الدستور علـى أنهـا الطوائـف، والقبائل "المثبتة بالجدول". ويصل تعدادهم إلى حوالي ٢٣٠ ملـيوناً، منهم ١٦٠ مليوناً من الطوائف "المثبتة بالجدول"، والباقي من القبائل "المثبتة بـالجدول"، وعددهـم يصل إلى حوالي ربع سكان البلاد. وكفئة اجتماعية، **يواجهون، أكـثر مـن أية جماعة أخرى، نتائج الفقر، وعدم المساواة، والبطالة.** ولهذا السبب، راعى الدستور الهندي نوعاً من التمييز الإيجابي لهم، بأن خصص لهم أماكن وفرص عمـل فـي قطاع التعليم. ولكن مع الخصخصة التدريجية لهذا القطاع، يقل تأثير هذا الإجـراء تدريجياً، فالمعاهد الخاصة ليست ملزمة بتخصيص أماكن للداليت. وبقدر ما تتوسـع الخصخصة، يفقدون حتى الفرص لشغل الأعمال التي تحتاج لأقل المؤهلات. ومعـدل نمو فرص العمل في القطاع العام، الذي كان يبلغ ١,٥٢%، في عام ١٩٩١، قد انخفض ليصبح بالسالب ابتداءً من عام ١٩٩٦.

وهكذا يؤثر تحويل قطاعي التعليم والصحة إلى العلاقات التجارية، على "الداليت" أكـثر مـن أيـة جماعـة أخرى، لأنهم يتعرضون للاستبعاد. وتصيبهم التصحيحات الضـريبية المترتـبة علـى الإصـلاح، والتي أدت لخفض الإنفاق العام على التعليم، والصحة، والرفاهية الاجتماعية، وبرامج مساعدة الأقليات، وبرامج محاربة الفقر، في الصـميم. وعلاوة على ذلك، فالأمن الغذائي لهذه الجماعات المعرضة للخطر، يتضرر مـن رفـع أسعار الحبوب، الذي يعود بالأكثر لرفع الأسعار الرسمية، وخفض الدعم الموجه لنظام التوزيع الحكومي.

د- المعارضة السياسية والمقاومة

تغـير المسرح السياسي في البلاد في السنوات الأخيرة، ففي الانتخابات التشريعية لعـام ١٩٩٨، تـراجع حزب المؤتمر إلى المركز الثاني في البرلمان، واستولى حزب بهاراتيا جاناتا على مقاليد السلطة. وسارع هذا الحزب بإعلان ولائه "لوفاق واشنطن"، وأعلـن بكل فخر، أنه سيكون السابق إلى تحقيق "الجيل الثاني من الإصلاحات". وهو الـيوم المدافـع الأول عن تعديل قانون براءات الاختراع، الذي ووفق عليه بمشاركة حـزب المؤتمـر على أية حال. وفي داخل البرلمان، لا يقف بصلابة ضد العولمة إلا الحـزبان الشـيوعيان، وبعـض الأحزاب الإقليمية مثل حزب "ساماجوادي"، وحزب "راشـتريا جاناتـا دال". ويقلـق هـذان الحزبان الأخيران بصفة خاصة، بسبب نتائج

سياسات الانفتاح على الفلاحين، وعمال الصناعات الصغيرة. وفي خارج البرلمان، تنشط بعض الجماعات الماوية في تنظيم النضال ضد العولمة. ولكن منذ بعض الوقت، أخذ حزب المؤتمر يبحث عن استعادة دوره، تحت تأثير الخوف من فقد قاعدته الانتخابية، إذا ما انخفضت الاستثمارات، وتسارعت عمليات الخصخصة، بما يؤدي لبطالة على نطاق واسع، ولهذا بدأ يتقارب مع أحزاب اليسار فيما يتعلق بالعولمة. ولكنه ليس من المستبعد، أنه إذا وصل مرة أخرى، بطريقة أو بأخرى، للسلطة، سيعود مرة أخرى لتبني قضية العولمة بالكامل.

وتظهر المقاومة لهذا الاتجاه من اتجاهات متعددة، وبطرق مختلفة. ويكفي أن ننظر إلى نشاط "سوادشي جاجاران مانتش" وهو مجموع المفكرين المرتبطين بحزب بهاراتيا جاناتا، الحزب الحاكم. فهذه الجماعة شبه الرسمية، تدافع عن النمو المنكفئ على الذات، وتقاوم العولمة بقوة. وقد أدى ضغط رجال السياسة إلى خفض صوت هذه المجموعة، دون إسكاتها تماماً. كذلك يجب التذكير بنشاط عدد من الجماعات الثقافية المرتبطة بأحزاب اليسار، والتي تقاوم بقوة التيار السائد، الذي يضر، في رأيهم، بالمصالح الوطنية والشرف الوطني. **كذلك يعمل عدد من جماعات العلماء والفنيين على مقاومة العولمة**، ونذكر هنا "مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط" التابع لجامعة جواهر لال نهرو بدلهي، وكذلك عدد من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع المستقلين في كالكتا. ويحاول عدد من المنظمات غير الحكومية، تعبئة الرأي العام ضد سياسات الانفتاح التي تسهل اندماج الهند في عالم العولمة، ومن بينها "الرابطة الهندية للعاملين في مجال العلم"، ومقرها دلهي الجديدة، و"اتحاد العلماء والفنيين"، في كالكتا، وكانتا من الأكثر نشاطاً من بينها. أما الحملة ضد المواد المحورة جينياً، ومقرها نيو دلهي، فتعمل على رفع الوعي العام بخطورة استيراد هذه المواد، وكذلك التصدير السري للكائنات الدقيقة. وتحذر منظمة أخرى، هي مؤسسة البحث للعلوم، والتكنولوجيا، والبيئة، ومقرها نيو دلهي، وبنجالور، من أخطار التلاعب المتزايد في الجينات في مجالات التغذية والزراعة، دون اتخاذ ما يلزم من احتياطات للأمن الغذائي.

ولكن أقوى مظاهر المقاومة تظهر في صفوف الطبقة العاملة، فالحكومة وأصحاب الأعمال، يستخدمون كثيراً سلاح غلق المنشآت، والفصل، ويرد عليهم العمال بسلاح الإضراب والإثارة. **وقد دفعت العولمة، وما يرتبط بها من إغلاق الكثير من المصانع، إلى جانب تدني الطلب، الحركة النقابية إلى موقف الدفاع.** ومع

ذلك، فقد حدثت إضرابات كثيرة في قطاعات البنوك، والتأمين، والاتصالات، والطاقة، والسكك الحديدية، واستخراج البترول، والطيران، إلخ.، للاحتجاج بصفة عامة، ضد الخصخصة، وتراجع الاستثمارات، والتدخل المبالغ فيه للمصالح الأجنبية. ومع أن هذه التحركات لم تثر ضجة كبيرة، ولم تدم لمدد طويلة، إلا أنها أحيت الكثير من الآمال.

وظهرت ردود فعل أخرى. وحتى وقت قريب، أبدى الفلاحون الأغنياء ترحيباً كبيراً بسياسات العولمة، والتبادل الحر، لأنها ستسهل تصدير منتجاتهم، ولكنهم تعلموا من الخبرة العملية، أن الأمر كان مجرد خدعة، فقد كانوا يأملون أن يتمكنوا من تصريف منتجاتهم في البلدان الأخرى بالأسعار العالمية المرتفعة، ولكن سرعان ما اكتشفوا أن ما حدث هو أن الحبوب المستوردة من وراء البحار قد غزت سوقهم المحلي بسبب انخفاض أسعارها. وكذلك وجد الرأسماليون الصناعيون، الذين بهرتهم في أول الأمر، موجة التحرير، فهيأوا أنفسهم لرفع الرقابة على الصناعة، والرقابة على حرية التبادل، ورفع القيود على تسعير المنتجات، بدءوا يشعرون بالقلق من منافسة المنتجات المستوردة، مثل السيارات، أنها تعرض للخطر مبيعاتهم في السوق المحلي. ويعود الانخفاض الكبير في معدل النمو، بالأكثر لهذا العامل، ولهذا بدأت الاحتجاجات ضد استيراد المواد المصنعة تصدر عن رجال الصناعة الهنود. وقد عبر عنها التجمع الرئيسي للصناعيين، وهو اتحاد التجارة والصناعة الهندي.

وهكذا فالأرض ممهدة بين كل الأوساط الهندية، لظهور معارضة قوية ضد جميع السياسات والممارسات المتمشية مع العولمة. ولكن الأبنية التنظيمية اللازمة لظهور تحدٍ جماهيري ومتماسك لها، ما زالت ضعيفة. وإذا كانت بعض المنظمات المختلفة قد بدأت بعض التحركات الجماهيرية لتحدي العولمة، فإنه لا يوجد بعد، تنسيق حقيقي فيما بينها، ولم تتفق بعد، على استراتيجية مشتركة. وعلى ذلك، فهناك حاجة حقيقية لتكامل جميع قوى المعارضة، والخطوة التالية، يجب أن تكون اندماج حركة المعارضة الوطنية مع حركة المعارضة الدولية ضد العولمة النيوليبرالية.

هـ- رد الفعل والمعارضة من القاعدة

لقد رأينا كيف أن أهداف الدستور الهندي للمساواة والاشتراكية بعيدة عن التحقق، وهنا يحق لنا التساؤل عن رد فعل الشعب، وخاصة رد فعل الوكالات التطوعية التي تضم المنظمات غير الحكومية، التي تختلف كثيراً من حيث الحجم، وأهدافها، ومجالات نشاطها، وأساليب عملها، ومصادر دخلها. وبصفة عامة، يمكن التمييز بين

نوعيــن من الوكالات التطوعية، وهي تلك التي تمارس الأعمال الخيرية، والمساعدات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية التي تهتم بالتنمية،و التي تدافع بالدرجة الأولى عــن العدالــة الاجتماعية، والمشاركة الجماهيرية. ويمكن أن ندرج ضمن هذا النوع الأخير، عددًا من الحركات الاجتماعية، مثل الحركات النسوية، وحركات حماية البيئة، وحركات صغار الفلاحين أو النضال الفلاحي. وسنقدم فيما يلي، مثالين لهذا النوع من المنظمات، لتوضيح أشكال مقاومتها، ثم نقدم بعض التعليقات العامة.

١-حالة: رابطة النساء المشتغلات لحسابهن

مــن المعروف أن الفئات الأشد فقراً، وخاصة بين المناطق الريفية في الهند، في مســيس الحاجــة إلــى قــروض ميســرة وذات فــائدة معــتدلة. وفــي المــناخ الاقتصادي/الاجتماعي/السياسي حيث تسود معايير التنمية الموجهة نحو سيادة السوق، وإهمــال اتجاهــات إعــادة التوزيع، فإن أي جهد جماعي موجه نحو التشغيل الذاتي، بالاســتعانة بالقــروض الصغيرة، يعتبر ذا مغزى نحو تحسين حالة الفقراء، ورابطة النساء المشتغلات لحسابهن، مثال على ذلك.

ورابطة النساء المشتغلات لحسابهن تهتم بجميع العاملين في القطاع غير الرسمي، ابتداءً من الباعة المتجولين، وحتى سائقي عربات "الريكشا". وقد بدأت بشكل متواضع، عــام ١٩٧٢، في أحمد أباد (جوجرات)، ولكنها تضم اليوم حوالي ٢٥٠ ألف عضو، موزعين في جميع أنحاء البلاد. والرابطة تساعد، بصفة خاصة، النساء على الانخراط في المجتمع عبر استراتيجية للنضال والتنمية، وهي تناضل بالأكثر ضد القيود الكثيرة التــي تواجــه النســاء الفقــيرات، حيث تدور بحوثها حول البحث عن فرص العمل، والدخــول، والــتغذية، والــرعاية الصحية، وتوفير الأصول والمساكن، إلخ. وبتجميع المدخرات الصغيرة، ينشئ العاملون صناديق تقوم بإقراض من يقومون بإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة، أو من يحتاجون لدفع بعض النفقات الملحة. وتسدد القروض مع فوائد معقولــة، بحيــث يعــيد الصندوق إقراضها لمنتفعين جدد. وهكذا أثبتت رابطة النساء المشــتغلات لحســابهن، **أن الفقراء يمكنهم بفضل تنظيم أنفسهم جماعياً، أن يحاربوا الفقر بأنفسهم بطريقة مستقلة.**

وفــيما بعد، شجعت حكومة كيرالا هذا النوع من القروض الصغيرة جداً، وكذلك بعــض بــنوك القطــاع العام، مثل "البنك الوطني للزراعة والتنمية" (وهو الذي يدعم البــنوك التــي تمول وكالات القروض الصغيرة جداً)، وعدد آخر من المنظمات غير

الحكومـــية مـــثل "وكالة ميسور للتوطين والتنمية"، و"حركة المساعدة المهنية من أجل التنمـــية"، وهي هيئات تمتلك القدرة التنظيمية على تجميع المدخرات، وتقديم القروض. وفـــي الواقـــع، فـــإن إقامة النساء لهذه الأبنية لتقديم القروض الصغيرة جداً، من أبرز الأعمال الناجحة لمحاربة الفقر في الهند.

١-"النارمادا باكاو أندولان"

لا توجد بالهند حركة احتجاج يمكن مقارنتها "بالنارمادا باكاو أندولان"، سواء فيما يـــتعلق بنوعية قادتها، أو بمدى التزامها بمصالح الفقراء. ومشروع السردار ساروفار فـــي وادي الـــنارمادا، فـــي جوجرات، من أكثر مشروعات التنمية طموحاً في العالم، فـــالهدف مـــنه هو بناء عدد من السدود وحفر قناة توزيع طولها ٧٥٠ كيلومتراً. ومنذ البداية وقفت النارمادا باكاو أندولان ضد بناء هذه السدود الكبيرة، بهدف حماية حقوق السـكان الذيـــن سيشـــردهم المشـــروع، وخاصة أولئك المهمشين تقليدياً، مثل القبائل والطوائـــف "المثبتة بالجدول". فطبقاً لبيانات اللجنة العالمية للسدود، **اضطر حوالي ٥٦ ملـــيوناً مـــن البشـــر لمغادرة أراضيهم بسبب هذه السدود**، وهو رقم مزعج، والكل يعترف بذلك. ومع ذلك فعمليات الإخلاء مستمرة، على الرغم من أن حركات المقاومة قد بدأت تحقق بعض النجاح.

وكانـــت أكـــبر ضـــربة تعرضت لها الحركة (النارمادا باكاو أندولان)، هو قرار المحكمـــة العلـــيا، الصادر في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠، بإلغاء الحظر على بناء السدود في الهـــند، وقـــد أثـــار هذا القرار القضية الأساسية المتعلقة بحقوق السكان على الموارد الطبيعـــية، في مقابل متطلبات "التنمية" لحكومات الولايات. وقد توصلت المحكمة العليا إلـــى أنـــه لا يوجـــد مساس بحقوق الذين سيرغمون على مغادرة أراضيهم طالما أنهم سيعاد توطينهم بطريقة مناسبة. وبنت المحكمة قرارها على أساس الأرقام المقدمة من البـــنك الدولي التي تقول: "يمكن للمشروع أن يوفر الغذاء لحوالي ٢٠ مليون شخص، وأن يوفـــر الماء للاستخدامات المنزلية والصناعية لحوالي ٣٠ مليون شخص. والنسبة بيـــن عـــدد المنتفعيـــن مـــن المشروع، وعدد المتأثرين به تبلغ ١٠٠ إلى ١". وقرار المحكمـــة يثـــير الكثير من القضايا الأساسية بشأن الحقوق الديمقراطية، والتنمية. وقد كانـــت مشـــروعات الإنشـــاءات هـــذه دائمـــاً، مـــنجماً للذهـــب بالنســـبة للمقاولين، والبيروقراطيين، والساسة، وهؤلاء هم الذين يتخذون جميع القرارات المتعلقة بالتنمية، أمـــا السكان الأصليون، الأكثر تأثراً بهذه المشروعات، فصوتهم لا يُسمع أصلاً. ومن

الســهل التحدث عن إعادة توطين السكان المتضررين، ولكن لم تتخذ أية خطوات في هذا السبيل منذ اشترطت المحكمة ذلك منذ ١٤ عاماً. ومع بداية أعمال الإنشاء، يستمر النضال.

النضال الشعبي: بعض الملاحظات العامة

لا تستطيع الديمقراطية البرلمانية أن تمثل مصالح الفئات المهمشة، فهذه الجماهير يُــنظر إلــيها كاحتياطي من الأصوات تتلاعب بها أحزاب المعارضة السياسية لخدمة مصـــالحها. فلــيس مــن المدهــش لذلك، أن تظهر خلال العقدين السابقين موجة من الحــركات الاجتماعية التي تحاول أن تعبر عن مصالح الفقراء، وتتولى الدفاع عنهم، وتبرز وزنهم وقوتهم.

وإذا كـــان النضـــال من أجل الاستقلال قد قادته بالأساس البرجوازية المتوسطة والعلــيا، فإن النساء قد لعبن فيه دوراً مهماً، وإذا كان دورهن قد توارى بالتدريج بعد مــرحلة الاستقلال، فقد بدأن منذ الثمانينيات، يلعبن دوراً متزايداً في النضال من أجل قضـــايا مثل أعمال العنف التي يتعرضن لها، والنضال من أجل توسيع حقوقهن (مثل حق الإنجاب، والحق في الملكية)، وتمثيل أكبر في البرلمان، إلخ. والحق أن النساء في الهــند قــد تشجعن كثيراً بعد ظهور هيئات "البنشاياتي راج" * والمجالس المنتخبة في المــدن. وقد قرر التعديلان رقما ٧٣، و٧٤، للدستور في عام ١٩٩٤، تخصيص ثلث المقاعد على الأقل، في المجالس المحلية للنساء.

وفــي الشمال كما في جنوب البلاد، يناضل "الداليت" باستمرار من أجل الاعتراف لهــم بهويــة جديدة، ووضع اجتماعي جديد. ويستمد هذا النضال إلهامه من "أمبيدكار" (وكان هو نفسه من "الداليت"، وعُرف بأنه مهندس الدستور الهندي)، أكثر من غاندي، أبــو الأمة. فقد كان أمبيدكار يعتقد أن التدمير الكامل للأبنية الاجتماعية الهندوسية، هو وحــده الكفيل بتحرير "الطوائف الدنيا" من الحرمان الذي ترزح تحته تقليدياً، في حين كـــان غـــاندي يـــريد إعادة إحيائها على صورة "هاريجان" أي "أبناء الله"، في داخل المجتمع الهندوسي.

أدت عملــية الإصـــلاحات التـــي تهــدف إلى تهيئة الاقتصاد الهندي، وتكيفه مع الرأســمالية المعولمــة إلى تهميش عدد من فئات المجتمع، وفي مواجهة ذلك، ظهرت

---

*نظام الحكم المحلي الذي أدخل في الهند عام ١٩٥٩.

أشـــكال من المقاومة على المستوى المحلي، إلى جانب المقاومة المنظمة من النقابات. وأحد الأمثلة على ذلك، هو حملة مقاطعة زيت النخيل الذي قامت به بعض قرى ولاية كـيرالا اسـتجابة لمبادرة البلدان التي عانت من انخفاض أسعار المنتجات الزراعية، كنتـيجة للاتفاقـات المبرمة مع منظمة التجارة العالمية. وهنا تمثل مقاطعة الواردات الأجنبـية سلاحاً حقيقياً للمقاومة، وهو أحد الأساليب الأكثر فاعلية للنضال ضد سيطرة رأس المال الأجنبي.

وفي الواقع، هناك حاجة كبيرة لتوسيع دائرة العمل السياسي بتسييس قضايا التنمية هـذه، وإدخالهـا فـي البرامج السياسية. ومن المعروف أن كلمة "السياسة" لا تكتسب تعـاطف الجـزء الكبـير مـن السـكان، فالسياسة ترادف لديهم، الإجرام، والفساد، و"التصـعلك". ولذلـك، لـن يتحقق تقدم مستقر، إذا لم يقم الشعب بإصلاح المؤسسات العامة، والعمليات السياسية، عن طريق الهيئات التطوعية، ووسائل الاتصال.

٥- العالم العربي والشرق الأوسط

١-العالم العربي *

تسود علاقة ملتبسة بين المجتمعات العربية والحداثة الديمقراطية، ويتجسد التعبير الرئيسي عن هذا الالتباس في السلطات الأتوقراطية المبنية على القيادات التقليدية، والإسلام السياسي الذي يدفعه السخط العنيف ضد ما تسببه الرأسمالية من استقطاب. وفي هذا السياق، لا يخلو نشاط الآلاف من المنظمات غير الحكومية، وغيرها من النشطين في المجتمع المدني العربي من التناقض، رغم ما يعبر عنه الخطاب السائد من تحية لهذا النشاط. ومصادر تمويل هذه المنظمات، والطبيعة الأتوقراطية للدول، تفرض عليها الرقابة، والتبعية، وجمهورها المستهدف محدود، ومشاركته في النشاط محل شك، وهي بصفة خاصة، تعفي الدول جزئياً من مسئوليتها عن الاحتياجات الاجتماعية للشعوب، وتلعب بذلك، دوراً في فقدان الحس السياسي لتلك الشعوب. ولا يمكن تصور تحول هذه المجتمعات للديمقراطية الحقيقية إلا عن طريق النضال السياسي والاجتماعي الفعال، من أجل المصالح المشتركة.

أ-السياق التاريخي للصراعات المعاصرة

١--الدولة الأتوقراطية في مواجهة تحدي الحداثة

لا توجد في العالم العربي دول ديمقراطية. فلا توجد به سوى دول أتوقراطية، ولكن هذا لا يعني أن الأنظمة العربية لا تتمتع بالشرعية في نظر شعوبها، أو أنها لم تتمتع بهذه الشرعية من قبل. وكما يقول هاشم شرابي، فسلطة الدولة تعني دائماً،

* سمير أمين. هذا المقال هو حصيلة للمداخلات المتبادلة في حلقة دراسية بشأن الحركات الاجتماعية في العالم العربي، نظمها في القاهرة، عام ٢٠٠١، حلمي شعراوي من مركز البحوث العربية، وسمير أمين وعلى الكنز من المنتدى العالمي للبدائل، وشارك فيها: جهاد الزين، وفهيمة شرف الدين، وسناء أبو شقرة (لبنان)، ومنير الحمش، وميشيل كيلو (سوريا)، ويوسف أبو الحسن (الإمارات العربية المتحدة)، وشريف حتاتة، وإسماعيل صبري عبد الله، وإبراهيم سعد الدين، وفوزي منصور، وشهيدة الباز، وأمينة رشيد، وأحمد بهاء شعبان، وألفونس عزيز، وعايدة سيف الدولة، وعبد الغفار شكر، ومحمد سيد أحمد، ومحمد السيد سعيد، ويسري مصطفى (مصر)، وحيدر إبراهيم.

السلطة الشخصية، لا سلطة القانون، كما يقضي تعريف الدولة الحديثة. وهذا التشخيص يصف الأوضاع على طريقة ماكس فيبر، ولكنه يقتضي الاستدراك بأن هذه الشرعية لا تتحقق إلا بقدر ما تنادي بأنها تستند إلى التقاليد (وبصفة خاصة للشريعة الإسلامية)، ويقر الناس بذلك. وعلى مستوى أكثر عمقاً، يؤكد شرابي العلاقة بين الأتوقراطية والطبيعة الأبوية للقيم الاجتماعية، ويعني بها أكثر بكثير مما يوحي به التعبير المبتذل "الذكورية" (بمعنى سيادة الرجل على المرأة في المجتمع). والأبوية هنا تعني نظاماً مبنياً على الطاعة على جميع المستويات: فالتعليم في المدرسة أو العائلة يقضي على أية طبيعة انتقادية في المهد، وإضفاء القداسة على الترتيب داخل الأسرة (بخضوع المرأة والأبناء)، وفي داخل الشركة (خضوع الموظف لصاحب العمل)، وفي الإدارة (خضوع المرؤوس للرئيس)، والرفض المطلق لأي تفسير للدين، إلخ.

كانت النهضة الأوروبية الناتج لدينامية اجتماعية داخلية، أي حل التناقضات الداخلية الخاصة بأوروبا باختراع الرأسمالية. وفي المقابل، لم يكن ما أسماه العرب، من باب التقليد، بنهضتهم ــ النهضة العربية للقرن التاسع عشر ــ نهضة حقيقية، بل كانت رد الفعل لصدمة خارجية. وليس هنا المكان المناسب للرجوع إلى تفاصيل مظاهرها، وتطوراتها المختلفة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أنها لم تنتج الانقطاعات الضرورية مع التقاليد التي تتحدد بمقتضاها الحداثة. وهي لا تستوعب معنى العلمانية، أي الفصل بين الدين والسياسة، وهو الشرط لإدخال التجديدات على السياسة بحرية، وبالتالي الديمقراطية بالمعنى الحديث. **والنهضة تعتقد أنها تستطيع أن تستبدل بالعلمانية قراءة جديدة للدين بعد تنقيته من المفاهيم الظلامية التي لحقت به.** وحتى يومنا هذا، لم تفهم المجتمعات العربية أن العلمانية ليست "خاصية" غربية، وإنما أحد شروط الحداثة. والنهضة لا تفهم مغزى الديمقراطية، بصفتها بالدقة، الحق في الانقطاع الكامل عن التقاليد، وهي تبقى لذلك، أسيرة لمفاهيم الدولة الأتوقراطية، فتتمنى مجيء المستبد "العادل" وحتى ليس "المستنير". ومغزى الفرق بين المفهومين كبير، فالنهضة لا تفهم أن الحداثة ينتج عنها كذلك، تطلع المرأة نحو تحررها، أي حقها في التجديد، والانقطاع عن التقاليد. والنهضة تنزل بالحداثة إلى مجرد مظهر لما تنتجه، وهو التقدم التقني.

ولا يعني هذا العرض المبسط جداً، أننا نتجاهل التناقضات التي جرى التعبير عنها في إطار النهضة، ولا أن بعض المفكرين الطليعيين قد كان لديهم الوعي بالتحديات الحقيقية للحداثة، من أمثال قاسم أمين فيما يتعلق بأهمية تحرير المرأة،

وعلـــى عـــبد الـــرازق فـــيما يـــتعلق بالعلمانـــية، وعبد الرحمن الكواكبي فيما يتعلق بالديمقراطـــية. ولكـــن أياً من هذه الاختراقات لم تتبعه نتائجه الطبيعية، وعلى العكس، فقد كان رد فعل المجتمعات العربية هو رفض السير في الطريق المشار به. وهكذا لم تكن النهضة نقطة البداية للحداثة على الأراضي العربية، بل بالأحرى نقطة إجهاضها.

ونظراً لأن المجتمعات العربية لم تدخل بعد في الحداثة، رغم أنها تتعرض لسياط تحدياتهـــا يومـــياً، فـــإن الشـــعوب العربـــية لا زالت تقبل بصفة عامة، مبادئ الحكم الأتوقراطـــي، وهـــذا الأخير يتمتع بالشرعية، أو يفقدها، على أسس أخرى غير عدم تحقيقه للديمقراطية. فإذا ما تمكن من مقاومة العدوان الاستعماري، أو بدا أنه كذلك، أو إذا تمكـــن من إحداث تحسن ملحوظ في ظروف الحياة للكثيرين، إن لم يكن للكل، فإن الحكـــم الأتوقراطـــي ــ وقـــد أصبح مستبداً مستنيراً ــ يحصل على شعبية مضمونة. ويـــؤدي عـــدم دخـــول المجـــتمعات العربية إلى الحداثة بعد، إلى حصول المشروع الإســـلامي، الذي يعلن رفضه القاطع لها، على أنه الموضوع المركزي لأيديولوجيته، على مثل هذا القبول القوي.

وإلى جانب مبدأ رفض الحداثة، تحقق السلطة الأتوقراطية شرعيتها من التقاليد. وقد تتعلق هذه التقاليد بملكية وطنية دينية، كما هو الحال في المغرب (ومما له مغزى هنا، أن أياً من الأحزاب المغربية لا يشكك في شعار تلك الملكية: الله، الوطن، الملك)، أو ملكـــية قبلـــية، كما هو الحال في بلدان الجزيرة العربية. ولكن يسود نوع آخر من التقالـــيد، مـــن الجزائـــر وحـــتى العراق، أي على جزء كبير من العالم العربي، وهو الموروث عن الدولة العثمانية، والذي نسميه "السلطة المملوكية".

والأمـــر يـــتعلق بنظام معقد (متراتب بدرجة أو أخرى، ومركزي أو لامركزي) يشـــارك فـــيه رجـــال الحـــرب، ورجال التجارة، ورجال الدين. ونحن نقول بوضوح "رجـــال"، فالمـــرأة مستبعدة تماماً من كافة مراكز المسئولية أيا كانت. وهذه الأعمدة الثلاثة ليست متجاورة، بل هي مندمجة في سلطة حقيقية واحدة.

فهـــل يمكن أن يقال إن هذه السلطة في العالم العربي، قد أدخلت من أنواع التجديد مـــا يمكـــن أن يعني أن الصورة التي رسمناها أعلاه إنما تعود إلى ماض عفا زمنه؟ سنرى فيما يلي أن الدولة الأتوقراطية، وما يرتبط بها من أساليب الإدارة السياسية، لا زالـــت معـــنا، ولكـــنها دخلـــت مرحلة أزمة عميقة تآكلت معها شرعيتها لحد كبير، وأصبحت أقل قدرة على مواجهة تحديات الحداثة. والدليل على ذلك هو ظهور الإسلام

السياسي، واضطراب الصراعات السياسية، وأيضاً عودة الصراعات الاجتماعية للظهور.

٢-الإسلام السياسي

من الأخطاء القاتلة، الاعتقاد بأن بروز حركات سياسية تنتسب للإسلام، تنجح في تعبئة جماهير كبيرة، هو النتيجة الحتمية لبروز شعوب متخلفة سياسياً وثقافياً على الساحة، غير قادرة على فهم أية لغة غير لغتها الظلامية التي تكاد ترجع إلى تخلف الأسلاف. فالإسلام والشعوب الإسلامية لها، مثل بقية شعوب العالم، تاريخ من التفسيرات المختلفة للعلاقة بين العقل والدين، بين التحولات والتوافقات بين المجتمع والدين السائد. ولكن حقيقة هذا التاريخ ينكرها الخطاب الأوروبي التمركز، كما تنكرها الحركات المعاصرة التي تنتسب للإسلام. وكلا المجموعتين تتقاسمان في الواقع، التحيز الثقافي الطابع، الذي يقول بأن الخصائص المميزة لمسارات الشعوب، وأديانها، ذات طبيعة ثابتة، لا يمكن تفسيرها، ومتعدية للتاريخ. وفي مواجهة المركزية الأوروبية للغرب، لا يقدم الإسلام السياسي إلا مركزية أوروبية مقلوبة.

وظهور الحركات التي تنتسب للإسلام، هو في الواقع، التعبير عن هبة عنيفة ضد النتائج المدمرة للرأسمالية بشكلها الحالي، وضد الحداثة غير المستكملة، والخادعة التي تصاحبه. إنها التعبير عن هبة مبررة تماماً ضد نظام ليس لديه ما يقدمه للشعوب المعنية.

والخطاب الإسلامي الذي يقدم نفسه كبديل عن الحداثة الرأسمالية (التي تنضم إليها خبرات الحداثة الاشتراكية التاريخية)، ذو طبيعة سياسية لا دينية. أما أوصاف الأصولية التي تُنسب إليه كثيراً، فليست منه في شيء، وهو لا يشير إليها أصلاً، فيما عدا بعض المثقفين الإسلاميين المعاصرين، الذين يتوجهون بهذا الخطاب للغرب أكثر مما يوجهونه لجماهيرهم.

والإسلام الذي يقترحونه هو النقيض للاهوت التحرير، فالإسلام السياسي يدعو للخضوع لا للتحرر، والقراءة الوحيدة التي سارت في اتجاه التحرر، كانت تلك التي نادى بها الداعية السوداني محمود طه، الذي أعدمه نظام النميري في الخرطوم. ولم يؤيده أي من التيارات الإسلامية لا "الراديكالية"، ولا "المعتدلة"، أو يتقدم للدفاع عنه أي من المثقفين الذين ينتسبون "للنهضة الإسلامية"، أو الذين يتحاورون مع هذه الحركات.

لقد كان الإسلام السياسي الحديث من اختراع المستشرقين العاملين في خدمة السلطة البريطانية في الهند، ثم تبناه المودودي الباكستاني بالكامل. وهو يتحدى مفهوم الحداثة التحريري ذاته، ويرفض مبدأ الديمقراطية من الأساس ـ الذي يعني حق المجتمع في بناء مستقبله بيده عن طريق انتزاع الحق في وضع القوانين (بعيداً عن مبادئ "الشريعة" التي لا تمس). ومن هنا نفهم السبب في تفضيل قوى الغرب للإسلام السياسي في مقابل الحركات الوطنية الداعية للتحرر.

والإسلام السياسي الحديث ليس رد الفعل للإساءات المزعومة للعلمانية، كما يدعي البعض، فمع الأسف، لم يوجد مجتمع إسلامي، علماني حقيقة، في الأزمنة الحديثة ، فيما عدا في الاتحاد السوفييتي السابق، ومن باب أولى، لم يعانِ مجتمع إسلامي من تسلط سلطة "ملحدة" أيا كانت. واكتفت الدول شبه الحديثة مثل تركيا الكمالية، ومصر الناصرية، وسوريا والعراق تحت سلطة البعث، بتدجين رجال الدين (الأمر الذي كان يحدث دائماً في الماضي)، لتفرض عليهم خطاباً لا يهدف إلا إلى إسباغ الشرعية على اختياراتهم السياسية.

ومن وجهة النظر الأساسية هذه، لا يوجد فرق بين التيارات المسماة "بالراديكالية"، وتلك التي تحاول الادعاء بأنها "معتدلة"، ومشروعات كل منهما متطابقة. ولا تخرج حالة إيران عن القاعدة العامة، على الرغم من الارتباك الذي أحدثه انتصارها، بفضل الالتقاء بين ازدهار الحركة الإسلامية، والصراع ضد دكتاتورية الشاه ذات التوجهات الرجعية اجتماعياً، والمتأمركة سياسياً.

ولا يوجد صراع بين خطابي الرأسمالية الليبرالية المعولمة، والإسلام السياسي، بل يكمل كل منهما الآخر. والأيديولوجية "الطائفية" على الطريقة الأمريكية، التي يروَّج لها اليوم، تلغي الوعي الاجتماعي،و الصراع، ليحل محلهما بعض "الهويات" الجماعية المزعومة التي تتجاهل هذا الصراع. واستراتيجية سيطرة رأس المال تستغل هذه الأيديولوجية التي تنقل الصراع من المجال الحقيقي للتناقضات الطبقية، إلى مجالات متخيلة، حضارية تتعدى التاريخ ومطلقة. والإسلام السياسي لا يعدو كونه ضرباً من "الطائفية" من هذا النوع.

وتعرف المؤسسة الأمريكية، بدهائها المعهود، كيف تحصل على فائدة أخرى من الإسلام السياسي، فهي تستغل "تخبطات" بعض الأنظمة التي تسترشد به ـ طالبان على سبيل المثال ـ (وهي في حقيقة الأمر، ليست بتخبطات، وإنما هي من صميم برنامج الإسلام السياسي)، كحجة للتدخل، بالعنف إذا لزم. والحركة السياسية الوحيدة

التـــي تنتسب للإسلام، وتدينها القوى الكبرى بلا تحفظ، هي حزب الله في لبنان، الذي يشـــارك في النضال ضد الإمبريالية، تحت تأثير الظروف الموضوعية المحلية، وهي ليست مصادفة.

ب-الصراعات السياسية والنضال الاجتماعي

١-النهضة والوطنية الشعبوية

إذا نظـــرنا فـــي عجالة إلى الأوضاع العامة اليوم، لوجدنا ببساطة أن لا شيء قد تغير، فالسلطة المملوكية باقية كما هي. وأول أوجه الشبه اللافتة مع السلطة المملوكية، هـــو الـــتداخل بين عالم الأعمال وسلطة الدولة، **فلو دققنا النظر، لوجدنا أنه لا يوجد "قطاع خاص" حقيقي**، فلا يوجد الكثير من الرأسماليين المستقلين بإدارة أعمالهم بفضل ملكيتهم الخالصة لشركاتهم.

ووجـــه الشبه الثاني هو استخدام الشرعية الإسلامية التقليدية المحافظة، فالملاحظ أنـــه كلمـــا ازداد الشك في شرعية السلطة المملوكية الكومبرادورية بسبب استسلامها الواقعـــي لمصـــالح الإمبريالـــية السائدة، وكلما سايرت مطالب العولمة الليبرالية، كلما حاولت التعويض عن النقص في الشرعية الوطنية الناتج عن هذا الاستسلام، بالمغالاة في خطابها "المتأسلم".

ومـــن الحكمـــة أن نـــرى فـــي الـــنموذج "الأتوقراطـــي العســـكري الـــتجاري (المملوكـــي/الكومبرادوري/الريعي) المحافظ ثقافياً ودينياً" الناتج "للتخلف"، ليس بصفته "تأخـــراً" أو "مـــرحلة" من مراحل التطور، وإنما أحد أوجه التوسع الرأسمالي العالمي المســـتقطب. فهـــذا الأخير لا ينتج الحداثة (ومن ورائها الديمقراطية المحتملة)، وإنما نقيضـــها، أي حداثـــة الأتوقراطـــية، وحداثة الفقر. أما الحداثة والديمقراطية الحقيقية فتُكتسَب بالوقوف ضد القوى المسيطرة للنظام العالمي، لا بالسير في ركابها.

ولـــم يكـــن مـــن المتصوَّر في العالم العربي، منذ مائة عام، أو حتى منذ خمسين عامـــاً، أن تحـــدث هـــذه الردة الحالية للأتوقراطية المملوكية، ، وعلى العكس، بدا أن الصـــفحة قـــد طويت نهائياً. وفي مرحلة أولى، بدا أن العالم العربي ـــ على الأقل في المركزيـــن المصـــري والسوري ـــ قد بدأ عملية تحديث برجوازية حقيقية، وأن محمد علـــي، ونهضة القرن التاسع عشر، قد مهدا لها. وكانت الثورة المصرية لعام ١٩١٩، هـــي التعبـــير القـــوي الأول على هذا، ولم يكن من باب الصدفة أن هذه الثورة جرت

تحت الشعار الأقرب إلى العلمانية في تاريخ العالم العربي، وهو: "الدين لله، والوطن للجميع"، واختارت علماً يجمع بين الصليب والهلال.

وفي السلطنة العثمانية، بدأت "التنظيمات" تطوراً موازياً، ورثته الولايات العربية، بل طورته بعد انهيار السلطنة. وظهرت الدساتير، والقوانين المدنية، والأحزاب البرجوازية "الليبرالية"، والانتخابات البرلمانية، مما دفع إلى الأمل بأن المجتمع قد سار في الاتجاه الصحيح، رغم كل مظاهر الضعف والنقص المصاحبة. ووضعت النتائج الهزيلة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية، والتي يفسرها الضعف الواضح للبرجوازية الناشئة، في مواجهة إمبرياليي المرحلة وحلفائهم من الرجعية المحلية، وما نتج عن ذلك من ازدياد حدة الأزمة الاجتماعية، نهاية لهذه المرحلة الأولى الفاشلة في العالم العربي.

وكانت المرحلة الثانية هي مرحلة الوطنية الشعبوية لسنوات الخمسينيات، والستينيات، والسبعينيات. فقد بدا أن الناصرية، والبعثية، والثورة الجزائرية المنتصرة، قادرة على دفع الأزمة الاجتماعية للخلف، عن طريق اتباع استراتيجية للمواجهة أكثر صلابة أمام الإمبريالية (وسمحت المساندة السوفييتية بذلك)، وسياسة تنمية اقتصادية واجتماعية نشطة. وقد طويت هذه الصفحة لأسباب ليس هنا مجال تحليلها، تجمع ما بين التناقضات الداخلية للنظام وحدوده من جهة، والتغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية.

والأزمة الاجتماعية اليوم، أكثر حدة بما لا يقاس بالنسبة لما كانت عليه منذ مائة عام أو خمسين عاماً. لا بسبب أن المجتمع بصفة عامة قد ازداد فقراً، بل بالعكس، فهناك تقدم واضح بالنسبة لمتوسط الدخل الحقيقي، ولا بسبب أن الثروة موزعة بطريقة أقل عدلاً من السابق، وإنما بالعكس، فقد توسعت الطبقات المتوسطة التي زادت في مصر، من ٥ إلى ٣٠% في شرائحها العليا، ومن ١٠ إلى ٥٠% في مجموعها خلال ٥٠ عاماً (وفقاً لجلال أمين). ولكن الحداثة قد لحقت كذلك بأوضاع الفقر.

ويتضح عمق الأزمة بملاحظة درجة التكدس في المدن في العالم العربي، حيث تسير الظاهرتان معاً. وأكثر من نصف العالم العربي يقيم اليوم في المدن، ولكن هذا لم يحدث نتيجة لثورة مزدوجة صناعية وزراعية، تشبه لحد ما، تلك التي بُني على أساسها الغرب الرأسمالي المتقدم، والعالم السوفييتي، والتي تتابعها الصين المعاصرة منذ نصف قرن. وبالعكس، تحدث هذه الظاهرة بسبب عدم قيام أي من الثورتين

الصناعية أو الزراعية. وكل ما حدث هو انتقال البؤس المتزايد لسكان الريف إلى المدن، دون أن يكون النشاط الحديث أو الصناعات الحديثة قادرة على استيعابهم. ويختلف تركيب الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية التي تعاني من هذه الأزمة بشكل كامل عما كان عليه الحال في العالم العربي منذ قرن، أو خمسين عاماً. فالتعبير عن الأزمة يظهر إذن، في أشكال الحياة السياسية، والأيديولوجيات والتنظيمات، وأشكال النضال الاجتماعي.

وبعد طي صفحة الوطنية الشعبوية، **حل محل نظام الحزب الواحد سيئ السمعة، انفجار من تعدد الأحزاب**، الأمر الذي سارعت وسائل الإعلام العالمية لتحيته بوصفه بداية لتطور ديمقراطي، نشأ بشكل طبيعي وتلقائي عن الانفتاح على السوق، كما تروج المقولات الرائجة. والمثير للعجب هو أن هذا الانفجار لتعدد الأحزاب واكبه تراجع كبير للوراء في اتجاه النظم المملوكية الأتوقراطية.

٢-"القطاع الثالث" من الواقع الاجتماعي

وهنا نشير إلى أحد تلك التعبيرات الرائجة في الخطاب المعاصر. وهذا التعبير، مثله مثل بقية التعبيرات التي يجري تبادل مرادفات لها مثل "المجتمع المدني"، تعبير ملتبس، غير محدد، يشير إلى مظاهر من الواقع جديدة، وأخرى غير جديدة بالمرة، دون أية محاولة للتمييز بين هذه وتلك.

وقد مر العالمان العربي والإسلامي بتاريخ متشابه لحد كبير، وتظل بقايا تلك الأنظمة القديمة حية حتى يومنا هذا. لقد ظلت المؤسسة الدينية ــ رغم عدم وجود تنظيم متماسك مثل الكنيستين الكاثوليكية أو الأرثوذكسية ــ خاضعة لحد كبير لسلطة الدولة، أي للخليفة أو السلطان المحلي. أما في البلدان التي اتخذت فيها هذه المؤسسة طابعاً قريباً من الكنيسة ــ كما في إيران الشيعية ــ فقد وضعت تحت السيطرة الحازمة لدولة الشاه (خاصة منذ عهد الصفويين في القرن الثامن عشر). والثورة الإسلامية في إيران، لم تفعل إلا أنها قلبت الأوضاع فأخضعت الدولة لسلطة المؤسسة الدينية.

وفي العالم السني، حيث لا يوجد تنظيم خاص بالمؤسسة الدينية، مما هيأ المجال لظهور الكثير من "الإخوانيات" ــ الصوفية أو غيرها ــ التي حاولت دائماً أن تستقل عن سلطة الدولة، فقد حرصت هذه الأخيرة على محاربتها أو تحييدها بقدر ما تمكنت من ذلك. وحتى في تركيا الكمالية، التي أعلنت علمانيتها، جرت "دولنة" المؤسسة

الإسلامية لا إلغاؤها، ولا حتى تجاهلها كما قيل في الكثير من الأحيان. وبهذا المعنى، فقد تابعت السلطة الكمالية نفس أهداف السلطنة العثمانية، وهي استخدام الدين لتحقيق أهدافها الخاصة.

وتتميز اللحظة الراهنة بحملة من جانب رأس المال لكسب أراضٍ جديدة، وبالذات تلك التي بقيت حتى الآن "خارج السوق"، إما لوجودها ضمن مجال الخدمات العامة للدولة، أو لإدارتها بواسطة المؤسسات الدينية أو الجماعية، التي لا تتماشى مع معايير الحياة الجماعية إلا بقدر محدود. فكيف يتمفصل، في نهاية المطاف، ازدهار تلك الحياة الجماعية (أي المنظمات غير الحكومية) ــ سواء أكانت مندمجة في المؤسسة الدينية أو خارجها ــ مع التوسع في قيم اقتصاد السوق ومعاييره؟ كيف تتفق أو تختلف مفاهيم الخدمة العامة مع تلك التي يتطلبها رشاد السوق؟ هذه هي القضايا التي يحاول الخطاب المعادي للدولة تغطيتها، والتي علينا مواجهتها صراحة.

وللمدافعين عن النظرية الليبرالية، مقولات بسيطة في هذا المجال ــ ومن هنا قوة أثرها ــ وإن كانت بدون أساس علمي، أو سند تجريبي، وبمقتضى هذا الخطاب، فإن الجماعات (أي الحياة الجماعية)، والقطاع الخاص، أكثر كفاءة من القطاع العام في أداء الخدمات الاجتماعية التي يحتاج إليها المجتمع. فالدولة هي المرادف، في أحسن الفروض، للبيروقراطية العقيمة، وكثيراً ما تعبر عن التسلط، وهي دائماً وراء تبذير الموارد دون شعور بالمسئولية، لأن تكلفة الخدمات التي تؤديها تختفي بين أبواب ميزانية الدولة. وفي المقابل، فإن الجمعيات، ومن باب أولى القطاع الخاص، تجيد حساب التكلفة لأنها تدفع من أموالها، وهي تستطيع الاستجابة لتغير الاحتياجات لأنها مرنة بطبيعتها. أي أن الجمعيات والقطاع الخاص، بعكس الدولة، أكثر تعبيراً عن الأداء الديمقراطي، وعن الشفافية، والخضوع للمساءلة. وهذا الضرب من الديمقراطية هدفه الحرية بالمعنى الذي يضفيه "فون هايك" على هذه القيمة الفريدة: ألا وهي حرية الأقوى، التي تتجاهل المساواة التي بدونها لا تقوم الديمقراطية.

ولكن الواقع يثبت بالعكس، التفوق الواضح للقطاع العام مقارناً بالجمعيات، وخاصة بالقطاع الخاص (والمقارنة لا تصح إلا في داخل نفس المجتمع، أو بين مجتمعات متقاربة في مستوى التنمية والثروة). ومن جهة أخرى، **فالشفافية وتقبل المساءلة المالية أقل صعوبة في التحقق في القطاع العام منها في القطاع الخاص،** نظراً لأنه من الممكن التقدم باستجوابات برلمانية، وإجراء تحقيقات بشأنها، في حين تختفي الثانية وراء سرية العمل الخاص.

٣-الحياة الجماعية، انفجار حقيقي أو ذر للرماد في العيون؟

تكاثر المنظمات غير الحكومية

إن انفجـــار الحـــياة الجماعـــية فـــي العالم العربي، كما في غيره، خلال الأعوام العشـــرين الأخيرة، ظاهرة لا يمكن إنكارها. وتقول الأرقام ــ وهي تقريبية لحد كبير، وفي الأغلب تقل عن الواقع ــ أن هناك ٥٥ ألف جمعية (منظمة غير حكومية) مسجلة فـــي الجزائـــر، و١٥ ألـــف في مصر، و١٨ ألف في المغرب، وقد يزيد الإجمالي في العـــالم العربي عن ١٠٠ ألف. وقد تضاعفت هذه الأرقام بمعامل يتراوح بين ٥ و١٠، حسب البلد المعين خلال العشرين عاماً الماضية.

وأغلـــب المنظمات غير الحكومية تحصل على إعانات خاصة من مصادر محلية (أي ليست من الخارج)، وتصل هذه الإعانات إلى أرقام كبيرة للمنظمات الكبرى التي تعمـــل فـــي مجالات التعليم، والصحة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية، أو المعتبرة كذلـــك. ومصـــدر هـــذه الإعانـــات هـــو "الحبوس" (في حالة المغرب)، أو من قطاع المؤسســـات المالـــية الإسلامية (البنوك الإسلامية ضمن آخرين)، أو من رجال الخير، وهـــم من أصحاب المليارات من قطاع الدولة/ الأعمال/ التيار الإسلامي. وهناك تيار ضـــمن هذه الإعانات مصدره دول الخليج البترولية، موجه للمنظمات المرتبطة بالتيار الإسلامي دون غيره.

والمصـــدر الثالث للتمويل ينتج من بيع الخدمات، ويستفيد من هذا المصدر حوالي ثلث المنظمات غير الحكومية، وخاصة الأكبر من بينها، التي تعمل في مجالات التعليم والصحة. والكثير من هذه المنظمات تقوم في الواقع، بأنشطة تجارية صرفة، حتى مع ادعائهـــا بأنهـــا تعمـــل "لخـــير الإنسانية". وهنا أيضاً، نجد من الشائع الخلط بين هذه الأنشطة وبين الأنشطة السياسية الأيديولوجية للتيار الإسلامي.

ونأتي في النهاية للتمويل الخارجي، سواء أكان من حكومات (أو هيئات)، أو من هيئات تابعة للمنظمات الدولية (البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومنظمة الـــتعاون الأوروبـــي خاصة)، ولا يوجد حصر كامل لهذا التمويل، مثله مثل المصادر الأخرى، ويستفيد منه نحو ثلث المنظمات غير الحكومية. وإشراف الأجهزة الحكومية فـــي الـــبلدان العربية، على الإعانات الخارجية هو القاعدة العامة، ويُفترض الحصول علـــى موافقـــة مسبقة في جميع الحالات تقريباً. ويبدو في حالة مصر، على الأقل، أن المـــانح الرئيسي هو برنامج المعونات الأمريكي، الذي توجد اتفاقية بينه وبين الحكومة المصرية بهذا الشأن. وتذهب معونات هذا البرنامج إلى عدد لا بأس به من المنظمات

غير الحكومية ذات الحجم المتوسط تقدم بعض الخدمات، أو تنفذ بعض برامج التنمية، التي ترضى عنها السلطات المصرية (وهي تحصل على إعانات حكومية)، وكذلك التيار الإسلامي (والذي ينتمي البعض منها إليه صراحة). ويبدو أن المانحين الأوروبيين من أعضاء الجماعة الأوروبية (وخاصة هولندا)، يتابعون الأنشطة في شمال أفريقيا، ولبنان، وفلسطين.

ولا يتميز تمويل المنظمات غير الحكومية بالشفافية، ولا بالمساءلة بأي شكل من الأشكال. وبعكس الخطاب السائد بهذا الشأن، فإن الأمر يتعلق بمجموعة من المؤسسات والأنشطة التي يغلفها تعتيم يزيد بكثير عما يحيط بالمنظمات والأنشطة الحكومية، التي تُعلن ميزانياتها ويمكن الاطلاع عليها، على الأقل.

وتعمل جميع المنظمات غير الحكومية تحت الإشراف الحكومي الدقيق، فيما عدا حالة كل من لبنان وفلسطين، لحد ما. ولا يسود في العالم العربي المبدأ الديمقراطي القائل بحرية تأسيس الجمعيات، وإن الدولة لا تحتفظ بحق التدخل (الذي يصل إلى المنع)، إلا في حالات يحددها القانون، وتحت إشراف المحاكم. وبالعكس، فالقاعدة العامة السائدة، هي ضرورة التصريح المسبق في جميع الحالات.

وتعمل شبكات المنظمات غير الحكومية في مجالات متعددة، ولكن يمكن بصفة عامة، حصرها في خمسة أنواع رئيسية.

النوع الأول منها يتعلق بتأدية أعمال تدخل عادة ضمن خدمات الدولة (التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية)، وهذه تمتص الجزء الأكبر من الموارد المالية لمجموع الجمعيات (أكثر من الثلثين). وتعطي البحوث التي جرت على مجمل البلدان العربية، الحجم النسبي التقريبي للخدمات الاجتماعية التي يقدمها هذا "القطاع الثالث" للحياة الاجتماعية. ويأتي على رأس هذه الخدمات التعليم والتدريب من المدرسة إلى الجامعة، والدراسات المهنية المختلفة، ويتبعها مجموع الخدمات المتعلقة بالصحة، والطفولة، وتنظيم الأسرة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية المشابهة.

وتأتي المنح الحكومية،وتلك الواردة من الخارج، بالأكثر للنوع الأخير من الخدمات، وليس للتعليم والصحة. وذلك لأن هذه البرامج ترسم في إطار الموضة الشائعة لخطط "محاربة الفقر" ولعل ذلك مقصود بالدقة لاجتذاب تلك المنح. ويأتي جانب كبير من المنح من الحركات الإسلامية، ومعها إشرافها، وهو أمر لا يحاولون إخفاءه، بل بالأحرى ينادون به.

والنوع الثاني منها هو الذي يتولى مشروعات محددة للتنمية، ويبلغ حوالي ١٥ % مـــن عددهـــا. ونصفها تقريباً يهتم بمشروعات حضرية صغيرة (مشروعات الحرفيين الصـــغيرة، والتعاونـــيات، والـــتجمعات المهنية)، والنصف الثاني، يهتم بالمشروعات الريفـــية. وهـــنا أيضاً تلعب الإعانات العامة والأجنبية دوراً حاسماً، في حين لا تلعب الإعانات الإسلامية إلا دوراً هامشياً.

ويشـــمل الـــنوع الثالـــث المـــنظمات التي تدافع عن الحقوق، سواء أكانت حقوق الإنسان بصفة عامة، أو حقوق العاملين، أو بصفة خاصة حقوق المرأة ومطالبها.

والـــنوع الرابع، يهتم بصفة خاصة بالحقوق ــ الثقافية إن لم يكن السياسية ــ لما يطلـــق عليه في الحديث الدولي اسم "الجماعات"، أو "الأقليات"، وهي تعبيرات ترفضها هـــذه الجمعـــيات أو الهيئات بحق، لأنها تعتبر نفسها تمثل جزءاً لا يتجزأ من مجتمع وطني واحد. ومن هذا النوع الجمعيات المحلية، الكثيرة، في المغرب التي تهتم بتعزيز الـــثقافة الأمازيغـــية. وتقـــوم الكنائس، ومن بينها القبطية في مصر، والتي تتبنى ذات الروح، بإنشاء الكثير من الجمعيات التي تهدف لتدعيم الروابط مع شعوبها.

والـــنوع الخامس يشمل "جمعيات رجال الأعمال"، وهو نوع جديد يترعرع بنجاح في بعض البلدان العربية، وهي تنظيمات قوية فعلاً.

والحجـــج التـــي يقدمهـــا أنصار ومنتقدو الحياة الجماعية بصفة عامة، سواء في الـــبلدان العربية أو غيرها، معروفة. وأغلبها تصاغ في عبارات عامة جداً، لا تصلح عـــند مناقشة الآفاق التي قد تفتحها أنشطتها، أو لا تفتحها، والحدود التي تضعها على هـــذه الأنشطة الظروف الملموسة للمجتمعات العربية المعاصرة، والقوى السياسية التي تتصـــارع داخلهـــا، وهوامش الحرية التي تسمح بها الدولة الأتوقراطية، ولا الوسائل المقـــترحة لتخطـــي هذه الحدود. كذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار التنوع الكبير لعالم الحياة الجماعية.

مميزات الحياة الجماعية

وســـنقدم هـــنا بعـــض الملاحظات العامة التي تسنى لنا الإحاطة بها من مجموع الدراسات والمناقشات التي تحت يدنا.

وبـــادئ ذي بـــدء، نلاحـــظ أن **حركة الدفاع عن البيئة لم تمد جذورها في العالم العربـــي**، فـــلا توجد حركة بيئية واحدة تستحق هذا الاسم، في أي من البلدان العربية،

ربما باستثناء بعض المنظمات، المظهرية، ولكن دون أي نشاط حقيقي، والتي يتولاها بعض الأفراد استجابة للدعم الخارجي.

ثـم نلاحـظ أن الحـركة النسائية لم تصبح القوة التي تستطيع مواجهة التحديات الخطـيرة التي تمر بها المجتمعات العربية. وهنا يجب أن نميز بين الحركات النسائية بمعـناها الحقيقـي (أي تلـك الحـركات التي تعمل على تغيير الواقع الحالي)، وبين "مشـاركة المرأة في التنمية". ويقدم المدافعون عن النظام بوضعه الحالي، أرقاماً عن نشاط المرأة لا تعبر عن الحقيقة بأي شكل من الأشكال، فإن نشاط المرأة في التعليم أو الصحة يخدم المرأة والرجل على حد سواء.

وتدخـل التيار الإسلامي في هذا المجال يزيد الأمور سوءاً. وتدل الدراسات التي أجريـت بشأن هذا المجال في مصر (عزة خليل)، على أن استراتيجية هذا التيار تعمل علـى تدعـيم اسـتكانة المرأة للقانون الحالي المجحف، مع بعض المساعدات لتحسين الأوضاع المادية، تقدم على سبيل الإحسان، لا كحق من الحقوق.

وثالثاً، قيل في كثير من الأحيان إن نشاط الجمعيات يُوجه إلى جمهور تتجاهله الأشكال السابقة للتنظيم والنشاط الاجتماعي مثل الدولة، والأحزاب السياسية، والنقابات.وليس من شك في أن المجتمعات العربية اليوم تختلف كثيراً عما كانت عليه منذ نصف قرن، فالأزمة الاجتماعية ـ أي الاستقطاب الداخلي المقابل للاستقطاب الموازي على المستوى العالمي الراجع للتوسع الرأسمالي الذي ازداد حدة في عصر الليبرالية الحالية ـ تعني أن ما بين ثلث ونصف سكان الحضر ينتمون إلى القطاع "غير الرسمي". وهذا معناه ازدياد الفقر، في أشكاله الحديثة، بحيث أصاب حوالي ثلث سكان الحضر في البلدان العربية، طبقاً لتقديرات البنك الدولي. ويسير هذا الإفقار الحديث لسكان المدن، مع الإفقار "التقليدي" لأهل الريف (وهو ليس تقليدياً، بل هو إفقار نتج من التحديث الرأسمالي خاصة في صورته الليبرالية)، الذي يصيب نسبة أكبر من ذلك من سكان الريف.

والسؤال في مواجهة هذه الأوضاع هو: هل يجب التركيز على متطلبات استراتيجية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية جديدة تهدف إلى عكس اتجاه التهميش الراهن، أو يجب القبول بالأوضاع الحالية والاكتفاء بالتعامل معها والتخفيف من أضرارها؟ والخطاب السائد يشير إلى أن الاختيار الثاني هو وحده "الواقعي".

وفي الوقت نفسه يدعي هذا الخطاب أن الواقع يؤدي إلى نتائج عملية مهمة، وهي أن الأشكال "التقليدية" للصراع الاجتماعي التي كانت تحدث في أماكن العمل المحددة،

وذات التركيز عادة (المصنع، أو الإدارة، أو التجمع المهني، أو التعاونيات، ...)، لم تعد تشمل إلا نصف السكان العاملين على الأكثر، وقد فقدت فاعليتها لهذا السبب، وبالتالي مصداقيتها، وهذا صحيح جزئياً وحسب. وفي المقابل، فإن التركيبات الاجتماعية الحديثة، كما يقال، تضع مكان السكن، أو المجاورة، في مركز متطلبات التعبئة والتحرك الجماهيري، وهذا أيضاً صحيح إلى حد ما.

ومع ذلك فدراسة ما يحدث فعلاً في المجال غير الرسمي السائد، يستدعي الانتقاد، فصحيح أن الجزء الأكبر من نشاط الجمعيات موجه إلى هذا المجال، ولكن الدراسات التي جرت بشأن هذه التحركات تثبت، مع الأسف، أن هذه التحركات لا تحاول إشراك المستفيدين من المشروعات في النشاط حقيقة. وفي نصف الحالات التي جرى تحقيق بشأنها في مصر، وفي بلدان أخرى، يعترف المسئولون بأنهم حتى لا يطلبون هذه المشاركة، وفي النصف الآخر، يقولون إن "أخذ رأي" المعنيين أمر صعب (ولا يشار في أي الحالات تقريباً، لمشاركتهم). والأسباب التي يقدمونها لهذا الموقف بالغة التفاهة: فالمنتفعون جهلة، ولا يعرفون ما يحقق الفائدة لهم إلخ. ولهذا السبب فإن "الحركات التلقائية" التي تنشأ في تلك الأوساط، بعيدة عن نشاط تلك الجمعيات، وتوصف (بحق) بأنها "غير قانونية".

أما الخطاب عن "التحرك في القاعدة" فهو مجرد خطاب فارغ، ولهذا لا يتعجب المرء من أن المستفيدين يتصرفون "كأتباع"، وفي ظل هذه الأوضاع ليس من الغريب أن تسود أوضاع "المحسوبية" بين المسئولين. وهذه الأوضاع تؤدي إلى إبعاد الجماهير المعنية عن السياسة بل معاداتهم لها (كما يرونها تُطبق بين الجمعيات، أو بين الدولة، وبينها). ولذلك تعود الجماهير إلى تقاليد الشعبوية الأتوقراطية، التي عرف الإسلام السياسي كيف يقلد أساليبها.

ورابعاً، **النسبة الغالبة من التحركات في الإطار المدروس (مجموعات التدخل الخمس التي دُرست) ليست مستقلة عن الدولة،** مما يعني أن هذه الحياة الجماعية، هي إلى حد كبير نوع من ذر الرماد في العيون. وأُركز هنا على الحديث عن الأغلبية، لأن منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، والحقوق الاجتماعية، وحقوق المرأة استثناء من القاعدة.

وهكذا تدل التحقيقات على أن غالبية جمعيات "المجتمع المدني" لا تشكو من الدولة، وما يقرب من ٧٠ بالمائة منها تمتدح "ليبراليتها"، بل ومساندتها. وهذه الجمعيات لا تهتم بأن تصدر حكمها، بل حتى أن تعرف السياسات الكلية التي تعمل في

إطارها، وهي لا تعارض اللبرالية الاقتصادية، ولا العولمة التي تُعتبر المرجع الأخير لها. وتوجد علاقات تعاون حقيقي بين الكثير من الجمعيات والدولة، وهذا يعني الحصول على دعم مالي حكومي، إلى جانب التنسيق في نشاطها مع الإدارات الحكومية المعنية بهذا النشاط. ولا تشعر الجمعيات بالأسف لفقدان استقلاليتها بهذا الشكل، ولعل هذا ناتج عن غياب أفكار رائدة لدى المسئولين عن هذه الجمعيات، أو لعله يعود إلى عدم اهتمامها بالاستقلال أصلاً.

أما اتهام السلطة للمنظمات غير الحكومية بأنها تلعب دور حصان طروادة لحساب الاستعمار، فهو أمر يثير السخرية، على أقل تقدير، لأن حصان طروادة الرئيسي هو الدولة الأتوقراطية المملوكية. ويثير الخطاب الإسلامي الذي يوجه الاتهام للمجتمع المدني بأنه المورِّد "للغرب"، السخرية هو الآخر، لأن الإسلاميين يقبلون عملياً اللبرالية المعولمة. أما أولئك الذي يعادون هذه الاستراتيجيات ــ هيئات المقاومة والنضال في المجتمع المدني ــ فهم الذين يتعرضون للعداء من جانب الدولة، والإسلام السياسي، والهيئات الأجنبية المعنية.

ج- النتائج والبدائل

والمجتمع المدني العربي، هو انعكاس لحالة الدولة والمجتمع السياسي في المنطقة، شأنه في ذلك شأن غيره. ووضع الدولة، والأحزاب السياسية ــ بوصفها سيئة ــ في مقابل المجتمع المدني ــ الذي يتحلى بكل الفضائل التي ينسبها له الخطاب السائد ــ لا يعدو كونه دليلاً على سذاجة لا تغتفر.

وفي المحصلة النهائية لم يتبين أن نشاط المجتمع المدني كان أكثر كفاءة، أو أرشد إدارة من الخدمات التي يقدمها القطاع العام. وعند فحص "المشروعات" التي خططتها المكاتب التي تتلقى الإلهام من "مانحي المساعدات" (وخاصة البنك الدولي)، حالة بحالة، نجد أن تصميمها سيئ، ولا تتمشى مع الظروف المحلية، ولا تواجه المشاكل الحقيقية، وحالات الفشل لا حصر لها. والمقارنة بين هذه المشروعات والخدمات التي تقدمها الدولة، تنتهي عادة لصالح هذه الأخيرة، على الرغم من كل الانتقادات التي وُجهت لها.

وبالنسبة للأهداف المرجعية للخطاب الذي يلهم أغلبية هذه المشروعات، نجد أن النتائج عادية، أو أقل، "فالفقر" يتزايد، والنسبة من "السكان المستهدفين"، للاستفادة من

المشروعات تبقى أقلية. أما "تمكين" هؤلاء السكان فيبقى كلاماً أجوف لا يتحقق في الواقع.

وهذه الأنشطة في مجموعها، ليست "أكثر كفاءة" من تحرك الدولة إذن، ولا هي بأقل منها تكلفة. وعلاوة على ذلك، فهذه الأنشطة لا تتمتع بالشفافية، ولا تخضع للمساءلة بدرجة أكبر من نظيرتها الحكومية، بل لعلها أقل منها في الواقع. وأخيراً، لا تتمتع بإدارة أفضل، ولا تتميز بالديمقراطية.

والسبب في ذلك، هو أن الاستراتيجيات الأساسية التي تتبنى عليها هذه التحركات، وهي ذات استراتيجيات الدولة، هي في نهاية المطاف، استراتيجيات رأس المال السائد على المستوى العالمي، وكذا المحلي، والتي لا تقدم حلولاً لمشاكل الشعوب المعنية.

ما ورد في السطور السابقة لا يتعلق إلا بمجموع تحركات المجتمع المسمى بالمدني (والدولة) على أساس المبدأ (الخاطئ) المسمى بالتوافق، أي المندرج في إطار منطق الليبرالية المسيطرة.

وفي المقابل، يفتح النضال السياسي والاجتماعي الذي يجري، في داخل الأحزاب أو ضدها، ومع النقابات العمالية، والنقابات المهنية، ومنظمات الدفاع عن الديمقراطية، وعن حقوق الإنسان، وعن حقوق العاملين، وعن حقوق المرأة، الطريق أمام الفرص لإيجاد البدائل الممكنة. وهذا البعد الخلاق للمجتمع السياسي والاجتماعي المنغمس في النضال من أجل تغيير علاقات القوى الاجتماعية، هو القاعدة لبناء مستقبل آخر، أكثر عدالة، ومساواة، وأقرب لتحرير الأفراد والشعوب والأمم.

والمرحلة الحالية تتميز بتفتت الصراعات السياسية والاجتماعية، وأدى الفراغ الأيديولوجي المترتب على تآكل ثم انهيار مشروعات المجتمعات الوطنية الشعبوية، ثم الاشتراكية القائمة بالفعل، إلى حرمان هذه الصراعات ــ في المرحلة الحالية لتطورها ــ من أن تكون بدائل ممكنة. وعلى أية حال، فالخطاب السائد يدعوها إلى التخلي عن هذا الطموح والاكتفاء "بإدارة الشئون اليومية". ويقدم خطاب ما بعد الحداثة، الصيغة "العلمية" لهذه الأيديولوجية الاستسلامية، أما الصيغة "الدارجة" فتتحدث عن "نظم الحكم الجيدة" (good governance).

ولن يوجد البديل إلا انطلاقاً من النضال الفعلي، والتفكير النظري لا يمكن أن يحل محل النقاش في القاعدة، وكلا الأمرين ضروري ولكن فعاليتهما لا تتحقق إلا بالارتباط الكامل بينهما. وتتحقق "العودة إلى الصراع الاجتماعي (الطبقي)" ــ وهو الهدف من هذا الجدل ــ بالتجمع حول المصالح المشتركة الحقيقية التي تحددها

الجماعات المعنية ذاتها، وتحديد أهداف مرحلية تحقق مكاسب، وتحسن الظروف المادية والأدبية لهذه الجماعات، وتوجيه النضال نحو هذه الرؤية. ويؤدي النضال الذي يسير على هذا النهج كذلك، إلى تدعيم الأساليب الديمقراطية الضرورية، ويفرز اتجاهات شعبية حقيقية جديدة.

أعمال أخرى لنفس المؤلف

. AMIN S. et El Kenz A., Le Monde arabe: enjeux sociaux et perspectives, Paris, L'Harmattan, 2002.

ب- إسرائيل

فضلاً عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يحتل مقدمة الصورة، خاصة منذ وصول آرييل شارون إلى رئاسة الوزارة، فإن التناقضات الاجتماعية الداخلية في المجتمع الإسرائيلي لا تتوقف عن الظهور. وهذا ما نحاول أن نبرزه في هذا التحليل، الذي يحاول أن يكشف أن مشروع العولمة النيولبرالي له آثاره الاجتماعية في إسرائيل كما في غيرها من البلدان، حتى إن تميزت هذه الآثار بسبب الظروف التاريخية الخاصة الحالية. وهذا يلقي ضوءاً خاصاً على عملية السلام، وخاصة اتفاقيات أوسلو، لأنها تندرج في إطار مشروع للاندماج الإقليمي لإسرائيل في الأوضاع النيولبرالية السائدة. ويبين التحليل أن أي تقييم يجب أن يجري عبر تحليل يحدد الأهداف، ويكشف اللون الحقيقي للرؤية.

تمهيد

حتى من قبل سيادة مفهوم العولمة، لم يكن من الممكن أن تتحقق دولة إسرائيل إلا في إطار عالمي في السياسة والاقتصاد. وفي الواقع لم يكن للمشروع الصهيوني أن يتجسد في شكل دولة يهودية ذات سيادة، لو لم يكن لبعض القوى العظمى مصلحة سياسية و/أو اقتصادية كبيرة في ذلك، وحددت لذلك، دوراً عالمياً لهذه الدولة. ولم يكن الاقتصاد الإسرائيلي القوي، وقوتها العسكرية، وحصانتها الدائمة، لتتحقق دون دعم دولي سياسي، وعسكري، واقتصادي. ولا شك أن هذا التأييد لم يكن أبداً مجانياً، ولكن كان له مقابل من الخدمات التي قدمتها للقوى الإمبريالية التي تولت دور الراعي للدولة اليهودية، واحدة بعد الأخرى.

ودون الدخول في دراسة تاريخية مطولة، يمكننا تلخيص دور الدولة الإسرائيلية في إطار النظام الإمبريالي العالمي، خلال السنوات من الخمسينيات وحتى الثمانينيات، في دور جندي الحراسة الإقليمي، في مواجهة خطر الحركة الوطنية العربية، وكقاعدة متقدمة للكتلة الإمبريالية في مواجهة الاتحاد السوفييتي. ومن أجل القيام بهذا الدور، تلقت دولة إسرائيل معونة اقتصادية وعسكرية لا سابقة لها (بمتوسط ٤ مليار دولار في العام لدولة بلغ تعداد سكانها ٤ ملايين في الثمانينيات)، الأمر الذي حولها، خلال

* ميشيل فارشافسكي

أربعة عقود، إلى قوة إقليمية حقيقية، مندمجة بالكامل في الجهاز العسكري الأمريكي، وتتمتع بوضع متميز في إطار العلاقات الاقتصادية، والتجارية الدولية.

وكان لتدهور الحركة الوطنية العربية في السبعينيات، وبالأخص لانهيار الاتحاد السوفييتي، أن يؤدي بالضرورة، عاجلاً أو آجلاً، إلى تعديل دور إسرائيل السياسي والعسكري. وكانت حرب الخليج، هي الفرصة لضبط أوضاع الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، بما يتلاءم مع النظام العالمي الجديد.

حرب الخليج والنظام العالمي الجديد

سمح الهجوم الإمبريالي ضد العراق عام ١٩٩٠، بتجميع أغلبية الدول العربية على شكل تحالف عسكري كبير تحت الهيمنة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية للولايات المتحدة. وكون إسرائيل قد استبعدت من هذا التحالف، ولم يُسمح لجيشها بالرد على هجمات صواريخ السكود العراقية على مدنها، أكد للطبقة الحاكمة فيها أن قواعد اللعبة في طريقها للتغيير، وأنه من الضروري إعادة التفكير في دور الدولة الصهيونية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وبقدر خضوع الأنظمة العربية للتبعية للإمبريالية الأمريكية، وقيامها بدور الضامن للمصالح الأمريكية في مواجهة الحركات الشعبية، أو لأي نظام قد يتصدى للإدارة الأمريكية، فإن دور إسرائيل العسكري لا بد وأن يتراجع بالتدريج. وهذا ما أدركه منذ نهاية الثمانينيات شيمون بيريز وفريقه "صبيان بيريز"، ففي عالم أحادي القطبية، ويسيطر عليه تماماً السوق وقوانينه، ستفقد إسرائيل بالتدريج أهميتها العسكرية، وعليها أن تستبدل بها الدور الاقتصادي.

ولكي تلعب دوراً في عالم العولمة النيوليبرالية، وفي "الشرق الأوسط الجديد" الذي تقيمه الإمبريالية الأمريكية، على إسرائيل أن تطبِّع علاقاتها مع البلدان العربية المجاورة، ولتحقيق ذلك، عليها أن تضع حداً للقضية الفلسطينية. وهذا هو الهدف من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وبعده بقليل، تصريح المبادئ الموقع في أوسلو عام ١٩٩٣. ومن وجهة نظر بيريز وفريقه، فالهدف الأساسي لاتفاقيات أوسلو ليس الفلسطينيين، وإنما التطبيع مع العالم العربي، وفتح أسواقه. وبمجرد توقيع اتفاق مع الحركة الوطنية الفلسطينية، ستقوم البلدان العربية المجاورة، التي اندمجت فعلاً في إطار التحالف الإمبريالي تحت الهيمنة الأمريكية، بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وستتبعها بقية الدول العربية، والدول الإسلامية مثل إندونيسيا بسوقها الضخمة.

وفي المنظور الإسرائيلي-الأمريكي، تقترن الحرب والسلم معاً لفرض سيطرة السوق، والسياسة النيولبرالية تحت الهيمنة الأمريكية. وكان على حرب الخليج أن تحقق على المستوى الإقليمي، وقوف أغلب الدول العربية تحت مظلة الهيمنة الأمريكية، والتأكيد على ذلك، وكان على مؤتمر مدريد، ترجمة هذا الانتصار السياسي-العسكري إلى حزمة من المشروعات الاقتصادية الإقليمية، تلعب فيها إسرائيل دوراً مسيطراً. وهكذا تتحول إسرائيل من دولة عظمى (صغيرة) عسكرياً على المستوى الإقليمي، وقاعدة متقدمة للأسطول السادس الأمريكي، إلى قوة عظمى (صغيرة) اقتصادية، وقاعدة متقدمة إقليمية، للشركات متعدية الجنسية الأمريكية، والأوروبية واليابانية كذلك. ونظراً لتمتعها بتفوق تكنولوجي، وبنية تحتية متقدمة، فمن حق الدولة اليهودية أن تتطلع إلى لعب هذا الدور المهيمن.

ومما ساعد على وضع ضرورة إعادة توجيه السياسة الإسرائيلية في أوائل التسعينيات، على جدول الأعمال، أنه قد جرت في تلك الحقبة إعادة هيكلة للطبقة الحاكمة في إسرائيل، تقوى خلالها القطاع الخاص المرتبط بالتكنولوجيا الأكثر تقدماً (هاي تيك)،ووثيق الصلة بالسوق الدولي، سواء في مجال الاستثمار أو التوزيع. وكانت ضرورة توسيع السوق المتاح لهذه البرجوازية الجديدة أمراً حتمياً، ولما يتعذر كسب هذه الأسواق الجديدة بالحرب، كان لا بد من كسبها بالسلام. **وتحتاج الأقسام الحديثة المسيطرة من البرجوازية الإسرائيلية إلى الاستقرار من جهة، لجذب الاستثمارات، ومن جهة أخرى، للتطبيع مع العالم العربي لكسب الأسواق العربية،** وكذلك بقية الأسواق المقفلة في وجه رأس المال الإسرائيلي بسبب الصراع العربي-الإسرائيلي.

وهكذا فالسلام مع العالم العربي اختيار ضروري من أجل الاندماج في العولمة الرأسمالية، ولذلك كان على القطاعات المسيطرة من البرجوازية الإسرائيلية أن تختار السلام، والخفض النسبي من درجة تسلح البلاد. وليس من قبيل الصدفة أنه في خلال العقد الماضي، كانت كل مبادرة سلمية من جانب الحكومة، تقابل بالتحية عن طريق حملة إعلانية في الصحافة اليومية، مدفوعة من اتحاد الصناعيين الإسرائيليين، والبنوك الكبرى. وبعد اتفاقيات أوسلو، والقاهرة، عام ١٩٩٤، عقد المؤتمر الاقتصادي في الدار البيضاء، حيث استقبلت إسرائيل بالأحضان، إلى جانب مصر، والأردن، وبلدان المغرب، وبلدان الخليج.

وخلال السنوات الخمس التي تلت حرب الخليج، بدا لدوائر الأعمال الإسرائيلية أن كل الأمور تجري في المسار الصحيح: فالاستثمارات الأجنبية تتدفق، وأسهم الصناعات المتقدمة ترتفع في البورصات الغربية، وجرى توقيع اتفاقيات اقتصادية بين إسرائيل وتونس والمغرب، وبعض بلدان الخليج خاصة قطر. وأقامت إندونيسيا علاقات شبه دبلوماسية، وكذلك اقتصادية مع الدولة العبرية. وفي الوقت نفسه وقعت الأردن على معاهدة الصلح، وبدا أنه من المتوقع أن يتبعها توقيع معاهدات مماثلة مع سوريا، ولبنان، الذي كانت إسرائيل تريد الانسحاب منه بأي شكل بسبب الضربات الموجعة للمقاومة الوطنية اللبنانية. وهكذا انضم الأردن إلى مصر كمجال للاستثمارات الإسرائيلية خاصة في مجال صناعات النسيج، التي كانت مهتمة بالأيدي العاملة في هذه البلدان، وهي أرخص بخمس مرات من اليد العاملة الفلسطينية، التي كانت حتى ذلك الوقت، أساس التوسع في هذا القطاع الصناعي.

ومن وجهة نظر شيمون بيريز وعالم الأعمال الإسرائيلي، تلك كانت مجرد البداية، "فالشرق الأوسط الجديد"الذي يحلمون به، صحراء شاسعة لا تنتظر إلا التحضر بوساطة التكنولوجيا الإسرائيلية. وإذا كانت الصهيونية القديمة في الثلاثينيات والأربعينيات كانت تريد "إزهار الصحراء"، أي فلسطين ـــ من وجهة نظرهم بالطبع ـــ بزراعة غابات الصنوبر، والطماطم، ثم القطن فيما بعد، فإن صهيونية العام ٢٠٠٠ ، تريد أن "تحضر" الصحراء الشاسعة ـــ بنفس النظرة العنصرية المتعالية على الشرقيين ـــ أي العالم العربي، بأجهزة الكمبيوتر، وأجهزة المسح الإلكتروني الطبية التي ينتجها الجيل الجديد من الفنيين المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق. **وفي إطار تقسيم العمل الدولي، سيلعب رأس المال الإسرائيلي دور الشريك الأصغر لرأس** المال الأمريكي، والأوروبي، بدرجة أقل، متخصصاً في أحدث أنواع التكنولوجيا، خاصة البيوتكنولوجي. كذلك ستلعب الدولة اليهودية، بفضل بنيتها التحتية الحديثة، دور القاعدة الإقليمية للشركات متعدية الجنسية التي تريد الاستثمار في المنطقة.

وإلى جانب مشروعاته الإقليمية، حاول شيمون بيريز وفريقه الإجابة عن كيفية استمرار استغلال رأس المال الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية في إطار الوضع السياسي الجديد، بعد عقود من الاحتلال الإسرائيلي، أو بعبارة أخرى، كيفية الجمع بين انفصال الشعبين واستمرار الاستغلال. وكانت إجابة شيمون بيريز هي إقامة مناطق صناعية

على الحدود بين الأراضي الإسرائيلية وبين المناطق الفلسطينية المستقلة ذاتياً، وفيما بعد، بين إسرائيل وفلسطين.

وستكون هذه المناطق، مناطق حرة بالمعنى الكامل، حيث لا توجد قوانين اجتماعية، أو قوانين عمل جديرة بهذا الاسم، مما يجعل العمال القادمين من غزة أو الضفة الغربية، عمالة رخيصة جداً، في خدمة الشركات الإسرائيلية أو الدولية المنشأة في هذه المناطق. وبعد ثلاثة عقود مما وصفته الاقتصادية سارة روي بأنه "فض التنمية" في المناطق المحتلة، سيكون العمل في هذه المناطق الحرة هو السبيل الوحيد للحياة **لآلاف العمال الفلسطينيين الذين كانوا خلال الثلاثين عاماً الأخيرة البناة الحقيقيين لإسرائيل، في صناعة البناء، والصناعات الخفيفة، والخدمات.**

وكما نرى، فاتفاقات أوسلو ليست مجرد مشروع سياسي يحاول تحييد المقاومة الفلسطينية، والتخلص من الوجود الفلسطيني الذي يهدد الطبيعة اليهودية للدولة الصهيونية، ولكنها أيضاً، مشروع اقتصادي، يحاول أن يجد مكاناً لرأس المال الإسرائيلي في النظام السياسي الاقتصادي الذي أقامه التحالف الإمبريالي في العقد الأخير من القرن العشرين. ومن وجهة نظر القطاعات النشطة من البرجوازية الإسرائيلية، لا تمثل السيادة الإسرائيلية على قبر النبي يوسف، أو مستعمرة إسرائيلية على أبواب نابلس، إلا القليل في مقابل مليارات الدولارات المنتظرة من اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط في ظل العولمة اللبرالية. طبعاً بشرط تحقيق الإطار السياسي الذي تحدد في العاصمة النرويجية، وشجعته الخارجية الأمريكية.

ولكن هذا لم يأخذ في الاعتبار أشكال المقاومة المختلفة ـــ المتناقضة أحياناً ـــ "للشرق الأوسط الجديد" سواء من داخل إسرائيل، أو في الشرق العربي. وقد قالها منذ بضع سنوات، آلان جريش عندما حذر خلال نقاش جرى في التلفزيون الفرنسي أولئك الذين أكدوا نجاح عملية أوسلو، قائلاً: "إذا كان من المؤكد أن أوسلو تعني تحقيق العولمة، ومصالح البرجوازية الإسرائيلية، في الإطار الإسرائيلي-الفلسطيني، فإن فشلها المحتمل، سيكون نتيجة تحرك القوى الاجتماعية والسياسية التي تعارض بالدقة، هذه العولمة لأسباب اقتصادية واجتماعية، أو لأسباب وطنية وثقافية ...". وقد أثبتت أحداث السنوات الأخيرة، صحة تقدير رئيس تحرير "الموند دبلوماتيك" في مواجهة أولئك الذين يتجاهلون إرادة الشعوب، ويعتبرون عملية العولمة، والهيمنة الأمريكية، قدراً لا فكاك منه.

المقاومة العربية

إن مقاومة الحركة الوطنية العربية لعملية أوسلو استندت إلى رفض ما بدا، بحق، أنه فرض لإرادة القوي على الضعيف، وتقديم ثمن للعدوان، ومحاولة لفرض الاستعمار الصهيوني، والهيمنة الإمبريالية، خاصة الأمريكية، على العالم العربي. ونجاح الولايات المتحدة في جر أغلبية البلدان العربية خلف راياتها المقاتلة إبان أزمة الخليج، لا يغير من واقع أن أغلبية مواطني هذه البلدان، كانوا يشعرون بالتضامن مع العراق، وبأن النظام العالمي الجديد الذي ستقيمه الحرب في الشرق الأوسط، يمثل تهديداً لهم، واعتداء على كرامتهم. وإذا كان صدام حسين، بعكس ما يقول به بعض الزعماء الوطنيين، ليس صلاح الدين، فإن حرب الخليج كانت، إلى درجة كبيرة، نوعاً من الحرب الصليبية الحديثة، التي أراد منها الغرب، أن يفرض ثقافته وقيمه، وخاصة السوق الرأسمالي ومنتجات الشركات متعدية الجنسية، بمساعدة بعض الكومبرادور المحليين، على العالم العربي.

وحقيقة أن الاعتراف بإسرائيل، ودورها المهيمن في الشرق الأوسط، يلعب دور الصدارة في هذا "الشرق الأوسط الجديد"، إنما تؤكد في نظر الجماهير العربية، الغطرسة التي ينطوي عليها المشروع، وبالتالي مقاومتها له، حتى وإن بقيت هذه المقاومة أساساً سلبية وثقافية. وهكذا، يصبح رفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل، هو التعبير عن مقاومة "الشرق الأوسط الجديد"، وهو الشكل الإقليمي للعولمة النيولبرالية. **وهكذا بقيت المشروعات الإقليمية الكبرى التي تمخضت عنها اللجان المتعددة الأطراف التابعة لمؤتمر مدريد، مجرد خيالات إمبريالية،** كما بقيت الاستثمارات الإسرائيلية في العالم العربي، والمشروعات المشتركة الإسرائيلية العربية محدودة للغاية.

ومنذ البداية، كان من الواضح أن تطبيع العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، هو الشرط لتمكين البرجوازيات العربية من تطبيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دولة إسرائيل، ومن هنا أهمية نجاح عملية أوسلو كشرط لقيام "الشرق الأوسط الجديد". ولكن هذه العملية تعرضت هي الأخرى، لمقاومة، أو بالأحرى لعدة مقاومات، أدت، بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، إلى فشلها. وكانت أهم هذه المقاومات تلك التي أبداها الشعب الفلسطيني ذاته، الذي بعد أن أعطى قيادته الفرصة للتفاوض حول "حل وسط تاريخي" مع الدولة الصهيونية، توصل إلى النتيجة أن المطلوب منه هو ببساطة، الاستسلام الكامل لا حل وسط. وإذا كانت المقاومة قد بدأت على يد منظمات اليسار الوطني،

وبدرجة أكبر الحركات الإسلامية والأصولية، إلا أنها أصبحت، بعد قيام الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، عمل مجموع الشعب الفلسطيني، والحركة الوطنية بالكامل.

ومع ذلك، فقد رتب كثير من الفلسطينيين لأنفسهم مكاناً مناسباً في إطار النظام الاقتصادي السياسي لأوسلو، وخاصة بروتوكولات باريس بشأن العلاقات الاقتصادية والمالية، والتجارية، بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وهكذا قامت "احتكارات" بعض القادة السياسيين والعسكريين، والتعاون بين بعض قطاعات رأس المال الفلسطيني والإسرائيلي، والامتيازات المختلفة ــ على شكل أوضاع خاصة سميت "الشخص المهم جداً" (VIP) رقم ١، و٢، إلخ ــ التي منحتها قوات الاحتلال لمن رغبت في ربطهم عضوياً بسيطرتها. ولكن جميع هذه الامتيازات، وظهور طبقة كومبرادورية حقيقية، لم يستطع كسر حركة المقاومة الوطنية، ويفرض على جماهير الفلسطينيين نظام السيطرة الإسرائيلي الجديد. لقد كان التعاون مع إسرائيل محدوداً، وكان لا بد لاستمراره من دفع مقابل قليل، ولكن حكام إسرائيل لم يكونوا على استعداد لدفع هذا الثمن، لأنهم، بالعنجهية المعهودة في المستعمرين، تصوروا أنهم ببعض الحلي الزجاجية، سيكسبون القادة الفلسطينيين، أو البعض منهم على الأقل، لمشروعهم الاستعماري الجديد، وهو تحويل فلسطين إلى عدد من البانتوستانات. وهكذا فشلت، حالياً على الأقل، عملية التطبيع بين إسرائيل والفلسطينيين (عملية أوسلو)، وبالتالي المشاريع الكبرى "للشرق الأوسط الجديد" المعولم، كما وصفها شيمون بيريز في كتابه البرنامجي.

المقاومة في إسرائيل

وهناك سؤال يفرض نفسه، وهو إذا كان الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي المحتمل، يفتح السبيل لهذه الآفاق الاقتصادية، فما الذي منع البرجوازية الإسرائيلية، وخاصة قطاعاتها الحديثة، من اتخاذ الخيارات السياسية الضرورية، والتقدم بالتنازلات الحتمية للوصول لهذا الاتفاق؟ وما هي القوى الاجتماعية والسياسية في داخل إسرائيل ذاتها، التي أفشلت هذه المشروعات الطموحة للتكامل الإقليمي عبر اتفاقات أوسلو؟ وتقودنا هذه الأسئلة مباشرة إلى جوهر تحليل التناقضات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، للدولة اليهودية والمجتمع الإسرائيلي. **فمنذ نهاية السبعينيات، تكونت كتلة اجتماعية جديدة** أخذت بالتدريج في منازلة الهيمنة السياسية للطبقات السائدة تقليدياً، والتي تمثلها منذ الثلاثينيات، الحركة العمالية.

وكما حدث للكثير من الدول الناشئة، فقد قامت بيروقراطية سياسية عسكرية بعملية خلق الدولة وكذلك بعملية تراكم رأس المال، خاصة بإدارة أموال المساعدات الأجنبية، عن طريق توزيعها بين مختلف الطبقات الاجتماعية. وكان حزب العمل، الذي استمر مسيطراً سياسياً حتى نهاية السبعينيات، هو الذي خلق البرجوازية الإسرائيلية، وخاصة قطاع الصناعات الكبيرة، التي لا زالت مرتبطة أساساً بهذا التيار. وأخذت الطبقات الشعبية، وخاصة من أصل يهودي عربي، تتجمع تدريجياً وراء أحزاب المعارضة، أولاً اليمين العلماني (الليكود)، ثم وراء الحزب الديني الشرقي (أي ذو الثقافة اليهودية العربية) شاس. وكان رفض سلطة حزب العمل يستند إلى دوافع اجتماعية وثقافية: اجتماعية لأن الحزب بدا يظهر أكثر وأكثر، على أنه حزب الأغنياء، وثقافياً، لأن الحركة العمالية، وخاصة جناحها اليساري، كانت تعبر وبصراحة، عن التعالي والازدراء لكل ما ليس غربياً وعلمانياً، على الأقل في الصورة الصهيونية.

ومنذ بداية الثمانينيات، **أخذت إسرائيل، تحت ضغط البرجوازية الجديدة من جهة، والمؤسسات المالية الأمريكية والدولية من جهة أخرى، في عملية تفكيك تدريجية للدولة الاجتماعية، وخصخصة للصناعات والخدمات العامة**، مثلها في ذلك مثل الكثير من البلدان. وبعد جيلين من عقلية "الرواد"، والإشادة بالقيم الوطنية في مقابل المال والأعمال، سايرت إسرائيل بالكامل العولمة وأيديولوجيتها، فحلت قيم كسب المال، والربح، والسوق، والربحية، والفردية، محل "المصلحة الوطنية"، والمسئولية الجماعية، واتجاهات المساواة، وأسلوب الحياة البسيط. وأخذ الأغنياء يزدادون غنى بشكل صارخ، ويبدون العنجهية بصفتهم يمثلون التقدم على الطريقة الأمريكية، في حين يزداد الفقراء فقراً، خاصة بسبب توقف الدعم للصناعات التي خُلقت خصيصاً لتشغيلهم في المناطق التي رأت الدولة أن تزيد من كثافة الوجود اليهودي بها، وكذلك بسبب خصخصة الخدمات العامة.

وعلى خلفية هذا الاستقطاب الاجتماعي، انقسم المجتمع الإسرائيلي، في أقل من فترة عشرة أعوام، سياسياً إلى قسمين، فمن جهة، اصطفت الطبقات الميسورة، العلمانية والغربية الطابع، وراء حزب العمل، مدافعة عن مشروع مجتمع يكرر بالحرف النموذج الأمريكي، ويأمل في الاستمتاع بمزايا "القرية العالمية". ومن الناحية الأخرى، وقف المستبعدون من هذا المشروع اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، أي اليهود العرب، والجماعات الدينية، والفقراء.

وقد وضع آرثر فنكلستين، المتخصص الأمريكي في شئون الدعاية، في عام ١٩٩٦، لزعماء اليمين، الاستراتيجية والشعارات التي مكنتهم من تكوين كتلة كبيرة تضم كل المعارضين لاتفاقات أوسلو، ولهيمنة حزب العمل عامة. فقد نجح زعيم الليكود في جمع أولئك الذين يعادون العرب لأسباب أيديولوجية، وأولئك الذين اعتبروا أن هناك تهديدًا للطابع اليهودي لإسرائيل، وذلك لدوافع ثقافية ــ على أساس من الدين أو الهوية ــ جمعهم جميعاً وراء الشعار: " بنيامين نتنياهو يخدم اليهود"، والشعار "نريد دولة يهودية". وكان انتصار بنيامين نتنياهو يعني رفض "الشرق الأوسط الجديد" الذي تمثله اتفاقات أوسلو، والأمل في العودة إلى مجتمع أكثر تضامناً، وأكثر يهودية. وغني عن البيان أن بنيامين نتنياهو، المتأثر بعمق بالتاتشرية، وباليمين الجمهوري الأمريكي، لم يكن أقل تحمساً من سلفه العمالي، للخصخصة، و"التكيف الهيكلي" الذي ينادي به صندوق النقد الدولي، ولكن خطابه الوطني المعادي للعرب، بدا لجزء كبير من السكان على أنه وعد بالعودة للفردوس المفقود.

والتف حول الشعارات: "بيريز يبيع مصانعنا للمصريين والأردنيين"، و"أموال الضرائب تتجه إلى غزة"، عشرات الآلاف من العمال المهددين بغلق مصانعهم (خاصة في النسيج)، الذين تصوروا أن عملية السلام هي المسئولة عن بؤسهم، مع أن الاستثمارات في البلدان العربية لم تكن ذات قيمة. والسبب في ذلك تعثر عملية السلام من جهة، والمنافسة من قِبَل بلدان جنوب شرق آسيا التي تزيد جاذبيتها عن مصر والأردن.

الخيار الأصولي

وفي وجه المشروع الاجتماعي للطبقات الميسورة، والكتلة العمالية، المتجه بالكامل نحو العولمة النيولبرالية، يتبلور بالتدريج، مشروع مضاد يهدد بالانقسام، ويقوده اليمين الوطني، مشروع للانكفاء على الذات، قومي وديني، تمتزج فيه أصولية بلا تنازلات، وعسكرية قومية متطرفة. وهذا المشروع يهدد بالانقسامات، لأنه من جهة يتجاوز كثيراً ما يعتبره اليمين حلولاً سياسية معقولة في إطار الوضع الدولي، ومن جهة أخرى، لأنه لم يكن وارداً بالمرة، لأنصار نتنياهو، التخلي عن عملية التكيف الهيكلي، والخصخصة.

ويبدو كما لو أن صراع الطبقات، سيظهر بعد حين، في داخل كتلة اليمين ذاتها، حيث يظهر تيار شعبوي قوي، يمثله حزب شاس، يدفع بإسرائيل إلى نوع من الحكم

الشعبوي الديني، على الطريقة الإيرانية. وفي هذه الحالة سيجد اليمين القومي نفسه مدفوعاً، تحت تأثير مصالحه الطبقية، إلى الالتقاء مع العماليين، وراء اختيار العولمة في حدها المطلق. ويرمز الظهور العابر لحزب الوسط الذي يضم بعض الخارجين على الليكود، مع بعض مهندسي عملية أوسلو من اليسار العمالي، لما قد يكون أحد الأقطاب المقبلة للمسرح السياسي في إسرائيل. وفي مواجهة هذا التجمع للبرجوازية الإسرائيلية، يمكن أن يصبح حزب شاس نقطة التجمع لجزء كبير من الطبقات غير المحظوظة، التي تجد فيه التعبير عن كرامتها المهدرة، وعن قيم التضامن، وإجابات ملموسة على الآثار المدمرة لعمليات الخصخصة، تأخذ شكل عيادات، ودور حضانة، ومدارس يحصل فيها الأطفال على رعاية متكاملة في مقابل مبالغ تافهة.

ولا يضير أحداً أن هذه الخدمات يصاحبها حشو للأدمغة بالأفكار الأصولية، وإنما قد يسمح، في الكثير من الأحيان بتربية قدر من الهوية، وبث نوع من نظم القيم، قد يقف في طريق تحول الكثير من الأجيال الأخيرة، من شباب الجماعات اليهودية ذات الثقافة العربية، نحو الجنوح والانحراف.

وهكذا وكما في الكثير من البلدان الأخرى، تجد أجزاء كبيرة من الطبقات الشعبية الإجابة على تهديدات العولمة النيولبرالية في الأصولية، والانطواء الجماعي، والوطنية، بدلا من البديل الاشتراكي والدولي. ولا يستطيع "اليسار الصهيوني" الذي يقف على رأس الحملة الصليبية من أجل تفكيك الدولة الاجتماعية، والسيطرة المطلقة للسوق، الادعاء بأنه يصلح بديلاً للطبقات الشعبية، أو قيادة للطبقة العاملة التي لم تستطع حتى الآن تحويل وزنها الاجتماعي إلى قوة سياسية. أما اليسار غير الصهيوني صغير الحجم، فقد اختار منذ مدة أن يركز نضاله في اتجاه إنهاء الاحتلال، تاركاً التصدي لمشاكل المجتمع، وللاحتياجات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للطبقات المحرومة من المجتمع الإسرائيلي، لمستقبل غير منظور.

الشباب ضد العولمة

وعلى هامش القوى السياسية القائمة، وفي استقلال كامل عنها، بدت ظاهرة جديدة خلال العامين الماضيين، قد تكون الخطوط العريضة لمقاومة جماهيرية حقيقية أولى لمشروعات النيولبرالية، وآثارها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بل والسياسية. والأمر يتعلق بمئات من الشباب الإسرائيلي الذي ارتفع وعيه لا بالصراع العربي الإسرائيلي، وإنما بمشاكل المجتمع (الفقر، والبيئة، والتمييز، والعمالة المهاجرة)،

والذي ساعدت التعبئة الدولية الواسعة ضد العولمة على اتخاذه مواقف راديكالية. وهؤلاء الشباب الذي لم يبلغ، في كثير من الأحيان، الخامسة والعشرين، لم يعاصروا حرب لبنان، ولم تؤثر الانتفاضة الأولى عليهم كثيراً، فقد وصلوا إلى النضج في خضم "عملية السلام"، ويسودهم الإحساس العام بأن الصراع العربي الإسرائيلي قد أصبح في عداد التاريخ.

وقد كون هؤلاء الشباب شبكة مرتبطة عبر الإنترنت مع الحركات التي شاركت في مظاهرات سياتل، وبراغ، وميلانو [؟]، بل قد شارك البعض منهم فيها، وعادوا منها لإسرائيل بخبرات دفعتهم نحو الراديكالية بعمق. وقد أخذ هؤلاء الشباب في السنوات الأخيرة، ينظمون مظاهرات أخذت تجنح أكثر وأكثر نحو معاداة الرأسمالية صراحة، منتقلة من الموضوعات البيئية مثل طريق السيارات الجديد عابر إسرائيل، إلى مهاجمة مكدونالد، ومن مكدونالد إلى خصخصة التعليم، وإغلاق مصانع النسيج في جنوب البلاد.

والمشكلة الأساسية مع هذا الجيل الجديد من المناضلين، هي جهلهم، بل أحياناً، عدم اهتمامهم، بالقضية الفلسطينية الإسرائيلية. ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة، لم تشارك هذه الحركة التي تتجه نحو التحول إلى حركة حقيقية معادية للعولمة، إلا بقدر محدود في حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني. وهنا يتحدد هدف رئيسي للقوى السياسية لليسار القديم، والتي تحظى بالكثير من الاحترام من جانب هذا الجيل الجديد المناضل، ألا وهو الربط بين النضال ضد العولمة النيولبرالية، والتعبئة حول مشاكل المجتمع، والنضال ضد الاحتلال، والتضامن النشط مع الفلسطينيين. والأمر يتعلق بإثبات أن هناك علاقة وثيقة بين تحرير الشعوب، وبين النضال ضد النظام الإمبريالي الجديد، وهو أمر ليس من الصعب إثباته، وأنه في إسرائيل، يجب التعبير عن هذا الارتباط بالتضامن الثابت مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر الوطني.

وهناك من الأسباب ما يدعو للأمل بأن يتم هذا الالتقاء، وفي هذه الحالة، ستبدأ لأول مرة في الدولة العبرية، معركة تجمع بين معاداة الرأسمالية ومعاداة الاستعمار، في إطار دولي حقيقي، يسمح مع الوقت، بقيام جبهة إسرائيلية فلسطينية ضد الإمبريالية، والرأسمالية، والاستعمار الصهيوني.

٦-أفريقيا جنوب الصحراء*

تعرضت أفريقيا جنوب الصحراء، منذ اندماجها في العولمة النيولبرالية، إلى أزمة بنيوية خطيرة، فشبه القارة لم تتقلب في أحضان الحداثة، ولا تولت شئونها بنفسها. وعلاوة على ذلك، فعملية العولمة الجارية تشل ظهور قوى تعمل على إحداث تغيرات جذرية. وعلى الرغم من السيطرة الأيديولوجية للعولمة، وقدرتها الكبيرة على التحرك، فالشعوب الأفريقية تقاوم، وتعمل على إيجاد بدائل، سواء ما بعد اللبرالية، أو ما بعد الرأسمالية. وسنرسم فيما يلي، صورة سريعة وباختصار، لأوضاع هذه الأزمة، وبعض الأشكال التي تتخذها هذه المقاومة الأفريقية، وخاصة من جانب المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية.

أ-أزمة أفريقيا جنوب الصحراء

١-طبيعة الأزمة وتطورها

تمر أفريقيا جنوب الصحراء بأزمة بنيوية عميقة، تعود أسبابها لعجز هياكلها الخاصة عن التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي المفروض عن طريق المبالغة في قيمة التجارة ثلاثية الأطراف. ففي مرحلة تجارة العبيد، نظمت الدول الساحلية ذاتها بفضل اندماجها في النظام السائد حينئذ، وبفضل ما ملكته من أسلحة نارية، خربت البلدان الداخلية بحثاً عن العبيد لبيعهم كقوة عمل في السوق العالمي، وهكذا تحولت إلى سيور توصيل لهذا النظام. وكان إلغاء تجارة العبيد في القرن التاسع عشر، إيذاناً بالنهاية لهذه الدول، فلم تبقَ أي من هذه الدول بعد اختفاء هذا النظام الذي كادت تكون إحدى حلقاته، بل إن أياً منها لم تنجح في التحول إلى دولة حديثة وفي غياب ذلك، تدعمت الإثنية.

---

*بـــرنار فونو تشويجوا، وألبير كاسندا. هذا المقال هو حصيلة المناقشات في حلقة دراسية للحركات الاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء، نظمها في داكار، عام ٢٠٠١، سمير أمين، وبرنار فونو تشويجوا من منتدى العالم الثالـــث، وحضرها، ضمن آخرين، دِمبا موسى دِمبيلي، وأمادي على ديينج، ومختار ضيوف، ومبايا كانكويندا، وهيـــن ماريـــه، وعبد الرحمن ندِيايه، وقوامي أ. نينسين، وجورج نزونجولا نتالاجا، وفاتو سار، وشمس الدين سي.

وبعكس المرحلة السابقة، كانت ظاهرة الاستعمار قاصمة في آثارها، وقلبت المجتمعات الأفريقية رأساً على عقب، وهذه كان دورها توريد المنتجات التي احتاجت إليها أوروبا على نطاق واسع، سواء للصناعة (النحاس، والحديد، والمنجنيز، والذهب، والألماس، والألومنيوم، إلخ)، أو من الزراعة (الخشب، والبن، والكاكاو، والقطن، إلخ). وقد سادت ثلاثة أشكال من علاقات العمل خلال هذه المرحلة، وهي: اقتصاد التجارة (التي ربطت الفلاح الصغير بنظام السوق العالمي للمنتجات الاستوائية، مع الإبقاء عليه تحت سلطة مراكز الاحتكار (بالتحكم في ما يحصل عليه لقاء عمله مثلاً)، واقتصاد الاحتياط (المتمحور حول صناعات الاستخراج، القائمة على أساس أجور العمل المتدنية)، واقتصاد النهب (حيث تستولي شركات الامتياز على إنتاج الفلاحين دون مقابل تقريباً).

وواجهت حركات التحرير والاستقلال تحديات ضخمة، دارت حول الكثير من القضايا مثل كسب السيادة الوطنية، أو بناء اقتصاد مستقل، أو كسب الشرعية عن طريق التقدم الاجتماعي، أو صناديق الاقتراع، إلخ. وأدت الخلافات بين القادة الذين نادوا بضرورة الاعتراف بدور الثقافة الزنجية، وما قدمته للحضارة العالمية (ل. سنجور، ١٩٧٧)، والزعماء الذين نادوا بأسبقية الاستقلال السياسي كشرط لتحقيق التحرر الثقافي (أ. كابرال، ١٩٧٥)، إلى تعذر الاتفاق علىَ مشروع للمجتمع يصلح للقارة ككل.

ومع قيام الاستقلال، اتبعت القارة مشروعين اجتماعيين مختلفين، ولكن أياً منهما لم يتبنَ قضية الديمقراطية. فالقادة الراديكاليون، أو المنادون بالاستقلال، ربطوا مشروعهم بثلاثة محاور: أولاً السيادة، ثم بناء دول حديثة على أساس الموارد الطبيعية والبشرية التي تزخر بها القارة، ومن هنا تعلقهم بفكرة الوحدة الأفريقية. أما الاقتصاد، فجاء في المرتبة الثالثة لأنه لم يكن هدفاً في حد ذاته، بل كوسيلة لتدعيم السيادة، وتعزيز التقدم الاجتماعي.

وإلى جانب الاتجاه السابق، تبلورت رؤية نيو كولونيالية تتبنى فكرة تحديث الدول في إطار البلقنة الموروثة عن عهد سيطرة الاستعمار، وتنظر هذه الرؤية للاقتصاد كقطاع خاضع لقوانينه الداخلية الخاصة، الأمر الذي برر استمرار السير وفق النموذج الاستعماري الذي يؤكد التبعية التقنية، والتجارية، والمالية، مستنداً إلى الدعم السياسي للقوى الاستعمارية السابقة والولايات المتحدة، لا دعمها الاقتصادي.

ومن المفيد أن نُذكّر بأن كلا من الاتجاهين تطور في سياق الحرب الباردة، وأن أياً منهما لم يتحقق بالكامل. ولم يقم أحد بدراسة قضية الديمقراطية بعمق. فنكروما مثلاً، كان يعتقد بإقامة دولة ديمقراطية تجمع الممالك والرئاسات الموروثة من أفريقيا ما قبل الاستعمار، ولكنها تعدلت تحت تأثير الحكم الاستعماري غير المباشر (قوامي نكروما، ٢٠٠١). وأكد زعماء آخرون مثل جوليوس نيريري، على البعد الاجتماعي للدولة الجديدة، بالتأكيد على التوافق بين الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية والاشتراكية الأفريقية ("أوجامع"). وفي نموذجي المجتمع، تميز القطاع العام، ضمن صفات أخرى، بالاستغلال المفرط للفلاحين. وأدى إفلاس النموذج السيادي، خاصة تحت ضغط أزمة الديون، إلى تدشين النموذج النيو لبرالي.

٢-نقد النموذج النيو لبرالي

تدعو النيولبرالية في أفريقيا لإقامة دولة أقل حجماً من دولة التنمية، ولكنها أكثر كفاءة منها، وحيث تتحرر الطاقات الفردية بفضل اقتصاد السوق. وغني عن البيان أن نعدد النتائج الثقيلة لمثل هذا المشروع، سواء من الجوانب الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية. ونؤكد هنا أن أسلوب خدمة الديون كان السلاح الرئيسي الذي أُجبر عن طريقه القادة الأفريقيون على القبول بسياسات العولمة الاقتصادية النيو لبرالية، التي فرضها السبعة الكبار تحت مسميات "وفاق واشنطن"، أو "برامج التكيف الهيكلي". وهو الذي مثل رأس الحربة في المعركة ضد بناء دول حديثة.

وفيما بين عامي ١٩٨٠، و١٩٩٦، تضاعف حجم الدين الخارجي ثلاث مرات، فارتفع من ٨٤,٣ مليار، إلى ٢٣٥ مليار دولاراً. وتُحول أفريقيا جنوب الصحراء، كل عام للخارج، ما يساوي أربعة أضعاف ميزانيتها الاجتماعية لخدمة هذا الدين. **وعلى الرغم من هذه التحويلات الضخمة، فإن العجز عن دفع الأقساط المستحقة بالكامل، يؤدي لزيادة قيمة الدين باستمرار.** وتبقى شبه القارة أسيرة دين لا ينتهي، تغذيه مجموعة من الآليات تبدأ من الفهم النظري لماهية الدين، وحتى طريقة حسابه، مروراً بحزمة من القيود الأيديولوجية والسياسية. وعلى سبيل المثال، نذكر هنا غياب أية تفرقة بين دين مكروه، ودين مشكوك في شرعيته، ودين له ما يبرره؛ والإدراك السئ للمشاكل الاقتصادية لأفريقيا؛ ووضع الدول المدينة تحت الوصاية؛ ونزع الشرعية عن السلطات المحلية؛ وأسلوب الإحصائيات الملتبسة؛ وتفضيل الخطاب الأيديولوجي على مواجهة الحقائق، إلخ.

أدى انهيار الدولة تحت ثقل العولمة الليبرالية، إلى حرية انتقال رؤوس الأموال، ولكنه بالأكثر، دعم منطق النهب الذي ميز العلاقة بين الاقتصاد العالمي وأفريقيا منذ القرن السادس عشر. هذا هو ما تكشف عنه تصرفات قادة الجيوش المحاربة الذين يستولون، بلا وازع، على الثروات المعدنية الموجودة بالمناطق التي يسيطرون عليها، ويدخلون في مشاركات مع تجار السلاح والمخدرات، والبنوك الأجنبية، والشركات المتعدية الجنسية في قطاع المناجم، لتعزيز المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأجنبية. وتتخذ هذه الظاهرة أبعاداً مثيرة للقلق، بصفة خاصة، في أنجولا، وليبيريا، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأفريقيا ما بعد الاستعمار، مثلها مثل أفريقيا تحت حكم الاستعمار، ليست مثالاً للديمقراطية. وحتى قبل أن يبتدع السبعة الكبار فكرة الحكم الرشيد، كان الشعب الأفريقي قد تظاهر في الكثير من المرات مطالباً بوضع حد لنظم الحزب الواحد، وفتح باب النقاش الديمقراطي، وإنهاء أوضاع المحسوبية السياسية. وجرى هذا النضال في مجالات مختلفة، أهمها نطاق الحركات الاجتماعية، ودوائر المجتمع المدني. فما هي أوضاع هذا النضال اليوم في القارة الأفريقية؟ وكيف يجري التعبير عن الإفقار الحالي للشعب الأفريقي، والقيود التي تفرضها العولمة النيولبرالية؟

ب-المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

١-المجتمع المدني

الفكرة السائدة عن المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء، تشمل الجمعيات غير السياسية، وغير الأيديولوجية، ومن هذا المنطلق، تستبعد من بينها الجمعيات الدينية، لأنها تتبنى، نظرياً، أهدافاً أيديولوجية. وهذه الفكرة تستبعد جميع أشكال التنظيم، والتعبير التي تناضل الطبقات الشعبية عبرها من أجل تغيير العلاقات الاجتماعية. وهي تحول المجتمع المدني إلى مجموعة من الجمعيات العاجزة، لأنها تتخلى عن محاولة تغيير المجتمع، وتتأقلم مع متطلبات إعادة إنتاج النظام السائد.

وفي هذا السياق، فاللاعبون الرئيسيون هم المنظمات غير الحكومية، ويمكن تقسيمها بحسب مجالات نشاطها. وتأخذ المجموعة الأولى منها على عاتقها القيام بالخدمات المسئولة عنها الدولة في الديمقراطيات ذات الاتجاهات الاجتماعية، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية. وهذه المنظمات تضع برامج نشاطها في إطار محاربة الفقر. والمجموعة الثانية، تشمل المنظمات المرتبطة بمشروعات

محددة للتنمية، وهي تشمل حوالي ١٥% من المنظمات المسجلة في أفريقيا جنوب الصحراء. أما المجموعة الثالثة، فتضم المنظمات المنشغلة بالدفاع عن الحقوق سواء أكانت حقوق الإنسان بصفة عامة، أو حقوق العاملين، أو حقوق المرأة ومطالبها. وتتجه أنشطة هذه المنظمات، بصفة رئيسية، نحو تفهم النظام اللبرالي، والمآزق التي يسببها للعالم الثالث.

وتحصل المجموعتان الأوليان على حوالي ٨٥% من ميزانية المنظمات غير الحكومية، في حين تحصل المجموعة الثالثة بالكاد على ١٥% الباقية منها. ويؤثر اعتماد الكثير من هذه المنظمات على الخارج، على توجهاتها لحد كبير، ويترتب على ذلك تبعية مالية، إلى جانب الانحياز الأيديولوجي. وتضطر الكثير منها، أن تتبنى، حتى عن غير اقتناع، وجهات نظر دافعي الأموال، والدول الكبرى، في أثناء مؤتمرات القمة، أو المؤتمرات العالمية.

وتهتم الحكومات المحلية في أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك الدول المانحة، بابتعاد المنظمات غير الحكومية عن السياسة، وهي تتزعج من أنشطة المنظمات التي تضع لها كهدف معلن، كشف عيوب النظام النيو لبرالي. وتعمل السلطات على الحد من خطورة هذه المنظمات، إما بحرمانها من الدعم المالي، أو بإنشاء منظمات موازية لها، غنية، وقريبة من السلطات.

وأيا ما كان الأمر، فالتفرقة بين المنظمات ذات التوجه السياسي وغير السياسي في أفريقيا اليوم، ليس واضحاً، **فالتدهور في ظروف المعيشة بلغ حداً من السوء يجعل الناس لا يفكرون إلا في الاحتياجات الضرورية للحياة**، ولا يفكرون في المستقبل إلا في المرتبة الثانية. وتفرض الاحتياجات الضرورية تراجع النضال من أجل تغيير العلاقات الاجتماعية، والوعي السياسي به. وفضلاً عن ذلك، فإذا كان من السهل نظرياً، التفرقة بين البعد السياسي واللاسياسي للمنظمات، فإن تلك المحاولة تصبح من قبيل الرهان في الواقع العملي.

٢-الحركة النقابية الأفريقية

بدأت الحركة النقابية في أفريقيا في الثلاثينيات والأربعينيات، بتوجيه ودعم من النقابات الأوروبية، وقد توسعت وتدعمت خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، في عشية مرحلة كسب الاستقلال. وقد توسعت صفوفها بانضمام الكثير من الفلاحين ومن المثقفين الأفريقيين، إلى جانب محاولات التخلص من الوصاية الأجنبية،

والتصدي لعدة جبهات منها النضال من أجل الاستقلال، والوحدة الأفريقية. وهذا يفسر الكثير من التذبذب في النضال السياسي والنقابي للكثير من الزعماء الأفريقيين من أمثـــال أحمد سيكو توري، وفيلكس هوفويه بوانييه، وباتريس لمومبا، وقوامي نكروما [٩] ويبدو هنا أن الصراع النقابي، والنضالية السياسية يسيران جنباً لجنب، سواء فيما يتعلق بمطالب العمال والفلاحين، أو بتحقيق التطلعات نحو الاستقلال، والوحدة الأفريقية.

وبعد الاستقلال، تعرضت الحركة النقابية لتحول عميق كنتيجة للاهتمامات السياسية الجديدة للمرحلة، وفي الواقع، كانت أغلبية البلدان الأفريقية، بعيداً عن العداء بين الشرق والغرب، أسيرة فكرة بناء الوحدة الوطنية. واعتبرت هذه الوحدة الشرط الأولي للتنمية، وبالتالي الحداثة. وتحت اسم الوحدة الوطنية، وبهدف التحكم في السلطة، فُرض على الشعوب الأفريقية نظام الوحدة السياسية (الحزب الواحد)، الذي تعتبر النقابات مجرد امتداد له، وجرت التغطية على أية اختلافات أيديولوجية، أو دينية، أو إقليمية. واعتُبرت المصلحة الوطنية، ومتطلبات التنمية، معايير يجب احترامها، وتتوارى أمامها أية تمايزات خاصة. وهكذا تحولت النقابات من حركة تدافع عن مطالب أعضائها، إلى حركة تضم الجماهير الشعبية، وتدفعها لزيادة الإنتاجية. وتجاهلت الدساتير الجديدة، الأساليب التقليدية للتحرك العمالي مثل الإضرابات، واستبدلت بها الخطاب الأخلاقي للأعضاء، وتعريفهم بواجبهم كمواطنين.

وخلال هذه المرحلة، عاشت الحركة النقابية بوصفها حركة معارضة، ورقابة على السلطة، ضمن قيود أولئك الذين أنشأوها. وهنا نمت حركة نقابية تتجاهل الخلافات والآمال الشعبية، وتستمد شرعيتها من خضوعها للسلطة، أي للحزب الواحد الذي تتلقى منه التوجيهات، وكذلك التمويل. وهكذا أصبح من المعتاد، في هذا السياق، أن نجد الزعماء النقابيين يتلقون التكليفات السياسية، أو يشغلون المناصب الوزارية، أو يؤيدون بلا تردد، المبادرات الحكومية. وفي هذا السياق من "النقابية المسئولة"، عمل اتحاد العمال الـــوطني السنغالي كفرع من الحزب الاشتراكي (برنار فونو تشويجوا، ٢٠٠١، ص ٢١)، أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، فقد امتُص الاتحاد الوطني لعمال زائير ببساطة، في داخل الحزب الواحد، وهو الحركة الشعبية

---

[٩] قلـــيل من بين الجيل الأول من الزعماء الأفريقيين، الذي لم يمر بالحركة النقابية، فأغلبهم قد ساهم في تأسيسها، وتوجـــيهها، ثـــم استخدموها كرأس الرمح في الوصول إلى السلطة. وهكذا فعل سيكو توري، وهوفويه بوانييه، ولمومبا.

للثورة، ونفذ جميع توجيهاته بأمانة، طوال ثلاثة عقود. أما في النيجر، فقد فرض الاتحاد الديمقراطي للنيجر نفسه كحزب وحيد، ولم يكتفِ بإخضاع النقابات، وإنما امتصها بالكامل. وهكذا تحول الاتحاد الوطني لعمال النيجر، إلى مجرد سير توصيل بين السلطة والعمال (مامادو جازيبو، ١٩٩٧، ص ١٢٧).

وأعطت رياح الحرية التي هبت على القارة في أوائل التسعينيات، دفعة جديدة للحركة النقابية. وفي خضم الانتقادات والمطالب التي أثيرت في المؤتمرات الوطنية، وفي محافل التعديلات الدستورية، التي انعقدت في أغلب البلدان الأفريقية، سُمِع صوت النقابات مطالباً بالتعددية الحزبية، وتداول السلطة السياسية عبر انتخابات حرة وشفافة. أما في المجال الاجتماعي الاقتصادي، فقد نادت برفض برامج التكيف الهيكلي، وتحسين الأوضاع العامة للعمال، وخاصة برفع الأجور، وتحسين ظروف العمل، والاعتراف بالحقوق النقابية الأساسية التي كُبتت لسنوات طويلة بحجة المحافظة على السلام الاجتماعي، والتنمية. ولم يتوقف الأمر عند حد الخطاب الأجوف، بل تبعت هذه المطالبات، تحركات ملموسة من جانب المنظمات النقابية، مثل الاشتراك في مظاهرات، وحركات العصيان المدني،[١٠] وإنشاء لجان النضال الديمقراطي ضد ألاعيب القادة السياسيين، ولتعزيز مكاسب الصحوة الديمقراطية.

وخروجاً على فكرة أن أغلبية النقابات الأفريقية قد اتبعت خطاً متشابهاً، سندرس بصفة خاصة، الخبرة النقابية لجنوب أفريقيا، وذلك من جهة، لأثر التاريخ الطويل من التمييز العنصري في ذلك البلد (الأبارتهيد)، ولما له من وزن اقتصادي، وهيبة على المسرح السياسي الأفريقي، حالياً.

والحركة النقابية لجنوب أفريقيا، قوة اجتماعية وسياسية لا يمكن إنكارها. وقد ظهرت مع بدء العمل في المناجم، ولكن لم يتم الاعتراف بها إلا نحو عام ١٩٢٤، حيث تأسس مجلس جنوب أفريقيا للحرف والعمل، الذي كان يضم جميع العمال غير المتخصصين ــ بغض النظر عن أعراقهم ــ إما عن طريق النقابات المختلطة، أو المنظمات النقابية لكل جماعة عرقية. وبعد الحرب العالمية، أوقف تشدد التمييز العنصري هذا التطور، فقد منع نظام الأبارتهيد قيام نقابات مختلطة، ولم يعترف

---

[10] ونشير هنا، ضمن أشياء أخرى، لأيام المدينة الميتة التي نُظمت ضد حكومة موبوتو في كنشاسا، والإضرابات المتتالـية لنقابات المدرسين في النيجر خلال الأعوام ١٩٨٩-٩٠، و١٩٩١-٩٢، احتجاجاً على تأثير إجراءات التكيف الهيكلي على التعليم. (مامادو جازيبو، ١٩٩٧، ص ١٢٨-١٢٩).

للعمال السود بحق الانضمام إلى النقابات، واعتُبِرت منظماتهم مجرد مؤسسات تعليمية.

وتحت الكثير من الضغوط الداخلية والدولية، اضطر النظام للتخفف من بعض سوءاته، وأُلغي نظام المعاملة المزدوجة نظرياً، عام ١٩٧٩. ومع استمرار التأكيد على رفض اشتغال النقابات بالسياسة، سُمح للعمال السود بتكوين النقابات، كما سُمح بقيام النقابات المختلطة. وفي يناير ١٩٨٠، أنشئت أول نقابة سوداء للعمال، وهي نقابة عمال النقل الأفريقيين. ومنذ ذلك التاريخ، تسارعت خطى إنشاء الحركة النقابية، متضمنة التنوع العرقي المميز لمجتمع جنوب أفريقيا (للبيض، وللملونين، وللسود، والمختلطة)، [١١] إلى جانب التفرقة الكلاسيكية بين العمال وأصحاب العمل. [١٢]

وعلى الرغم من المظاهر، **فالحركة النقابية لجنوب أفريقيا ليست مبرأة من الصراعات والتناقضات الداخلية.** وعلى سبيل المثال، نذكر المشاكل التي ثارت بشأن مشروع استثمار أموال المعاشات والإعانات لأعضاء مؤتمر جنوب أفريقيا للنقابات في قطاع الشركات. فمن وجهة نظر قادة هذا الاتحاد النقابي، يعتبر هذا الاستثمار مُبرَّراً لما يحققه من ربحية، ولما يمنحه للاتحاد من فاعلية اجتماعية وسياسية. [١٣] ولكنه يثير بعضاً من القضايا الأساسية خاصة بطبيعة الرأسمالية الجنوب أفريقية، وطبيعة الحركة النقابية لهذا البلد. فعندما يستثمر مؤتمر جنوب أفريقيا للنقابات في القطاع الخاص، ألا يدخل هذا إلى الحركة النقابية مبادئ تجارية تتعارض مع القيم، والعمل الجماعي الذي

---

[11] في عام ١٩٨٣، وعلى أساس التنوع العرقي، كانت هناك ٥٦ نقابة للبيض، و٣٥ للملونين، و٢٣ للسود، و٨٠ مختلطة.

[12] كـان عـدد نقابـات العمال في عام ١٩٨٢، ١٩٩ نقابة، ونقابات أرباب العمل ٢٦٢. ومن ضمن الكثرة من اتحـادات الـنقابات التـي نشأت، يمكن الإشارة إلى أهمها وهي: مجلس نقابات جنوب أفريقيا، الذي تأسس عام ١٩٥٤، ويضـم ٥٧ نقابة، وحوالي نصف مليون عضو؛ واتحاد عمال جنوب أفريقيا، ويضم ١٢ نقابة، وحوالي ١١٠ آلـف عضو؛ ومؤتمر جنوب أفريقيا للنقابات الذي تأسس عام ١٩٨٥، ويضم حوالي ٣٤ نقابة للسود بشكل أساسي، وعدد أعضائه حوالي ٥٠٠ ألف.

[13] ومـن بيـن المبررات المقدمة، ما يلي: "هناك فرص كبيرة للاستثمار أمام عمال هذا البلد، وعليهم الاستثمار وفقاً لمبدأ الشعور بالمسئولية الذي يسمح لهم بقدر من التحكم في الأحداث، وفي أماكن معيشة العمال، وفي خلق اسـتراتيجية منسقة للاستثمار للنقابات التابعة. وسنقوم بالاستثمار في مجموعة كبيرة من المجالات والقطاعات، ولكنـنا نعلم أن عملية اشتراك السود لن تحقق أية نتيجة إذا لم تلعب دوراً فعالاً في القطاع المالي الذي يتحكم في الاقتصـاد. كذلك سنستثمر في قطاعات مثل الصحة، والبناء، والسياحة، حيث سنستفيد من ملكية وسائل الإنتاج لتحقيق أولويات برنامج البناء والتنمية"، (إ. كوخ، ١٩٩٧، ص ٦٣).

كان يمثل دائماً قوة النقابية؟ وكيف سيتصرف المؤتمر عند حدوث صراع بين العمال وبين الشركة التي استثمر فيها أمواله؟ وكيف سيواجه القيود الحالية للعولمة النيو- لبرالية التي من بين قسماتها الأساسية، فصل العمال، وتخفيض الأجور، ونقل المصانع بحثاً عن عمال أقل أجراً؟ وفضلاً عن ذلك، فهذا الوضع يثير التساؤل عما إذا كان مبدأ "الغاية تبرر الواسطة" سيسود في مجال القيادة الاجتماعية والسياسية للحركات الاجتماعية.

٣-المنظمات النسائية

تحقق خلال العقود الثلاثة الأخيرة، توافق في الرأي بشأن تحسين أوضاع المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، سواء على مستوى المؤسسات الحكومية، أو المؤسسات الدولية، أو المنظمات غير الحكومية، وأفريقيا جنوب الصحراء ليست غريبة عن هذا التوافق في الرأي. وعلى الرغم من التقيد الجامد بمرجعيات التقاليد، والثقافة، فإن القليل من الأفراد، والهيئات، في أفريقيا جنوب الصحراء، هم الذين يعارضون هذا الاهتمام المزدوج. ويشهد على هذه الظاهرة، **التوسع الكبير في عدد المنظمات التي تناضل من أجل قضية المرأة** على الأرض الأفريقية، والانغماس المتزايد للنساء الأفـريقيـات فـي اللقاءات الدولية، وفي النضال من أجل التغيير السياسي في بلدانهن [١٤] وإذا كانت مشاكل المرأة قد أصبحت أكثر بروزاً منذ السبعينيات، بفضل تحرك الأمم المتحدة، [١٥] ضمن فعاليات أخرى، فهناك بحوث نظرية، حول الموضوع جرت قبل ذلك. ومن بينها، نشير إلى وجهة النظر التقليدية، ذات التوجه الخيري، التي كانت سائدة حتى أربعين عاماً مضت، والتي تقصر دور النساء على العمل المنزلي، والإنجاب. [١٦] وهي تعتبر النساء مخلوقات ضعيفة، معرضة للعدوان، وفقيرة، وسلبية، وتحتاج بالضرورة إلى مساعدة الرجال، وحماية المجتمع، والجماعة. وفي مواجهة هذه النظرة، أصدرت إستر بوسيروب، عام ١٩٧٠، كتابها الشهير: "المرأة والتنمية

---

[14] ويشار عادة إلى الدور الذي قامت به النساء الأفريقيات في التحضير والمشاركة بقوة، في المؤتمرين العالميين في القاهرة (مؤتمر السكان العالمي، عام ١٩٩٤)، وبيجين (وعنوانه: السلام، والمساواة، والتنمية، عام ١٩٩٥).

[15] فقد اعتبر عام ١٩٧٥، "العام الدولي للمرأة"، والأعوام ١٩٧٥، إلى ١٩٨٥، "عقد المرأة". وفي هذا السياق، اعتمدت الأمم المتحدة مبالغ كبيرة لتعزيز قضية المرأة.

[16] ومـا زال هـذا الـتوجه سائداً، مع الأسف، في أغلب المجتمعات الأفريقية، بل إنه يحوم حول أغلب الخطاب الأفريقي الشائع، والتصرفات اليومية للأفريقيين بغض النظر عن الانتماءات الثقافية.

الاقتصادية"، الذي تؤكد فيه الدور الإنتاجي بصفة خاصة، للمرأة، وتلقي الضوء على مشاكلها المميزة. وتبرز المؤلفة آليات إخفاء دور قوة عمل المرأة، وكيفية تخصيصها لهذه الأعمال، واستغلالها، كما تدين عملية تقسيم العمل في الزراعة على أساس "النوع الاجتماعي". وكان هذا التحليل نقطة البدء لتوجه جديد لمشاكل المرأة، ألا وهو "إدماج النساء في التنمية".

ومفهوم "إدماج النساء في التنمية" يشمل ثلاثة اهتمامات متتابعة، وهي" المساواة، والصراع ضد الفقر، ورفع الكفاءة. والاهتمام بالمساواة، يعني اندماج النساء في أنشطة التنمية على نفس مستوى الرجال، وهو بذلك يتجاهل علاقات القوى بين هذين النوعين الاجتماعيين. **أما التوجه للصراع ضد الفقر، فيقوم على أساس أنه للقضاء على فقر النساء، فلا بد من رفع إنتاجيتهن**، وهو لا يأخذ في اعتباره القيود المبنية على اختلاف الأدوار، والأوضاع الاجتماعية للمرأة في المجتمع الأفريقي. أما رفع الكفاءة، فيفترض توفير الدعم التقني، والمالي لأنشطة المرأة الإنتاجية، كوسيلة مفيدة للتنمية في مجموعها.

وبصفة عامة، يتعرض مفهوم "إدماج النساء في التنمية" لكثير من الانتقاد، فهو يقلل من أهمية الاختلافات البيولوجية بين الجنسين لمصلحة نظرة مبنية على نوع من الحتمية الاجتماعية. فباعتباره النشاط الإنتاجي للمرأة رداً كافياً على مشاكل الفقر، وضعف التنمية التي تعاني منها، يتجاهل هذا المفهوم البِنى الاجتماعية التي تنتج عدم المساواة، وتتحول المرأة إلى مجرد أداة إنتاج. وفي ظل مظاهر الكرم نحو النساء، تتحول نظرية "إدماج النساء في التنمية" إلى فخ لهن، حيث تبدو عملية الإدماج في التنمية، قريبة الشبه لحد كبير إلى كونها شكلاً حديثًا من أشكال الاستغلال التقليدي الذي كن يتعرضن له.

ومنذ بضع سنوات، ظهر توجه جديد يتطلع للحلول محل توجه "إدماج النساء في التنمية"، وهو يضع مشكلة المرأة في إطار علاقة السلطة، ويسمى "اتجاه التمكين". وهو ينظر لمشاكل المرأة في إطار يماثل العلاقة غير المتوازنة بين الشمال والجنوب، أي في إطار لا مساواة تعود أسبابها للسلطة والسيطرة. وطبقاً لهذا التيار الفكري، فإن تحسين أوضاع المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، يرتبط بشكل وثيق بمشاكل السلطة، وهذا يعني تدعيم السلطة السياسية، والاستقلال الاقتصادي، والقدرة على ممارسة الحقوق القانونية، مما يعني لا فقط ضمان العدالة للنساء الأفريقيات، وإنما منحهن كذلك، أداة فعالة للنضال ضد التهميش.

وهذه التوجهات في مجموعها، تمثل الخلفية لتحرك المنظمات النسائية في أفريقيا. وتحت تأثير المتغيرات المختلفة (المجال العام أو الخاص، في المدن أو في الريف، والفئات الاجتماعية، ومستوى التعليم، والدخل، وعمر العضوات، إلخ)، يتجاوز التحرك النسائي الحدود النظرية التي رسمناها أعلاه، ويغطي الكثير من المجالات، ويتخذ اتجاهات متعددة، من بينها اشتغال النساء بالسياسة. وسنكتفي كمثال، بهذا النشاط السياسي النسائي فيما يلي.[17]

وفي الواقع، فحتى بضع سنوات خلت، كان المسرح السياسي الأفريقي حكراً للرجال، وكانت النساء مبعدات عن المجال العام، إما بآليات مؤسسية، أو باسم التقاليد والعرف. وطبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة، فإن ٨% فقط من الإناث الأفريقيات لهن مكان في هيئات اتخاذ القرار على رأس الدولة (كافوي أدجاماجبو-جونسون، ١٩٩٧، ص ٦٢). ولكن هذه الحقيقة يجب ألا تضللنا عن الدور الحقيقي الذي تلعبه المرأة الأفريقية في المجال السياسي. وهناك نوعان من الانغماس، فمن جهة الحركة التلقائية، الجزئية، والمرتبطة بالأحداث، ومن جهة أخرى، التحرك المنظم طويل المدى. وفيما يتعلق بالنوع الأول، نذكر بصفة خاصة، أنه **في النضال ضد الدكتاتوريات الأفريقية، كانت النساء في طليعة المصادمات الشعبية**. "لقد كن أول من نزل إلى الشوارع، وفي مالي، وتوجو، والنيجر، تصدين بشكل رائع لآلة القهر، ونجحن في جر بقية السكان للنضال. وساهمت تحركاتهن بشكل حاسم في سقوط النظام الحاكم في مالي، وفي عقد مؤتمرات وطنية حاسمة لمحاسبة القائمين على السلطة، وفي تحديد شكل الهيئات السياسية الجديدة في عدة بلدان" (كافوي أدجاماجبو-جونسون، ١٩٩٧، ٦٨).

وهذا النوع من التحرك لا يستهدف الحصول على السلطة، ولا إحداث تغيير بنيوي جذري، بل يهدف إلى تغيير في قيادة المؤسسات القائمة. وكما يحدث كثيراً، فبمجرد انتهاء الفورة، تنتهي التعبئة بالكامل، وفي هذا الصدد، يدين قوامي نينسين غياب أي "مشروع مشترك" ليلعب دور الحافز لهذه الصراعات (قوامي نينسين، ٢٠٠١، ص ٢٢٢). وهذا يمثل الحد الشائع لمسار هذا النوع من الحركات الاجتماعية.

---

[17] ونترك هنا، عن قصد، الحديث عن أشكال أخرى مرموقة لحركات النساء الأفريقيات، مثل مجال المهنيات (القانونيات، والطبيبات، والصيدلانيات، والمتاجرات، إلخ)، ومجال العمل في الأحياء السكنية.

وكمثال على التحرك المنظم طويل المدى، لدينا، ضمن حركات أخرى، "تجمع الروابط النسائية " في توجو، و "بيوو بيوي" في السنغال. وقد وضعت الأولى من هاتين المنظمتين هدفاً لها تحقيق المطالب الشعبية من أجل الديمقراطية، أما الثانية، فتناضل من أجل المساواة في الحقوق للجميع، وخاصة بالنسبة للنساء. وفي سبيل ذلك، تناضل من أجل التوعية بقضية النوع الاجتماعي، والاعتراف المؤسسي ببعض حقوق المرأة في السنغال، وفي بلدان غرب أفريقيا (برنار فونو تشويجوا، ٢٠٠١، ص ١٨).

ومثل بقية الحركات الاجتماعية الأفريقية، تواجه المنظمات النسائية ذات القوى الضاغطة التي تحد من التنمية في القارة الأفريقية. ونذكر منها على سبيل المثال، النيولبرالية السائدة، ونتائج إجراءات التكيف الهيكلي، وضغوط التقاليد، والقيود الدينية، والتبعية المالية سواء بالنسبة للدولة، أو للمؤسسات المالية الدولية. ويثير تجمع هذه العوامل الجدل حول قدرة هذه المنظمات على تغيير الهياكل الاجتماعية القائمة، حيث تربط في إطار الرؤى البديلة بين العلاقات بين الرجل والمرأة، من جهة، وبين الشمال والجنوب كذلك. ومع ذلك يظهر وعي جديد: **فلا يمكن تصور تنمية أفريقيا وتحررها، دون الحركات النسائية.**

٤-الحركة الطلابية الأفريقية

نشأت أغلب المنظمات الطلابية في أثناء المرحلة الاستعمارية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تلبث أن تميزت بأنشطتها السياسية. وبالنسبة لطلاب الجامعات في البلدان الحاكمة، أصبح النضال ضد الاستعمار والإمبريالية هو صيحة الحرب الأساسية، تتبعها فكرة الوحدة الأفريقية أو إعادة بناء القارة. وأشعلت شخصيات مثل ق. نكروما، وأ. كابرال، حماس الشباب، وحفزت نشاطهم. وفي ذلك السياق، نشأت المنظمات الطلابية مثل "اتحاد الطلاب الأفريقيين في فرنسا"، و "رابطة طلاب التجمع الديمقراطي الأفريقي"، و"الجماعة الأفريقية للبحوث الاقتصادية والسياسية".

أما بالنسبة للحركات التي قامت على الأرض الأفريقية، مثلما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلاً، أضيفت للصراع من أجل الاستقلال، مشاكل التنظيم العاجل لمؤسسات الجمهورية، وتنشيطها. وفي أكثر من مرة، دُعي الأساتذة الجامعيون والطلاب لا للمشاركة في المفاوضات بشأن المستقبل السياسي للبلاد فحسب، وإنما لملء الفراغ في المؤسسات الحكومية والتعليمية. وبفضل وعيهم الوطني المرتفع، أثبت الطلاب قدرتهم على دعم السلطة السياسية بهدف تعزيز رفاهية السكان.

ولسوء الحظ، لم تنجح هذه الروح الشبابية طويلاً، في مقاومة الطموحات الفردية، وضغوط السلطة. وبحجة بناء الوحدة الوطنية نجح القادة الأفريقيون في تحويل المنظمات الطلابية إلى أبواق للدعاية لأفكارهم السياسية، أو في أسوأ الحالات، في القضاء عليها. وكثيراً ما أخمدت حركات المطالب الجامعية في بحر من الدماء.[18] ومع مراعاة الأوضاع النسبية، **فأفريقيا هي واحدة من أكثر مناطق العالم التي يجري فيها إغلاق المؤسسات الأكاديمية والجامعية لأسباب سياسية.**

وفي مواجهة فقدان الاستقرار، والبؤس، والقهر، اضطر الكثير من زعماء الطلاب إلى الاختيار بين المنفى(هروب العقول)، أو التعاون مع النظام القائم. وعن طريق سياسة مدروسة لاجتذاب الأفراد، نجح هذا الأخير في إقامة حلف موضوعي بين أصحاب الدرجات الجامعية والطبقة الحاكمة. وكما يحدث في ظاهرة الأنابيب المستطرقة، تحولت المؤسسات الأكاديمية إلى أبواق دعاية للخطاب السياسي، كما تحول الحماس التنظيمي للحركات الطلابية ليتواءم مع رغبات السلطات السياسية.

ومع ذلك، نجد هنا وهناك، بعض الهبات من المطالب الطلابية الراديكالية أو المهنية. وأذن ظهور الأشكال الديمقراطية في أوائل التسعينيات، لصحوة، أو بالأحرى عودة حركة طلابية من نوع جديد، تواجه المشاكل الجديدة للعولمة، والبيئة، والمساواة، والهجرة، وهروب العقول، وإصلاح نظام التعليم، إلخ. وفي هذا السياق، تعتبر معارضة الجامعيين في نيجيريا لسياسات التكيف الهيكلي ظاهرة مشجعة (برنار فونو تشويجوا، ٢٠٠١، ص ١٩). وفي ذات السياق، يبدو لنا أن مشاركة الحركات الطلابية السنغالية في مشروع ضريبة توبين، أو الاتحاد من أجل ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين (ATTAC)، دليل على وعي جديد بالصراعات والأهداف الجارية.

٥-المنظمات الفلاحية

كان رينيه ديمون يقول: "إن الفلاح الرواندي هو في الوقت ذاته مفتاح التنمية في رواندا، ورهانها"، وتنطبق هذه الحكمة على القارة في مجملها، مع شيء من التحفظ. فأفريقيا ليست قارة مصنّعة فيما عدا جمهورية جنوب أفريقيا، وأغلب سكانها ينتمون

---

[18] وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، نذكر مذبحة ٤ يونيو ١٩٦٩، التي دبرها العسكريون بأمر من السلطة السياسية التي كان الطلاب قد ساندوها قبل ذلك ببضع سنوات دعماً لقيام الأمة.

لأصول ريفية أو فلاحية، والكثير من بلدانها لا تتمتع بثروات معدنية، وتعتمد أساساً على الزراعة من أجل التنمية. وحتى حيثما يكون الوضع مختلفاً، فإنه من الخطأ تجاهل نصيب الإنتاج الزراعي في تركيب الناتج القومي. **وتلعب مشاكل التنظيم الفلاحي، وحركيته، دوراً أساسياً في الجدل بشأن مستقبل أفريقيا.**

وفي أثناء الحقبة الاستعمارية، كان الفلاحون من بين القطاعات الأكثر تعرضاً للقهر والاستغلال. وكثيراً ما كانوا يُجبرون على التخلي عن أجود أراضيهم لمصلحة المستعمر، ثم يضطرون للانتقال إلى أراضٍ أقل خصوبة، وأصعب في زراعتها. وإلى جانب الاضطرار لبيع قوة عملهم بأسعار بخسة، كان يُفرض عليهم إنتاج محاصيل موجهة للتصدير، ولا تخدم إشباع حاجات معاشهم اليومية. وخلق الصراع ضد الاستعمار بعد الحرب لديهم الأمل في قيام مقاومة فعالة حول آليات تنظيمية ذات كفاءة.[19] ويندرج تأسيس هوفويه بوانييه للنقابة الزراعية الأفريقية، عام ١٩٤٤، في هذا السياق، وقد نجحت النقابة في إلغاء أعمال السخرة التي كانت تُفرض على الفلاح الأفريقي. وقد استمرت لسنوات طويلة تفضل الريف على المدن، بما يعني الاهتمام الدائم بمصير حركات الفلاحين.

وقد تمخضت مرحلة ما بعد الاستقلال عن مصاعب جديدة للفلاحين، فكما حدث في بقية القطاعات، حظر نظام الحزب الواحد، قيام أي تنظيم فلاحي لا يخضع للحزب، ولم يعد يُسمح بوجود أي تنظيم منافس للاتحادات الرسمية. وكانت النتيجة إصابة حركة الفلاحين بالضعف والتمزق الشديدين. وهكذا يعاني الفلاحون الأفريقيون من تسلط الدولة، والقيود المالية (إلغاء التقنين، وانخفاض الأسعار العالمية، والأعباء الضريبية)، والارتباكات المترتبة على القوانين العقارية التحكمية، ويتعرضون "للخراب، والخيانة، والتمزق" كما يقول رينيه ديمون.

وعانت بوركينا فاسو، والسنغال من هذا الاتجاه في سنوات السبعينيات، جزئياً، بسبب عجز سلطات الدولة عن التعامل مع أزمة الجفاف (أوسيني أويدراوجو، ٢٠٠١، ص ٥). وجاءت رياح الديمقراطية في التسعينيات، بالتوسع في فرص الانفتاح للحركات الاجتماعية، ومن بينها منظمات الفلاحين، بما يسمح لها بمزيد من الظهور والمبادرة. ولكن مع الأسف، تحولت رياح الديمقراطية هذه، إلى عاصفة هوجاء من

---

[19] ولم ينتظر الفلاحون الأفريقيون النضال ضد الاستعمار ليقاوموا المستعمر، وقد اتخذت مقاومتهم أشكالاً مختلفة، وأحياناً غير متوقعة، مثل العصيان المسلح، وابتكار أشكال للتنظيم الاقتصادي من أجل البقاء، ورفض مشروعات التحديث، الخ.

النيوليبرالية، أدت بما فرضته من إجراءات التكيف الهيكلي، والتركيز على القدرة التنافسية، إلى إساءة أوضاع الكثير من هذه المنظمات، وإضعاف قدرتها على الترابط المنظم.

ولا بد من التأكيد على أن منظمات الفلاحين في أفريقيا، تمر بمرحلة حرجة، حيث تؤثر بعض العوامل الداخلية سلباً على استقرار هياكلها، وقدرتها على مواجهة الهجوم النيوليبرالي. ونذكر منها هنا ظاهرة الهجرة، وهروب الفلاحين من الريف، مما يؤدي لتفريغ هذه المنظمات من عناصرها الأكثر نشاطاً. ونضيف إلى ذلك **الحروب التي تخرب الكثير من البلدان الأفريقية، وتجعل من الصعب، بل من المستحيل، أية محاولة لتنظيم الفلاحين** ذي الطابع الاجتماعي والاقتصادي. والتدخلات السياسية، والتمييز والتطهير العرقي، الجارية في أفريقيا جنوب الصحراء حالياً، هي كذلك أشكال من تفكيك منظمات الفلاحين، ويضاف إلى الضعف الاقتصادي الواضح لها، نقص ملموس في تدريب القادة، وتنظيم الأعضاء.

والمحصلة النهائية، أنه يتبين أن توازن القوى ليس في صالح الحركات الاجتماعية الراديكالية، والوضع حرج ولكنه غير ميئوس منه، ويستدعي دراسة جديدة لاستراتيجيات الصراع، والأسس التي يبنى عليها. وهذه هي مشكلة البحث عن مبادرات، والتي يجب عليها بالطبع، أن تجمع بين المشاغل المحلية، والأوضاع الاقتصادية الكلية.

المراجع

. OSERUP E., Lafemme dans Ie developpement economique, Paris, PUF, 1983.

. CABRAL A.,L'arme de la theorie, (ed. MarioAndrade), Paris, Maspero, 1975.

. FOUNOU-TCHUIGOUA B.,Afrique subsaharienne: etat des lieux, etat des luttes, Document du FTM, 2001.

. GAZIBO M., Gloire et misere du mouvement syndical nigerien, Politique

. KAFUI A., La politique est aussi l'affaire des femmes, Politique africaine, n°65,1997.

. KOCH Eddie, 1997, cite dans Problemes politiques et sociaux, n° 810 (1997).

. KWAME N., Social Movements for Alternatives in Africa: Achievements, Difficulties, Prospects and Conditions for Meaningful/Irreversible Success, Seminaire du FTM, Regionalisation, mouvements sociaux et strategies pour une alternative a la crise africaine, Dakar, 9-12/04/2001

. MARTENS G., Le long chemin vers l'unite syndicate africaine, GeneveAfrique, vol. XXIX, n°1,1991.

. OUEDRAOGO 0., Bilan et perspectives des mouvements paysans ouest-africain depuis les programmes d'ajustement structurel, Document du FTM, 2001.

. SENGHOR L., Libertes 3:Negritude et civilisation de l'universel. Paris, Seuil. 1977.

مؤلفات للمؤلفين حول نفس الموضوع

. Et si l'Afrique refusait le marche ?, Alternatives Sud, Vol. VIII (2001), n°3.

. AMIN S. et al., Afrique :Etat des lieux, Etat des luttes, Paris, L'Harmattan, 2002.

٧-أمريكا اللاتينية *

كانت المقاومات والنضال في أمريكا اللاتينية، منذ إدخال الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية، شديدة وكثيرة. وبعد مرحلة من التنمية القومية ومن التنظيمات الشعبوية، نسقت السلطات العسكرية اندماج القارة في الاقتصاد الرأسمالي المعولم، وذلك بخنق أصوات الحركات الاجتماعية، تتصف المرحلة الليبرالية الجديدة التي نتجت عن ذلك، على المستوى السياسي، بوجود "ديمقراطيات خاضعة للرقابة". كما تتميز الصراعات الاجتماعية المعاصرة، ليس فقط بمعارضة ضخمة لمشروع منطقة التبادل الحر بين البلاد الأمريكية، لكن أيضا بحركات كثيرة ضد عمليات الخصخصة. هذا وقد ظهرت وفقا للتقسيم القطاعي، حركات للفلاحين وللشعوب الأصلية وللعمال وللطبقات المتوسطة وللنساء، بالإضافة إلى حركات سياسية ودينية. كما اتسعت نقاط الالتقاء خلال أعوام التسعينيات. وتتميز هذه المبادرات باستخدام وسائل حديثة للاتصال وبالتطلع إلى أشكال من الديمقراطية أكثر اهتماما بالمشاركة، وهي تواجه تحديات جديدة: العلاقة بالسياسة، الاحتياج إلى وجود تقارب مضاد للنظام ، تجريم الحركات الاجتماعية والسيطرة العسكرية على القارة.

أصبحت القارة الأمريكية اللاتينية التي شاهدت ميلاد المنتدى الاجتماعي العالمي الأول في بورتو أليجري بالبرازيل، رمزا لتقارب الحركات الاجتماعية، مثلما أصبحت "دافوس" رمزا للقوى المسيطرة للرأسمالية العالمية. ومن المهم بناء على ذلك، تحليل المجال الذي ظهرت فيه هذه المبادرة من أجل تفهم بعض الخطوط الجوهرية.

---

*كلاكسو و سيتري

أ) المقاومات و النضال في سياقها التاريخي

نشأت النضالات الحالية في سياق تاريخ يجب تذكره عند وصفها أو تحليلها، وفي الواقـــع أن الرأســـمالية الـــتجارية هي التي يبدأ بها تاريخ إدماج القارة في الاقتصاد العالمـــي الـــذي كانـــت تسيطر عليه أوروبا في تلك الحقبة من الزمن. وقد أدى نهب ثـــروات المـــنطقة إلى التراكم الأولي الذي حدث في بدء التنمية الصناعية الأوروبية، والـــذي كانـــت تكلفاتـــه البشرية مأساوية : الإبادة الجماعية لهنود أمريكا من جهة، واستعباد الأفارقة من جهة أخرى.

أسســـت الرأســـمالية الصناعية سيطرتها الاقتصادية على القارة، لكن بدون إقامة مســـتعمرات حقيقـــية كما في أفريقيا أو في آسيا. وفي الواقع أن الأقليات البيضاء أو المولديـــن البـــيض هم الذين أعلنوا الاستقلال عن بلادهم الأصلية القديمة، مما جعل الاســـتعمار أمـــرا غـــير وارد. وانقلبت الصراعات في قلب النظام بسرعة لمصلحة مصـــالح إنجلـــترا أولا، ثـــم الولايـــات المـــتحدة التـــي أعلنت مبدأ "مونرو" (أمريكا للأمريكيين).

كانت الصراعات الاجتماعية في غضون هاتين الفترتين كثيرة، لدرجة أنه يكفي اســـترجاع الـــبعض مـــنها : كانت هناك حروب قادتها الشعوب الأصلية في مجموع القارة من أجل إعاقة عملية وضعها تحت الوصاية، كما تمرد العبيد ولاسيما في منطقة الكاريبي: كوبا وهايتي.

رحبـــت حـــركات فلاحـــية بالمقدمات الأولي للرأسمالية الزراعية، مثال ذلك في الـــبرازيل مـــع حـــركات الاحـــتجاج الاجتماعي الدينية وقد شهد القرنان التاسع عشر والعشـــرون علـــى انقســـامات داخل المجموعات الاجتماعية السائدة، بين المقاومين للتغيـــير والمرتبطين غالبا بمصالح الأوليجارشية (حكومة الأقلية المستغلة) الزراعية، والليبراليين المؤيدين للتحديث الرأسمالي.

في مطلع القرن العشرين، قامت في المكسيك ثورة سياسية واجتماعية ذات طابع قومـــي، مضـــادة للإمبريالـــية و زراعية (زاباتا و بانشو فيلا). وبينما كانت الصناعة المحلية تنمو بالتدريج - ذات أهمية في المخروط الجنوبي، وفي كولومبيا والمكسيك، لكـــن هامشـــية فـــي الدول الأخرى- ظهرت الصراعات العمالية، واصطدمت بقمع شـــرس. والمـــثال علـــى ذلك مذبحة مدرسة سانتا ماريا دي إيكيكوي في شيلي، التي سببت موت الآلاف من عمال النحاس الذين قاموا بإضراب في المؤسسات التي يسيطر عليها رأس المال الأمريكي الشمالي.

باختصـــار، إدماج أمريكا اللاتينية التابع في الرأسمالية العالمية لا يرجع تاريخه إلـــى الوقــت الحاضـــر، وقد تسبب في أوضاع من الظلم وفي عمليات تخريب ثقافي عمـــيقة كانـــت هـــي الـــبداية لصراعات اجتماعية شديدة جدا. السمة الرئيسية للفترة المعاصـــرة هي التوجه الليبرالي للاقتصاد العالمي، أي "وفاق واشنطن". ولقد تأثرت القـــارة مباشـــرة بسياسات الخصخصة والتحرر، والصراعات الاجتماعية التي اتسعت تحمل الدليل المتعذر محوه على ذلك.

ب) القارة من التخوم الاقتصادية والسياسية والثقافية

تعتـــبر القارة الأمريكية الجنوبية كيانا جغرافيا اقتصاديا محددا، ويتأكد هذا على الأخص في سياسة الولايات المتحدة أو المؤسسات المالية العالمية بالنسبة لها. غير أن الأوضـــاع القومية متباينة جدا، كما تتغير الصور التي تأخذها الصراعات الاجتماعية مـــن دولـــة أو مـــن مـــنطقة إلى الأخرى تبعا لعوامل مثل: درجة التصنيع، ومقاومة الأوليجارشيات الزراعية، أو الأهمية النسبية للشعوب الأصلية.

بعـــد عصـــر التنمـــية القومية المبني على استبدال السلع المستوردة بإنتاج محلي ومركـــز بـــناء عليه على سوق داخلي، كانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية هي محركه الأول، بدأت القارة حديثا اندماجها في الرأسمالية المعولمة.

في الواقع أن النموذج السابق قد تآكل سريعا، لاسيما بسبب تكلفة نقل التكنولوجيا و اكتســـاب المهـــارة. قس على هذا ما حدث من جهة أخرى في باقي بلدان الجنوب (نمـــوذج بـــاندونج، وفقـــا لتعبير سمير أمين). وقد خلق قدوم الدكتاتوريات العسكرية الشـــروط السياسية والاجتماعية اللازمة لانتقال الاقتصاد المعتمد على السوق الداخلي إلـــى اقتصـــاد تابع للإمبريالية الاقتصادية، كما تضاعفت الاستثمارات برؤوس أموال أجنبية بشدة لتدعم البنيان الاحتكاري للاقتصاديات القومية.

مـــع إخفـــاق نمـــوذج التنمية الوطنية، قاسى اليسار في كثير من الدول تدهورا سياســـيا وانقســـامات داخلـــية. فكانـــت هناك أزمة الشعبوية في البرازيل والأرجنتين وكولومبـــيا وبداية السيطرة العسكرية على النظام السياسي. وقد فرضت الديكتاتوريات العســـكرية التخلـــي عن نموذج التنمية الوطنية، وإلغاء الإصلاحات الاشتراكية في حالـــة شـــيلي تحت حكم بينوشيه، وانفتاح الاقتصاديات القومية على السوق العالمية. كـــان قمـــع الحـــركات الاجتماعـــية والسياسية وحشيا. فقد أنتجت الهياكل الاقتصادية المصـــدرة للزراعة والتي تؤازرها ديكتاتوريات تساندها الولايات المتحدة، في أمريكا

الوســطى وجزء من الكاريبي، حركات شعبية وطنية مسلحة استولت على السلطة في كوبــا ونــيكاراجوا وهايتي. كوبا بمفردها هي التي قاومت الإدماج المباشر في النظام الاقتصـــادي الذي تقوده الولايات المتحدة، لكن ثمن هذا كان هو الحصار الاقتصادي. وخــلال هــذا الشتاء قدمت بعض الحركات الاجتماعية في كافة أنحاء القارة، وكذلك الكــنائس المسيحية ولاسيما الكنيسة الكاثوليكية التي تجددت بفضل مجمع الفاتيكان II واجتماع المجلس الأسقفي الأمريكي اللاتيني في "ميديين" عام ١٩٦٨، مساحات كبيرة من التفكير (لاهوت التحرير) ومن العمل الاجتماعي (الاتحادات الكنسية في القاعدة).

انســحب العســكريون الذيــن ضــاق علــيهم الخناق بسبب ضخامة المظاهرات والضـــغوط الاجتماعــية والسياسية من واجهة الأحداث، موقظين بذلك أملا هائلا في العدالـــة الاجتماعية والمشاركة السياسية، غير أن نتائج التحولات الديمقراطية لم تكن علـــى المستوى المتوقع لها : فإفلات الحكام السابقين من العقاب، واستمرار المحسوبية والفســاد، وتركيز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي النخبة، كانت جميعها دلالات على استحالة التغيير "من أعلى". يضاف إلى هذا أن وسائل الاتصال الجماهيرية بقيت تحــت ســيطرة مجموعــات اقتصادية كبيرة، وأن المنظمات المالية الدولية لا تترك هوامــش مــن حــرية الحركة للسياسات القومية إلا نادرا، كما تضخم الدين الخارجي بشكل خطير. وكل هذا لم يساعد على ممارسة ديمقراطية تمثيلية بالفعل.

تأصــلت النيولبرالــية بســرعة ، ولا سيما تحت تأثير المنظمات المالية الدولية (صــندوق الــنقد الدولــي والبنك الدولي)، التي فرضت شروط الائتمان الخاصة بها (بــرامج التكييف الهيكلي من بين أشياء أخرى) هذا مع مطالبتها بالتشدد في السياسات النقدية، وتقليل وظائف الدولة من منظور عمليات الخصخصة وخفض نفقاتها، والسداد المنــتظم لخدمــة الدين... وقد توافق كل هذا مع سياسة تصحيح معدل تراكم رأس المــال. كمــا ســمحت الليبرالية للثالوث (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) بترسيخ وضعه في مركز دائرة الاقتصاد العالمي، وأنزلت أمريكا اللاتينية إلى مكانتها التقليدية فــي تخــوم هذه الدائرة. وانضمت السلطات الاقتصادية المحلية التي لها مصلحة في اتــباع الدور الكومبرادوري أي دور الوسطاء، بسهولة إلى السياسة النيولبرالية. وكما يقــول أمير صادر "لم يحدث أبدا أن انتشر نموذج بهذا القدر من الشمول في القارة، كما لم ينته أبدا إلى إخفاق يدعو للرثاء إلى هذه الدرجة" (أمير صادر، ٢٠٠٢).

كانــت النتائج الاجتماعية لهذا التحول المقاوم للتغيير مفجعة: زيادة الفقر، وتزايد الــتفاوتات، وانهيار الخدمات العامة، والفصل الجماعي، وإفلاس المشاريع الصغيرة، وهشاشـــة ظروف العمل ونمو القطاع غير الرسمي. كما تأثرت مجموعات اجتماعية أكثر فأكثر بهذه السياسة.

وكما تشير "مارتا هارنيكر" في عملها المؤلف عن هذه القضية (٢٠٠٢)، الأمر لا يــتعلق فقط بالجموع المتزايدة عدديا من الفقراء، لكن أيضا بطبقة متوسطة متدهورة، ومنتجيــن زراعييــن صـــغار ومتوســطين وأعضاء التعاونيات، والشعوب الأصلية، والأشـــخاص الذيــن يــزاولون مهنا حرة، والعاطلين، والعاملين في الخدمات العامة، ونســاء القطاع غير الرسمي، وصغار المدخرين، والمتقاعدين، وحتى صغار الضباط فـــي الجــيش والشرطة، باختصار هؤلاء الذين يطلق عليهم "هليو جالاردو" تعبير " الشـــعب الاجتماعي"، وإذا كان نموذج التنمية الوطنية قد دعم الطبقة العمالية نوعا ما وبالتالـــي الخضوع الحقيقي من العمل لرأس المال من خلال نظام الأجور، فإن عصر النيولبرالـــية كـــان تأثيره في المقابل هو تجذير الخضوع الصريح، أي من خلال عدد كبـــير مـــن وســـائل استنزاف الفائض (دين خارجي ، معدل الفائدة، تنمية الرأسمالية المالية، شروط ممنوحة للاستثمارات الخارجية، الجنات الضريبية ، إلخ٠٠).

كـــان التأثير على الحركات الاجتماعية خطيرا. فبعد أن تم إفسادها على يد النظم العسكرية، تضاءلت أكثر بسبب التوجه الاقتصادي الجديد.

وانتقلـــت صـــراعات الطبقات فعليا إلى المستوى الثاني كما انطوت النقابات على أوضـــاع دفاعية ومطالب مباشرة، **وظهرت بالمقابل مطالب جديدة مبنية على مفهوم الحقـــوق الشـــاملة:** التعلـــيم، الصـــحة، الضمان الاجتماعي، السكن، الغذاء، الهوية الثقافـــية. كمـــا أنهـــا تتبلور ضد السياسات النيولبرالية تحديدا، وعمليات الخصخصة، وعدم استقرار العمل، وخفض الأجور، وإغلاق عدد من المؤسسات. غير أنه لا يمكن تفهمها إلا بإرجاعها إلى السياق الكلي للنظام الرأسمالي الذي ينتهي دائما بتمييز بعض الطبقات الاجتماعية على حساب الأخرى، وفيما يلي بعض الأمثلة.

ج) النضالات ضد البرنامج النيولبرالي

اتسعت المعارضة – التي تعبر عنها بخاصة حركة الزباتيين في المكسيك منذ عام ١٩٩٤– لاتفاقـــيات التبادل الحر بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، في مجموع القارة، وذلك ضد مشروع امتداد هذا النموذج إلى جميع البلاد الأمريكية، وقد كان هذا

الصراع القاري الموضوع الرئيسي لمسيرة الأكثر من خمسين ألف شخص التي انتهى بهـا المنـتدى الاجتماعي العالمي الثاني في بورتو أليجري. كما يثير التهديد الوشيك بدمــج/ خضــوع القارة للاقتصاد الأمريكي الشمالي، عددا لا يحصى من المقاومات ويعجل بالمضي في تكوين تحالف ضخم يجمع بين حركات أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وكندا.

كانــت النضالات الأكثر بروزا هي تلك التي أديرت ضد عمليات خصخصة عدد مــن الخدمــات العامــة، كمــا حدث في بوليفيا، وفي كوشابامبا من أجل الماء، وفي باراجواي، والإكوادور وبوليفيا من أجل الكهرباء ، وفي فنزويلا من أجل المواصلات العامــة، وفــي شــيلي من أجل الضمان الاجتماعي، إلخ. وتجمع مثل هذه التحركات أشخاصــا مــن أوســاط شــعبية ومن طبقات متوسطة، دون أن تخلق حركات دائمة بالضــرورة. كمــا تظهــر في الأماكن التي تستفحل فيها الأزمة بوجه خاص، نماذج جديــدة مــن التنظــيم الاقتصادي: وهذا هو الوضع في الأرجنتين مع نظام المقايضة. يــتحقق أيضــا في بعض المجموعات الاجتماعية وعي جديد:حركات فلاحية، شعوب أصــلية، نشــاط جديــد للنقابات، نساء. كما تميز أساليب مستحدثة ردود الأفعال ضد السياســات النيولبرالية: إضرابات مدنية، احتلال أماكن عامة، إقفال طرق، مظاهرات بالقدور، إلخ.

١- الحركات الفلاحية

الصــراعات الفلاحــية عديــدة. نجدها في مزارع الموز في بنما ضد الشركات مــتعدية الجنســية التابعة للولايات المتحدة، وفي باراجواي من أجل الحق في الأرض وفــي الائتمان، إلخ. إلى جانب حركات الشعوب الأصلية، **كانت الحركات القروية في غضون السنوات الأخيرة من ضمن الحركات الأكثر فعالية في القارة**. ويجب القول إن السياســة النيولبرالــية تتمــيز بمحاربــة حقيقــية للإصلاح الزراعي و بتركيز جديد للأراضــي . أيضا لم تعد الطبقات الحاكمة الزراعية مدفوعة بالتأكيد نحو النجاح، كما أصــبحت اســتراتيجياتها مــن الــنوع الدفاعــي، مثال ذلك في البرازيل وكولومبيا وجواتــيمالا. لكــن جــزءا مــن الــبرجوازية التجارية والمالية التي أثرت من خلال النيولبرالــية، يســتثمر أمواله جزئيا في الزراعة ، ليدمج الأخيرة في مكانة أكثر تقدما مــن الــنظام الرأسمالي ولاسيما الموجه للتصدير. يؤدي هذا إلى استبعاد عنيف أحيانا لصــغار الفلاحين ، الذي لا يستطيعون الصمود أمام حرمانهم من نظام الائتمان وأمام

انخفـــاض الأســـعار بســـبب انفتاح الأسواق، وحيث تم تنظيم التعاونيات بدقة كما في نيكاراجوا ، تشرف هذه التعاونيات ببطء على الموت.

أهـــم الحـــركات الفلاحية في أمريكا اللاتينية هي وبلا منازع حركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل وهناك عدة أسباب يمكن الاستناد عليها لتفسير جاذبية هذه الحركة الـــيوم، وهـــي :عـــدد الأشـــخاص الذين تؤلف بينهم وهم أكثر من ٤٠٠ ألف عائلة؛ الـــبرنامج السياسي الذي تنميه، وهو يتعدى الرغبة الفردية في الحصول على أرض ليـــتوجه نحـــو رؤية كلية للمجتمع؛ وأخيرا ما يظهره أعضاء هذه الحركة من إبداعية ونضالية وعناد في الدفاع عن قضيتهم من خلال احتلال الأراضي والمباني الحكومية والمسيرات الطويلة التي تشق البرازيل.

تتمـــيز حـــركة الفلاحيـــن بـــلا أرض بصراعات كبيرة العدد وبضغط اجتماعي وسياســـي كبير. وبدون أن تشكل حزبا سياسيا، تضفي هذه الحركة مع ذلك على نفسها بعـــدا اجتماعـــيا سياسيا ذا ثقل. وإذا كان هدف الحركة الأول الذي يبرر مسلكها إزاء التسليم بالمساواة أمام حق الحصول على الأرض (كل إنسان له الحق في تأمين معاشه بطـــريقة مستقلة)، هو امتلاك الأراضي، فإن هذه المطالبة مقيدة في مشروع اجتماعي أكـــبر، مناصر للمساواة ومتكامل وديمقراطي وبيئي، تسعى حركة الفلاحين بلا أرض إلـــى اســـتخدامه فـــي ممارستها اليومية داخل المزارع الجماعية لحركة الفلاحين بلا أرض.

يخضع التنظيم الداخلي للحركة لمبادئ الديمقراطية بالمشاركة، لتضع نفسها هكذا في نطاق توجه جديد كرد فعل ضد المركزية والديمقراطية والطليعية. وعلى المستوى الاقتصـــادي، ينظم الإنتاج وفقا للمبدأ التعاوني. كذلك تشجع حركة الفلاحين بلا أرض – مـــع الحفاظ على هدف الحصيلة المرتفعة لضمان استمرار الاعتراف بها ونجاحها– علـــى التنمية البيئية باستخدام تقنيات بديلة لتخصيب الأرض، وعن طريق حفظ البذور الـــبلدية ورفض وسائل مقاومة الآفات الضارة بالنظام البيئي. أما الوصول إلى الصحة فيـــتم مـــن خلال تطبيق العلاج بالأعشاب (معالجة الأمراض بالأعشاب) المنتجة في مـــزارع حـــركة الفلاحيـــن بـــلا أرض، وتحقق هذه الحركة بناءً على ذلك استقلالية الفلاحين بالنسبة لشركات الأدوية متعدية الجنسية.

بالمـــثل يتبع نموذج التعليم المنفذ مبادئ الليبرالية في علم التربية، مفضلا التدريب الجماعـــي المتأصـــل في مضمون سياسي، وليثير التأمل والموقف الانتقادي بالنسبة للمحتويات المنقولة في أثناء التدريب.

٢- حركات الشعوب الأصلية

يشكل ظهور حركات للشعوب الأصلية على المسرح القاري، بالتأكيد، واحدا من أبـــرز الأحـــداث فـــي الـــتاريخ الاجتماعي الحديث لأمريكا اللاتينية. **واليوم تظهر الشـــعوب الأصـــلية التـــي كانـــت تتمـــيز أساسا حتى وقت قريب بعلاقات السيطرة والاســـتغلال أو التمييز التي كانت تستهدف هذه الشعوب منذ عهد الاستعمار، والتي انحصـــرت مـــنذ زمن بعيد في وضع "الشعوب-الهدف"، بصفتها "الفاعل" وبصفتها الممثل المحتمل لتطور إيجابي** ثقافي واجتماعي وسياسي غير مسبوق.

وبيـــنما تتكشـــف العولمـــة المعاصرة تحت الكثير من المظاهر المفجعة بالنسبة لهـــؤلاء الســـكان المهمشـــين، فإنها في المقابل تخلق أيضا عوامل ظهورهم كلاعبين اجتماعيين ذوي هوية متميزة.

كمـــا أن التعجـــيل بالعولمة يحمل في طياته بذور إعادة التأكيد الثقافي المحلي أو الإقليمـــي. فمـــن المعـــروف أن القـــوة التفكيكية للمنطق الاقتصادي الليبرالي تخرق التضـــامنات القومـــية وتحـــث على تقسيم اللاعبين الاجتماعيين الرئيسيين والهويات الجماعـــية. ويصـــاحب هـــذا الاتجاه في أمريكا اللاتينية كما في أماكن أخرى ، توالد للحركات ذات الهوية الدينية، القومية أو العرقية.

ظهـــرت الأمثلة الأكثر رمزية من حركات الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية (الزاباتية في المكسيك والكوناي في الإكوادور) لكنها ضعيفة البنية بالتأكيد و ليست في مأمـــن من الانحرافات الأصولية، أو العنصرية، أو الرجعية التي يمكن مصادفتها في أماكن أخرى. وقد توصلت اليوم إلى إظهار بعد مزدوج ثقافي واجتماعي في صراعها السياســـي فـــي الأساس. كما أنها توفق بطريقة مبتدعة بما فيه الكفاية، بين الانتماء العرقـــي والاحتجاج الأخلاقي والأنشطة الاجتماعية والسياسية. وتستند مطالباتها إلى حـــد مـــا علـــى معرفة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وكذلك على المقرطة العميقة للدولة وعلى انتقاد نموذج التنمية النيوليبرالي. هذه التمردات ذات الهوية القوية بما فيه الكفايـــة حتى لا تضعف والمتفتحة بما فيه الكفاية حتى لا تنطوي ، تضاعف من نقاط الارتـــباط – المحلية والقومية والدولية – دون أن تعارضها. كما أنها تبدي ، من قبل

الشعوب الأصلية التي تشجعها، رغبة في تحرير وفي امتلاك وفي السيطرة على التحديث، بالإضافة إلى رغبة في تركيز الصراع على مقرطة النظام السياسي وعلى الدولة في علاقتها باللاعبين الاجتماعيين ، أكثر من تركيزها على التشكيك في النظام الاقتصادي المهيمن.

من كل هذا يتبين أن هذه الحركات البازغة قد تعلمت الدرس من المنافسات الشديدة في الماضي بين النقابات الفلاحية وتنظيمات الشعوب الأصلية، عندما كانت الأولى ذات المظهر "الطبقي"، تعطي الأولوية في تحليلاتها ومطالباتها للروابط الاجتماعية وللوضع الاجتماعي لقاعدتها. أما الثانية، الأكثر اهتماما بالثقافة، فكانت تميل إلى تمييز الخيارات المتمسكة بالهوية لاسترجاع التقاليد، بل وتجديد النظم القديمة، حتى إذا كانت غير عادلة على المستوى الاجتماعي. لم تكن المنافسات بين الزعماء و توجهاتهم بلا ثمن في هذه التقسيمات للحركة الشعبية، والفلاحية والشعوب الأصلية، وانتهت بترسيخ واستقطاب الأوضاع الخاصة بكل جماعة منها.

واليوم، إذا كانت العدالة الاجتماعية لا زالت هي الهدف المقصود، فإن البحث عنها يتوقف من الآن فصاعدا على تحميل المسئولية للسلطة ، وعلى الاعتراف بالتفاوتات وعلى إعادة تقويم الديمقراطية. كذلك تعلن الزاباتية الجديدة أنها قد أسست شرعيتها على محاولاتها لتجاوز الاستبدادية والطليعية والجمود العقائدي والسيطرة العسكرية. وبما أن المتمردين الهنود يتمسكون بالهوية، فهم أيضا يتصفون بالثورية والديمقراطية وينادون بالتقاء المقاومات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تتعرض للسلطة المطلقة لسوق يعمل على عدم المساواة ومدمر للهويات الخاصة. أما التحدي الذي تطرحه هذه الصراعات الخاصة بالشعوب الأصلية – من" المابوش" في شيلي والأرجنتين إلى "المايا" في أمريكا الوسطى، مرورا بالـ "أيمارا" والـ "كيشوا" في الأنديز، و"كونا" في بنما، إلخ – فهو التوفيق بين مبادئ الاختلاف (والاعتماد المتبادل للمجالات السياسية والثقافية) و المساواة (تجديد النظرية المناصرة للمساواة).

هذا وتطالب هذه الحركات باستقلال بدون انفصال، وبتكامل بدون استيعاب، كما **ترد التنظيمات الهندية على التوحيدية الكاسحة للعولمة وعلى اندماج السلطات الوطنية، بهندوة تحترم الهويات:** "معترف بنا متساوين ومختلفين" ، " متساوون لأننا مختلفون" وفقا للتعبيرات الخاصة بالزعيمة الزاباتية "أنا ماريا".

هــذه المثالــية وهــذا الطموح إلى إدماج مطالبات خاصة ذات طابع عرقي في الصــراعات الاجتماعــية القومــية والدولية، واتحاد جديد بين الدول والشعوب مضاد للرأســمالية، لا تولــد من فراغ . إنها تتأسس على ظهور نخبة من الشباب المبدع في قلــب التجمعات التقليدية، وعلى صراعات الأجيال وعلى تمزق روح الإجماع التقليدية للجماعات التي يسببها التحديث، وتتأسس كذلك على الميراث المعاد فيه النظر من القيم الخاصة بالشعوب الأصلية. لكنها تقتبس أيضا من المؤثرات الثقافية والسياسية العديدة التــي كانت الحركات صاحبة هذه المثاليات هدفها في العقود الأخيرة : سواء كان هذا علــى المســتوى الديني، من التيارات المستوحاة من لاهوت التحرير، أو على مستوى اجتماعي سياسي بدرجة أكبر، من تنظيمات فلاحية ونقابية وحركات ثورية انحسرت الآن.

تترصد العديد من المخاطر أو الانحرافات بالطبع لحركات الشعوب الأصلية هذه: القمــع أولا، ومحــاولات الإخماد، وجذب الأعضاء بعيدا عن الحركة، وتقييدها داخل الأطــر المؤسسية، والتحييد. ليس هذا فقط لكن أيضا أخطار التشدد العرقي للحركات نفســها، والانطــواء داخــل الهوية، والارتداد الاستبدادي أو على العكس، الإضعاف والــتآكل التدريجي لقدرات هؤلاء اللاعبين على المقاومة. بحيلة أكبر، وعلى مستوى أكــثر نظــرية، يمكن أيضا لهذه التمردات أن تكون ضحية لمنظور تحليلي يميل إلى تعــارض هــذه الحركات الاجتماعية الجديدة مع القديمة، وذلك عن طريق جعل حداثة أفكارهــا وطــريقة تنظــيمها وكأنها مطلقات لا تقبل النقاش. والمطالبة في مقابل هذا باســتنفاذ موارد هذه الحركات المعاصرة للشعوب الأصلية في إطارات نظرية جامدة، يمكن أيضا أن تكون لها نتائج مؤسفة على الحركة.

بعيدا عن مصير وعن بقاء الجماعات الأصلية والشعوب الأصلية نفسها، نجد أن أشــكال التكامل الاجتماعي والوحدة القومية في إطار عولمة الاقتصاد والثقافة الغربية هــي المستهدفة. والإجابة التي سوف تقدمها هذه الحركات لحل القضايا الشائكة مثل : الــتعددية الثقافــية داخل الدول/الأمم التي تعاني من أزمة ونموذج الحكم الذاتي الذي يجــب وضعه والعلاقة بالسياسة والاستيلاء على السلطة، سوف يتوقف عليها مستقبلها بالطــبع ، ولكنه يتوقف أيضا على ارتباطها حركيا مع صراعات ومقاومات أخرى. لأنــنا نعــرف أنه فيما يتعلق بهذه المواضيع المتناقضة وجدانيا والخاصة بالاستقلالية وبالعلاقة مع السلطة وبالتعددية الثقافية، يمكن للإصلاحات المؤسسية والبنيوية الجارية (في المكسيك وجواتيمالا وفنزويلا وبوليفيا....) أن تكون إما موظفة بوجه خاص أو

متسـقة مــع النموذج النيولبرالي السائد، أو تكون متوافقة مع منطق ديمقراطي يتوجه نحو التحرر والصمود لهذا النظام.

٣- الحركات العمالية

الـنقابات قديمة جدا في أمريكا اللاتينية، وقد صاحبت النضالات التي قادتها في الأرجنتيــن والمكسيك والبرازيل وشيلي وبيرو وكولومبيا وفنزويلا، تطور التصنيع. وكانت ترتبط غالبا بأحزاب سياسية شعبوية (مثال البيرونية)، أو اجتماعية ديمقراطية، أو ديمقراطــية مســيحية، لتفقد بالتالي إلى حد كبير استقلالية نشاطها عندما كانت هذه الأحــزاب تصل إلى السلطة. وقد لعب اتحاد النقابات الأمريكي الشمالي AFL-CIO دورا توحــيديا خطيرا، لكن يشوبه غموض كبير، لأنه، بالإضافة إلى دوره، كان هو الذراع "الاجتماعي" لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة.

نشــاهد مــنذ أعوام السبعينيات، بفضل تطور المقرطة، ميلاد نشاط نقابي جديد أكثر استقلالية وأكثر راديكالية وأقل بيروقراطية، كما تميل مناهجه إلى أن تكون أكثر ديمقراطية، والنقابية الجديدة للمركز الموحد للعمال في البرازيل هي النموذج الأصلي المحــتذى لهــذا الــتجديد النقابي. كما كان هذا المركز البرازيلي من جهة أخرى أحد اللاعبين المؤسسين للمنتدى الاجتماعي العالمي، تماما مثل حركة الفلاحين بلا أرض. أمــا في الأرجنتين فقد ظهرت أيضا وعلى أسس مشابهة نقابة خاصة بالأقلية (مركز العمــال الأرجنتينييــن). كمــا عــادت في غضون فترة النيولبرالية، الأنشطة النقابية الخاصــة بالمطالب من جديد، على الرغم من حدوث سلسلة من الفشل. تفجرت كذلك الصراعات الاجتماعية في كل مكان تقريبا، في الصناعة (فولكس فاجن في المكسيك)، في المناجم في بوليفيا، في الإنشاءات والموانئ في بيرو وفي شيلي، ولدى العاملين في الخدمــات العامــة. هــذا بصرف النظر عن المعارضات الأكثر شمولية ولاسيما في الأرجنتيــن وفــي بــاراجواي. كل هذا ساعد النقابات الأقدم على الانفتاح على آفاق جديدة، وعلى الانضمام في بعض الحالات إلى الالتقاء من أجل عولمة أخرى.

غــير أن الحركة العمالية لا تزال ضعيفة في عدة قطاعات، ولا سيما في صناعة التشغيل من الباطن، في المكسيك وأمريكا الوسطى وفي منطقة الكاريبي. أما في أماكن أخرى (الهندوراس) فهي منقسمة وتعاني من أزمة. وفي كولومبيا يتم ردعها من خلال الجــيش و القوات شبه العسكرية (١٦٥ عملية اغتيال في عام واحد). إذن فالصراعات

فـــي هـــذا القطاع خطيرة و قاسية، حتى إذا كانت الطبقة العمالية لازالت تمثل الأقلية بين جموع العاملين في القارة.

٤- الطبقات المتوسطة

امـــتد الاحتجاج إلى الطبقات المتوسطة التي أضعفتها السياسات النيولبرالية بشكل كبـــير. لكـــن هـــذا نادرا ما يتعلق بحركات حقيقية منظمة. فالأمر يتعلق باحتجاجات صغار المدخرين، وربات البيوت، والمتقاعدين.هذا وقد انضمت أيضا بعض التنظيمات لأعمال المعارضة مثل سائقي الشحنات في شيلي، والمقاولين الصغار والمتوسطين في الـــبرازيل وفـــي الأرجنتيـــن، والمدرســـين والأســـاتذة في الإكوادور أو الأطباء في الســـلفادور، الذيـــن يناضلون ضد خصخصة الضمان الاجتماعي. **وقـــد تجاوزت عدة حـــركات رد الفعـــل بشأن نقطة محددة، لتسجل نفسها في بعد أكثر إجمالا لمعارضة النيولبرالـــية**، وهذا هو الحال بالنسبة للاتحاد البرازيلي للمقاولين من أجل المواطنية، الـــذي يهـــدف إلـــى تعبـــئة المقاولين وأصحاب المهن الحرة ، بقصد "تنمية الإحساس بالانـــتماء إلـــى الوطن وتجويد الديمقراطية والدفاع عن العدالة الاجتماعية والأخلاق". ويعـــد هـــذا الاتحـــاد المهنـــي، بنضاله ضد التعصبات السياسية المرتبطة بالمقاولين ويرغبـــته فـــي تشـــجيع الـــتحالف بين التنظيمات الممثلة للمصالح الشعبية والأحزاب اليســـارية، نموذجـــا جديدا للنضالية : وهو الخاص بالمقاولين التقدميين ضد العولمة النيولبرالية، ومن أجل إعادة توزيع الثروات واحترام الحقوق الاجتماعية.

٥- حركات النساء

حركات النساء هي في مقدمة الاحتجاجات الاجتماعية ضد النيولبرالية التي هزت الـــدول الأمريكـــية اللاتينـــية. ولقد جمعت المسيرة العالمية للنساء في الهندوراس ٨٠ تنظـــيما تقريبا من أجل عمل مشترك. كما أدى نشاط الحركات النسائية في جواتيمالا إلـــى إقرار قانون بخصوص استخدام العنف ضد النساء، هذا بالإضافة إلى أن مجلس نســـاء المايـــا فعـــال بوجه خاص. أما حركة أمهات ميدان مايو في الأرجنتين، فهي معـــروفة جيدا وقد اكتسبت أبعادا تجاوزت العمل من أجل المفقودين، لتنطلق إلى آفاق أعم. وقد نشأت الحركات النسائية ، كما في أماكن أخرى، في قلب الطبقات المتوسطة، ولـــم تشجعها الثقافة السائدة في أمريكا اللاتينية. والحدث الجديد هو مشاركة نساء من طـــبقات شعبية في أعمال الاحتجاج الجماعية أو في النقابات. أما الأحدث فهو التنظيم

فـــي شـــكل حركات نسائية حقيقية ، كما أن التوجه القاعدي ينتقل من راديكالية نسائية إلى راديكالية اجتماعية تعبر عنها النساء.

٦- الحركات البيئية

لا توجـــد عناية كبيرة بالأبعاد البيئية في أمريكا اللاتينية عن طريق المؤسسات. فقلمـــا نجد أحزابا بيئية وإذا وجدت، فإنها تكون غالبا هامشية. لكن التلوث على نطاق واســـع، والـــتدهور الســـريع لنوعـــية الحياة في مناطق العواصم، واستغلال الثروات الطبيعـــية غـــير الخاضـــع للرقابة، بالإضافة إلى كوارث بيئية عديدة، قد جعلت البيئة واحدة من أهم القضايا التي تشغل الحركات الشعبية والمنظمات غير الحكومية.

٧- الحركات السياسية أو المرتبطة بتنظيم الدولة

ينتشـــر الشـــك بمـــا فيه الكفاية، في القارة كما في أماكن أخرى، تجاه الأحزاب السياسية. فيشار مثلا إلى أن ٨٠٠ ألف شاب في شيلي لم يسجلوا أسماءهم في القوائم الانتخابية. كما يزيد الامتناع عن المشاركة في الانتخابات في كولومبيا على ٥٠ %. لكـــن هذا لا يدعو كثيرا إلى الدهشة في الديمقراطيات الخاضعة للوصاية وفي مواجهة تزويـــر آلـــيات الـــتوافق، واستعارة اليمين لمفردات لغة اليسار، وحقيقة أن الكثير من أحـــزاب اليســـار تدير السياسات النيولبرالية، وأيضا في مواجهة الفساد. وقد ظهرت نمـــاذج سياسية جديدة، كما في فنزويلا أو بطريقة عابرة في الإكوادور، مع عسكريين قوميـــن. وكمـــا تقـــول "مارتـــا هارنيكر" **اليمين يمكن له أن يستغني عن الأحزاب السياسية، أما اليسار فلا،** لأنه في حاجة إلى سلطات قادرة على أن تضطلع ببرنامج.

اتخـــذت بعض الحركات شكل الأحزاب، تحت صور مختلفة، مثل الساندينيين في نـــيكاراجوا، ولافالاس في هايتي، والفلاحون بلا أرض في البرازيل، وجبهة فارابوندو مارتـــي في السلفادور. لكن هذه التجارب لم تكن مقنعة بما فيه الكفاية بالنسبة لبرنامج حقيقي بديل، وذلك يثبت أن التنسيق الحركي بين اليسار الاجتماعي واليسار السياسي لـــيس بالعملية السهلة. فالعقلية الانتخابية تفرض بمنتهى السرعة تسويات سياسية تبعد الأحـــزاب أو مرشحيها عن أهدافهم الأكثر جوهرية، والتغيير في موقف حزب العمال البرازيليـــن خـــلال الحملة الرئاسية الأخيرة فيما يتعلق بديون العالم الثالث أو منطقة التبادل الحر بين البلاد الأمريكية بليغ جدا في هذا الشأن.

يمكن أيضا الإشارة إلى أنشطة وحركات مرتبطة بإدارة الدولة. فقد احتج الكثيرمن العاملين في القطاعات العامة ضد خصخصتها، كما حدث في كوستاريكا حيث استوجب سحب القانون الذي كان في طور الإعداد، وكذلك في الأرجنتين وبيرو والمكسيك وبوليفيا وفنزويلا. يضاف إلى هذا أن تجارب الإدارة بالمشاركة قد نشأت في الميدان السياسي،كما في بورتو أليجري بالبرازيل، ثم انتشرت شيئا فشيئا في المكسيك وبوليفيا وفي أماكن أخرى.

توجد حركات مقاومة مسلحة في كولومبيا ، حيث تتغذى الصراعات الاجتماعية على رفض الطبقات المتمتعة تقليديا بامتيازات، التنازل عن أقل جزء من نفوذها الاقتصادي وسيطرتها السياسية، ولا سيما في المجال الزراعي. وقد تعقدت الأمور بسبب تجارة المخدرات التي أدت إلى زيادة تركيز النفوذ الاقتصادي والفساد. كما قدم، إعطاء حركات المقاومة المسلحة الأولوية لأسلوب الصراع المسلح، المنطق العسكري في كثير من الأحيان على الأهداف الاجتماعية. يضاف إلى هذا أن الولايات المتحدة مسلحة "بخطة كولومبيا"، قد دخلت المنطقة بحجة الكفاح ضد تجارة المخدرات، من أجل استئصال حركات المقاومة وإعادة تسليح القارة من منطلق الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تمثله كولومبيا. وقد تسبب هذا التهديد الجديد في معارضة تنتشر أكثر فأكثر في كافة أنحاء القارة.

٨- الحركات الدينية

شكلت حركات المسيحيين اليسارية، أو كنيسة الفقراء التي لعبت دورا هاما في بعض الدول،الدافع لعقاب كنسي قوي خلال أحدث مرحلة من النيولبرالية، وانخفضت أهمية الجماعات القاعدية، لا سيما بسبب نقصان المساحة المتاحة لها في الكنيسة الكاثوليكية. وقد لعبت هذه الحركات دورا محركا في الحركات الشعبية في أمريكا الوسطي والإكوادور والبرازيل والمكسيك. كما تلقى الدفاع عن الشعوب الأصلية وعن تنظيماتها الاجتماعية، دعما كبيرا من قبل الأساقفة في المكسيك وفي الإكوادور والبرازيل. غيرأن الأهمية المتزايدة للحركات المحافظة داخل الكاثوليكية، تخفي اليوم نشاطا لم يكف عن الوجود على الرغم من تهميشه.

أما من جهة الحركات الدينية ذات الأصل البروتستانتي، فلا زالت أبعادها فردية جدا. كما أن هذه الحركات، مع تلبيتها للحاجة إلى صياغة اجتماعية جديدة على المستوى الجزئي وإلى البحث عن معنى، تنزع عموما الصفة السياسية عن أعضائها.

ومع اتخاذها الشكل المؤسسي، اكتسب البعض منها هموما سياسية بدرجة أكبر، تتحقق فـي صـورة أحزاب محافظة عموما، سواء كانت دينية كما في أمريكا الوسطى، أو علمانية كما في البرازيل.

د) أبعاد الصراعات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية

١- الالتقاءات

تـم تنظـيم سلسلة من التنسيقات القطاعية أو بين القطاعات سواء داخل الدول أو علـى مستوى القارة. وعلى المستوى القومي يمكن الإشارة ، بالنسبة للإكوادور، إلى اتحـاد قومـيات الإكـوادور الأصلية، وتنظيم الحركات الاجتماعية الذي نشأ في عام ١٩٩٥، والجـبهة الوطنـية (١٩٩٩)، ومجلس الشعب (١٩٩٩)، وبرلمانات شعوب الإكوادور(٢٠٠٠). أما في الهندوراس، فقد تم بعد إعصار"ميتش"، إنشاء "الإنترفورو" الـذي يضـم حركات اجتماعية و منظمات غير حكومية. كما ظهرت على المستوى القومـي عـدة مـبادرات جديـدة مرتبطة بالمنتدى الاجتماعي العالمي في الأرجنتين وكولومبيا والإكوادور والبرازيل وحتى في مناطق بالأمازون (موزعة على عدة دول) أو فـي "ميـناس جـيريس" بالبرازيل. ويتطابق هذا بالنسبة للعديد من الحالات مع ما تسميه "مارتا هارنيكر" بتكوين "كتل اجتماعية بديلة".

اجـتمع للمـرة الأولى في كيتو بالإكوادور، منتدى اجتماعي أمريكي لاتيني يضم كمـا في بورتو أليجري، حركات اجتماعية ومنظمات غير حكومية، باستثناء الأحزاب السياسية (أحزاب اليسار تجتمع في منتدى ساو باولو)، ولنتذكر أن المنتدى الاجتماعي العالمـي المقـام في بورتو أليجري، يشكل المسودة الواعدة بأكبر مجال شعبي عالمي بديل.

٢- استخدام وسائل حديثة للاتصال

الاسـتخدام الموسـع لوسـائل الاتصال الإلكترونية، واضح جدا بالنسبة للوضع الجديـد فـي أمـريكا اللاتينية. هذا لا يلغي حتى اليوم، الفواصل بين الحركات ، لكن الاتصـالات بالخـارج قـد تطورت بشدة. المثال الأول على ذلك هو المثال الخاص بالزاباتييـن وبالقومـندان "مـاركوس". وقـد لجأ المتعاطفون مع الحركة بتوسع إلى الإنترنـت مع قدرتهم الكبيرة على السيطرة على محتوياته. كما تمتلك حركة الفلاحين بـلا أرض شـبكة متسعة من الاتصالات العالمية. نود أن نشير أيضا إلى أن المنتدى

الاجتماعي العالمي يستخدم عدة مواقع على شبكة الإنترنت، وأن الحركات الاجتماعية فــي أمــريكا اللاتينية قد دخلت بثقل شديد في عصر الاتصالات الإلكترونية بمساعدة العديــد مــن المــنظمات غير الحكومية القارية أو الخارجية وبدعم من أجهزة اتصال وإعلام خاصة بالقارة مثل الاتحاد الأمريكي اللاتيني للإعلام.

٣- التحديات

لا تمضـــي الديناميكية الجديدة التي تدير الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية فــي المــرحلة النيولبرالــية للرأســمالية العالمية، في طريقها دون أن تواجه تحديات خطــيرة. فقــد ســبب الفشل الاجتماعي للبرنامج الاقتصادي ردود أفعال متزايدة في الواقــع، تــؤدي إلــى عدم الإقرار بشرعية النظام. كما كانت ردود الأفعال الحاضرة محددة وملموسة بوجه خاص، مما يمكن أن يشكل البداية لمعارضة أكثر عمومية، لكنه يمكن أيضا أن يخفف الحركات إلى تحركات أو تنظيمات مجزأة.

ومــن هــنا تحد أولي وهو تحديد الأهداف. توجد التيارات الواقعية التي يمكن أن تكتفــي بسهولة شديدة بانتصارات وقتية وجزئية، بينما تسعى التيارات الأكثر جوهرية إلى تحول في العمق. وترتبط هذه التيارات من جهة باتجاهات " قاعدية" تخشى وجود نخــبوية جديــدة (تحبــيذ للنخبة على حساب الجماهير)، ومن الجهة الأخرى بتيارات "عموديــة" فــي حالة فقدان للتوازن منذ تجارب "الاشتراكية الحقيقية". **وبناء عليه فإن التوفــيق بيــن النشاط اليومي وبين التحرك المقاوم للنظام على المدى الطويل، هو التحدي الأول الأساسي لنجاح التحولات.**

الــتحدي الثانــي هــو العلاقة بالسياسة، وبدونه لن تتمكن صياغة البدائل من أن تنافس الهياكل الاقتصادية الاجتماعية المسيطرة. فهو يتطلب التفكير في أشكال جديدة للتنسـيق بيــن الديمقراطــية التمثيلية (السياسة) و بين الديمقراطية بالمشاركة (إشراك المجــتمع المدنــي). أصــبح يــتم التصــدي بشكل متزايد لموضوع المشاركة داخل الأحزاب، لكن الخوف من المراجعة السياسية، جعل الحركات الاجتماعية حذرة. وإذا كانــت للحــركات الاجتماعية والأحزاب السياسية وظائف محددة في مواجهة الدولة، فيجب عليها مع ذلك أن تتوصل إلى إقامة اتصالات عضوية. كما يبتعد الاتجاه الحالي عــن الحزب الأوحد الطليعي الذي يتصدى لجميع المطالبات، ليمضي في اتجاه الانتقاء بين التنظيمات السياسية.

التحدي الثالث هو تجريم الحركات الاجتماعية على يد النظام المسيطر، والقمع الذي يمارس الآن وسوف يمارس أكثر في إطار نجاحها نفسه. فقد وصف سفير الولايات المتحدة في بوليفيا، المرشح للرئاسة في عام ٢٠٠٢ "إيفو مورالز" الذي وصل إلى المركز الثالث بفضل التصويت في الانتخابات، بالارهابي. وكما حدث على مستوى العالم، لم تكن مردودات أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلا مباشرة بصفة استثنائية. أما نتائجها على المدى الطويل ، فتنطلق إلى السيطرة العسكرية على القارة (خطة كولومبيا)، وسحب الإقرار الشرعي بالحركات الاجتماعية وتدعيم الأنظمة اليمينية المتحالفة مع الولايات المتحدة.

٤- الأهداف والبدائل

الأهداف و الخيارات المقترحة كثيرة جدا، وليس من السهل التوليف بينها، لكن من الممكن تسجيل بعض الأفكار المكررة. فالأمر يتعلق في النظام الاقتصادي بفك الارتباط وبالبحث عن أشكال أخرى للتكامل مع الاقتصاد العالمي. كما أن تدعيم المحاور الاقتصادية الإقليمية الضعيفة حاليا (ميركوسور – ميثاق الآنديز – السوق المشترك لأمريكا الوسطى)، هدف حالي.

استرداد السيادة في مواجهة السلطة متعدية الجنسية، هو مطلب آخر صريح أو ضمني لكل الذين يريدون تعزيز الأمن الغذائي واستخدام الموارد المحلية من أجل رفاهية الشعوب. وهذا بالتحديد ما يعبر عن نفسه في مختلف التحركات ضد الخصخصة. كما يشجع الجميع الاقتصاديات الإقليمية ضد الدمج في الاقتصاد الأمريكي عن طريق مشروع منطقة التبادل الحر المعمم في مجموع البلاد الأمريكية.

ينضم لهذه الرؤية الاقتصادية الكلية، الانشغال بشأن تشجيع أنماط جديدة من الإنتاج أكثر ديمقراطية وأقل ارتباطا بالسوق الرأسمالية، وهناك عدة تجارب تجرى حاليا غير أنها ليست جميعها من وجهة نظر مضادة للنظام بالفعل.

هناك سمة أخرى معاصرة نجدها داخل الحركات، تماما كما نجدها في عمليات التقارب (المنتدى الاجتماعي العالمي)، وهي المطالبة بالديمقراطية بالمشاركة. وليست فقط خبرات التنظيم السياسي للمدن، المكتسبة مؤخرا على يد أحزاب تقدمية، هي المقصودة من خلال هذا التعبير، بل إن مشاركة الأعضاء المنضمين في اختيار توجهات نقاباتهم، وحرية العاملين في أن يختاروا بأنفسهم أسلوب تنظيم العمل واستخدام الفائض (التسيير الذاتي)، بالإضافة إلى الاستفتاءات الشعبية ومشاورات

شــعبية أخــري، ترسم جميعها حدود الانتماء المتعدد والفعال إلى الوطن والدافع إلى التحول الاجتماعي.

أخــيرا، نــود أن نشــير إلى الأهداف البيئية والثقافية. ففي الواقع أنه من منظور تحســين نوعية الحياة، يوضع احترام البيئة في المقدمة، وخصوصا من خلال حركات الشعوب الأصلية. كما أنها هي التي تصر على الاستقلال الثقافي، وهو ما تتم المطالبة به أيضا في مجال الوسائل الإعلامية وبخاصة الموسيقى والسينما. هذا هو السبب الذي يؤدي إلى انضمام العديد من الفنانين إلى الحركات الاجتماعية. ومن المعترف به أكثر فأكثر أن الثقافة أيضا مجال للمقاومة وللمطالب الاجتماعية.

الاستنتاجات

اســتعادة النضالات الاجتماعية التي أنقصت الديكتاتوريات العسكرية من نشاطها، وصــعوبة الاندمــاج في النظام النيولبرالي الذي أدى إلى تفريد الصراعات وتجزئتها، وانبــثاق قطاعات اجتماعية جديدة داخل الصراعات نفسها، والتشديد على نوعية الحياة والــثقافة كمطلــب شعبي، والنماذج الجديدة للمطالبة بالديمقراطية، والبحث عن نقاط الــتقاء، كــل هــذا يميز عالم القارة الاجتماعي. لكننا لا زلنا بعيدين عن أن نكون قد استعرضنا هذا العالم، وبعيدين أكثر عن أن نكون قد استهلكنا الأفكار بخصوص إسهام تجربة كهذه في وضع نظرية الحركات الاجتماعية.

وضــع "بوافنــتورا دي ســوزا سانتوس" رؤية نظرية في الرقم ٥ من المرصد الأمريكــي اللاتيني الذي نشرته "كلاكسو". إنه يربط لا سيما الأنماط الجديدة للصراع، التي سميناها الحركات الاجتماعية الجديدة أو الاشتراكية الجديدة ، أو الحركات متعدية الطــبقات، فــي الســياق العالمي الجديد. كما لم تعد علاقات الإنتاج هي الأساس، من وجهــة نظــره، إذ إنه يتكلم عن علاقات إعادة تكوين. فمن جهة- كما يقول- يتوقف تحديــد الأهــداف علــى البشرية في مجموعها، ومن الجهة الأخرى الذاتية هي التي تــتحدد. وهــو يلاحــظ وجود ثقافة تحرر جديدة ومطالبات بالاستقلال والحكم الذاتي واللامركزية والتعاون والمشاركة، ويتخذ هذا أيضا في أمريكا اللاتينية طابعا شعبيا.

اســتخلص المؤلف نفسه ضرورة التوفيق بين محورين، محور التقنين/التحرر من جهــة (الأول يتوجه إلى الرأسمالية والثاني تطالب به الاشتراكية)، والعلاقة بين الذاتية والانــتماء إلى الوطن من الجهة الأخرى. المحور الأول يتعلق بالأوضاع المتبناة فيما يخــص الــنظام الاقتصادي، تنظيم الرأسمالية للحصول على نتائج مباشرة أو تشجيع

الـتحرر البشـري، ومعارضـة هذا المنطق تشكل موضوع المناقشة. أما المحور الثاني فيـتوجه إلـى الـتوتر بيـن الحاجـات الذاتية (الأسرية) والاندماج في حاجات المجتمع. ويسـتنتج "بوافنـتورا دي سـوزا" أن الحركات الاجتماعية المعاصرة تطرح على نفسها هذه الأسئلة بأسلوب حياتي (خاص بحياة الإنسان).

مـن المؤكـد أنـه لا بـد مـن التصـدي لهـذه المسـائل التـي تثـير جوانب نظرية،واسـتراتيجية فـي نفـس الوقت، لكن المقصود أيضا هو وضعها داخل إطار من التأمل بخصوص النطاق العام للرأسمالية المعولمة.

قـبل كـل شئ، لا زالت العلاقة بين رأس المال والعمل موجودة، وهي تشتمل في بعـض الحـالات على عدد من الأفراد أكثر من ذي قبل، حتى إذا كانت الأوضاع مختلفة (إلغـاء تنظـيمات العمـل، اعـتماد مقاولي الباطن، إلخ). **خضوع الاقتصاديات المحلية الصـريح للعولمـة الرأسـمالية،هو الـذي يضـر بعـد ذلك بالمجموعات الاجتماعية المـتزايدة دائمـا** ، وفـي الواقـع، فإن عددا متزايدا من القطاعات أصبح معنيا بالمنطق الـتجاري (خدمـات عامـة - تعلـيم- صحة- فلاحين صغار) نتيجة لضغط عمليات الخصخصـة وللآلـيات غـير المباشـرة الكثـيرة لابتزاز الثروات على يد مجموعات اجتماعـية تتمـتع بالامتـيازات، وهـذا هو ما يفسر توسع مقاومات معينة. هكذا تدخل أمريكا اللاتينية نفسها في تاريخ الحركات الاجتماعية المعاصر.

المراجع

-Baschet, jerome,Letincellezapatiste - Insurrection indienne et resistance planetaire, Paris, Denoel, 2002.

. CETRI, L'avenir des peuples autochtones: le sort des premieres nations, Alternatives SudVol.VII n°2, Paris-Louvain-la-Neuve, L'Harmattan - CETRI, 2000.

. CLACSO, Observatorio Social de America Latino, n°5, sept. 2001.

. CLACSO, (Observatorio Social de America Latino, n°6, janv. 2002.

. DE SOUSA SANTOS Boaventura, Los nuevos movimientos sociales, Observatorio social de America latina no,5, Buenos Aires, 2001.

. DUTERME Bernard, Indiens et zapatistes - Mythes et realties d'une rebellion en sursis, Bruxdles, Luc Pire, 1998.

. GAMACHIO P., Le Lotte in Africa, Asia, America latina, Rome, Mazotta, 1981.

. HARNECKER M., Amerique latine, ache strategique: articuler la gauche organisee en parti et la gauche sociale, Montreal, 2002.

. LE BOT Yvon, Violence et modernite en Amerique latine. Indianite, societe et pouvoir, Paris, Karthala, 1994.

. RAES F., Le MST au Bresil, entre luttes paysannes et nouveau mouvement social, Lusotopie, 2001,63-90.

مساهمات إضافية

. ALONSO Aurelio, La sociedad cubana en los anos noventa y los retos del comienzo del nuevo siglo.

. DENIS Roland, Nuestra revolucion, Venezuela.

. HARNECKER Marta, Tared estrategica: articular izquierda partidaria e izquierda social para construir un gran bloque social antineoliberal.

. HIDALGO FLOR Francisco, Ecuador: resistencia popular persistente al implacable modelo neoliberal.

. KENNEDY Mirta, El mundo visto por los pueblos: Honduras.

. MONCAYO Hector Leon, Colombiafrente a la globalizacion: una mirada desde abajo.

. PARKER Crstian, Chile: la busqueda de una insercion competitiva en el mercado global.

. RAMONDETTI Miguel, Argentina.

. RUBIO Roberto, A mas de una decada de politicas neoliberales en el Salvador.

. SADER Etnir, Que Brasil e esse ?.

. VILLACORTA Alberto Enriquez, Guatemala, entre la exclusion la esperanza.

. WING-CHING Isabel Sandi, Ajuste structural y movimientos sociales. Costa Rica 1999-2000.

Textes rediges dans Ie cadre du rapport Mondialisation des Resistances et consultables sur Ie site du Forum Mondial des Altematives: www.forum-altematives.net

أعمال لنفس المؤلفين حول الموضوع

Les mouvements sociaux enAmerique latine, Altematives Sud, Vol. I (1994),n°4.

٨- أمريكا الشمالية *

حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كانت أبعاد الحركة الشعبية في أمريكا الشمالية إيجابية، وقد نجحت سنوات من الجهود التنظيمية والسياسية في التوفيق بين العديد من الحركات الاجتماعية، في صراع ضد النيولبرالية، على مستوى محلي وقاري وحتى دولي. فكان هناك تضامنا "شماليا- شماليا" و "شماليا - جنوبي" على وشك أن يقوى ولا سيما في مواجهة مشروع إقامة منطقة التبادل الحر بين البلاد الأمريكية، النيولبرالي. بعد ذلك طرأت فجأة الأحداث التي نعرفها، فكانت الصدمة مهولة وبخاصة على مستوى وسائل الإعلام التي بادرت بوصف مجموعة الحركات الاجتماعية بالشيطانية. أما الحكومات فقد سعت باسم الأمن القومي، إلى فرض مجموعة من القوانين الخانقة للحريات والتي تقصد التنظيمات الشعبية مباشرة.

لكن كم سيكون مثيراً للدهشة أن نرى هذه الحركة الضخمة تتوقف عن مواجهة السياسات النيولبرالية ونتائجها المشئومة بالنسبة للشعوب، انضم من جهة أخري إلى الصراع ضد النيولبرالية، بعد آخر وهو الصراع ضد الإرهاب.

أ) بعد الفقاعة

يمكن أن يوصف الوضع الأمريكي الشمالي لسنة ٢٠٠١، بنهاية الازدهار الاقتصادي الطويل لأعوام التسعينيات. فقد تأثرت القطاعات المتقدمة مثلها مثل الصناعات "التقليدية" (حوالي ١,٥ مليون وظيفة ملغاة). في مواجهة هذا، تتوقع الدول وكذلك الشركات التجارية الكبرى، تحويل الأزمة الجارية إلى حملة جديدة لدعم النيولبرالية.

---

* بيير بوديه

١- الاقتصاد الجديد، أوهام وحقائق

مـــن البديهـــي تمامـــا أن نمو سنوات التسعينيات الذي أعلن عنه رئيس بنك الائتمان الفيدرالـــي الأمريكـــي "آلان جرينسبان" ، بوصفه بداية عصر جديد، قد أنعش الرأسمالية الأمريكـــية. لكـــن مـــنذ بداية عام ٢٠٠١ ، ظهرت حقيقة أخرى : فقد أصبح واضحا أن هـــذا الـــنمو جـــاء نتـــيجة لارتفـــاع حاد بسبب المضاربة، دون علاقة مناظرة مع نمو الإنتاجـــية والاســـتثمارات، حتى قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، تضخمت هي أيضا بفعل المضـــاربين (ر. بريـــنر، ١٩٩٨)، والاقتصـــاد يعانـــي بـــالفعل مـــن الطاقات الفائضة (انخفض معدل الاستخدام من ٨٨% في عام ١٩٩٥، إلى ٦٣,٤% في عام ٢٠٠١).

-أضـــر فـــرض الاتحادات المتوحشة بين الشركات بعد صراعات مضنية، وإنشاء مؤسســـات عملاقـــة، بالسوق بدلا من إصلاحه، كما انخفضت معدلات الأرباح من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١(من ٨٥٨ مليار دولار إلى ٧٦١ مليار).

- انخفـــض الدخـــل الراتبـــي المتوســـط لعام ١٩٩٩ عن نظيره في عام ١٩٧٢ بنسبة ١٤%.

-كمـــا تقـــع ٧١% مـــن الاثنى عشر مليون وظيفة التي تم خلقها منذ عام ١٩٩٥ ، فـــي قطـــاع الـــتجارة والخدمـــات حيـــث تســـود الأجور المنخفضة. وهذا الوضع من "الأبارتهـــيد الاقتصـــادي" يـــؤدي إلـــى ارتفـــاع خطير في الاستدانة سواء للأشخاص أو المؤسســـات، ممـــا يـــترك جانبا بأكمله من المجتمع عرضة للسقوط في الوقت الذي يبدأ فيه الركود.

يمكـــن للمشـــكلة أن تـــتفاقم على المدى القصير إذا قررت رؤوس الأموال الأجنبية التـــي تجـــتذبها معـــدلات الفائدة العالية والقيمة المتضخمة للدولار الأمريكي، الانسحاب. ففـــي عـــام ١٩٩٥ كانـــت رؤوس الأمـــوال الأجنبـــية تمـــثل فقط ٨% من مجموع الاســـتثمارات المحققـــة في الولايات المتحدة، لكن في عام ٢٠٠٠ ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٦% . ومـــن الواضـــح أنـــه لا يمكن لهذا العجز التجاري الضخم(٤٥٠ مليار دولار ســـنويا أي ٤,٥% مـــن الـــناتج المحلي الإجمالي) أن يستمر دون دخول رؤوس أموال على نفس المستوي تقريبا (Left Business Observer، فبراير ٢٠٠٠)

ركود جديد

مـــنذ لحظـــة توليـــه الرئاسة في بداية عام ٢٠٠١، وجد الرئيس جورج دبليو بوش نفسه في مواجهة مشاكل خطيرة:

–سلسلة من عمليات التسريح التي أثرت بقسوة ، ورفعت معدل البطالة الرسمية إلى ٦%.

وإذا أخذنا في الاعتبار المسجونين (حوالي مليوني شخص) وسكان آخرين – "متوارين"– بدون عمل، لأصبح المعدل مرتفعا بشكل كبير .

– تراجع مؤشر "ناسداك" الخاص بشركات التكنولوجيا المتقدمة، بنسبة ٦٦% خلال عامين.

–واجهت "مكاسب" تكامل البلاد الأمريكية، اضطرابات جسيمة ولاسيما في الأرجنتين والإكوادور والبرازيل، إلى درجة أن عددا من المؤسسات المالية الأمريكية أصبح قلقا بشأن قدرة هذه الدول على الوفاء بالديون.

ولتغيير الاتجاه، أطلق الرئيس جورج دبليو بوش برنامجا للاستثمارات في مجال البترول والطاقة النووية، كنوع من رد الجميل للمؤسسات التي مولت حملته الانتخابية بثقل. كذلك ألغت الإدارة الأمريكية، باسم "أزمة الطاقة"، توقيعها على بروتوكول كيوتو الذي من شأنه الحد من انتشار الملوثات. وبشكل مواز، أحيا جورج دبليو بوش سباق التسلح، كنوع من "الكينزية العسكرية". لكن هذه الإعادة لتوزيع الميزانية تفيد فقط عددا من القطاعات الشرهة عموما إلى رؤوس الأموال، لكن المقلة نسبيا في خلق الوظائف.

الأبارتهايد الاقتصادى فى الولايات المتحدة

– يمتلك ١% من الأمريكيين دخلا يفوق دخل ٩٥% من السكان.

– يمتلك ٤٠٠ أمريكي ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي، أي بقدر ما يمتلكه ١٠٠ مليون أمريكي.

– أصبحت الاستدانة منذ عام ١٩٩٠ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه (من ١٨٥ مليار إلى ٥٨٤ مليار دولار) كما هبط معدل الادخار الشخصي خلال نفس الفترة من ٧% إلى٢%.

– يعادل متوسط أجر واحد من الرؤساء التنفيذيين للشركات ٣٢٦ مرة الأجر المتوسط لعامل (١٠,٦ مليون دولار مقابل ٣٠٠,٢٥) كما أصبح الحد الأدنى لأجر العامل أقل بنسبة ٢٠% عما كان عليه عام ١٩٦٨.

- يعـيش ٤٤,٢ ملـيون شخص بدون تأمين طبي، أي بزيادة قدرها ١٣,٦% بالنسبة لعام ١٩٨٩).

المصـدر: United for a Fair Economy, Economic Apartheid (Data Center، أكتوبر ٢٠٠١).

بـدون الوقوع في نظرية عن مؤامرة أيا كانت، نقول إن الغارات ضد نيويورك وواشـنطن قـد جـاءت في الوقت المناسب. وقد أقر الرئيس نفسه بذلك قائلا : "هذا الوضع يمثل فرصة".

مـن المؤكد أنه يريد هكذا أن ينقذ الوضع على المدى القصير بأن يجعل من نفسه "رئيسا وطنيا".

أمـا واقعـيا، فقد تمكن من أن يفرض تغييرات هيكلية، كان يمكن أن تكون غير مقبولة قبل صدمة سبتمبر، تتضمن تخفيضات قاسية في "الأجر الاجتماعي" الذي تمثله الاسـتثمارات الحكومـية فـي مجال الصحة والتعليم والخدمات العامة. بالإضافة إلى تجديد الحملة من أجل إعادة تشكيل البلاد الأمريكية لمصلحة الولايات المتحدة.

٢- إحياء الحملة النيولبرالية

انطلقـت هـذه الحملة بالفعل منذ يناير من عام ١٩٩٤، مع توقيع اتفاق التبادل الحـر الأمريكـي الشـمالي بيـن الولايـات المتحدة والمكسيك وكندا. وبعدها بدأت المحادثـات من أجل إقامة منطقة التبادل الحر بين البلاد الأمريكية التي من المفترض أن تتضـمن ٣٤ دولـة من نصف الكرة الأرضية (كل بلاد الأمريكات الثلاث ما عدا كوبـا). وقـد سـمحت هـذه المبادرات إلى حد كبير للولايات المتحدة بتوسيع مدى سـيطرتها علـى ما كان من قبل خارج نطاق هذه السيطرة. وعلى عكس ما يعلنونه، فـإن هذه المباحثات لا تهتم إلا قليلا "بالتجارة" أو "بالتبادل الحر".. أما في نطاق البلاد الأمريكـية، كما يوضح "دورفال برونيل"، فالهدف هو" دعم إجراءات تحرير الأسواق الداخلـية، وجعـل الاحتفاظ بامتيازات السلطات العامة فيما يتعلق بالدفاع عن الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية، أكثر صعوبة". كما سوف ترغب الولايات المتحدة بالتأكيد، إن آجـلا أو عاجلا، في هدم مؤسسات الخدمات العامة (سيلفي باكيرو وإميلي ريفيل، ٢٠٠٠). أمـا الاتجـاه، في غضون ذلك، بالنسبة لدولتي المكسيك وكندا، فهو جعل سياساتها الاجتماعية تابعة لسياسات الولايات المتحدة. وهكذا انخفض نظام التأمين ضد الـبطالة الكـندي الذي كان يتميز نسبيا بالسخاء، والذي كان موجودا قبل سريان اتفاق

التبادل الحر الأمريكي الشمالي، إلى المستوى الأمريكي المتدني جدا (انخفضت بالفعل مبالغ التأمين ضد البطالة المدفوعة من ٧٥% إلى ٣٦% من الراتب كما في الولايات المتحدة). تلاحظ أيضا عاصفة عارمة من الاستيلاء على شركات كندية ومكسيكية، بواسطة شركات أمريكية.

وقد قامت هذه الشركات الأمريكية عن طريق المناطق الحرة في شمال المكسيك، بتغيير مقر عدد كبير من المصانع التي تعين عددا أكبر من الأيدي العاملة رخيصة الثمن. كما تمتص القطاعات التي تستفيد من أكبر قدر من حرية الوصول إلى الأسواق الأمريكية، مجموع الاستثمارات تقريبا، وهي بالأخص القطاعات التي تدفع أجورا منخفضة. **وهذا ما يفسر الهبوط بمقدار ٤٠% في متوسط الأجر في الساعة منذ عام ١٩٩١.** هذا وتفضل الطبقات المسيطرة المكسيكية والكندية أن تتحرك في ظل العملاق الأمريكي: فوضع الخادم في طبقة الأغنياء، مفضل لديهم عن مواجهة الطبقات الشعبية في بلادهم.

ب) دول في أزمة

في ظل كل هذا التطور، تعاني كل الطبقات المسيطرة في أمريكا الشمالية، بدرجات متفاوتة من أزمة في الشرعية. فالسكان يعتقدون بشكل متزايد أن أصحاب الأمر جميعا من "جانب واحد".

كذلك توجد أزمة في القيم: فحمى الاستهلاك والفردية تنادي من جهة بصوت عال وبقوة بأن السعادة القصوى مرتبطة بامتلاك ثروات ذاتية، لكن من جهة أخرى هناك عودة قوية وبأشكال متنوعة، للأصولية الدينية ولأيديولوجياتها المتسلطة والامتثالية. فقد أمكن الاستماع، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلى رئيس اليمين المسيحي، القس "جيري فالويل"، يؤكد أن الولايات المتحدة قد نالت جزاءها لأنها تسامحت مع الشواذ جنسيا والمجهضين. في غضون ذلك، وفي ظل العولمة، تتحول البرلمانات إلى قاعات تسجيل. نود أن نشير أخيرا إلى أن الاتجاه السائد هو التركيز بدرجة أكبر على أساليب القهر والردع.

١- مؤسسات سياسية تفقد شرعيتها

فاز جورج دبليو بوش في الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام ٢٠٠٠، بعدد أقل من الأصــوات التـــي حصل عليها منافسه آل جور. وقد حدث هذا نتيجة لتشريع انتخابي مضــاد للديمقراطية، تقوم بناء عليه هيئات للناخبين بكل ولاية، باختيار الفائز، وقد تم حسم نتيجة هذه المواجهة أخيرا بواسطة محكمة الولايات المتحدة العليا، التي تم تعيين أغلب أعضائها من خلال الإدارات الجمهورية قبل عام ١٩٩٤. الأسوأ من هذا أيضا أن عملــية الانـــتخاب قــد لطخها الغش ولا سيما في فلوريدا، حيث حرمت إجراءات معيــنة، عــدة عشــرات آلاف مــن المواطنيــن من الإدلاء بأصواتهم، معظمهم من الأفروأمريكيين.

بعيدا عن هذه الواقعة، أصبحت الحقائق الآن مزعجة جدا :

- يتــبع المنتخــبون مــنظمات انتخابية ، قادرة على أن تجمع مئات الملايين من الدولارات.

-تكلفــت الحملة الانتخابية الرئاسية الأخيرة ٣ مليارات دولار، أي أكثر من عام ١٩٩٦ بمقدار ٤٠% .

- يأتي ٨٠% من تمويل الأحزاب السياسية من ١% من السكان٠

- الولايــات المتحدة هي البلد الغربي الوحيد الذي انتزع حق التصويت من آلاف المواطنين "المتهمين" بأنهم خرقوا في وقت أو آخر ، القانون الجنائي (أكثر من ١٣% من الأفروأمريكيين وفقا لمنظمة) "هيومان رايتس ووتش"٠

٢- "ديمقراطية"

وفقــا للقواعــد، يســتبعد النظام الانتخابي الفردي إلى حد كبير الأحزاب الثالثة، ليصـــبح التصـــويت منحصـــرا بين حزبين كبيرين مثل الحزب الديمقراطي والحزب الجمهـــوري فـــي الولايـــات المتحدة٠**تم أيضا استبعاد التيارات السياسية التي تمتلك مســتويات عالـــية من التمثيلية (١٠ – ١٥% وأكثر) وهو ما يضمن لهؤلاء في كل** الديمقراطيات الأخرى تقريبا، الدخول إلى الحيز السياسي المؤسسي. وعلى الرغم من وجود نداءات كثيرة من أجل تغيير هذا النظام المضاد للديمقراطية، فإن لا شئ يتحرك لأن الوضع الراهن ملائم جدا للمدافعين عن "النظام" وعن "الملكية".

من المظاهر الأخرى لأزمة الشرعية، هو التسوية بين الأحزاب الكبيرة. فالحزب الديمقراطـــي الـــذي تسانده، حسب العرف، القطاعات الشعبية قد تحول، فلم تعد هناك

فــروق جوهــرية بيــنه وبيــن الحزب الجمهوري المعروف تقليديا بأنه حزب اليمين والأوساط التجارية والمجمع العسكري الصناعي.

٣- انطلاق اليمين "المتشدد"

أصــبح اليميــن المتشــدد في صعود، وهو يرتبط بالتحرك المسيحي الأصولي، والأمــر يــتعلق بكوكــبة مــن الجماعات التي لا يبتعد البعض منها كثيرا من الناحية الأيديولوجــية عــن ميليشيات اليمين المتطرف، مثل تلك التي نسفت مبنى فيدرالي في أوكلاهوما منذ عدة سنوات. كما يمتلك هذا اليمين المتشدد نقاط ارتكاز قوية في وسائل الإعــلام الجماهــيرية وفــي شبكة متسعة جدا من الجمعيات الخيرية. أيديولوجية هذا اليميــن هــي عــبارة عن جراب شعبوي، (ضد الدولة الفدرالية)، ومعاد للفقراء (ضد الــبرامج الاجتماعــية) وعنصــري (ضــد الأفروأمريكييــن والــيهود والمسلمين). والأصــوليون يســتمدون أيضــا قوتهــم مــن عدد من القضايا : الصراع ضد حق الإجهــاض، وضــد الشذوذ الجنسي، وضد الفصل بين الدين (الديانة الوحيدة المعترف بهــا هي طبعا المسيحية) والدولة. منذ السنوات العشر الأخيرة، انغرس اليمين المتشدد بجدية في الحزب الجمهوري، للتسلل إلى أعلى قمم الدولة من جهة، ولفرض "مركزة" أيديولوجــية باتجاه اليمين من جهة أخرى. وجدير بالذكر أن عددا من زعماء إدارة بوش الحالية ومنهم وزير العدل "جون أشكروفت"، ينحدرون من هذا الحزب.

٤- معاقبة وتجريم

علــى أثر أزمة الشرعية، يصبح المستبعدون "طائفة خطيرة". فمنذ عدة سنوات، أرســت المؤسســة السياسية الأمريكية "توافقا أمنيا". وقد أدى **الازدياد الهائل للاعتقال إلــى أن يصبح مليونا شخص تقريبا مسجونين** (مقابل ١,٤ مليون في عام ١٩٩٤). أمــا خــارج السجون، فيمارس إرهاب الدولة الأمريكية من خلال حكم الإعدام. وفي تكساس تم منذ انتخاب جورج دبليو بوش (١٩٩٤) إعدام ١٤٠ شخصا. ونود أن نشير إلى أن الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية ونيجيريا وباكستان وإيران، هي الــبلاد الوحيدة في العالم التي تجيز إعدام صغار السن أو المتخلفين عقليا. لكن القمع ينتشــر بشكل كبير خارج السجون، كما أن الحياة اليومية تقتحمها مجموعة من النظم التــي تســمح للحكومــات بحفظ ملفات تتعلق بالمواطنين. كذلك تنتشر ظاهرة المدن المسورة التي لا يمكن الدخول فيها بدون دعوة، في كل مكان.

التدابـــير الجديدة التي تم اتخاذها منذ الحادي عشر من سبتمبر تعزز هذا التطور، وهـــي تقصد المهاجرين واللاجئين بوجه خاص. فقد تم استجواب أكثر من ١٠ آلاف شـــخص أغلـــبهم مـــن أصل عربي وإسلامي، كما تم اعتقال ٢٠٠٠ شخص منهم. وجـــرى اســـتبعاد قانون عرض المتهم أمام قاض قبل حبسه، وكذلك افتراض البراءة أيضـــا. وفـــي نطاق موجة الصراعات المضادة للعولمة، تدخلت أجهزة قمعية مؤخرا بطريقة عنيفة على العموم، كما حدث في سياتل (ديسمبر ١٩٩٨) وفي الكيبك (أبريل ٢٠٠١). وفـــي هـــذه المدينة الأخيرة، حيث اعتاد السكان التعبير عن أفكارهم بطريقة سلمية، كانت مظاهرة ضد قمة رؤساء الدول الأمريكية، هي الفرصة لنشر القمع بشكل غـــير مسبوق. ولأول مرة في كندا، استخدم البوليس رصاصات بلاستيكية، من التي يتم استخدامها عادة في فلسطين وأيرلندا الشمالية. هكذا تتفق الأيديولوجية مع تطبيق الأمـــن القومـــي بطريقة مماثلة لما كان مفروضا في عهد "ماك كارثي" عضو مجلس الشيوخ في أعوام الخمسينات.

ج) مظاهر قوة و ضعف الحركة الشعبية وضعفها

مـــنذ عـــدة سنوات، أصبح جزء رئيسي من الرأي العام سريع التأثر بالمطالبات والانـــتقادات التي تعبر عنها حركة ضخمة، هي نوع من تحالف الاتحادات الذي تشكل فـــي وقـــت ما بين سياتل (ديسمبر ١٩٩٩) وكيبك (أبريل ٢٠٠١). لكن منذ الحادي عشر من سبتمبر ساد الموقف شك كبير، وتبقى معرفة ما إذا كان هذا التطور قد حدث ليستمر، أم أن الأمر يتعلق برد فعل قومي متطرف سريع الزوال.

١- مفاجأة سياتل السارة

علـــى مـــدار أعـــوام الثمانينيات، اهتزت الحركة الشعبية بشدة. فقد انتقل معدل الانضمام إلى النقابات، في سياق أعمال القمع والتشريعات المضادة للنقابات، من ٣١ % فـــي عـــام ١٩٨٠ إلى أقل من ١٣%. غير أنه في بداية أعوام التسعينيات، كانت هـــناك بعض الإشارات التي تعلن عن تغيير. **فقد أعاد بعض الشباب والمدافعون عن البيـــئة والقطاعـــات المســـيحية الملتزمة، انتقاد الرأسمالية "الموجودة بالفعل"، إلى موضـــع الاهتمام والعناية.** وبإيحاء من الزاباتيين، سمع بعض المنشقين عن المجتمع الأمريكي في حركة شياباس، صوت "لا" شجاعة وهائلة للنيوليبرالية المنتصرة. الرمز كـــان مـــتفجرا، خصوصا وأن الثورة الزاباتية قد حدثت في الوقت الذي تم فيه توقيع

اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي. ولهذا السبب، كان لهذا الدافع أثر راديكالي. كما تم تنظيم مجموعة حقيقية من الشبكات بأسلوب لا مركزي ، ومتحرك، ومناضل، تضم طلابا، ومدافعين عن البيئة، وجماعات للدفاع عن حقوق الإنسان.

لكـــن في سياتل في ديسمبر ١٩٩٨، أصبح كل شئ واضحا : ٥٠ ألف متظاهر مـــن الشـــباب (ســـلاحف)، والمدافعون عن البيئة، ومحبو السلام، في وقت واحد مع سائقي الشاحنات بالإضافة إلى عمال آخرين قادمين من النقابات المناضلة. كما تقاربت الحـــركة النقابـــية بالفعل مع الحركات "الجديدة"، وهذا هو ما أعطى لمظاهرات سياتل طابعها الجماهيري.

بعـــد عـــدة أشـــهر، أعادت الحركات المضادة للعولمة الكرة في العديد في المدن الأمريكية، مستخدمة بطريقة رمزية مؤتمرات الوكالات الموجودة في قلب العولمة، بما فـــي ذلك مؤتمرات الحزبين الجمهوري والديمقراطي. من البديهي أن هناك شيئا جديدا قـــد تبلور بكل وضوح في سياتل حيث انضمت عناصر مقاومة محلية إلى رؤية دولية حقيقـــية. لكـــن الحـــركة المضادة للعولمة الأمريكية الشمالية لا زالت لها نقاط ضعف مهمة، منها قلة مشاركة الجماعات الأفروأمريكية والأقليات الأخرى.

٢- النهضة النقابية

لقـــد غيرت النهضة النقابية المسلمات، ولا سيما داخل اتحاد العمال AFL-CIO القـــوي، الذي يرتبط رئيسه الجديد "جون سويني" بالقطاع المناضل. وقد نظم العاملون الكـــنديون في نقابة عمال السيارات والذين يشكلون النقابة الأكثر التزاما في كندا، في عـــام ١٩٩٥، سلســـلة مـــن الإضرابات الدائرة ليربطوا بشكل إرادي بين المطالبات النقابـــية والقضـــايا الاجتماعـــية (حق الصحة والتعليم والخدمات العامة ذات المستوى المرموق). وفي عام ١٩٩٧، شن ٢٠ ألف عامل أمريكي الإضراب ضد UPS وهي شركة متعدية الجنسية للانتقالات والاتصالات.

هـــذا الصـــمود كان له صدى إيجابي لدى الجمهور، فقد شاهدت نقابات قوية ولا ســـيما نقابـــة ســـائقي الشاحنات، انبثاق فرق جديدة تتحدى النقابية التقليدية وتنظيماتها المناصـــرة تقلـــيديا لأصحاب العمل وللحكومة. هناك أيضا ظاهرة أخرى مهمة، وهي إنشـــاء "تحالفات شعبية- نقابية- طلابية"، مثل شبكة العدالة في العمل، التي نجحت في توحـــيد عـــدة آلاف مـــن الـــنقابات المحلية ومن المجموعات المشتركة في المراكز الصناعية الكبيرة الموجودة في البلاد.

وفي أماكن أخرى، قام الطلاب المجتمعون في "اتحاد الطلبة ضد ورش الأعمال الشـاقة" فـي العديد من الأبنية الجامعية، بحملات ضد الشركات متعدية الجنسية التي منها Nike و Reebok وعلامات تجارية أخرى مرغوبة من الشباب. غير أنه بعد إعادة الحسابات نجد أن الحركة النقابية الأمريكية لم تنجح بعد في تغيير علاقات القوى . فبالتأكيد أن ٤٠٠ ألف عضو جديد قد تم تسجيلهم في اتحاد AFL-CIO خلال عام ٢٠٠٠، لكـن في خلال نفس الفترة، **تم إلغاء ٦٠٠ ألف وظيفة منضمة إلى نقابة، ولا سيما في أعقاب إعادة التمركز في المكسيك في أكثر الأحيان.**

٣- الكيبك وتحالف قوس قزح

تجلـت فعالية تحالفات قوس قزح التي تضم نقابات، وتنظيمات مجتمعية، وشباب، ومناصـرين لتحسـين وضـع المرأة في المجتمع، ومدافعين عن البيئة، من جديد عام ٢٠٠١ فـي السـياق الكيبكـي. فعلى المستوى المحلي، نجد أن التعبئة الضخمة جدا المدفوعـة بواسطة اتحاد نساء الكيبك، هي التي دقت جرس إيقاظ الحركة. لبى آلاف النسـاء و الـرجال نداء اتحاد نساء الكيبك واجتاحوا شوارع جميع البلديات الكيبكية، للاحـتجاج ضد الفقر، وضد عواقب السياسات النيوليبرالية، وضد استخدام العنف ضد النسـاء. نتـيجة لهـذا كان الإعداد لقمة سكان البلاد الأمريكية التي تمت الدعوة إليها للاعـتراض على مشروع منطقة التبادل الحر بين البلاد الأمريكية، هو الفرصة لتيار هائل من تثقيف وتعبئة الشعوب. وفي غضون بعض الوقت غيرت "الهيمنة" معسكرها: اجتذبـت مطالـبات الحركة مشاركة السكان الوجدانية. واجتازت "لا" مدوية، لمشروع مـنطقة التـبادل الحر بين البلاد الأمريكية، كل المجتمع يصاحبها برنامج لإعادة بناء البلاد الأمريكية، مجهز بالتضامن مع منظمات شعبية مكسيكية وبرازيلية وشيلية إلخ. وقد أثبتت أقسام مهمة من الحركة الشعبية، من خلال هذا النجاح، أنه يجب الاستمرار فـي إقامـة تحالفات ضخمة على قاعدة اجتماعية بقدر ما هي أيديولوجية، توحد بين تعبـئات جماهيرية، في أعمال تثقيف وتوعية عميقة، مما يشكل أسس اقتراح مواطني ديمقراطي ويساري.

٤- بحثا عن السياسة

شكلت عمليات التعبئة الهائلة التي تضطلع بها الحركة الاجتماعية،إلى حد كبير، مستوى تسييس شعب بدا خلال عدة أعوام أنه قد استسلم لأعراض مقولة "لا يوجد بديل"! لكن في الولايات المتحدة وإلى حد كبير في كندا أيضا، بنت الحركة نفسها تقليديا، خارج مشروع بديل سياسي.

بيان قمة شعوب البلاد الأمريكية (مختارات)

-إننا نعيش في بلاد أمريكية موسومة بتباينات لا تحتمل: ٥٠٠ مليون يعيشون في أمريكا اللاتينية في الفقر؛يبلغ مجموع ديون أمريكا الجنوبية غير المحتملة ٧٩٢ مليار دولار؛ توجد ٨٠% من الأصول تحت يد الولايات المتحدة و كندا.

ما الذي نريده

- إننا نطالب بالاحترام المطلق للحقوق البشرية، الشاملة والمتساوية والتي لا تتجزأ.

-إننا نريد أن نبني جسورا بين شعوب البلاد الأمريكية، وأن نتغذى من تعددية حقائقنا التاريخية وثقافاتنا، و أن نتعمق بالتبادل في ممارسة ديمقراطية تمثيلية وبالمشاركة.

-إننا نريد الاحترام الكامل لحقوق العمل الأساسية، التي منها حق التجمع، وحق التفاوض بشأن التعاقدات الجماعية ، وحق الاضراب. كما يجب أن تنطبق هذه الحقوق أيضا على العمال المهاجرين.

إننا نريد دولا تعمل من أجل المنفعة العامة، وقادرة على التدخل بهمة لتأكيد احترام جميع الحقوق البشرية، بما فيها، بالنسبة للنساء، حق الأمومة الاختيارية؛ من أجل دعم الديمقراطية، متضمنا حق الاتصال؛ من أجل تأكيد الانتاج و توزيع الثروات . إننا نريد أن تضمن الدول الحصول الشامل والمجاني على تعليم عام وجيد، وعلى خدمات اجتماعية وعلى خدمات صحية، متضمنة الخدمات المخصصة للنساء (ولادة – منع حمل – إجهاض) ؛ وأن تمنع الدول استخدام العنف ضد النساء والأطفال؛ وأن تضمن احترام البيئة من أجل الشعوب الحالية والأجيال المستقبلة.

- إننا ننادي شعوب البلاد الأمريكية بتكثيف تعبئتها من أجل محاربة مشروع منطقة التبادل الحر بين البلاد الأمريكية وبتطوير أشكال أخرى من التكامل مبنية على الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية وعلى حماية البيئة.

-"لا" لمشروع منطقة التبادل الحر بين البلاد الأمريكية ! نعم هناك عالم آخر ممكن! كيبك، أبريل ٢٠٠١

في السياق الحالي، يحذر العديد من الشباب المناضلين مما يعرفونه "كسياسة"، فلديهم تجانس طبيعي مع أفكار العمل المباشر، والديمقراطية المباشرة، والتمرد المدني غير العنيف، لكن، وبدون إنكار أهمية التظاهر والعمل المباشر، يعتقد جزء كبير من المناضلين "الجدد" و "القدامى" أنه لا بد من إيجاد طريقة لإعادة الاعتبار للعمل السياسي، ففي أثناء الحملة الرئاسية الأخيرة في الولايات المتحدة ، تحالفت قطاعات شعبية مع ترشيح "رالف نادر" المحنك في الحركات الشعبية، كما صوت ٣ مليون ناخب من أجله ومن أجل برنامجه المضاد للنيولبرالية.

لا زال البحث جاريا عن صيغة للتدخل سياسيا، إلى جانب التساؤل عما يجب وضعه كبدائل سياسية، بما أن الأمر لا يتعلق بإعادة ما تم بناؤه من قبل، كما يتابع مناضلو أمريكا الشمالية باهتمام ما يجري في أماكن أخرى من العالم ولا سيما في البرازيل :

"حكومات المشاركة الشعبية في البرازيل تريد تخطي الأسلوب القديم الخاص بالحكومات المعادية للديمقراطية، الذي يركز السلطة في قليل من الأيدي، والذي يتجاهل الغالبية العظمى من السكان، الفكرة هي أن الشعب يجب أن يصبح هو المحرك الأول لتاريخه، والمقصود هو تطبيق طريقة لممارسة السلطة تحارب إساءة استخدام السلطة، والمحسوبية، وتعهد بالسلطة إلى الشعب.(مارتا هارنيكر، ٢٠٠١)

٥- عودة "مطاردة الساحرات"

تفعل الطبقة المسيطرة في أمريكا الشمالية كل شئ من أجل تحويل "المناخ الجديد" ما بعد الحادي عشر من سبتمبر إلى رأسمال. فالمتحدثون باسم القوى المسيطرة، سوف يخرجون جميع الساحرات من الصندوق، مع احتمال إعادة الحياة للسيناتور جوزيف ماك كارثي.

هذا الهجوم يدفع بالكثيرين إلى الوراء ومنهم جزء من الحركة النقابية الأمريكية، التي ساندت إدارتها "الحرب الصليبية ضد الارهاب". وفي ظل هذا الجو العدائي للحركات الاجتماعية الذي تغذيه بارانويا وسائل الإعلام، تم تأجيل مظاهرات خطيرة بل وإضرابات. فكان تأثير هذا سلبيا على حركات المهاجرين بوجه خاص. مع ذلك لم يصل الزمن بعد إلى الإحباط النفسي، وكما يكتب "جيرمي بريتشر" المناضل المتأصل جدا في الحركات الاجتماعية الجديدة: " يجب أن نتذكر أن شعبية جورج بوش الأب قد ارتفعت بعد "الانتصار" في الكويت، مثل شعبية نجله اليوم. لكن هذا لم

يمــنعه بعد عام واحد، من أن يخسر الانتخابات في قلب أزمة، كما أن مظاهرات سياتل التـــي برهنـــت علـــى الرغـــبة فـــي العولمة "من القاعدة" ، قد حدثت تماما بعد "انتصار" القـــنابل علـــى "صـــربيا". فســـواء أن يكون لبن لادن أو لآخرين من عينة جورج دبليو بـــوش مشـــاريع أخرى أم لا، يبقى الصراع الجوهري اليوم بين "العولمة من فوق" و " العولمة من تحت" (جيرمي بريتشر، ٢٠٠١) .

المراجع

. BRENNER Robert, The Economics of Global Turbulence, New Left Review, n°229,1998

. BRETCHERJeremy, Les Etats-Unis apres Ie 11 septembre, octobre 2001.

. HARNECKER Marta, La gauche a l'aube du XXF siecle, Montreal, Lanctot, 2001.

. PAQUEROT Sylvie, REVIL Emilie,Z'e«M et ['integration economique des Ameriques, Montreal, Eau-Secours, avril 2000.

مساهمات إضافية

. MANSUETO Anthony, The World from Below :A view from the United States, texte redige dans Ie cadre du rapport Mondialisation des Resistances et consultable en anglais sur Ie site du Forum Mondial des Alternatives: www.forum-alternatives.net

٩ – أوروبـــا الشرقيـــة *

دخـــول بـــلاد الشرق المفاجئ خلال أعوام التسعينيات في الرأسمالية المتوحشـــة، أصـــاب اقتصادياتها وتركيباتها الاجتماعية وعقلية سكانها بالاضـــطراب إلـــى حد كبير. وبالرغم من فضيحة عمليات الخصخصة الاحتيالـــية، وهدم آليات الحماية والتضامن الجماعية، وسقوط المؤشرات الاجتماعـــية المصاحب، إلا أن المقاومات الشعبية والنقابية والسياسية لم تنجح في التبلور.

يساهم رفض السياسات المرتبطة بالأنظمة الاشتراكية، والانجذاب إلى أوروبا الغربية، في هيمنة عقيدة النيولبرالية بلا منازع. ومع ذلك تظهر الصراعات المحلية للعيان.

إن نفـــاذ البصيرة في مواجهة سياسات صندوق النقد الدولي، وتكوين تحالفات دولية، هي العناصر اللازمة لإعادة بناء قوى سياسية واجتماعية تقدمية.

أ) الغوص في التخوم الرأسمالية

بعـــد عشر سنوات من تفكك الاتحاد السوفييتي، يشعر المرء بغصة في الحلق عند معايـــنة الكارثـــة الاجتماعـــية الاقتصـــادية التي صاحبت إدماج أوروبا الشرقية في "العولمـــة".غـــير أن هذه الحقيقة ليست معروفة بشكل جيد بالمقارنة مع الحقيقة الأكثر "كلاســـيكية" الخاصـــة بالـــبلاد الملقـــبة بالعالم الثالث أو الجنوبي– في محيط دائرة " الاقتصاد العالمي" الرأسمالية. إن آراء شعوب أوروبا الشرقية – المتعددة بالضرورة – في التحولات التي تخضع لها، تملك في الوقت الحاضر القليل جدا من الوسائل للتعبير عـــن نفسها، وبالتالي لا يتم أخذها في الاعتبار، وذلك لأسباب يلزم توضيحها إذا كانت هـــناك رغبة حقيقية في محاربة هذه الأوضاع. إن شعوب أوروبا الشرقية التي كانت تخضع بالأمس لدكتاتورية الحزب الأوحد ولدبابات الكرملين، قد استنتجت بسرعة أنه لـــم يكن لديها شئ لتفقده، مشبهة كل تذكير بالمكاسب الاجتماعية أو القيم الاشتراكية، بالحنيـــن الرجعي إلى الماضي. هذا وقد فرض ستالين "الاشتراكية" المحققة بمرسوم،

---

*كاترين ساماري

متنبـئا بتحقيق سعادة الشعوب، لكنه كبح كل تحليل انتقادي للمجتمعات المقهورة، وكل أشكال التنظيم المستقل.• إذا فهذه الشعوب لديها القليل جدا من الخبرة الديمقراطية التي تسـتطيع مـن خلالهـا الصـمود للعقائد الجديدة، وتنظيم نفسها ضد نماذج جديدة من الاضطهاد.

تدعي النيولبرالية أيضا، أنها فعالة وأنها تحمل في جعبتها وصفات، وحرية شاملة تـتعدى الطـبقات. وبـناء علـيه، لا توجد حاجة إلى مشاورات ديمقراطية: فالسوق و"الخـبراء" فـي خدمته "يعرفون" بالطبع، مثل الحزب بالأمس، ما هو صالح للجميع. الأسـوأ من هذا أن من كانوا بالأمس خادمي "الشيوعية الجاهزة للاستعمال" الطيعين، أصـبحوا الـيوم في أكثر الأحيان، أسوأ مروجين "للفكرة الوحيدة" الجديدة، كما أنهم مقاومين للشيوعية (بصفتها البرنامج التحرري).

فجر سقوط سور برلين وإدخال التعددية السياسية في بداية عقد التسعينيات، الأمل فـي إعادة توحيد تقدمية للقارة الأوروبية. لكن المرحلة الجديدة من العولمة الرأسمالية تطـبع آثارها على التحولات المفروضة في أوروبا الشرقية بأسلوب مباغت وارتدادي بوجـه خاص، وذلك لطمس كل أثر وكل طيف لخيارات بديلة لشكل المجتمع، لأن هذا هـو الهـدف الحقيقـي. وبناء عليه يجب أيضا إنكار كل فائدة وكل شرعية للماضي الخاص بشعوب أوروبا الشرقية، باعتبارها مظاهر من الحياة في معتقل كبير.

كمـا أن الاسـتخفاف بتاريخها وخبرتها وكفاءتها والقيم التي يمكنها التمسك بها ، يـتجلى كـل يـوم في سلوك "الخبراء" الغربيين المتعجرف. ويجب الانتباه إلى معاني الكلمـات نفسـها : أليس المقصود هو "الانضمام إلى أوروبا" – الإمبريالية الأوروبية الغربـية تهدف بفعلها هذا إلى القيام بما تقوم به الإمبريالية الأمريكية (لكون الولايات المـتحدة هي "أمريكا"، كما يمكن للاتحاد الأوروبي أن يجسد كل أوروبا). **يجب على يسار أوروبي جديد بهذا الاسم أن يكون متشددا في انتقاده لإمبرياليته الخاصة**، وأن يتصدى للتفسيرات التسلطية التي تتجاهل شعوبا بأكملها.

تهـدف الخطـة إذا إلـى الـبدء فـي مسيرة يمكن أن تأخذ وقتا : الشروع في الاعـتراض على السياسات السائدة وأيديولوجياتها التي تخنق أصوات أوروبا الشرقية. ولا تستطيع هذه الخطة بالتأكيد أن تزعم أنها تعالج مختلف الأوضاع ولاسيما في قلب كومونولث الدول المستقلة المنحدر من الاتحاد السوفييتي السابق، لكنها ترسم الخطوط الأولـى لعمـل لا غـنى عنه، يسترعي نظرة مفكري أوروبا الشرقية اليساريين على أوضـاع شـعوبهم، ويسـمح بشئ من التراجع إزاء وجهات النظر السائدة التي تميز

غالبا "المتخلفين" من بلاد البلقان أو من كومونولث الدول المستقلة باستثناء الجمهوريات البلطيقية من ناحية، ومن الناحية الأخرى "التلاميذ المجتهدين" من أوروبا الوسطى. والمقصود هو السماح بنظرات متقاطعة وصافية على بولندا والمجر (مرشحين جديرين بالثقة للاتحاد الأوروبي) من جهة، وعلى بعض "المتخلفين" (بلغاريا – رومانيا – روسيا – أوكرانيا) من جهة أخرى. كما يجب توجيه نظرة خاصة إلى انفجار العديد من الاتحادات الفدرالية (يوغوسلافيا – تشيكوسلوفاكيا – الاتحاد السوفييتي).

وهنا يبرز التماثل الكبير جدا بين تدهورات هؤلاء وأولئك الاجتماعية، من ناحية أخرى، عبر مؤرخ بولوني اسمه "برونيسلاف جيريميك" بمرارة عن الديناامية الاجتماعية الاقتصادية الحقيقية للتحولات الـ .ـرية في بلده ("المتقدمة" مع ذلك في التحول) أثناء مؤتمر بالسوربون في نهاية أعوام التسعينيات، قائلا: "كنا نعتقد أننا نمضي نحو الشمال ، فإذا بنا قد ذهبنا نحو الجنوب!" لأن الاندماج دون حماية في "الاقتصاد العالمي" الرأسمالي يعني العودة إلى وضع "الأطراف أو التخوم" التي تسيطر عليها مصالح قوى "المركز المتقدم " وشركاته متعدية الجنسية. إنه يعني اتجاها إلى إضفاء طابع شبه المستعمرات على هذه البلاد من جديد، مع سيطرة رأس المال الأجنبي، في بلد مثل بولندا، على أكثر من ٧٠% من البنوك.

لقد عبرت الانشقاقات الثورية خلال هذا القرن، عن محاولات للانفصال عن "تنمية التخلف" المفروض من خلال أسلوب تصاعد نفوذ رأس المال في محيط دائرته، ويذكر "إيفان أفيكوفتش" في تناوله التاريخي لأبعاد مسيرة التكامل الرأسمالي العالمي، فيما يخص يوغوسلافيا ، المقاومة المزدوجة لهذه التسوية/الخضوع ، التي قامت بها مسيرة إزالة الاستعمار في أعوام الخمسينات والستينات من جهة، وتنمية "الكتلة الاشتراكية" المكتفية ذاتيا بأكثر مما ينبغي من جهة أخرى.

إن توقف أو أزمة الإرادات ذات الاتجاه المعاكس للتيار، والانفتاح على الوصفات الليبرالية، قد ظهرا في كثير من الحالات في بلاد أوروبا الشرقية كعودة إلى "الخط الطبيعي". فقد كان أمل الشعوب هو الاتجاه على الأقل نحو "طراز اجتماعي للسوق" على الطريقة السويدية أو قريب من ألمانيا في أعوام الستينات. وكان معنى هذا، نسيان أن **علاقات القوة المتردية ما بعد الحرب الباردة، قد "حررت" رأسمالية متوحشة** "خطها الطبيعي" هو– مثل عولمة القرن التاسع عشر الرأسمالية – تعميق عدم المساواة ما بين البلدان وبداخلها.

ب) أقصص للنجاح في وسط أوروبا؟

منذ منتصف التسعينيات، عاودت البلدان الواقعة في مدار الاتحاد الأوروبي النمو والحقيقة أن قصص النجاح نسبية جدا، لأنه بقدر ما تكون أوضاع معينة في وسط أوروبا أفضل مما هي في أماكن أخرى، فإن ذلك لا يرجع أبدا إلى تطبيق الوصفات الليبرالية، لكن وقبل كل شئ، إلى الميراث المتفاوت من الماضي ومن السياسات "غير القويمة". ونظرة على التشيك وعلى سلوفينيا، أغنى الجمهوريات اليوغوسلافية القديمة، والتي لا زالت اليوم أكثر الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي نموا، يمكن أن تؤكد هذا الكلام. وحتى في الدول "المتقدمة" مثل بولندا والمجر، نجد أن ضخامة وتماثل الخسائر منذ عشر سنوات، في منتهى الوضوح. كما أن شمولية الوصفات المنبثقة عن توافق واشنطن، تعولم النتائج المبتذلة بشناعة لهذه السياسات، والتي تؤكدها تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عدة سنوات. فقد أظهر تقرير عام ١٩٩٩ حسابا ختاميا مفجعا للعقد الذي بدأ بسقوط حائط برلين. وإذا كان النمو قد انتعش منذ منتصف أعوام التسعينات في بولندا أولا ثم في بلاد وسط أوروبا مثل المجر، إلا أنه ضعيف البنية (توجد دائما في بولندا مخاطر بوقوع أزمة وهروب رؤوس الأموال الأجنبية).

وحتى "الأحسن" سابقا مثل جمهورية التشيك، أصابها الركود في الوقت نفسه.

والنتيجة أنه في نهاية أعوام التسعينيات، كانت بولندا هي الوحيدة التي استردت مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي كانت عليه في بداية العقد، أما سلوفينيا والمجر وسلوفاكيا فتقترب منه، وجميع البلدان الأخرى بقيت منخفضة عنه بكثير. وفي جميع الحالات، كان هناك تحول كبير يفرض نفسه وراء هذه الأرقام، وهو عبارة عن سيادة مؤكدة للعلاقات المالية والتجارية، معتمدا على سياسة خصخصة جبرية، تهدف أولا إلى هدم الحمايات القديمة، وتجر معها في أغلب الأحيان، وفي نطاق المبادئ الليبرالية المتطرفة، التشكيك في الوظائف الأساسية للدولة. وبناء عليه فقد تم الازدهار في أوروبا بعد عدة سنوات مما يسميه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "كسادا ضخما"، مذكرا بضخامة أزمة ما بين الحربين. يستشهد التقرير أيضا بأرقام البنك العالمي التي تقدر عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من أربعة دولارات يوميا في مجموع "كتلة" أوروبا الشرقية، بأربعة عشر مليونا في عام ١٩٨٩، و١٤٧ مليونا بعد ذلك بخمس سنوات.

"التحول يقتل"، كان هو عنوان تقرير لصندوق النقد الدولي في نهاية العقد.

لقد صاحب تراجع التصنيع هبوط بمقدار سبع سنوات في معدل حياة الرجال في روسـيا في أعوام التسعينيات. ويجب أن يقاس الانخفاض الكبير والعام في مستويات المعيشـة (ويتأكد أيضا من خلال التحليل على الأساس الإقليمي والنوعي الاجتماعي) داخل كل بلد ، وتعميم البطالة الجماعية، والحرمان الجسيم من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، في ضوء الماضي.

ج) المقاومات الاجتماعية وحدودها

الآن تطرح قضية المقاومات الاجتماعية والنقابية لإدماج أوروبا الشرقية في تخوم العولمـة النيولبرالـية. ويعكس ضعف هذا البعد جيدا الوضع الحالي للأمور، حيث لا يـزال صوت الشعوب في هذه البلاد أضعف من أن يسمع، بعكس الأماكن التي توجد للحقوق الديمقراطية بها تقاليد بعيدة المدى، وقد أبرزنا من قبل بعض أسباب هذا الجو الخـانق. ويمكـن أن يضاف إليها الميراث البيروقراطي من النقابات القديمة – سيور نقـل حركة الدولة في النظام القديم؛ والفساد الذي يثقل على النقابات الجديدة "المستقلة" لكـي تصبح بالفعل سيورا لنقل حركة سياسات الخصخصة؛ والتشوشات الأيديولوجية التـي يسـببها قـيام أحزاب يقال عنها يسارية بتنفيذ سياسات يمينية؛ وأخيرا ظروف الأزمة شديدة القسوة، وحتى صعوبة النضال من جانب شعب يتحتم عليه في كثير من الأحـيان أن يعيش عيشة الكفاف عن طريق زراعة قطعة أرضه الصغيرة أو الإكثار من الأعمال الصغيرة.

كـل هـذا يسـاهم في إيضاح السبب الذي جعل تدهورا اجتماعيا بهذا الشكل لا يتسـبب في وقوع الكثير من الانفجارات، لكن هذه المبررات لا زالت غير كافية. إذ إن تحلـيل انكفـاء جـزء مـن أجهزة النظام القديم ومن النخبة المثقفة نحو الإصلاح الرأسـمالي، يضـع الخطوط الأولى لتحليل مكمل لا بد منه. لكن هناك مسألة أخرى جوهـرية لا بـد مـن أخذها في الاعتبار لتفهم صعوبة المقاومات، وهي: مجموعة الآلـيات الاجتماعـية الاقتصادية والسياسية التي تبقي على هذه المقاومات في صورة معلنة.

يجـب فـي المقـام الأول التمكـن من تحليل الميراث المتدهور والمعاكس من مؤسسـات العهد السوفييتي الكبرى، بصفتها أماكن ممارسة النهج الاشتراكي من قبل العامليـن، والتـي كانت تنتظم أحيانا أقاليم بأكملها. هناك كانوا يجدون الوظيفة، وإلى جانبها يجدون مساكن، ودور حضانة، ومستشفيات ومراكز لتوزيع المنتجات التي يندر

وجودهـا فـي المـتاجر في كثير من الأحيان. ومن روسيا إلى بولندا مرورا بالمجر وسـلوفينيا، نجـد أن المؤسسـات الكبرى هي الأكثر صعوبة في تغيير بنيتها، لأن المـنطق الرأسمالي ينطوي على الخصخصة أو تجسيد هذه الخدمات في شكل خدمات عامـة، وهذا ما يصطدم من جهة مع الفقر المتزايد ومع ميزانيات المحليات المصابة بالعجـز الشـديد، وأيضا بالتكلفة المالية والبشرية لهذه التغييرات البنيوية، ولهذا تهمل هـذه الخدمـات. كما تدفع سيطرة الاعتبارات المالية، وهروب رؤوس الأموال إلى الخـارج، والحفـاظ على المؤسسات التي لا يتم فيها صرف أجور، الطبقة العاملة إلى البحث عن أعمال صغيرة في أماكن أخرى.

يجـب أيضـا تحلـيل الفـخ الاجتماعي الاقتصادي والنفسي للسوق، ولعمليات الخصخصـة الجماعـية عن طريق المساهمة العمالية والشعبية واسعة النطاق.٠ هذا الـنمط مـن "الخصخصة بدون رأسمال" (عن طريق توزيع كوبونات على العاملين والمواطنيـن، تسمح لهم بتملك حصص من مؤسساتهم)، كان هدفه هو إجازة عمليات الخصخصة عن طريق إسقاط كل حق في الإدارة الذاتية للمؤسسات عن طريق العمال بصـفتهم هـذه. وبهذه الطريقة جرى **تجاوز أية مقاومات اجتماعية للخصخصة، مع السماح في مرحلة لاحقة بعملية مريبة جدا لتركيز الملكية شاركت فيها المافيا.**

يلـزم أخيرا عند تقاطع مجموعتي القضايا المذكورة أعلاه (دور الأشكال القديمة للملكـية ورواسـبها ولا سيما في المؤسسات الكبرى من جهة؛ وأنماط "الخصخصة" بـدون رأسـماليين مـن جهة أخرى) التمكن من تحليل التنوع الضخم في المقاومات المعلـنة للمـنطق الرأسـمالي، مـرورا بالمحافظة على، أو إدخال نماذج من الملكية الجماعـية التـي يصطدم أسلوب إدارتها بسرعة انكماش مصادر التمويل العامة. فمن روسـيا إلى المجر على سبيل المثال، يمكن الكشف **عن مقاومة التعاونيات الزراعية لضـغوط عملـيات الخصخصة** بصورها القانونية المختلفة. لا شك أيضا أنه بعيدا عن العواصـم التـي تتركز فيها واجهات الإصلاح الرأسمالي، يمكن اكتشاف صور من الـتعاون تـبدأ من الإنتاج لمجرد الحفاظ على الحياة، إلى ابتكار أشكال محلية للإنتاج التضـامني. كما سوف يلاحظ أن هناك وراء بطء عمليات الخصخصة في سلوفينيا، مقاومـات موروثـة من الماضي المسير ذاتيا – يساندها إضراب عام يتسبب في سد الـباب أمـام قانون الخصخصة الأول الذي أشار به "جيفري ساكس" في عام ١٩٩٠. كذلـك يمكن تفهم الرهان المتناقض على عمليات الخصخصة لحساب مجموع العاملين

بالمؤسسات المختار بكثافة من قبل الطبقات العاملة في روسيا، ضمن بدائل مختلفة للخصخصة في النصف الأول من أعوام التسعينيات.

في جميع هذه الحالات، كما أوضحت حالة بولندا، حيث كان الموظفون يكونون أغلبية المساهمين، كانت القيود التجارية المفروضة بالقوة من قبل سلطات الدولة الجديدة التي تقبل التقليل من مهامها الاجتماعية، تضغط على هذه المقاومات المعلنة: وذلك بغياب اعتمادات البنوك المخصخصة والإعانات المالية الحكومية، وهذا يعطي ليد السوق الخفية القوة الرهيبة التي نعرفها. المقاومات المعلنة موجودة، لكنها لا تجد المساندة النقابية والسياسية التي تساعد على الترابط الجماعي. وكما في النظام القديم، لا زالت هذه المقاومات تبحث في كثير من الأحيان، بلا أمل، عن دعم السلطات المحلية والمركزية التي تتذبذب بين البحث عن الدعم الانتخابي والخضوع للمنطق النيولبرالي الذي يمنحها وحده، في الوقت الحاضر، مصداقية دولية.

د) الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة

ما هو إذا في هذا السياق وفي التدهور الحالي، الجزء الذي يرجع إلى نظام الحزب الأوحد القديم وإلى "النومنكلاتورا" (الموظفون الكبار المستحوذون على السلطة) التي كان أصحابها يتمتعون بالامتيازات بالأمس، والذين يحتلون اليوم غالبا المراكز الأمامية في هذه الخصخصات المافيوية؟ وما الذي يتعلق منه بالسياق الدولي وبالسياسات الليبرالية المفروضة من الخارج – وما هي هوامش المقاومة والبدائل – داخل أو خارج البناء الأوروبي؟

يضع "لاسلو أندور" خطا تحت تقليل الفروق في التنمية بين أوروبا الشرقية وبلاد "المركز" الرأسمالية المتطورة، حتى أعوام السبعينيات. لكنه يذكر بالصعوبة التي وجدتها الأنظمة البيروقراطية ولاسيما في الاتحاد السوفييتي، في الانتقال من نمو كبير ومتسع (كمي) إلى نمو أكثر تركيزا على الجودة والإنتاجية.

وعلى هذه الخلفية الداخلية بالأساس، حيث حققت الإصلاحات المجرية مكاسب حقيقية في الاستهلاك، يشدد نفس المؤلف على الأثر السلبي لعدة عوامل دولية مثل: سياسات " الحرب الباردة التكنولوجية" التي خضعت لها بلاد الكتلة السوفييتية (أي الحظر المفروض على المؤسسات الغربية من تصدير التكنولوجيات الأكثر تقدما وبخاصة إلى الاتحاد السوفييتي)؛ وأزمات أعوام السبعينيات البترولية التي ضغطت على شروط التبادل التجاري؛ وسباق التسلح في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة

في عهد رونالد ريجان، التي تأثر بها الاتحاد السوفييتي بشدة في بداية عقد الثمانينيات؛ وأخيرا أزمة الديون في أعوام الثمانينيات.

يجب التركيز على سباق التسلح وعلى أزمة الديون (وهي معروفة بدرجة كبيرة، وجرى تحليلها في بلاد الجنوب أكثر من أوروبا الشرقية) لتفهم المنعطف التاريخي لأعوام الثمانينيات، فقد أعطى الدين الخارجي للدائنين وللمؤسسات المالية الدولية ركيزة قوية خارجية لفرض عولمة رأسمالية في أوروبا الشرقية. أيضا وكما هو الحال بالنسبة لبلدان العالم الثالث، أحدث ارتفاع معدل الفائدة في بداية الثمانينيات، المرتبط بالسيولة المتوفرة بفضل الدخل البترولي الوفير في أعوام السبعينيات، أزمة ديون يصاحبها تغيير في إمكانات التدخل من قبل صندوق النقد الدولي. ينبغي كذلك التشديد على أن سياسات الإصلاح الهيكلي الخاصة بصندوق النقد الدولي، قد تم بالفعل نقلها بطريقة مخيفة عن طريق المعايير المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على البلدان المرشحة للعضوية من أوروبا الشرقية، والتي تفرض عليهم وصفات ليبرالية معروفة عالميا.

لكن الضغوط الخارجية لا تفسر كل شئ، فمواقف واختيارات الفاعلين الداخليين والدوليين تستحق هي أيضا التحليل في سياق تاريخي لم يحدث من قبل. ومن بين هذه النخب: اختار حزب عن اقتناع أو منفعة أن ينقل لبلاده، بلا قيد أو شرط ، وفاق واشنطن ؛ وآخرون أرادوا الخصخصة لمصلحتهم هم وليس لمصلحة رأس المال الأجنبي؛ وآخرون يبحثون عن "طريق ثالث" تهيمن فيه مسألة السلطة على الخيارات الديمقراطية أو الأخلاقية أو الاجتماعية. كما تعطي التمايزات الاجتماعية التي ترجع إلى ظهور البرجوازيات الجديدة، أفضلية لمسئولي القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بوضع تصديري جيد (أي تحقق مزيدا من العملات الأجنبية)، والذين ينتفعون من أوضاعهم كوسطاء ماليين في مرحلة تتميز بتحويل كل شئ إلى مال، وبالانفتاح الدولي للاقتصاد. كانت ردود الأفعال على أزمة الدين متباينة في البلدان المعنية، لكن أيضا وفي الوقت نفسه، من قبل كبار الدائنين الدوليين.

يجب بالتأكيد بحث موضوع توحيد ألمانيا، الذي تتجلى أهميته الرمزية والجيو-استراتيجية، على حدة. فلقد أنفقت البرجوازية الألمانية كل عام ومنذ عام ١٩٨٩، مائة مليار دولار تقريبا من أجل امتصاص صدمة هذا التوحيد. ولأن تكلفته كانت مرتفعة للغاية بأكثر مما كان متوقعا، قررت الدولة الاتحادية تمويل عجزها عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال رفع معدل الفائدة عام ١٩٩٢، فتسببت

فـي الأزمـة الماليـة والـركود الأوروبي عام ١٩٩٣. لكن وإن كانت البرجوازية الألمانـية علـى اسـتعداد لأن تدفع (وأن تجعل غيرها يدفع) ثمنا مرتفعا لهذا التوحيد الاستراتيجي، فإنها لم تكن مستعدة (كما لم تكن البرجوازيات الغربية الأخرى مستعدة) لأن تدفع المزيد من أجل استيعاب بلدان أوروبا الشرقية الأخرى بنفس الطريقة.

غـير أن هـناك فارقـا دقيقا بالنسبة للهدف الاستراتيجي الثاني بعد سقوط حائط برلين، وهو بولندا.

إذ إن نوعيـته تـرجع إلـى الطابع المكثف والاستثنائي لتعبئة ١٢ مليون عامل بولندي في نقابة "تضامن" المستقلة، عند منعطف عقد الثمانينيات، فكثير من "الخبراء" الذيـن كانوا يرشدون هذه النقابة كانوا "معادين للاشتراكية"، كما تمت رشوتهم بكثافة مـن قبل رؤوس الأموال الأجنبية. لكن أول الإجراءات التي أنعشت مقاومة الشيوعية، كـان الانقـلاب السياسي الذي قاده الجنرال "الشيوعي" ياروزلسكي والذي قمع نقابة "تضـامن". بالإضـافة إلى هذا، إن الخلط في معاني الكلمات عندما يتم قمع نقابة باسم "الاشـتراكية"، لم يكن يعني مساندة من العاملين للخصخصة. وهذا من جهة أخرى ما يـبرر لمـاذا تمت تعبئة النقابات الأمريكية من أجل رشوة، زعماء "تضامن"، مثلما فعلـوا فـي مواجهة الإضراب الآخر في بداية هذه الفترة، وهو إضراب عمال مناجم دونـباس في أوكرانيا. ويجب في نفس الاتجاه إضافة أن إلغاء الديون المستحقة على بولندا من قبل الولايات المتحدة، في بداية أعوام التسعينيات، كان يهدف هو أيضا إلى تسـهيل علاج بالصدمات مكروه شعبيا (دون التمكن من جهة أخرى من ترسيخ سلطة مـن قـام به، وهو "بالسيروفيتش"، الذي تم إقصاؤه في الانتخابات التالية).هذا الإلغاء السياسـي جـدا للديون، كان استثناءً، وقد ساعد ضمنا على استعادة النمو البولندي في منتصف العقد.

قدمـت الـثلاث حـالات الأخـرى لـبلاد مـثقلة بـالديون (رومانيا، والمجر، ويوغوسـلافيا) ثلاثة سيناريوهات مختلفة. فقد سددت رومانيا خلال أعوام الثمانينيات في عهد شاوشيسكو، جملة ديونها. لكن ثمن هذا كان انفجارا اجتماعيا، كلف الديكتاتور حياته. أما اختيار القادة الشيوعيين المجريين فكان مختلفا: حيث اتجهوا إلى بيع أفضل المؤسسـات المجـرية إلى رأس المال الأجنبي، حتى قبل تغيير النظام في نهاية العقد، وذلـك لتخفـيف التكلفة الاجتماعية لسياسة التقشف، ولمحاولة المحافظة على سلطتهم. كما كانت المجر، من جهة أخرى، هي الدولة الوحيدة في أوروبا الشرقية التي اختارت في بداية أعوام التسعينيات، نمطا من الخصخصة عن طريق البيع المباشر. كانت عدم

كفايـــة رأس المال المتراكم بصفة عامة في هذه البلاد، حيث كانت الأموال تلعب دورا هامشـــيا، تعنـــي أن المشـــترين الوحيدين الممكنين كانوا من الخارج. وهكذا اجتذبت المجر نصف مجموع رؤوس الأموال المباشرة الأجنبية المتجهة للاستثمار في أوروبا الشرقية (علينا مقارنة مبلغا مجمعا من ٢٠٠٠ دولار تقريبا للمواطن الواحد عن الفترة ١٩٨٩/١٩٩٩، بمـــبلغ أقل من ٨٠ دولار للمواطن الواحد بالنسبة لروسيا)، وأدى هذا لقـــيام حملة انتقاد ضد الشركات متعدية الجنسية الأجنبية في المجر أثناء انتخابات عام ٢٠٠٠.

يجب إضافة أن الديون اليوغوسلافية التي قدرت بمبلغ ٢٠ مليار دولار في بداية عقد الثمانينيات، قد حدثت أيضا بسبب ارتفاع سعر البترول (الذي كان له تأثير خطير بوجـــه خاص في بلد كان قد تنازل عن استخدام ثروته من الفحم في عقد الستينيات من الانفتاح على السوق العالمي)، وارتفاع معدلات الفائدة. كما كانت المقاومات لسياسات التقشـــف التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، كبيرة وشملت آلاف الإضرابات على مـــدار عقد الثمانينيات، لكن دون ترابط ودون فعالية على العموم. انتهى قمع التيارات المنشـــقة- سواء أكانت من اليسار الماركسي المرتبط بالتسيير الذاتي، أو كانت تيارات ليبرالـــية قومـــية أم لا- في يوغوسلافيا كما في "البلاد الشقيقة"، بأن أفقد سمعة حزب أوحد، يتغلغل فيه الفساد أكثر مما ينبغي، ويتشعب في عدد من البيروقراطيات القومية بقدر ما كان في يوغوسلافيا من جمهوريات ومقاطعات.

وقد دعمت أزمة الديون مبدأ " كل لنفسه" ووجهت الكثير من قادة الأحزاب القوية فـــي يوغوســـلافيا كمـــا فـــي البلاد الأخرى التي تنتمي إلى الاشتراكية، إلى سياسات الخصخصـــة. وبعـــيدا عن منح المجتمع ترابطا ليبراليا ، سوف تعجل هذه السياسات بالتفكك الاجتماعي والقومي للاتحادات الفدرالية.

هـ) من السوق بلا حدود إلى ازدياد الدول

هـــذه المسألة بالتحديد هي التي تدعونا للمقارنة بين انهيار ثلاثة اتحادات فدرالية، يوغوســـلافيا وتشيكوســـلوفاكيا والاتحاد السوفييتي، إلى التفكير فيها. القضية المثارة أعـــلاه مـــن قـــبل العوامل الداخلية (التي تأخذ الشكل الذي يسميه "إيفان إيفيكوفيتش" القومـــية العرقية) والعوامل الخارجية (ضغوط ومنطق الحكومات الغربية)، تستحق أن تطـــرح بالتأكـــيد فيما يخص الأزمة البلقانية بصفة خاصة، حيث تشكل المادة الملائمة

لمعالجـــات مختلفة، لا نستطيع أن نناقشها هنا بمنهجية (كاترين ساماري وجان-آرنو ديرينز ، ٢٠٠٠).

على منوال "إيفان ايفيكوفيتش"، من المفيد أن يتم التأكيد على السياق العام لظهور الاقتصــــاد العالمـــي الرأســـمالي، كما حدث منذ أكثر من قرنين، فبعد المقاومات التي تمـيزت بالقضــاء علـــى الاســـتعمار فـــي أعوام الخمسينيات والستينيات، والتجربة السوفييتية، يشير إلى أن المرحلة الجديدة من العولمة الرأسمالية (التي تتسم خصوصا بالبناء الأوروبي)، يناظرها (كشرط أولي؟) التفتيت القومي العرقي للاتحادات الفدرالية القديمـــة – بمـــا أن البلقان أصبحت ولمرة أخرى، منطقة "للتجريب" العدائي. كما أنه يشـــدد، بصفة خاصة، على أن القوى الكبرى الغربية سوف تقر، بطريقة مماثلة- في نطـــاق بلـــبلة مـــا بعـــد الحرب الباردة - ، تدخلاتها في "مختبرات" الشرق الأوسط والبلقان، وفي العراق وفي صربيا، وتنشئ "تجمعات" (مجموعات من البلدان الخاضعة لنظام التبادل الحر).

تحلـــيلات "إيفـــان إفيكوفيتش" سوف تنعش المناقشات اللازمة. فليس واضحا أن الـــبديل للانفجـــار القومـــي العرقـــي، المجســـد من خلال برنامج آخر رئيس وزراء يوغوســـلافي فـــي عام ١٩٨٩ "أنتي ماركوفيتش"، كان في نطاق مقاومة لليبرالية، بل يمكـــن على العكس، تفسيره كبرنامج ليبرالي للخصخصة على المستوى اليوغوسلافي - يحظى من جهة أخرى، في تلك الفترة بقبول صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة ومعظـــم الحكومـــات الأوروبية (ما عدا ألمانيا والفاتيكان اللذين كانا يفضلان انفصال ســـلوفينيا وكرواتـــيا). كما يبدو لنا أن فشل هذا المشروع لم يحدث فقط بسبب تدعيم نفـــوذ "ســـلوبودان ميلوسيفيتش"، إذ إن السلطات السلوفينية والكرواتية كانت تريد هي أيضـــا أن تقـــوى عن طريق الخصخصة لمصلحتها، وعلى مستوى جمهورياتها، وأن تـــندمج مباشرة وبأسرع ما يمكن في النظام الرأسمالي والأوروبي. وحدث ،من جهة أخرى، نفس الشئ بالنسبة لجمهورية التشيك والجمهوريات البلطيقية.

خلـــف هـــذا الانفجار، سواء أكان مرغوبا فيه من قبل الحكومات الغربية أم لا، يجـــب قـــياس **القـــوة التفكيكية للمنطق الاقتصادي الليبرالي: إنها تفكك على الأخص التضـــامنات في الميزانية للمناطق الغنية تجاه الأخرى**، وتسبب منافسات (تأخذ أشكالا قومية عرقية) حول الحصول على جائزة الملكية الخاصة للمقاطعات، ولثرواتها القابلة للتصدير بالعملات القوية. ولا يحتاج الأمر إلى مؤامرة غربية لتأكيد هذا المنطق (بما

في ذلك المطالبة بحقوق تقرير المصير التي تدخل في صراع مع مبدأ استقرار الحدود الذي دافعت عنه أيضا حكومات حلف الأطلنطي بطريقتها ووفقا لتقديرها).

لـيس مؤكـدا على أية حال أن تكون هذه الأعراض المتزامنة الخاصة بالمناطق الغنية، والتي دمرت يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي، غير موجودة في الاتحـاد الأوروبـي، فالمعـارك المتعلقة بالميزانية في الاتحاد الأوروبي، هي عامل ضـعف كبـير جـدا، ولاسيما في إطار توسيع يتطلب رؤوس أموال كبيرة. كما أن تحفظـات أعضاء الاتحاد الأغنياء عن دفع المزيد من أجل الآخرين، هي أيضا معبرة بـنفس درجـة التحفظات السلوفينية عن الدفع من أجل كوسوفا، أو ترددات لومبارديا تجاه جنوب إيطاليا، أو الفلاندر بالنسبة لبقية أجزاء بلجيكا.

و) أمصير مشترك في قلب الاتحاد الأوروبي؟

غـير أنـه من الواضح جدا أن الاتحاد الأوروبي يبقى في جميع الإسهامات في دراسـتنا هـذه، هـو الأفق الوحيد الجدير بالثقة، لمقاومة تقدمية في أوروبا الشرقية. وحـتى إذا كان من الممكن أن توجد أوهام عن حقيقة الاتحاد الأوروبي، فإن الرغبة في الانضمام إليه تستمر، عادة، حتى مع المعرفة التامة بعيوب البناء الأوروبي وهي: أبعـاده الليبرالية المفككة اجتماعيا بالنسبة للبلدان الأعضاء وقليلة الديمقراطية. كما أن هـناك فكرة مهيمنة متكررة، أنهت جميع التحليلات التي استعنا بها، ويمكن تلخيصها ببسـاطة كالتالي: أيا كانت حقيقة البناء الأوروبي، فإنه لا مناص منه، والوجود داخل الاتحاد ومحاولة تغييره أفضل من التهميش والبقاء خارجه بدون أي نفوذ. هناك أيضا إدراك لضـرورة التمـيز عن انتقادات اليمين القومي الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي، كمـا يوجد شعور بأنه لا بد من وجود حيز أوروبي حتى يتم التصدي بفعالية للعولمة الليبرالية.

تسـتحق وجهة النظر الموضحة هنا الاستماع، بالنسبة للتيارات اليسارية في بلاد الاتحـاد الأوروبي التي تعترض بالأحرى على التوسع باتجاه الشرق (بحجة " نتوطد أولا ثم نتوسع") أولا لأن موقف الرفض الآتي من اليسار الأوروبي الغربي يمكن أن يـتطابق مـع الدفـاع عن " قلعة أوروبية"، استبدل الأغنياء فيها حائط برلين بأسلاك "شـنجن" الشـائكة وبديمقراطية تتجه أكثر فأكثر لمصلحة من يدفع الضرائب، وبصفة خاصـة لأن التوسـع نحو الشرق يسهم في تأكيد الحاجة إلى معاهدات أخرى، وإلى مفهوم آخر عن "أمن" القارة غير المفروض في النطاق الأطلسي، وإلى ميزانية حقيقية

وموســعة إجمـــالا من أجل مشاريع التنمية المشتركة – أي فرض ضريبة على رؤوس الأمـــوال – و إلـــى معايير للتقارب غير مبنية على توحيد العملة، لكن اجتماعية وتميل إلى المساواة.

بعــد عشــر ســنوات من التجارب في أوروبا الشرقية – و٢٠ سنة في العالم – تكــبدت النيولبرالــية، كما يقول لنا "لاسلو أندور، "هزيمة سياسية" تتمثل في عدم وفاء وصــفاتها بالغــرض، وهذا ما اتضح في أزمات عقد التسعينيات المتكررة، وفي التعميق المطلــق للــتفاوتات. وهو يقول: "إن نجاح قوى اليسار، يتوقف على قدرتها على التعاون دوليا، مع الاحتفاظ بمساندة السكان الكادحين في البلاد".

مــع معــرفة أن الاتحاد الأوروبي اليوم هو أساسا "وسيلة لإعلاء مصالح الشركات مــتعدية الجنســية في أوروبا"، يجب أن تدرك أية سياسة تقدمية بديلة توسيع الاتحاد تجاه الشــرق "كسياســة وفــاق إقليمي وتنمية". لكنه يضيف :" يجب على شعوب هذه المنطقة أن تحــتفظ بحــق الاســتفتاء بعــد توقيع الاتفاقيات، والحق في أن تقول لا، إذا لم تكن شــروط الانضــمام تحقــق كل المكاسب المأمولة". كما يجب أن يصاحب الموافقة على البــناء الأوروبــي، نوع من "اشتراط التنمية الاجتماعية". فالأمر يتعلق في الحقيقة بحاجة اجتماعــية وديمقراطــية صــالحة لمجمــوع شــعوب الــبلدان الأعضاء – وليس فقط المرشــحين الجــدد– تمهــد الأمــر لمنطق أوروبا أخري من أجل عولمة أخرى، يتبنى فيها التعاون بين الشعوب مبادئ مشابهة.

المراجع

A l'Est dix ans cle recyclage des nomenklatures, Samovar, co-edition Cahiers Marxistes, no,5 dccembre 1999.

. Dossier Est 89-99, Que sent les espoirs devenus ?,Mouvements, n°6, (novembre- decembre 1999).

Les scenes politiques en Europe centrale et orientale, Courrier des Pays de l'Est. n 1013. (mars 2001).

L'elargissement a l'est de l'UE. Courrier des Pays de l'Est, n°1014, (avril 2001).

. Les economies post-socialistes: une decennie de transformations, Revue a'Etudes comparatives Est-ouest no. 2-3 Vol.30, (juin-septembre 1999).

Les transformations economiques dans la peninsule balkanique, Revue d'Etudes comparatives Est-Ouest, n°4, (decembre 1999).
. BERELOWITCH Alexis, RADVANYIJean, Les 100 Portes sur la Russie - de l'URSS a la CEI, les convulsions d'un geant, Paris, Editions de 1'Atelier, 1999.
LHOMEL Edith et SHREIBER Thomas, L'Europe centrale et orientate, publication annuelle de la Documentation francaise.
PAGE ; P., Economic politique d'une decennie de transition, Critique Internationale, (hiver 2000).
. SAMARY Catherine, A l'Est, une transition vers 1'inconnu, Le Monde Diplomatique, (novembre 1999).
. SAMARY Catherine, DERENS Jean-Arnaud, Les conflits yougoslaves de A a Z, Paris, Editions dc 1'Atelier, 2000.
. Rapports du PNUD el d 1'UNICEF, 1999.

مساهمات أخرى:

. ANDOR Laszlo, Hungary
. BAZGA Nicolae, Romania
. BORISSOV Yuri, La transition bulgare
IVEKOVIC Ivan, Yugoslavia, fragmentation and globalization: some comparisons
. JASZUK Boleslaw, Poland - Effects a/Transformation
. ROSENBERG Dorothy J. et at.,Russia and the Global Economy: Conserving Poverty or an Opportunity for Social Progress?
. VERNIK Oleg, Ukraine

نصـــوص واردة فـــي إطـــار تقريـــر "عولمة المقاومات" ويمكن الرجوع إليها في موقع المنتدى العالمي للبدائل : www.forum-alternatives.net

١٠- أوروبا الغربيـة*

يتـبادل شعوب معظم بلاد الاتحاد الأوروبي حاليا، نفس الأوراق النقدية . فهـل سـتبدو لهم الرموز المرسومة على هذه الأوراق مبهمة وغامضة جدا، مثل أوروبا نفسها؟

نمـت فـي السـنوات الأخـيرة نماذج مختلفة من التحركات الجماعية، القديمـة والجديـدة، التقليدية أو الجذرية، ضد أوروبا التي يتم دمجها على أسـاس القـدرة التنافسـية وإلغـاء التقنيـن فحسب، فكل بلدانها تعرضت للمسـاس بالمكتسـبات الاجتماعية والخدمات العامة خلال أعوام الثمانينيات والتسـعينيات. تشـكل هـذه الأنشـطة توافقـا متعددا و فعالا، يشذ في مواجهـة الاصـطفاف المنضـبط للقوى السياسية الكلاسيكية وراء مواقف نيولبرالـية. غـير أن أحد التحديات الهامة بالنسبة لهذا التحرك، هو تحديد الأهـداف السياسـية التي يجري الرهان عليها على المستوى الأوروبي، و أن يسجل صراعاته ومطالباته على هذا المستوى.

أ) إصلاح الاتحاد الأوروبي أو تنقيحه أو رفضه

يعتـبر الـتكامل الأوروبي في كثير من الأحيان، كما يمارس حاليا، كأحد محركات العولمـة فـي شـكلها النيولبرالـي، أكثر من اعتباره كابحا لتجاوزاتها، أو بالأحرى ، تطـورا بديـلا باعـثا لشـكل آخر من العولمة. ومن هنا يعتقد الكثيرون بطريقة شبه صـريحة، أن مقاومـة الليبرالية المتطرفة تعني محاربة السياسة الأمريكية التي تجسدها، بقـدر مـا تعنـي محاربة سياسة الاتحاد الأوروبي التي ترافقها. هكذا، بالنسبة للعديد من المتظاهريـن المجتمعيـن فـي "نيس" في ديسمبر من عام ٢٠٠٠، تم تسجيل المعارضة لقمـة أوروبـية فـي السـياق المباشـر للمظاهـرات "المضادة للعولمة" بمناسبة مؤتمر صندوق النقد الدولي في "براج" أو قمة منظمة التجارة العالمية في "سياتل".

غـير أنـه هـناك بخـلاف ذلـك الكثيرون الذين يشددون على أن تطور التكامل الأوروبـي يمكـن أن يشكل دائما عاملا للتوازن في مواجهة إلغاء التقنين، لا بل تمهيدا لشـكل مخـتلف. يـرى الـبعض أنه يمكن مواجهة هذا بواسطة عمل تصحيحات جادة

---

*برنار ريانو

للآليات الأوروبية الحالية، بينما يرى البعض الآخر أنه لا بد من إعادة التفكير تماما في هذه الآليات. لكنهم يتفقون جميعا في التفكير في أن البعد القاري هو مساحة سياسية ملائمة في مواجهة الآليات العالمية، وأن إضافة المحلي (أو القومي) والعالمي لا يكفي، وأن البناء الأوروبي يشكل ساحة أساسية لكل المعارك الديمقراطية والاجتماعية. إذن، وفقا لهذا الرأي، فالأهداف السياسية لمؤتمر قمة أوروبي مثل مؤتمر "نيس" و"جوتبرج"

أو "إشبيليه"، كانت تتميز عن تلك الخاصة بمؤتمر "براج" و "سياتل" أو "جنوا".
ففي "نيس" كان يجب الإدلاء بإجابات على الأسئلة المطروحة على حكومات نيابية (آليات الديمقراطية داخل الاتحاد الأوروبي ، مسيرة التوسع، ميثاق الحقوق الأساسية ...)، بما أنه من المفترض في الاتحاد أنه بناء سياسي ديمقراطي، مع رقابة برلمانية (غير كافية) على الإجراءات التي لا يتم اختصارها في المباحثات السرية بين الخبراء الحكوميين، إلخ. كما كان يمكن الاعتراض على أسلوب عمل الاتحاد مع قبول هيكله

في "براج" و"سياتل" أو "جنوا"، كان الصراع يرتكز- في مواجهة هياكل "فنية" مغلفة بالغموض يقوم بها خبراء غير مسئولين و ليس لديهم أي التزام بتقديم حساب على رؤوس الأشهاد عن تفويض شعبي - أولا وبخاصة، على إخضاع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (فضلا عن مسرح الأشباح المسمى قمة الثمانية) لرقابة ديمقراطية ، وبالتالي الاعتراض على هياكلهما واقتراح إلغائهما أو إعادة بنائهما على أسس جديدة.

ب) تراجع الجدل الأوروبي

تراجع الجدل الأوروبي لاعتبارات كثيرة منذ انهيار حائط برلين، بينما كانت تنمو موجة جديدة من الحركات الاجتماعية. وإذا كان من الممكن الحديث عن مؤتمر لصندوق النقد الدولي وقمة كل سنتين للاتحاد الأوروبي، فهذا يعبر بإسهاب عن حالة الجدل على البناء الأوروبي.

هذا الجدل لا يزال غامضا جدا في الدول الأوروبية، بما فيها الدول الأعضاء الأقدم عهدا. وهذا الارتباك موجود أيضا بشدة في الحركات التي تثير المجتمعات المدنية الأوروبية، بينما تمر هذه الأخيرة بنهضة محسوسة. كما ينشأ هذا الارتباك عن التفاوتات التي توجد بالتأكيد، أقل من كونه ينشأ عن حقيقة أن المناضلين لديهم على ما يبدو إدراك متفاوت جدا بأهمية الهياكل المشتركة. هناك أيضا مواجهة مع

ردود أفعال أيديولوجية مدموغة بالمضمون القومي وفي أحيان كثيرة بنزعة قومية لاشعورية، ترسم صورة عامة متباينة إلى أبعد حد، أكثر من المواقف السياسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي بحالته الراهنة، هكذا يتم إدراك ظواهر أساسية من وجهة النظر الأوروبية، بطريقة متباينة جدا، والإجابات (أو غياب الإجابات) السياسية متباينة أيضا بنفس القدر.

وللاقتناع بهذه الحقيقية، يكفي إحصاء عدد القضايا الأوروبية المهمة التي ليس لدى الحركات أو الأحزاب جدل أوروبي أو حتى داخلي بشأنها، أو لديها فقط القليل منه، لنذكر على سبيل المثال، مواجهات شعوب يوغوسلافيا السابقة، والعلاقة اليورو-متوسطية، والقضية الفلسطينية، والعلاقات مع بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، وقضايا السلام والأمن والروابط بين الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلنطي، ومشاكل حرية التجول والهجرة، والقضايا الثقافية والاجتماعية (على سبيل المثال حول مفهوم الخدمات ذات المنفعة العامة أو الإبداع الثقافي)، وسلطات الهيئات الأوروبية، والحيز الشرعي الأوروبي، إلخ. البعض سوف يرد على كل واحدة من هذه المسائل، بأن الإجابة المرضية تستلزم تعميق آليات التكامل الأوروبي. وآخرون، على العكس، ممن يناضلون في حركات قريبة جدا من الأولى من خلال موضوعاتها وبرامجها، لن يروا مع ذلك أي مخارج ممكنة إلا في الدفاع عن السيادات الوطنية، الغالبية سوف يكون لديها، مهما يكن من الأمر، مشاكل كبيرة في تنظيم الجدل على المستوى القاري.

ج) الحلول الوسط الاجتماعية الجديدة

هذا هو السبب، لاعتبارات كثيرة، من هذا المنظور، في تراجع الجدل الأوروبي في غضون العقد الأخير، في حين كانت تنمو موجة جديدة من الحركات الاجتماعية في الكثير من الدول الأوروبية (بزخم متفاوت في الواقع). وقد ظهرت هذه الحركات، جديدة تقريبا من حيث نماذجها وأهدافها، في سياق محدد جدا خلال أعوام الثمانينيات والتسعينيات.

كانت أعوام الثمانينيات هي أعوام انتصار الليبرالية المفرطة في أوروبا، في شكلها المتقدم جدا، وهو التاتشرية، لكن أيديولوجيتها المتعلقة بإلغاء التقنين دمغت أيضا السياسات الفرنسية (حيث كان اليسار في السلطة) أو الإيطالية (في سياق أزمة "الجمهورية الأولى") والألمانية بالتدريج. وتتدهور الحلول الوسط الاجتماعية التي أعدها الديمقراطيون الاجتماعيون والديمقراطيون المسيحيون في كل مكان بأوروبا،

بعـنف مـع الـثورة التاتشرية في بريطانيا العظمى، وبالتدريج في القارة كلها. جاء بالإضافة إلى ذلك انهيار "الاشتراكية الحقيقية" السوفيتية ليعطي شرعية هائلة لليبراليين المتطرفيـن، في مواجهة تيارات اليسار الراديكالي، أو الاشتراكيين الديمقراطيين أو الليبراليين الاجتماعيين الذين لم يتهيأوا إطلاقا لهذا الحدث برغم أنه كان متوقعا.

أخفقت "النماذج"، وإذا كان قد تم القضاء على دولة الرفاهية الإنجليزية، فقد انقلبت أوضـاع الـنماذج القارية إلى حد أن أفضت إلى انقلابات حقيقية. و"نموذج الأراضي المنخفضة" كان نموذجا جيدا، وهو الذي كان يعتبر "جوهرة الديمقراطية الهولندية". فمنذ عام ١٩٤٥، أبرمت الأحزاب السياسية الرئيسية والنقابات بالإضافة إلى أرباب العمل، اتفاقـيات تـتعلق بالسياسة الاقتصادية. وحصلت النقابات عوضا عن الإشراف على الأجـور وتخفيضات الميزانيات الاجتماعية، على ضمانات (رخوة) من الحكومة ومن أرباب العمل فيما يتعلق بالبطالة وبالخدمات الاجتماعية. لكن في خلال بضع سنوات، تغـيرت طبيعة هذه الضمانات بالنسبة للأجراء الهولنديين : فشبكة الحماية الاجتماعية تسـتمر، حـتى إذا كانـت أقل تماسكا، وخصوصا بالنسبة للقطاعات الأكثر عرضة للمخاطـر (شباب، نساء، مهاجرين)، غير أنها لم تعد في خدمة ضمان فرص العمل ولكـن فـي خدمـة مرونتها. ويبين الظهور المباغت للظاهرة السياسية "بيم فورتيون" تناقضات الاتجاه الجديد.

يمكـن ملاحظـة هـذا التطور أيضا في الدول الإسكندينافية، حيث إذا لم يكن انقـلاب الآلـيات قـد أدى إلى تشقق خطير، فإنه يخلخل المجتمعات التي تصبح أقل مسـاواة. وهكذا يتدهور النظام في فنلندا. وقد زاد خضوع البشر إزاء المجتمع، كما تضـاعفت مشـاكل الحياة اليومية وخاصة بسبب البطالة. في الوقت نفسه تم تخفيض الميزانـيات الاجتماعية. غير أن مجتمعات الدول الشمالية تعتبر الأكثر عدلا والأكثر أمانا والأكثر استقرارا في العالم، حيث تتميز فنلندا دائما بأقل فارق في الدخول (حتى إذا انخفضـت هـذه الدخول)، وبالنقابة الثانية من حيث القوة، وبنظام للعلاج وللحماية الاجتماعـية يحظى بالتقدير. على أية حال، لقد أحدثت نفس الآليات، نفس النتائج في كـل أوروبـا الغربية، وبعنف أكثر في الجنوب حيث كانت الحلول الوسط السالفة هي الأقل متانة.

د) التصديات لإلغاء التقنين

كانـــت المقاومات لهذا التطور مختلفة، تبعا لقوة الحملات، ولتقاليد الصراعات، ولـــوزن أجـــزاء الطـــبقات المتوســـطة التي كان يمكن أن تستفيد من الوضع الجديد (ولاســـيما فـــي دول التخوم مثل أيرلندا والبرتغال). وهذه الصراعات الدفاعية التي كانت موجهة في الوقت نفسه ضد تراجع التصنيع نسبيا في أوروبا والذي أحدثه النظام الجديـــد لاقتصاد العالم، وضد إلغاء التقنين وعمليات الخصخصة، كانت في مجموعها فاشلة، ويرمز لهذا الفشل، إضراب عمال المناجم البريطانية.

كانت هناك أيضا أنماط أخرى من النضال – حيث كانت علاقة القوة تسمح بذلك – مهمـــتها بالأحرى هي التكيف مع الوضع الجديد، ولاسيما البطالة الجماعية. وكان المقصـــود مـــنها هو الدفاع، جزئيا على الأقل، عن المكتسبات الشعبية واقتراح حلول وســـط جديـــدة. هذا هو على الأخص حال المعارك من أجل تخفيض فترة العمل في فرنســـا وإيطاليا، وخصوصا في ألمانيا، مثل المعركة التي قادتها "نقابة عمال الصلب" بشـــكل أساسي، من أجل جعل ساعات العمل في الأسبوع ٣٥ ساعة فقط. وقد هيمنت هـــذه المعـــركة على السياسة النقابية هناك خلال أعوام الثمانينيات والنصف الأول من أعـــوام التسعينيات، واستمرت لمدة ١٠ سنوات قبل تطبيق أسبوع الـــ ٣٥ ساعة في أقســـام صناعة التعدين والطباعة. لكن عندما بدأ تطبيقه، كانت النتيجة بعيدة عن إعادة توزيع العمل والتسوية الاجتماعية الجديدة المأمولة.

فـــي أعوام الثمانينيات، هيمنت اتجاهات سياسية في ألمانيا ثم تغيرت في غضون أعـــوام التســـعينيات، إذ فقـــد جزء كبير من النقابات المبادرة فيما يتعلق بمسألة وقت العمـــل. أما اليوم، فمصالح المؤسسات هي التي تهيمن في هذا الشأن، وفقا لمقتضيات السوق والإنتاج ومن خلال المرونة.

كل هذا لم يعق في نهاية الأمر المسيرة المنتصرة لليبرالية المتطرفة. غير أنه في نهايـــة أعـــوام التســـعينيات اتضح أن أجزاء كبيرة من الشعوب الأوروبية ليست على اســـتعداد للمضـــي أبعد من ذلك في منطق إلغاء التقنين. ففي فنلندا على سبيل المثال، يعتقد معظم البشر دائما في حسنات دولة الرفاهية ويرغبون في المحافظة عليها. كما أثبت استطلاع للرأي أجري في مارس من عام ١٩٩٩ أن ٩ فنلنديين من ١٠ يعتقدون أن الخدمات العامة مهمة جدا بوصفها عامل أمان، وأنه يجب الإبقاء عليها، وأكثر من ٧٠% مـــن الذين أجري معهم استطلاع الرأي، كانوا يعتبرون أن تخفيض الميزانيات

الاجتماعية مبالغ فيه بشكل كبير. دليل آخر على ذلك هو شعبية إضرابات الخدمات العامة (الصحة، التعليم، النقل) الكبرى عام ١٩٩٥ في فرنسا.

هـ) الأنماط الجديدة من الصراع الاجتماعي

تتطور أيضا في هذه اللحظة أشكال جديدة من النضال و/أو المعارضة السياسية للنموذج المسيطر، بعيدا عن الصراعات الاجتماعية التقليدية الخاصة بالأجراء وبأشكال تنظيماتهم النقابية المألوفة ويلاحظ "كريستوف أجيتون" النقابي والقائد لعدة حركات فرنسية، تطورا من ثلاث مراحل؛ الأولى، محاولة الاتحاد الأوروبي للنقابات لنقل الحلول الوسط الاجتماعية القومية إلى مستوى التكامل الأوروبي، واتضح أنها فاشلة. الثانية، هي بداية المقاومة لإلغاء التقنين (ولاسيما في حالة نضال عمال السكك الحديدية في فرنسا). المرحلة الثالثة هي النضالات التلقائية التي تبرز وتنعش فعالية الحركات (البطالة، البدون مأوي، البدون أوراق، إلخ) في هذا السياق، تحاول المسيرات الأوروبية ضد البطالة، التي تم تنظيمها في الأعوام من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠، التعبير عن هذا النشاط الجديد على المستوى الأوروبي وخاصة بمناسبة قمم أمستردام وكولونيا.

تنظم هذه الحركات أولا ضد أشكال الاستبعاد المختلفة، التي لا تهتم بها النقابات التقليدية المستغرقة في الدفاع عن الأجراء في القطاعات المحمية أو المستقرة ،أو تهتم بها هامشيا مثل العاملين المؤقتين، العاطلين، البدون مأوى، المهاجرين بأوراق أو بدون أوراق، إلخ، كل هؤلاء الذين تطلق عليهم الحركات الفرنسية اسم "البدون" وفي فرنسا، كانت حركة "البدون أوراق" هي أهم أحداث الساعة في ١٩٩٦-١٩٩٨، كما في البلاد الأخرى، في سويسرا على سبيل المثال مع حركات دعم المهاجرين واللاجئين هذه الحركات التي، لدى معظمها تاريخ من النشاط يمتد لعشرات السنوات، تظهر تصلبا غير عادي حتى إذا كانت النتائج السلبية العديدة المسجلة، ولاسيما في مجال حق الالتجاء، تقودها إلى أن تنفرد بنشاط يشبه عمل النمل.

والأمر لا يتعلق فقط بالمستبعدين، لكن أيضا بالحركات ذات المظهر الأكثر كلاسيكية التي تتعلق بقطاعات استراتيجية من المجتمع الحالي، سواء أكانت تقوم على خدمات عامة أعادت الليبرالية المتطرفة النظر فيها، والتي كانت موجودة في قلب الحلول الوسط الاجتماعية السابقة (نقل جماعي، صحة، تعليم، طاقة، توزيع مياه، إلخ)، أو كانت تطرح مشاكل بيئية مرتبطة بإشكاليات أوروبية (نقل، زراعة، طاقة،

توزيـــع مياه، وغدا بالتأكيد خدمات مالية، إلخ)، أو كانت أخيرا تؤثر في قضايا مهمة علـــى المســـتوى الأيديولوجي (ثقافة، تعليم، إلخ). هكذا بدأت الإضرابات الكبرى لعام ١٩٩٥ فـــي فرنســـا التي تشكل لاعتبارات كثيرة بداية هذه المرحلة من الصراعات الاجتماعية، في مجال الخدمات الصحية قبل أن تأخذ كل مداها في النقل الجماعي، مع اتخاذها مسألة الضمان الاجتماعي كنقطة مركزية.

فـــي نهايـــة أعوام التسعينيات، كانت الحركات ضد الزراعة كثيفة الإنتاجية هي الأكـــثر وضوحا، لا سيما في فرنسا مع صراع الاتحاد الفلاحي الذي يختصم في نفس الوقـــت الشكل الأوروبي لتنظيم السياسة الزراعية (من المنظور الاجتماعي والبيئي)، والأوامـــر المفروضـــة مـــن مـــنظمة التجارة العالمية (في سياق الحرب الاقتصادية الزراعية اليورو-أمريكية).

هـــذه الفعالـــية ليست خاصة بفرنسا وحدها. ففي سويسرا على سبيل المثال، قام اتحـــاد الفلاحيـــن السويســـريين العضـــو في التنظيم الفلاحي الأوروبي، وفي Via Campesina من خلال هذا التنظيم، بدعوة أعضائه للمشاركة في أوائل المظاهرات الفلاحية الأوروبية وحتى العالمية التي نظمت في جنيف، ضد وضع السياسة الزراعية لمنظمة التجارة العالمية موضع التنفيذ.

نفـــس الشئ في هولندا مع المنظمات الصغيرة NAV وNAJK ، وفي ألمانيا وفـــي أســـبانيا، إلـــخ، وهي حركات متعلقة بالأقلية لكنها فعالة جدا، كما أعطي لها الـــتطور المأسوي لأزمات "جنون البقر" والحمى القلاعية، صدى كبيرا لنشاطها لدى الرأي العام.

إلـــى جانب، أو مع هذه الحركات الاجتماعية الجديدة أو المجددة، نمت في العديد من الدول الأوروبية مجموعات أو جمعيات تعمل مباشرة ضد العولمة أو تجاوزاتها، وقد شكل الصراع ضد فرض الاتفاق متعدد الجوانب بشأن الاستثمارات، في كثير من الأحـــيان اللحظـــة الحاسمة لتبلور هذه المجموعات، اجتذب هذا الصراع بطريقة ذات مغـــزى، المتضـــامنين مـــع العالم الثالث، وحركات مسيحية (حملة يوبيل ٢٠٠٠)، والحركات النسائية، والراديكاليين الفوضويين في أكثر الأحيان، وأحيانا كما في فرنسا، القـــوى الآتية من عالم الثقافة (رابطة مخرجي الأفلام)، إلى جانب المدافعين عن البيئة (أصـــدقاء الأرض). وبسرعة جدا وفي كل مكان تقريبا، ظهرت حركات ضد سياسة صـــندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ولكن أيضا ضد الخصخصات (مثل فـــي فنلندا، حملة Pro-Koskenkorva). كما انتشرت حركة ATTAC التي نشأت

فـي فرنسا من أجل فرض الضريبة على تحركات رؤوس الأموال (ضريبة توبين)، بسرعة في كثير من الدول.

وفـي سويسرا، نظم التحرك العالمي للشعوب الذي نشأ في اندفاعة النشاط المنظم في أسبانيا، في فبراير من عام ١٩٩٨، حدثا له أهمية تاريخية في السلسلة الطويلة من المظاهرات واللقاءات المضادة للعولمة، التي ظهرت في السنوات الأخيرة. **كما أعطت المظاهرات الضخمة مثل التي تمت في سياتل وفي بورتو أليجري، رؤية شاملة لهذا التحرك المتنوع بقدر ما هو فعال.**

و) البحث عن بديل

لكـن إلـى أن حـد ترسـم هذه التعبئات، المخطط الأول لعناصر البدائل للنظام المسيطر الحالي؟

بأيـة طريقة تستطيع، أو تريد، هذه الحركات التأثير في الطريقة التي تتكامل بها أوروبـا؟ حتى إذا كان بعض أصحاب القرار لا يتناولون هذه الحركات بعدم اكتراث (هكـذا وجه المفوض الأوروبي "باسكال لامي" كلامه إلى مناضلى ATTAC)، فهي لا زالت بعيدة عن أن تكون مجموعا ملتحما.

هـل يجـب التفكـير، إذا تفحصـنا الوضع الألماني، أنه بسبب أن تحالف الأحمـر/الأخضـر ليس مشغول البال إلا بتحقيق الوضع السوقي الأفضل لألمانيا في السـوق العالمية، سيأتي البديل رغم كل شئ من الحركة النقابية؟ أو هل كم يتساءل "جونـيرو بـيريز" فـي أسـبانيا، يجـب تصور أن الممارسات اليومية للصراعات الاجتماعـية، ترسم خطوط المستقبل وتعبر أكثر من عشرات أو مئات البرامج الجميلة المسـتحيل تطبـيقها اجتماعيا؟ هل ممكن أن نجد عنصر إجابة في المنتدى الاجتماعي العالمـي فـي بورتو أليجري، بوصفه النطاق الذي سمح فيه بالتقاء المقومات الثلاثة الكبيرة للحركة العمالية: الفوضوية ، والاشتراكية، والشيوعية؛ وحركة اجتماعية بديلة فـي الوقـت نفسه؛ ومكان للمواجهة القاسية بين تحليلات الحاضر وخطوط المستقبل؛ وسـعي لـترجمة القيم والمبادئ إلى عروض سياسية جديرة بالتصديق؛ ومحاولة لبناء ديناميكية جماعية لسلطة مضادة؟ يمكن تمني هذا بالتأكيد.

خـلال أعوام الثمانينيات والتسعينيات، كانت كل فكرة عن بديل سياسي اجتماعي تـبدو طائشـة. وفـي نهاية أعوام التسعينيات عندما حل يسار الوسط تحت سيطرة الاشـتراكية الديمقراطية، محل يمين الوسط في أغلب دول أوروبا الغربية، لم يترجم

هـذا إلا إلى تغييرات هامشية، بل تتوغل أحيانا في الاتجاه النيولبرالي أكثر من بعض الأحـزاب اليمينية. منذ أعوام ٢٠٠٠ من جهة أخرى، نزع تداول السلطة إلى السير فـي اتجـاه مخالف (النمسا، إيطاليا، فرنسا، هولندا)، مع مخاطرة كبيرة جدا بسيطرة تأثـيرات سـلبية. **فبسبب انعدام البديل، ظهرت على الأحرى، ظواهر تفكك بالنسبة للتنظـيم السياسـي السـائد**: عزوف الشباب أو الطبقات الشعبية، عن المشاركة في الانـتخابات، تـراجعات في اتجاه الحرفية، ارتدادات كارهة للأجانب، ترسيخ اليمين المـتطرف، تخـل عنـيف عـن بعض المستبعدين، إلخ. كما سبب التفكك،في بعض الحـالات، انشـقاقات ثقافـية تقدمـية ضـد "الفكرة الوحيدة". وبدا بالتدريج أن هذه الانشـقاقات تصـبح ذات مغزى. كذلك حصلت بعض التيارات اليسارية المتطرفة أو الخضـر على نتائج انتخابية ذات مغزى في بعض الدول. لكن مسيرة التجديد لفكرهم السياسـي حتى يصبح من جديد "قابلا للتنفيذ"، في السياق الأيديولوجي والثقافي الجديد، هـي بعيدة عن أن تكتمل (في الحالات التي بدأت فيها). يتجلى الشئ الأساسي للعيان علـى مسـتوى المجـتمعات المدنية والحركات أكثر مما يتجلى على مستوى العرض السياسي بالمعنى الدقيق.

غـير أنـه ما الذي يمكن أن تشارك به هذه الحركات؟ إلى أي مدى تستطيع أن تطور علاقات القوى، وأن تغذي السياسة بمقترحاتها؟ كما يؤكد "كريستوف أجيتون" : يجـب أخـذ تنوع هذه الحركات في الاعتبار، ولاسيما في تعبيراتها الجذرية: اليسار المـتطرف الفوضـوي الأسباني أو المستقل الألماني، أو مناضلو المراكز الاجتماعية الإيطالـية أو المحـاربون مـن أجـل البيئة البريطانيون؛ مكونة من شباب (بريطانيا العظمـى، ألمانـيا، هولـندا، إلخ) أو من شباب ومناضلين من الجيل السابق (إيطاليا، أسـبانيا، إلـخ). كما يجب إدراك إلى أي حد يمكن أن تكون هذه الحركات الدليل على تطـور أيديولوجـي عمـيق. وكمـا يلاحـظ "باتـريك فيفيري" من المجلة الفرنسية Transversales: فإنـه خلافـا لمـا كان في سنوات السبعينيات، **فالمجتمع المدني معـترف بـه اليوم كلاعب على المسرح الوطني والدولي**. الشئ الجديد هو أن هذه الحـركات تتبنى القضية السياسية الجوهرية، وهي قضية السلطة. ونظرا لموضوعية صـراعاتها، تجد هذه الحركات نفسها عند نقطة تقاطع المنطق الذي يغلب عليه طابع المقاومـة ومـنطق التجريـب.بلا شك إن "أفضل الإصلاحات الجذرية" هي أفضل ما يمكـن التوافق معه عند ظهور بدائل أكثر قدرة على التغيير من المنطق الثوري الذي يتمـيز بالبعد التنظيمي. وهذه الحركات يمكن أن تكون راديكالية في الصراع – وهي

هكـــذا بـــالفعل – لكـــن عليها أن تفضي إلى حل على المدى القصير للمشاكل الملموسة، لتضع قدمها بالتالي في عملية التجريب.

إنهـــا تظهـــر فـــي لحظة محددة من التاريخ الأوروبي. يقول "باتريك فيفيري": كلما بعدنـــا عـــن الصـــدمة الكهربائية البدئية – الحرب العالمية الثانية – كلما ضعفت الطاقة الأولـــية لمشـــروع الاتحـــاد الأوروبي، وكلما أصبح بُعد إعادة السلام ممتهنا، وكلما فقد المشـــروع طموحـــه، وكلما جاءت التخوفات القومية لتفرغ حمولتها، و"أوروبا العظمى" التـــي ترتســـم لثمانـــية وعشرين، أو أربعين من الدول الأعضاء، هي نظام هجين، غير مُرضـــي بالطـــبع، لكـــنه أساسي مع ذلك في إنشاء منطقة سلام. كما يهيمن عليها منطق السوق الأوحد، لكنه ليس الوحيد المؤثر عليها.

الافـــتراض الـــذي يمكـــن أن نصـــيغه هو التالي: يجب تنفيذ المشروعين في وقت واحـــد، مشـــروع منطقة سلام مترامية، ومشروع أوروبا كونفدرالية، كمعمل تتخلق فيه ديمقراطية عالمية.

غـــير أن هـــذه المشـــكلة بعيدة عن أن يتحقق حولها اتفاق الآراء لدى المناضلين في حـــركات أوروبـــا، ففي الوقت الذي تكون فيه ٧٥% من التشريعات القومية تحت التأثير المباشـــر للتوجـــيهات الأوروبية، يمكن أن يبدو من الضروري اعتبار أن ميدان الصراع المفضـــل هـــو ميدان الاتحاد الأوروبي، وأن هناك في تقدم أو تراجعها النصوص، تقاس أوضـــاع علاقـــات القـــوى بيـــن الطـــبقات وبين القوى الاجتماعية، كما تتجسد البرامج السياســـية. لكـــن هـــذه الضرورة بعيدة عن أن تكون محل اتفاق: فالحركات الأوروبية لـــيس لديهـــا فقط صعوبة في أن تكون ممثلة على مستوى السياسة الأوروبية، لكنه يشق علـــيها أيضـــا أن تتمـــثل أوروبا لنفسها. والصراعات الاجتماعية في الأساس، محصورة فـــي المســـتوى القومي أو تحت القومي. فالسياسة قومية، والروابط الداخلية بين الحركات (بمـــا فـــيها الـــنقابات) في دول أوروبا المختلفة لم تحرر تقدما منذ ربع قرن (بل إنها قد تراجعـــت فـــي بعـــض الأحيان)، حتى بخصوص قضايا يعرف الجميع أنها ذات طبيعة أوروبـــية (بعـــض الخدمـــات العامة مثل النقل أو الطاقة قضايا حرية الانتقال والهجرة، البيئة، إلخ). والحقائق الثقافية والسياسية تستتبع أن يبقى الحال هكذا لمدة طويلة.

تـــتعلق أممـــية الأمـــس ، وإلى حد كبير أيضا اليوم، بالقضايا الكبيرة الاستراتيجية. لكـــن المســـتوى الأوروبـــي يتعلق أيضا منذ عدة سنوات بالأهداف اليومية المحلية! إذا فمـــن الضـــروري إيجاد أشكال جديدة من التفاعل والتعاون والتمثيل وكسب التأييد، التي بممارســـتها علـــى مســـتوى الاتحاد، لم تعد من فئة القومية، ولكنها لم تعد أيضا من فئة

أممـية الأمـس. وعلـى القوى السياسية والاجتماعية أن تجرب طرقا جديدة لتتدخل بين المسـتويات المحلـية والوطنـية والأوروبـية؛ وأن تؤسس روابط مستعرضة من خلال المؤسسـات، والموضـوعات المشـتركة، إلخ؛ وأن تتمكن من تقييم ما يستطيع، من بين الـتجارب الوطنـية المخـتلفة، أن يخدم كنقطة ارتكاز للجميع، على سبيل المثال: الدفاع عـن الخدمـة العامـة في فرنسا، المبادرة المحلية في ألمانيا، الدفاع عن الحقوق الفردية في هولندا، إلخ.

يجـب أيضـا أن تملك الحركة الاجتماعية ناصية الجدل السياسي، كما يجب عليها أن تسـتغل مـثلا فكـرة التكوين الأوروبي المستخدمة من بعض السياسيين كأداة أو آلة ضـغط، كفرصـة للجـدل الأوروبي بشأن شكل المجتمع، وحقوق المواطنين ، وخاصة الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعية. المسألة الأوروبية تخص أكثر من الأوروبيين، لأنه كمـا يذكـر "باتـريك فيفيري" تجد أوروبا نفسها مشدودة نحو رأسمالية إعلامية تلغي قوانيـن دولـة الرفاهـية ، وبـناءا عليه تبدأ معركة هائلة بين نموذجين للنظام: دولة الرفاهـية مـن جهـة، ومـنظمة الـتجارة العالمـية أو الاتفـاق متعدد الجوانب بشأن الاستثمارات من جهة أخرى.

لا زالت أوروبا اليوم في قلب هذا التناقض، لكن كفة الميزان لم ترجح بعد.

مساهمات إضافيـــة

. BIERNBAUM Heinz, Wirtschaftliche, politische und soziale Verhaltnisse in Deutschland

. HUDIG Kees et al., The Netherlands

. LAITIIA Anastasia, Challenging neoliberal economics - alternative movements and initiatives against globalisation in Finland

. MAZZETTI Giovanni, // movimento per l'altemativa in Italia:un malato grave?

. MISIK Robert, Osterreich.'Aufschwung des oppositionellen Szene unter einer rechts-konservativen Regierung

·. PERE2 Manuel Monereo,La izquierda espanola entre la derrota, el hastio y la refundacion.

. ROCHAT Florian, la Suisse

نصــوص واردة فــي إطـــار تقريــر "عولمة المقاومات" ويمكن الرجوع إليها في موقع المنتدى العالمي للبدائل: www.forum-alternatives.net

الجزء الثاني

بعض الأهداف العالمية للصراعات المعاصرة

لا يمكن الحديث عن المقاومة والنضال في إطار الأهداف القومية أو الإقليمية وحدها، فهناك قضايا تتخطى الحدود، وتخص الإنسانية في مجموعها، وتثير تعبئة وحملات على المستوى العالمي. وليس من الممكن الحديث عنها جميعاً، وسنكتفي في تقرير "عولمة المقاومة- أوضاع النضال" للعام ٢٠٠٠، باختيار البعض منها. وسنبدأ بالطاقة، وبصفة خاصة بالبترول الذي يمثل تحدياً اقتصادياً، وبيئياً، وسياسياً، وجيو استراتيجياً من الدرجة الأولى من الأهمية. أما الماء، الذي يدخل أكثر وأكثر في إطار منطق السوق النيولبرالي، فقد أصبح رهاناً عالمياً. وتبدو ديون العالم الثالث كقمة جبل الثلج الذي يخفي آليات استخلاص ثروات الجنوب بوساطة اللاعبين الماليين التابعين للشمال. ويكشف الخطاب عن الفقر، أيديولوجية نظام يخشى من النتائج الاجتماعية لمنطقه الاقتصادي الخاص، ولكنه يرفض المساس بهذا المنطق. وتقف حركات النساء من أجل عولمة بديلة، على رأس النضال ضد العولمة النيولبرالية لأن النساء هن أول ضحايا هذه الأخيرة. وسمحت الأوضاع الدولية، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، بتسارع التسلح العالمي، وتدخلات القوات المسلحة الأمريكية، ومضاعفة مخاطر الحرب، والتهديد بها.

١-البترول، مفتاح السيطرة الاقتصادية *

البترول من الموارد التي تثير شهية الجميع، وتستخدم الولايات المتحدة الوعود تارة، والتهديدات تارة أخرى، من أجل استمرار سيطرتها على احتياطياته العالمية، ووسائل نقله، كما تفرض سياسة خفض أسعاره. وتتعرض بلدان استخراجه لنتائج سياسية، واجتماعية، وبيئية مدمرة. ومع ذلك فهناك فرص للتخلص من هذا القهر، ولكنها تفترض تعاون الحركات الاجتماعية، والمستهلكين، والباحثين من أجل تحرير الدول المعنية، واحترام حقوق الإنسان، والاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة.

أ-الرهانات المرتبطة باستغلال البترول

كان البترول يمثل خلال التسعينيات ٤٠% من الاستهلاك العالمي من الطاقة، وستستمر هذه الأوضاع حتى عام ٢٠٢٠. وهو يمثل ١٥% من قيمة التجارة العالمية، ويعتبر من أهم المواد في بورصات التجارة العالمية، كما يعتبر المؤشر المهيمن على أسعار الطاقة، أي أن سعره يُتخذ معياراً لمصادر الطاقة الأخرى. وتستهلك البلدان الصناعية نصف الإنتاج العالمي من البترول، مع أن عدد سكانها لا يتجاوز سُبع سكان العالم.

وتحتكر حوالي عشر شركات متعدية الجنسية البحث عن البترول واستغلاله. ومنذ صدمة البترول العكسية عام ١٩٨٥، ومرحلة ذبذبة الأسعار الطويلة التي تلتها، استطاعت هذه الشركات، بفضل خصخصة قطاع البترول طبقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي، وقيادتها التكنولوجية، أن تسيطر حتى على مصادر النفط الجديدة لبلدان منظمة الأوبيك. وفي الوقت نفسه، تقوم بعملية تركيز مزدوجة، تعمل على تكوين مركز بترولي عملاق، إلى جانب عملية تنويع ومشاركة في القطاعات الأخرى من سوق الطاقة مثل الغاز، والكهرباء النووية، وإنتاج الوقود من المنتجات الزراعية، وكذلك في قطاع التعدين. وتحتفظ هذه الشركات بالمعلومات الاستراتيجية بشأن الموارد البترولية،

---

*برونو كارتون

وهي ترفض مشاركة البلدان المنتجة في هذه المعلومات، وتحرمها بذلك من المعطيا.
الجوهرية اللازمة لتخطيط تنميتها.

والمُستغِلون هم البلدان المنتجة، فمنذ انخفاض أسعار البترول عام ١٩٨٦، انقلـ
ميزان القوى ضد مصلحة بلدان الأوبيك، التي لم تعد تستطيع التحكم في الأسعار
وهي تجد نفسها مثقلة بالديون، وغير قادرة على تمويل استثماراتها البترولية، ويز.
اعتمادها على الشركات متعدية الجنسية بلا انقطاع. ولم يعد أمامها من تصور لما بعد
البترول، أو تنمية بديلة، فلم يعد لديها خيار سوى الخضوع للقهر البترولي. وتبدو
قارة بأكملها مثل أفريقيا وليس أمامها من طريق للانخراط في العولمة سوى
الانخراط الريعي، فأفريقيا ذات الفائدة هي أفريقيا ذات الثروات تحت الأرض.

والولايات المتحدة مسئولة بصفة خاصة عن هذا التغير في ميزان القوى، فقد
شجعت على زيادة الإنتاج في جميع أنحاء العالم بهدف المحافظة على انخفاض
الأسعار بزيادة العرض. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أعلنت "الاستراتيجية الوطنية
للطاقة" ضمان حرية نقل البترول في جميع أنحاء العالم، وهي تراقب بدقة أي تهديد
محتمل لحرية هذه الطرق. وإذا ما شعرت البلدان الصناعية بأي خروج عن قوانين
السوق فإنها لا تتورع عن استخدام القوة العسكرية. ومع ذلك فتقلبات السوق وسياسة
الأسعار هي التي تعرض الكثير من دول العالم الثالث لمخاطر الانفجارات السياسة
والاجتماعية.

ب-الكلمات التي تعبر عن علاقات القوى

١-"البترول ضد الفلاحين"

جاء في مذكرة وجهتها نساء جماعة الأوفوي في نيجيريا علم ١٩٨٦، لشركة
البترول الوطنية النيجيرية، في أثناء احتلالهن السلمي لمنشئات ضخ البترول وتكريره
الخاصة بالشركة: "إن الأرض هي رأس المال الأكثر قيمة وأهمية، والأداة لتحقيق
الرفاهية للدولة وللأفراد. ومن الضروري معرفة أن شركة البترول الوطنية النيجيرية
تحتل ما يقرب من ٦٥% من الأراضي الزراعية للأوفوي، في حين تحتل الشركات
الأجنبية الخاصة حوالي ٣٠%، مما يترك لشعب الأوفوي حوالي ٥% من أرضه
الزراعية. وعلى هذا الأساس، لا تفهم الجماعة لماذا تُعاني من الحرمان من الماء
النقي، والكهرباء في قراها، ولماذا لا تحصل على العمل لأبنائها وبناتها، ولا على منح

التعلــيم لهــم. وفضلاً عن ذلك، لماذا لا تحصل على قيمة التعويضات عن الأراضي المنتزعة للشركة الوطنية للبترول منذ ١٩٧٣."

٢-"الدولة التابعة المستبدة"

قــال بول فيي خلال يوم بحث في مؤسسة ليليو باسو الدولية، إن البلدان المنتجة للبترول تتميز بثلاث خصائص:

- لا يتناســب حجــم العمالة المستخدمة في إنتاج البترول بالمرة مع قيمة السلعة المنتجة، وهذا يعني أنه لا تُخلق طبقة عاملة حقيقية؛
- تمثل الموارد البترولية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن الميزانية، خاصـ ة إذا لاحظنا أن أغلب الموارد الأخرى تأتي من الرسوم الجمركية المحصلة على البضائع الواردة بفضل الدخل البترولي؛
- يُحصل الدخل البترولي عن طريق الشركات متعدية الجنسية الكبرى.

"والنــتائج المترتــبة علــى هذه الأوضاع خطيرة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة المنــتجة والأمــة، **فالدولة التي ينتقل الدخل البترولي عن طريقها، تكتسب قدراً من الاســتقلال عــن الأمــة.** فهــي ترتــبط بالخارج، أي بالقوى الخارجية التي تمنحها الاســتقلالية. وما دامت تشعر بالاستقلالية، وتعتمد على الخارج، وتتجه نحوه، فلا بد من أن تتخذ وضعاً استبدادياً بالنسبة للأمة...."

٣-"الإبادة الجماعية عن طريق البيئة"

يقــول كيــن ســارووبوا زعيم الأوجوني في نيجيريا: في بلاد الأوجوني، "تعبر مواســير البــترول الصــدئة، ذات الصمامات غير المُحكَمة، الحقول، وتقطع الطرق، وتســير إلــى جانــب مصادر ماء الشرب. فنجد حقول المانيهوت (نوع من البطاطا) علــيلة، ومــياه الأنهــار مغطاة بنقط زيتية" ويزيد مستوى تلوث مياه بلاد الأوجوني بــالمواد البترولية بمقدار ٦٠ ضعف المستوى المسموح به في الولايات المتحدة، طبقاً لتحقــيقات البــنك الدولــي. ويعاني السكان من مستويات الأمراض الخاصة بالجهاز التنفسي، والدرن، والأمراض الجلدية بدرجة تفوق معدلها في بقية البلاد.

٤-"نحن معمل لتجارب اشتراكية الديون"

رسم الكاتب الكاميروني مونجو بيتي صورة لعملية نهب موارد الأمة الكاميرونية قائلاً: "منذ بدء استغلال البترول في الكاميرون، لم يحصل السكان على أية معلومات عن الكميات المستخرجة، أو الدخل المتحقق. فقد حثت شركة إلف على إيداع الدخل البترولي في حسابات مصرفية بالخارج، وقد علمنا عن طريق البنك الدولي أن هذا الدخل مثل، طوال عشرين عاماً، أكثر من ثلث الثروة الوطنية المنتَجة. ونحن نعيش في بلاد لا يدخل فيها الدخل البترولي ضمن بنود الميزانية، وكانت حكومة الكاميرون تبرر ذلك رسمياً بالرغبة في بناء رصيد يمكن استخدامه في السنوات العجاف. وها هي السنوات العجاف قد جاءت ولم ير سكان الكاميرون شيئاً من هذا الرصيد يعود. وقد شجع الدائنون الدوليون هذا الاتجاه بمنحهم قروضاً للبلاد لا يمكن تسديدها. وهذه الديون غير عادلة، فالشعب يقوم بتسديدها حالياً، في حين أنه كان من الممكن تجنبها لو استخدمنا الدخل البترولي."

ج. المقاومة: نحو بناء مبادرات دولية

٢-إعادة بناء الدولة

حاولت عدة حركات للمقاومة الشعبية خلال التسعينيات، إعادة بناء الدولة التابعة المستبدة، بطريقة سلمية، وهذا معناه الرهان على وجود مجال لاتخاذ القرار بعد النقاش. ففي نيجيريا على سبيل المثال، حاولت المقاومة الشعبية الترويج لخيار إعطاء الدولة مضموناً جديداً باقتراح أن يجري فيها النقاش حول الخيارات الاقتصادية الممكنة. ففي نيجيريا، نظمت حركة المحافظة على شعب الأوجوني مسيرات في طول البلاد وعرضها عام ١٩٩٣، لمطالبة الحكومة الفدرالية بتنظيم مؤتمر وطني ذي صلاحيات ليدرس عدة قضايا مثل الاستمرار في الإنتاج البترولي، ومسئوليات القائمين بذلك، وتعويض الجماعات المتضررة. ومع أن هذه المبادرة لم تنجح، فإنها ترسم الخطوط لمحاور سياسية وقانونية يمكن استغلالها على نطاق وطني.

٢-مجال الاستهلاك الجماعي

يجب أن يتحدد أسلوب استهلاك البترول على أساس معايير أخلاقية لا اقتصادية، وأن يجري اتفاق جماعي على ذلك. وهذا اتجاه جديد في مركز النظام العالمي مبني على الرغبة في اعتماد موقف أخلاقي تتبناه هيئة عامة. ففي الولايات المتحدة قامت

الحــركات الطلابــية، ومــنظمات المواطنين بالضغط على البلديات لتمنع التعامل في البترول مع الشركات التي تتعامل مع البلدان التي لا تحترم حقوق الإنسان. ونجح هذا الضــغط فــي جعــل هيــئات إقليمــية أمريكــية مــثل مدينة لوس أنجيليس وولاية ماساتشوســتس، تتبنى قوانين تفرض على الهيئات العامة التموين بالبترول على أساس التمييز على أسس أخلاقية.

٣-إعادة تقييم المعارف، والخسائر، والتكلفة المستترة

اتفق بعض زعماء الفلاحين في الإكوادور، ومعهم بعض علماء البيئة الأمريكان، مــع بعض الفلاحين من الكاميرون وتشاد، على إعادة دراسة عن أثر مشروع بترولي قامــت بــه شركة إسو، عام ١٩٩٩، لحساب البنك الدولي. وقد شرح زعماء الفلاحين مــن الإكــوادور، للأفارقــة هــذا النوع من الدراسة. وكيف أن خسائر الموارد غير الــتجارية للأدغــال سواء للغذاء أو الصحة، أو المأوى لا تؤخذ في الاعتبار. وقاموا معــا ببحوث لتقييم الخسارة التي تلحق بالأجيال من فقدان لمحصول شجرة مانجو لمدة ١٢٠ عاماً، وتقدير الخسائر في انتقال البشر بسبب وجود عائق هو خط أنابيب. وكيف يمكــن تقدير التكلفة لأمة بسبب ترك الرجال لأعمالهم الأصلية، والعمل في إنشاء خط الأنابيب، ثم البطالة بعد انتهاء العمل.

٤-عولمة المطالب

نجــح النضـــال النقابــي، وضغط حركات حماية البيئة، في الدول الصناعية، في فــرض قوانين تضمن العقود الاجتماعية للعمال، وحماية البيئة. وتعمل هذه الحركات علــى تعمــيم هــذه الحماية للعمال والبيئة على نطاق العالم. وهذا يتعارض بشدة مع محــاولات الشركات لتنظيم نشاطها بمقتضى قواعد تضعها هي بنفسها، أي ما يسمى "بالقوانين السهلة".

٥-نحو سيناريو مختلف للطاقة

ينبغــي أن تــبدأ المقاومة لأباطرة البترول على المستوى الفكري، بحيث تمارس التفكــير الحــر للانــتقال من السياسات الحالية إلى تصور أشكال جديدة لإنتاج الطاقة وتوزيعهــا. والمهــم هــو تخــيل شكل من أشكال الطاقة لا يقبل بطبيعته الاستغلال المركــزي أو الخضوع للسلطة. وقد قام بعض الباحثين والموظفين العامين في أنحاء

مخـتلفة مـن العـالم، باقـتراح أشكال جديدة لتوفير الطاقة مبنية على أساس مزدوج يعارض الحتمية المفروضة حالياً، فمن جهة يزيد من كفاءة استخدام الطاقة في الشمال، ومن جهة أخرى، يحصل الجنوب على الطاقة بشروط معقولة.

وتقترح هذه المقاومة العمل وفق جدول الأعمال الآتي:

- إنشـاء وكالـة عالمـية معنـية بكفاءة استخدام الطاقة، وبأشكال الطاقة المـتجددة. ويكـون مـن واجـباتها دعم الوسائل المستحدثة لرفع كفاءة استخدام الطاقـة، وتعمـيم هـذه الوسائل. وتتبعها أجهزة عامة وطنية مستقلة عن منتجي الطاقـة، تعمل على تعزيز الجهود لإنتاج الطاقة بشكل لامركزي، وتشجيع اتخاذ القرارات بالاستفادة من الإمكانيات المتوفرة للاقتصاد في استخدام الطاقة.
- وقف الدعم المباشر وغير المباشر للطاقة الأحفورية.
- إعـادة توجـيه الـبحوث، علمـاً بأن ما يخصص حالياً لبحوث الطاقة المـتجددة فـي البلدان التابعة للوكالة الدولية للطاقة، لا يتجاوز ٨% من إجمالي تكلفة البحوث بشأن الطاقة.
- فـرض ضـريبة فـي البلدان الصناعية على الاستهلاك النهائي للطاقة، وتذهـب حصيلة هذه الضريبة لبرامج رفع كفاءة استخدام الطاقة في بلدان الشمال والجنوب.

٣-الماء، مشكلة العالم في المستقبل، بين الخصخصة واعتباره إرثاً مشتركاً للإنسانية *

منذ بضع سنوات، تكاثرت التقارير المزعجة حول مصادر المياه العذبة، ويتفق الجميع على أن قضية الماء ـ المحافظة عليه، واستخدامه، وتدويره ـ هي من المجالات التي يجب معالجتها على المستوى العالمي. ويستغل القائمون الجدد على إدارة العالم اليوم، هذا الوعي الجديد بشكل تدريجي، ومنتظم لصالحهم. ويعمل المسئولون في الهيئات الدولية، في تنسيق مع أصحاب الشركات الكبرى المتعدية الجنسية المختصة بالمياه، على الوصول إلى توافق عالمي جديد ذي نتائج غير محدودة. ووفقاً لادعائهم، فإنه لكي يمكن إدارة شئون الماء برشاد، لا يمكن الاستمرار في النظر إليه كحق للجميع تشرف عليه السلطات العامة، وإنما اعتباره قيمة اقتصادية، أو سلعة تخضع لظروف العرض والطلب. وتنتظم مقاومات كثيرة لهذه الرؤية.

أ-ظهور مشكلة عالمية: "أزمة المياه"

بالكاد منذ ثلاثين عاماً كان الماء يعتبر في مجتمعاتنا أحد موارد الطبيعة المتوافرة بلا حدود، والذي يمكن استخدامه بلا قيود مثل الهواء وبعكس البترول. ولكن التهديد المتزايد بنقص الموارد العالمية للماء، قد جعل منه، في نظر الرأي العام، المورد الاستراتيجي للقرن الواحد والعشرين، أو "الذهب الأزرق". وقد تحول هذا السائل، الذي لم يكن يثير اهتمام كبار متخذي القرار حتى وقت قريب، في بضع سنوات، إلى الموضوع الرئيسي لسلسلة من المنتديات الدولية، وتقارير وكالات الأمم المتحدة، والاجتماعات من كافة الأشكال. واليوم، يعتبر خطر حدوث أزمة عالمية للمياه، أحد التحديات التي لا يمكن تجاهلها أمام الحكومات، والمجتمعات العلمية.

ولنعد الآن إلى عملية بناء مشكلة عالمية، وإثارة الوعي العالمي بها، ففي عام ١٩٧٧، عقد في مار ديل بلاتا (الأرجنتين)، المؤتمر الأول للأمم المتحدة بشأن الماء. ويوصي برنامج عمل "مار ديل بلاتا" الذي تمخض عنه ذلك المؤتمر الحكومات "بأن

---

*فرانسوا بوليه

تضع الخطط والبرامج الوطنية لتوفير الماء النقي، والصرف الصحي للمجتمعات، وأن تحـــدد الخطوات المؤدية لذلك في إطار خطط وأهداف التنمية الاجتماعية/الاقتصادية، مـــع مـــنح اهتمام خاص للقطاعات الأكثر احتياجاً". وفي إطار هذا المؤتمر أعلن عن "العقــد الدولـــي لماء الشرب والصرف الصحي" من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠. ولكن أعوام التســـعينيات هي التي اكتسب خلالها ملف الماء الأولوية على جدول الأعمال السياسي العالمي.

وفـــي عـــام ١٩٩٢، يؤكد إعلان مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية "اعترافاً بالطبيعة المتكاملة والمتوافقة للأرض" * فكرة التنمية المستدامة، ويـــرفع الاهـــتمام بالبيئة إلى مستوى أساسي في السياسات الوطنية والدولية. وقد أثار الخـــبراء الخمسمائة المجتمعون في دبلن في يناير ١٩٩٢، تمهيداً لمؤتمر ريو، الذعر بالقول: "تهدد ندرة الماء العذب واستخدامه بشكل مستهتر بدرجة متزايدة إمكانية تنمية رشـــيدة بيئياً ومستدامة. ويلحق التهديد بمجالات الصحة، والرفاهية الإنسانية، والأمن الغذائـــي، والتصـــنيع، وكذلك الأنظمة البيئية التي تتوقف عليها هذه المجالات ..." ** ومـــنذ تحقـــق "وعـــي" الوكالات الدولية الكبرى ــ والأمم المتحدة والبنك الدولي على رأســـها ــ بالنتائج الحتمية للاستخدام غير المنضبط لموارد الماء العذب، أخذت وتيرة الاجـــتماعات بيـــن الخبراء والحكام تتصاعد، وتوالت التقارير والدراسات. كذلك أعيد اكتشاف البعد الجيو استراتيجي للماء، المسبب لتوترات واضطرابات إقليمية تصل لحد الانفجار في بعض الأحيان، مثل ما يحدث في الشرق الأوسط، حيث يصبح التحكم في المنشـــئات المائـــية ومصـــادر المياه (مياه الأردن، والليطاني، وهضبة الجولان)، من دوافع الحرب والسلام بين إسرائيل وجيرانها العرب.

واســـتجابة لقـــرار المؤتمر الوزاري في عام ١٩٩٤، في نوردفيك بهولندا، بشأن مـــاء الشـــرب، وصـــحة البيئة، وبتوجيه من البنك الدولي، أنشئ عام ١٩٩٦ المجلس العالمـــي للمـــياه والـــذي مهمته "تحديد المشاكل الملحة للمياه... برفع الوعي بها على جمـــيع مســـتويات اتخـــاذ القـــرار، مـــن أعلى السلطات وحتى الجمهور العام"، وأن يوفـــر "الآراء والمعلومات ذات الصلة للهيئات، ولمتخذي القرار بشأن تطوير السياسات والاســـتراتيجيات المناســـبة [الشـــاملة] لإدارة مستدامة لمصادر المياه، وتطبيقها، مع

---

* الملحق رقم ١ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

** ديباجة إعلان دبلن عن الماء من منظور التنمية المستدامة.

المحافظة على البيئة، والمساواة الاجتماعية والنوع الاجتماعي"*** وعبر تنظيم المنتديات العالمية للمياه (مراكش عام ١٩٩٧، ولاهاي عام ٢٠٠٠) التي جمعت الآلاف من الخبراء، والحكام، وممثلي دوائر الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، فرض المجلس العالمي للمياه نفسه على الدوائر الرسمية، كالموجه (شبه) المطلق في جميع القضايا المتعلقة بالماء، بإقامة توافق ــ سمي "الرؤية العالمية للماء" ــ حول طريقة مواجهة "مشكلة" الماءُ الملحة، ومجموعة الحلول القابلة للتحقيق.

وعلى الرغم من سلسلة الإعلانات، والقرارات الرسمية، وخطط العمل التي حفلت بها السنوات العشر الماضية، والتي رفعت مشكلة المياه إلى مستوى "أولوية الألفية"، فإن المعطيات الأساسية لمشكلة الماء لم تتغير. فالتقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعنوانه: "الرؤية العالمية للبيئة لعام ٢٠٠٠"، **يقدر أن ٢٠% من سكان العالم يعانون من عدم الحصول على مياه الشرب، وأن ٥٠% منهم ليس لديهم صرف صحي**. ويؤثر الماء الملوث على صحة ١,٢ مليار شخص على مستوى العالم، ويساهم في وفاة ١٥ مليون طفل تحت سن ٥ سنوات كل عام. ويعيش ثلث سكان العالم في حالة نقص مائي، بمعنى أنهم لا يستهلكون سوى ١٠% من الماء العذب القابل للتجديد.

ب-نحو إدارة أزمة المياه بطريقة تخدم المصالح الخاصة

من المتفق عليه في الدوائر العلمية أن العوامل الثلاثة المسئولة عن ظهور أزمة المياه، وتفاقمها هي:

١-**زيادة الطلب**. فقد ازداد الطلب على المياه منذ بداية القرن العشرين بمقدار ستة أضعاف، وذلك بسبب الزيادة السكانية، وزيادة استهلاك الفرد من الماء. ويلاحظ أن ٧٠% من هذه الكمية تستهلكها الزراعة لأغراض الري، و ٢٠% منها تستهلكها الصناعة، و١٠% فقط في الاستهلاك المنزلي.

٢-**تلوث الطبقات الجوفية**. وهي مرتبطة بالأكثر بعملية التصنيع والتوسع الحضري في البلدان النامية، حيث يلقى بأغلب الصرف الصناعي والمنزلي مباشرة في الأنهار. ولكنها ترتبط كذلك بالإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات في الزراعة في الشمال و الجنوب على السواء.

***المادة رقم ٢ من النظام الأساسي للمجلس العالمي للمياه.

٣- التبذير في استخدام الموارد. تقدر الأمم المتحدة أن نصف مياه الشرب التي تجري تنقيتها تضيع في شبكات التوزيع، في حين أن أساليب الري لا تتميز بالكفاءة، وقد تتسبب في فقدان ٥٠% من الكميات المستخدمة.

وفي حين أن هذه المجموعة من الأسباب تفترض التساؤل العميق بشأن نموذج التنمية الذي يركز على الإنتاجية المرتفعة، وعلى المدى القصير، فإن هناك توافقاً في الرأي على توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنتاج وتوزيع وإدارة المياه بكفاءة باعتبارها سلعةً اقتصاديةً ويبدأ هذا التوجه في الظهور منذ مؤتمر دبلن عام ١٩٩٢، حيث ينص المبدأ الرابع والأخير، على: "الماء، بما له من استخدامات متعددة، ذو قيمة اقتصادية، ولذلك يجب اعتباره سلعةً اقتصاديةً"، وتتأكد هذه النظرة، وتكتسب الشرعية من لقاء إلى إعلان. وهي تعتبر أن فكرة "مجانية" الماء، بل حتى فكرة "عموميته" هي أساس الأزمة التي يعاني منها العالم اليوم، لأنها دفعت إلى "التبذير في استخدام الماء، واستغلاله بطريقة تضر بالبيئة".

ووفقاً لرأي أحد هؤلاء المنظرين (ج. ويمبيني، ١٩٩٤)، فإن إدارة المياه بوصفها سلعة اقتصادية، لها مزايا لا يمكن إنكارها، تستجيب للتحديات الكبرى لأزمة الماء. فهي تفرض على المستهلكين اعتبارها سلعة نادرة، مما يضغط الطلب، ويقلل من أخطار التبذير. وهي تزيد من ربحية الاستثمارات في مجال الماء، وبذلك تشجع الاستثمار الخاص (الذي لا يغطي حالياً سوى ١٠% من تمويل مشروعات توزيع المياه)، على توفير البنية التحتية حيث لا توجد الآن. وقبول دور أكبر لقوى السوق يؤدي "بالضرورة" لحلول أكثر كفاءة وعدلاً من بطء حركة القطاع العام. وأخيراً، تستبعد هذه الإدارة التشوهات الاقتصادية مثل برامج الاستثمار العام المبالغ فيها، ودعم قطاع المستهلكين غير المنافسين.

وتتوفر الاعتراضات على هذا التوجه المفرط في اقتصاديته سواء على أساس المنطق، أو الخبرة العملية، أو الأخلاق، وقد وضح ريكاردو بتريللا وآخرون، أن المسئولين الرئيسيين عن التبذير وانعدام الكفاءة المنتشر ــ الاستغلال الجائر، والتلوث الصناعي، وغياب رؤية وتخطيط عالمي متكامل وعلي المدى الطويل لن يتأثروا بارتفاع الأسعار، بالضبط بسبب المصالح الاقتصادية والمالية المعنية (ر. بتريللا، ١٩٩٨، ص ٦٦). **وفي المدن التي خُصخصت فيها عمليات توزيع المياه، ارتفعت تكلفة الماء بشكل كبير، مما أثر بشكل واضح على ميزانيات الأسر الفقيرة التي تنفق ما يصل إلى ١٠% من دخلها على استهلاك الماء، في حين أن تأثير ذلك على**

المصـــدر الحقيقي للتلوث، ضئيل جداً. وفضلاً عن ذلك، فالماء وهو مصدر للحياة لا يمكـــن الاستغناء عنه، لا يمكن اعتباره مورداً يقيم بالنقود، أو يمكن مبادلته كأي سلعة أخرى. وبالعكس، يجب اعتباره حقاً أساسياً لا يمكن التنازل عنه لكل بني البشر، وأن واجـــب الجماعة أن توفر الاستثمارات، وأسلوب الإدارة والتوزيع الذي يضمن توافره لجميع أعضائها.

كيف إذن يمكن تفسير تصاعد الخطاب الدائر حول حل بهذه الدرجة من التبسيط، إذا كانـــت جميع المؤشرات تدل على أنه يتجاهل جميع المشاكل الحقيقية، سواء أكانت بيئـــية أم اجتماعية أم سياسية؟ الجواب بسيط، إذا لاحظنا أن السوق العالمي لاستهلاك المـــاء وتنقيـــته يـــبلغ حوالي ٣٠٠ مليار دولار في العام (أي حوالي ١% من الناتج الإجمالي العالمي)، وأنه يمثل مصدراً هائلاً ــ غير مستغل بدرجة كافية ــ للربح في نظـــر رجـــال الأعمـــال. وتـــدل سيادة هذا التوافق في الرأي، والالتقاء بين القرارات الرســـمية للجهـــات الدولية الكبرى، ومصالح شركات المياه الكبرى، على قدرة ممثلي القطاع الخاص متعدي الجنسية على تحويل الانتقادات الموجهة إليهم ــ في حالتنا هذه من المدافعين عن البيئة ــ واستخدامها لصالحهم.

وتدل هذه الثقة التي لا حد لها من جانب الموظفين والخبراء في الهيئات الدولية مـــثل البنك الدولي، في مزايا تولي قوى السوق مسئولية توفير الاحتياجات الجماعية (التعلـــيم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والآن الماء)، على الهيمنة الحالية للأفكار النيولبرالية. وهي كذلك النتيجة للنسيج المعقد من العلاقات المتزايدة القوة بين الهيئات الدولـــية ودوائـــر الأعمال. وهذه العلاقات، تمثل في الحقيقة درساً في عمليات كسب التأيـــيد، ومظهراً يثير القلق للتكامل المتنامي بين هذين الوسطين، ودليلاً على التداخل بين المصالح العامة والخاصة المترتب على ذلك.

ويـــدل توجه المجلس العالمي للمياه، والدور الذي يلعبه على هذا الاتفاق الضمني. فهـــذا المركز للتفكير، ذو التأثير الذي لا يبارى في شئون المياه، يبدو أنه وضع لنفسه شعاراً واحداً لا يحيد عنه، كما عبر عنه رئيسه (ونائب رئيس البنك السابق) إسماعيل ســـراج الديـــن، وهـــو: "إعطاء القطاع الخاص الفرصة ليدير بكفاءة نظاماً يبدو اليوم كالوســـيلة لتوفير أفضل الخدمات للفقراء بأفضل الأسعار" (بتريللا، ١٩٩٨، ص ٦٥). وقـــد كـــون المجلس لجنة مكونة من شخصيات "غير ذات مصلحة" مثل جيروم مونو (الرئـــيس الســـابق لشـــركة السويس/ليونيز للمياه)، وموريس سترونج (مجلس رجال الأعمـــال للتنمية المستدامة)، وروبرت ماكنمارا (الرئيس السابق للبنك الدولي)، قامت

بتوجيه أعمال المنتدى العالمي للمياه بلاهاي، الذي اشترك فيه العشرات من الوزراء، والذي كانت توصيته الحقيقية الوحيدة "لتحرك رئيسي" هي: "المحاسبة بسعر التكلفة الفعلي لخدمات المياه، لجميع الاستخدامات البشرية".

وتحمل الوثائق التي تصدر عن هذه الاجتماعات "لون التعبيرات الشائعة في خطاب المنظمات غير الحكومية" (ل. كين، ٢٠٠٠). ويساهم الحديث عن الصور التي يرسمها الأطفال بالقلم الرصاص، والإشارات الكثيرة للنوع الاجتماعي، و"تمكين" المجتمعات، والإصلاح الزراعي، على تحسين صورة اقتراحات طموحة لا تهدف في الحقيقة إلا لدعم سيطرة الشركات متعدية الجنسية على خدمات المياه في العالم أجمع وتوسيعها. وهذا الترابط بين المصالح الاجتماعية، والبيئية، والخاصة هو ما تهدف إليه بشكل غير معلن الشركات متعدية الجنسية ذاتها. يقول جيرار مِستراليه (رئيس ومدير عام شركة السويس)، مدعياً الدفاع عن حق الجميع في الحصول على الماء، ومنادياً الرأي العام ــ كأي مناضل في جرين بيس ــ "الماء للجميع، وبلا تأخير!" (مستراليه، ٢٠٠١).

ج-تعبئة المواطنين: الماء كحق للجميع

أدت النتائج الكارثية لعدد من عمليات خصخصة توزيع الماء في بعض المدن الكبرى في الجنوب، والخطر المحدق بتعميم خصخصة خدمات المياه، إلى قيام عدد من المبادرات التي تعمل على عرقلة خطط شركات المياه الكبرى، وفرض الرؤية القائلة باعتبار الماء أحد حقوق الإنسان الأساسية، وأن المسئول عنه هو السلطات العامة. وتتعدد هذه المبادرات، وتختلف في طبيعتها، ولكنها متلاقية، وتتراوح بين تحركات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، والحركات الشعبية، إلخ.)، إلى لقاءات بين حكام لا يوافقون على أصولية السوق، مروراً بتقارير الباحثين المستقلين.

و"بيان الماء" لريكاردو بتريللا هو بلا شك، أحد مقترحات المواطنين الأكثر قوة، وانتشاراً. وهو مبني على أساس المبدأ القائل بأن الماء هو مورد حيوي عالمي يخص البشر أجمعين، وأن استخدامه يخضع للمبادئ التالية: ١) حصول الجميع على الماء كحق سياسي، واقتصادي، واجتماعي، لا يمكن التنازل عنه فردياً أو جماعياً؛ ٢) الإدارة المستدامة والمتكاملة بالتكافل. والهدف ذو الأولوية المترتب على المبدأ الأول، هو حصول السكان الفقراء في العالم على الماء النقي (٣ ملايين مأخذ للمياه)، ووقف الصراعات المسلحة حول المياه. ويعني المبدأ الثاني، وقف التبذير في المياه، وتوفير

نظـم الصـرف الصـحي للمدن التي يسكنها أكثر من مليون شخص وعددها ٦٥٠. وينادي البيان بالتحرك في اتجاهين: إنشاء تجمع عالمي "الماء والإنسانية"، يعتمد على منظمات المجتمع المدني، وتجمع آخر يضم "البرلمانيون من أجل الماء منتج عالمي مشترك".

وقد التقى المناضلون من المنظمات غير الحكومية، وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، ونسقوا تحركاتهم على المستوى الدولي، وفي أثناء التجمعات العالمية المتعلقة بشئون الماء. وفي خلال منتدى لاهاي، احتج مواطنون فليبينيون على أسعار الماء في مانيلا، وعلى نوعيتها الرديئة، بعد إسناد إدارتها لشركة ليونيز للمياه. وقد انتهزت منظمات أخرى هذه المناسبة لإسماع صوتها، ولكن لم يكن لهذه الاحتجاجات تأثير كبير على هذه الجماعة المختارة بعناية، والمقتنعة بمزايا القطاع الخاص. أما المناقشات والمداولات التي جرت في دورتي المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليجري فقد كانت أكثر فائدة، فقد مكنت من إجراء حوار ديمقراطي عميق بين مراصد المواطنين، والحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، والمدافعين عن البيئة، والباحثين بشأن أهداف إدارة المياه، والمبادئ والقيم التي يجب أن تحكم استخدامه. وقد ساهمت في الاتفاق على استراتيجيات دولية مشتركة لتحقيق بعض الأهداف (حملات، ومظاهرات، وبرلمان الماء، إلخ.).

في عام ١٩٩٩ أدت خصخصة خدمات المياه في مدينة كوتشابامبا (بوليفيا) إلى قيام مظاهرات احتجاج جماهيرية، فقد أدى العقد بين السلطات وشركة بكتيل متعدية الجنسية، إلى رفع سعر المياه بشكل خطير (٤٠٠%)، دون ضمان وصول المياه للمجتمعات الريفية والسكان الأصليين. ولم تتوقف هذه الأحداث على مجرد هبة عابرة، فقد نظمت هذه المظاهرات، و"الاستيلاء الرمزي على المدينة"، حركة "التنسيق من أجل الماء والحياة" التي تكونت بهذه المناسبة، وكانت تضم قطاعات المدينة الاجتماعية، والمناطق الريفية. **وهذه المظاهرات الشعبية كانت البداية لعملية تسييس للصراع بين الحكام والشركات متعدية الجنسية، والجماعات المهمشة حول اعتبار الماء حق أو سلعة.** وتشير المعطيات إلى أن هذا الشكل من الصراع سيمتد في الأعوام القادمة.

وعلى المستوى المؤسسي، أقر بعض الممثلين السياسيين والمواطنين من بلدان السبعة الأكثر فقراً، إعلاناً مشتركاً خلال قمة بشأن الماء انعقدت في البرلمان الأوروبي في بروكسل بين ٧ و٩ يونيو ٢٠٠٠. وأدان البيان بقوة الحلول التي

يقـترحها "المسـيطرون" فـي منـتدى لاهاي التي "تعتدي على الحق الأساسي في الماء" باعتـبارهم له حاجـة حـيوية ولـيس حقاً، وإخضاعه "لمنطق ...صناعة المياه العالمية الخاصــة". ويقـترح هـذا البـيان بصفة خاصة "الحصول على الماء بصفته حقاً إنسانياً أساسـياً"، يخضـع للإشـراف العـام، الديمقراطـي والجماعـي فـي إدارته، وضمان لامركزيته، وتدعيم التعاون بين الشمال والجنوب، وتعزيز حلول بديلة للخصخصة.

المراجع

. MESTRALLET Gerard, La vraie bataille de l'eau, Le Monde, 25/10/01.
. WIMPENNY James, Managing Water as an Economic Resource, London, Routledge,1994.

أعمال أخرى للمؤلفين حول الموضوع ذاته

. PETRELLA Riccardo, Le manifesto de l'eau. Pour un contrat mondial, Bruxelles, Labor, 1998.
.. L'eau, patrimoine commun de l'humanite, Alternatives Sud, Vol. VIII (2001), n° 4.
. La ruee sur l'eau, Manieres de voir,n° 65 (septembre - octobre 2002)

٣- الديون الأجنبية، آلية انتزاع الثروة *

إن تسـديد الديـون الأجنبية من أكثر آليات انتزاع الثروة من بلدان الجـنوب، والآن بلـدان الشـرق كذلك، وقاحة على الإطلاق.وقد صار مصـدراً لسخط عارم، وحملات متكررة على مستوى الكوكب. وتتوفر الحجج على أسس أخلاقية، بل واقتصادية وقانونية كذلك، لدحض وإدانة خطـاب المؤسسـات المالـية الدولية بهذا الشأن. ومع ذلك، فإلغاء هذه الديـون، لن يحقق وحده أثراً حقيقياً، بل يجب أن يندرج ضمن مجموعة متناسـقة من التدابير تخلق الشروط لمنطق جديد للتنمية، وللعلاقات بين الـبلدان، وهذا هو ما تعمل من أجله الكثير من منظمات المواطنين التي تناضل من أجل هذا الإلغاء.

أ-تحطيم دائرة الديون الجهنمية

يقـول أنصـار العولمة النيولبرالية، إن على البلدان النامية (ويضمون إليها بلدان شـرق أوروبـا)، أن تسـدد ديونهـا إذا كانت تريد الانتفاع بتدفق ثابت للاستثمارات الأجنبـية. والواقع أنه منذ قيام أزمة الديون عام ١٩٨٢، فإن الأموال تتدفق من التخوم نحـو المركز وليس العكس، كما يدعي دون سند من الواقع، مديرو المؤسسات المالية الدولـية. فمنذ عقدين من الزمن، نلاحظ الانتقال الصافي للثروة، على نطاق كبير، من البلدان الفقيرة نحو البلدان الغنية، فقد أضيفت آلية تسديد الديون إلى آليات أخرى سابقة (المـبادلات الـتجارية غـير المتكافئة، ونهب الثروات الطبيعية والإنسانية)، ودعمتها كثيراً. فمنذ عام ١٩٨٢، أرسل سكان بلدان التخوم إلى الدائنين في المركز، ما يساوي عدة أضعاف خطة مارشال (وفي الطريق، تقاضت النخب والمافيا المحلية عمولتها من هذه المبالغ الطائلة).

فمـن المـبرر إذن اتخاذ الموقف المضاد للخطاب الرسمي والتأكيد على ضرورة إلغـاء الديـن الخارجي لبلدان العالم الثالث. ويدلنا التحليل أن ديون العالم الثالث (التي سُـددت أربـع مـرات منذ ١٩٨٢)، لا تمثل الكثير في مقابل الدين التاريخي، البيئي والاجتماعـي، الـذي يسـتحق لـبلدان العالم الثالث قبَل بلدان الشمال الغنية. وقد بلغ

* إريك توسان، وأرنو زاكاري.

مجمـــوع ديون العالم الثالث (دون احتساب ديون بلدان أوروبا الشرقية)، ١٩٥٦ مليار دولار فـــي عـــام ٢٠٠١ (٧٥% منها دين عام)، وهو لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من مجمـــوع الديـــون العالمية التي بلغت ٤٠ ألف مليار دولار (حيث يبلغ مجموع الديون العامة والخاصة للولايات المتحدة وحدها ١٥ ألف مليون دولار).

إذا جرى إلغاء ديون العالم الثالث العامة بالكامل دون أي مقابل للدائنين، فإن ذلك لا يعنـــي ســـوى خســـارة ضئيلة لا تتجاوز ٥% من قيمة المحفظة المالية لمجتمعات الشـــمال. وفـــي المقابل، فإن المبالغ التي تتوافر عندئذ للشعوب المدينة لاستخدامها في تحســـين أوضاع الصحة، والتعليم، وخلق فرص للعمل، إلخ. ستكون كبيرة القيمة، ففي الواقـــع، تكلف خدمة الدين العام لبلدان العالم الثالث حوالي ٢٠٠ مليار دولار كل عام، وهـــو مـــا يســـاوي مرتيـــن ونصف المبلغ اللازم لتغطية جميع الاحتياجات الإنسانية الأساسية لهذه البلدان طبقاً لتقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وهـــناك فكرة أخرى رائجة، تقول بأن تدفق الديون الجديدة يمكن أن يوازن أغلب مـــا يسدده العالم الثالث. وهذا غير صحيح، ففي عام ١٩٩٩، سدد العالم الثالث للدائنين ١٠٠ مليار دولار زيادة عما تلقاه على شكل قروض جديدة (وهو ما يضاف كذلك إلى عبء الديون).

مجموع ديون العالم الثالث، وتسديداته بين الأعوام ١٩٨٠ و٢٠٠١ (بمليارات الدولار)

المنطقة	قيمة الدين عام ١٩٨٠	قيمة الدين عام ٢٠٠١	المسدد بين عامي ١٩٨٠، و١٩٩٩
أمريكا اللاتينية	٢٥٧	٧٨٧	١٧٢٢
جنوب آسيا	٣٨	١٥٩	٢٣٢
شرق آسيا	٨٩	٦٠٤	١٠٩٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٦١	٢٠٩	٢٤١
أفريقـــيا الشـــمالية والشـــرق الأوسط	٨٤	١٩٧	٤٦١
الإجمالي	**٥٢٩**	**١٩٥٦**	**٣٧٤٨**

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، ٢٠٠١ و٢٠٠٢

في المكسيك، تجري خدمة الدين العام الخارجي على حساب المنصرف على الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة...)، وكذلك الاستثمارات العامة (الإسكان والبنية التحتية)، وتخصص الحكومة ٣٠% من الميزانية لخدمة الدين الخارجي. وفي عام ٢٠٠١، سددت الحكومة مبلغ ٢٩ مليار دولار لخدمة الديون العامة الأجنبية.

وأخيراً، من الخطأ التأكيد بأن المساعدات الخارجية للتنمية يمكن أن تعوض التأثير السلبي للدين الخارجي، ففي خلال عام ٢٠٠٠، لم تتجاوز المساعدات الخارجية مبلغ ٥٠ مليار دولار، أي رُبع ما يدفعه لخدمة الدين الخارجي. ووفقاً للبنك الدولي، فإن المساعدات الخارجية لا تمثل سوى ٠,٢٤% من الناتج القومي الإجمالي للدول المانحة، في حين أن الأمم المتحدة كانت قد حددت نسبة ٠,٧% من هذا الناتج. والواقع أن المساعدات الخارجية للتنمية قد هبطت بمقدار الثلث فيما بين عامي ١٩٩٢، و ٢٠٠٠، رغماً عما تعهد به رؤساء هذه الدول الصناعية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢.

وقد أثبتت السوابق التاريخية لإلغاء الديون الأجنبية الفوائد الكبيرة التي تحققها، مثل إلغاء ٥١% من ديون ألمانيا الحربية عام ١٩٥٣، الأمر الذي سمح لألمانيا أن تصير صاحبة أقوى اقتصاد في أوروبا، وقاطرة البناء الأوروبي. وهناك سوابق تاريخية أخرى، مثل إلغاء ديون الدولة الروسية عام ١٩١٧، وديون بلدان أمريكا اللاتينية بعد أزمة عام ١٩٢٩، وديون اليابان عامي ١٩٤١، و١٩٥٢، ونصف ديون بولندا لدى نادي باريس عام ١٩٩١، ودين باكستان عام ٢٠٠١، بعد بدء حرب أفغانستان.

وقد أدت هذه الإجراءات لتنمية كبيرة في البلدان المعنية. ويؤكد البعض أن إلغاء الديون يغلق الباب نهائياً في وجه الحصول على رؤوس الأموال الدولية، ولكن هذا التأكيد لا يستند إلى دراسة جادة لتاريخ أزمات الديون (وآخر مثل عكسي هو حالة توقف روسيا عن تسديد الديون في أغسطس ١٩٩٨). وفضلاً عن ذلك، فهذا التأكيد لا يعني الكثير لأغلب بلدان العالم الثالث فهي لا تحصل على رؤوس الأموال هذه منذ سنوات. فوفقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، "لا تحصل سوى ٢٥ بلداً نامياً على سندات وقروض البنوك التجارية، والاستثمارات المباشرة" (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ١٩٩٩، ص ٣١). ويلاحظ أن التقرير يضع بلدان شرق أوروبا ضمن هذه البلدان المستفيدة، وأن مجموع البلدان النامية بهذا المفهوم يصل إلى حوالي ١٧٠ بلداً.

وأخــيراً، نُذكّــر بمفهوم "الديون الكريهة" الموجود بالقانون الدولي، والذي ينطبق على الكثير من ديون العالم الثالث، فما هو هذا المفهوم؟ يعتبر الدين "كريهًا" في عرف القــانون الدولي عندما يكون عُقِد لحساب حكومة غير ديمقراطية، ولم يستفد منه سكان الــبلاد. "إذا اقــترض نظام مستبد ديناً لا يخدم احتياجات أو مصالح الدولة، ولا يخدم ســوى مصلحة هذا النظام المستبد، وقهر الشعب الذي يقاومه، يعتبر هذا الدين "كريهاً" بالنسبة لسكان البلاد في مجموعهم. ولا يكون هذا الدين ملزماً للأمة، فهو دين للنظام، أي ديــــن خاص بالسلطة التي تعاقدت عليه، وبالتالي فهو يسقط بسقوط هذه السلطة" (أ. ن. ســاك، ١٩٢٧). ويــتحمل الدائنون قدراً من المسئولية كذلك. والقانون الدولي يقضي بصفة عامة أن الاقتراض يجب أن يجري من أجل المصلحة العامة، ولا تحقق هــذا الشــرط تلك الديون التي تستخدم لأغراض تتعارض مع مصلحة الأمة مع علم الدائنيــن بذلك. والدائنون يكونون قد ارتكبوا بذلك عملاً معادياً لمصالح الشعب. وبناءً علــى ذلــك **لا يتوقع الدائنون من أمة تحررت من سلطة مستبدة أن تعترف بالديون الكــريهة الشخصــية لمــثل هذه السلطة**. وبصفة عامة، فبنوك بلدان الشمال، وكذلك مديــرو البــنك الدولي، الذين لا يلقون بالاً إلى تكاليف المشروعات، ولا للخطط غير المدروســة، أو العقــود المشبوهة، يتخذون بذلك مواقف معادية للشعوب، وعلى ذلك، تكون ديونهم باطلة ومعدومة.

ولكــي يكــون إلغاء الديون مفيداً للتنمية البشرية، من الضروري طبعاً أن توضع المــبالغ المخصصـــة قــبلاً لخدمـــة هذه الديون، في صندوق مخصص للتنمية، تحت الإشــراف الديمقراطــي لمجموع الشعب. وبعد عبور هذه الخطوة الأولى، لا مفر من اعــتماد نمــوذج للتنمية العادلة اجتماعياً، والمستدامة بيئياً، محل الاقتصاد المبني على الاقتراض الدولي.

ب-الحملة الدولية بشأن مشكلة الديون

تحــتل الحملــة الدولية من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، مكاناً مركزياً في نشاط الحــركة من أجل عالم مختلف. وهي تضم حركات متنوعة موزعة على اتساع جميع القــارات، وتستند إلى أكبر التماس في تاريخ البشرية، بعد أن وقع عليه ٢٤ مليوناً من الأفراد بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠.

ومــع أن مشكلة ديون العالم الثالث ليست حديثة (فقد بدأت الأزمة الحالية للديون، عــندما توقفــت المكسيك عن الدفع في أغسطس ١٩٨٢)، إلا أن الأمر استغرق عدة سنوات قبل أن تتكون شبكة دولية بهذا الحجم. وقد اتخذت الحملة من أجل التوقف عن دفــع الديــون الأجنبية للعالم الثالث بعداً شعبياً واسعاً، في الفترة بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٠، فــي أمريكا اللاتينية، وهي القارة الأكثر تأثراً بهذه الأزمة. وحاول الكثير من المــنظمات النقابــية والفلاحية في أمريكا اللاتينية إثارة حملة تضامن مع هذه الحركة عبر القارة، كما أيدها فيدل كاسترو في تلك الحقبة (فيدل كاسترو، ١٩٨٥).

وفــي عــام ١٩٨٥، قــرر رئيس بيرو آلان جارسيا، أن يحد من تسديد الديون الأجنبــية بحيث لا تتجاوز ١٠% من قيمة الصادرات، ولكن الولايات المتحدة نجحت فــي عزله، ثم التخلص منه. ولم تُجمِّع حكومات أمريكا اللاتينية إرادتها لتكوين جبهة موحــدة تــتوقف عن الدفع. وخلال النصف الثاني من الثمانينيات، ارتفعت الكثير من الأصــوات فــي أفريقيا جنوب الصحراء، تطالب بالتوقف عن تسديد الديون. واقترح تومــاس سانكارا، الرئيس الشاب لبوركينا فاسو، في اجتماع لمنظمة الوحدة الأفريقية فــي أديــس أبابــا، تكوين جبهة أفريقية من أجل إلغاء الديون، وبعد اغتياله، لم يتقدم رئيس أفريقي واحد ليدافع عن هذه القضية.

أمــا فــي الشمال، فقد كانت هناك بعض المنظمات الرائدة في هذه القضية، مثل "الــرابطة الدولــية للفنيين والخبراء والباحثين"، في باريس، والتي باشرت هذه القضية ابــتداءً من عام ١٩٨٣، أو "اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث" في بلجيكا، التي باشــرت مــنذ ١٩٩٠، الحملة تحت شعار "هذا يكفي!"، بمناسبة انعقاد اجتماع السبعة الكبار في باريس عام ١٩٨٩. وأعطى الحملة دفعة كبيرة في بدايتها، كتابان من تأليف ســوزان جورج [*] ، ظهرا في عامي ١٩٨٩ ، و١٩٩٢. وقد اكتسبت الحملة الدولية زخمــاً جديــداً بنهاية التسعينيات عندما بدأت حملة "يوبيل ٢٠٠٠" (بتأييد من الكنيسة الكاثوليكية، والكنائس الإصلاحية). وفي مايو ١٩٩٨، قام ٧٠ ألف بريطاني بالتظاهر بدعــوة من "يوبيل ٢٠٠٠" في بريطانيا، بمناسبة اجتماع الثمانية الكبار في برمنجهام، مطالبين بإلغاء ديون البلدان الفقيرة.

---

[*] سوزان جورج حالياً، نائبة رئيس رابطة "أتاك" في فرنسا، وتلعب دوراً نشطاً في الحملة ضد اتفاقية الاستثمارات العالمية.

وفي عام ١٩٩٩، بدأت رسمياً في جوهانسبرج حملة "يوبيل الجنوب"، ومقرها في الفليبين، وهي تضم منظمات من جميع قارات الجنوب (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية)، منسقة عملها بحسب البلدان والقارات. كذلك نشأ عدد من الشبكات في بلدان الشمال وخاصة فرنسا، بقيام الحملة "الديون والتنمية" التي تضم عدداً من المنظمات غير الحكومية، والنقابات، والروابط مثل "أتاك" (الرابطة من أجل فرض الضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين). وتكونت في إسبانيا، عام ١٩٩٩، "شبكة المواطنين من أجل إلغاء الديون الأجنبية"، والتي نظمت استفتاء شعبياً من أجل إلغاء الديون في ١٢ مارس ٢٠٠٠، اشترك فيه أكثر من مليون مواطن. أما شبكة "اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث"، فقد نشأت في بلدان الشمال (بلجيكا، وفرنسا، وسويسرا)، وفي بلدان الجنوب (خاصة في بلدان غرب ووسط أفريقيا، وكذلك المغرب). وهذه الشبكة تعقد حلقات دراسية مشتركة (في أمستردام مثلاً، في أبريل ٢٠٠٠، أو بروكسل في ديسمبر ٢٠٠١)، أو مؤتمرات دولية (مثل بانكوك، وجنيف في ٢٠٠٠، وداكار في ديسمبر ٢٠٠٠، وجنوا في يوليو ٢٠٠١، ولييج في سبتمبر ٢٠٠١، وبورتو أليجري خاصة بمناسبة محكمة الشعوب ضد الديون في فبراير ٢٠٠٢)، أو مظاهرات (خاصة مع اجتماعات السبعة الكبار، والجمعيات العمومية للمؤسسات المالية الدولية).

وقد قام عدد من هذه الشبكات بجهد منتظم للتقارب فيما بينها، وتجري المناقشات عبر الحركة، فهل يجب أن يجري الإلغاء دون شروط أو بشروط؟ "يوبيل الجنوب"، واللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، وشبكة المواطنين من أجل إلغاء الديون الأجنبية، ترى أن يكون بلا شروط (فالشروط الوحيدة المقبولة هي التي تفرضها شعوب الجنوب، خاصة بتخصيص المبالغ المحررة للخدمات الاجتماعية)، في حين تدافع بعض حملات اليوبيل في الشمال (بريطانيا وألمانيا، إلخ)، وبعض حركات الجنوب (مثل بيرو)، عن الشروط التقليدية. وموضوع آخر للمناقشة هو: هل يجب متابعة الاستراتيجيات الجديدة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع انتقادها، أم يجب معارضتها بالكامل؟ وهل يجب إلغاء الديون العامة الخارجية لمجموع البلدان النامية، أو لبعضها فقط (الأكثر "فقراً")؟

وابتداءً من عام ١٩٩٩، زاد حجم حركات الجنوب بالتدريج، فقامت مظاهرات كبيرة في بيرو (١٩٩٩)، والإكوادور (١٩٩٩، و٢٠٠١)، والبرازيل(سبتمبر ٢٠٠٠)، وجنوب أفريقيا(١٩٩٩ و٢٠٠٠).

ولكــن الحملــة لا تقتصر على الشبكات المهتمة بموضوع الديون بالتحديد، فالترابط فــيما بيــنها دائــم بالــنظر للــترابط الواضح بين الموضوعات التي تتحرك بشأنها مثل موضــوع الأســواق المالية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية. وهكذا فإلغــاء ديــون العالم الثالث، مطلب رئيسي للمنبر الدولي لرابطة "أتاك"، والمنظمات مثل "٥٠ عامــاً تكفــي" (الولايــات المتحدة)، و"مشروع بريتون وودز" (بريطانيا)، و"لنعمل هــنا" (فرنســا)، نظــراً لأن هذه الديون هي التي تسمح للمؤسسات المالية الدولية بفرض بــرامج التكــيف الهيكلي التي تناضل ضدها هذه المنظمات. كذلك تناضل الحركة الدولية للفلاحيــن "فــيا كامبيزيــنا" (التــي تضم ٧٠ مليون فلاح، ومقرها في هندوراس)، ضد الديــون؛ وكذلــك تبنــت "المســيرة العالمــية للمــرأة" هذا المطلب؛ وتبناه كذلك بعض المؤتمــرات العالمــية للعمــال؛ وأخــيراً، تدافع بعض الشبكات المهتمة بالتجارة الدولية، مــثل "التركــيز علــى الجنوب العالمي" عن إلغاء الديون، بقدر كونها وسيلة لكي يفرض الدائنون على المدينين أن يفتحوا أبواب الاقتصاد على مصراعيها.

المراجع

. CASTRO Fidel, No hay otra alternativa que la cancelacion de la deuda, Editora Politica, La Habana, 1985.
. GEORGE Susan, Jusqu'au cou, Paris, La Decouverte, 1988.
. GEORGE Susan, L'Effet Boomerang, Paris, La Decouverte, 1992.
. SACK Alexander Nahum, Les Effets des transformations des Etats sur leurs dettes publiques et autres obligations financieres, Paris, Recueil Sirey, 1927.

أعمال أخرى للمؤلفين حول الموضوع:

—' . Arnaud Zacharie et Eric TOUSSAINT, Sortir de l'impasse. Dette et ajustement, Co-edition Paris, Syllepse / Bruxelles, CADTM, 2002.
. Arnaud Zacharie et Eric TOUSSAINT (dir.), Afrique: abolir la dette pour liberer Ie developpement, Co-edition Paris, Syllepse / Bruxelles, CADTM, 2001.
. Arnaud Zacharie et Eric TOUSSAINT, Le bateau ivre de la mondialisation, Co-edition Bruxelles, CADTM / Paris, Syllepse, 2000
. Eric TOUSSAINT, La Bourse ou la Vie. La finance contre les peuples, Coendition: Bruxelles, Luc Pire / Paris, Syllepse / CETIM, 1999
. Raisons et Deraisons de la dette. Le point de vue du Sud, Alternatives Sud, Vol. IX (2001, no,2)

٤-الحرب ضد الفقر:
الاستغلال السياسي للخطاب في النظام العالمي الجديد *

اتخـــذ موضوع الفقر مكاناً مركزياً في خطاب المنظمات الدولية منذ أوائل التسعينيات، فما السبب في هذا التطور؟ مع أن هذه المنظمات ذاتها ترســـم صـــورة إيجابية للتنمية خلال الأعوام الثلاثين الماضية، ومع أن التعبـــئة الدولية خلال تلك الحقبة لم تكن ذات وزن كبير. لا بد من عزل السبب الرئيسي لهذا الموقف غير المفهوم لأول وهلة، عن الفقر كمشكلة في حد ذاتها، فالخطاب بشأن الفقر يلعب دوراً سياسياً في خدمة العولمة النيولبرالـــية. فتصـــور الفقر كما يراه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، والبـــنك الدولي، هو الحجة الأساسية في مشروع التصفية الكاملة للحماية الاجتماعية، وترك الفرد يحل مشاكله بنفسه، وترك تنظيم المجتمع لقوى السوق. إن قصر عملية التنمية على بُعد الحرب ضد الفقر، يعني النزول بحقـــوق الإنسان إلى مجرد الحق في الحياة، وعلى الحركات الاجتماعية أن تركـــز على تحليل خطاب "الحرب ضد الفقر" لفضح نشاط المنظمات الدولية، وصياغة مشروعها الخاص للتحرر.

أ-الفقر والخطاب السياسي

والأمـــر يستحق التساؤل بالنظر للتناقض الظاهري الغريب في خطاب المؤسسات المالـــية الدولـــية فهـــي مـــن جهـــة ترســـم صورة إيجابية لنتائج التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، للعقود الثلاثة الماضية. ومن الجهة الأخرى، تقترح إعادة توجيه مشروع التنمـــية، وإعطـــاء الأولوية الأولى لمحاربة الفقر. فإذا كانت نتائج التنمية إيجابية للحد الـــذي تدعيه، فلماذا تصير الحرب ضد الفقر فجأة بهذه "الضرورة العاجلة"؟ صحيح أن البـــنك العالمـــي قـــد أعطى للحرب ضد الفقر أولوية منذ عام ١٩٧٢ (ر. ماكنمارا، ١٩٧٢، و١٩٧٣؛ والبـــنك الدولي، ١٩٧٥). ومع ذلك، فمشروعات التنمية هذه، والتي كانـــت ترتكز على البلدان أكثر من تركيزها على البشر، لم ترَ النور فعلاً. وعلى أية

---

*فرانسين ميستروم

حال، فمع دخول برامج التثبيت والتكيف الهيكلي إلى حيز التنفيذ في الثمانينيات، اختفى البعد الاجتماعي للتنمية.

وعـــاد موضوع الفقر في العالم الثالث للظهور بقوة في التسعينيات. فقد خصص لـــه تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم بالكامل. وبعد ذلك نشر البنك عدة وثائق تهدف إلى تدقيق استراتيجيته (تقارير البنك الدولي لأعوام ١٩٩١، و١٩٩٣، و١٩٩٣ ب) وفي هذه السنة ذاتها (١٩٩٠)، نشر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقريره الأول عـــن التنمـــية البشـــرية. وأخيراً، عقدت الأمم المتحدة، في عام ١٩٩٥، القمة العالمية الأولـــى حـــول التنمـــية الاجتماعية في كوبنهاجن. وكانت المحاور الثلاثة التي تركز حولها برنامج العمل للدول المشاركة، هي الفقر، والعمالة، والاندماج الاجتماعي. وفي عـــام ١٩٩٧، بـــدأ "العقد الأول للأمم المتحدة للقضاء على الفقر". ومنذ ١٩٩٥، صار الفقـــر مـــن الموضـــوعات المتكررة في قمم السبعة الكبار، وفي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. واستبدل صندوق النقد الدولي بتسهيلات التكيف الهيكلي، تسهيلات النمو وخفض الفقر.[1]

كـــيف يمكـــن تفســـير هذا التوافق العالمي؟ ليس من المتوقع أن تكون الحركات الاجتماعية لأعوام الثمانينيات قد فرضت على المنظمات الدولية إعادة توجيه سياساتها بهذه الطريقة. صحيح أن جنين الحركة الاجتماعية العالمية التي نراها اليوم قد بدأ في تلـك الحقـــبة، عـــندما بدأت أول المظاهرات، والقمم البديلة لمؤسسات بريتون وودز والســـبعة الكبار.[2] وفي عام ١٩٨٩ عُقدت في باريس، قمة السبعة الفقراء التي ضمت أفقـــر ســـبع بـــلاد في العالم. وساهمت المؤتمرات الموازية لمؤتمرات الأمم المتحدة لأعـــوام التسعينيات، في ظهور الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني، ولكن اهتمام وسائل الإعلام بهذه الأحداث كان شبه منعدم. ولم تتوانَ الحركات المؤيدة للعالم الثالث عـــن التركـــيز على البعد الاجتماعي للتنمية، ولكنها لم تنجح أبداً في تحويل سياسات التعاون الدولي. أما بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة، فإن مجهوداتها خلال السبعينيات لتحرير "توجهـــات موحـــدة"، أو تنمية مبنية على "الاحتياجات الأساسية"، قد واجهت

وللحصول على هذه التسهيلات، وكذلك على مبادرة تخفيض الديون، على البلد المعني تقديم وثيقة عنوانها: الإطار الاستراتيجي للحرب ضد الفقر".

[2] في عام ١٩٨٤، نظمت حركة "القمة الاقتصادية الأخرى" قمة بديلة أولى في مقابل قمة السبعة الكبار في لندن. كمـــا انعقـــد أول مؤتمر بديل في برلين عام ١٩٨٨، بمناسبة انعقاد الاجتماع السنوي لمؤسسات بريتون وودز، كذلك انعقدت دورة للمنبر الدائم للشعوب.

التشـكيك مـن جانب البلدان الفقيرة، التي استمرت في إعطاء الأولوية للتنمية، ودعم اقتصادها الوطني.

ولـم يغـب موضوع الفقر في الواقع، عن الجدل في السبعينيات، ولكن لم يتحدث أحـد عن حل المشكلة "بمحاربة الفقر"، وإنما عن التنمية على مستوى الأمم والشعوب. وخـلال الثمانينـيات، قامـت اليونيسيف بحملة ضد النتائج الاجتماعية السلبية لبرامج التكيف الهيكلي، وقدمت فكرة التكيف "ذي الوجه الإنساني" (ج.أ. كورنيا، ور. جولي، وإ. ستيوارت، ١٩٨٧، يونيسيف، ١٩٨٩). وقد ساهم هذا التحرك داخل الأمم المتحدة بالتأكـيد فـي إبـراز مشـكلة الفقر في العالم، ولكنها لا تفسر الأولوية المفاجئة التي اكتسبتها هذه المشكلة في التسعينيات. والسؤال الملح هو لماذا وصلت مشكلة الفقر إلى قمة جدول الأعمال السياسي، وكيف حدث هذا؟

والإجابـة التلقائـية التـي تخطر على البال لهذا السؤال هي أن مشكلة الفقر قد تفاقمت خلال أعوام الثمانينيات بالدرجة التي دفعت المجتمع الدولي إلى ضرورة إعادة توجـيه الـتعاون من أجل التنمية. ولكننا سبق أن لاحظنا أن المنظمات الدولية ترصد النـتائج الإيجابـية للتنمية، فلا دراسات اليونيسيف، ولا التقارير الأولى لبرنامج الأمم المـتحدة الإنمائي، ولا تقارير البنك الدولي، تتحدث عن نتائج سلبية. وتدين اليونيسيف حقيقة أن البلدان الفقيرة، قامت بتخفيض الإنفاق الاجتماعي، ووضعت تكاليف التكيف علـى كاهل النساء والأطفال، وذلك لمواجهة القيود المفروضة على الميزانية بمعرفة المؤسسـات المالـية الدولية. ويتحدث البنك عن التوزيع غير المتكافئ لعبء الفقر. ويقـدر توقعاتـه لتطور الفقر حتى العام ٢٠٠٠، ولكنه يؤكد أنه حتى في البلدان التي ازداد فـيها الفقر، كبلدان أمريكا اللاتينية، فإن المؤشرات الاجتماعية قد "تماسكت بقدر كبـير" (البـنك الدولي، ١٩٩٠، ٢-٥). أما السبب الأول الذي يقدمه البنك ليبرر قوله بـأن مشـكلة الفقـر صارت "المشكلة الأكثر إلحاحاً اليوم أمام مجتمع التنمية" (البنك الدولـي، ١٩٩٠، ٣) فهـو ذو طبـيعة أخلاقـية. ففـي مواجهة التقدم الهائل للتنمية الاقتصـادية، فإن حالة الفقر لأكثر من مليار من البشر، شيء "مؤلم"، و"مخجل" (البنك الدولي، ١٩٩٠، ١).

أمـا الـتقارير الأولى للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فقد تحدثت عن المسئولية الأخلاقية، والمصلحة المشتركة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ١٩٩١، ١٠، و٨٤ ، و٨٩). ويأسـف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لأن التنمية لم تخدم الجميع، فالتباين فـي الدخـل يزيد باستمرار بين البلدان الغنية والفقيرة، مع أن المؤشرات الاجتماعية

تظهــر تبايناً أقل. والنتيجة أن المنظمات الدولية لم تعطِ الأولوية لمحاربة الفقر بسبب تقديــرها أن الفقــر قد ازداد في العالم، وتفاقمت معه المشاكل الاجتماعية. ويجب أن نلاحــظ أنه في تلك الحقبة، لم تكن تتوفر لديها المعطيات الموثوق بها عن حالة الفقر المادي في العالم.

ازدياد الثراء على مستوى العالم، وازدياد الفقر على المستوى المحلي

بقــدر ازديــاد الدخــل العالمي، فإنه من الخطأ الحديث عن عولمة الفقر. والبنك الدولــي يرســم صورة مليئة بالظلال لتطور أوضاع الفقر في العالم، فقد هبطت نسبة الفقراء بين سكان العالم النامي، من ٣٣% في عام ١٩٨٥، إلى ٢٨% في عام ١٩٩٣، و٢٣% فــي عــام ١٩٩٨. كذلك تحسن الوضع بالنسبة للتنمية البشرية، فقد ازدادت نســبة مــن يتمتعون بتنمية بشرية متوسطة من ٥٥% في عام ١٩٧٥، إلى ٦٦% في عــام ١٩٩٧. وخــلال ٥٠ عامــاً، ارتفــع متوسط الدخل الحقيقي للفرد بمقدار ثلاثة أضــعاف. وفــي المقابل، تراجع مستوى التنمية البشرية في ١٦ بلداً منذ عام ١٩٩٠، كمــا حــدث تــراجع اقتصــادي كبــير فيما لا يقل عن ١٠٠ بلد خلال الثلاثين عاماً المنصــرمة، حيــث انخفض دخل الفرد في هذه البلدان عما كان عليه منذ ١٠ أو ٢٠ عامــاً. ويســتمر التباين في الدخل في الازدياد، وحدث إفقار حقيقي في بلدان أفريقيا جــنوب الصحراء، وكذلك في بلدان وسط أوروبا وشرقها. في الصين والهند، انحسر الفقــر، أما في بلدان أمريكا اللاتينية، فقد ازداد الفقر خلال أعوام الثمانينيات، ثم استقر بدرجــة أو أخرى خلال التسعينيات، ولكن هذا الاستقرار حدث بوساطة دخول النساء بكثافة إلى سوق العمل. واليوم، يعمل الناس أكثر في مقابل دخل أقل.

فمــن أيــن تنشأ الأولوية إذن؟ تفتح الأدبيات الأكاديمية حول الفقر مجالاً خصباً للتأمل، فهذه البحوث لا ينقصها سوى المعطيات بالأرقام، كما ينقصها الإطار النظري الملائــم، والــتعريف الجــامع المــانع للمشكلة محل البحث (البرنامج الإنمائي للأمم المــتحدة، ١٩٩٣، ٩). وهــناك عــدة تصورات متنافسة للفقر مما يجعل من الصعب تقيــيمه كمياً. وكل من هذه التعريفات مرتبط بتصور أيديولوجي، ويحدد اتجاهاً للحلول المقــترحة. وفضلاً عن ذلك، تثبت بعض الدراسات التاريخية حول الفقر والفقراء في أوروبــا، أن الصــفة المشــتركة لجميع هذه الدراسات هي غياب المنهجية في الفكر، وكذلــك غــياب الــتعريفات الجامعــة المانعة. فمنذ العصور الوسطى وحتى عصر الصــناعة، كــان الفقــراء يتعرضون للتكريم والازدراء في الوقت نفسه، ويوصفون بالفضــيلة والجــريمة معــاً، ويــتلقون المساعدة ويلقى بهم في السجن، فهم الضحايا

والمتهمون. لقد مثلوا الأمل، واعتُبِروا طبقة خطيرة في الوقت نفسه (شيفالييه، ١٩٨٥، وب. جيريميك، ١٩٨٧، وف. ساسييه، ١٩٩٠). وفي الأدبيات الأحدث، تختلط أسباب الفقـر مـع أعراضـه، ولم تحل التحليلات الاقتصادية والاجتماعية محل التفسيرات الفردية والثقافية. وكما كان الوضع في الماضي، تنافس أعمال الخير السياسة.

وباختصار، فالفقر بالتأكيد، حقيقة ملموسة ومؤلمة لملايين البشر في العالم، ولكن فـي الوقت ذاته، يوجد بناء اجتماعي يحجب هذه الحقيقة. وكما يشرح فيليب ساسييه، فقـد صـار الفقر فكرة مجردة، يتسع مجالها إلى ما لا نهاية، مما يجعل التعرف على الفقـراء مسـتحيلاً. والطـريقة التـي "تنظر" بها إلى الفقر ونفهمه، هي محصلة بناء اجتماعـي أقامـه غـير الفقـراء. والـنظرة السياسية تتصور الفقراء في ارتباطهم بالاهتمامات الرئيسية للمرحلة، وهي ليست اهتمامات المحرومين، والفقر يعمل كمرآة، أو أداة للفكر السياسي لعرض مثله الأعلى. وهذا ما يفسر أن موضوع الفقر لا يرد في جـدول الأعمـال إلا في حالات استثنائية، ولخدمة أغراض محددة، بغض النظر عن الفقـر الحقيقـي القائم. بل إن هذا الاهتمام يستجيب لمرجعية سياسة جديدة، وشرعية جديـدة(م. رحنيما، ١٩٩٢؛ وج. توبي، وجاكسون، ١٩٩٦، ٥٦-٦٦). ويتخذ مؤسس الدراسـة الاجتماعية للفقر، جورج سيميل موقفاً راديكالياً ، فهو يقول: **إن الصراع ضد الفقـر يسـتجيب دائماً لاحتياجات غير الفقراء**. والفقراء ليسوا المرجع النهائي له أبداً (سيميل، ١٩٠٨).

وبعـبارة أخـرى، ليس من المستبعد أن تكون المنظمات الدولية قد وضعت الفقر علـى جـدول الأعمال لأسباب أخرى غير رفاهية مليار من البشر يعيشون في بؤس. والشيء المؤكد هو أن اختيار هذه الأولوية السياسية، لم ينتج عن تعبئة اجتماعية، ولا بعـد دراسـة للواقع، ولا بسبب الأثر السلبي للفقر في العالم. وبناءً عليه، فإن الوظيفة السياسية للأولوية المعطاة لمحاربة الفقر على المستوى العالمي، تبدو فرضاً معقولاً.

وهـناك حجـتان تدعمان هذا الفرض، أولاً، ما يقال عن الطبيعة "النسائية" للفقر. وفـي الواقع فإن جميع وثائق المنظمات الدولية تقريباً، تربط بين مشكلة الفقر والنساء. فهـن "الأكـثر فقراً بين الفقراء"، أو هن يمثلن "وجه الفقر" (البرنامج الإنمائي للأمم المـتحدة، ١٩٩٣، ٢٥؛ الأمم المتحدة، ١٩٩٣). ونلاحظ مرة أخرى أنه لا يوجد دليل علـى هـذا القول، فهو لا يصح إلا إذا استبعدنا الدخل من تعريف الفقر، وركزنا على التميـيز العـام الـذي تعاني منه النساء. فلا توجد إحصاءات عن الفقر النسائي مقدراً بالنقود لسبب بسيط وهو أن هذه الإحصاءات تتعلق بدخل الأسرة. بل كثيراً ما نقرأ في

ذات الوثائق التي تربط بين الفقر والنساء، أن واضعيها يعترفون بأنه تنقصهم المعطيات التي تثبت "تسوية" الفقر هذه. ويبدو أن الأمر لا يعدو كونه تصويرًا موجهًا لأهداف سياسية.

ثانياً، والحجة الثانية مبنية على التساؤل الآتي: صحيح أن الفقر مشكلة "مؤلمة"، و"مخجلة"، ولكن هل هي لذلك، أهم مشكلة تواجهنا اليوم؟ أليس هناك من الحجج ما يدل على أن اللامساواة، بل ربما حتى الغنى، قد تكون المشكلة الأكثر إلحاحاً من الفقر الذي نعجز حتى عن تعريفه؟ كيف نفسر الكثرة من الدراسات الأكاديمية حول الفقراء، وغيابها بالكامل عن الأغنياء؟ هل يُنظر إلى الفقراء، بعكس الأغنياء، على أنهم موضوع للدراسة الأكاديمية، أي أنهم كيان مختلف يمكن دراسته من الخارج، أي بموضوعية؟ أليس الفقر مجرد نتيجة لنظرة من الخارج على الشعب، نظرة غير الفقراء؟

وتقودنا هذه الاعتبارات لدراسة الفقر بصفته خطاباً سياسياً لنكتشف الأسباب التي جعلت منه أولوية عالمية. وهذا التوجه لا يعني إنكار الوجود الموضوعي للفقر، ولضرورة محاربته، بل العكس. ولكن عندما تضع منظمات دولية ـ مثل البنك الدولي الذي ينادي طوال عشرين عاماً بالتشدد في الميزانية ـ محاربة الفقر في أولوياتها، فمن المفيد أن ندرس لماذا تفعل ذلك، وكيف تفعله. وماذا يعني ذلك الخطاب، وتلك الممارسات بالنسبة للتعاون في التنمية؟ وكيف يكون رد فعل الحركات الاجتماعية؟ وإذا قبلنا الفرض بأن الخطاب بشأن الفقر، يمكن أن يكون له وظيفة سياسية معزولة عن حقيقة الفقراء، فإنه يكون من المفيد تحليل منطق هذا الخطاب ومدى رشاده. وبدراسة تعريف الفقر، ورسم صورة الفقراء، والوسائل التي تقترح المنظمات الدولية تنفيذها، يمكن فهم استراتيجيتها السياسية. **وهكذا فتحليل الخطاب الدولي بشأن الفقر، لا يهدف إلى إدانة هذا الخطاب، وإنما إلى اكتشاف أسبابه السياسية، وأثره على النضال الاجتماعي.** [3]

---

[3] والخطاب الذي سندرسه هو الصادر عن الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وهم المنادون بالحرب العالمية ضد الفقر.

ب-انتظام الخطاب بشأن الفقر

والمفاجـأة الأولـى لتحليل هذا الخطاب، مبعثها أن الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لا يتقاسمون معرفة مشتركة بالفقر، ولكنهم مع ذلك يـتقاربون باستمرار في هذا الشأن طوال التسعينيات. ورغم الرؤى المختلفة، فخطابهم يحـتوي خمـس قسمات مشتركة، يكشف التحليل فوائدها في سياق العولمة السياسية، والاقتصادية.

أولاً، يُقـدم الفقـر دائماً على أنه مشكلة متعددة الأبعاد، وإذا كان من الواضح أنه يمكن الربط بين الفقر والتعليم، والصحة، والاستقلالية، والقدرة الاجتماعية ـــ بوصفها أسـباباً ونتائج للفقر المالي ـــ فإنه من المثير للقلق أن نجد أن الدخل المالي لا يرد إلا فـي الإحصـائيات، ولكـنه يختفي عند ذكر الحلول لمشكلة الفقر. مع أنه في اقتصاد السوق، لا يمكن الوفاء بالاحتياجات الأساسية دون دخل نقدي. وفضلاً عن ذلك، فواقع الـبلدان الفقيرة يعني أن الصحة الجيدة والتدريب المناسب، لا تضمن بالضرورة عملاً يـدر دخـلاً معقولاً. وفي الواقع، فتعدد أبعاد الفقر يسمح بتعريفه بشكل ذاتي جداً، في ارتـباط مع سياسة لا تؤمن بفائدة إعادة توزيع الدخل، ومن باب أولى، انتقال الأموال من بلد لآخر. وبعد عشر سنوات من بدء الحرب الجديدة ضد الفقر، جمّع البنك الدولي قـاعدة بيانات ذات وزن بشأن الموضوع، والغريب رغم ذلك، أن تعريفاته لا تتحدث إلا عن التعرض للخطر، والتمييز (البنك الدولي، ٢٠٠٠). وبناء عليه، فالاستراتيجيات المقـترحة تهـتم بجمـيع عناصـر السياسات الاقتصادية الكلية، والحكم الرشيد، ولا تـتعرض علـى الإطـلاق لدخول الفقراء (ر. هولتسمان، وس. يورجنسين، الفقراء "ظاهرة عشوائية" ناتجة،٢٠٠٠).[4] **فمن وجهة نظر البنك، يعتبر دخل الفقراء "ظاهرة عشوائية"، ناتجة من الصدفة، و"قوى" السوق، وضمناً، من رغبة الفقراء أن "يعتنوا بأنفسـهم"**. ولـم تعـد الحرب ضد الفقر ضمن السياسات الاجتماعية وحدها، بل إن التفكـير فـي الحـرب ضـد الفقر على مستوى الحماية الاجتماعية، وزيادة النفقات الاجتماعـية كانت "خطأ في التشخيص" على حد تعبير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (تقرير ٢٠٠٠، ص ٨، و٤٢).

والقسـمة الثانـية المشـتركة في خطاب المنظمات الدولية، نتيجة مباشرة لتعدد الأبعـاد، فالفقـر يقدم على أنه المحور الذي تدور حوله سلسلة من المشاكل تؤكد على

---

[4] وهو الموقف ذاته الذي اتخذته الصيغ الأولى "للإطار الاستراتيجي للحرب ضد الفقر" للبلدان الفقيرة.

الارتــباط المشــترك بيــن جمــيع البلدان، وجميع البشر. فهو يقف وراء انتشار وباء الإيــدز، والهجــرة، والتضــخم الســكاني، وتدهــور البيئة، ومنذ ١١ سبتمبر، وراء الإرهــاب. وبهــذه الطــريقة، تكون الحرب ضد الفقر تمثل مصلحة مشتركة للمجتمع الدولــي بأكملــه، وبذلك لا تكون حقوق الفقراء هي التي تحدد جدول الأعمال، وإنما مصالح المجتمع الدولي. ومن هنا، لم تعد الحرب ضد الفقر من اختصاص الحكومات الوطنــية وحدهــا، وإنمــا تصير من مهام المنظمات الدولية، وبذلك يجب أن تخضع سياسات البلدان الفقيرة لإشراف منظمات بريتون وودز. [٥]

ثالــثاً، يُقــدم الفقــراء دائمــاً على أنهم ضحايا، وليس كمتهمين أبداً، فهم ضحايا الســلطات العامــة المفلســة، أو الأفكار الخاطئة بشأن التنمية، أو برامج التكيف غير المدروســة جــيداً، أو السياســات الاجتماعــية غير الفعالة، أو "الصدمة" الناتجة من السياســات الاقتصادية الكلية، أو التمييز، إلخ. ولكي يستفيد الفقراء من "الفرص" التي يتيحها السوق، ولكي "يعتنوا بأنفسهم"، على الحكومات أن تضع سياسات اقتصادية كلية ســليمة، ونظــام حكــم رشيد، وتترك يد السوق الخفية تؤدي عملها. إن أفضل سياسة لمصــلحة الفقــراء، ليســت حمايــتهم من أخطار السوق، وإنما دفعهم للاندماج فيه، فالخروج من إسار الفقر هي مسئولية الفقراء أنفسهم.

رابعــاً، يُربَط الفقر أساساً بالنساء، فإذا كان الخطاب لا يتحدث عادة عن فئات من "الفقراء غير الجديرين"، فإنه يبدو دائماً أن النساء هن "الفقراء الطيبون". تقول الوثائق: "إنهن متواضعات"، وهن ينتهزن جميع الفرص التي يتيحها السوق، مثل ظروف العمل الســيئة، والأجور المنخفضة. وفضلاً عن ذلك، فهن يتبرعن بالعمل من أجل الجماعة دون أجــر، ويجــري تعبئتهــن للقــيام بالبرامج الاجتماعية التي لم تعد الدولة تتولى مســئوليتها. ووفقــاً للخطاب، فإن النساء الفقيرات لهن سمة خاصة هي الربط التلقائي بين مصلحتهن ومصلحة العائلة، ومصلحة الجماعة الخاصة بهن. ومن هنا فالربط بين الفقــر وبيــن النساء، يسمح بالتركيز على التمييز ــ الذي يمنع النساء من لعب الدور المــنوط بهن في المجتمع ــ وتجاهل موضوع الدخل، وبالحديث عن الرحمة وأعمال الخير وتجاهل الحقوق الاجتماعية. ومثل الحديث عن الحرب ضد الفقر، بصفة عامة، فالمســاواة للنســاء تحقق المصلحة العامة، فسيعملن من أجل المجتمع، ومع حصولهن

---

[٥] يقــترح صــندوق النقد الدولي إنشاء "صندوق تخيلي للحرب ضد الفقر"، يتخذ شكل تحليل تفصيلي لكل بند في ميزانية السلطات العامة للتأكد من فاعليته (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١).

علـــى المســـاواة في الأوضـاع، سينجبن أطفالاً أقل عدداً، ويمكن تعليم هؤلاء الأطفال، ويصيرون عمالاً طيبين.

وأخيراً، فاستراتيجية الحرب ضد الفقر، تشتمل على عنصرين لا يتغيران، أولهما القـيام بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهي مسئولية السلطات العامة، ولكن من الممكـن لهـا أن تعهد بها للقطاع الخاص، أو للكنيسة، أو لجمعيات محلية، أو للفقراء أنفسهم. والثاني، هو أن الحربُ ضد الفقر التي تقترحها المنظمات الدولية، تتمشى بدقة مـع وصـفات العولمـة النيوليبرالية أي التوازن الاقتصادي الكلي، وانفتاح الأسواق، والحكـم الرشـيد، والخصخصة، والبيئة المناسبة للاستثمارات الأجنبية، وسوق العمل المفتوح بلا تقنين.

ج- وماذا عن التنمية؟

بالمقارنـــة مع خطاب الأمم المتحدة بشأن التنمية في الخمسينيات والستينيات، نجد أن الخطاب الجديد عن الحرب ضد الفقر، يتميز بعدد من وجوه النقص تبرز الظروف التـي نشأ فيها هذا الأخير. وتحليل الفرق بين الخطابين يبين أن الأولوية المعطاة للفقر تعني انفصالاً عميقاً بالنسبة لخطاب التنمية.

ففـي مجال التنمية السياسية، يحتل الفقر مكانة متميزة في لعبة الترابط بين الدول والمشاكل العالمية. ووفقاً للأمم المتحدة، فالحرب ضد الفقر تبرر دعم التعاون الدولي، وبصـفة خاصـة، تؤكـد الوحدة الأساسية للعالم والبشرية. وهذا الترابط يفرض على الـدول إزالـة الحواجـز بيـن سياساتها الداخلية والخارجية، والتوفيق بين مصلحتها الوطنـية، ومصلحة المجتمع العالمي، ولا يمكن أن تخرج السيادة الوطنية دون مساس من هذا التوجه. ويتناقض الحق في اختيار النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافـي، المسـتقل ـــ وهـو حق مكرس في الكثير من وثائق الأمم المتحدة ـــ مع متطلـبات التـرابط. وأخيراً يشترط في الحرب ضد الفقر، أن تواكب "الحكم الرشيد"، الـذي تُذكر بعض عناصره، ولكننا لا نجد له أي تعريف دقيق. ومن الواضح أنه من الآن فصاعداً، يجب أن تسبق التنميةُ السياسية، التنميةَ الاقتصادية.

والتصـور السـائد للفقر يفرض على المنظمات الدولية أن تؤكد صحة السياسات الاقتصـادية للعقدين الماضيين، والموجهة للإصلاح الهيكلي كما يسمى. وفي المستقبل سـتأخذ هذه السياسات في الاعتبار البعد الاجتماعي، وهذا "التكيف ذو الوجه الإنساني" يؤكد الفكرة الواحدة عن تفوق السوق، وعمومية قوانينه. وهذا يضع حداً لفكرة اقتصاد

التنمـــية الموجـــه للاحتياجات الخاصة للبلدان الفقيرة من جهة، ولفكرة اقتصاد التنمية بصـــفته مشـــروعاً وطنـــياً للتحديث، من جهة أخرى. ومع الحرب ضد الفقر، ابتعدت التنمـــية عـــن مســـتوى الدول الوطنية، لترتبط بالمستوى العالمي (تحرير المبادلات، وحـــرية انتقال رؤوس الأموال)، ومن الجهة الأخرى، بالمستوى الاجتماعي الجزئي، بل الفردي. لقد أصبحت التنمية اليوم، حقاً إنسانياً، فبدلاً من الأمم المتخلفة، حل الأفراد المتخلفون في العالم أجمع.

ولا شك أن المفهوم الذي ناله التغيير الأكبر هو مفهوم التنمية الاجتماعية، مع ما يـبدو مـن تناقض في هذا الشأن. وإذا كانت الأولوية للحرب ضد الفقر تبدو انتصاراً للأمـم المتحدة التي ما فتئت منذ تأسيسها تعمل على إعطاء التنمية بعداً اجتماعياً، فإن الـنظرة الفاحصة لخطاب الحرب ضد الفقر تكشف المظهر الخادع لهذا التفسير. ففي الواقـع فـإن **الحرب ضد الفقر تعني ضمناً، تفكيك وسائل الحماية الاجتماعية القائمة الآن، مـن حيـث إنهـا تعرقل السوق**، وتزيل الصفة السلعية عن بعض الاحتياجات الأساسـية. ويهاجَم الضمان الاجتماعي بحجة عدم كفاءته، وأنه يخدم مصالح خاصة، وهـي مصالح العمال "المتميزين" الذين يعملون في القطاعات الحديثة، وبهذا الفهم، لا يكـون مـن مسـئوليات السـلطات العامة. والهدف من الحرب ضد الفقر، هو منح الاستقلال للفقراء، وهذا يجعلهم يشاركون في النمو، وبذلك يستفيدون منه. وهكذا تضع المنظمات الدولية نهايةً لمشروع التحديث الاجتماعي الذي كان في قلب الفكر التنموي. وهـي تقـدم معـياراً اجتماعـياً جديداً ينهي التفاهم الاجتماعي لما بعد الحرب (دولة الرفاهية في البلدان الغنية، والتنمية للبلدان الفقيرة). والأفق المرتقب للحرب ضد الفقر هـو دخل قدره دولار واحد في اليوم. وبقدر ضرورة القضاء على الفقر، والرغبة في ذلك، فإنه لن يمس أسس النظام الاجتماعي القائم.

وأخيراً، فإن الربط بين الفقر والنساء يجعل منهن نواة المشكلة، وفي الوقت نفسه، الـنواة المتحركة لحلها. لقد لعبت الأمم المتحدة منذ خمسين عاماً دوراً أساسياً وتقدمياً من أجل دعم تحرير المرأة، وطوال هذه المدة ربط خطابها بين المرأة وبين المصلحة العامـة، والتغير الاجتماعي. ولم يتغير هذا الخطاب اليوم، فيما عدا أنه يعطي للنساء الفقيرات دوراً خاصاً، ففي الواقع تُكلف النساء الفقيرات بالذات بتحقيق مصلحة عامة، يجـري التعبير عنها بلغة الاقتصاد المؤسسي الجديد. فتُحمّل النساء، شأنهن مثل شأن الدولة، بتحقيق بعض الواجبات العامة، مثل خفض معدل النمو السكاني، وحماية البيئة، وضمان استقرار العائلة والمجتمع، والتماسك الاجتماعي. والنساء الفقيرات لسن هدف

اســتراتيجية الحرب ضد الفقر، ولكنهن جزء من تلك الاستراتيجية ذاتها. ويسمح ربط الفقــر بالمرأة بالبحث عن الحلول بعيداً عن مجال الحماية الاجتماعية التقليدية، التي لم تكن المرأة من المستفيدين منها إلا نادراً.

وفــي الختام، **فإن الريح الجديدة التي تهب في طرقات المنظمات الدولية لا تهدد الفكــرة الواحدة، ولكنها تمثل جوهرها.** وتصوير الفقر، والفقراء، والحرب ضد الفقر، تــتفق مــع احتياجات العولمة النيولبرالية، ويمكن القول إن موضوع العولمة هو الذي ســمح بخطــاب الفقــر، بــل جعله ضرورياً. ومن الصحيح أن فكرة العولمة ملتبسة وتستعصــي على التعريف مثلها مثل فكرة الفقر، ولكنهما يكونان في خطاب المنظمات الدولــية بنائين فكريين يكمل أحدهما الآخر. وخطاب العولمة يقتضي التنسيق السياسي علــى المســتوى العالمــي، ويعني إصلاحاً بنيوياً للدول، وهو يحبذ تفكيك الضمانات الاجتماعــية القائمــة، في مقابل الحلم بالانسجام العام. وهو بهذا يسمح بخطاب بشأن الفقــر يســبغ الشــرعية علــى سياســات المنظمات الدولية، ويعطي الدول بديلاً عن مشــروعات التنمــية الوطنية، ويسمح للعولمة بالاحتفاظ بمثل أعلى هو التنمية الكلية. والمــنظمات الدولــية، بتمجــيدها للمــرأة الفقيرة، إنما تبرز مثلها الأعلى، وفردوسها الخيالي، ألا وهو عالم خالٍ من الصراع الأيديولوجي، واقتصاد معولم، وفقر مسالم في خدمة الجميع، يحترم النظام والوفاق العام، ومتواضع المطالب، يمكن إرضاؤه بتكاليف قلــيلة. وتجسد النساء الفقيرات القيم التي تحتاج إليها الرأسمالية لتعمل جيداً، ولكنها لا تــتحلى بهــا، مــثل الإيــثار والتضــامن. ومن المؤكد أن الإصلاحات التي تقترحها المــنظمات الدولية ليست جديدة، فهي امتداد للسياسات المفروضة على البلدان الفقيرة مــنذ أكــثر من عقدين. وتجميع هذه السياسات تحت عنوان الحرب ضد الفقر، يجعلها تأخذ شكلاً متماسكاً. والخطاب بشأن الفقر يعمل كمظلة تختفي تحتها الإصلاحات التي تحتاج إليها العولمة النيولبرالية.

د- الخطاب والمقاومة

تضــاعف الدخــل العالمــي بمقدار سبعة أضعاف خلال ٥٠ عاماً، وفي ظل هذه الأوضــاع، يجــب أن يتجاوز طموح المجتمع الدولي هدف الدولار الواحد للفرد من الملــيار والثلــث مــن الفقراء، فالحرب ضد الفقر لا تكفي. وهي بمعزل عن مشروع للتنمــية مبنــي علــى التحديث والتحرر، تضع حداً لآمال وطموحات البلدان الفقيرة. والــنزول بالتنمــية إلــى مستوى الحرب ضد الفقر، يعني النزول بحقوق الإنسان إلى

مجـرد الحـق في حياة الكفاف، وتؤجل جميع الحقوق الأخرى إلى أجل غير مسمى. وفضـلاً عـن ذلـك، فالخطاب الجديد يشترط للحصول على هذا الحق، المشاركة في السـوق. وعلـى أية حال، يمكن أن تتزايد اللامساواة في عالم بلا فقر، فالحرب ضد الفقـر لا تـؤدي بالضرورة لعالم أكثر إنصافاً، فهي تستجيب لفلسفة مختلفة تحيلنا إلى القـرن التاسـع عشر، وأعمال الخير، والنظر للقضية الاجتماعية من منظار أخلاقي. والـيوم، تحـاول النيوليبرالـية وهي المرجع لخطاب المنظمات الدولية، أن تنزع عن الدولـة دورهـا فـي تحقيق الترابط الاجتماعي، وهي تنأى بنفسها عن منطق العدالة الاجتماعية الذي سيقودها إلى مأزق اللامساواة، وضرورة إعادة توزيع الثروة.

فهـل يعنـي هـذا الإلقاء بالطفل مع الماء الذي استحم فيه، ورفض النقاش حول الأولويـة الجديـدة؟ أليس الفقر القائم بالفعل أقوى حجة تدفعنا لاتخاذ موقف بناء؟ وإذا كـان الفقـر بـناءً اجتماعياً فإن هذا يعني أن احتياجات البلدان الفقيرة حقيقية بالفعل. وفضـلاً عـن ذلك فالفرض الشائع اليوم بأن العالم الثالث لا وجود له لأنه عبارة عن مجمـوع غـير متجانس، لا يخفي حقيقة أن ثلاثة أرباع الفقراء في العالم يعيشون في الـبلدان الفقـيرة. إن القـول بأن الخطاب بشأن الفقر يخدم العولمة الاقتصادية شيء، وتأكـيد أن مـا يقرب من نصف سكان العالم تنقصهم الموارد التي تمكنهم من العيش اللائـق، وضمان حقهم في مستوى معيشة معقول، شيء آخر. وعلى الرغم من جميع الانـتقادات المنطقـية للفكـر التقلـيدي عن التنمية، فإنه لا بد من إيجاد حل ملموس لأوضاع اللامساواة غير المحتملة في عالمنا المعاصر، والتغيير صار ضرورة ملحة. ولكـن ما المقصود بالتنمية؟ وماذا يجب أن يكون الهدف المطلوب؟ هل يكفي اشتراط أن تكون المساعدة على التنمية في صالح الفقراء مباشرة؟ وعندما ننتقد الماضي، أليس مـن الممكـن التفرقة بين الخطاب وبين الممارسة؟ لقد واكب مشروعَ التنمية لما بعد الحـرب، خطـابٌ عن التحرر السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وعن التضامن، وإعادة التوزيع.

في أعوام الستينيات والسبعينيات، طالبت البلدان الفقيرة بتقسيم دولي جديد للعمل، ونظـام دولـي اقتصادي وتجاري أكثر عدالة، فهل كان ذلك أمراً صعباً لهذه الدرجة؟ والـيوم تطالـب الـدول الغنية والفقيرة معاً، بزيادة نصيب هذه الأخيرة في المبادلات الدولـية، فهـل يمكـن تحقـيق ذلك إذا كان السوق هو المرجع الوحيد للاستثمارات، والإنـتاج، والأسـعار؟ مـن الواضح أنه من المستبعد العودة لأوضاع الخمسينيات أو السـبعينيات، فالحنيـن للماضي مستبعد مثله مثل الهروب للأمام مع التجارة الدولية،

والتكنولوجيا الجديدة. لا بد من إعادة النظر في التنمية والتعاون من أجلها، ولكنه من الخسارة أن نترك الخطاب السابق في زوايا النسيان، لأنه ما زال يمثل نقط ارتكاز سليمة تماماً. وعلى أية حال، فإن أي مشروع تنمية جديد يجب أن ينبثق عن الواقع الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي للبلدان الفقيرة، فالمزايا التي يتمتع بها الشمال، لا يمكن تحملها. والتنمية لا تتعارض مع العولمة، وما دمنا نعيش على سطح كوكب واحد، وأن التنمية يجب أن تكون موضع اهتمام الشمال مثل الجنوب، فيجب أن تكون هي والعولمة، مترادفين.

لقد فشلت مشروعات التنمية في الماضي لأنها بنيت على أساس حالتين من سوء الفهم. فقد بدأت من رؤى وقيم لم تكن ذات معنى في سياق لم تنشأ فيه. فلا يمكن تنمية الأفراد أو البلدان، وإنما هي التي تنمي نفسها بإعمال حقها في تقرير مصيرها الفردي والجماعي، وتوازن القوى الحالي لا يسمح بذلك. وسوء الفهم الثاني هو الآتي: يستند خطاب التنمية دائماً إلى افتراض ضمني بوجود توافق حول الأهداف المبتغاة، ولكن الخطاب بشأن الفقر يكشف أن ذلك بعيد عن الحقيقة. ولكي تصير العولمة مرادفاً للتنمية فإنها لا يجب أن تستهدف عالماً موحداً ودون اختلافات، وإنما عالماً توزع فيه السلطات والموارد بعدالة. والإرادة السياسية لتحقيق ذلك غير موجودة لدى الحائزين الحاليين للسلطة، وأثبت مؤتمر مونتيري عام ٢٠٠٢، ذلك. والتنمية **لن تكون أبداً نتيجة منطقية "لتقدم" الإنسانية، بل هي مشروع سياسي بالدرجة الأولى.**

وقد تكون هذه التأملات مفيدة، في سياق الحركات الاجتماعية التي تقود المقاومة لما يسمى اليوم العولمة النيولبرالية، فخطابها يشمل بعداً اجتماعياً واضحاً. وما يكشفه تحليل خطاب المنظمات الدولية بشأن الفقر، هو خطر أن تركز الحركات الاجتماعية تحركها حول الفقر. إن المشكلة الاجتماعية الجديدة ليست بالدرجة الأولى عولمة الفقر، فالأرقام المتاحة بشأن الإفقار العالمي لا تكشف أي شيء أكثر من حدود عتبة الفقر. وانخفاض الفقر قد يخفي زيادة في اللامساواة، فالارتباط الحقيقي بين العولمة الاقتصادية والفقر شيء من الصعب إثباته. ومن سخرية القدر أنه في ذات اللحظة التي كان فيها الصراع الاجتماعي الجديد يبكي ضحيته الأولى ـــ في جنوا في يوليو ٢٠٠١ ـــ كان رؤساء حكومات أغنى سبع بلدان في العالم يتناقشون بشأن الفقر.[٦]

---

[٦]كُتب "التقرير العالمي عن الفقر" للثمانية الكبار في أوكيناوا في يوليو ٢٠٠٠. والتقرير الذي نوقش في جنوا كان عنوانه: "السوق المعولم – فرص ومخاطر أمام الفقراء". ويقول واضعو التقرير إنه من غير الممكن قياس

ويـــتحدث تقريـــرهم عن انخفاض الفقر في العالم، ويؤكد صحة الأولويات التي تتبناها المــنظمات الدولـــية. وهذا يعني بشكل ما، أن ممثلي البلدان الغنية قد استبقوا المطالب الاجتماعـــية، وأعـــدوا إجابتهم على المقاومة العالمية لعولمتهم. وتُقدِّم نفس الإجابة في سياق الحرب ضد الإرهاب. [7] ومع ذلك فمشروع خفض الفقر لا يقدم أية إجابات يُعتد بهـــا لمشـــاكل عالمنا المعاصر. وفي الواقع، فإن قضية ما إذا كانت العولمة تزيد من الفقـــر أو تقلله ليست الأكثر صلة بالمشكلة، فالحرب ضد الفقر لا تكون ذات معنى إن لـــم تتكامل مع مشروع للتنمية العالمية. وهذا المشروع يجب أن يتأسس على التضامن وإعادة التوزيع، أي على أساس النضال ضد اللامساواة. ولا شك أن الحرب ضد الفقر ضرورية، ولكن الخطاب العالمي الجديد بشأن الفقر يؤدي إلى مأزق.

والبـــنك الدولـــي لا يكف عن نشر التقارير التي تثبت أن التبادل الحر يؤدي إلى النمو، وأن النمو يقلل من الفقر، ولكن الإحصاءات، والأمثلة التي يطرحها البنك تكذب هـــذه الادعاءات. فالبلدان النامية التي انفتحت على السوق العالمي تنمو اليوم بمعدلات تقـــل عمـــا كانت عليه قبل الانفتاح (إ.جوشوا، ٢٠٠٢). والمؤشرات الاجتماعية التي كانـــت قـــد حققت تحسناً ملحوظاً بين الخمسينيات والثمانينيات، عادت إلى الركود أو التراجع في الكثير من البلدان (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٧). والبلدان التي يستشـــهد بهـــا البـــنك الدولي في الحديث عن الحرب ضد الفقر، مثل الصين، والهند، وفيتنام (البنك الدولي، ٢٠٠٢)، لم تخضع لسياسات "وفاق واشنطن". وفضلاً عن ذلك، يـــبدو أن المنظمات الدولية تقر بأن الأهداف التي اعتمدتها قمة الألفية لن تتحقق، وأن كثيراً من البلدان، خاصة من أفريقيا جنوب الصحراء، تحقق مزيداً من الخسائر بسبب العولمـــة. ومع ذلك، فهذه البلدان أكثر ارتباطاً، بشكل نسبي، بالسوق العالمي من بلدان مـــنظمة الـــتعاون والتنمـــية الأوروبية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٩، ٢). وعـــلاوة علـــى ذلـــك، فالكســـب البســـيط الناتج عن خفض الديون الأجنبية، يمتصه الانخفـــاض المستمر في أسعار المواد الخام. وفي محاولة من البنك الدولي للتهرب من مســـئولية الفشل، يؤكد اليوم على ضرورة "تملك" البلدان الفقيرة لمشروعات التنمية، إذ إن علـــيها أن تجلـــس فـــي "مقعـــد القيادة" (البنك الدولي، ١٩٩٩). ومع ذلك فهامش

العلاقـــة بين التجارة العالمية والفقر بشكل تجريبي، ولكنهم يكملون بأن المؤكد هو أن التجارة تساعد على النمو، وأن النمو يساعد الفقراء.

[7] بعـــد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بعدة أسابيع، أصدر رئيس البنك الدولي نداءً لتحالف عالمي ضد الفقر (الموند، ٢٠٠١/١٠/٩).

المناورة المتاح لهذه البلدان، يضيق مع تطبيق الإصلاحات المفروضة عليها، وسرعة تـتابعها. فالإطار الاستراتيجي للحرب ضد الفقر يجب أن يحصل على موافقة الإدارة المشـتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. واليوم تضاف شروط سياسية للشروط الاقتصادية "لوفاق واشنطن".

ومـن الطبيعـي أن أي خطـاب ذي طبيعة هيمنية، يجب أن يحتوي من الوعود الصـريحة، والتناقضات الداخلية، ما يمكن أن يصلح أساساً للمقاومة في أيدي الموجَّه إلـيهم الخطـاب (ج. سـكوت، ١٩٩٠). والمقاومة لا تحتاج إلى خطاب مضاد بلغة جديـدة، بل يمكنها الاستناد إلى الخطاب القائم، وعلى وعوده، ومنطقه. وتعطي وثائق عـدد مـن المـنظمات التابعة للأمم المتحدة، والحركات الدولية، والتي تتبنى الأولوية المعطـاة للحـرب ضد الفقر، ولكنها تتحدى سياسات العولمة، أمثلة كاشفة عن ذلك. فمـنظمات مثل الأنكتاد، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومركـز الأمـم المـتحدة للـبحوث الاجتماعـية، كل بطريقتها، تشكك في الخطاب النيولبرالي. ويتجاوز بعض اللاعبين الاجتماعيين هذا المدى ويرسمون حالياً الخطوط الأولى لمشروع بعد-رأسمالي (ف. أوتار، ٢٠٠٢).

والعولمـة النيو-لبرالية ليست قدراً لا فكاك منه، ولمقاومتها، يتيح الفكر التقليدي بشـأن التنمـية، وكذلـك الخطاب الحالي بشأن الفقر، فرصاً كبيرة، فمن الممكن إبداء المقاومـة علـى مستوى هذا الخطاب، ومن داخله. وهذه المقاومة لا تحكم مسبقاً على الإطـار العالمـي الذي تعمل بداخله، ولا على الاستراتيجيات الإصلاحية، أو المعادية للرأسمالية للحركات الاجتماعية، فكل منها تبقى مسيطرة على مشروعها. ومهما كانت أهدافهـا، فمن المرغوب فيه أن تستعيد معنى بعض المفاهيم التحررية التي استولت علـيها المـنظمات الدولية، والتي شوَّه معناها في الخطاب النيولبرالي. وهكذا، ووفقاً لـنظرية فوكـو، يصير الخطاب الأداة التي "من أجلها، وبواسطتها نناضل" (م. فوكو، ١٩٧١، ١٢). ويسمح هذا التوجه كذلك، بتجاوز الانتقاد، واستخدام الخطاب ومجالات مقاومته كأداة ديمقراطية للبحث عن مشروع بديل للتنمية، وللحكم في العالم.

. Banque mondiale, Rapport sur Ie developpement dans Ie monde 1990.
La pauvrete. Washington, Banque mondiale, 1990

. CHEVALIER L., Classes laborieuses et classes dangereuses a Paris pendant la premiere moitie du XIXeme siecle. Paris, Plon, 1958

. CORNIA G.A., JOLLY, R., & STEWART, F. (ed.), Adjustment with a Human Face. Protecting the Vulnerable and Promoting Growth. A study by Unicef. New York, Oxford University Press, 1987

. FOUCAULT M., L'ordre du discours, Paris, Gallimard, 1971

. GEREMEK B.,Lapotence ou la pitie. L'Europe et les pauvres du MoyenAge a nos jours Paris, Gallimard, 1987

. HOLZMANN R.,JORGENSEN S. , Gestion du risque social: cadre theorique de la protection sociale. Doc de travail n° 0006 sur la protection sociale.
Washington, Banque mondiale, fevrier 2000

. HOUTART F. , Des alternatives credibles au capitalisme mondialise.
World Social Forum, 2002
(www.forumsociamundial.org.br/bib/houtartfra.asp).

. IMF and IDA, Tracking of Poverty-Reducing Public Spending in Heavily Indebted poor Countries, Prepared by the I.M.F and the World Bank, March 27th 2001.

. IMF/OECD/UN/Wbrid Bank group, A Better World for All. Progress towards the International Development Goals, 2000.

. JOSHUA I. , L'ouverture neoliberale favorise-t-elle la croissance ? Le Monde, 20 mars 2002.

. Me NAMARA R.S. , AnnualAddress to the Board of Governors, Washington, The World Bank, 1972

. Me NAMARA R.S. .Annual Address to the Board of Governors,Washington, The World Bank, 1973
. Nations Unies, Rapport de la Conference Internationale sur la population et le developpement, 1993,Doc.A/CONF 171/13/Revl par. 3.16.
. OECD "Shaping the 21st Century: The Contribution of Development Co-operation in Development Co-operation. DAC Report 1996. Paris, OCDE, 1997
. PNUD, Rapport mondial sur le developpement humain 1991, Paris, Economica, 1991.
. PNUD, Rapport mondial sur le developpement humain 1993, Paris, Economica, 1993.
. PNUD. Rapport mondial sur le developpement humain 1997, Paris, Economica, 1997.
. PNUD, Rapport mondial sur le developpement humain 1999. Bruxelles, De Boeck & Larcier, 1999.
. PNUD, Vaincre la pauvrete humaine. Rapport du PNUD sur la pauvrete. New York, Nations Unies, 2000.
. RAHNEMA M., «Poverty» in SACHS.W (ed.). The Development Dictionary. A Guide to Knowledge as Power, London, Zed Books, 1992.
SASSIER P.,Du bon usage des pauvres. Histoire d'un theme politique XVIe-XXe siecle, Paris, Fayard, 1990.
SCOTT J.C, Domination and the Art of Resistance. Hidden Transcripts, New Haven, Yale University Press, 1990.
. SIMMEL G. , Lespauvres. (Traduit de l'allemand). Paris, PUF, 1998 [1908].
. TOYEJ. & JACKSON C., Public Expenditure Policy and Poverty Reduction.Has the World Bank got it Right? IDS Bulletin. Vol. 27, No 1,1996.

. Unicef, The Invisible Adjustment. Poor women and the economic crisis Unicef, TheAmericas and the Caribbean Regional Office, 1989.

. World Bank, The Assault on World Poverty. Problems of Rural Development, Education and Health, Baltimore and London,The Johns Hopkins University Press, 1975.

. World Bank, Assistance Strategies to Reduce Poverty,'Wnshington,The World Bank, 1991.

. . World Bank, Poverty Reduction Handbook.Washington,The World Bank, 1993.

. World Bank., Implementing the World Bank's Strategy to Reduce Poverty. Washington,The World Bank, 1993b.

. World Bank, A proposal for a Comprehensive Development Framework. 1999 (www.worldbank. org/cdf/cdf-text.htm).

. World Bank, World Development Report 2000/2001. Attacking Poverty, Washington.The World Bank, 2000.

. World Bank, Globalization, Growth, and Poverty: Building an inclusive World Economy, Washington,The World Bank, 2002.

أعمال أخرى للمؤلف

. Comment se construit la pauvrete?, Alternatives Sud, vol. IV (1999), n°4

. Francine Mestrum,MondMlisatton et Pauvrete, Paris, L'Harmattan, 2002

٥-الحركات النسائية من أجل عولمة بديلة *

كلفت النتائج السياسية-الاقتصادية لخضوع أغلب حكومات بلدان التخوم لتوجيهات "وفاق واشنطن"، الفئات الاجتماعية الأكثر تعرضاً للخطر في هذه البلدان، غالياً. وينعكس تزايد اللامساواة الذي يواكب منطق العولمة اللبرالية بالضرورة ــ لأن أفراد البشر تختلف قدراتهم على مواجهة المنافسة العالمية الكبرى ــ لا فقط على الطبقات الاجتماعية، أو المواطنين بين بلدان الشمال والجنوب، وإنما كذلك على "تسوية" الفقر. ومنذ منتصف أعوام الثمانينيات، تناضل الشبكات الدولية للدفاع عن حقوق المرأة، من أجل الاعتراف بهذه الحقوق واحترامها، وضد سياسات العولمة. وتلعب هذه الشبكات دوراً بالدرجة الأولى من الأهمية، في صفوف الحركة الدولية من أجل عولمة بديلة.

أ-النساء، جماعة معرضة أكثر من غيرها لسياسات العولمة

أدى البعدان الرئيسيان لتكيف الدول مع شروط المواصفات اللبرالية ــ الانفتاح الكامل للأسواق الوطنية أمام الخارج، وتخلي السلطات العامة عن دورها في تقنين الاقتصاد، وإعادة توزيع الثروة، وتنفيذ السياسات الاجتماعية ــ إلى زيادة خطيرة في العناصر المؤدية لإملاق النساء بين السكان. أولاً، أدى تدهور قطاعات إنتاج بكاملها لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الشرسة للإنتاج الدولي عالي الكفاءة، إلى تزايد كبير في معدل البطالة، وانتقال جزء كبير من السكان إلى القطاع غير الرسمي. وإذا لم تكن النساء أكثر الفئات تضرراً من هذا الفقدان الواسع للعمل، فإنهن يعانين من آثاره غير المباشرة، عن طريق تراكم مسئولياتهن المنزلية، والاقتصادية.

فمن جهة، ركز تدهور ظروف الحياة، وارتباك الحياة العائلية (بسبب اضطرار الكثير من الأزواج إلى الهجرة بحثاً عن فرص أفضل)، والتوتر النفسي لأفرادها، آثاره على المرأة، بصفتها ركيزة العائلة، ومستودع إحباطاتها. وتؤثر البطالة على المرأة بسبب "زيادة العنف العائلي الذي يعود، ضمن أسباب أخرى، إلى ارتفاع بطالة الرجال" (ر. بيسيو، ٢٠٠٠، ٧-٨). وفضلاً عن ذلك، **على المرأة أن تتجاوب مع**

---

*صوفي شارلييه، وهيلين ريكمانز.

زيـــادة الضغط الاقتصادي على أسرتها، بالتعويض عن عمل زوجها، في الوقت الذي تواجـــه فيه منافسة متزايدة في مجالات عملها التقليدية، وهي في الغالب غير رسمية، من جانب الرجال الباحثين عن مصادر جديدة للدخل. وهكذا، وقد أصبحت المرأة رأس العائلـــة (فـــي الواقـــع، وليس قانونياً)، فإن عليها أن تعمل وقتاً أطول، وبمشقة أكبر، لـــترفع، أو لمجـــرد المحافظة، على مستوى الدخل ــ في الحقل، أو في شوارع المدن الكبرى في أمْريكا اللاتينية، أو أفريقيا، أو آسيا.

وبحـــث النســـاء عـــن العمل يواكب في بعض البلدان، زيادة الطلب على الأيدي العاملـــة النسائية في مجال التنفيذ من الباطن الذي ينشط بأمل الحصول على أيد عاملة رخيصة. وقد كانت ظروف العمل في "توابع الجحيم" (sweatshops) التي يعمل فيها أولـــئك النسوة في المناطق الحرة، مثاراً لحملات من الهجوم والفضح. ويوجد من هذه "المصانع" ما يقرب من ٢٠٠٠، في جميع أنحاء العالم، يعمل بها حوالي ٢٧ مليوناً من العمـــال، تـــتراوح نسبة النساء بينهم بين ٦٠% و٩٠%، وأغلبهن صغيرات السن وقد تركـــن المدرســـة لإعالة عائلاتهن. "ويشجع أصحاب هذه المحال، أو مديروها النساء علـــى تـــناول الأمفيتاميـــن للتغلب على الإجهاد، واستخدام وسائل منع الحمل لتجنب الحمـــل. والنســـاء اللائـــي يتحدثن يُطردن، أو يتعرضن للضرب، الذي قد يصل لحد التشويه أو الوفاة" (س. جوكيس، ١٩٩٥، ٤).

وفـــي الـــريف، تشـــجع العولمـــة اللبرالية النموذج الزراعي– الصناعي الموجه للتصدير، وهذا النموذج يعطي المميزات والدعم للملكيات الكبرى الحديثة على حساب الفـــلاح الصغير، ويعرقل المحاولات، الوجلة عادة، للإصلاح الزراعي، كما حدث في البرازيل. وفضلاً عن ذلك، فالسياسات الزراعية لا تستطيع حماية زراعات الفلاحين، ولا حـــتى منحها أفضلية، لأن فتح الحدود يعني عادة، إغراق السوق المحلي بمنتجات رخيصـــة من إنتاج المزارع عالية الإنتاجية. وكثيراً ما يفرض إفلاس الإنتاج الصغير علـــى الـــرجال أن يبحـــثوا عن الرزق في المدن الكبرى، ويفرض على النساء إعالة الأسرة بالعمل لساعات طويلة في المزارع القريبة، بمعدلات قاسية، وأجور بائسة.

وفـــي الوقـــت نفســـه، تؤثر سياسات التكيف الهيكلي التي يفرضها البنك الدولي وصـــندوق النقد الدولي ــ إعادة هيكلة الإدارة، وخصخصة الشركات العامة الرابحة، وتخفيض الميزانيات المخصصة للوظائف، والتعليم، والصحة، والتغذية ــ بعنف على القطاعات غير الرسمية وفيها تعاني المرأة بسبب خصخصة الخدمات التي كانت عامة مـــن قـــبل. وفي قطاع التعليم، يؤدى تخفيض الميزانيات مع الخصخصة، إلى استبعاد

الأطـــراف الهامشـــية مـــن المجـــتمع، وخاصة النساء والفتيات من العائلات الفقيرة. والفتـــيات هـــن عـــادة أول من يُسحب من المدرسة لمقابلة النقص في ميزانية العائلة. ويبرز التقرير نصف السنوي "لليونيفيم"، صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (٢٠٠٠، ١١)، العلاقـــة بين الديون المتزايدة، والنقص في عدد الفتيات في التعليم الثانوي. ومن بيـــن البلدان التي تتوفر عنها بيانات عن التعليم والديون، تجد أن ١٢ بلداً من بين ١٦ بلـــداً انخفـــض فـــيها معدل تعليم الفتيات في المرحلة الثانوية، كانت تعاني من ارتفاع ديونها في الفترة ذاتها. وهذا الاستبعاد من التعليم يؤخر تحررهن من الهياكل الأبوية، ونضالهن ضد النظم التي تبقي على هذه الهياكل، وتعقد ذلك النضال.

وفـــي قطاع الصحة، أدى تخفيض الميزانيات إلى تراجع في البنية التحتية العامة، ونقص في المعدات الطبية، والعاملين المؤهلين. كما جرت خصخصة بعض الخدمات الطبية، مع ما هو معروف من أثر سلبي لرفع سعر هذه الخدمات على مستوى الصحة العامـــة. وفي عام ١٩٨٧، فرضت مبادرة باماكو أن يدفع المرضى جزءاً من تكاليف علاجهـــم. ولذلـــك أثـــره علـــى النســـاء وهن فئة أكثر تعرضاً بسبب حالات الوضع والرضـــاعة، وتظهـــر أعـــراض سوء التغذية والأنيميا، وترتفع معدلات الوفيات بين الأمهـــات والأطفال (س. ضيوف، ٢٠٠١). وتثير الأزمة الاقتصادية أخطاراً خاصة، مـــثل الإجهاض الاختياري للتخلص من الإناث حتى توفر من المهور العالية التي تُدفع لتزويجهن في بعض البلدان.

الفقر كظاهرة نسوية في أرقام

تمـــثل النســـاء ٧٠% مـــن السكان (١,٣ مليار شخص)، الذين يعتبرهم البرنامج الإنمائـــي للأمم المتحدة فقراء. وازداد عدد النساء الريفيات اللاتي يعشن في فقر مدقع بمقدار ٥٠% خلال السنوات العشرين الماضية (وكانت الزيادة للرجال ٣٠%).

صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (يونيفيم)

وفي البلدان النامية يزيد عدد النساء الأميات عن الرجال بمقدار ٦٠%، وتنخفض نســـبة قـــيد الفتيات في التعليم عن الصبيان، حتى في الابتدائي، بمقدار ١٣%، وتصل نســـبة أجـــر المـــرأة للرجل إلى ٧٥% فقط. وفي البلدان الصناعية، تزيد البطالة بين النساء عنها بين الرجال، ويمثل النساء ثلاثة أرباع العاملين بلا أجر في المنازل.

التقرير العالمي عن التنمية البشرية، ١٩٩٧، ص ٤٢.

وفـي أفريقـيا، تعتـبر مشكلة مرض الإيدز كارثة إنسانية، وتمنع قوانين براءة الاختراع، التي تسيطر عليها شركات الدواء متعدية الجنسية من مواجهتها بفاعلية.

ب-نتائج تحليل النوع الاجتماعي

أ-خصائص تحليل النوع الاجتماعي

يعتبر التوجه لدراسة النوع الاجتماعي، جديداً بالنسبة للعلاقات الاجتماعية، وهذه الـنظرة لتنظـيم المجتمع تحاول إلقاء الضوء بصفة خاصة على العلاقات بين الرجال والنساء. ويبين تحليل النوع الاجتماعي كيف تؤثر العلاقة بين الجنسين على التغيرات فـي البيـئة، وتـتأثر بهـا. وهذه الرؤية تمثل نظرة جديدة تماماً، فالحديث عن النوع الاجتماعـي لا يعنـي طـريقة أخرى للحديث عن المرأة، كما لا يعني اعتبار الرجال والنساء مجموعتين متجانستين لكل منهما أسلوبها المنفرد في التصرف. وتحليل النوع يسـمح بفهـم طرق إدارة الإنتاج (وإعادة الإنتاج) الاجتماعي، في كل سياق محدد، ، وكذلك الدور الذي يلعبه كل من الجنسين اجتماعياً في هذه القضية، وكذلك الوقت الذي يخصصـه كـل مـنهما لهذا النشاط، على طول دورة الحياة. وينتج عن اختلاف هذه الأدوار، والـذي يحـدده التنظـيم الاجتماعي والثقافي للمجتمعات، احتياجات خاصة تختلف استراتيجياً بين الرجال والنساء.

٢-تحليل النوع الاجتماعي والتنمية

كذلـك كشـفت الـبحوث النسـائية أن الحصـول على الموارد، والتحكم فيها، واسـتخدامها تخـتلف باختلاف الجنس والمجتمعات، وهذا يضع الرجال والنساء على مسـتويين مختلفين في مواجهة استراتيجيات التنمية. وقد كان إهمال العلاقات التبادلية التـي تحكـم الحقـوق والواجبات المشتركة سبباً، ضمن أسباب أخرى، لفشل بعض مشـروعات أو سياسـات التنمـية. وفـي الواقع، قد كشف التقييم حسب النوع، لهذه المشـروعات صـعوبة تميـيزها للمجموعـات الاجتماعية الأكثر تعرضاً للمخاطر، ومواجهـتها بدقة. فإجراءات وآليات تنفيذ المشروعات تُنظم عادة بمراعاة المجموعات المسـيطرة في القرية. كذلك تركز المشروعات على تحقيق الكفاءة والفاعلية، والعائد المجـزي للاسـتثمارات في المدى القصير، وهذه العوامل لا تفسح مكاناً كافياً لتعزيز استقلالية المرأة.

وعلـــى مســتوى أوسع، فإدراك الفقر وفهمه لا يمكن أن يكتفي بأخذ الفرق بين الدور الاجتماعي لكل من الرجل والمرأة في الاعتبار. فمن الصعب لدرجة كبيرة تقييم العلاقة بين النوع الاجتماعي والفقر على أساس المعطيات المتوفرة، لأن الإحصاءات ما زالت تنظر للأسرة في كثير من الأحيان كوحدة متجانسة. وكما يفترض المنظرون لظاهرة النمو، أن منافعه تتوزع بشكل آلي على المجموعات الاجتماعية المختلفة، فإن فهـم الفقـر علـى أســاس مؤشر الدخل دون غيره، يفترض أنه يتوزع بعدالة داخل الأســرة. وهــذا يعنــي إنكار علاقات القوة والسيطرة التي يمكن أن توجد بين الرجل والمــرأة داخــل الأســرة. وقد بقيت الأسرة (الوحدة العائلية) لمدة طويلة كالصندوق الأســود، لا يجري إلا تحليل الدخل والخرج منها وإليها. ولكن القواعد التي تتحكم في (إعــادة) الــتوزيع الداخلــي فــي داخل الوحدة العائلية تتغير كثيراً حسب المجتمعات والثقافات. وهي تتغير كذلك كثيراً طبقاً للأنظمة التشريعية السارية في البلدان المختلفة بقدر ما تتعرض لهذه القضية.

وإحــدى المــزايا الأخــرى لإدراك التنمــية وتطبــيقها بشكل يأخذ تحليل النوع الاجتماعي في الاعتبار، هو أنه يلقي الضوء على عمل المرأة. وعادة ما تقاس التنمية عــن طــريق مؤشــر مثل الناتج المحلي الإجمالي، الذي لا يعتبر من قبيل الثروة إلا الإنــتاج الموجــه للتبادل في السوق، وهذا الربط بين الثروة والاقتصاد التجاري، يمنع مــن تقيــيم المســاهمات غــير الــنقدية، وخاصة مساهمة المرأة في الإنتاج والتكاثر الاجتماعــي. ويمكــن التساؤل عن ماهية هذا العمل الذي يعتبر مضيفا للثروة القومية عــندما يكــون مأجوراً، أما عندما يجري في إطار التكاثر الاجتماعي، لا يُقيّم بالمرة. وهــذا ينطبق، على سبيل المثال، على العناية بالأطفال، وبكبار السن، والمرضى. هل يكون لهذا العمل طبيعة اقتصادية عندما يتكفل به السوق، ويفقد هذه الطبيعة عندما يتم داخــل الأسرة؟ إن مساهمة النساء في قطاع الاقتصاد غير التجاري أساسية. وتتفادى معايير تحليل النوع الاجتماعي التحيزات الاقتصادوية ويقيّم بطريقة أكثر دقة مساهمة النساء في إنتاج الثروة.

ج- المنظمات النسائية والضغط على المؤسسات الدولية

١-استجابة المنظمات النسائية للأزمة

علــى الرغم من ازدياد الضغط الاقتصادي والاجتماعي الذي يتعرضن له، تجرب النســاء أدواراً ديناميــة جديــدة، وتجمعن بطريقة خلاقة بين مسئولياتهن الاجتماعية

والاستراتيجيات الاقتصادية الجديدة. ولتعويض النتائج المدمرة للتوجهات النيولبرالية للحكومات ـ البطالة، وأزمة التكافل، وخاصة التخلي عن فكرة المسئولية العامة في كثير من المجالات ـ تنخرط الجمعيات النسائية في الأنشطة الاجتماعية، والمحلية على مستوى الأحياء. ويشتركن في مجموعات الخدمة الذاتية، والمساندة الاجتماعية، والكثير من الواجبات المجتمعية (المطاعم الشعبية، والوقاية الصحية، وحضانات الأطفال، وخدمة الحي)، والاقتصادية (التعاونيات، والأسواق المحلية، إلخ).وفي الريف، تكونت مجوعات نسائية وحصلن على أرض لزراعتها تعاونياً، ويتفاوضن جماعياً للحصول على الائتمان والمعدات.

ولكي نقدر هذه المبادرات النسائية جيداً، يجب أن نحللها في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والثقافية. تقول إيزابيل يبيز وصوفي شارلييه من جامعة لوفان الكاثوليكية:

"عند الاشتراك في منظمة اجتماعية، لا تتخلى النساء عن تطلعاتهن المختلفة، بل تحاولن الاستجابة بأكبر قدر لاحتياجاتهن المتعددة. وعن طريق المنظمة الاجتماعية، التي قد تحمل طابعاً اقتصادياً تكافلياً، يبحثن:

- عن هويتهن كجماعة، والثقة بالنفس كأفراد؛
- وعن الرفاهية لعائلاتهن، وأحياناً مجرد ضمان الحياة (خاصة بالنسبة للأطفال)، عن طريق الاستقلال الغذائي (الاستهلاك الذاتي، والمقايضة)، والاقتصادي (اقتصاد التكافل)؛
- وعن تحسين ظروفهن الشخصية، إما عن طريق التدريب الذي قد يفتح لهن أبواب نشاط أقل مشقة وإرهاقاً عن الزراعة، مع ضمان دخل منتظم (النسيج، والتريكو، والتعليم، والتجارة، إلخ)؛
- وعن القدرة على تنمية مجتمعاتهن، والتأثير على القرارات السياسية، أو الاشتراك في منظمة اجتماعية قادرة على التأثير، في بعض الحالات، على تحقيق مطالب سياسية."

(إيزابل يبيز، وصوفي شارلييه، ١٩٩٩، ١٥٥).

٢-المشاركة السياسية للمنظمات النسائية

يؤدي تراكم الخبرة النسائية في الجمعيات، والتحركات النسائية، والمنظمات غير الحكومية، والباحثات من النساء، إلى تسييس مشاكل المرأة. ويثري التحركَ الجماعي

بعـــدً سياســـي متزايد، يتجه نحو السلطات المحلية أولاً، ثم الدولية فيما بعد. وتبدأ هذه الاتصـــالات الأولـــى بالسلطات السياسية على شكل علاقات تبني من جانب السلطات حيـــث تبدي الجمعيات النسائية الولاء لبعض الأحزاب أو السياسيين انتظاراً للمساعدة والدعـــم. وســـرعان مـــا ينتهي هذا الدور السلبي لتحل مكانه استراتيجيات المنظمات النسائية الأكثر استقلالاً، وبتجمع للتحركات المطلبية.

وبمناســـبة مؤتمر نيروبي في نهاية عقد المرأة (١٩٧٥-١٩٨٥)، ظهر عدد من الجمعـــيات والحـــركات النســـائية المعترف بها من الدولة، ومن المانحين. ففي أثناء التحضـــير لهذا المؤتمر، وبعد نهايته، بـــرز عدد من المنظمات النسائية على المسرح العـــام، وفرضت حضورها على المجالات التي تُناقش فيها اتجاهات التنمية. وظهرت فكـــرة الـــنوع الاجتماعي كأرضية لدراسة حقائق التنمية، كنتيجة للمقاومة التي أبدتها هذه المنظمات، والباحثات من الجنوب، لرؤية انخراط النساء في التنمية، التي اقترحتها وكالات التعاون، والأمم المتحدة ، ابتداءً من ١٩٧٥. "انخراط النساء في التنمية، ولكن أيـــة تنمية؟" وهذا التساؤل يعكس الرفض لنموذج التحديث الليبرالي الغربي المبني على اســـتغلال الطبيعة وقوة العمل النسائي. وفي أفريقيا بالذات، يستند هذا الانتقاد لانخراط المـــرأة في التنمية، إلى رفض هذا الانخراط الذي يأخذ شكل إنكار للدور الكبير الذي تلعـــبه المـــرأة فعلاً في عملية التنمية، وإن يكن بشكل غير ظاهر. وفي هذا التساؤل، تتشـــارك تحلـــيلات الـــنوع الاجتماعي للباحثات المناضلات اللاتي وضعن الاستعمار والأنظمـــة الأبويـــة فـــي صف واحد، مع خبرات الجمعيات النسائية التي تناضل ضد الأبنية الأبوية.

وفـــي مؤتمر نيروبي (١٩٨٥)، ركزت المنظمات النسائية الراديكالية على الدفاع عـــن مواقف المرأة، في "التمكين" (حصول النساء على الموارد والسلطة)، وفي كسب التأيـــيد السياســـي، وفـــي تقدم الوضع القانوني للمرأة. وبنهاية الثمانينيات، انخرطت المـــنظمات غـــير الحكومـــية المهـــتمة بالتنمية، والحركات النسائية، بشكل منتظم في المجـــالات السياســـية العالمـــية، وخاصة في قمم الأمم المتحدة، حيث تناضل من أجل إدخـــال توجه النوع الاجتماعي في جميع المجالات، ووضع قضية حقوق المرأة على جدول الأعمال الرسمي للدول، والمنظمات الدولية. وفي هذه المرحلة ظهرت الشبكات الكـــبرى للمـــنظمات النســـائية مثل "التنمية البديلة مع النساء من أجل عصر جديد"

*و"منظمة النساء من أجل البيئة والتنمية"، ** والتي قدمت الاقتراحات، وقامت بالضغط، والرقابة خلال المؤتمرات، عام ١٩٩٢ (في ريو بشأن البيئة والتنمية)، وعام ١٩٩٤(عن السكان والتنمية في القاهرة)، وعام ١٩٩٥(عن التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن)، وخاصة، في المؤتمر العالمي بشأن المرأة في بيجين عام ١٩٩٥.

وفي مؤتمر بيجين، تعهدت ١٨٩ حكومة بمتابعة جدول أعمال بشأن المرأة، وهو "خطة عمل بيجين". ويحدد جدول العمل هذا، مجموعة من الأهداف يجب تحقيقها للعمل ضد: زيادة فقر النساء، واللامساواة في مجالات التعليم والصحة، والعنف ضد النساء، وآثار الصراعات (مسلحة أو غير مسلحة)، واللامساواة في الهياكل والسياسات الاقتصادية، وكذلك في تقاسم السلطة واتخاذ القرار، والنقص في الآليات المؤسسية لتعزيز تقدم المرأة، إلخ. كذلك نظمت الشبكات النسائية، لقاءاتها الخاصة، ووضعت تقاريرها الخاصة، ووثائق الرقابة والانتقاد لأداء الحكومات والأجهزة نحو تنفيذ التزاماتها. وفي عام ١٩٩٨، صدر التقرير: "مراجعة التقدم"، مبيناً مواضع التقدم والتخلف في تطبيق الآليات الجديدة، وفي وضع التشريعات الجديدة، وفي اعتماد الميزانيات.

٣-ازدياد راديكالية النضال النسائي ضد العولمة النيو-ليبرالية

ومنذ بيجين، أخذت الأجهزة الدولية علماً بالمظاهرات ، والتعبئات، والتنسيق النسائي، وأدخلت "النوع الاجتماعي" بالتدريج في خطابها، وتقاريرها، ومشروعاتها. وهكذا، وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مؤشراته الشهيرة للتنمية البشرية، التي تستخدم معايير لتقييم البلدان غير المعيار الاقتصادي الصرف المتمثل في الناتج

---

*تأسست "التنمية البديلة مع النساء من أجل عصر جديد" عام ١٩٨٤، على يد مجموعة من المناضلات من الجنوب استعداداً لمؤتمر نيروبي. وهي تعمل على إبراز الآثار السيئة لأربعة أزمات عالمية للنظام، وهي: الجوع، والديون، والعسكرة، والأصولية، على نساء الجنوب الفقيرات، وتقديم رؤى بديلة. وهي تعمل على التأثير على الجدل العالمي حول التنمية عن طريق التقدم بتحليلات كلية من وجهة نظر نساء الجنوب، مبنية على الخبرات النسائية، ومستلهمة استراتيجيات النساء، ورؤاهن الجماعية.

**"منظمة النساء من أجل البيئة والتنمية" شبكة دولية تأسست عام ١٩٩٠، تعمل على تحقيق: ١)الدفاع عن وجود متساو للنساء في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية ٢) إيجاد حلول للتنمية المستدامة للنساء، والمجتمعات، والكوكب؛ ٣)تعزيز المساواة الاقتصادية للنساء، ورفع الوعي العام بالآثار السلبية للعولمة على النساء، وعائلاتهن، ومجتمعاتهن، والبيئة.

المحلي الإجمالي. ومنذ بيجين كذلك، وضع مؤشرات تأخذ الجنس في الاعتبار، وتبين الاخـتلافات بيـن الـرجال والنساء في عدد من المجالات، وخاصة التنمية البشرية، والموقـع من اتخاذ القرار. كذلك تضع المؤسسات المالية الدولية، قضية وضع المرأة علـى الطاولة عند التفاوض مع البلدان، ولكن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لا يغـيران، رغـم ذلـك، من توجههما الليبرالي، مما يؤدي لتناقضات تكشفها المنظمات والباحثات، وتدينها.

"الأداة الرئيسية المستخدمة لمحاولة إدماج موضوع النوع الاجتماعي في القروض التـي يمـنحها البنك، هي عمل دراسات عن دور المرأة في التنمية في كل بلد. ولكن يلاحظ أن هذه الدراسات المفروض أن تسهل الجدل بين البنك والبلد المتلقي بشأن دور المـرأة فـي التنمـية، تنحصـر فـي قضـايا السـكان، والصحة/التغذية، والتنمية الزراعـية/الريفـية، ولكنها لا تأخذ في الاعتبار الآثار المختلفة وفقاً للجنس لسياسات التكيف الهيكلي، أو السياسات الاقتصادية الكلية" (ج. بيسيليا، ٢٠٠٠).

وتكشـف اللقاءات "بيجين+٥" تحديات جديدة للحركات النسوية. فمن جهة، تدخلت القـوى المحافظة، وخاصة الأمريكية، بقوة من أجل استبعاد النص الصادر عن بيجين والـذي يضـمن حقـوق النساء الجنسية (ج. سين، ٢٠٠١، ٧٩). ومن جهة أخرى، وجهت الشبكات النسوية ضغوطاً هائلة من أجل إبراز دور المرأة في الاقتصاد العالمي بشـكل أكـبر، ومـن أجل أن تتخذ الحكومات التدابير اللازمة لمواجهة الآثار السلبية للعولمـة علـى النساء (ج. زيتلين، ٢٠٠١، ٧١). ولكن المؤسسات الرئيسية التي لها سلطة رقابة حقيقية على الاقتصاد العالمي، وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، لا تسمح تقريباً بأي هامش لحوار المنظمات النسائية.

وبنهاية أعوام التسعينيات، تحولت المنظمات النسائية نحو الراديكالية. فالإهمال الـتام لمـراجعة نمـوذج التنمية الذي تبينت آثاره السلبية بالنسبة للمرأة كثيراً، وعدم احـترام التعهدات الحكومية، تثير حالة عارمة من السخط، وهذا يفسر ظهور حركات نسـائية أكـثر نضـالية مثل "المسيرة العالمية للنساء". وبين ٨ مارس، و١٧ أكتوبر ٢٠٠٠، تظاهـر عشـرات الآلاف مـن النساء في أكثر من ١٤٠ بلداً، وعقدن تجمعاً أوروبياً في بروكسل، وآخر عالمياً في نيويورك، في ظل تجاهل شبه كامل من وسائل الإعـلام والطـبقة السياسـية. ومـع ذلك، فقد كانت تلك المسيرة نتيجة لعمل دءوب اسـتغرق سنتين لعدة آلاف من الجمعيات في جميع أنحاء العالم، واتفق في إطاره على ميـثاق دولي مشترك للنضال ضد الفقر، والعنف ضد المرأة. وقد جرى التنسيق على

المستويين الوطني والإقليمي، لتحديد سلسلة من المطالب التي ما زلن يدافعن عنها على مستوى متخذي القرار السياسي.

"إن المسيرة العالمية للنساء تحرك سياسي، وتعبير عن المواطنة من آلاف النساء، تهدف إلى إحداث تحول سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، لوضع المرأة حول العالم، وبذلك تحول المجتمعات ذاتها. نحن نريد تنمية بديلة في الجنوب كما في الشمال، مبنية على نوعي المساواة الأساسية، وهما: المساواة الاقتصادية، والمساواة بين النوعين الاجتماعيين. وفي هذا العالم المصاب بالعمى، تريد المسيرة إلقاء الضوء، على مستوى العالم، على الواقع، الذي لا يتمشى مع الكرامة الإنسانية، أن نصف الإنسانية أقل مساواة من النصف الآخر، وأنه من الضرورة العاجلة وضع النضال من أجل المساواة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على جدول الأعمال. وبهذا تقدم الحركة النسائية مساهمة كبيرة نحو مشروع مجتمع أكثر مساواة للجميع، رجالاً ونساءً" (ل. جاي، ٢٠٠٠).

وحركة النساء هذه، مع الكثير من الشبكات، والمنظمات النسائية النشيطة، تشارك بقوة في الحركة العالمية من أجل عولمة بديلة، في سياتل، وبورتو أليجري، وجنوا، إلخ. والمنظمات النسائية لديها استعداد خاص للانخراط في التقارب العالمي للنضال بين القطاعات المختلفة، نظراً لوعيها المسبق بأهمية دور الهيئات فوق الوطنية، ورؤيتها الكلية ــ السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية ــ للتنمية. تقول إحدى المناضلات في جنوا: "هناك خيط واحد يربط بين هذه اللقاءات للمجتمع المدني وبين تلك التي تنظمها الحركات النسائية". ثم أضافت: "ولكننا نلاحظ أن شبكة الحركات هذه، تنقصها التحليلات التي تنظر للعولمة من وجهة نظر النساء". وإذا كانت المنظمات النسائية مستعدة للمشاركة على أوسع نطاق في التحالف الكبير للمواطنين الذي بسبيله للقيام، فهذا لا يجري تحت أية شروط.

إن غياب النساء عن المناقشات حول بعض الموضوعات المهمة، يخلق تحديات جديدة للحركة النسائية، وخاصة زيادة حضورها على المستويات المختلفة للمناقشة، واتخاذ القرار للحركة من أجل عولمة بديلة. وتحقيق هذا الهدف يقتضي من المناضلات بذل جهد أكبر من أجل تعبئة بعض قطاعات الحركة النسائية التي تحد تحركها في إطار تعزيز الحقوق الفردية في النطاق القومي، دون النظر في قضايا المحددات الاقتصادية والسياسية العالمية. وهو يقتضي كذلك، انفتاحاً، وتوعية أكبر، من جانب الحركات الاجتماعية، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية.

المراجع

. BISSIO Roberto, Shame, Social Watch, Montevideo,2000.
. BISILLIAT Jeanne, Le genre: une necessite historique face a des contextes
aporetiques, Louvain la Neuve, chaire Quetelet 2000, UCL.
. DIOUF Sokhna, expose presente dans le cadre de la journee de reflexion Reduire lapauvrete des femmes: une approche de genre dans les strategies de la Banque mondiale, Bruxelles, Le Monde selon les Femmes et Entraide et Fraternite, 2000.
. GUAY Lorraine, La Marche ininterrompue des femmes pour un «autre» developpement, emain le Monde, 2000.
. JOEKES S., Trade-Related Employment for Women in Industry and Services in Developing Countries, Sommet Mondial pour le Developpement Social,document hors-serie n°5, Geneve, Institut de recherche des Nations Unies pour le Developpement Social, 1995.
. SEN Gita,7n the Beying+5 trenches, Social Watch Report 2001, Montevideo, HechaAlAmparo, 2001, pp. 78-80.
. UNIFEM, Le Progres des femmes a trovers le monde, 2000.
. YEPEZ Isabel, CHARLIER Sophie, Les logiques plurielles des acteurs dans les initiatives economiques populaires, in DEFOURNYJ. et al (eds), L'economie sociale au Nord et au Sud, Paris, Bruxelles, De Boeck et Larcier, 1999.
. ZEITLING June, Women, the global economy and decision making, Social Watch Report 2001, Montevideo, Hecha Al Amparo, 2001.

أعمال أخرى للمؤلفتين حول الموضوع

Rapports de genre et mondialisation des marches, Alternatives Sud, vol v (1998) n°4.
. Ajustement, elles en parlent, la cause des femmes et le FMI, Gresea, Entraide et Fraternite, Bruxelles, Le Monde selon les femmes, octobre 2000.

٦-عسكرة العالم، والشروط الجديدة للسلام *

سيبقى القرن العشرون في التاريخ على أنه قرن إنجاز "العولمة"، التي استكملت في الأساس، مع بداية الألفية، وهذه العولمة ظهرت بأجلى صورها في مجال الحرب. وفي الواقع، فإن القرن الماضي قد شهد، لأول مرة في تاريخ الإنسانية، حروباً عالمية بالمعنى الحرفي للكلمة. فإلى جانب الحربين اللتين عرفتا بهذا الوصف، كانت الحرب الباردة حرباً عالمية، بل لعلها كانت أكثر عالمية من الحربين الأخريين. ووفرت نهاية الحرب الباردة فرصة تاريخية غير عادية لإعادة تشكيل نظام الأمن العالمي بما يضمن بشكل أكبر استتباب السلام. وضاعت هذه الفرصة، عمداً مع الأسف، ونأمل ألا يكون ذلك بشكل نهائي.

أ- أنظام عالمي مبني على الأمن الجماعي والحق؟

لقد تحققت خلال القرن العشرين جهود جادة وحثيثة لوضع حد للتهديد الدائم بقيام صراعات عالمية، فقد دفع حجم الكوارث التي نتجت عن الحربين العالميتين قادة القوى الرئيسية في العالم إلى محاولة إقامة نظام للأمن الجماعي يمنع تكرار الكارثة. وتبع انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٨، إنشاء عصبة الأمم في عام ١٩١٩، وهي أول منظمة حكومية دولية مؤسسة على مبدأ الأمن الجماعي، وقد تبناها وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة. ولم تحقق هذه المنظمة الهدف المرجو، أولاً لرفض الكونجرس الأمريكي، بسبب "السياسة الانعزالية"، الانضمام للعصبة، وكذلك لأسباب كامنة في الهياكل المؤدية للشلل للعصبة، وبصفة خاصة، للظروف المترتبة على شروط معاهدة فرساي التي كانت تحكم نشاط العصبة. فقد ساهم الإذلال السياسي، والتعويضات الاقتصادية الثقيلة التي فرضت على ألمانيا المهزومة في اندلاع الأزمة العالمية لما بين الحربين، وكانت المفجر لظهور النازية؛ لقد قادت بشكل مباشر للحرب العالمية الثانية.

وقادت حرب ١٩٣٩-٤٥، إلى قيام الأمم المتحدة التي استوعبت دروس عصبة الأمم. ويمكن اعتبار الأمم المتحدة بحق، المحصلة لتجربة من العلاقات الدولية

---

*جلبير أشقر

المتعددة الأطراف، لإحلال آليات الوفاق، والإطار القانوني الدولي محل توازنات القوى التي كانت سائدة حتى ذلك الحين. وقد تصورها الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفيلت، وهو أكبر من تبنوا الأمم المتحدة، في إطار سياسة التعاون مع الاتحاد السوفيتي. ولكن هذه السياسة لم تستمر بعده، فبعد وفاته عام ١٩٤٥ قبل نهاية الحرب، وجه خلفه هاري ترومان، هذه السياسة في طريق يقود مباشرة نحو التشدد والتدهور الذي وصل في النهاية للحرب الباردة. **وهكذا أجهضت للمرة الثانية خلال القرن نفسه، المحاولات السلمية المخلصة لرئيسي أكبر قوة عالمية، لإرساء العلاقات الدولية على أساس الأمن الجماعي والحق، وذلك لعدم تأييد السلطة القائمة في البلاد لهذه المشروعات.**

وعلى أية حال فقد كان لويلسون، وروزفيلت فضل المحاولة، وقد تركت جهودهما آثاراً باقية في مَجال العلاقات الدولية. والأمم المتحدة، وهي ثمرة جهودهما المتعاقبة، ما زالت باقية، وتتفق الأغلبية العظمى من سكان العالم على ضرورتها وفائدتها. ومن سخرية القدر، أن حكومة الولايات المتحدة، هي التي تبدي اليوم، أشد مظاهر النقمة نحو المنظمة الدولية، وتعاملها بمنتهى الاحتقار.

وقد وفرت نهاية الحرب الباردة، التي دشنها انهيار الاتحاد السوفييتي، فرصة تاريخية جديدة، أمام قادة الولايات المتحدة، القوة الرئيسية في العالم، لتنشيط مشروعي ويلسون، وروزفيلت، إقامة نظام عالمي سلمي مقام على أساس الأمن الجماعي والحق، وهي فرصة لا تقل بحال عن الفرص التي أتيحت عند نهاية الحربين العالميتين السابقتين. بل لعل مسئوليتهم كانت أكبر هذه المرة، فلم يحدث منذ فجر الإنسانية، أن سادت مثل هذه القوة "الأعظم" بقية العالم الذي صار "أحادي القطبية". فعند نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت الولايات المتحدة الأولى بين عدد من القوى العظمى الأخرى المناظرة. وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يتبقَ سوى قوتين عظميين على الساحة: فقد تقاسمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الهيمنة على عالم ثنائي القطبية. وقد سمح هذا الوضع، بفضل أن قوى المعسكرين كانت متوازنة، لعدد من الأمم بممارسة استقلالها عن طريق "عدم الانحياز".

ب- انتصار المعسكر الغربي

اتخذت الوحدة الألمانية عام ١٩٩٠، شكل امتصاص ألمانيا الشرقية في ألمانيا الغربية العضو في حلف الأطلنطي، ووضعت بذلك حداً للحرب الباردة لصالح

المعسكر الغربي. وفي إطار هذا الانتصار، بدأت أعوام التسعينيات بحرب الخليج، التي أظهرت التفوق العسكري الكاسح للولايات المتحدة، وهو الضمان الرئيسي لسيطرتها العالمية. وعندما انهار الاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من عام ١٩٩١، في الوقت الذي بدأت في الولايات المتحدة أطول فترة من الرواج الاقتصادي في تاريخها، تأكد أن العالم قد بدأ مرحلة جديدة من القطبية الأحادية، وهو ما أكدته بقية أحداث هذا العقد. بل إن انضمام روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي رسمياً إلى مبادئ الليبرالية السياسية والاقتصادية جعل البعض يتصور أنها نهاية التاريخ!

وأمام هذه الأوضاع غير المسبوقة، وجدت إدارة كلينتون نفسها أمام المسئولية التاريخية الخطيرة "لإعادة تشكيل" العالم، وهو التعبير الذي ورد كثيراً في الوثائق الرسمية للولايات المتحدة في تلك الفترة. فماذا كانت الخيارات المتاحة؟ لقد تمحورت بشكل رئيسي حول مصير الميراث الباقي من الحرب الباردة، أي الموقف الواجب اتخاذه من القوة المهزومة التي سقطت؟ وما مصير مؤسسات الحرب الباردة؟ وإلى أي حد يجب تخفيض النفقات العسكرية، وكيف تُستخدم "أرباح السلام"؟ وما هو النظام العالمي الذي تجب إقامته لمنع الصراعات العالمية، والحروب الأهلية، والسيطرة عليها؟

ودون السقوط في أحلام الفردوس الأرضي، وداخل إطار السيطرة اللصيقة بالنظام الرأسمالي التنافسي السائد ــ كان من الممكن الوصول إلى إجابات تقدمية عن هذه الأسئلة، ضمن فكر الرئيس روزفيلت. وتتمحور هذه الإجابات حول إحلال مجموعة متماسكة من التدابير التي تحقق أسلوباً حراً سلمياً للسياسة والاقتصاد العالميين، بدلاً من الأساليب الإمبريالية العسكرية السائدة حتى ذلك الوقت. كان من الممكن أن تشمل هذه التدابير تخفيضاً جذرياً في النفقات العسكرية للولايات المتحدة، والضغط من أجل تحقيق خفض عام في النفقات العسكرية على مستوى العالم، تضمنه معاهدة دولية بهذا الشأن؛ وتخصيص الموارد المتوفرة بهذه الطريقة، للمساعدة على تنمية بلدان المعسكر السوفييتي السابق، وبلدان العالم الثالث، على نسق مشروع مارشال لأوروبا الغربية بعد عام ١٩٤٥؛ وحل منظمة حلف الأطلنطي، والتحالفات العسكرية الجزئية، لمصلحة أجهزة الأمن الجماعي مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والعودة إلى روح ميثاق الأمم المتحدة ونصوصه، مع إصلاح مؤسساتها لتواكب التغير في الأوضاع بين ١٩٤٥، ونهاية الحرب الباردة، وإقامة الآليات العسكرية التي وردت في الميثاق للمحافظة على السلام.

كان من الممكن اتخاذ مثل هذه التدابير، ولكن هذا كان يقتضي وجود شخص مثل فرانكليــن روزفيلت على رأس الولايات المتحدة، ولكن الموجود على رأسها حينذاك كــان مجرد بيل كلينتون، مع الأسف! وكانت اختيارات إدارة كلينتون هي العكس مما ســبق: المحافظـــة علـــى ميزانية عسكرية كبيرة تساوي متوسط الإنفاق العسكري في سنوات الحرب الباردة بالأسعار الثابتة، وبما يساوي ثلث الإنفاق العالمي على التسلح؛ ومضـــاعفة الجهـــود لتصـــدير الســـلاح، مما ضمن للولايات المتحدة وحدها نصف صـــادرات السلاح في العالم؛ والإبقاء على مستويات متدنية لمساعدات التنمية، بما لا يـــزيد عن ٠,١% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، في حين بلغت نفقات التســـلح ٣% مـــن هـــذا الـــناتج؛ والتدخل في اتجاه روسيا بما يفرض سياسة العلاج بالصـــدمات "النيولبرالـــية"، مما زاد من حدة الفساد في البلاد، وأدى لهبوط مريع في مســـتويات معيشـــة الشـــعب، الأمر الذي لا يحدث إلا نتيجة لكارثة طبيعية، أو حرب مدمرة؛ والمحافظة على التحالفات العدوانية للحرب الباردة، وتدعيمها، واتخاذها منحى تدخلـــياً، وهـــي حلف الأطلنطي، والتحالف مع اليابان؛ وتوسيع حلف الأطلنطي بضم أغلـــب الـــبلدان الأوروبـــية التي كانت تخضع للنفوذ السوفييتي باستثناء روسيا ذاتها؛ والتوسع في التدخل المباشر للولايات المتحدة، ولحلف الأطلنطي بدلاً من الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما بلغ منتهاه في حرب كوسوفا.

ولـــيس مـــن الصـــعب فهم المنطق وراء هذه المجموعة المتماسكة من التدابير، فالولايـــات المـــتحدة تعمـــل أساساً على تثبيت "اللحظة الأحادية القطب" التي وجدت نفســـها فـــيها منذ عام ١٩٩٠. وهدفها الاستراتيجي الرئيسي هو منع ظهور أية قوة قـــادرة على تحدي تفوقها السياسي العسكري العالمي، الذي يضمن تفوقها الاقتصادي. وهـــي تعمـــل من أجل هذا الهدف، على توسيع الفارق العسكري الكمي والكيفي بينها وبيـــن بقـــية العالم، وخاصة خصومها المحتملين. وهي تعمل لذلك، على منع أتباعها الســـابقين من التحرر من تبعيتهم، وتكوين كتل إقليمية تستطيع مناطحة هيمنة الولايات المـــتحدة، مـــثل كتلة أوروبية روسية، أو صينية يابانية. وبإعادة تنشيط التوترات بين الـــروس والأوروبيين الغربيين، أو بين الصين وجاراتها في شرق آسيا، حول مشكلة تـــايوان مثلاً، فهي تعيد تنشيط تحالفات الحرب الباردة، وتدعيم تبعية أتباعها السابقين علـــى أســـس أمنية، مع الإحاطة بنمو القوة الصينية، وإزاحة النفوذ الروسي لمصلحة هيمنتهم هم.

ج- أبداية حرب باردة جديدة؟

وكانت النتيجة الطبيعية، بل الحتمية لهذه الاستراتيجية المكيافيلية هي دفع القوتين الكبيرتيــن الخارجتيــن عن نطاق الوصاية الأمنية للولايات المتحدة إلى تكوين جبهة مشــتركة، فقــد صــفت روســيا والصين ملف الخلافات القائم بينهما من أيام الحرب الباردة، وأقامتا علاقات التعاون السياسي العسكري بينهما والتي اعتُمِدت بالتوقيع على اتفاقــيات عام ٢٠٠١. ومنذ التسعينيات صارت الصين العميل الأول لصناعة السلاح الروسية، والتي تحصل منها الآن على نوعية متقدمة من الأسلحة كانت محرومة منها لمدة تزيد عن ثلاثة عقود. وفي مواجهة العنجهية الأمريكية، اضطرت الصين وروسيا إلــى بذل جهود مضاعفة في مجال الاستعداد العسكري، في حدود مواردهما المحدودة التــي لا تقارن بموارد الولايات المتحدة بالطبع. وعادت هذه الأخيرة، بحجة هذا الجهد الــذي دفعت إليه هي ذاتها، إلى سياسة زيادة الإنفاق العسكري ابتداءً من ١٩٩٩، بعد أن كان قد توقف لقرابة عقد كامل.

وتــبدو النتــيجة كعودة لحرب باردة جديدة، تهدد مستقبل العالم بأخطار جسيمة، وتدعــم إدارة بوش هذا التوجه، فقد وضعت لنفسها أولوية عسكرية هي إلغاء أية قدرة علــى الــردع لدى خصميها المحتملين، بنشر شبكة للدفاع ضد الصواريخ، والسيطرة العســكرية على الفضاء. لقد دفعت خطوة أخرى للأمام سياسة الأحادية السياسية التي اتبعــتها الإدارة السابقة، بدرجة أثارت حساسية حلفائها ذاتهم. والولايات المتحدة التي تسمح لنفسها بتصنيف البلدان المختلفة على أنها "دول مارقة" تبدو أكثر فأكثر على أنها الدولــة الأكثر مروقاً في العالم. وأخطر مظهر لتصرفات حكومة الولايات المتحدة هو إلغاؤها من جانب واحد للمعاهدات والاتفاقيات الدولية مثل معاهدة الحد من الصواريخ الباليســتية، أو منع عسكرة الفضاء، ورفضها التصديق على أي اتفاقية لا تروق لحكام واشــنطن، حتى لو كانت بقية العالم تعتبرها ذات أهمية حيوية. وهذا ما حدث بالنسبة لاتفاقــيات الحــد من تلوث الجو، أو منع التجارب النووية، أو منع عمالة الأطفال، أو إنشــاء المحكمة الجنائية الدولية، أو منع الألغام ضد الأفراد. **وحتى في داخل الهيئات التــي تعتــبرها واشنطن مؤهلة لتشكيل العالم طبقاً للنموذج النيوليبرالي، مثل منظمة الــتجارة العالمية، تعطي الولايات المتحدة نفسها الحق الملكي في رفض التدابير التي لا تــروق لها**، في الوقت الذي تعمل فيه على فرض التدابير التي تناسبها على البلدان الأخرى.

تتخذ تحركات سياسة الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، اتجاهاً يتعارض علـى خـط مسـتقيم مـع سياسات الرئيسين ويلسون وروزفيلت عند نهاية الحربين العالميتيـن. وأدت هـذه السياسة إلى ابتعاد العالم أكثر من أي وقت مضى، عن إعادة بـناء الـنظام الدولـي على أساس الأمن الجماعي والحق، فالقوة صارت فوق الحق، والمعـاهدات صـارت "قصاصـات ورق" كما كان الحال أيام بسمارك. فسيادة الدول الضـعيفة تـداس بمنـتهى السهولة، في حين لا يمكن المساس بالدول القوية. ويجري الـتدخل لدوافـع "إنسانية" مزعومة، طبقاً لمصالح الدول الغربية (وهكذا جرت جريمة الإبـادة الجماعـية الثالـثة للقرن العشرين في رواندا في جو من عدم المبالاة العامة، وتمزق الحروب الدامية أفريقيا جنوب الصحراء). ويدخل العالم حالياً دورة جديدة من سباق التسلح.

والاتحاد الأوروبي ــ الذي يتظاهر بالنوايا الطيبة، والمبادئ السامية، خاصة بعد أن أمسـكت الأحـزاب الاشـتراكية الديمقراطية بزمام الأمور في بلدانه الرئيسية ــ يـتحمل المسـئولية المشـتركة عن هذه الأوضاع، إذ بدلاً من الضغط في اتجاه إعادة تشـكيل العلاقـات الدولـية في اتجاه السلم بعد انتهاء الحرب الباردة، أذعن الأعضاء الأوروبـيون لحلف الأطلنطي لاختيارات واشنطن بخنوع. ويثير هذا التصرف الأسف بقـدر ما أن أوروبا هي الطرف الأكثر تأثراً بمصير روسيا، فإن التكامل الاقتصادي والسياسـي لروسيا في أوروبا تمتد من الأطلنطي إلى الأورال، سيحقق أكبر المكاسب لمجموع الشعوب الأوروبية. وهو يسمح بتثبيت القارة بأكملها في نظام التعاون السلمي الذي عرفته أوروبا الغربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ولا زالت روسيا تطلـب الانضمام لهذا التكامل، ولكن الولايات المتحدة تصر على منع ذلك، باستبعادها عن اتخاذ أهم القرارات، حتى عندما تؤثر على منطقة مثل البلقان، تعتبر روسيا نفسها منشـغلة بهـا لأكثر من سبب (وبالتأكيد أكثر من واشنطن، ومن أغلب أعضاء حلف الأطلنطـي). ويشـهد الأسلوب الخجِل الذي عبرت به الدول الأوروبية عن قلقها من برنامج الدفاع ضد الصواريخ الأمريكي، ثم القبول به فيما بعد، على التبعية الأوروبية للولايات المتحدة في الشئون العسكرية والأمنية.

وبـدلاً مـن مـراجعة إدارة جورجْ دبليو بوش للسياسة المتبعة منذ نهاية الحرب الـباردة بعـد الأحـداث المأساوية للحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فإنها زادت من سرعة السير في هذه السياسة المرسومة منذ نهاية الحرب الباردة.

د-ما البديل للنظام السياسي العسكري الحالي؟

وفي مواجهة هذه الأوضاع بالغة الخطورة بالنسبة لمستقبل العالم، من الحتمي أن تنشأ حركة ضغط دولية للمواطنين على صورة الحركة ضد العولمة النيوليبرالية. ومن الواضح أن هناك تأخرًا واضحًا في وعي الحركات الاجتماعية بالنسبة للموضوعات العسكرية والأمنية بالمقارنة بالوعي الحاد الذي تبلور في الأيام الأخيرة بشأن القضايا البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية. فقمم الناتو، على سبيل المثال، لم تحرك أية مظاهرات ذات وزن، بما في ذلك قمة الاحتفال بالذكرى الخمسين، التي عقدت في واشنطن، في أبريل ١٩٩٩، بعكس قمم الثمانية الكبار، أو الاتحاد الأوروبي، أو اجتماعات المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية). ومن المأمول أن يتغير هذا الوضع مستقبلاً.

وهناك بديل ممكن لانسياق العالم الحالي نحو حرب باردة، وهو قيام نظام عالمي على النقيض في أسسه من ذلك الذي إختارته العواصم الغربية منذ التسعينيات.

والمبدأ الأول الذي يقوم عليه تصور تقدمي سلمي للعلاقات الدولية، هو أن يكون الشرط الأول للأمن هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولما كانت الوقاية خير من العلاج، ولما كانت السياسة الصحية للمدينة، هي في القضاء على جيوب البؤس والفقر بدلاً من مضاعفة عدد قوات الشرطة، فإنه من الأفضل توجيه الاعتمادات الضخمة الموجهة حالياً للتسلح، إلى التنمية العالمية. ولن نمل من تكرار أن هذا الحل يفرض نفسه حتى من وجهة نظر الربحية العالمية. وعلى سبيل المثال، فلو كانت "خطة للاستقرار" للبلقان قد تقررت منذ بدء التوترات في بداية التسعينيات، ربما كانت قد قادت إلى حل سلمي، وكلفت أقل بكثير من العمليات العسكرية، و"خطة الاستقرار" التي تقررت مؤخراً، وهذا دون احتساب الخسائر البشرية التي لا تقدر بثمن، والمآسي التي تعرضت لها المنطقة. وعلى ذلك فالمطلبان الأولان من أجل بديل تقدمي للنظام العالمي القائم، هما: تخفيض جذري في الإنفاق العالمي على التسلح، يضمنه اتفاق دولي بهذا الشأن، وإعادة توجيه "فوائد السلام" المحققة لمساعدات التنمية.

والمبدأ الثاني هو الأمن الجماعي دون استثناء أحد، ومبني على سيادة الحق، وإلغاء التحالفات والكتل. لا بد من تصفية المؤسسات الباقية من الحرب الباردة، وهي: حل حلف الأطلنطي، وإلغاء المعاهدة التي تربط اليابان بالولايات المتحدة، وتفكيك القواعد العسكرية الأمريكية، وسحب القوات والأساطيل الأمريكية من أوروبا وآسيا، وبصفة عامة، سحب أية قوات أجنبية منتشرة دون انتداب محدد من الأمم المتحدة.

ويجب أن تصون الأمن العالمي هيئات للأمن الجماعي مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي للمنطقة الأوروبية الأطلنطية، وبصفة عامة الأمم المتحدة بالنسبة للعالم. ويجب التمسك بأحكام ميثاق الأمم المتحدة بدقة، وتوفير القوات المسلحة التي ينص عليها الميثاق. ومن المستحسن إصلاح نظام الأمم المتحدة في اتجاه التشكيل الحالي للعالم، ولمزيد من الديمقراطية، ولكن لا يمكن اعتبار ذلك شرطاً للاحترام الكامل للأحكام الحالية للميثاق. **ويجب عرض الخلافات الدولية على الهيئات القضائية الدولية، واحترام قرارات هذه الهيئات.**

ويمثل هذان المبدآن الأساس الضروري لإعادة تشكيل النظام السياسي العسكري العالمي بهدف منع الصراعات بقدر الإمكان، وضمان أمن جماعي فعال، ورادع. ونأمل ألا يشهد العالم حرباً عالمية "ساخنة" جديدة في القرن الواحد والعشرين، قبل تحقيق هذه الخطوة للأمام التي تستكمل بشكل مباشر التقدم الذي حدث في أعقاب الحربين العالميتين للنصف الأول من القرن الماضي. وخير من الأمل، يجب النضال بجدية لمنع تجربة جديدة من هذا النوع ـــ والتي قد تكون القاضية ـــ وفرض هذا التقدم الضروري لمستقبل العالم.

وأمام البديلين الموضحين أعلاه وهما الوقاية أو الكبت، اختارت الولايات المتحدة "الحرب ضد الإرهاب" العنيفة كرد على الهجمات التي تعرضت لها، وهي الحجة الرسمية الأخيرة التي تستخدمها الولايات المتحدة لوضع العالم في حالة الاستعداد للحرب، بعد أن لم يعد أمام القوة "الأعظم" من خصم عالمي يناظرها في القوة. وبعد الحرب القصيرة في الخليج التي خاضها جورج بوش الأب تحت اسم "النظام العالمي الجديد"، وتحت راية الحق، والأمم المتحدة، التي كان في حاجة لغطائها لإقناع الكونجرس الذي كان لا زال يعاني من "أعراض حرب فيتنام"، كانت التدخلات العسكرية للولايات المتحدة خلال العقد الأخير من القرن العشرين تجري تحت ستار "التدخلات الإنسانية". وكانت أهم هذه الحروب هي حرب كوسوفا، ومثلها الحروب ضد تجارة المخدرات في أمريكا اللاتينية، وخاصة خطة كولومبيا.

ومن الآن يقع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تحت راية حرب غير محدودة ـــ لا يخفي البعض في الولايات المتحدة أنها قد تطول مثل الحرب الباردة ـــ ضد "الإرهابيين" الذين تعينهم الولايات المتحدة بقرارها المنفرد، وتختار بذلك، هدف حربها العدوانية القادمة. وهكذا، بعد أفغانستان، تحدث جورج دبليو بوش عن "محور الشر" الذي يضم العراق وإيران وكوريا الشمالية، ومعها قائمة من المنظمات التي

تعتـبرها شـعوبها الأصلية شرعية تماماً، ولكن هذا الرئيس الذي يظن أنه يعود إلى أيام الحـروب الصـليبية، قـد وقع عليها "الحرمان". وفي خضم ذلك، ألغت واشنطن معاهدة الحـد مـن الصـواريخ الباليسـتية من جانب واحد، مما أغضب موسكو، وبكين بصفة خاصة.

وفـي حيـن خفضـت إدارة بـوش إعانات التنمية في الميزانية القادمة إلى أقل من ٠,١%، فقـد زادت الميزانـية العسـكرية بمقـدار ٤٨ مليار دولار، وهو ما يزيد على إجمالـي الميزانـية العسكرية لليابان، أو حتى القيمة الحقيقية للميزانية العسكرية لروسيا، طـبقاً للـتقديرات الغربـية. وبلغت المـيزانية العسكرية للولايات المتحدة للعام ٢٠٠٢-٠٣ . ٣٧٩ ملـيار دولار، أي مـا يسـاوي مجموع الميزانيات العسكرية للبلدان الخمسة عشـر التالـية لهـا فـي ترتيب القوة العسكرية في العالم، وهو ما يساوي كذلك، الناتج المحلي الإجمالي لروسيا!

وتحمـل هـذه الأرقـام الدلالة الصحيحة على برنامج الولايات المتحدة، الذي يمكن التنـبؤ بأنـه سيتسـبب فـي فقدان الأمن العالمي إذا سُمِح له بالتحقق كما يريد أصحابه، دون أن يواجه مقاومة شعوب العالم، وأولها الشعب الأمريكي.

مراجع حول الموضوع

. ACHAR G., Le Choc des barbaries, Paris, Ed. Complexes, 2002.

. Geopolitique militaire et commerce des armes dans le Sud, Alternatives Sud, vol.V (1998) n°2.

الجزء الثالث

حجم التحديات:
تأملات حول أصل وسير المقاومات والنضالات

بعد أن درسنا أوضاع المقاومات والنضالات في أنحاء العالم طبقاً للتوزيع الجغرافي، وفي بعض القطاعات الرئيسية، نقدم الآن بعض التأملات حول أصول الظواهر التي حللناها آنفاً. يهدف هذا الجزء إلى إعادة النظر إلى المعطيات العملية في إطار تحليل اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ثقافي أكثر شمولاً وعالمية. وبوضع الحركات المتنوعة في إطار النظام المتكامل، يمكننا تحديد موقعها في ظل عولمة النضال الاجتماعي من أجل عولمة بديلة.

١-البعد الاقتصادي *

يدخـل منطق التراكم الرأسمالي في صراع مع الأهداف الاجتماعية للجنس البشري. وتنمو أبعاده المدمرة للطبيعة والإنسان بنفس نمو أبعاده الخلاقـة. وأدت الأزمة البنيوية التي تلت انهيار الأشكال المقننة الثلاث لما بعد الحرب العالمية الثانية (التفاهم الاجتماعي في البلدان المصنعة ـ أي الكينزية، والاشتراكية، والتنمية الوطنية في بلدان العالم الثالث)، إلى المشروع النيولبرالي، الذي يمثل مرحلة عدوانية بشكل خاص للرأسمالية المعاصرة. ويسيطر الرأسمال المالي، وتضعف قدرة الدولة على التقنين، ويـزداد تركـيز القـرارات الاقتصـادية، مما يخلق اقتصاداً عالمياً ذا سـرعات مخـتلفة. وتؤدي العولمة، والخصخصة لمجالات متزايدة من أوجـه النشـاط الجماعـية، إلـى استقطاب أشد سواء في داخل جميع المجتمعات، أم في العلاقات بين المركز والتخوم.

تجـري الأحداث التي وصفناها سابقاً في إطار الرأسمالية المعولمة، وهـي واقع معقد ومتغير، وهي السياق المعاصر للحركات الاجتماعية، والتقاءاتها. ولهذا فمن المهم تحليلها.

أ-مرحلة جديدة للرأسمالية

الرأسـمالية نظـام دائم التغير، وبمعدلات أسرع نسبياً من الأنظمة السابقة عليها والتي كانت تتسم بالثبات الكبير. ولذلك فمن الضروري تحديد الجديد في النظام في كل لحظـة معيـنة، حتى يمكن إجراء التحليل الصحيح والتحرك الفعال. وهذه التحولات، التي تتخذ أحياناً شكلاً كيفياً، تبقى على الدوام، في إطار المنطق الأساسي للرأسمالية.

ويضـع الخطـاب السـائد للرأسمالية الخيالية الاختراعات التكنولوجية كالأساس لفـرص التقدم، كما ينسب للمنافسة بين رؤوس الأموال في الأسواق الفضل في تجسيد هـذا الواقـع. وهذا التقدم المادي يخلق بدوره مزايا عامة تعود بدورها، حسب رأيهم، بالفـائدة علـى جميع فئات المجتمع، وتجذّر الديمقراطية، وتحقق السلام العام، ويؤدي التوسـع العالمـي للـنظام إلى منح جميع الشعوب فرصة الاستفادة من هذا الانتصار

---

*سمير أمين

النهائـي "للرشاد" ("نهاية التاريخ"). ويصل الخطاب السائد إلى أنه ليس هناك من بديل (معقول). ويجب، كما يكفي، إخضاع جميع مظاهر الحـياة الاجتماعية للمنطق وحيد الجانب لرأس المال.

١-تاريخ الرأسمالية

وتـاريخ الرأسمالية القائمة بالفعل يُكذّب هذا الخطاب الأيديولوجي الذي لا يستند لأسـس علمـية، بـل إنه يُسفر عن صراع دائم بين منطق التراكم الرأسمالي ومنطق المصـالح الأخـرى (الاجتماعـية والوطنية). وهو يكشف كذلك أن الأبعاد التدميرية للمـنطق الأحادي للرأسمالية تنمو بنفس معدل أبعادها الخلاقة والتي لا تنفصل عنها. والمجـتمعات الحقيقـية تواجه لذلك، في كل لحظة بدائل مختلفة عليها أن تختار بينها، كمـا أن عليها أن تتخيل على المدى البعيد نظاماً آخر يحررها من التدمير الكامن في طبـيعة التوسـع الذي لا نهاية له للرأسمالية. والجديد الذي يظهر في لحظة معينة من هذا التطور، يجب أن يُدرس في هذا الإطار التحليلي الانتقادي.

٢-بزوغ الرأسمالية

لقد انتظم العالم الحديث حول نظام جديد، هو الرأسمالية، من عام ١٥٠٠. وخلال أعوام الرأسمالية التجارية الثلاثمائة (١٥٠٠-١٨٠٠)، أرست أوروبا الأطلنطية، التي أخذت زمام المبادرة، نظامها الخاص، كما قوضت في نفس الوقت النظام القديم، وذلك بـإحلال الـتجارة عبر المحيطات التي تسيطر عليها، محل التجارة عبر الطرق البرية (المسـماة طرق الحرير) التي كانت سائدة في الحقبة السابقة. وهكذا وضعت الأساس لمـا عُـرِف في القرن التاسع عشر، بالنظام الاقتصادي الرأسمالي. وهذا النظام أفرز ظاهـرة ذات أبعـاد عملاقة لم يسبق لها مثيل، وهي الاستقطاب على مستوى العالم. وكـان القرن العشرون هو في أغلبه قرن التمرد ضد هذا النظام الاقتصادي في بعديه، أي في أساسه القائم على العلاقات الرأسمالية (بالثورات الاشتراكية)، وفي أساسه القائم علـى الاسـتقطاب المعني (الذي عملت على تقويضه ثورات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا، والحركات الثورية في أمريكا اللاتينية). وقد تتابعت خلال القرن عدة مراحل من الرأسمالية.

٣-الليبرالية القومية للاحتكار

يمكــن وصف النظام الاقتصادي الرأسمالي في المرحلة قرب نهاية القرن التاسع عشــر (١٨٨٠-١٩٤٥)، "بالليبرالــية القومــية للاحتكار". ونعني بالليبرالية، من جهة، التأكــيد المزدوج للدور المهيمن للأسواق (للمراكز الاحتكارية) التي يفترض أنها تقنن الاقتصــاد بنفســها في إطار سياسات الدولة المعنية المطبقة في تلك الحقبة، ومن جهة أخــرى، ممارسات الديمقراطية السياسية البرجوازية. أما القومية فتشكل هذا النموذج الليبرالــي، وتمــنح الشرعية لسياسات الدولة التي تعطي الأساس للمنافسة داخل النظام العالمــي. وبدورهــا، تتمحور هذه السياسات حول تكتلات مسيطرة محلية تدعم سلطة رأســمال الاحــتكارات المســيطر عــن طريق التحالفات المختلفة مع طبقات وفئات متوسطة و/أو أرستقراطية، وتعزل الطبقة العاملة الصناعية.
وتــبدأ أزمــة الــنظام الليبرالى القومى مع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٨) التى لتثبــت أن هــذا النظام أبعد ما يكون عن وضع الشروط "لعولمة سلمية". وفى أعقاب الحــرب حاولــت ســلطات رأس المال المسيطرة فرض وصفتها الليبرالية ضد جميع الظــروف. وأدى هــذا لظهور الانحراف الفاشستى الذى تخلى عن الوجه الديمقراطى للــنظام، ولكــنه لم يتخل عن القومية (بل ضاعفها فى الواقع)، ولا عن الحلول الوسط الداخلية التى قوت من سلطة الاحتكارات.

٤-دولة الرفاهية

وحل نظام جديد محل الليبرالية القومية منذ ١٩٤٥، وساد العالم حتى عام ١٩٨٠. فقــد غــيرت الحــرب العالمية الثانية، بالانتصار على الفاشية، توازن القوى لمصلحة الطبقات العاملة في الغرب (وقد اكتسبت هذه الطبقات شرعية، ووضعاً لم تحققهما من قــبل)، وشــعوب المســتعمرات التــي تحــررت، وبلــدان الاشتراكية القائمة بالفعل (الســوفييتية). وهــذا الــتوازن الجديد للقوى كان الأساس لقيام دولة الرفاهية، ودولة التنمــية الوطنــية في العالم الثالث، واشتراكية الدولة القائمة على التخطيط. ويوصف الــنظام الاقتصــادي لتلك الفترة بأنه "اجتماعي قومي"، ويعمل في إطار عولمة تحت الســيطرة. ويسمح التشابه بين الأهداف الأساسية لدولة الرفاهية، وبين أهداف التحديث والتصــنيع لبلدان العالم الثالث التي استقلت (مشروع باندونج لآسيا وأفريقيا، ومشروع إحــلال المنتجات المحلية لأمريكا اللاتينية)، بوصف هذا النظام بالسيادة على مستوى

العالم باستثناء المنطقة السوفييتية. ومن وجهة نظر بلدان العالم الثالث، كان الأمر يعني "اللحاق" عن طريق الانخراط الفعال والمنظم، في نظام عالمي في حالة توسع.

٥-النظام الاقتصادي العالمي الجديد

وضع النظام الاقتصادي والسياسي البديل الذي قام في عام ١٩١٧، أي نظام الاشتراكية القائمة بالفعل (السوفييتية) لنفسه هدفين وهما: "اللحاق بالمتقدمين"، و"التغيير"، عن طريق تخطيط الدولة المركزية، المنعزلة عن النظام العالمي. وأدى تخبطه الذي عبر عنه رفضه لاتباع الطريق الديمقراطي لبناء الاشتراكية، إلى انهياره (في حالة بلدان شرق أوروبا، والاتحاد السوفييتي السابق)، أو انزلاقه نحو الرأسمالية (في حالة الصين). ومع الفشل المزدوج للنظام السوفييتي، والشعبوية القومية في بلدان العالم الثالث، تحققت الظروف لتسمح لرأس المال السائد بإقامة نظام جديد يسمى بالنيولبرالية المعولمة. وإذا كانت الاختيارات الاجتماعية والاقتصادية المتشددة تهيمن على الخطاب النيولبرالي المعولم، فإنها تطبق في كثير من الأحيان في تناقض صارخ مع المبادئ التي تستند إليها، وتبقى العولمة المنشودة منقوصة. **فالخطاب عن فضائل المنافسة، لا يكاد يخفي الممارسات الرامية لحماية الاحتكارات**، في حين يلغي التأكيد على التدهور فى المستقبل (مصحوباً بالتوريق أى تحويل القيم إلى أوراق مالية يجرى تداولها فى البورصة) أي خطاب بشأن البيئة. وأخيراً، فعلى الرغم من التأكيد على مبدأ عدم التمسك بالقومية، فإن القوى العظمى (وبخاصة الولايات المتحدة) تؤكد باستمرار على إبراز قوتها في جميع المجالات وخاصة العسكرية والاقتصادية.

٦-طبيعة العلاقات الاجتماعية

تأسست جميع النماذج المتتالية للنظام الرأسمالي على نظرة إمبريالية للعالم في تناغم مع الرأسمالية التي كانت دائماً ذات طبيعة غير متساوية واستقطابية على المستوى العالمي. وفي خلال المرحلة اللبرالية القومية للاحتكار (١٨٨٠-١٩٤٥)، صارت الإمبريالية، التي يجب النظر إليها بصيغة الجمع، مرادفة للصراع بين القوى الإمبريالية. وفي المقابل، تتميز المرحلة الاشتراكية، والوطنية لما بعد الحرب (١٩٤٥-٨٠)، بالتقاء استراتيجيات الإمبرياليات القومية، مصطفة تحت هيمنة الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى بتراجع الإمبريالية التي اضطرت إلى التخلي عن مناطق الاشتراكية القائمة بالفعل (الاتحاد السوفييتي، وأوروبا الشرقية، والصين)، والتفاوض

مـــع حركة التحرر الوطني حول شروط بقائها في تخوم آسيا، وأفريقيا، وأمريكا. ومع انهيار الاشتراكية القائمة بالفعل، والنظم الشعبوية الراديكالية في العالم الثالث، عاودت الإمبريالية الهجوم مرة أخرى.

وتتمـــيز ثلاثة أرباع القرن العشرين بإدارة مشروعات اللحاق والتحول الراديكالية بدرجـــة أو بأخرى للتخوم، والتي صارت ممكنة بفضل تفكك العالمية الليبرالية الخيالية "للعصــــر الذهبـــي". ولكـــن الأمـــر احـــتاج إلى ثلاثين عاماً (١٩١٤-٤٥)، وحربين عالميتين، والأزمة الطاحنة لأعوام الثلاثينيات، وثورتين عظميين (الروسية والصينية)، وهـــبة عامـــة فـــي آسيا وأفريقيا، والضغوط الثورية في أمريكا اللاتينية، حتى يتغير مـــيزان القـــوى الـــذي سمح بالدكتاتورية المطلقة "للعصر الذهبي"، لمصلحة الطبقات العاملـــة والشـــعوب، بعد الانتصار المزدوج للديمقراطية على الفاشية، وللشعوب على الاستعمار القديم. وهذا يعني أن علاقات القوى الملائمة لرأس المال التي تميز المرحلة الراهـــنة لـــن يكون من "السهل" تغييرها. **فالتحديات التي تواجه الحركات الاجتماعية التي ترفض الخضوع لعلاقات القوى هذه كبيرة.**

إذن فمـــا شـــكّل النصف الثاني من القرن العشرين، كان علاقات قوى اجتماعية ودولـــية، أقـــل ســـوءًا بالنسبة للطبقات العاملة والشعوب، مما اضطر رأس المال إلى التأقلم مع المنطق الذي يخدم مصالح هذه الأخيرة. أما الأزمة التي تلت ذلك (١٩٦٨-٧٥)، فهـــي التـــي واكبت تآكل ثم انهيار مرحلة النمو السابقة. والمرحلة التي نمر بها إذن، والتـــي لـــم تنته بعد، ليست مرحلة بناء نظام عالمي جديد، كما يحلو للبعض أن يـــردد، وإنما هي مرحلة من الفوضى أبعد ما تكون عن تجاوزها. والسياسات المطبقة في هذه الظروف لا تعبر عن استراتيجية إيجابية لتوسع رأس المال، وإنما تحاول فقط احـــتواء الأزمـــة. ولكنها لن تنجح في ذلك لأن المشروع "التلقائي" النابع من السيطرة المباشـــرة لـــرأس المـــال، في غياب الأطر التي تفرضها قوى المجتمع بردود أفعالها المتماسـكة والفعالة، يبقى مجرد خيال، وهو إدارة العالم عن طريق ما يُدعى "السوق"، أي المصالح المباشرة قصيرة المدى لقوى رأس المال المسيطرة.

والـــتاريخ الحديـــث إذن، عبارة عن مراحل من النمو على أساس نظام ثابت من الـــتراكم، تتـــبعها فترات من الفوضى. وفي المراحل الأولى من هذا النوع، كما كان الحـــال فـــي مـــرحلة الـــنمو التي تلت الحرب العالمية الثانية، يعطي تسلسل الأحداث الانطـــباع بالانتظام نظراً لثبات العلاقات الاجتماعية والدولية التي يقوم عليها بناؤها، وهكـــذا يعـــيد النظام إنتاج هذه العلاقات بديناميكيته الداخلية. وفي هذه المراحل تظهر

قوى تاريخية فاعلة ومحددة (طبقات اجتماعية فاعلة، ودول وأحزاب سياسية ومنظمات اجتماعـية مسـيطرة)، تـبدو ممارساتها ثابتة، ويمكن التنبؤ بردود أفعالها في جميع الأحوال تقريباً. وتتمتع الأيديولوجيات التي تحركها بشرعية تبدو فوق الطعن وفي مثل هـذه اللحظات، إذا تغيرت الظروف، تبقى الأبنية ثابتة، ويمكن التنبؤ بالتطورات، بل يتم ذلك بسهولة.

ويظهـر الخطر عند السير بهذه التنبؤات أبعد من اللازم، بافتراض أن هذه الأبنية أبدية، وتعبر عن "نهاية التاريخ". **ولكن تناقضات الرأسمالية تعمل عملها الدؤوب تحت الأرض، وفـي يـوم ما تنهار هذه الأبنية التي قيل إنها ثابتة.** وعندها يدخل التاريخ مرحلة قد يطلق علـيها فيما بعد أنها مرحلة "انتقالية"، ولكنها في حينه، تعتبر مرحلة انتقال لنحو المجهول، لأنها مرحلة تتبلور فيها قوى تاريخية جديدة، تتحسس ممارسات جديـدة، تمنحها شرعية عن طريق خطاب أيديولوجي جديد، قد يكون مرتبكاً في أول الأمـر. ولا تظهـر العلاقـات الاجتماعـية الجديدة التي تحدد هذه الأنظمة "لما بعد الانتقال"، إلا بعد نضج هذه العملية من التغيرات الكيفية بما فيه الكفاية.

٧–أزمة بنيوية

لقـد انطـوت صـفحة مرحلة النمو لنماذج التنمية للقرن العشرين، وأدى انهيار النماذج الثلاثة للتراكم المقنن لما بعد الحرب، إلى ظهور أزمة بنيوية للنظام (١٩٦٨–٧١) تُذكّر كثيراً بأزمة نهاية القرن التاسع عشر. فهبطت معدلات الاستثمار والنمو إلى نصـف مـا كانـت علـيه من قبل، وتضاعفت أرقام البطالة، وازدادت حدة الإفقار واللامسـاواة علـى جمـيع المستويات القومية والدولية. وكان التعبير عن الأزمة هو الافتقار إلى وجود منافذ لإعادة استثمار أرباح الاستغلال في أوجه مربحة تساعد على زيـادة الإنتاج. وأصبح التصرف في الأزمة يعني إيجاد "منافذ أخرى" لهذا الفائض من رؤوس الأمـوال المـتحركة، حـتى لا تهبط قيمتها بشكل كبير. ولكن الحل الحقيقي للأزمـة كـان يقتضـي، بالعكس، تعديل القواعد الاجتماعية التي تنظم توزيع الدخل، والاسـتهلاك، وتوجـيه قـرارات الاستثمار، أي بعبارة أخرى، مشروعاً اجتماعياً ـــ متماسكاً ـــ بديلاً عن ذلك المبني على الربحية دون غيرها.

وإذا كانـت إدارة الأزمة قد جلبت الكوارث للطبقات العاملة وشعوب التخوم، فإن نتائجها لم تكن كذلك للجميع، فقد كانت مربحة تماماً لرأس المال السائد. **فعدم المساواة فـي التوزيع الاجتماعي للدخل، التي ازدادت بسرعة غريبة في كل مكان تقريباً، إذا**

كانــت قــد خلقت الكثير من الفقر، والهشاشة، والتهميش للبعض، فقد خلقت كذلك، الكثير من المليارديرات الجدد، وهم الذين "يهتفون بحياة العولمة السعيدة". وهذه الأزمة البنــيوية الجديدة، مثل سابقتها، تواكب ثورة تكنولوجية ثالثة، تغير بعمق أساليب تنظيم العمــل، الأمــر الــذي يضــعف من فاعلية الأشكال السابقة لنضال العمال والشعوب وتنظيماتها، ومن هنا شرعية هذه الأشكال من النضال.

ولم تصل الحركة الاجتماعية المفتتة بعد لأسلوب التبلور القوي بما يكفي لمواجهة الــتحدي، ولكــنها حققــت اختراقات مدهشة في بعض الاتجاهات التي تثريها: ومنها ظهــور للنســاء بقوة في الحياة الاجتماعية، وارتفاع الوعي بتدمير البيئة، الذي وصل لأول مــرة في التاريخ، لأبعاد باتت تهدد الكوكب بأكمله. وخلال بضع سنوات تقوت الصراعات الاجتماعية ــ حتى إن كانت لا زالت في مرحلة الدفاع عن المكتسبات في مواجهــة هجــوم رأس المال. وحجم هذه الحركات، التي تفصح عنها سياتل وبورتو أليجري، تقلق من الآن السلطات القائمة.

وفــي ضوء هذا القلق علينا أن نتأمل الهجوم المضاد للسبعة الكبار (ثمانية الآن). فها هم اليوم، وفجأة يغيرون من لهجتهم، وهكذا يعود تعبير التقنين، الذي كان ممنوعاً حــتى عهــد قريــب، إلى الظهور في قراراتهم: فيجب "تقنين حركة رؤوس الأموال الدولية"! واقترح جوزيف ستيجليتس، كبير المستشارين الاقتصاديين للبنك الدولي، بدء الحــوار حول "ما بعد وفاق واشنطن"، كما نشر كتاباً بعنوان "العولمة وآثارها السيئة". أمــا المضــارب الكبــير جورج سوروس، فقد أصدر كتاباً بالعنوان الموحي: "أزمة الرأســمالية العالمــية ــ أصولية الأسواق"، الذي يعتبر بمثابة مرافعة من أجل "حماية الرأســمالية مــن النيولبرالية". ولنكن واعين، فالأمر لا يعدو كونه استراتيجية تهدف لتحقــيق ذات الأهداف، وهي تمكين رأس المال المسيطر للشركات متعدية الجنسية من الاحتفاظ بسيطرته. ولكن علينا ألا نقلل من خطورة هذا الهجوم المضاد، فالكثيرون من حســني الــنوايا سيتقبلونه. والبنك الدولي، يجتهد منذ سنوات لاستخدام المنظمات غير الحكومية، والجهات الدينية، لخدمة خطابه بشأن "الحرب ضد الفقر".

وفــي خضم هذه الأوضاع من الفوضى، تحاول الولايات المتحدة أن تؤكد هيمنتها العالمية، وأن توفق النظام العالمي في أبعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مع هذه الهيمــنة. ويجب على الحركة الاجتماعية أن تعطي الاهتمام لما هو "جديد" في النظام الرأســمالي اليوم، وهي تحاول أن تدفع للأمام بدائل لرأس المال، الذي يحاول بدوره، أن يســتخدم هــذا "الجديد" لمصلحته الخاصة. والمؤكد أنه ليس من السهل، في خضم

تعقيدات الواقع، الفصل بين "الجديد" الذي ينتمي إلى الاتجاهات العميقة في المدى الطويل، وبين "الجديد العابر" الذي ينتمي للحظة إدارة الأزمة. وكلا المجموعتين من الظواهر حقيقية. فهناك الجانب: "الأزمة وإدارتها"، والجانب: "تحولات النظام القائم".

٨-الرأسمالية والتكنولوجيات الجديدة

تمثل الثورة العلمية والتكنولوجية الجارية وحقيقتها المهمة في المدى الطويل، وأثرها على أسلوب تنظيم العمل، وعلى العلاقات الاجتماعية، وعلى ثقافة مجتمعات الغد، النواة الصلبة غير القابلة للجدل "للجديد الحقيقي". وهذه الثورة المعاصرة (والمعلوماتية على رأسها) ذات أثر عميق، يؤدي لإعادة هيكلة أنظمة الإنتاج (خاصة عن طريق تسهيل التوزيع الجغرافي لأجزاء الإنتاج التي يجري التحكم فيها من بعد). **ومن هنا يحدث انقلاب عميق في أنظمة العمل.** وبدلاً من خط الإنتاج المتكامل (طريقة تايلور)، تحل أشكال جديدة تغير بعمق من هياكل الطبقات الاجتماعية، وفهمها لمشاكل تقسيم سوق العمل، وهذا تحول سيؤثر على المدى الطويل.

ومع بقاء المجتمع الطبقي ــ فهذه التحولات لا تلغي الطبقات بأي شكل ــ فإن شكل الطبقات يتغير بما يوحي، في بعض الأحوال، بإلغائها، أو ذوبانها ضمن حقائق أخرى، كما في اللحظة الحالية. والنتيجة أن أشكال التنظيم الاجتماعي التي تعبر عن طريقها مشروعات كل من الطبقات ، وصراعاتها، تتأثر هي الأخرى بعمق بالثورة التكنولوجية. وهنا كذلك يجتمع الأحسن والأسوأ، حيث يبقى مدى أية ثورة تكنولوجية ملتبساً. وفضلاً عن ذلك، فإن تطور قوى الإنتاج ــ وهي في نفس الوقت قوى مدمرة ــ قد بلغ مرحلة تغير من مداه بشكل كيفي، وبهذا تواجهنا بشروط جديدة. وترسانة الأسلحة النووية تكفي لوضع حد نهائي لجميع أشكال الحياة على الكوكب، وهذه الحقيقة الجديدة تفرض ضرورة تفكيكها بالكامل. ولكن حلف الأطلنطي اتخذ الموقف المضاد بالعودة إلى مبدأ حل الخلافات السياسية باللجوء للحرب.

وفي مجالات أخرى مثل البيوتكنولوجيا، تسمح المعارف العلمية بأضرار لا يُعرف مداها، ولذلك يجب استخدامها تحت إشراف المجتمع، فهذا هو السبيل الوحيد لضمان سيادة المبادئ الأخلاقية الضرورية لبقاء الإنسانية. وهنا يدخل عنصر المحافظة على البيئة في الحسبان وللمرة الأولى في تاريخ الإنسانية **يصبح خطر التدمير اللاعكسوس لإطار الحياة على الكوكب حقيقة واقعة.** ولا يمكن تصور أن مشروعا مجتمعياً يتجاهل هذه الحقيقة يمكن أن يكون مستداماً، ولكن الرأسمالية، مهما

كان شكل تنظيمها، غير قادرة على الرد على هذا التحدي. وهذا يرجع ببساطة إلى أن الرأسمالية تقوم على منطق الحسابات قصيرة المدى (بضع سنوات على الأكثر)، كما يعبر عنه "حساب استهلاك المستقبل"، في حين أن أخذ مشكلتنا هذه في الاعتبار، يقتضي حسابات للمدى الطويل جداً. وبروز مشاكل البيئة الحالية دليل على أن الرأسمالية كشكل من أشكال الحضارة يجب تخطيها، الأمر الذي لم يكتشفه إلا القليل من "الخضر".

٩-اختفاء الدولة، وتمويل الاقتصاد (التوريق)

كثير من الظواهر الواضحة بطبيعتها، تحتاج مع ذلك، إلى قراءة تكشف طبيعتها العابرة أكثر منها دائمة. وقد نضع تحت هذا العنوان موضوع "اختفاء الدولة"، و"تمويل الرأسمالية". والأدبيات السائدة تدعي أن الشركات الكبرى قد اكتسبت من الاستقلال عن الدولة ما يجعلها اللاعب النشيط، المسيطر، الوحيد، لمرحلة جديدة دائمة من الرأسمالية. ويسعد المنظرون للنظام بهذا الادعاء، ويوجهون بهذا الشأن خطاباً معادياً للدولة في جميع الاتجاهات.

والشركات الكبيرة متعدية الجنسية، لا زالت شركات قومية (خاصة فيما يتعلق بملكيتها والتحكم في رأسمالها)، ولكن نشاطها يتعدى حدود بلادها الأصلية، وهي تحتاج باستمرار للتأييد الفعال والإيجابي لدولتها. ومع ذلك فقد بلغت من القوة ما يسمح لها بتطوير استراتيجيتها الخاصة للتوسع خارج (وأحياناً ضد) منطق وسياسات دولتها، وهي لذلك تطمح إلى إخضاع هذه الأخيرة لاستراتيجيتها الخاصة. والخطاب النيولبرالي المعادي للدولة بالذات، يخفي هذا الهدف ليؤكد شرعية منطق الدفاع عن المصالح الخاصة التي تمثلها هذه الشركات دون غيرها. و"الحرية" التي يطالبون بها لا تشمل الجميع، بل هي حرية هذه الشركات أن تحقق مصالحها على حساب الآخرين. وبهذا المعنى، فالخطاب النيولبرالي أيديولوجي تماماً وخادع.

أما التمويل (التوريق) فظاهرة وقتية بالأكثر، فهي من نتاج الأزمة، ففائض رأس المال الذي لا يجد له منفذاً في توسع نظام الإنتاج، يمثل خطراً كبيراً للطبقة المسيطرة، وهو فقدان قيمة رأس المال. ولذلك تفرض إدارة الأزمة إيجاد منافذ مالية تمنع حدوث أسوأ الاحتمالات، ولكن عملية الهروب إلى الأمام التي تتخذ شكل "التمويل" (أو التوريق)، لا تسمح "بالخروج" من الأزمة بل بالعكس، فهي تحبس الاقتصاد في حركة

حلزونية راكدة، لأنها تزيد من حدة اللامساواة في التوزيع، وتفرض على الشركات أن تدخل في اللعبة المالية.

إن الأزمة الكبرى التي ستأخذ شكلاً غير متوقع (انهيار البورصات؟) لا زالت في حكم الغيب. والردود السياسية على حالة الفوضى التي ستترتب عليها ـ شعبوية رجعية جديدة، أو مزيد من تجذر اليسار ـ لا زالت هي كذلك في حكم الغيب. ومع ذلك فهذه الردود هي التي ستتوقف عليها هياكل نظام المستقبل، وعلى الحركات الاجتماعية أن تستعد لذلك. وفي الوقت ذاته، خلقت عملية "التوريق" الفرصة لموجة من تركيز رأس المال، ففي عشرين عاماً، ارتفع حجم الأصول التي دخلت في عمليات الاندماج سبعة مرات. والأغلب أن هذه المرحلة من تركيز رأس المال لن تعود القهقرى، وهي تثير أكثر من أي وقت مضى التساؤل حول شرعية مثل هذا التركيز لسلطة القطاع الخاص (وممارساته الخفية، أي غير الديمقراطية)، الذي يقوم بوظائف كان الواجب أن تعود إلى السلطة العامة، وهو الضمان الوحيد لقدر من الشفافية.

وتعمل الإدارة الاقتصادية للأزمة بشكل منتظم، على "إلغاء التقنين"، وإضعاف "تصلب" النقابات، بل تفكيكها إن أمكن، وتحرير الأجور والأسعار، وخفض الخدمات العامة (وخاصة الدعم لأسعار الضروريات، والخدمات الاجتماعية)، والخصخصة، وتحرير العلاقات مع الخارج، إلخ. ولكن "إلغاء التقنين" تعبير مضلل، لأنه لا يوجد سوق غير مقنن إلا في الاقتصاد الخيالي في تصورات الاقتصاديين النظريين. فجميع الأسواق مقننة، ولا تعمل إلا إذا كانت كذلك. والتساؤل الوحيد هو معرفة من الذي يقننها، وكيف يجري ذلك. **وخلف تعبير "إلغاء التقنين" تختفي حقيقة غير معترف بها، وهي التقنين الأحادي الجانب للأسواق بمعرفة رأس المال المسيطر.** ومن المفهوم أن التحرير المعني هنا، يحصر الاقتصاد داخل حلزون مغلق من الركود، ولا يمكن التحكم فيه على المستوى العالمي، ويضاعف من الصراعات التي لا يستطيع حلها، ولكنه يرتبط بالتكرار شبه العقائدي، بأن اللبرالية تمهد لتنمية (في مستقبل غير محدد) يقال إنها "صحية".

والعولمة الرأسمالية تشترط إدارة الأزمة على هذا المستوى، وهذه الإدارة عليها أن تواجه الفائض الهائل من رؤوس الأموال العائمة التي تُخضع الآلة الاقتصادية لمعيار الربح المالي دون غيره. وتمثل حرية تحويل رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، وتعويم أسعار العملات، ومعدلات الفائدة المرتفعة، والعجز في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة، والديون الخارجية للعالم الثالث، وعمليات الخصخصة،

تمـــثل جمـــيعها سياسة منطقية بالكامل، توفر لهذه الأموال العائمة، المخرج بالهروب إلى الإمـــام إلـــى مجال الاستثمار في المضاربات، وبذلك يُستبعد الخطر الأكبر وهو الخفض الكبـــير لقـــيمة فـــائض رأس المـــال هذا. وظهر الحجم الكبير للخسائر الناجمة عن هذه الحـــركة المســـتمرة، وغـــير المســـتقرة لهـــذه الأموال ببشاعة في الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧. والمـــنطقة، التـــي تتميز بمعدلات عالية للادخار، لم تكن بحاجة لرؤوس الأموال الأجنبـــية العائمـــة، ولكـــن هـــذه الأخيرة، كانت تعلم أنها تمول ظاهرة تضخمية عقارية مفـــتعلة، حققـــت منها أرباحاً طائلة عاجلة، تاركة وراءها اقتصادات ومجتمعات مخربة. وقـــد قُدمـــت الكثـــير مـــن الاقتراحات بهذا الصدد لفرض ضرائب على التدفقات المالية المضـــاربة (مـــثل ضـــريبة توبيـــن)، والإجراءات الواجب اتخاذها لإلغاء دور "الجنات الضريبية".

١٠-العولمة المُقترَحة

والعولمـــة التـــي تقـــدم إلينـــا على أنها قفزة كيفية تحققت فعلاً، يجب أن تبقى محل تســـاؤل، فهـــناك اتجـــاه واضـــح لإحلال اقتصاد معولم محل الاقتصاد الدولي للمراحل الســـابقة للرأســـمالية. ولكـــن عملـــية تفكيك الأنظمة الإنتاجية المركزية الوطنية لا زالت جزئـــية ونســـبية، ولا يظهـــر للعـــيان مـــنطق نظام إنتاجي عالمي بديل. وغياب سلطة سياســـية قـــادرة على إدارة النظام المعولم (الذي ينشأ بشكل فوضوي)، و تتمتع بشرعية مســـاوية لشـــرعية الدول الوطنية، يمثل تناقضاً رئيسياً للعصر الحالي، لا يبدو على وشك الحل، فما نراه اليوم، هو مجرد خضوع مؤقت لهيمنة الولايات المتحدة.

والعولمـــة كمـــا هـــي فـــي الواقع، تأخذ شكل أرخبيل مبعثر في محيط، ويتراوح تركـــيز الجـــزر فـــي هذا الأرخبيل من جهة لأخرى، فهي مركزة في المناطق المركزية حيـــث توجـــد الشـــركات مـــتعدية الجنســـية، ومتوسطة في التخوم المتقدمة في التصنيع الحديـــث، ومخلخلـــة في تخوم "العالم الرابع". ولا شك أن سلطات الدولة تتعرض للضغط مـــن أعلـــى، مـــن جانـــب العولمـــة، ومـــن أسفل، من جانب سلطات محلية قادرة على التصـــرف كلاعبيـــن مســـتقلين فـــي إطـــار العولمة. ويبقى أن هذا الأرخبيل من تحت- الأنظمـــة المعولمـــة، لا يخضع لأي منطق جماعي يمنحه متماسكاً من أي نوع. وفضلاً عـــن ذلـــك، فإن ميراث المرحلة السابقة لما بعد الحرب (١٩٤٥-٩٠)، قد أدى بالدقة إلى انقســـام العـــالم القديـــم "غـــير المصنع" (التخوم الكلاسيكية لمرحلة ١٨٨٠-١٩٥٠)، إلى ثلاثة أقسام متميزة.

ويضم القسم الأول البلدان الاشتراكية السابقة لأوروبا الشرقية، والصين، وكوريا، وتـايوان، والهند، والبرازيل، التي نجحت في بناء أنظمة إنتاجية وطنية (أي يمكن أن تصـبح "منافسـة"). ويضم القسم الثاني البلدان التي دخلت مرحلة التصنيع، ولكنها لم تـنجح فـي بناء أنظمة إنتاجية وطنية، مثل البلدان العربية، وجنوب أفريقيا، وإيران، وتركـيا، وبلـدان أمريكا اللاتينية، وقد توجد بهذه البلدان مؤسسات صناعية "منافسة" (خاصـة بفضل الأيدي العاملة الرخيصة)، ولكن ليست لديها أنظمة منافسة. أما القسم الثالـث، فيضـم البلدان التي لم تدخل الثورة الصناعية، وهي لا تكون "منافسة" إلا في المجـالات التي تمتلك فيها مزايا طبيعية، مثل المناجم والبترول، والمنتجات الزراعية الاستوائية.

والعولمـة لا تسـتطيع بأي شكل أن تصل بالمجموعة الأولى إلى وضع "المراكز الجديدة"، المتطورة بالكامل بالمعنى الرأسمالي، ومن باب أولى بقية المجموعات، ذلك أنـه حـتى فـي البلدان التي بلغ فيها التصنيع درجة متقدمة، فإن التخوم تحتوي دائماً "احتياطـيات" ضـخمة. وهذا يعني أن جانباً كبيراً من القوى العاملة بها، تعمل (عندما تعمـل) في مجالات ذات إنتاجية منخفضة، والسبب في ذلك، أن سياسات التحديث (أي محـاولات "اللحـاق")، تفرض اختيار تقنيات حديثة (لضمان فاعليتها، بل منافستها)، وهـذه التقنيات تستند الكثير من الموارد (رأس المال، والأيدي العاملة الفنية). ويزداد هذا التشوه خطورة عندما يقترن بتفرقة متزايدة في توزيع الدخل.

وفـي ظـل هـذه الظـروف، يكـون من المستحيل أن تمتص الأنشطة الحديثة الاحتياطـيات الكبـيرة من العمالة ذات الإنتاجية المنخفضة. أي أن **التخوم المتحركة، ستبقى تخوماً**، أي مجتمعات تحتوي كل التناقضات الرئيسية التي تنتج من تواجد بؤر حديـثة (مهمـا كانت كبيرة) محاطة بمحيط غير حديث. وتساعد هذه التناقضات على الإبقـاء عليها في أوضاع تابعة للاحتكارات الخمسة لبلدان المركز. وهكذا نتأكد صحة الفـرض القائل بأن الاشتراكية وحدها هي التي يمكن أن تحل مشاكل هذه البلدان. مع ملاحظة أن الاشتراكية هنا، لا تعني شكلاً محدداً يُزعم إنه نهائي، وإنما حركة يتمحور حولهـا تضـامن الكافـة، تدفعها استراتيجيات شعبية تحقق التحويل التدريجي المنظم للمحيط من الاحتياطي إلى البؤر الحديثة بوسائل متحضرة وإنسانية، وهذا يفترض فك الارتباط، أي إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق هذه المرحلة الوطنية الشعبية الطويلة من الانتقال.

ومـــاذا إذن عــن المناطق المهمشة؟ هل هي ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ؟ أم بـــالعكس هى التعبير عن اتجاه دائم للتوسع الرأسمالي، اتجاه توقف للحظة في التاريخ بعــد الحرب العالمية الثانية، بسبب توفر مناخ أقل عداءً للتخوم في مجموعها؟ لقد أدى هــذا الوضـــع الاســـتثنائي لقيام "تضامن" العالم الثالث (في صراعه ضد الاستعمار، ومطالـــباته بالنسبة لمنتجاته الأولية، وإرادته السياسية لفرض التحديث/ التصنيع، الأمر الـــذي عارضـــته القوى الغربية)، على الرغم من تنوع البلدان التي يتكون منها. وكان التبايـــن في النجاح الذي تحقق على هذه الجبهات المختلفة، هو بالدقة، الذي أدى لتآكل تماسك العالم الثالث وتضامنه.

لقــد سال حبر كثير في موضوع "المعجزة الآسيوية"، فكم كُتِب عن آسيا، أو آسيا المحــيط الهـــادي، مركـــز المســـتقبل الذي سيخطف السيطرة على العالم من محور أوروبـــا/أمريكا، والصين التي ستصير القوة العظمى للمستقبل. وفي نغمة أكثر تعقلاً، توصل البعض إلى نتائج من الظاهرة الآسيوية تستحق بعض المناقشة الجدية، رغم ما اتسمت به من تعجل. فقد رأوا فيها التشكيك في نظرية الاستقطاب المتأصل في التوسع الرأســـمالي، وكذا في استراتيجية فك الارتباط كرد على تحدي الاستقطاب. وهذا يثبت أن "اللحـــاق" ممكن، وأنه يكون أسهل بفضل سياسة الانخراط النشط في العولمة (وفي الـــنهاية، وبالتعبـــير الشائع، باستراتيجية موجهة نحو التصدير)، من سياسة فك ارتباط خيالـــية (أدت كما يقال، إلى الكارثة السوفييتية). وأن العوامل الداخلية ــ ومنها العامل الثقافـــي ــ هـــي الأســـاس في نجاح البعض، الذين نجحوا في فرض أنفسهم كلاعبين فاعلين في تشكيل العالم، وفي فشل البعض الآخر الذين هُمّشوا، و"فُكّ ارتباطهم رغماً عنهم". والواقع أن بلدان شرق أسيا قد حققت من النجاح ما يتمشى بالدقة، مع إخضاع علاقاتهـــا الخارجـــية لمتطلـــبات تنميـــتها الداخلية، أي بقدر ما رفضت "التكيف" مع الاتجاهـــات الســـائدة على المستوى العالمي. وهذا بالضبط هو تعريف "فك الارتباط" الـــذي يخلـــط بعض القراء المتعجلين بينه وبين "الاكتفاء الذاتي". وبعد انفجار الأزمة اللاحقـــة لجـــنوب شـــرق آسيا، أُسدل ستار من الصمت على هذا النوع من الخطاب. ويـــبقى أنه بالنسبة للصين وكوريا، فإن قضية أسلوب انخراطهما في الاقتصاد المعولم تبقى مفتوحة.

وبصـــفة عامـــة، يتمـــيز الاقتصاد المعولم الجديد بأنه يعمل "بسرعات متفاوتة"، ومرة أخرى نتساءل، هل هذه ظاهرة جديدة حقاً؟ أو أنه، على العكس، فإن "النمو غير المتكافـــئ" هـــو الأمر العادي في تاريخ الرأسمالية؟ وكل ما هنالك أن هذه الظاهرة قد

خفت حدتها بشكل استثنائي في مرحلة ما بعد الحرب (١٩٤٥-٨٠)، لأن العلاقات الاجتماعية في تلك المرحلة قد فرضت التدخل المنظم من قبل الدولة (دولة الرفاهية، والدولة السوفييتية، والدولة الوطنية في بلدان العالم الثالث لدول باندونج، والإحلال في أمريكا اللاتينية) الأمر الذي يسّر نمو قوى الإنتاج وتحديثها بتنظيم عمليات التحويل الإقليمية والقطاعية التي تحدد شروطها. وأزمة العالم المعاصر، بقسماتها المتعددة، تحمل أبعاد أزمة حضارية كبرى، تشهد بأن الرأسمالية صارت نظاماً شاخ وانتهت صلاحيته، ولم يعد قادراً بمقتضى منطقه الداخلي على الرد على التحديات التي تواجهها الإنسانية من الآن فصاعداً. وقد حان الوقت لتجاوز هذا النظام، وهذه ولا شك، المشكلة التي يجب على الحركات الاجتماعية التصدي لها.

ب-الأبعاد المدمرة للتراكم الرأسمالي *

الرأسمالية ليست نهاية التاريخ، ولا حتى نهاية أفق المستقبل المنظور، بل هي مجرد مرحلة عابرة في تاريخ البشرية، بدأت حوالي العام ١٥٠٠، وأصبح إنهاؤها من المهمات العاجلة. لقد قامت على أساس إخضاع جميع مظاهر الحياة الاجتماعية لمنطق التراكم دون غيره ــ وفي الصيغة الشائعة، انتصار "الأسواق" ــ وهذا سمح بقفزة نوعية في التقدم المادي، وإلى جانبه التقدم السياسي والثقافي، وحافظ على معدلات للنمو لم تعرف الإنسانية لها مثيلاً من قبل. **لقد خلقت الرأسمالية جميع الوسائل التي تسمح بحل المشاكل الكبرى لجميع الشعوب على مستوى العالم، ولكن المنطق الذي يسوسها، جعل من المستحيل في الوقت ذاته، استخدام إمكانياتها بهذه الطريقة.** وهذا التناقض الأساسي يعطي الرأسمالية أبعاداً مدمرة، تضخمت مع مرور الزمن، حتى صارت اليوم، خطراً حقيقياً على مستقبل الإنسانية، الأمر الذي فتح الباب لأزمة حضارة فعلية. وهذه الأبعاد المدمرة جميعها، والتي تعرضت لها الكثير من الكتابات بالشرح، تدور حول محور أساسي هو "توسع الأسواق" و"التسليع" (بالعبارة الشائعة)، أو "الانحراف السلعي" (بتعبير أقرب إلى العلم). وهو توسع لا حدود له، ويعمل لمصلحة رأس المال المسيطر (للمراكز الاحتكارية) دون غيره. ولا يمكن الفصل بين المجالات التي تعبر عن حجم هذه المخاطر المدمرة، لأنها مترابطة الواحدة بالأخرى، فمنطق التراكم يجمع بينها جميعاً في شبكة واحدة.

---

* نص منقول من كتاب "ما بعد الرأسمالية الشائخة"، باريس، دار النشر الجامعية الفرنسية، ٢٠٠١.

تسليع الصحة وخصخصتها: وهو ما يدفع بالتأكيد لتنظيم "سوق للأعضاء البشرية" من المصدر، الأمر الذي يفتح الباب أمام الانحرافات (والبعض لم يتورع عن تشويه الأطفال). وهو، فضلاً عن ذلك، نظام غير كفء: فالولايات المتحدة التي تخصص ١٤% من الدخل القومي للصحة (المخصخصة)، تحصل على خدمات تقل في النوعية عن أوروبا التي لا تنفق إلا ٧% من الدخل على الخدمات الصحية (وأغلبها عامة). وبالطبع فمراكز الاحتكارات الدوائية في الولايات المتحدة تحقق أرباحاً خيالية تفوق كثيراً ما تحققه نظيراتها الأوروبية!

تسليع التعليم وخصخصته: وهو الطريق الملكي للتأكيد على تعميق اللامساواة الاجتماعية، وإعادة إنتاجها، وتمهيد الطريق لتعميم الأبارتهيد في المستقبل.

تسليع صناديق المعاشات، وخصخصتها: وهو ما يغذي بطريقة مبتذلة صراع الأجيال، بين من يعملون (أرباب المعاشات في المستقبل)، وأرباب المعاشات (العاملون بالأمس).

تسليع البحث العلمي، وخصخصته: وهو الضمان الأكبر ألا يتجه البحث العلمي نحو تحقيق الاحتياجات الاجتماعية (مثل محاربة الإيدز في أفريقيا)، وإنما تحقيق الربح السريع. والضمان الأكيد أن بحوث البيوتكنولوجيا ستوجه لإحكام سيطرة المراكز الاحتكارية والزراعة الكبيرة، على الفلاحين (وحيث تظهر كوارث مثل جنون البقر). والتخلي عن المبادئ الأولية للوقاية، والاهتمامات ذات الطابع الأخلاقي.

تسليع الملكية الفكرية في مجالات الصناعة والثقافة والفنون، وخصخصتها: وهو ما يحقق الأرباح القصوى للمراكز الاحتكارية، بنهب معارف الشعوب (وخاصة الفلاحين). وهو يؤكد دور الاتجاهات الثقافية المسيطرة التي تحاول طمس التميز، وتعرقل التنوع الثقافي، وما يؤدي إليه من غنى ثقافي وفني.

تسليع الموارد الطبيعية، وخصخصتها: وهو ما يضمن الإسراف في استخدامها ضد مصالح أجيال المستقبل. وتسليع البيئة، وخصخصتها عن طريق التجارة في "حقوق التلوث"، وهو ما يلغي انتقادات المدافعين عن البيئة، ويشجع اللامساواة على المستوى العالمي. وتسليع الماء وخصخصته، وهو ما يؤكد اللامساواة في الحصول على هذا المورد الحيوي، والتخريب المنظم لمناطق مروية بأكملها في العالم الثالث.

التسليع والخصخصة بصفة عامة: وهو ما يعني المنافسة الكاملة من ناحية المبدأ، ولكنه في الواقع، لا يعني سوى المنافسة في إطار المراكز الاحتكارية.

والاستقطاب على المستوى العالمي، وهو طابع أصيل للتوسع الرأسمالي العالمي، هو البعد الأخطر للتدمير المرتبط بتاريخ الخمسمائة عام الأخيرة. وقد وصلنا اليوم إلى مرحلة من الاستقطاب حيث صارت أغلبية سكان العالم "فائضين" عن الحاجة من وجهة نظر رأس المال. وبمساعدة الثورة الديمغرافية ـ إذ تستعيد آسيا وأفريقيا الازدهار السكاني بعد انحدارهما في فترة السيادة الأوروبية ـ وتفكك عالم الريف تحت تأثير "السوق" إلى جانب أشكال من التصنيع غير قادرة على استيعاب الفقراء القادمين من الريف، تعد لنا الرأسمالية كوكباً من العشوائيات. ففي خلال عقدين ظهرت ٢٥ مدينة عملاقة تضم ما بين ٧ و٢٥ مليوناً من السكان المكدسين، الذين يعانون من الفقر المدقع، ولا مستقبل لهم. وهل يعني هذا شيئاً أقل من تدمير شعوب بأكملها؟ وكيف إذن يمكن أن نكذب الصورة التي رسمتها سوزان جورج لفرسان نهاية العالم في "تقرير لوجانو"، وهم يخططون لإبادة "غير المرغوب فيهم" (من قبل رأس المال)، بالمجاعات، والأوبئة (كالإيدز)، والحروب "القبلية". ولكن في نهاية المطاف، من هو "الفائض عن الحاجة"؟ مليارات البشر الذين لم تعد الرأسمالية تقدم لهم شيئاً؟ أم الرأسمالية ذاتها؟

واقتصاد السوق، حسب التسمية الشائعة، هو كذلك وبالضرورة مجتمع السوق، أما قبول الأول ورفض الثاني، فهو حديث يصلح لخطاب "يوم الأحد" لسياسيي "الطريق الثالث" المزعوم (من أمثال كلينتون، وبلير، وشرودر، وجوسبان). ولا يمكننا تصديقهم عندما نلاحظ أن اقتصاد السوق (الذي يهنئون أنفسهم عليه)، قد أدى لمضاعفة أرباح المراكز الاحتكارية خلال العقد الأخير، مع زيادة حدة اللامساواة. فمجتمع السوق إذن، وهو النتاج الأكيد لاقتصاد السوق أي للرأسمالية، لا يمكن إلا أن يكون ما هو عليه. إن مجتمع السوق يلغي المواطنة، ويُحل مكانها كتلة من المستهلكين يسهل التلاعب بها لأنها من المتفرجين السلبيين. أما تداول السلطة، بمعنى تغيير الطاقم لينفذ نفس السياسة (الخاضعة تماماً لمتطلبات الربح لرأس المال)، فيحل محل "البديل"، أي الاختيار الواعي بين سياسات مختلفة.

أما أفراد البشر الذين تُلغى مواطنتهم، فمدعوون للتعويض عن الخواء بالتراجع نحو أشكال من المجتمعات الضيقة، أي العودة إلى الظلامية، أو التعصب العرقي أو الديني، إلى الكراهية العنصرية، ثم التطهير العرقي في نهاية المطاف. وفي الأوضاع

للقصوى للعالم الثالث، الدعوة للحروب "القبلية" التي لا تنتهي. لقد حان الوقت للوعي بالأبعاد التدميرية للرأسمالية الشائخة، وللمناداة باختراع نظام جديد لا يعامل فيه الأفراد من البشر هم وصحتهم، وتعليمهم، وقدراتهم الابتكارية، ولا الشعوب مجتمعة، ولا الطبيعة ومواردها، كسلع. وطبيعة الاختيار اليوم لم تتغير عن طبيعتها عندما قالت روزا لوكسمبورج عام ١٩١٨، إنها الاختيار بين الاشتراكية أو البربرية.

ج- الاستقطاب بين رأسمالية المركز ورأسمالية التخوم

المركز والتخوم هما تصوران من وضع منظري الرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً، و"المراكز" هي من نتاج التاريخ. فالتاريخ هو الذي سمح في بعض مناطق النظام الرأسمالي، بقيام هيمنة برجوازية وطنية، ودولة توصف، هي الأخرى، بالرأسمالية الوطنية، وفيها نجد استحالة الفصل بين البرجوازية والدولة البرجوازية. والدولة البرجوازية تكون وطنية عندما تسيطر على عملية التراكم، في إطار القيود الخارجية بالطبع. أما "التخوم" فتعرف بطريقة سلبية: فهي تلك المناطق في إطار النظام الرأسمالي العالمي، التي لم تحول نفسها إلى مراكز. أي أنها تلك البلدان والمناطق التي لا تسيطر محلياً على عملية التراكم، مما يؤدي إلى سيطرة القيود الخارجية أساساً على شكل تلك العملية. وهذا لا يعني أن هذه التخوم تعاني من "الركود"، على الرغم من أن تطورها لا يشابه مثيله في حالة المراكز عبر المراحل المتتابعة للتوسع العام للرأسمالية.

١-التخوم في مرحلة انتقالية؟

ليس بالضرورة أن تكون البرجوازية ورأس المال المحلي غائبين عن الساحة الاجتماعية والسياسية المحلية، كما أن التخوم ليست مرادفاً "لمجتمعات ما قبل الرأسمالية". ويمكن أن تكون الدولة غائبة (في حالة المستعمرات)، ولكن هذا ليس شرطاً ضرورياً (جميع بلدان العالم الثالث اليوم تقريباً، صارت دولاً مستقلة). ولكن الوجود الرسمي للدولة، ليس مرادفاً لقيام دولة رأسمالية وطنية، حتى إذا كانت البرجوازية المحلية تتحكم بصفة عامة في هذا الجهاز، حيث إنها لا تسيطر على عملية التراكم. ومن المفروغ منه، الوجود المتزامن لكل من المراكز والتخوم، طبقاً لهذا التعريف، داخل النظام الرأسمالي العالمي، في كل مرحلة من مراحل تطوره. والقضية إذن، ليست في الاعتراف بهذه الحقيقة، وإنما هي معرفة ما إذا كانت التخوم في "حالة

تحـول نحـو التبلور إلى مراكز جديدة". وبشكل أدق، المسألة هي معرفة ما إذا كانت القوى الفاعلة داخل النظام العالمي تدفع في هذا الاتجاه، أم تعرقله.

والرأسـمالية عـند الـنظر إليها بشكل مجرد كأسلوب للإنتاج، تقوم على أساس السـوق بأبعاده الثلاثة المتكاملة (سوق منتجات العمل الاجتماعي، وسوق رأس المال، وسوق العمل). ولكن الرأسمالية كنظام عالمي قائم في الواقع، تقوم على أساس التوسع العالمـي في السوق ببعديه الأولين فقط، حيث لا يسمح استمرار بقاء الحدود السياسية للـدول بقيام سوق عالمي حقيقي للعمل. ولهذا السبب، **فالرأسمالية القائمة في الواقع اسـتقطابية بالضـرورة علـى المستوى العالمي** والتنمية غير المتكافئة التي تنتجها، تصـبح التـناقض المتنامـي الأكثر عنفاً والذي لا يمكن التغلب عليه في إطار منطق الرأسـمالية. وهكـذا فأشكال رأسمالية التخوم ومحتواها ، والتي لا تعني الركود بأي شـكل من الأشكال، وإنما تشير إلى أن التحول ينبع من نظيره الذي يتحكم في النظام بأكمله ابتداءً من المراكز، لها تاريخ، لها ماضٍ ومستقبل طالما أن النظام العالمي قائم على المبادئ الأساسية للرأسمالية.

٢-استقطابات جديدة

لفـترة طويلـة، كان التباين مراكز/ تخوم في النظام العالمي الحديث، يرادف عملياً التباين بين بلدان مصنعة/غير مصنعة. ولكن ثورات التخوم ــ التي اتخذت شكل الـثورات الاشتراكية في روسيا والصين، وثورات التحرر الوطني ــ أدت للطعن في هـذا الشـكل القديم للاستقطاب، بدفع مجتمعاتها في طريق التحديث/التصنيع. وخلال مـرحلة باندونج (١٩٥٥-٧٥) بدأت بلدان العالم الثالث سياسات التنمية المرتكزة على الـذات بهـدف التقلـيل مـن الاستقطاب العالمي. وكان هذا يعني قيام أنظمة للتقنين الوطنـي، وفـي الوقت نفسه، التفاوض المستمر، بما فيه التفاوض الجماعي (شمال-جـنوب)، وكذلـك أنظمة التقنين الدولي (ولعب الأونكتاد دوراً مهماً في هذا المجال). وكـان من بين الأهداف كذلك، خفض "احتياطي اليد العاملة ذات الإنتاجية المنخفضة" عـن طريق نقلها لأنشطة حديثة ذات إنتاجية مرتفعة (حتى لو كانت "غير منافسة" في الأسـواق العالمية المفتوحة). واليوم، تسمح النتائج المتباينة للتصنيع الذي فُرِض على رأس المـال السائد من قبَل القوى الاجتماعية المنتصرة في حركات التحرر الوطني، بالتميـيز بين تخوم من الدرجة الأولى، نجحت في إقامة أنظمة إنتاجية وطنية تستطيع صـناعاتها المنافسـة في إطار الرأسمالية المعولمة، وتخوم مهمشة لم تنجح في ذلك.

وهكـذا فرأسمالية التخوم المعاصرة لم تعد مرادفة "لعدم التصنيع". وهناك تباين كبير فـيما بيـنها. أما بالنسبة للمستقبل، فيمكن بسهولة تخيل سيناريو للتطور العالمي يكرر الاسـتقطاب بشكل أشد على المستوى العالمي، على أسس جديدة من عمل الاحتكارات التـي يملكهـا المركـز ("الـثالوث" : الولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد الأوروبي، والـيابان)، وهـي الآتية: الاحتكارات التي تستفيد منها المراكز المعاصرة **في مجالات التكنولوجـيا**، أي تلـك الاحتكارات التي تحتاج إلى إنفاق ضخم لا تقدر عليه، وعلى الاستمرار فيه سوى الدول الكبرى الغنية.

الاحـتكارات التـي تعمل في مجالات **التحكم في التحركات المالية** على المستوى العالمـي. وقـد منحـت حرية تأسيس مؤسسات مالية كبرى تعمل في السوق المالي العالمي لهذه الاحتكارات فاعلية غير مسبوقة. فحتى وقت قريب، لم يكن الجزء الأكبر مـن الادخار داخل أية أمة معينة، بقادر على الحركة إلا في المجال ـ القومي بصفة عامـة ـ الواقع تحت إشراف مؤسساتها المالية، واليوم، لم يعد الأمر كذلك، إذ يجري تركـيز هـذا الادخار على يد مؤسسات مالية اتسع مجال نشاطها للعالم بأكمله. وهي تمثل اليوم رأس المال المالي، وهو القطاع الأكثر عولمة في العالم. وهذه الميزة مبنية علـى منطق سياسي يقبل العولمة المالية، وهذا المنطق يمكن الطعن فيه بقرار سياسي بسيط بفك الارتباط، حتى إذا اقتصر ذلك على مجال التحويلات المالية.

الاحـتكارات التـي تعمل في مجالات **الحصول على الموارد الطبيعية** للكوكب. وتقـوي الأخطـار التـي بات الاستغلال الجائر لهذه الموارد يمثلها للكوكب من الآن فصاعداً ، والتي لا تستطيع الرأسمالية ـ التي تقوم على أساس رشاد اجتماعي قصير الـنظر ـ أن تتغلـب عليها، مجال احتكارات البلدان المتقدمة. وكل ما تستطيعه هذه الاحـتكارات أن تعمل جهدها على منع الآخرين من تبديد الموارد بالطريقة التي تقوم بها هي.

الاحـتكارات التـي تعمل في مجالات **الاتصالات والإعلام** التي لا تكتفي بتنميط الـثقافة العالمـية التي تقوم بتوزيعها، وإنما تتيح المجال لمزيد من التلاعب السياسي. والتوسـع فـي سـوق وسائل الإعلام الحديثة، هو أحد العوامل الرئيسية لتآكل مفهوم الديمقراطية في الغرب ذاته، وفي ممارستها.

وأخيراً، الاحتكارات التي تعمل في مجالات **أسلحة الدمار الشامل**. وبعد أن كانت هـناك حدود لها بفضل القطبية الثنائية في مرحلة ما بعد الحرب، صار هذا الاحتكار

مــن جديــد، الســلاح المطلــق الذي تحتكره الدبلوماسية الأمريكية كما كان الحال عام ١٩٤٥.

وهــذه الاحــتكارات الخمســة مجــتمعة تحــدد الإطار الذي يعمل فيه قانون القيمة المعولــم. وقــانون القــيمة هــذا، هــو التعبير المركز عن إطاره الاجتماعي والسياسي، ولــيس بأية حال، ذلك القانون "المجرد" الذي يمكن نزعه عن هذا الإطار. ومكونات هذا الإطــار تلغــي المــدى الــذي يحققــه تصنيع التخوم، وتقلل من قيمة العمل المبذول في منــتجاتها، وتضــخم القــيمة المضافة المزعومة التي تقدمها أنشطة الاحتكارات الجديدة لمصــلحة المركــز. فهــي تنشــئ إذن تسلسلاً هرمياً جديداً بالنسبة لتوزيع الدخل على المســتوى العالمــي، أكــثر لا مساواة عن ذي قبل، وتخضع صناعات التخوم، وتحولها إلــى نشــاط من الباطن. ويجد الاستقطاب هنا أساسه الجديد الذي سيتحكم في أشكاله في المســتقبل. فهــو سيحدد شكل رأسمالية التخوم في الغد، ومن هنا حجم المقاومة، وظهور عولمــة للحــركات الاجتماعــية، تدخل في إطار الاستقطاب متعدد الأشكال الذي تصنعه الرأسمالية المعاصرة.

أعمال أخرى للمؤلفين حول الموضوع:

. AMIN Sstmir, Au-dela du capitalisme senile, Actuel Marx / Confrontation, Paris, PUI, 2002.

. HOUTART Francois et POLET Francois, L'autre Davos. Mondialisation des resistances et des luttes, Paris, L'Harmattan, 1999.

. Le reajustement du systeme economique mondial, Alternatives Sud, Vol. I (1994), n° 1.

. Traites regionaux ou guerres commerciales, Alternatives Sud, Vol. III (1996), n° 4.

. La sous-traitance en peripherie, Alternatives Slid, Vol. VI (1999), n° 1.

. Les organismes financiers internationaux, Alternatives Sud, Vol. VI (1999), n° 2.

. Le pouvoir des Transnationales, Alternatives Sud, Vol. III (1996), n° 4.

٣-البعد الاجتماعي *

تجري مقاومة الرأسمالية المعولمة في إطار المجتمع المدني، ولكن مفهوم هذا المجتمع ليس أمراً مجرداً، فهناك أكثر من مفهوم له حسب الفئات الاجتماعية التي تستخدمه. فالمفهوم البرجوازي يركز على رجل الأعمال الفرد الذي يتمسك بحريته، وهناك نظرة ساذجة تعتبر المجتمع المدني هو الجمعيات والمنظمات التي تعمل الخير في المجتمع، وهناك المفهوم التحليلي الشعبي الذي يضعه في موضع بين السوق والدولة، حيث يدور الصراع الاجتماعي. وهكذا نجد مجتمعاً مدنياً من أعلى (دافوس)، وآخر من أسفل (بورتو أليجري).

ويتمشى التوسع الكبير في الحركات الاجتماعية مع تأثيرات عولمة الرأسمالية التي تؤثر على مجموعات اجتماعية متزايدة، سواء تلك التي تخضع للعلاقة الاجتماعية رأس المال/العمل (خضوع فعلي)، أم تلك التي تخضع تحت تأثير العلاقات الرسمية عن طريق آليات مختلفة (خاصة مالية) لامتصاص الثروة. وفي مواجهة نظام اقتصادي معولم ومركزي، لا زالت المقاومة مجزأة، ولذلك فمن الحيوي بناء التقاءات استراتيجية وعضوية.

أ-المجتمع المدني مكان الصراعات الاجتماعية

تظهر المقاومات المتزايدة في المرحلة الحالية للتراكم الرأسمالي من المجتمع المدني. وهذا التعبير الشائع جداً اليوم، واسع جداً بدرجة تسمح بكل التفسيرات، وكذلك بكل أنواع الالتباس. فعندما يتحدث البنك الدولي عن المجتمع المدني، فإن الأمر يختلف تماماً عما يعنيه منتدى الفقراء في تايلاند، أو حركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل. لهذا فمن الضروري تحليل ما وراء الشعارات، لأن المجتمع المدني هو مكان الصراعات الاجتماعية، أي المكان الذي تتحدد فيه الأهداف الجماعية. فلنفحص التفاصيل إذن بشيء من التفصيل.

---

*فرانسوا أوتار.

١-ما المجتمع المدني؟

لقــد تغــير هذا المفهوم كثيراً عبر التاريخ. ففي عصر النهضة، كان يوضع في مقــابل المجــتمع الطبيعــي، بمــا يعني أنه نظام اجتماعي منظم، أرقى لأنه متحضر وعقلاني. وأدخل الفيلسوف الإنجليزي لوكّه فيه، الدولة، أما آدم سميث فأدخل فيه كل بــناء اجتماعي بما في ذلك الدولة والسوق. ورأى هيجيل أنه المجال الاجتماعي الواقع بيــن العائلــة من جهة، والدولة من الجهة الأخرى. أما ماركس، فعرفه بأنه مجموع العلاقــات الاجتماعية، والعلاقات الاقتصادية التي تحددها. أما أنتونيو جرامشي فيرى أن هــناك حقيقتيــن تحددان العلاقات الاقتصادية، وهما المجتمع السياسي من ناحية، والمجــتمع المدنــي مــن الناحية الأخرى. وأن هذا الأخير يتكون من المؤسسات التي تؤطــر الأفــراد، وتعمــل علــى الوصول لتوافق عام: وهي الأجهزة الأيديولوجية كالمدرســة، ووســائل الإعــلام والمؤسسات الدينية، إلخ. ويمكن القول إنه طبقاً لهذه الــرؤية الأخيرة، **فالمجتمع المدني يقف بين الأمير والتاجر، أو بين الدولة والسوق.** (انــظر "ألتــــرناتيف ســــود"، المجتمع المدني مكان الصراعات الاجتماعية، جزء ٥ (١٩٩٨)، العدد ١).

والهــدف الوحــيد لهــذا السرد التاريخي حول المفهوم، هو إثبات التغيرات التي تعتريه وفقاً لمفاهيم المجتمع. ولا يوجد مفهوم بريء خاصة عندما يتعلق الأمر بنشاط الجماعــات الإنســانية، وهــذا ما نلاحظه اليوم كذلك. وفي الواقع، فعندما نستعرض المواقــف المعاصــرة، نجــد ثلاثة اتجاهات رئيسية، وهي: رؤية برجوازية للمجتمع المدني، تنظر من أعلى، ورؤية يمكن وصفها بالسذاجة أو الملائكية، وهي التي تحدده بأنه يضم جميع الناس الطيبين، وأخيراً رؤية تحليلية وشعبية وهي التي تراه من أسفل.

الرؤية البرجوازية للمجتمع المدني

تعتــبر البرجوازية المجتمع المدني عنصراً أساسياً من استراتيجيتها الطبقية، فهو مــن وجهــة نظرها، المكان الذي يطور فيه الفرد قدراته، وبالتالي فهو مجال ممارسة الحــريات. وأهــم هذه الحريات هي حرية المشروع الفردي، والتي تعتبر المنبع لبقية الحــريات. أي أن المشــروع هــو محــور المجتمع المدني، وتدور حول هذا الأخير المؤسسات الكبرى ذات الطابع الأيديولوجي التي تلعب دوراً في إعادة إنتاج المجتمع: كالمدرســة، والأديــان، ووســائل الإعلام، وكذلك القطاع غير التجاري في مجموعه (الخدمــات العامة)، وعلى الأخص المؤسسات التطوعية التي تعمل على سد الثغرات

فـي الـنظام. ومن هذا المنظور، ينحصر دور الدولة في توفير الإطار القانوني الذي يضـمن الملكـية الفـردية، وحرية القيام بالمشروعات، ويضمن عملية إعادة الإنتاج الاجتماعـي (التعلـيم والصـحة إلخ.)، وحماية الأفراد. وفي هذا الصدد، نعود لتعبير ميشـيل كامديسـو المديـر العام السابق لصندوق النقد الدولي حين تحدث عن الأيدي الـثلاث: يد السوق الخفية، ويد الدولة التي تنظم قواعد اللعب، ويد الإحسان التي تهتم بأولئك الذين يسقطون من بين فتحات الشبكة.

والمـنطق الصـارم لهذا الفكر يرتبط باقتصاد السوق الرأسمالي، الذي يعتبر أن السـوق ظاهرة طبيعية وليس علاقة نشأت في المجتمع. وعلى ذلك فلا بد من ضمان عملها بأقصى درجة من الحرية، ودون أي عائق، خاصة من جانب الدولة، وفي إطار أخلاقياتها الداخلية الصارمة، الأمر الذي يسمح للسوق بلعب دور المنظم العام للأنشطة بيـن البشـر. وعلـى ذلـك، فلا يجب أن نبحث عن مؤامرة من أي نوع لتفسير هذه الظاهـرة، بل إن الأمر أخطر بكثير، فهو يتعلق بمنطق يسود قلوب وعقول أناس في غاية الاحترام.

ولكن السوق لا يمكن فصله عن عملية الإنتاج، طالما أن ما يجري تبادله هو سلع وخدمـات. وفي حالة الاقتصاد الرأسمالي، تخلق علاقات الإنتاج الاجتماعية، علاقات بيـن الطبقات تخضع بشكل مطلق لقانون المنافسة. ومن هنا، **فتقوية المجتمع المدني تعني، من وجهة نظـر الـرؤية البرجوازية، دعم حرية المشروع**، وتنشيط اللاعبين الاجتماعييـن أصحاب المشروع، والتقليل من دور الدولة، وأخيراً إعادة إنتاج العلاقة الاجتماعـية التي تضمن السيطرة الطبقية، التي باتت معولمة اليوم. وطالما أن العلاقة الاجتماعـية سواء بالنسبة للإنتاج أو للتبادل (السوق)، هي جزء من الطبيعة، فلا يوجد بديل.

وتنـتج من هذا استراتيجية متماسكة تماماً نحو المجتمع المدني، فالأمر يعني منح شـبكة المؤسسـات التي يتكون منها نسيج هذا المجتمع، وهي الأجهزة الأيديولوجية، والمـنظمات التطوعـية، دوراً ممـيزاً كقطـاع خـاص. وهذا يسمح بتوجيه الطلب الاجتماعي للجماعات والطبقات المستضعفة بشكل مؤسسي، وتفتيته. فمن الأسهل نسبياً اكتسـاب بعـض المـنظمات التطوعـية، الدينية منها أو العلمانية، خاصة فيما يتعلق بالتحرك للتخفيف من غلواء الفقر.

ونتائج تحقيق هذه الرؤية للمجتمع المدني كثيرة، فحيث يصير السوق هو المعيار العـام لعمـل العلاقات الإنسانية، فإنه سيشكل لا أفق الاستهلاك فحسب، وإنما الثقافة كذلـك. وينـتج عـن ذلك سلسلة من التحولات السياسية نحو السوق، فمن التنمية إلى الـنمو، ومـن المواطـن إلى الفرد المستهلك، ومن الالتزام السياسي إلى المرجعيات الثقافـية المؤسسية (العِرق، والنوع الاجتماعي، والدين). وهكذا يبتعد المجتمع المدني عـن السياسة، ففي مواجهة السوق، تصبح السياسة تخيلية بدرجة متزايدة، حيث تبحث الحـركات الاجتماعـية عن هويتها في مجالاتها الخاصة مبتعدة عن التقاليد السياسية. وبعض المنظمات غير الحكومية تنتهج سياسات معادية للدولة بقوة، وتنتشر الحركات الدينية التي تركز على الخلاص للفرد، دون أي بعد اجتماعي. ولذلك فلا بد من الوعي بمـا يعنـيه المجتمع المدني من وجهة النظر البرجوازية، وعدم السماح لتشابه الألفاظ بتضليلنا.

الرؤية الساذجة أو الملائكية للمجتمع المدني

وهـذه الـرؤية تتصـور المجـتمع المدني مكوناً من منظمات تنشئها جماعات مستضـعفة في الأغلب في المجتمع الحالي، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع غير التجاري من الاقتصاد، والمؤسسات ذات المنفعة العامة كالتعليم والصحة. أي أنها نوع مـن القطـاع الثالـث إلى جانب الدولة، مستقل عنها، وقادر أن يحدث توازناً معها. وباختصـار، **فالأمر يتعلق بتنظيم المواطنين، أي كل من يبغون الخير**، ويودون تغيير اتجـاه الأمـور فـي عالم مليء بالظلم. وبالتأكيد فإن الأهداف التي تتوخاها مكونات المجـتمع المدنـي طبقاً لهذه الرؤية، تستجيب لاحتياجات حقيقية، ولكن هذه الرؤية لا تصـل إلـى تنظيم العلاقات الاجتماعية. كما لو كان المجتمع مكوناً من مجموعة من الطـبقات المتتالية، والتي تطالب بمكانة عادلة داخله، دون الاعتراف صراحة بوجود العلاقـات الاجتماعـية التـي يخلقها التنظيم الرأسمالي للاقتصاد، والتي يُشترط لبقائه إعادة إنتاجها.

وهـذا التصـور للمجتمع المدني، يسمح بالقيام بمعارك اجتماعية، فهو في الواقع يـؤدي لإدانـة انـتهاكات النظام وسيئاته، ولكنه لا يؤدي لانتقاد منطق النظام. ولهذا السـبب ذاته، يمكنه أن يتقبل بسهولة الأيديولوجيات المعادية للدولة، والمنادية بالتقريب بيـن الطبقات، والثقافوية، والطوباوية بالمعنى السيئ للكلمة. ومع الإدعاء بالرغبة في تغيـير معايير المجتمع، فإن النتيجة على المدى الطويل هي العجز. وبشكل ما، يلتقي

هـذا التصـور، دون أن يلحـظ ذلك، مع التصور البرجوازي للمجتمع المدني، ولهذا السـبب يسهل كثيراً استقطاب المؤسسات التي تتبنى هذا التصور من جانب الشركات متعدية الجنسية، والبنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي.

التصور التحليلي والشعبي للمجتمع المدني

ونعني بالتحليلي هنا، النظر للمجتمع المدني في ضوء العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي يعني موقفاً سياسياً في حد ذاته. وهذا يعني في الواقع، أنه المكان الذي تتشكل فيه اللامساواة الاجتماعـية فعلاً، وأنه يحتوي بداخله مؤسسات ومنظمات تمثل مصالح طبقـية متباينة جداً. لهذا لا يكفي تغيير النوايا حتى تتغير المجتمعات بشكل آلي، رغم أن ذلك مسعى مهم في حد ذاته.

ولا شـك أن العلاقـات الاجتماعـية للرأسمالية لم تعد تلك التي كانت سائدة في أوروبـا في القرن التاسع عشر، ولهذا تأثيرات مهمة على المجتمع المدني. وقد عطل الـتوجه النيوليبرالـي للاقتصاد، القواعد التي كانت تحكم العلاقات المباشرة بين رأس المال والعمل. ومع ذلك فحتى إذا كان العمال أقلية في مجتمعات الجنوب، فإن مجموع الشـعب يُدمجون بشكل غير مباشر، في النظام الرأسمالي عن طر ... يات الاقتصاد الكلـي للسياسـات المالية، والديون، وأسعار المواد الخام .... ولم ... ع التكنولوجيات الجديـدة، وتركيز الشركات، وحركية رأس المال المالي، وغيرها، منطق الرأسمالية، وإنما ساهمت في توسيع الرقعة التي تظهر فيها آثارها، وكذلك في نشرها عبر الزمن. وفـي الواقـع، فـإن الحـدود تختفي أكثر وأكثر من طريق رأس المال، كما تتراخى الحمايـة الاجتماعـية مع ضعف سلطات الدولة على اتخاذ القرار. وفضلاً عن ذلك، فالمعـاملات الماليـة لم تعد تستغرق وقتاً يُذكر، في حين أن آثارها الاجتماعية تستمر لفترات طويلة.

أصـبحت علاقـة الاستغلال الرأسمالي أقل وضوحاً لأنها صارت أكثر انتشاراً، وهـذا يؤثـر على أشكال الصراع الاجتماعي. فتوجد اليوم جماهير فقيرة دون صراع طبقات مناظر، وعمال يعتبرون أنفسهم مستهلكين قبل كل شيء، ومجموعات اجتماعية مستضـعفة بسبب النظام الاقتصادي ولكنها تتعامل بوصفها فئات خاصة (مثل الداليت فـي الهـند)، وعرقـيات، والـنوع الاجتماعـي، دون أن تقيم الارتباط مع المنطق الاقتصـادي الذي ينتج عنه ضعفها. وتزداد الصراعات الخاصة، ولكنها تبقى مبعثرة جغرافياً أو قطاعياً في مواجهة عدو يتركز أكثر وأكثر.

فالسوق يُشكِّل المجتمع المدني إذن، في إطار علاقات اللامساواة، وتكتسح القوى الاقتصـــادية المجـــال العـــام. وتتحرك المجموعات المسيطرة على المستوى العالمي، باســـتخدام الدول، لا لتعيد توزيع الثروة، وحماية الأكثر ضعفاً، وإنما للتحكم في حركة الســـكان (الهجـــرة، الحـــركات الاجتماعية، المجتمع المدني الشعبي)، وخدمة السوق. وتتعدد الآليات لذلك، وبعضها متدرجة الشدة، ابتداءً من السياسات المالية وحتى حرية التـــبادل، ومـــن الإصـــلاحات القانونـــية لإصـــلاح التعليم، ومن خصخصة الضمان الاجتماعـــي إلـــى خصخصة الخدمات الصحية، ومن خفض الدعم للبحوث الاجتماعية لخفـــض دعم المنظمات الشعبية، ومن منع الإعلانات في الصحف اليسارية إلى التحكم فـــي المكالمات التليفونية، ومن إضعاف الأجنحة التقدمية في المؤسسات الدينية لفرض الوصـــاية علـــى المـــنظمات غير الحكومية. وباختصار، يقوم السوق بتدجين الدولة، وهيـــئات الأمم المتحدة، والتحكم في المجتمع المدني، الذي يُسمح له بالحركة والتعدد، بل تُشجعان بشرط عدم المساس بشكل فعال بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية.

وعلـــى أســـاس هـــذا التحليل، ينمو وعي اجتماعي أكثر عمقاً، وفي الواقع يوجد مجتمع مدني من أسفل، يتكون من المجموعات الاجتماعية أو المضطهدة، التي تكتشف بخـــبرتها بالتدريج أسباب وضعها. وهذه الفئات هي التي تقف اليوم في قاعدة المقاومة التـــي أخذت تنتظم وتتعولم. وهي التي تطالب بمجال عام يُنظم لصالح مجموع البشر وليس مجرد أقلية. وهي التي تحاول تحويل الناس إلى مواطنين، وليس مجرد منتجين ومســـتهلكين، أو أولـــئك الذيـــن يعـــانون بؤس الاقتصاد غير الرسمي، الذين يكونون "الجمهرة التي لا فائدة منها" للسوق المعولم.

٢-أي مجتمع مدني، وأي مجال عام، وأية بدائل؟

يجـــب ألا تنســـينا الأحـــداث الحالية عبرة التاريخ، فالحركات الاجتماعية لم تنشأ بـــالأمس، كمـــا يزخـــر تـــاريخ الشـــعوب بحركات مقاومة الرأسمالية، والاستعمار، والحـــروب للاستيلاء على الأسواق. وفرضت الحركة العمالية نفسها نموذجاً للنضال لقـــرابة مائتـــي عـــام، وهزت هبات الفلاحين الكثير من المجتمعات خاصة عند بداية تغلغـــل الرأسمالية في الزراعة. وقاومت الكثير من الشعوب الأصلية، التي تعتبر اليوم أوائـــل الأمـــم، محاولات تدمير ثقافاتها وبنيانها على يد التوسع التجاري، أو استعمار بلادهم. وقاومت الحركات النسائية منذ أوائل القرن العشرين الشكل الخاص لاستغلال النساء في العمل، أو استبعادهن من المواطنة. فما الجديد إذن؟

أول عنصـــر جديد هو ظهور حركات المدافعين عن البيئة في الصورة. فالتدمير الـــذي ألحقته بالبيئة العلاقات التجارية مع الطبيعة، والذي لم توقفه "اشتراكية" سرعان مـــا حـــددت هدفها باللحاق بالرأسمالية في تنمية قوى الإنتاج، والذي تفاقم كثيراً خلال الســـنوات الثلاثيـــن الأخيرة، في المرحلة النيو ليبرالية للتراكم الرأسمالي، قد استدعى ردود فعـــل كثـــيرة. وهـــذه الحركات بدأت ترتبط أكثر وأكثر بين المنطق الاقتصادي ومشاكل البيئة.

في خلال الحرب الباردة، ظهرت الكثير من حركات السلام، وهي ترتبط بالتقاليد المعادية للحروب التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر. وتمر هذه الحركات حالياً بشـــيء من الركود، نظراً لتركز الصراعات بعيداً عن المراكز الكبرى للعولمة، ولكن أحداثـــاً مثل حرب الخليج، وحرب كوسوفا، أو أفغانستان، قد نشطت الذاكرة، وأعادت للأذهـــان أن الإمبريالية الاقتصادية لا تستطيع الاستغناء عن الذراع العسكري، سواء أطلقت عليه اسم حلف الأطلنطي أو خطة كولومبيا.

وتكاثـــر المنظمات غير الحكومية، وهي كثيراً ما تكون اسماً جديداً لكيانات قائمة من قبل، وتشمل سديماً من المنظمات النابعة من المجتمع المدني، هو كذلك من قسمات المـــرحلة الحالـــية. وهـــذه المنظمات في حقيقتها مختلطة، وملتبسة، إذ تبدأ بتلك التي يـــنظمها الـــنظام السائد، مروراً بتلك التي تنقاد بسهولة لتُستخدم لمصلحته، وحتى تلك التي ترتبط بالنضال الاجتماعي، وتعبر عن التضامن بين الشمال والجنوب.

وقـــد يضل المرء طريقه أحياناً في خضم الازدهار لهذه المنظمات، بين "حركات اجتماعـــية قديمـــة"، ذات طبـــيعة نقابية أو سياسية، و"حركات جديدة" تتجاوز أهدافها العلاقـــات الطبقـــية (النساء، والشعوب الأصلية، والسلام، والدفاع عن البيئة، والهوية الثقافـــية الخ.)، وجميعها تدخل تحت عنوان المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، **فلكي يستطيع المجـــتمع المدنـــي من أسفل العمل بكفاءة، سواء على المستوى القومي أو العالمي، فلا بد من معايير للتحليل، والتقييم، والتحرك الفاعل.**

ويجـــد فكر ما بعد الحداثة طريقه بيسر أمام هذه الأوضاع، إذ يفسرها بأنها نهاية مـــا يطلـــق علـــيه بلغة الأدب "القصص الكبرى"، أي نهاية الأنظمة، والأبنية الكبرى، والتفســـيرات الجامعـــة. ويضع بدلاً من ذلك التاريخ المباشر، أو تدخل الفرد في بيئته المباشـــرة، وكثرة من "القصص الصغير" أي المبادرات الفردية. وفي رد فعل (مبرر) ضد حداثة بروميثية، أو خطاب شمولي، يقع المرء في أسر قراءة مفككة للواقع، تترك

نشأته غير مفهومة، ولا قيمة لها في إطار التاريخ أو الحاضر، أي باختصار، مجتمع مدني هو عبارة عن مجرد الجمع بين الحركات والمنظمات، التي تكفي مجرد كثرتها لتحدي نظام شمولي سياسي أو اقتصادي. ويا لسعادة الرأسمالية المعولمة التي نجحت في إرساء الأسس المادية لعولمة نظامها بفضل تكنولوجيا الاتصال والإعلام، أن ترى أيديولوجية تنمو معلنة نهاية الأنظمة، فليس هناك ما هو أفيد لها. ومهما كان نقد الحداثة (الذي تحركه الرأسمالية) أساسياً، فإن ما بعد الحداثة لا تساعدنا على تحليل المجتمع المدني المعاصر، ولا، بالأخص، المساهمة في تحريكه كمصدر للمقاومات والنضالات الفعالة. فتشتت هذه الأخيرة يعود إلى استراتيجيات النظام الرأسمالي ونتائجه.

لا يمكن أن يكون المعيار لتحليل المكونات الكثيرة للمجتمع المدني من أسفل، سوى طبيعتها المعادية للنظام، أو القدر الذي تساهم به كل منها، أي الحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، في التعريض بمنطق النظام الرأسمالي، كلاً منها في مجالها الخاص. وهذا يفترض القدرة على وضع الفكر والتحرك الخاص ضمن إطار عام.

فلا بد من فهم لماذا يزداد القهر على الفلاحين بلا أرض عندما تتحول الأرض إلى رأسمال، ولماذا تكون الشعوب الأصلية، أول ضحايا برامج التكيف الهيكلي، ولماذا تحمل النساء عبء الفقر الذي يضاعف من ضغط الأنظمة الأبوية. يجب أن تتوفر الرؤية أن الطبقات المتوسطة تعاني من المضاربة في التعاملات المالية، وأن الخدمات الصحية تضار عند خصخصتها، وأن أطفالاً يطردون من المدرسة بسبب النظرة النخبوية للتعليم، وأن عبء الديون الأجنبية يجعل من المستحيل السير في السياسات الاجتماعية. من الضروري اكتشاف أن الأمركة تقضي على الكثير من الثقافات، وأن الكثير من وسائل الإعلام يجري تدجينها عن طريق المصالح الاقتصادية، وأن الكثير من الباحثين تفرض عليهم القيود بسبب اشتراطات الربحية، وأن الفن يتحول إلى مجرد قيمة تبادلية، وأن الزراعة تخضع لمصالح الشركات متعدية الجنسية للكيماويات، وللزراعة الرأسمالية، وأن البيئة تتدهور تحت تأثير التنمية الخاضعة لاعتبارات النمو فقط. وتعود جميع هذه القضايا، بطريقة أو بأخرى، لعملية امتصاص الثروات النابعة من منطق السوق الرأسمالي.

ومن هنا يصبح لزاماً على الحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني من أسفل، أن تطعن في شرعية النظام الاقتصادي القائم، فلا يكفي مجرد إدانة السلبيات

كما تفعل الهيئات الأخلاقية، مثل الكنائس المسيحية، أو ممثلي الديانات الكبرى، وحتى بعض المدافعين عن النظام الذين يعرفون أن هذه الممارسات تضر بهم، وتعرض الاقتصاد الرأسمالي ذاته للخطر. يجب إدانة المنطق الذي يقوم عليه بناؤه وممارساته، والذي يؤدي بالضرورة للتناقضات الطبقية، والأسوأ من ذلك، لاستحالة تأدية الواجبات الأساسية للاقتصاد، أي ضمان الأسس المادية الضرورية للحفاظ على الحياة المادية والثقافية للبشرية جمعاء.

أخيراً، يجب أن يجري البحث عن بدائل، لا عن مسكنات قد تخفف بعض أوضاع البؤس في المدى القصير، ولا عن إجراءات غير واقعية تعطي الوهم بالتحرر من نظام يشبه النباتات المتسلقة في الغابات الاستوائية التي تعود لتغطية المكان بعد قطعها بموسم أو اثنين. وليس بدائل من داخل النظام مثل "الطريق الثالث" الذي يعجب الدوائر الإصلاحية كثيراً التي تتمسك بوهم منح الرأسمالية وجهاً إنسانياً. ومن أجل هدف الوصول لنظام لما بعد الرأسمالية، يلزم وجود **مشروع طويل المدى ولا شك، ولكنه يحتاج لتحديد، كما يلزم أن يتضمن بعداً طوباوياً (نوع المجتمع المرغوب فيه)، ومشروعات للمدى المتوسط، وأهداف للمدى القصير،** تقع على المجتمع المدني من أسفل مهمة تحديدها.

٣-ما نوع المجتمع المدني في مواجهة العولمة؟

وعلامات الطريق واضحة، حتى إن كان التحرك صعباً، والعدو قوياً. ويمكننا تحديد خمسة اتجاهات رئيسية.

الأول هو تعزيز المجتمع المدني من أسفل، أي المعادي للنظام، والذي يشمل جميع أولئك الذين يساهمون، في جميع مجالات الحياة الجماعية، في بناء اقتصاد آخر، وسياسة أخرى، وثقافة أخرى، بما في ذلك من صعود وهبوط، ومن نجاح وفشل، ومن صواب وخطأ. ويحتاج هذا المجتمع المدني لمثقفيه ليعيدوا النظر باستمرار، مع الحركات الاجتماعية، في الرهانات والأهداف. وعلي هذا المجتمع المدني وضع جدول أعماله الخاص، حتى لا يبقى في ذيل من يتخذون القرار العالمي، وعليه تطوير لغته وثقافته، كما فعلت حركات كثيرة من قبل في الماضي.

والاتجاه الثاني للمجتمع المدني ناتج من أنه يحمل **مشعلاً طوباوياً،** مما يعبئ الآمال ويحييها، والذي يكتسب بعداً ملموساً من خلال النضال الاجتماعي، ولا يضعف بعد تحققه بشكل ملموس، والذي يبقى منارة تضيء للجماعات والأفراد، وهي

الطوباوية التي حملتها التقاليد الإنسانية العظيمة، علمانية كانت أم دينية. ويجب عدم تجاهل الاحتياطيات الكبيرة من الطوباوية التي تحملها الحركات الدينية الكبرى، عندما لا تبيع الوهم، ولا تستهلك طاقتها في المنطق المؤسسي الذي يحصر الإيمان في الأجهزة الكنسية أو الدينية، ولكن عندما تبعث الأمل في الارتباطات الاجتماعية، وتحركها، وعندما تبرز الطبيعة التحريرية لفكرها الديني، وعندما تدعم التصرف الأخلاقي للأفراد، الأمر الضروري لبناء مجتمع جديد.

والاتجاه الثالث الذي يجب أن يميز المجتمع المدني من أسفل هو **البحث عن بدائل** على جميع المستويات، سواء أكانت على مستوى الانتصارات السياسية الكبرى، أو النجاحات في الحياة اليومية، أو في المنظمات الدولية أو الأمم المتحدة، أو احتياجات الحياة للمستضعفين، أو في مجالات الحياة المادية أو الثقافية، أو الحفاظ على الطبيعة أو تنظيم الإنتاج، أو التنمية أو الاستهلاك. إنه رهان كبير، يحتاج عملاً طويل الأمد، ولكن أسسه بدأت تُوضع.

والاتجاه الرابع هو **غزو المجالات العامة** أي تحقيق الارتباط بالسياسة، فبدون ذلك يبقى التحرك عقيماً، أو على الأقل محدود النتائج، وبعبارة أخرى، بناء علاقة القوى التي تسمح باتخاذ قرارات. وهذا هو الشرط لإقامة ديمقراطية حقيقية، لا تكتفي بتحقيق البعد الانتخابي، ولكن تغطي المجال العام بالكامل، بما في ذلك قسماته الاقتصادية. وهذا يفترض ثقافة سياسية، وتدريباً لا تمتلكه الحركات الاجتماعية دائماً، خاصة مع التهوين من شأن السياسة. ولعله من الممكن في المستقبل، أن تتحقق علاقات القوى هذه عن طريق التنسيق بين تحرك الكثير من المنظمات السياسية معاً.

والاتجاه الخامس والأخير هو **التقارب أو الالتقاء**. إن عولمة المقاومة والنضال هدف مباشر، لا بشكل مجرد أو مصطنع، ولكن بشكل ملموس تماماً. وكثرة الحركات وتعددها قد يكون عائقاً بقدر ما يكون سبب ذلك تفتتها وصغر حجمها، ولكنه قد يصبح مصدر قوة إذا حققت التقاءات وظيفية بدلاً من مجرد التجمع العددي. وهذه الالتقاءات عليها أن توفر لنفسها أدوات الدراسة التحليلية حتى تتمكن من تحديد الأهداف والرهانات بوضوح، وكذلك آليات الاتصال فيما بينها.

وختاماً يمكن القول إنه للاعتراف بالمجتمع المدني، يجب أولاً تحديده، **فالمجتمع المدني من أسفل لا يمكن عولمته إلا بقدر ما يكون له وجود محلي**، وتتوافر الأشكال الملموسة لتحركه سواء محلياً أو دولياً. ولكنها لا تتحدد إلا بمعرفة المشاركين المعنيين في المجالات المختلفة، مثل تنظيم العلاقات الاجتماعية، والاتصالات، والثقافة، والبيئة.

وهذا هو السبب في أن المجتمع المدني هو مكان الصراعات الاجتماعية، أي مكان ظهور الحركات الاجتماعية، التي سنقوم فيما يلي بتحليل اتجاهها نحو التجمع إقليمياً وعالمياً.

ب-عولمة الحركات الاجتماعية

في مواجهة عولمة الرأسمالية تتكاثر الحركات الاجتماعية في جميع القارات، وكذلك المبادرات في مجالات الاقتصاد والاجتماع، كذلك تظهر ردود فعل ثقافية من جانب تيارات وطنية، أو إقليمية، أو دينية، على التحلل الاجتماعي. وباختصار، تسود المجال الاجتماعي على مستوى العالم، أشكال متعددة من التململ لا يبدو بينها أي ارتباط.

وتصل هذه الظواهر الاجتماعية أكثر فأكثر إلى الطعن في شرعية النظام الاقتصادي، لأن الرأسمالية باتت تؤثر بشكل ظاهر لا على مصالح العاملين الداخلين في العلاقة المباشرة رأس المال/العمل فحسب، وإنما على فئات متزايدة من سكان العالم. وهذه الفئات تتأثر بمنطق النظام الاقتصادي، أي عن طريق الآليات المالية (تحديد أسعار المواد الخام، وخدمة الديون، ومعدلات الفائدة، وهروب رأس المال، إلخ). ولا يرتفع الجميع لهذا المستوى من الوعي، ولكن الظاهرة في صعود، كما رأينا في سياتل، وواشنطن، وجنيف، وبراغ، وبانجكوك، ونيس، وكيبيك، وجنوا، ولاكين، وبرشلونة، وروما، وأشبيلية.

ولكن الطعن في الشرعية لا يكفي، بل لا بد من تقديم البدائل، ولكن هذا الغليان للمقاومة والنضال، لم ينتج الكثير حتى الآن فيما عدا البعد الجزئي. وساهم سقوط الاشتراكية في شرق أوروبا واندماج أغلب الأنظمة الاشتراكية في اقتصاد السوق، في زيادة البلبلة الفكرية. ولم تؤثر التحليلات الجديدة التي تظهر في أوساط المثقفين بدرجة كافية وثابتة على التحركات. ومع ذلك **فهناك حركية جديدة بدأت تظهر في اتجاه التقاء المقاومات، وتكامل التيارات الفكرية المعارضة الكبرى**. وفي الواقع، يجب، لكي نفهم الحركية المعاصرة للمقاومات والصراعات، أن نتذكر أن العولمة الحالية للاقتصاد الرأسمالي بشكلها النيولبرالي، تؤثر على أوضاع الطبقات الشعبية في العالم أجمع، بما في ذلك قطاعات كبيرة من الطبقات المتوسطة.

١-الآثار الاجتماعية للعملية المعاصرة للعولمة الرأسمالية

يتحدث الجميع عن الحركات "ضد العولمة"، وهي طريقة – إما مقصودة أو غير مقصودة – لحرف المشكلة. والواقع أن أحداً من المتحدثين، فيما عدا الأصوليين الوطنيين أو الدينيين، لا يعترضون على تعميم العلاقات الإنسانية، وإنما على استيلاء السلطات الاقتصادية على هذه الظاهرة.

القسمات الاجتماعية للعولمة المعاصرة

تؤثر عولمة رأس المال، والقرارات الاقتصادية على قطاعات كبيرة من الحياة الإنسانية. وتتوفر معرفة كافية بتلك الآثار في المجال الاقتصادي الصرف، ولكن من المفيد التأكيد على تغلغل منطق السوق في مجالات متزايدة من الحياة الإنسانية بما فيها التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والثقافة. ويضعف المنطق التجاري الذي يُفرض على هذه المجالات، من طبيعتها كحقوق إنسانية، والتي انتزعت بعد صراعات اجتماعية عنيدة، ليحولها إلى مزاد لكل من يستطيع دفع الثمن من الأفراد. ويؤدي هذا المنطق إلى استبعاد الفقراء، أو تحويلهم إلى متلقين للإحسان. ولذلك، فليس من الغريب أن يزداد عدد من يتحركون ضد هذه الأوضاع خاصة مع تحسن سبل الاتصال بين الناس.

ويعمل رأس المال اليوم على استعادة السيطرة على الهيئات العامة التي نجح نضال العمال الاجتماعي في تحويلها لصالحهم، جزئياً على الأقل. ومن أول هذه الهيئات الدولة، التي تهاجَم وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، ويعاد توجيهها لخدمة المصالح الرأسمالية، ثم المنظمات الدولية والأمم المتحدة، التي تخضع بشكل متزايد للمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، والتي تكاد تصير مستعمرة للشركات متعدية الجنسية.

ويندرج كل هذا تحت منطق التراكم الرأسمالي، ولا يحتاج لوجود مؤامرة من أي نوع لتفسيره. **والنيوليبرالية ليست سوى الاستراتيجية الجديدة لرأس المال لاستعادة قدرته على التراكم** بعد أن أدى الانخفاض النسبي للإنتاجية في الغرب، إلى استنفاد طاقة نموذج كينز، وفي التخوم، ظهرت إمكانيات جديدة لرأس المال لإعادة استعمار الاقتصاد، وهذا سمح للاعبين الاقتصاديين المسيطرين بتشديد الضغوط لمنع أية محاولة لإعادة تنظيم الاقتصاد على أسس مختلفة. وهكذا عبر تسارع عملية التراكم

عـن هجوم مزدوج، على العمال من جهة، وعلى الدولة من الجهة الأخرى، وفي هذا السبيل، تستخدم جميع الوسائل، من اقتصادية، وثقافية، وسياسية، وعسكرية.

تكاثر، وتوسع، وتفتت المقاومات والنضالات

والسـبب وراء الـتكاثر، هو ازدياد عدد الضحايا الجماعيين الذي لا يقتصر على الضـحايا المباشـرين لعلاقة رأس المال/العمل (وهو ما كان ماركس يسميه الخضوع الحقيقـي). أما العلاقات غير المباشرة التي تحدثنا عنها، أو الخضوع الواقعي، فيمس مـئات الملايين من البشر، الذين رغم أنهم كثيراً ما يكونون غير واعين بالرباط الذي يشـدهم إلـى النظام الاقتصادي العالمي، فإنهم يعانون من آثاره المدمرة على حياتهم. وفـي الواقـع، فإنه تصعب رؤية علاقة السببية بين السياسات المالية وانخفاض القدرة الشرائية للجماهير الشعبية مثلاً، أو بين الجنات الضريبية وبين فقدان فرص العمل، أو بيـن برامج التكيف الهيكلي والفقر، بل لا بد من تطبيق الأفكار النظرية المجردة على الحقائق الملموسة.

ويرجع التوسع في المقاومات إلى النتائج الاجتماعية لعولمة الاقتصاد الرأسمالي. فتأنيث الفقر يؤدي إلى دفع الحركات النسائية إلى اتخاذ مواقف أكثر راديكالية، ويؤدي تدمـير الـثروات الطبيعية وخصخصتها، إلى ظهور حركات الدفاع عن البيئة، ويدفع تدمـير الـثقافات إلـى قيام ردود أفعال دفاعية، كثيراً ما تكون رجعية إذا لم يصحبها تحليل وافٍ.

أما التفتت فهو نتيجة للانفصال الجغرافي والقطاعي. ففي حين يمتلك رأس المال، وخاصـة المالي، الذي يسيطر على المرحلة المعاصرة من التراكم الرأسمالي، الوسائل الماديـة لإعـادة إنـتاجه على المستوى العالمي، فإن المقاومات لا زالت محلية بشكل رئيسي. وصحيح أن المظاهرات الكبرى الأخيرة قد أظهرت اتجاهاً نحو التجمع، وإن كانـت هـناك صعوبات نحو تحقيق ذلك، رغم ما تتيحه الإنترنت اليوم من إمكانيات للاتصال.

أمـا التفتـت علـى أساس قطاعات النشاط الاقتصادي (عمال أو فلاحين، قطاع رسمي أو قطاع غير رسمي، صغار الحائزين أو الفلاحين بلا أرض)، فهو أيضاً أحد نتائج المنطق الرأسمالي.

وفـي الواقـع، يحدث انفصال بين الفئات الاجتماعية الواقعة تحت التأثير المباشر لعلاقـة رأس المـال/العمل، وبين الفئات التي تخضع بشكل واقعي، أي غير مباشر.

وتـبدو المصالح الخاصة بكل من هاتين الفئتين مختلفة بوضوح إن لم تكن متعارضة، مع أنها تقف أساساً على نفس الجانب من السور. وهكذا فمن مصلحة رأس المال مثلاً، أن يـبدو أن هـناك تناقضاً بين نضال القطاعات المنظمة من العمال (النقابات)، وبين نضال القطاع غير الرسمي، أو الاقتصاد السري، فمن السهل الحديث عن المزايا التي يتمـتع بها الأولون في مواجهة الآخرين (الحديث الشائع عن أرستقراطية البرولتاريا). ويـبدو ألا علاقـة بيـن القطاعات الأخرى مثل النساء، والشعوب الأصلية، وصغار الفلاحيـن أو الـتجار، وحـركات الدفاع عن الطبيعة، والحركات الثقافية، إلخ.، وبين النضالات على مستوى العلاقات الاجتماعية للإنتاج. وهذا الانفصال الكامل بين نوعي النضـال، مفيد جداً لسيطرة السوق، والتعبيرات السياسية عنها، لأنه من الأسهل اتباع اسـتراتيجية اسـتجابة/كبـت لإضـعاف كل منهما على حدة، بدلاً من مواجهة جبهة متماسكة من الطرفين.

ويقـال إن جمـيع هذه المقاومات هي التعبير عن المجتمع المدني، لكن لا بد من إضافة "من أسفل". والواقع أننا نشهد الآن، بداية لقاءات قطاعية داخل هذا الأخير، وقد ظهر هذا عن طريق عدد من المظاهرات واللقاءات التي تحدثنا عنها.

٢-استراتيجيات الالتقاءات

ونحـن نـتحدث عن الالتقاءات بصيغة الجمع، لأن هذه العملية هي الأنسب، كما يبدو، للاحتياجات الحالية للمقاومات والنضالات على المستوى العالمي.

أنواع الالتقاءات

إن تعدد القطاعات المتأثرة بالعولمة الحالية للاقتصاد الرأسمالي، المناظرة لمرحلة جديدة من التراكم، هي بالذات، التي تقتضي الارتباط بين قوى المقاومة المختلفة. ومن هـنا ضـرورة حدوث التقاء استراتيجي حتى يمكن التأثير على القرارات العامة حيث تُـتخذ علـى المستوى المؤسسي. وهذا هو ما حدث بشكل جنيني عند اجتماع منظمة الـتجارة العالمـية في سياتل، واجتماع البنك الدولي في واشنطن، والقمة الاجتماعية للأمم المتحدة في جنيف، وقمة الثمانية الكبار في جنوا، والاتحاد الأوروبي في إشبيلية. ولا زال الطـريق طويـلاً، فمن الضروري التغلب على العقبات المتمثلة في اختلاف الـثقافات، وحركات المقاومة، والصراع الاجتماعي. والنقابات العمالية لها خبرة أكثر مـن قـرن مـن الصراع القاسي، وكثيراً ما تصدمها الأشكال التي تتبعها "الحركات

الاجتماعية الجديدة". ومن الناحية الأخرى، ترى بعض حركات الفلاحين وخاصة الفلاحين بلا أرض، أن الكثير من المنظمات العمالية قد استوعبت بالتدريج في داخل النظام، وأنها تناضل من أجل أهداف خاصة داخل النظام، وليست ضد منطقه.

وهناك نوع آخر من الالتقاء الذي يستلزمه تنوع وجهات النظر، والذي يؤدي لقيام تحالفات من أجل أهداف محددة، وهي لذلك مؤقتة بطبيعتها، ولكنها قد تجمع بين منظمات تتفاوت فيما بينها في مستوى الوعي. وهكذا، فقضية ديون العالم الثالث، قد عبأت مجموعات سياسية يسارية، إلى جانب بعض الكنائس المحافظة جداً.

وهذا يؤدي بنا إلى الاستنتاج بأن **فكرة حزب واحد للطليعة، يجسد الحقيقة الكاملة غير مناسبة اليوم**. ولكن هذا لا يعني نسبية كل شيء مما يضع الجميع على قدم المساواة، ويؤكد صحة تيارات ما بعد الحداثة التي لا تهتم إلا بالتاريخ الحالي للأفراد، وخصوصية المواقف. ولهذا السبب يجب بناء الاستراتيجية ثم إعادة النظر فيها في ارتباط بالأهداف المعنية.

استراتيجية مرتبطة بأهداف واضحة

هنالك خطر حالياً من تحويل ما يسمى "ضد العولمة" إلى نوع من الفولكلور، فوسائل الاتصال تركز على بعض التصرفات المضحكة، أو حتى الشاذة لبعض المشاركين في المظاهرات مما قد يثير السخرية. وهذا اتجاه بعيد عن البراءة من جانبها، ومن الخطر أن تترك بعض الحركات نفسها تنجرف في هذا التيار. وصحيح أن أية حركة شعبية لها خصائصها الثقافية، وشباب اليوم لا يتمسكون بجدية الزمن الماضي، ولكن الأشكال المظهرية ليست بديلاً عن المحتوى الجاد. كذلك الأمر بالنسبة لبعض أشكال العنف التي تعطي المبرر المطلوب لوصم المقاومة بالإجرام، والتي تهتم وسائل الإعلام بإبرازها لذلك الغرض.

وفضلاً عن ذلك فليست جميع أنواع المقاومة ضد النظام، بمعنى أنها مستعدة لمحاربة الرأسمالية أو الإمبريالية كنظام. وقد أشرنا فيما سبق إلى جميع أشكال الأصولية، وهي بالتأكيد بصفة عامة، ردود أفعال للآثار الثقافية للعلاقات الاجتماعية للسوق الرأسمالي، ولكنها تبحث عن حلول للمشاكل عن طريق الردّة الثقافية. والأمر بالمثل بالنسبة لبعض أنواع الصراع في التخوم، التي تعود برؤيتها للعلاقات السابقة على الرأسمالية مثل الفئات الاجتماعية، والعرقية، والأبنية الأبوية. وهي تتعلق عادة، بفئات من السكان لم تندمج مباشرة في العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، والتي إذ تنجر

فـي خضم عمليات إفقار سببها بدرجة كبيرة، عمليات عولمة الاقتصاد (برامج التكيف الهيكلـي، وإلغـاء إجراءات الضمان الاجتماعي، والإنتاج الزراعي الموجه للتصدير، وهبوط أسعار المنتجات إلخ.)، تستجيب لهذه الأوضاع من منظور اجتماعي خيالي من الماضـي.أما في مجتمعات الشمال، فيؤدي تفتت الحياة الاجتماعية تحت تأثير السوق الدافـع للفـردية، وسيادة روح الاستهلاك، إلى قيام بعض المبادرات التي تركز على أهداف خاصة، لها شرعيتها ولا شك، ولكنها معزولة عن المجموع.

ومن هذا المنظور، **يجب أن تتجاوز عولمة المقاومات والنضالات مجرد الإضافة الكمية للمبادرات المختلفة في أنحاء العالم**، والتي تعبر عن سخط الملايين من البشر، لكـي تكتسب طبيعة عضوية. وهذه المبادرات تظهر في كل مكان ولا شك، ولكنها لن تكتسـب الفعالـية في المدى الطويل من أية عولمة. والطريق طويل، ولكنه في حيز الإمكان.

دولنة الالتقاءات

لقـد اتخـذت المقاومـات طابعاً دولياً واضحاً منذ دافوس الأخرى عام ١٩٩٩، وسـياتل في تاريخ مقارب، وكان تأسيس المنتدى الاجتماعي العالمي (بورتو أليجري) التعبير الأكثر ظهوراً عن ذلك. ففي عام ٢٠٠١، كان عدد المشاركين ٢٠ ألفاً، و٧٠٠ منظمة، أما في عام ٢٠٠٢، فقد بلغ العدد ٦٠ ألفاً وألف منظمة من ١٣٠ بلداً.

ولكن يجب أن نلاحظ، أن المبادرة كانت بالأكثر تنتمي لأمريكا اللاتينية وأوروبا، ومـن هـنا أهمـية قـيام منتديات قارية، وإقليمية، ووطنية. وأول منتدى قاري، كان الخـاص بأفريقـيا، وعقد في باماكو، عام ٢٠٠٢، ثم تبعه المنتدى الأمريكي اللاتيني (كيـتو، ٢٠٠٢)، والأوروبـي (فلورنسا، ٢٠٠٢)، والآسيوي (الهند، ٢٠٠٣). وعلى المسـتوى الإقليمـي، عقـد منـتدى الأمازون (منايوس، ٢٠٠٢)، والبحر المتوسط (برشـلونة، ٢٠٠٢). ويجـري العمل على إقامة الكثير من المنتديات الوطنية حالياً. والمـتفق علـيه، أن يعقـد المنتدى الاجتماعي العالمي المقبل، في الهند، عام ٢٠٠٤، وبعدها في أفريقيا.

وهذا الانتشار مطلوب لسببين، أولهما تحقيق مشاركة عالمية حقيقية، في مواجهة الرأسـمالية المعولمـة، والثاني، تقوية انخراط القاعدة، حيث إن تركز اللقاء في مكان واحد بالعالم، يعطيه طابعاً مجرداً لحد كبير، في حين يجب دعم التقاء المقاومات على جميع المستويات.

وإلـى جانـب قـيام وسائل الإعلام بإضفاء الطابع الفولكلوري على تحرك المجتمع المدنـي، أو إبـراز العنف من جانب بعض الفئات الصغيرة (وأغلبها من الشباب الذين لم يـتعلموا طـريقة أفضـل للتعبـير عن رأيهم)، فإنه يتعرض لمقاومة النظام الاقتصادي والسياسـي. ومـن أول أشـكال هذه المقاومة، تبني نفس التعبيرات مع تغيير مضمونها: المجـتمع المدنـي، والمشـاركة، والديمقراطـية، ومحاربة الفقر، إلخ. وهناك شكل آخر وهـو الاجـتذاب لأعلـى (كالدعوة لدافوس، أو لحضور لجان أو الحلقات الدراسية للبنك الدولـي، إلـخ)، ويترك البعض أنفسهم يستسلمون للعبة. ولكن ازدياد الكبت والقمع يبدو بشـكل أوضـح هـو أيضـاً، ناهيك عن تنامي العسكرة من جانب الولايات المتحدة في أمـريكا اللاتينـية، وآسـيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا، تحت غطاء محاربة المخدرات أو الإرهاب (مع أن هذه مشاكل حقيقية).

يمكـن إذن أن نخـتم بالقول إن عولمة الحركات الاجتماعية هي قسمة مميزة حقيقية لبداية القرن الجديد، والأمل هو أن نتأكد بقدر ما تواجهه من تحديات.

أعمال أخرى للمؤلف حول الموضوع ذاته:

. F. Houtart et F. Polet, L'Autre Davos - Mondialisation des Resistances et des Luttes, Paris, L'Harmattan, 1999.

. Societe civile:lieu des luttes sociales, Alternatives Sud vol. V (1998), n°1.

. Les Mouvements Sociaux en Amerique latine, Alternatives Sud,vol. I (1994), n°4.

. Les ONG, instruments du neoliberalisme ou alternatives populaires?, Alternatives Sud, vol. V (1997), n°4.

٣-البعد الثقافي

يحتل الاعتراض الثقافي ضد عولمة مدمرة مكاناً مركزياً، ولكن يبقى خطر الوقوع في الثقافوية أو الإثنية ماثلاً للعيان، خاصة في المجتمعات التي خضعت مؤخراً لنتائج العولمة الرأسمالية. ويجب أن تشمل المقاومات أبعادًا متعددة منها البعد الثقافي، دون أن تجعل منه المرجع الوحيد. ويأخذ الاحتجاج الديني ضد العولمة شكل لاهوت التحرير، الذي يستند إلى واقع علاقات الاستغلال الاجتماعية. وفي الوقت الراهن، صارت الصراعات الاجتماعية مكاناً يتبدى فيه الفكر والإيمان الديني. وتسمح النظرة الأخلاقية المزودة بتحليل للعلاقات الاجتماعية بتجاوز مجرد إدانة انتهاكات الرأسمالية وتجاوزاتها، للطعن في منطقها ذاته. ويؤدي هذا بدوره إلى التزام اجتماعي عميق الأسس.

أ-البعد الثقافي في تطور الحركات *

يلعب البعد الثقافي دوراً مركزياً في تطور الحركات الاجتماعية، وهو يغطي عدة قسمات، وسنتعرض لاثنتين منها في هذا الجزء؛ الأولى هي الأصل المجتمعي لبعض الحركات والذي يعرضها لخطر الوقوع في الثقافوية أو الإثنية، والثانية هي البعد الأخلاقي لحركات الاحتجاج الدينية.

١-التنوع الموروث، والتنوع في تصور المستقبل

مرت جميع المجتمعات الإنسانية خلال تاريخها بتحولات كانت إما صغيرة وتدريجية في إطار النظام القائم، أو بتغيرات كيفية للنظام بأكمله. وكان المدافعون عن هذه التغيرات الكيفية التي يمكن أن نسميها ثورية، ينادون دائماً برغبتهم في قطع كل صلة بالماضي. فحركة التنوير [في فرنسا] انتوت تدمير النظام القديم بكل مظاهره، وكومونة باريس، والثورات الاشتراكية، رأت "إلغاء كل صلة بالماضي"، وقررت الماوية "كتابة تاريخ جديد للصين، على صفحة بيضاء". ولكن في الواقع، لم يكن ممكناً إلغاء الماضي بالكامل، بل احتُفِظ بأجزاء منه، وحُوِّلت لتخدم المنطق الجديد، وبقيت

---

*سمير أمين (مأخوذ من كتابه: "ما وراء الرأسمالية الشائخة"، باريس، المنشورات الجامعية الفرنسية، ٢٠٠١).

أجزاء أخرى، تمثل مقاومة تعرقل عملية التغيير. والجمع بين القديم والجديد في كل حالة معينة من مسارات التاريخ، تمثل المصدر الأول للتنوع، ومن هنا فهو موروث.

والأشكال التي اتخذتها العلمانية كما تتصورها وتمارسها المجتمعات التي أخذت بأسباب الحداثة الرأسمالية، تعطي مثلاً واضحاً على هذا التنوع. والعلمانية تكون راديكالية بقدر ما تصنع بها الثورة البرجوازية (كما في فرنسا). وفي المقابل، عندما يشق التحول الرأسمالي طريقه عبر حلول وسط مع الطبقات المسيطرة القديمة (كما حدث في بقية بلدان أوروبا الأخرى تقريباً)، فإن العلمانية لا تستبعد بقاء بعد ديني في تصرفات السلطات العامة. لدرجة أنه توجد كنائس رسمية (في البلدان البروتستانتية)، تشكلت في إطار النظام الرأسمالي الجديد، واستمرت معه بهذه الصفة، رغم فقدانها السلطة القمعية التي كانت تمارسها قبل الحداثة.

وهكذا فالفصل بين الدولة والدين، وهو المفهوم الأساسي للعلمانية، يؤكد رسمياً بدرجات متفاوتة حسب الأحوال. ونلاحظ هنا بالمناسبة، أن الحداثة بمفهومها التحريري الذي يفترض هذا الفصل، لا يعني أكثر من هذا. **فالحداثة والعلمانية ليسا مرادفين لإلغاء الإيمان الديني.** أما "إلحاد الدولة" (ولا نعرف منه سوى النموذج الذي جربته الشيوعية السوفيتية)، يبدو كنوع من دين الدولة. وكلاهما يتنكر لمبدأ الحداثة ذاته، الذي يترك الآراء ــ الفلسفية، والدينية، والسياسية، والأيديولوجية، والعلمية ــ لقرار الأفراد الحر. ومع ذلك، فالإلحاح على ضرورة الاعتراف بالتنوع الموروث، واحترامه ــ والذي شاع في الخطاب السائد اليوم ــ له نتائجه، فهو يمنح، في الأغلب، الشرعية لسياسات تدعم السلطات المحافظة، كما رأينا في حالة الجدل الأوروبي بشأن العلمانية.

وهناك الكثير من مجالات الواقع الاجتماعي التي تتميز بالتنوع، والتي ترجع إلى جذور بعيدة مثل التنوع في اللغات والأديان، ويستمر هذا التنوع على الرغم من تغير العناصر المكونة له عبر التاريخ. وهل يخلق التنوع القومي، أو الثقافي، داخل دولة حديثة، أي تضم مواطنين لهم حقوق متساوية في بناء مستقبلهم، مشاكل في ممارسة الديمقراطية؟ أو هل يمثل تحدياً لها؟ توجد مواقف عدة في الإجابة على هذا التساؤل.

فالمنادون المتشددون بالتجانس القومي والثقافي كأساس وحيد للهوية المشتركة، والذي يعتبرونه شرطاً لممارسة حقوق المواطنة، سيؤكدون إما على "الاندماج القسري" للمخالفين (وهم عادة أقلية)، وإما، إن كانوا ديمقراطيين، على الانفصال وتقسيم الدولة. وإلى أن يتحقق ذلك، فإنهم سيقبلون مجرد "التسامح" مع التنوع، وسينادون حينئذ، ببناء

"متعدد الطوائف" على الطريقة الأمريكية، مع التمسك بتأكيد التراتب في سلم التميز لهذه " الطوائف " داخل النظام الوطني. فهم يرون ضرورة الهوية المتميزة الموروثة، والتي ليست محل الاختيار الفردي، وهذا يحقق قدراً من "الحق في التميز"، مع إنكار مكمله المساوي له في الشرعية، وهو الحق في التشابه، أي المعاملة المتساوية، أو بشكل عام، الحق الفردي الذي لا يجوز التنازل عنه، في عدم قبول التعامل معه على أساس انتمائه لطائفة ما بالميراث.

٢-المساواة في الحقوق والواجبات

تقوم الحداثة المحرِّرة على أساس مفهوم للديمقراطية مختلف تماماً، يفترض المساواة الحقة لجميع الحقوق والواجبات (وخلق الظروف لتحقيق هذه المساواة في الواقع)، وفي الوقت ذاته، احترام الاختلاف. والاحترام تعبير أقوى من التسامح، وهو يعني أن تخلق سياسات الدولة الشروط للمساواة رغم التنوع، مثل إنشاء مدارس للتعليم باللغات المختلفة الموجودة. ونعني بالتعبير "رغم التنوع" هنا، مجرد الامتناع عن محاولة تجميد أشكال التنوع المعني، أي ترك التاريخ يأخذ مجراه ويصل إلى تأقلم لا يكون قسرياً. يجب التصرف بحيث لا يؤدي التنوع لتجاور طوائف مقفلة، وبالضرورة متعادية الواحدة في مقابل الأخرى. وهذا يعني أن التركيز على مفهوم "الطوائف" دون سواه يعبر عن التخلي عن مفاهيم الحداثة في بعدها التحريري. وهو يسير يداً بيد مع تدهور الديمقراطية، عن طريق إنكار الأبعاد المتعددة للهوية (القومية، ولكن الطبقة الاجتماعية، والنوع الاجتماعي، والانتماء الأيديولوجي أو الديني). والخطاب الشائع اليوم، الذي يروجه منطق الرأسمالية، لم يعد يعترف بالمواطنين بصفتهم أفراداً أو أشخاصاً ذوي هوية متعددة الأبعاد، وإنما يضع بدلهم "أناساً" ("مستهلكين" بالنسبة للاقتصاديين، و"مشاهدي التلفزيون" بالنسبة لرجال السياسة)، وبالتالي يمكن التحكم فيهم أفرادًا غير محددي الهوية، أو أفرادًا ينتمون لطوائف محددة وموروثة.

ورفض الموقف النابع من الثقافوية، لا يمنع بالطبع، من الاعتراف بدور الثقافة في بناء المجتمعات، ولا بالغنى المترتب على تنوعها، بل إن إنكار هذا التنوع، النابع من التشدد المبني على الاتجاه الاستيعابي، يؤدي كثيراً إلى التوترات بل الصراعات المدمرة.

والتنوعات الموروثة موجودة بالفعل ولا بد من الاعتراف بها حتى لو نتجت عنها المشاكل. ولكن التركيز عليها يجعلنا ننسى أشكالاً أخرى من التنوع قد تكون أكثر

مدعـاة للاهتمام، مثل تلك التي يخلقها اختراع المستقبل في حركته، لأن مفهومها ينبع مـن الديمقراطـية المحـرِّرة ذاتها ومن الحداثة الدائمة التجدد التي تصاحبها. والقول بضرورة وضع سياسات تمنع من أن تتحقق حرية الأفراد على حساب المساواة بينهم، وأنـه بالعكس، يجب تقدم هاتين القيمتين معاً، يعني بأن التاريخ لم ينتهِ، وأنه لا بد من حـدوث تحولات في النظام، وأن تجري هذه التحولات في اتجاه التحرر الحقيقي. فمن الذي يستطيع القول إذن بأنه لا يوجد سوى طريق واحد.

واليوطوبـيات الخلاقة، التي تتبلور حولها الصراعات بإعطائها أهدافاً مستقبلية، تسـتمد شـرعيتها دائمـاً من نظم مختلفة للقيم، سواء أكانت تعتمد على أحد أشكال الإنسـانية العلمانـية، أم علـى القـيم الدينـية (لاهوت التحرير). وتستلهم مكملاتها الضـرورية ــ وهـي نظم تحايل المجتمع ــ النظريات الاجتماعية العلمية المختلفة. وكذلـك الاسـتراتيجيات المُقـترحة للتقدم في الاتجاه المرغوب بفاعلية، لا يمكن أن تحـتكرها أيـة مـنظمة. وهذه التنوعات في اختراع المستقبل، ليست فقط حتمية، بل سـتكون محـل ترحيب أي شخص لا يتمسك بدوجما تجعله على يقين كاذب بامتلاك المعرفة التي لا مفر من اعتبارها دائماً منقوصة.

٢-الثقافوية، والإثنية، والمقاومات الثقافية

الـثقافوية هـي ضـرب من الفكر مبني على التأكيد بأن كل "ثقافة" لها مميزات "خاصـة" لا تتغير، وعابرة للتاريخ. وهي ترفض أن تنظر بجدية في التطور والتغير اللذيـن يمـيزان جميع مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية، حتى ما كان منها ذا طابع مقدس. وتتخذ الثقافوية في شكلها الديني، الصورة "الأصولية"، وهي في الواقع، أقرب للتحـيزات (الرجعية) العنيدة منها لتقاليد اللاهوت الأصيل. وتساعد بعض اتجاهات ما بعـد الحداثـة، التي تحت اسم "النسبية"، تضع جميع "المعتقدات" على المستوى نفسه، باعتـبارها حقـائق لا تقـبل الانـتقاء، الميل نحو الثقافوية. وتبنى بعض الممارسات السياسـية والاجتماعـية، مـثل "الطائفـية" الأمريكية، التي تعطي لما يسمى "الهوية الطائفـية"، الأولويـة علـى الأبعـاد الأخـرى للهوية (الانتماء لطبقة اجتماعية، أو الاعتقادات الأيديولوجية)، على الفكر الثقافوي، وتقوي تأثيره على الجماعات المعنية.

والصـفات الخاصـة المعنية نادراً ما تكون صريحة، ولكنها عندما تكون كذلك، فإنها كثيراً ما تكون باهتة، ومن هنا، قد تؤدي الثقافوية الإثنية، إلى تفجير هويات أكبر تكونت عبر التاريخ. وظهور حركات اجتماعية قوية تنتمي للثقافوية الدينية أو الإثنية،

فـــي هـــذه الأيام، تجد مصدرها في تآكل تعبيرات سابقة عن شرعية السلطات المبنية على الوطنية، أو الانتماء الطبقي، أو منجزات "التنمية". إن انفجار نوع من الإثنية ليس ناتجاً عن مطالب تلقائية للمجتمعات القاعدية المعنية، التي تؤكد هويتها "الجوهرية غير القابلـــة للتنازل" (والتي كثيراً ما تكون موجهة ضد طوائف أخرى). **فهذه الإثنية هي فـــي الأغلب مدفوعة من أعلى من قِبَل قطاعات من الطبقات الحاكمة عالية الصوت،** التي تحاول بهذه الطريقة استعادة القيادة بشكل "شرعي".

خلقـــت الكوارث الاجتماعية التي سببتها السياسات النيولبرالية، الظروف المناسبة لانفجـــار الإثنيات (فيما يتجاوز الاعتراف الثقافي)، التي لعبت دوراً حاسماً في انهيار الاتحـــاد الســـوفييتي ويوغســـلافيا، وفـــي حروب القرن الأفريقي (إثيوبيا، وإريتريا"، والصـــومال)، وفـــي مذابـــح روانـــدا، وفي الحروب "القبلية في ليبيريا، وسيراليون. وضعف الكثير من السلطات القائمة، والنقص في الديمقراطية الذي يحرمهم من القدرة علـــى معالجـــة التنوع (وحقيقته غير قابلة للشك) بطريقة صحيحة، تتحمل نصيبها من المسئولية عن هذه الكوارث. وهي التي لا تصيب فقط المناطق الأكثر ضعفاً وهشاشة مـــن الـــنظام العالمـــي الحالي، مثل العالم العربي، ولكنها تصيب كذلك، أوروبا ذاتها (إيرلـــندا الشـــمالية، وبلاد الباسك، وكورسيكا، وشمال إيطاليا). وجميع هذه التعبيرات عـــن الانكفـــاء علـــى الذات الثقافوية ـــ وهي دائماً سلبية، وأحياناً إجرامية ـــ يجري التلاعـــب بها، من قِبَل القوى المسيطرة في النظام، بصفتها عناصر متميزة من الجيو اســـتراتيجية. وفي المقابل، نجد اختلافاً كبيراً من المقاومات الثقافية التي تجد في إرثها القواعد المؤدية لانتقاد الحداثة المدمرة التي يحركها النظام الرأسمالي.

والعولمـــة الرأســـمالية لا تجعـــل العالم متجانساً، بل هي بالعكس، تنظمه على أســـاس مراتـــب أكـــثر فأكثر وضوحاً وتميزاً، ومن هنا فهي تحرم الشعوب التي تقع ضـــحية لهـــا مـــن فرصـــة المشاركة الفعالة، وعلى قدم المساواة، في تشكيل العالم. واستراتيجيات العولمة تستغل بقدر الإمكان بعض أشكال التنوع الموروثة من الماضي عـــن طـــريق تشجيع الاستجابات الثقافوية، ولكن العولمة الرأسمالية تفرض في الوقت نفســـه، بعـــض "الممـــيزات" للمراكز السائدة على المسودين. ولذلك فالمقاومة التي قد يبديها الضحايا، لا بد أن تكون متعددة الأبعاد، وأن يجري التعبير عنها، ضمن أشكال أخرى، كتأكيد ثقافي، ولو بشكل ضمني، لفكرة التنوع في اختراع المستقبل. وهي تعلن حاجـــة الشـــعوب المخـــتلفة المعنية، للمشاركة على قدم المساواة مع شعوب المراكز المسيطرة، في تشكيل العالم (مثل الإكوادور، وشياباس).

وتوجـد هذه الأشكال من المقاومة في الجنوب كما في الشمال، ولكن بقوة مختلفة بطبـيعة الحـال، ففي هاييتي تظهر على شكل تكاثر الفرق الموسيقية والمسرحية التي تبرز التناقضات داخل الثقافة التجارية التي تغزو جميع مجالات الحياة الجماعية تحت تأثير الجار القوي في الشمال. وإلى جانب ذلك، توفر الفرانكوفونية مثلاً آخر على هذه المقاومـة الثقافية الإيجابية التي يخطئ من يقلل من قيمتها، فقد حققت فعلاً دعماً للفن السـينمائي لا الـناطق بالفرنسية فحسب، وإنما في العالم كله، مما أثار حفيظة مراكز السـينما الاحـتكارية الأمريكـية لآثاره السلبية على أرباحها الهائلة. وتبقى مثل هذه المقاومـة محدودة ومهددة على المدى الطويل، بقدر ما تبقى "الاستثناء الثقافي"، وتقبل سـيادة قانون السوق في بقية المجالات. فالمقاومة يجب أن تكون متعددة الأبعاد، ثقافية بالتأكيد، ولكنها تُعلن في مجال السياسة، وإدارة الاقتصاد.

ب- الاحتجاج الديني وأبعاده الأخلاقية *

يتسـاءل الـبعض إن كـان هناك مكان للفكر الديني في مجموع المقاومات لنزع الصورة الإنسانية المترتب على عولمة الاقتصاد الرأسمالي؟ ويتساءل آخرون عما إذا كان استخدام الفكر الديني لخدمة قضايا اجتماعية معينة يقلل من سموه؟ وهي تساؤلات في محلها. وفي الواقع، فإن أي نشاط بشري جماعي يحتوي قسمات رمزية، ومراجع أخلاقية، أو تعبيرات يوطوبية، أي باختصار، بعداً ثقافياً. وفضلاً عن ذلك، فكل تحرك ديني يحدث في مكان وزمان يحددان شكله ومضمونه، فلا يوجد لاهوت معزول عن المجـتمع. وفـي الواقـع، كـان الإيمان الديني، ولا زال، وراء الكثير من التعهدات الاجتماعية، والسياسية، لبناء عالم أكثر عدلاً.

١-لاهوت التحرير وعلاقات الاستغلال

كما تبين طوال هذا العمل، تنتظم المقاومة في بداية هذه الألفية، ضد عولمة نظام اقتصـادي يتمـيز بعملية استبعاد/تدمير تؤثر لا فقط على البشر، وإنما على الطبيعة، ويُخضـع كل شيء لمنطقه، لحد إنكار الحقائق إذا ما تعارضت مع مصالحه. وبالنسبة للجنوب، تندرج هذه العملية في تاريخ طويل من علاقات الاستغلال واللامساواة، كان الـبعد الثقافي، بل الديني يشغل مكاناً مركزياً فيه. **وتبدو العولمة إذن، كتعميق لعملية**

***فرانسوا أوتار**

فـرض الطـابع الغربي على العالم. وإبراز هذا الالتقاء بين اقتصاد-العالم الرأسمالي، والحضـارة الغربـية، يقودنـا إلـى الاعتراف، من جهة، بالجذور الغربية لما يسميه إيمانويل فالرشتاين، "بالرأسمالية التاريخية"، ومن جهة أخرى، الانتشار المتعدد الأبعاد لهذه الأخيرة. ومع أن الرأسمالية هي فعلاً نظام للإنتاج ، أي أنها شكل محدد للعلاقات الاجتماعـية مبنـي على إنتاج الأسس المادية للحياة، يجري التعبير عنه بالعلاقة رأس المـال/العمل، حيث يسيطر الطرف الأول، فإنها لا تقتصر على البعد الاقتصادي دون غـيره. فهي كذلك مشروع للمجتمع له قسماته الثقافية، والاجتماعية، والفلسفية، وحتى الدينية.

ومـن بين حركات المقاومة الواسعة للرأسمالية التاريخية، تستحق حركة لاهوت الـتحرير نظـرة خاصـة. وفي الواقع، فقد أفرزت هذه المدرسة الفكرية، التي ترتبط بـتحرك اجتماعي ملموس، نقداً راديكالياً، ومعاصراً بحق، للنظام الرأسمالي، وحداثته، كما يحركهما الغرب. وهي تؤكد أن نقد الرأسمالية يبقى ناقصاً إذا لم يجرِ كشف روح الـنظام وقلـبه. وهـي تـرى أن الرأسمالية تعني تشييئ كل ما هو إنساني بتعبيرات اقتصـادية، أي تحويـل العالم الطبيعي، والعلاقات البشرية إلى أشياء، أي سلع لتحقيق الـربح. وتصبح الطبيعة كلها سلعة كبرى، ويتحول الإنسان إلى "إنسان اقتصادي". بل إن الثقافة ذاتها تشيأ وتندرج في منطق تحقيق الربح.

وهكـذا، ففـي رأي لاهوت التحرير، إذا كان من الضروري محاربة الرأسمالية، وتجاوزهـا، فـإن ذلك لا يرجع فقط لأنها "اقتصاد عالمي" بتعبير إيمانويل فالرشتاين، ينـتج الـثروة للقلـة، وينتج البؤس والعنف للأغلبية. فهو ضروري كذلك لأنها تحول جميع أبعاد الحياة الجماعية والاجتماعية، والثقافية إلى أجزاء صغيرة من الأفق الوحيد المسموح به للإنسانية، وذلك عن طريق تعميم قوانين السوق على جميع مظاهر وجود الإنســان في الكون، وجميع أوجه الواقع. وهذا هو السبب في أن الرأسمالية التاريخية تحـاول، دون نجـاح لحسـن الحـظ، تنميط الثقافات، وتسوية جميع الهويات، وإلغاء الشخصـيات التاريخـية الثقافـية. وفي الواقع، فالعولمة تختص بثقافة محددة، يحملها النظام الاقتصادي المعاصر.

وبقـدر ما تفرض الرأسمالية قوانينها لا على الإنتاج والتبادل الاقتصادي وحسب، وإنمـا علـى المجتمعات، ومجالات الحياة غير التجارية، فإنها تثير مقاومة الشعوب، خاصـة فـي تخوم النظام العالمي. وهذه المقاومة ذاتها متعددة الأبعاد، ويجب تعبئتها ضـد نظـام قـام، ويقوم بقتل الإنسانية، وينهب الطبيعة، ويستعمر المستقبل، ويلوث

التعبيرات الثقافية. ويؤكد لاهوت التحرير، أنه في المعركة ضد عدمية الحداثة الرأسمالية، ومفهومها المغرق في المادية للعالم، **لا بد من رد الاعتبار للدوائر الفكرية والميتافيزيقية للكائن البشري**، والتفكير في التوتر الخلاق بين الوعي الروحي والعمل السياسي، ومعاناته، وبين الهوية الدينية والالتزام الاجتماعي.

ويعتمد لاهوت التحرير نموذجاً يتخطى الحدود، فإذا كان رجال الدين المسيحيون من أمريكا اللاتينية، المنغمسون في النضال الاجتماعي، هم الذين منحوه مظاهر النبل، فمن الممكن أن ينصرف لا إلى مناطق جغرافية أخرى وحسب، وإنما إلى عوالم دينية أخرى مثل الإسلام والهندوسية والبوذية. ولذلك فمن الأصح الحديث عن ديانات التحرير.

وقبل الحديث عن مميزات هذه الحركات فيما يتعلق بالتحرير، ومساهمتها في مشروع ما بعد الرأسمالية، من المهم توضيح أن الأمر لا يتعلق بمجرد تجميع تكتيكي للقوى للمشاركة في عملية نضال اجتماعي. بل هناك أساس نظري أعمق يتعلق بدور الثقافة في تكوين العلاقات الاجتماعية. فتغيير المجتمع يقتضي في الواقع، وجود مشروع، ودوافع، ونظرة أخلاقية، وباختصار، إفساح مكان مهم للأفكار، والقيم، والتحليل. وتجاهل هذا الوجه يؤدي للجهل بجزء أساسي من الواقع، كما يؤدي لأخطاء لا يمكن تداركها، إلى جانب التخبط في ممارسة السلطة. وديانات التحرير تمثل جزءاً من هذا البعد الثقافي، ذا صفة خاصة هي الاستناد إلى إيمان ديني يؤكد المكون السامي، ويضعه في الشكل الملموس في الحياة الشخصية والاجتماعية لكل كائن بشري.

وفي مواجهة الفكر الواحد، والشعار القائل بعدم وجود بدائل، مما يعني ثقافة الموت، تساعد ديانات التحرير على اكتشاف مجالات يكون فيها الحياة والأمل ممكنين.

٢-مشروع ديانات التحرير

ليس من الممكن بالطبع، رسم صورة كاملة هنا لمجموع الأفكار التي تعبر عنها ديانات التحرير، لأن مجالها متسع للغاية، ويغطي الكثير من المواضيع، بدءًا من مضمون الإيمان، وحتى الأخلاقيات، مروراً بمحتوى الكتب المقدسة، والشعائر، والقيم الروحية، وحتى الهيئات الدينية ذاتها، ووظائفها. ولا يتوقف البحث عند حقيقة أن الدين هو في الحقيقة خطاب عن الله. ولكنه خطاب محدد، يمكن أن نجده مثلاً في المسيحية والبوذية والإسلام، دون أن ننسى غيرها من التقاليد، وعلى الأخص اليهودية.

في المسيحية

يؤكـد المؤلفـون المسيحيون أن ممارسات البشر بوصفهم لاعبين تاريخيين هى أســاس مشــروعهم اللاهوتــي. فركز جوستافو جوتيريز رجل الدين من بيرو، على ممارســات المســيحيين من الأوساط الشعبية الذين باشروا النضال ضد نظام اجتماعي يستبعدهم، ومن أجل العدالة. واتخذ هوجو آسمان رجل الدين البرازيلي، كبداية تحرك الطــبقات المسودة، واتخذ مواطنه ليوناردو بوف ممارسات السيد المسيح كنقطة بداية. ومع ذلك فمشروعهما كان لاهوتياً، لأنهما حددا فكرهما عن الله بناء على هذه البداية.

وممارسات هؤلاء المسيحيين، وممارسات السيد المسيح في مجتمعه، وممارسات الطــبقات المسودة، تجري في واقع الصراع الاجتماعي، والقهر الاقتصادي، وصراع الطــبقات المعــترف بــه كحقــيقة تاريخــية من جهة، وفي أبعاده الوطنية والدولية المعاصرة، من جهة أخرى. **فالســياق الاجتماعي هو الذي ينتج الفقراء والمقهورين،** الذيــن ارتــبط بهــم السيد المسيح للتعبير عن مملكة السماء، وتحديد التجدد الإيماني، والحــياة اليومية الروحية، وإعلان الروح القدس. وهو الذي جلب له الإهانة، والرفض مــن جانب الأغنياء، والكراهية من عظماء الدنيا، وفي النهاية الصلب. وفي ظل نفس الســياق، حــدد شــروط السعادة، وأحيا الأمل، ومن هذه النقطة تأخذ القيامة مغزاها للأجيال المتتابعة، وتكتسب مملكة السماء المطلوب انتظارها، وبناؤها في الوقت نفسه، أبعادها الكاملة.

وفــي أمريكا اللاتينية، حيث ظهرت أولى تجليات لاهوت التحرير، جرى تحليل الأوضــاع المعاصــرة بمســاعدة نظرية التبعية، التي طورها في تلك الحقبة عدد من رجــال الاجــتماع والاقتصــاد. ووفقــاً لتحليلهم، فإن تفسير أوضاع البلدان المتخلفة اقتصادياً، لا يعود لمجرد تأخر في التنمية يكفي معالجته، وإنما يعود لنفس بناء النظام الاقتصــادي العالمــي، الذي يدخلهم في علاقات خضوع لمصالح معادية لمصالحهم. وينتج عنها تبعية لا تؤدي إلا لإعادة إنتاج حالة التخلف، وتزيدها سوءاً.

في البوذية

يقــول الفكر البوذي إن التحرر يجب أن يطول الفرد والمجتمع سوياً، وأن هذا هو الشــرط لقيام ثورة حقيقية. وبوذا لم يكن بالتأكيد ثورياً بالمعنى المعاصر للكلمة، ولكن تأكــيده علــى رفــض نظام الطبقات، أو سيادة لشخص على آخر، وعلى أن الجميع متســاوون، أدخــل خمــيرة ثورية في مجتمع عصره. وبرفضه أية ميزة مترتبة على

المولد، أو الوظيفة، أو الوضع الاجتماعي، أزال بضربة واحدة جميع الحواجز والعقبات الناشئة عن المعايير التحكمية، بما فيها التعبير الاجتماعي عن النجاسة. وقد أنشأ نظاماً للرهبنة (سانغا) مؤسس على نموذج من الديمقراطية، والمشاركة في حياة بسيطة، ووضع بذلك الرمز الحي للقيم الواجب تعزيزها في المجتمع. ولهذا السبب، **يمكن اليوم لمبادئ البوذية أن تلهم التحولات في المجتمعات المعاصرة التي تدخل في** سباق نحو نمو تتصور أنه بلا حدود، وفي اقتصاد هدفه الربح (الرغبة) لا الحاجة، وفي لا مساواة اجتماعية متزايدة، وفي تدمير الطبيعة، واستغلال العمال. (فيليجو لا أرياديفا، ٢٠٠٠، من "ألتيرناتيف سود، مجلد ٧ (٢٠٠٠)، العدد ١).

في الإسلام

أحد الأمثلة المثيرة للاهتمام من بين الإسلاميين، حالة المفكر السوداني محمود محمد طه، الذي يرى أن في الإسلام رسالتين: الرسالة الأولى عاجلة، والثانية بعيدة المدى. ومعرفتنا بالرسالة الثانية تكشف الأمور، وتبين حدود الرسالة الأولى، ولماذا يكتفي الإسلام الرسمي بها، والإسلام الحقيقي لا يكمل إلا بقبول الرسالة الثانية. وتختصر الرسالة الثانية في جملة واحدة: **"لقد خُلِق الإنسان على صورة الله"**، ومن هنا فهو حر، ومسئول، وقادر على الوصول إلى الكمال. **وحياة الفرد ما هي إلا صراع مستمر لا معنى له إلا بقدر اقترابه من الكمال الإلهي**، مستبعداً أخطار الابتعاد عن هذا الهدف. وحياة المجتمعات، هي الأخرى لا معنى لها إلا بقدر تقدمها نحو الكمال.

واستنتج محمود محمد طه من هذه الرسالة الأساسية نتيجة راديكالية، ألا وهي: أن المجتمع المثالي الذي يجب أن يكون الهدف لأي نضال اجتماعي، والذي يخلق الظروف التي تسمح للكائن البشري أن يمارس نضاله الخاص للاقتراب من الله، والذي بدونه يبقى الإيمان أسيراً للحدود التي يفرضها المجتمع على ازدهار الحرية المسئولة للأفراد، لا يمكن إلا أن يكون مجتمعاً اشتراكياً وديمقراطياً.

والاشتراكية في نظر محمود محمد طه، تعني حصول الجميع على كل الثروات المادية التي يخلقها الجنس البشري. وإلى أن يتحقق ذلك، يبقى الفرد أسيراً للنزعات الفردية التي تحركه، وتحد من قدرته على التقدم في طريق الوصول للكمال الإلهي. وفي الوقت نفسه، فالاشتراكية كنظام اجتماعي مثالي، تبقى بلا معنى إلا إذا كانت ديمقراطية، أي قائمة على أساس الحرية المطلقة للأفراد، وهي شرط مسئوليتهم،

والضمان أن الاختيارات التي يتخذها الأفراد كل لحظة، في إطار جميع علاقاتهم، تقربهم من الله (أو تبعدهم عنه).

ومن هنا يفرق محمود محمد طه بين المشروع الذي يدافع عنه، وبين الاشتراكية التاريخية الحديثة. فهو يرى أن النموذج السوفييتي قد بُنِيَ على أساس دوافع حب الذات لدى الأفراد، ويشترك المجتمع السوفييتي في هذه الصفة مع المجتمعات الرأسمالية الحديثة. وهو يفسر احتقار الديمقراطية في التجربة السوفيتية، بالتناقض بين هدفها المعلن (وهو إلغاء الظلم)، وبين فلسفتها المادية التي تفرض عليها الاعتماد على الوسائل التي تعبئ الدوافع الأنانية للأفراد. وإذا كان الإيمان لا يزدهر في عالمنا الرأسمالي الحديث (بما فيه البلدان الإسلامية)، كما لم يحدث في جميع الأنظمة السابقة (بما فيها دار الإسلام)، فإن السبب في ذلك هو أن الظلم الذي ينتج عن الاعتماد على أنانية الأفراد، يؤدي لاستمرار هذه الأنانية. ودون إيمان حقيقي لا يمكن أن تقوم الاشتراكية.

هذه هي الرسالة الثانية (الرسالة العليا) للإسلام في فكر محمود محمد طه الديني. وهو يرى أن هذه الرسالة مشتركة بين الإسلام وبين الفكر الديني للإنسانية عبر الزمان والمكان، حيث إن الإسلام بهذا المعنى كان دائماً موجوداً. فالإسلام لا يبدأ من تاريخ نزول القرآن، فهو "دين الله" (حسب نص تعبير طه)، ولذلك فهو موجود منذ الأزل، وجرى التعبير عنه في الديانات اليهودية، والمسيحية، وغيرها. (سمير أمين، من ألتيرناتيف سود، مجلد ٧ (٢٠٠٠) عدد ١)

٣-الصراعات الاجتماعية ومغزاها للحياة الدينية

ومن هذا المنظور، تصبح الصراعات الاجتماعية مكاناً لمعايشة الإيمان الديني، والتفكير فيه، لأنها تمثل السياق الإنساني الأساسي للمجتمعات التي يسودها الظلم. والفكر الديني يقضي بالنظر لهذه المجتمعات بعين الفقراء. وخلاص الأغنياء والعظماء، بقدر ما يكون ممكناً، يكمن في اتخاذ هذه الخطوة بالدقة. ومن هنا ضرورة القيام بتحليل اجتماعي.

وهذا يضعنا بالطبع أمام مشكلتين، الأولى هي قبول خضوع الفكر الديني للتحليل. ومن هنا الجدل بشأن اللاهوت في السياق المعاصر، الذي قام في القرن التاسع عشر، خلال المواجهة بين اللاهوت والتاريخ. والمشكلة الثانية، تكمن في اختيار أسلوب التحليل، لأن التحليل الاجتماعي، مثله مثل بقية مجالات المعرفة، ليس محايداً. وهنا

تـــدخل رســـالة الإنجيل، في حالة المسيحية، والتي تدعو لتبني وجهة نظر الفقراء، والمضـــطهدين، بما في ذلك أسلوب فهم الواقع وتحليله، وهو بالتعبير الفلسفي، أسلوب اكتشاف الواقع. ومن وجهة نظر لاهوت التحرير المسيحي، فإن القيام بتحليل اجتماعي على أساس وجود أبنية ذات عناصر متضادة، كان يتمشى مع مثل هذا الانحياز. وهو يوفـــر أحسن أداة لفهم الآليات الاجتماعية التي تؤدي إلى التخلف التنموي، والتناقضات الاجتماعـــية، والصـــراع بين الطبقات، أي باختصار، إلى الظلم، وسحق الإنسان. فإذا أردنـــا الابتعاد عن الأماكن المشتركة، واللغة المجردة، لا بد من الانغماس في الواقع، والعـــودة إلـــى تقاليد الأنبياء، مع استخدام الوسائل التي توفرها العلوم الإنسانية اليوم، لفهم آليات أكثر تعقيداً من تلك التي كانت تصلح لمجتمعات سابقة على الرأسمالية.

وكـــان رد الفعـــل علـــى هذا المشروع سريعاً وقاسياً، فهو في الواقع، كان يثير التســـاؤل حـــول السلطة الدينية التي كانت تواجه معايير للحقيقة لم تعد ضمن مجالها الأوحـــد. كما أدخل نسبية التحليل كأسلوب للتأمل اللاهوتي، الأمر الذي يهز من نظرة معيـــنة لـــدور اللاهـــوت في محيط المعرفة، وبصفة خاصة، الأخلاقيات الاجتماعية للمســـيحية، وكذلك للإسلام التقليدي. وأخيراً، أعطى لخصوم لاهوت التحرير الفرصة للـــربط بين المشروع التحليلي، وأدواته، وبين الفلسفة الماركسية الملحدة، التي صارت فـــي بعض بلدان الكتلة الاشتراكية، الدين الجديد للدولة. ولم يكن هذا الخلط في الأمور علمـــياً ولا أميـــناً، ولكنه واكب استراتيجية الحرب ضد الشيوعية، التي بررت لا فقط التلاعبات الثقافية، وإنما التحالفات السياسية المشبوهة للغاية.

وقد دفع الكثير من اللاهوتيين ثمن هذا الالتزام الثقافي غالياً، ففُرض الحظر على كـــتاباتهم، ومُنعـــت تعالـــيمهم، وفقـــد البعض منهم حياته، مثل إيناسيو إيلاكوريا في السلفادور، ومحمود محمد طه في السودان.

٤-البعد الأخلاقي

فـــي المســـيحية، يكـــون الحكـــم الأخلاقـــي المستلهم من روح الإنجيل راديكالياً بالضـــرورة، إذ لا يمكن التنازل عندما تكون كرامة الإنسان مهددة. ومع ذلك فالتأمل فـــي المـــبادئ الاجتماعية التقليدية للكنائس المسيحية، وبالمثل لبقية الديانات، يبين أن الأخلاقـــيات تحـــل كثيراً محل التحليل، فتُدان الانتهاكات والإساءات بدلاً من مهاجمة مـــنطق النظام. والمعروف أن منطق النظام الرأسمالي يحول جميع الحقائق إلى سلع، ويســـتخدم هذا المعيار لإدارة المجتمع بكامله، بما في ذلك التعليم، والثقافة، والصحة،

وعدم الأخذ في الاعتبار ما يُطلق عليه في الاقتصاد "غير المحسوسات" مثل نوعية الحياة، واحترام الطبيعة، والعلاقات غير التجارية؛ واستخلاص أكبر قدر من فائض القيمة من العمل، والذي يؤدي، ضمن أشياء أخرى، وبحجة الإنتاجية، إلى إعادة توطين الصناعات في المناطق حيث تقل الأجور؛ وتدمير الطبيعة، عندما لا يؤثر ذلك على الأرباح. وهذه ليست مجرد إساءات، بل هي نتائج حتمية لنظام "السوق الكلي" الذي تدفعه موجة النيولبرالية إلى منتهاه.

وهكذا فالأخلاقيات الاجتماعية لا تعني توجيه النصائح للنظام الاقتصادي، وامتداداته السياسية وإنما تغيير معاييره القياسية، حتى يتمكن كل كائن بشري من تحقيق ذاته مادياً، وثقافياً، وروحياً. والأخلاقيات ذات المرجعية الدينية، التي لا تصل لهذه الأبعاد، لا تستجيب للبعد الروحي للإيمان.

وتركز الديانات الشرقية (الهندوسية والبوذية) على المسار الفردي، أي على الرحمة، واحترام الآخرين، كأساس لاستكمال دائرة "الكارما"، أو الوصول إلى "النيرفانا"، مما يؤدي إلى تحقيق نوع من التنظيم الاجتماعي. وجاءت مواجهة هذه الديانات بالنظام الاقتصادي الرأسمالي متأخرة، وكانت في موقع التخوم لمراكز اتخاذ القرار. ولذلك لعبت دور الأساس لفكر، وإرادة مقاومة السيادة الاستعمارية، وارتبطت بتطور الشعور الوطني، في خضم عملية استعادة الكرامة الجماعية، والثقافة والدين.

ولكن استخدام أدوات التحليل الاجتماعي الاقتصادي لم تتطور داخل هذه الديانات، وذلك جزئياً بسبب أن الوعي بالظواهر بقي مباشراً، لم يدخل ضمن سياق أوسع، وأكثر تجريداً، وجزئياً كذلك، بسبب أن الموقف الفلسفي المعادي للدين من جانب الدوائر الماركسية، منع المفكرين الدينيين من تبنى أدواتها التحليلية. ومع ذلك، فالوزن الذي أسبغته هذه الديانات على البعد الروحي للمقاومات يمثل إضافة كبيرة للاهوت التحرير، كما أثر كذلك، على اتجاهات المفكرين الدينيين المسيحيين من أبناء القارة الآسيوية.

أما الإسلام، فقد مر بتجربة المواجهة على المستويين الثقافي والسياسي، أكثر من الاقتصادي، على الأقل على مستوى الوعي، ومن هنا اقتصار مساهمته على هذين الوجهين من المشكلة. واليوم، تظهر تيارات جديدة على أساس تحليل اجتماعي أكثر وضوحاً. أما عن اليهودية، فقد مرت بخبرة فكر مشابه، مستلهماً تيارات الأنبياء العظام، وقد تطور هذا الفكر في الولايات المتحدة أساساً، ولكنه لم يجد له أي صدى في إسرائيل لأسباب واضحة.

أما في حالة الديانات الأفريقية، أو تلك الخاصة بالشعوب الهند-أمريكية، فقد كان التركيز في المرحلة الأولى، على استعادة الهوية، أي على البعد الثقافي. ولكن سرعان ما أدى هذا الاتجاه الديني إلى ظهور خطر الاقتصار على وجه جزئي من الواقع، مع إهمـال، أو تجاهل تام، للاستغلال الاقتصادي، وتدمير البيئة. والأكثر خطراً من ذلك، أن هـذا الفكر الديني قد استحوذت عليه بسرعة برجوازية جعلت من الأصالة الثقافية، و"الزنوجة"، أيديولوجيتها الأساسية، والأساس لشرعيتها الاجتماعية. ولا يهدد مثل هذا الخطـر الشعوب الهند-أمريكية، لأن البرجوازية لديها من أصول أوروبية أو مختلطة [أوروبـية/أفريقية]. ولكن لوقت طويل، منعت استراتيجية التخفي كسلاح دفاعي، هذه الشـعوب من الوصول إلى نقد اجتماعي صريح، مبني على نظام أخلاقي، ولكن هذه المرحلة بدأ تجاوزها الآن.

٥-الالتزام الاجتماعي باستلهام الدين

كان هناك فرق عميق، وما زال، بين الحركات الدينية للاحتجاج الاجتماعي، وبين الالـتزام الاجتماعي الذي تحركه الدوافع الدينية. فالأولى تجعل أهدافها الترجمة على الأرض "لـنظام" ديني يُفترض أنه يحقق الكمال، أما الثانية، فتخوض نضالاً اجتماعياً بمسـاعدة المعتقدات الدينية. ونجد أمثلة على النوع الأول الكثير من حركات الفلاحين في أوروبا القرون الوسطى، أو الدعوات الدينية المتحمسة المسيحية أو الإسلامية، في الـبرازيل أو جنوب أفريقيا أو السودان، وحتى هبة "التاي بينج"، وجميع محاولات بناء "أورشليم السماوية"، أو مشروعات الإسلام السياسي. أما الأمثلة على التيار الثاني، أي الالـتزام تحـت تأثـير الدين، فنجدها في الجماعات الشعبية القاعدية في البرازيل، أو الفلبيين، أو بين صفوف المثقفين المسلمين.

وإذا كـان لاهـوت التحرير من أسس التضمينات الاجتماعية، فهو في كثير من الأحـيان مـن نتائجها، والأخلاقيات هي حلقة الربط بين الاثنين، بقدر ما تكون مبنية علـى تحلـيل اجتماعي للعلاقات الاجتماعية. وهكذا يمكن للمعتقدات الدينية أن تغذي مبادرات اجتماعية وسياسية تنتقد جذرياً العلاقات الاجتماعية للرأسمالية. وفي المقابل، ينـتج عنها انتقاد للديانات "كما هي في الواقع"، الأمر الذي يدفع للبحث عن الإلهام في الأصول.

مراجع حول الموضوع

. Cultures et mondialisation: resistances et alternatives, Alternatives Sud, Vol. VII (2000), n° 3.

. Theologies de la liberation, Alternatives Sud, Vol. VII (2000), n° 2.

. L'avenir des peuples autochtones, Alternatives Sud, Vol. VII (2000), n° 2.

. TAHA Mahmoud Mohamed, Un islam a vocation liberatrice, Paris, L'Harmattan, 2002.

٤- البعد السياسي *

لا يمكـــن الفصـــل بين عولمة الاقتصاد الرأسمالي، والتي كانت إحدى السـمات الأساسية للنظام منذ نشأته، وبين بعده السياسي، أي الإمبريالية التـي ظهـرت منذ المرحلة التجارية، وأخذت بصفة خاصة شكل تجارة العبيد، ثم اتخذت بعد ذلك شكل الاستعمار، ثم الاستعمار الجديد. واليوم، بعـد اخـتفاء الكتلة الاشتراكية، لم يبق في الميدان سوى اقتصاد السوق الرأسـمالي (الـثالوث: الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان)، تحت نفوذ مشروع الهيمنة للولايات المتحدة، بزواياه المختلفة، وهيئاته المتعددة مثل حلـف الـناتو. ولكـن هذا الوضع يبقى عرضة للسقوط بسبب طبيعته الطفيلـية.وتواكـب المـرحلة الحالـية للإمبريالية، خريطة للصراعات المـتوقعة مسـتقبلاً، الأمـر الذي يباعد بين المراكز المختلفة للاقتصاد العالمي.

أ-العولمة والإمبريالية

لقـد كـان الـنظام الرأسمالي منذ نشأته ذا طابع عالمي، ومن المهم أن تعترف الحـركات الاجتماعية بهذه الحقيقة. ومع ذلك، فطوال مراحل توسعها العالمي، لم تقم الرأسـمالية أبـداً بجعـل العـالم متجانساً، بل قد زادت من اللامساواة في التنمية بين المراكز النشطة السائدة، والتخوم المسودة، التي شكلتها تلك المراكز، وأحدثت استقطاباً في الثروة والسلطة، لم يعرفهما العالم من قبل. فالإمبريالية والاستقطاب وجهان لعملة واحـدة، ألا وهي التوسع العالمي للرأسمالية القائمة بالفعل. والإمبريالية ليست مرحلة مـن الرأسـمالية، حـتى وإن كانت عليا، بل هي لصيقة منذ البداية بتوسعها. وقد مر الغـزو الإمبريالـي للعالم على يد الأوروبيين، وأبنائهم في أمريكا الشمالية بمرحلتين، ولعلـه يـبدأ مـرحلة ثالـثة حالـياً، وانتظمت المرحلة الأولى لهذا الانتشار المدمر للإمبريالـية، حـول غزو الأمريكتين في إطار النظام التجاري (المركانتيلية) لأوروبا الأطلنطـية لـتلك الحقـبة، وانتهـت بتدمـير الحضارات الهندية الأمريكية، وفرض المسـيحية/الإيبـيرية علـيها، أو إبادتهـا بالكامل. وأدت إبادة السكان الأصليين، إلى

---

*سمير أمين

ضرورة تجارة العبيد الأفريقيين سيئة الذكر، "لتثمين" المناطق المفيدة من القارة. وأنتج هذا التدمير الذي ترتب على هذه المرحلة الأولى من التوسع الرأسمالي العالمي ــ فيما بعد ــ قوى التحرير التي طعنت في منطقه (حدثت أول ثورة في القارة في نهاية القرن الثامن عشر، وكانت ثورة العبيد في سان دومنجو ــ هايتي الآن).

وتأسست المرحلة الثانية من التدمير الإمبريالي على الثورة الصناعية، واتخذت شكل الخضوع الاستعماري لآسيا وأفريقيا، وكان هدفها الحقيقي هو "فتح الأسواق"، والاستحواذ على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. ولكن للمرة الثانية، لم يتنبه الرأي العام الأوروبي لهذه الحقائق، وتقبل الخطاب التبريري الجديد لرأس المال، ألا وهو "مهمة نشر الحضارة". وهذه المرحلة الثانية للتدمير الاستعماري هي المسئولة عن أكبر مشكلة واجهت البشرية خلال تاريخها، وهي الاستقطاب الخطير الذي جعل نسبة اللامساواة بين الشعوب ترتفع من ١ إلى ٢ على الأكثر في عام ١٨٠٠ بالنسبة لحوالي ٨٠% من سكان العالم، إلى ١ إلى ٦٠ اليوم، حيث لا يتجاوز سكان المناطق المستفيدة نسبة ٢٠% من البشرية.

وكانت هذه الإنجازات الجبارة للحضارة الرأسمالية، في الوقت نفسه، الدافع لأعنف المواجهات بين القوى الإمبريالية التي مرت بها البشرية. ولكن العدوان الاستعماري أنتج مرة أخرى، **القوى الجديدة التي حاربت مشروعه، وهي الثورات الاشتراكية، وثورات التحرر القومي**، وحقق نجاح هذه القوى نصف قرن من الهدوء النسبي ــ ما بعد الحرب العالمية لثانية ــ الذي غذى الوهم بأن الرأسمالية ستتحضر، مضطرة إلى ذلك. وهذا الانتصار لحركات التحرر، الذي انتزع الاستقلال السياسي للبلدان الآسيوية والأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية، وضع حداً للنظام الاستعماري. وهنا تعلمت الطبقات الحاكمة في البلدان الاستعمارية أن عليها أن تتخلى عن نظرتها التقليدية التي تربط بين ازدهار اقتصادها الرأسمالي المحلي ونجاح توسعها الإمبريالي.

وهنا بدأت الطبقات الحاكمة لدول أوروبا الغربية والوسطى الرأسمالية لما بعد الحرب، مشروعاً جديداً، وهو بناء أوروبا، وهو مشروع يؤدي بطبيعته إلى نتيجة مزدوجة وهي وضع حد للصراعات بين الأوروبية، وفي الوقت ذاته "الاستعمار القديم". ولا يعني هذا أنها قبلت التخلي عن مزايا الاستعمار ببساطة، فهي لم تتخل عنها إلا بعد أن سارت الحروب الاستعمارية لما بعد الحرب العالمية الثانية لمصلحة الشعوب الثائرة. وقد بدا لها أن بناء مجال أوروبي كبير، ومتقدم، وغني، يمتلك إمكانيات تكنولوجية وعلمية من الدرجة الأولى، وكذلك تقاليد عسكرية عريقة، سيوفر

لهـا بديـلاً متيـناً تـبدأ علـى أساسـه مرحلة جديدة من التراكم الرأسمالي، بدون "مستعمرات"، أي على أساس شكل جديد من العولمة.

ولا شك أن هذا البناء البعيد حتى الآن عن الاكتمال، والذي يمر بأزمة قد تحد من مـداه، يـبقى صعباً، فالحقائق القومية التاريخية تضغط عليه كثيراً. وفضلاً عن ذلك، فالارتـباط بيـن هـذا المجـال الاقتصادي والسياسي الأوروبي، وبين النظام العالمي الجديـد، وهـو الآخر تحت الإنشاء، ما زال ملتبساً بل غائماً. فهل المطلوب هو خلق مجال اقتصادي ينافس المجال الكبير الآخر الذي تمثله الولايات المتحدة؟ وكيف ستؤثر هذه المنافسة على العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة مع بقية العالم؟ وهل سيواجه المتنافسون بعضهم بعضاً مثل القوى الإمبريالية للحقبة السابقة؟ أم هل سيعملون سوياً؟ وفـي هذه الحالة هل سيمارس الأوروبيون هذه الإمبريالية الجديدة بالتفويض، سائرين فـي أعقـاب الخطى السياسية للولايات المتحدة؟ وما هي الشروط لانضواء هذا البناء الأوروبي المعني تحت لواء عولمة تضع حداً نهائياً للإمبريالية؟

نحن مواجهون اليوم ببداية انتشار موجة ثالثة من تدمير العالم، من قِبَل التوسع الإمبريالـي. شـجعها انهيار النظام السوفييتي وأنظمة الوطنية الشعبوية للعالم الثالث. وأهـداف رأس المال المسيطر لم تتغير ــ التحكم في توسع الأسواق، ونهب الموارد الطبيعـية للكـرة الأرضية، والاستغلال المفرط لاحتياطي القوى العاملة في التخوم – علـى الرغم من أنها تعمل في ظل ظروف جديدة، وتختلف كثيراً من بعض النواحي، عـن تلـك التـي كانـت تمـيز المرحلة السابقة من الإمبريالية. وقد تجدد الخطاب الأيديولوجـي المخصص لتحقيق التفاف الرأي العام لشعوب الثالوث المركزي، وأخذ يتأسـس علـى أفكار مثل "واجب التدخل" دفاعاً عن "الديمقراطية"، و"حقوق الشعوب"، و"الحـق الإنساني". وبقدر ما يظهر أمام شعوب آسيا وأفريقيا بوضوح، ما يحتويه هذا الخطـاب مـن سخرية لما يمثله من ازدواج في المعايير، فإن الرأي العام الأوروبي يلتف حوله بالسهولة ذاتها التي التف بها حول خطاب المراحل السابقة للإمبريالية.

فضـلاً عـن ذلـك، فالولايات المتحدة تستخدم لهذا الغرض استراتيجية تستهدف فـرض سيطرتها المطلقة بجر حلفائها في الثالوث وراءها بإبراز قوتها العسكرية. وقد حققـت حـرب كوسـوفا نتائج حاسمة في هذا الصدد، كما يتضح من استسلام الدول الأوروبـية أمام وجهة النظر الأمريكية بشأن "الرؤية الاستراتيجية الجديدة" التي أقرها حلـف الأطلنطي، في ٢٣-٢٥ أبريل ١٩٩٩، بعد "الانتصار" في يوغسلافيا مباشرة. وفـي هـذه "الـرؤية الجديـدة" (التي يسمونها عبر الأطلنطي "مبدأ كلينتون")، تتسع

مســئوليات حلــف الأطلنطي لتشمل عملياً كل آسيا وأفريقيا (فالولايات المتحدة تحتكر لنفســها حق التدخل في أمريكا منذ "مبدأ مونرو")، وبذلك تعترف بأن حلف الأطلنطي ليس حلفاً دفاعياً، وإنما الأداة الهجومية للولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته، أعيد تحديد مهــام الحلــف بعبارات غامضة، حسب الطلب، تشمل "تهديدات" جديدة (مثل الجريمة الدولية، و"الإرهاب"، والتسلح "الخطير" للبلدان خارج الحلف، إلخ.)، الأمر الذي يسمح بتــبرير أي عدوان يفيد الولايات المتحدة كالهجوم على العراق مثلاً. وفضلاً عن ذلك، فقــد تخلص حلف الأطلنطي من ضرورة التحرك بناء على تفويض من الأمم المتحدة، التي تُعامل بازدراء يماثل ما كانت تُعامل به القوى الفاشية، عصبة الأمم.

وتهــتم الولايــات المــتحدة بتغلــيف مشروعها الإمبريالي في إطار لغة "المهمة التاريخــية للولايــات المــتحدة"، واليوم تتحدث عن الحرب ضد الإرهاب، أو تجارة المخدرات. وهكذا، يقدم المسئولون الأمريكيون، بمن فيهم الليبراليون ــ ممن يعتبرون أنفسهم على يسار المجتمع ــ الهيمنة الأمريكية على أنها بالضرورة "خيِّرة"، ومصدر للــتقدم، والوعــي والممارســات الديمقراطــية، وسيســتفيد منها بالتأكيد أولئك الذين يعتــبرونهم منتفعيــن وليســوا الضــحايا. وهذا الخطاب يربط بشكل آلي بين الهيمنة الأمريكــية، والســلام العالمي، والتقدم المادي، كأفكار لا تنفصل عن بعضها البعض، ولكــن الحقــيقة غــير ذلك بالمرة. وانضمام الرأي العام الأوروبي، وخاصة أغلبيته اليســارية، لهــذا المشــروع، لا يمكن إلا أن تكون له نتائج مأساوية. وتلعب وسائل الإعــلام دوراً يفسر جزئياً هذا الانضمام، ولكن الأوروبيون يعتقدون، فضلاً عن ذلك، أنــه ما دامت الولايات المتحدة، وبلدان الاتحاد الأوروبي، "ديمقراطية"، فإن حكوماتها لا يمكــن أن "تنــتوي الشر"، فهذا دور محجوز للدكتاتوريات في البلدان الشرقية فقط. وهذا الاعتقاد يجعلهم ينسون الوزن الحاسم لمصالح رأس المال المسيطر. وهكذا يبقى الرأي العام الغربي راضياً عن ضميره المستريح.

ب-مشروع الهيمنة للولايات المتحدة

تمــثل الجيوسياسية العالمية الإطار الذي تعمل فيه استراتيجيات دول راس المال الســائد، **وتتميز اللحظة الراهنة بقيام مشروع أمريكي شمالي للهيمنة العالمية**. وهذا المشــروع يحــتل، فضلاً عن ذلك، المسرح العالمي وحده، إذ لا يوجد حالياً مشروع مضــاد يعمل على الحد من مجال تحكم الولايات المتحدة، كما كان الحــال في مرحلة القطبية الثنائية (١٩٤٥-٩٠)؛ والمشروع الأوروبي، مع التباس أصله، قد دخل مرحلة

مـن التراخـي؛ كما تخلت بلدان الجنوب، التي تطلعت في مرحلة باندونج (١٩٥٥-٧٥)، إلـى الوقـوف جـبهة واحـدة ضد الإمبريالية الغربية، عن ذلك؛ أما الصين، التي تقف وحدهـا، فلـم يعد لها من طموح سوى حماية مشروعها القومي (وهو ذاته ملتبس)، ولم تعـد تتقدم للعب دور نشط في تشكيل العالم. والهيمنة تبقى دوماً متعددة الأبعاد، ونسبية، وعرضـة للخطـر. متعددة الأبعاد، بمعنى أنها ليست فقط اقتصادية (إنتاجية مرتفعة في القطاعـات الحاكمـة للإنـتاج، والمـبادرة فـي الاختراع التكنولوجي، ووزن حاسم في المـبادلات الـتجارية العالمـية، والتحكم في العملة الرئيسية للنظام، إلخ.)، وإنما سياسية، وأيديولوجـية (بـل ثقافية)، وعسكرية. وهي نسبية لأن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليس إمـبراطورية عالمـية يـتحكم فـيها مركز واحد. فمركز الهيمنة مضطر للوصول إلى حلـول وسـط مـع الآخريـن، حـتى إذا كانوا في وضع مَسود، فما بالك إذا ما كانوا يرفضـون هـذا الوضع. ومن هنا فالهيمنة مهددة على الدوام بتطور علاقات القوى بين الشركاء في النظام العالمي.

وإذا نظـرنا فـي البعد الاقتصادي بالمعنى الضيق، كما يقاس بالتقريب بمقدار الناتج المحلـي الإجمالـي للفـرد من السكان، أو بالاتجاهات البنيوية للميزان التجاري، لوجدنا أن الهيمـنة الأمريكـية الساحقة عام ١٩٤٥، قد توارت في أعوام الستينيات والسبعينيات، أمـام الـتقدم الكبـير الذي حققه الأوروبيون واليابانيون. ولا يكف الأوروبيون عن ترديد أن الاتحـاد الأوروبـي هـو القـوة الاقتصادية والتجارية الأولى على المستوى العالمي. وهـو تأكـيد متسـرع بعـض الشيء، لأنه مع وجود سوق أوروبية مشتركة، بل عملة أوروبـية مشـتركة، إلا أنه لا يوجد اقتصاد أوروبي واحد (أو ليس بعد). فلا يوجد نظام إنـتاج أوروبي، كنظام الإنتاج الأمريكي، كما لا توجد شركات متعدية الجنسية أوروبية، وإنمـا بريطانـية أو ألمانـية أو فرنسية فقط. والاستثناء الوحيد هو الشركات التي نتجت مـن الـتعاون بيـن الـدول في القطاع العام، ومن أولها إير باص. ولا يوجد تداخل بين رؤوس الأمـوال القومـية الأوروبـية، أو بتعبير أدق، لا يزيد التداخل بينها عن التداخل بيـن كـل من الدول الأوروبية وبين الولايات المتحدة أو اليابان. وهكذا، إذا كانت أنظمة الإنـتاج الأوروبـية تـتآكل أو تضعف بسبب هذا "الاعتماد المتبادل المعولم" فإن هذا يتم لمصـلحة العولمـة، والقـوى المسيطرة عليها، وليس لمصلحة "التكامل الأوروبي" الذي يكاد لا يكون له وجود بعد.

وإذا أخذنـا فـي الاعتـبار قسـمات أخـرى مـن الحياة الاقتصادية مثل الابتكار التكنولوجـي، أو دور العملـة المحلـية فـي نظام النقد العالمي، لوجدنا مزيداً من نقص

التماثل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ففيما يتعلق بالابتكار التكنولوجي، فإن التفوق العسكري الأمريكي الذي لا شك فيه، يستند إلى تقدم تكنولوجي مؤكد، وهو الدافع إليه. والبحث التكنولوجي الموجه للأغراض العسكرية يُنتِج ثماراً تعود للمجالات السلمية بفوائد بينة (الإنترنت مثلاً). أما فيما يتعلق بالمزايا التي يحققها اقتصاد الولايات المتحدة من استخدام الدولار كعملة لتسوية الحسابات الدولية (الأمر الذي يسمح لها بالإبقاء على عجز دائم في ميزان المدفوعات، وبذلك يخفف من آثار فقدان التنافسية في الأسواق العالمية)، فإنه لا يبدو أن اليورو يهددها.

والعولمة، التي تُقدم دائماً على أنها قَدَر يفرضه "التقدم الاقتصادي"، والتحول الإيجابي للمجتمعات الذي يُعزى إليه، هي في الحقيقة استراتيجية للهيمنة، تعمل على تحقيق السيطرة المزدوجة للولايات المتحدة على "الحكم الاقتصادي للعالم"، الذي تحققه مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية، الدولية في الظاهر، ولكنها في الواقع تقع تحت سيطرة الشركات متعدية الجنسية (الأمريكية أساساً)، من جهة، والحكومة الأمريكية، من جهة أخرى، وكذلك على حكمه سياسياً وعسكرياً. والولايات المتحدة تعرف جيداً، أنه بدون سيطرتها العسكرية، فإنها لن تستطيع أن تفرض على العالم تمويل العجز الدائم في الادخار، وهو الشرط للمحافظة بشكل مصطنع، على وضعها الاقتصادي. وهذه الهيمنة التي تجري إقامتها بشكل دائب منذ ١٩٤٥، اضطرت لقبول التعايش السلمي الذي فرضته عليها القوة العسكرية للاتحاد السوفييتي وبعد طي صفحة الحرب الباردة، وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان "تهديده" المزعوم هو المبرر لإقامة النظام العسكري للولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة لم تقم بتفكيك هذا الجهاز، وإنما على النقيض، قامت بتقويته، ومد نفوذه إلى المناطق التي لم يكن يتحكم فيها قبلاً. وكان الهدف من قرار واشنطن إقامة نظام للدفاع ضد القذائف البالستية، هو كذلك، إعادة تنشيط الاقتصاد الأمريكي بزيادة نفقات الدفاع (كينزية عسكرية).

وللاستراتيجية العالمية الأمريكية خمسة أهداف: ١) تحييد وإخضاع الشركاء الآخرين في الثالوث (أوروبا واليابان)، وتحديد قدرة هذه الدول على التحرك خارج إطار الحضن الأمريكي؛ ٢) تأكيد سلطة حلف الأطلنطي، وتحويل أجزاء العالم السوفييتي السابق إلى توابع على نظام أمريكا اللاتينية؛ ٣) التحكم بلا شريك في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى ومواردهما البترولية؛ ٤) تفكيك الصين، وضمان خضوع البلدان الكبيرة الأخرى (الهند والبرازيل)، ومنع قيام كتل إقليمية تستطيع

التفاوض حول شروط العولمة؛ ٥) تهميش مناطق الجنوب التي لا تمثل قيمة استراتيجية.

ويُبنى هذا التدخل الاستراتيجي على ثلاثة مبادئ: ١) استبدال حلف الأطلنطي بالأمم المتحدة، ببساطة كأداة لإدارة النظام العالمي، وتأكد هذا في أعقاب حرب كوسوفا، بتوسيع مجال الحلف الجغرافي، وصياغة مسئولياته بشكل مبهم يسمح لواشنطن باستخدامها وفقاً لأغراضها؛ ٢) اصطفاف الدول الأوروبية وراء الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة؛ ٣) اختيار الأساليب العسكرية التي تدعم التفوق الأمريكي (استخدام الطائرات لإلقاء القنابل دون مخاطرة، واستخدام القوات الأوروبية المعاونة للتدخل البري فيما بعد).

ويعني اصطفاف الدول الأوروبية خلف أهداف الولايات المتحدة اختفاء المشروع الأوروبي، وذوبانه اقتصادياً وسياسياً. فما الذي يبقى اليوم من المشروع الأوروبي؟ لقد حل محله مشروع شمال أطلنطي (أو ربما للثالوث فيما بعد) تحت القيادة الأمريكية. ويشهد التفاف أوروبا (واليابان) حول العولمة الاقتصادية الليبرالية، وكذلك وراء الهيمنة السياسية والعسكرية الأمريكية، على هذا البعد الأساسي للواقع، ألا وهو أن مصالح رأس المال المسيطر في الثالوث متوافقة. **فالخيار الوحيد الذي قد يعني شيئاً لأوروبا هو أن يجري بناؤها بهدف إقامة عالم متعدد الأقطاب.** وكان هامش الاستقلال الذي يترتب على هذا الاختيار، سيسمح بخلق مشروع اجتماعي مقبول اجتماعياً، في إطار التقاليد الإنسانية الأوروبية. ولكن أوروبا، باختيارها العولمة الليبرالية، قد تخلت عن استخدام قدرتها التنافسية الاقتصادية، وجرت وراء الطموحات الأمريكية.

ولكن هذه القوة المسيطرة للولايات المتحدة لا تمثل مع ذلك، قوة لا تقهر، فعلى الرغم مما تملكه من وسائل عسكرية، فالرأي العام الأمريكي يمثل عقبة في سبيلها لأنه لا يقبل الحرب إلا إذا كانت "بلا مخاطر"، كذلك تقوم عقبة تمويل مثل هذه الحروب. ويقدم البعض فكرة أن هذه الهيمنة العسكرية ليست قابلة للدوام لأنها تكلف الكثير، وأن المجتمع الأمريكي ذاته غير مستعد لتحمل هذه التكاليف. ونتحفظ على هذه الافتراضات لسببين على الأقل؛ الأول هو أن أي تخفيض كبير في نفقات التسلح الأمريكي سيلقي بالبلاد في خضم أزمة لا تقل في خطورتها عن أزمة أعوام الثلاثينيات. والواقع أن الولايات المتحدة لم تخرج من هذه الأزمة إلا عن طريق المغالاة في التسلح خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. واقتصادها اليوم مشوه تماماً،

فحوالـــي ثلــث النشـــاط الاقتصــــادي مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر، "بالمركب العســكري". والســـبب الثاني هو أن الهيمنة تحقق المكاسب، وذلك بسبب المزايا التي يحققهـــا دور الــدولار كعملة عالمية للتبادل. ولذلك فالقبول بالتقليل من دور الولايات المــتحدة في المجال العالمي سيعني إصلاح النظام المالي العالمي، والتخلي عن الدور المميز للدولار، وبالتالي لن يحقق قدراً من "التوفير"، بل على النقيض سيقللَ من ورود رؤوس الأموال التي تخدم مصلحة البلاد.

وهذه النقطة الأخيرة في غاية الأهمية، فهيمنة بريطانيا وأوروبا في القرن التاسع عشر، كانت ترتكز على معدل ادخار مرتفع، وعلى تصدير رؤوس الأموال، وبالتالي كانــت تمــول التنمية (بالمعنى التقليدي للكلمة) للتخوم (بتمويل إنشاء السكك الحديدية والموانئ في الأرجنتين، والهند، وغيرهما). أما الهيمنة الأمريكية فلا ترتكز على مثل هــذه المشروعات، بل بالعكس، فالولايات المتحدة مستورد كبير لرأس المال من بقية بلدان العالم، حيث إن معدل الادخار لديها صفر، ورفاهيتها تعتمد على إفقار الآخرين. ومــن الواضـــح أن هــذا الوضـــع الطفيلي لا يمكنه الاستمرار على المدى الطويل. والمعـــركة المـــزدوجة مـــن أجل الديمقراطية، والتقدم، لا يمكن أن تنجح إذا صاحبها الخضوع للهيمنة الأمريكية.

ج- شكل الصراعات الدولية المتوقعة

تضاعف الأزمة من حدة التناقضات داخل كتلة الطبقات المسيطرة سواء في بلدان الاتحـــاد الأوروبي، أو في روسيا، أو بلدان العالم الثالث. ولا شيء يدل بداهة أن هذه التناقضات سيجري التغلب عليها بالأساليب الديمقراطية. وبصفة عامة، تحاول الطبقات المســيطرة المتصارعة، أن تمنع الشعب من التدخل في الجدل الدائر، سواء بالتلاعب بالـــرأي العـــام (وبذلـــك تحافظ على مظهر الديمقراطية)، أو باللجوء المباشر للعنف. والمنـــتظر أن هذه الصراعات ستتخذ أبعاداً دولية، فتقف دول أو مجموعات من الدول فـــي مواجهـــات، بعضها مع البعض. ومن الآن، نلاحظ بوادر الصراع بين الولايات المتحدة وأصدقائها الأوفياء في اليابان وأستراليا من جهة، وبين الصين وبقية دول آسيا مـــن جهـــة أخـــرى. ولـــيس من الصعب تصور تجدد الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا فيما لو نجحت هذه الأخيرة في الخروج من المستنقع الذي وقعت فيه.

كذلـــك مـــن المنـــتظر أن تظهـــر الصراعات، المستترة حتى الآن، بين الاتحاد الأوروبـــي (أو بعـــض بلدانـــه)، واليابان، وبين الولايات المتحدة، وأن تتضخم، وأن

تـــتمحور حول الصراعات بين الثالوث، وبين روسيا، والصين، والهند، وقارات العالم الثالـــث بصـــفة عامة. وإذا لم تحدث هذه الصراعات، فمشروع الاتحاد الأوروبي ذاته معـــرض للتراجع. ولهذه الأسباب جميعها، يتوقف المستقبل بدرجة كبيرة على الإجابة علـــى الـــتحديات التي تظهر في مناطق العالم المختلفة. ويبدو اثنان من هذه التحديات على أهمية حاسمة في هذا الصدد، وهما أوروبا (بما فيها روسيا)، والصين.

ففـــيما يتعلق بأوروبا، نلاحظ أن المصالح السائدة اليوم (الشركات الكبرى)، تضع اســـتراتيجياتها، مـــثل الولايات المتحدة واليابان، في إطار العولمة الجامحة. ومن هذا المـــنطلق، فهـــي ليســـت العامل الفاعل الذي يمكن أن يقف في طريق هيمنة الولايات المـــتحدة علـــى المســـتوى العالمي، ولا أن يطور رؤية مختلفة للعلاقات بين الشمال والجـــنوب. ومـــن هذا المنطلق كذلك، تدخل العلاقات الجديدة بين الغرب والشرق في أوروبـــا، بشـــكل تلقائـــي في مجال فرض الطابع "اللاتيني الأمريكي" على الشرق، لا الـــتكامل على قدم المساواة. فهل سيستطيع اليسار الأوروبي في الغرب والشرق معاً، وضـــع اســـتراتيجية تكفـــل الوفـــاء بمتطلبات ميثاق اجتماعي تقدمي لكل أوروبا؟ إن الاختـــيارات اللبرالية، وعملية فرض طابع أمريكا اللاتينية على أوروبا الشرقية يقوي مـــن مركـــز ألمانيا داخل الاتحاد، فهل ستقبل بريطانيا وفرنسا وروسيا وضع أوروبا الألمانـــية فـــي المـــدى الطويل؟ وفي الانتظار، فإن الالتفاف حول هذا المشروع يؤكد الهيمـــنة الأمريكـــية العالمية، لأن ألمانيا مثلها مثل اليابان، تلعب ورقة القوى الإقليمية السائرة خلف الولايات المتحدة في القضايا ذات البعد العالمي.

أمـــا تطور الصين، البلد ذي الوزن الكبير علي المستوى العالمي، بفضل حجمها القـــاري، فيمكن أن يندرج تحت أحد السيناريوهات التالية، وجميعها ممكنة: ١) انفجار الـــبلاد (وهـــو الهـــدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة واليابان)، "بتهميش" الشمال والغـــرب الصينيين، وضم الجنوب الشرقي ذي الطابع "الكومبرادوري"، ضمن كوكبة إقليمـــية مصنعة، وإنما تحت سيادة اليابان، والولايات المتحدة؛ ٢) استمرار المشروع الوطنـــي الصـــيني، القائم على أساس النجاح النسبي لسياسة إعادة التوزيع الاجتماعي للدخـــل بمـــا يســـمح باستمرار التضامن الوطني، وإعادة التوزيع الإقليمي الذي يدعم الاعـــتماد المتـــبادل بين الأسواق الإقليمية الداخلية الصينية، والاستمرار في السيطرة على العلاقات مع الخارج، ووضعها في إطار المشروع الوطني؛ ٣) تدهور السيناريو الســـابق بســـبب فشل سياساته لمحاولة متابعتها دون الخروج من إطار السلطة الحالية (الحـــزب/الدولـــة اللينيني المزعوم). وهذا التدهور قد يؤدي لانفجار البلاد (السيناريو

الأول)، أو لتبلور نظام من الرأسمالية الوطنية السافرة (وغالباً بعيدة عن الديمقراطية)؛ ٤) تطـــور المشروع الحالي إلى اليسار، وتدعيم سلطة القوى الاجتماعية الشعبية، مما يقود البلاد في الطريق الطويل نحو الاشتراكية.

تخطـــط الرؤية الاستراتيجية لرأس المال المسيطر على المدى الطويل، لمتطلبات إدارتهـــا لعملية العولمة الليبرالية. وهذا المشروع "الكبير" قد جرى تشكيله على أساس الإقليمـــية الإمبريالية الجديدة (طبقاً لمبدأ المشاركة في الأعباء)، بربط بعض المجالات الجيو استراتيجية للجنوب، بكل من القوى المكونة للثالوث. ويتسق هذا المشروع للجيل الثالـــث من الإمبريالية، تماماً مع ظهور ما يقرب من الخمسة عشر قطباً إقليميًا وتحت إقليمي تتمتع "بمزايا" داخل منطقتها، ولكنها تسير بأمانة في طريق العولمة "المفتوحة". وهـــذا لا يســـتبعد احـــتمال أن تحـــاول بعض هذه الأقطاب الإقليمية أن توسع مجال استقلالها، فتدخل بذلك في صراع مع العولمة-الهيمنة الأمريكية. وهنا يرد إلى الخاطر حالـــة الـــبرازيل ومـــبادرة "الميركوســـور"، إذا مـــا قررت هذه الأخيرة الابتعاد عن المعتقدات الليبرالية التي تروجها منطقة التجارة الحرة الأمريكية.

ويتبيـــن مدى تعقيد شبكات التحالفات وتضارب المصالح عندما نقدر أن الأقطاب الـــثلاثة للثالوث المركزي بينها صراع جزئي، وإن اتحدت في الوقت ذاته وراء القائد الأمريكـــي، وأن مناطق نفوذ كل منهم في التخوم ليست مستقرة، وأن بعض الأقطاب الإقليمية تعمل على إبراز عملائها الخاصين، إلخ. وهنا تظهر تحالفات وتناقضات، ثم تعـــود وتـــنحل في إطار نظام عالمي دائم التغير، ويصبح التنبؤ مستحيلاً فيما زاد عن المدى القصير المباشر. وفي هذا الإطار العام، يمكن أن نتصور بسهولة مرحلة جديدة مـــن التوســـع الرأسمالي على أساس النمو المتسارع للتخوم النشطة (الصين، وجنوب شـــرق آســـيا، والهـــند، وأمريكا اللاتينية)، وعودة النمو في أوروبا الشرقية والاتحاد الســـوفييتي الســـابق، وكذلـــك فـــي الاتحاد الأوروبي، في حين يُترك العالم المهمش الأفريقـــي والإســـلامي في حشرجة الاحتضار. ويعتمد المشروع على تقوية المبادلات بيـــن المـــناطق النشطة من العالم. ومع ذلك فمن المرجح أنه كلما حدث تقدم في هذا الاتجـــاه، كلما ازدادت المبادلات بين المناطق المعنية، وكلما ازداد الاستقطاب الجديد المبنـــي علـــى الاحـــتكارات الخمسة للثالوث. ومن هذا المنظور، لن يقل التباعد بين مستويات التنمية للمناطق، بل بالعكس ستزداد المسافة بين المراكز والتخوم الجديدة.

ولـــيس مـــن الصعب تصور شكل العولمة المستقبلية المتماسكة مع سيطرة الشكل الجديـــد لقانون القيمة المرتبط بالاحتكارات الخمسة التي تحدثنا عنها أعلاه. وستحتفظ

المراكز المسيطرة تقليدياً بميزاتها، معيدة إنتاج التراتبية الظاهرة: فتحتفظ الولايات المتحدة بهيمنتها العالمية (بفضل مركزها القائد في البحث والتطوير، واحتكار الدولار، واحتكار الإدارة العسكرية للنظام)، وتليها دول الدرجة الثانية (اليابان لمساهمتها في البحث والتطوير، وبريطانيا كشريك مالي، وألمانيا لسيطرتها على أوروبا). وتمثل التخوم النشطة لشرق آسيا، وأوروبا الشرقية وروسيا، والهند، وأمريكا اللاتينية، مناطق التخوم الرئيسية للنظام. وفي دول المركز ذاتها، يؤدي التركيز على الأنشطة المرتبطة بالاحتكارات الخمسة المذكورة، ضمناً، إلى مجتمع يتحرك "بسرعتين"، أي تهميش أجزاء كبيرة من السكان عن طريق الفقر، والأنشطة الصغيرة، والبطالة.

وفي مواجهة هذا السيناريو المرتبط بمنطق النظام القائم، توجد آفاق أخرى سنفصلها في القسم التالي، وكانت مستهدفة في المطالب المرفوعة في عدد من الالتقاءات الجارية للحركات الاجتماعية في بداية هذا القرن الجديد. وأدت العسكرة المتزايدة للسياسة العالمية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلى إعادة تنشيط الحركات من أجل السلام، والتي ستأخذ دوراً متزايداً، كما يؤمل، في عولمة المقاومات، وصياغة البدائل.

الجزء الرابع

البحث عن البدائل

إن المقاومات والصراعات الاجتماعية حبلى بالبدائل. لقد صاغ التاريخ الطويل للحركة العمالية وللمنظرين لنضالها، وكذا تاريخ النضال ضد الاستعمار، وفي تاريخ أقرب، للحركة من أجل عولمة بديلة، مشاريع جديدة، وجرب أشكالاً من الحياة الجماعية البديلة لمنطق الرأسمالية. ومع سقوط الاتحاد السوفييتي، تبلور الفكر الوحيد الرؤية حول الشعار "لا بديل"، ولكن تطور التقاء الحركات الاجتماعية، والتحليل الأكثر عمقاً لأسباب الفشل للاشتراكية القائمة بالفعل، قد سمحا بنظرة جديدة للبدائل. والقسم التالي لا ينوي قتل الموضوع بحثاً، وإنما رسم تخطيط مبدئي للاتجاهات التي بدأت تظهر بناءً علي بعض المعايير، والتطوير (أما المعايير المتعلقة بتنظيم هذه البدائل فستكون موضوعاً لتأملات تالية)، لمحاولة الوصول إلى أهم الرؤى المستقبلية المعاصرة.

١-نموذج التنمية *

الرأسمالية المعولمة هي بالضرورة استقطابية وفقاً لنموذج يستبعد "لحاق" التخوم بالمركز، ومن هنا حتمية تغيير النموذج، والبحث عن تنمية مرتكزة على الذات، ومنفصلة، أي قادرة على الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للسكان، وليس على متطلبات التركيز الشديد للثروة. والإقليمية الاقتصادية هي أحد التعبيرات الملموسة عن هذا النموذج.

التنمية مفهوم أيديولوجي يفترض تحديد المشروع الاجتماعي الذي يستهدفه، بما في ذلك القيم والآليات المستخدمة. وإذ يخشى "الواقعيون" أن يكون المشروع مجرد التعبير عن فردوس مفتقد أو يوطوبيا خيالية، فهم يستوعبون التنمية "الممكنة" (الوحيدة الممكنة)، على أنها التكيف الذكي مع الاتجاهات التلقائية للنظام الرأسمالي، ويختصرون مفهوم التنمية إلى مجرد التوسع في السوق (على أساس العلاقات الاجتماعية الخاصة بالرأسمالية)، وبذلك يتفادون أي هدف من التحول الكيفي الذي يتجاوز المنطق الأساسي للنظام.

وهم لا يكتفون بالتسوية بين النمو (كما تحدده معايير التراكم الرأسمالي) وبين التنمية، ولكنهم يخضعون القيم الجماعية في مجموعها للرشاد الوظيفي كما تحدده أهداف السوق. ولكن **الرأسمالية المعولمة القائمة في الواقع استقطابية بطبيعتها**، مما يقضي على أي أمل في لحاق "التخوم" يوماً ما "بالمركز". وفي هذه الظروف، تواجه التنمية تحدياً مزدوجاً، وهو تطوير القوى الإنتاجية (للحاق الجزئي على الأقل)، وتحقيق "شيء آخر" (التخلص من المنطق الضيق للرأسمالية).

إن مفاهيم التنمية المعتمدة على الذات، وتحديد المضمون الاجتماعي لها (برجوازي، أو دولة، أو وطني شعبوي)، المتماسك بأهدافه والممكن تاريخياً، والوسائل الواجب اعتمادها لتحقيق ذلك، والأفق المنظور في المدى الطويل لمشروع المجتمع العالمي الذي تتحقق من خلاله الخطوات

---

* سمير أمين، نص مستخلص من كتاب: "ما بعد الرأسمالية الشائخة"، باريس، المنشورات الجامعية الفرنسية، ٢٠٠١.

المتخذة، والتحولات الممكنة، هذه جميعها تقع في مركز إشكاليات التنمية، وتبين حدود النموذج. وبذلك يكون هذا النموذج هو انتقاد للعالم القائم بالفعل بجميع أبعاده، ومن هنا يعبئ الخيال الخلاق الحالم باليوطوبيات. وفيما يلي سنشرح الوجه المعتمد على الذات والمنفصل لهذا النموذج.

أ-الطبيعة الاستقطابية بالضرورة للرأسمالية المعولمة

عندما ننظر بشكل مجرد للرأسمالية كطريقة للإنتاج، نجدها مؤسسة على السوق المتكامل بأبعاده الثلاثة (سوق منتجات العمل الاجتماعي، وسوق رأس المال، وسوق العمل). ولكن الرأسمالية كنظام عالمي قائم بالفعل، تقوم على أساس التوسع العالمي للسوق في بعديه الأولين فقط، لأن قيام سوق عالمي حقيقي للعمل غير ممكن بسبب بقاء الحدود السياسية للدول، على الرغم من العولمة الاقتصادية. ولهذا السبب، فالرأسمالية القائمة بالفعل استقطابية بالضرورة على المستوى العالمي، وتصبح التنمية غير المتساوية التي تبنيها، التناقض النامي الأكثر عنفاً في الأزمنة الحديثة، والتي لا يمكن التغلب عليها في إطار منطق الرأسمالية.

ولتحليل الرأسمالية المعولمة، علينا أن نميز بين قانون القيمة، وبين الشكل الخاص لقانون القيمة المعولم. إن الرأسمالية العالمية لا يحكمها قانون القيمة المعروف (الذي يتحكم في طريقة الإنتاج الرأسمالي في شكلها الأكثر تجريداً)، بل يتحكم فيها قانون القيمة المعولم (شكل القانون الناتج من السوق العالمي ذي البعدين). فقانون القيمة العادي يقرر ضمناً أن أجر العمل في جميع أنحاء العالم، يكون متساوياً عند تساوي الإنتاجية. أما قانون القيمة المعولم، فينتج أجراً لعمل غير متساوٍ لإنتاجية متساوية، في حين تتجه أسعار السلع، وأرباح رأس المال نحو التساوي على المستوى العالمي. وينتج الاستقطاب عن هذا الوضع. ولهذا، **فاستراتيجية مرحلة الانتقال الطويلة نحو الاشتراكية العالمية تقضي ضمناً بالانفصال عن نظام معايير الرشاد الاقتصادي المبنية على الخضوع لقانون القيمة المعولم**. وعند التعبير عن هذا المبدأ العام على شكل استراتيجية سياسية واجتماعية، فإنه يعني أن مرحلة الانتقال الطويلة، تمثل عبوراً حتمياً لا يمكن تجاوزه، لبناء مجتمع وطني شعبي مرتبط باقتصاد وطني معتمد على الذات. وهذا البناء متناقض من جميع جوانبه، فهو يجمع بين معايير، ومؤسسات، وطرائق عمل رأسمالية بطبيعتها، مع تطلعات، وإصلاحات اجتماعية تتناقض مع

منطق الرأسمالية العالمية. وهو يجمع بين قدر من الانفتاح على الخارج (متحكم فيه بقدر الإمكان)، وبين حماية متطلبات التحولات الاجتماعية التقدمية، المتناقضة مع المصالح الرأسمالية السائدة.

ب-ضرورة التنمية المعتمدة على الذات، والمنفصلة

كانت التنمية المعتمدة على الذات تاريخياً، الصفة المميزة لتراكم رأس المال في المراكز الرأسمالية، وهي التي حددت شكل التنمية الاقتصادية التي نتجت عنها، وهو أنها تخضع أساساً لحركة العلاقات الاجتماعية الداخلية، مع تقويتها بالعلاقات الخارجية الموضوعة في خدمتها. وفي المقابل، كانت عملية تراكم رأس المال في التخوم، راجعة أساساً لتطور المراكز أو مرتبطة بها، أو "تابعة" بشكل ما. وعلى ذلك فالتنمية المعتمدة على الذات تفترض التحكم في الشروط الخمسة الأساسية للتراكم، التالية:

- التحكم المحلي في إعادة إنتاج قوة العمل، وهذا يفترض، في مرحلة أولى، أن سياسة الدولة تضمن تنمية زراعية تنتج فائضاً من الطعام بكميات كافية، وبأسعار تتمشى مع متطلبات ربحية رأس المال. وفي مرحلة ثانية، أن يتبع الإنتاج الواسع للمنتجات السلعية، التوسع في رأس المال، وفي كمية الأجور.
- التحكم المحلي في وسائل تركيز الفائض، الأمر الذي يفترض لا فقط وجود مؤسسات مالية وطنية، ولكن استقلاليتها بالنسبة لحركة رؤوس الأموال العابرة للحدود كذلك، بما يضمن القدرة الوطنية على توجيه الاستثمار.
- التحكم المحلي في السوق، الذي يصير في مجمله محجوزاً للإنتاج الوطني، حتى في غياب حماية قوية جمركية أو غير جمركية، والقدرة المكملة على المنافسة في السوق العالمي، جزئياً على الأقل.
- السيطرة المحلية على الموارد الطبيعية، وهذا يعني إلى جانب ملكيتها الرسمية، قدرة سلطة الدولة الوطنية على الاختيار بين استغلالها أو الإبقاء عليها كاحتياطي. وبهذا المعنى فإن الدول البترولية التي ليست حرة في الواقع، في أن "تغلق المحبس"، لا تملك هذه السيطرة.
- وأخيراً، السيطرة المحلية على التكنولوجيا، بمعنى أنها سواء أكانت من اختراع محلي أو مستوردة، يكون ممكناً إعادة إنتاجها بسهولة دون الحاجة لاستيراد مدخلاتها الأساسية باستمرار (مكونات، أو معرفة فنية).

أما عن قسمات المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي البادئة في الظهور، فهي لا تلغي المتطلبات الحتمية للاختيارات المعتمدة على الذات والمنفصلة. وفي الواقع، فمنذ ثلاثــة أرباع القرن، ثارت قضية التنمية المعتمدة على الذات والانفصال بالنسبة لجميع الـــثورات التي قامت ضد الرأسمالية القائمة بالفعل. وحدث ذلك في الثورات الروسية والصينية، كما في حركات تحرر شعوب العالم الثالث. وبناءً عليه، يجب دراسة جميع الإجابـــات التاريخـــية علـــى هذه القضية، في ترابط وثيق مع الإجابات على الأوجه الأخـــرى لمشـــكلة تنمية قوى الإنتاج، والتحرر الوطني، والتقدم الاجتماعي، ومقرطة المجـــتمع، بشكل انتقادي دائم، لاستخلاص الدروس من نجاحاتها وفشلها. وفي الوقت نفســـه، ونظـــراً لأن الرأســـمالية تتحول وتتغير، وتتكيف باستمرار مع التحديات التي تواجهها من قِبَل الثورات الشعبية، فإن ظروف وشروط ظهور هذه القضايا تتغير هي ذاتهـــا باســـتمرار. وعلـــى ذلـــك، لا يمكـــن أبداً اختزال التنمية المعتمدة على الذات والانفصـــال إلى مجموعة من الوصفات الجاهزة، التي تناسب جميع الأوضاع، وجميع لحظات التطور التاريخي.

فهـــل تلغـــي العولمة التي يبدو أنها تفرض نفسها مع انتشار الرأسمالية المعاصرة التبايـــن تنمية معتمدة على الذات/تنمية تخوم، لصالح شكل جديد من التنمية المعولمة؟ وهـــل الـــتفاف الأغلبية الساحقة من الطبقات الحاكمة في العالم حول مشروع العولمة النيولبرالـــية، المؤشـــر علـــى أنـــه لم يعد هناك "رأسمال وطني" (وبالتالي برجوازية وطنـــية)، وأن الـــبعد المسيطر لرأس المال، والأكثر حركية، قد صار متعدي الجنسية ("معولـــم")؟ إن هـــذه الفرضية التي انتشرت في الكثير من الأدبيات حول الموضوع، تـــبقى فـــي مركز الجدل. وفي جميع الأحوال، وحتى لو كان الأمر كذلك، فإن رأس المال المعني يبقى من متعلقات الثالوث، ويستبعد من ناديه بلدان الشرق أو الجنوب.

ومـــع ذلـــك **فقـــد دخلنا مرحلة جديدة من العولمة الرأسمالية**، ومن هنا، يظهر الاســـتقطاب بأشـــكال وعـــبر آليات جديدة. ومنذ بدء الثورة الصناعية وحتى منتصف القـــرن الماضي كان الاستقطاب يظهر في الشكل: بلدان مصنعة/ بلدان غير مصنعة. وتصـــنيع التخوم، حتى إن كان غير متكافئ، ينقل الصراع إلى مستويات أخرى وهي: التحكم في التكنولوجيا، وفي المالية، وفي الموارد الطبيعية للأرض، وفي الاتصالات، وفـــي التســـلح. فهـــل يعني ذلك التخلي عن التنمية المعتمدة على الذات، ليحل محلها إعطـــاء الأولوية لخلق قطاعات عالية الكفاءة، قادرة على المنافسة في السوق العالمية، كمـــا يقترح التعبير الجديد عن النظرية القديمة للحداثة؟ إن الأخذ بهذا الاختيار سيثبت

التبايـن بيـن القطاعـات الحديـثة، التي ستستحوذ على جميع الموارد المحلية، وبين الاحتياطي السكانى غير القابل للاستيعاب، والمستمر في حالة الفقر.

وفـي المقـابل، تتطلـب التنمية التي تستحق هذا الاسم، تحولاً منتظماً ومنتشراً، يسـمح للـثورة الزراعـية أن تشق طريقها، ولشبكة من الصناعات الصغيرة والمدن الـثانوية أن تـؤدي وظـائف لا يمكـن الاستغناء عنها لتمكين التقدم العام للمجتمع. وبالطـبع، سـتتوقف المـراحل الملموسـة في إطار هذا المنظور العام، على نتيجة الصراعات الاجتماعية، وتفترض ضمناً نجاح التحالفات الوطنية الشعبية والديمقراطية القـادرة علـى الخـروج من وحل "الكومبرادورية". وعند التطبيق الملموس لسياسة المـراحل، يجب تطوير مفاهيم الكفاءة الاجتماعية بالتدريج بدلاً من المفهوم الرأسمالي الضيق "للتنافسية".

وفي الوقت نفسه، لا يمكن غض الطرف عن المنظور طويل المدى للعالمية على مسـتوى الكوكـب، والاستعداد لها يقتضي قدراً من الانفتاح على الخارج ـ الاختيار المدقـق بشـدة لبعض التكنولوجيات المستوردة، مع إحكام الرقابة عليها بقدر الإمكان حـتى تعمل في خدمة التقدم العام، ولا تصير عقبة في طريقه. **والتقدم العالمي يفرض إقامـة تجمعـات إقليمـية كبـيرة**، خاصة في مجالات التخوم، وغيرها في أوروبا)، وإعطـاء الأولويـة خاصـة. لخلق الوسائل المؤدية للتحديث على المستوى العالمي، وتغيـير طبيعـتها، وتخليصـها بالتدريج من المعايير الضيقة للرأسمالية. وهذا البناء يتطلـب بـدوره تجـاوز الحـدود الضيقة للتنظيمات الاقتصادية الصرف، للتقدم لبناء تجمعات سياسية كبرى، وهي الأساس لعالم متعدد المراكز.

ج- الإقليمية كتعبير عن النموذج الجديد

الإقليمـية مفهوم مبهم لا يمكن تحديده بدقة دون وضعه في إطار منظور الأهداف الاسـتراتيجية للـبلدان المعنية، والتحديات التي تعتقد بوجوب التحرك معاً لتتمكن من التصدي لها. ويبدو أن الإقليمية قد غدت، لأغلبية بلدان العالم الثالث المعاصرة، شرطاً مهمـاً لأي رد على تحدي الاستقطاب الناتج عن تعميق العولمة الرأسمالية المعاصرة. وهـذه الإجابـة تفترض ضمناً إذن، استراتيجيات مؤدية للتنمية المعتمدة على الذات، والانفصـال، على المستوى الوطني، وفي الوقت ذاته على المستوى الإقليمي المعني، بحيث تقدم الإقليمية مساعدة ما لجهود البلدان المشاركة. والعقائدية الليبرالية تدين مقدماً

جميع أشكال الإقليمية، لأن أوضاع التفضيل التي تخلقها تعرقل المزايا المطلقة للعولمة متخطية الحدود.

ومنذ وقت طويل، يقف نظام الحكم في الولايات المتحدة، ومن ورائه البنك الدولي، ضد الإقليمية. وعلى ذلك، فتبنيهما للإقليمية حدث قريب، ولكن الأيديولوجية والاستراتيجية للنظام المسيطر يقترحان مفهوماً وممارسة مختلفين للإقليمية؛ يعتبرانها تجمعاً تابعاً يتكامل مع التجمع الذي يكونه مشروع العولمة النيوليبرالية. والإقليمية في هذه الحالة سير ناقل للعولمة النيو-ليبرالية. وهذا التمييز الأساسي هو المعيار الذي يمكن به التمييز بين الأشكال المؤسسية وبين المشروعات الإقليمية في أوروبا، وأمريكا، وأفريقيا، وآسيا.

لقد أنتج التوسع العالمي للإمبريالية حتماً وباستمرار استقطاباً عبر عن التباين المتزايد بين الثروة والقوة للمراكز من جهة، وبين البؤس والاستهداف للتخوم، من الجهة الأخرى. وقد اتخذ هذا الاستقطاب أشكالاً تاريخية متتالية وثيقة الصلة بالمنطق السائد للتراكم الرأسمالي في كل من مراحل تطوره. وكان النموذج "الكلاسيكي" للاستقطاب عبارة عن تباين واضح بين مناطق مُصنعة (الثالوث الحالي)، وبلدان ومناطق غير مُصنعة (آسيا ناقصة اليابان، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية). وفضلاً عن ذلك، فخلال هذه المرحلة التي استمرت قرناً ونصف القرن (١٨٠٠- ١٩٥٠)، كان النظام الاقتصادي الحديث للأمم المتقدمة، يُبنى بالتدريج، على أسس "وطنية".

واكتسبت الأنظمة الإنتاجية الوطنية المعتمدة على الذات، الخاصة بكل من الدول الرأسمالية المركزية مميزاتها الخاصة من طبيعة التحالفات الطبقية التي أقامتها البرجوازية بهدف إقامة وتثبيت هيمنتها. وقامت هذه التشكيلات الاجتماعية المسيطرة القائمة على تلك الأسس، بدورها بتشكيل الاقتصاد العالمي. وبدا هذا الاقتصاد حينئذ، كاقتصاد دولي حقيقة، أي مكون من نوايا مركزية مستقلة نسبياً، ومتنافسة فيما بينها، ولها تخوم غائمة، هي المجال لتدخلات صراعية بين العواصم.

ومن المفهوم لذلك، أن حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا (وفي أمريكا اللاتينية، تيار "التنمية" لما بعد الحرب العالمية الثانية)، وكذلك الثورات الاشتراكية في البلدان المتأخرة (روسيا والصين)، حددت إجابتها على تحدي الاستقطاب بتبني هدف مزدوج: ١) البدء في حركة تصنيع اعتبرت المرادف للتقدم المُحرّر، واستكمالها لتحقيق اللحاق؛ ٢) بناء الأمة-الدولة، ونظام إنتاج وطني معتمد على الذات، على نمط ما حدث في بلدان المركز، وهكذا تجسدت أيديولوجية الحداثة. وخلال هذه المرحلة

(١٩٥٥-٧٥) المســماة مرحلة باندونج في أفريقيا وآسيا، أنتجت الجهود في اتجاه هذا الــنوع مــن التنمية، عالماً ثالثاً جديداً ملتزماً بالتصنيع وإن جرى ذلك بمستويات غير متســاوية، وبالتالي مختلفة كثيراً. ومن ناحية أخرى، فقد كانت الاستراتيجيات المتبعة لهــذا الهدف "وطنية" بالمعنى الضيق، أي أنها رُسمت ونُفذت في إطار الدولة الوطنية. أما المؤسسات الكبرى التي كانت تجمع بلدان العالم الثالث، أو مجموعات منها، فكانت إما ذات طابع سياسي (لمقاومة ضغط القوى الغربية)، أو هدفها الاقتصادي هو الدفاع عــن المصــالح المشتركة في مواجهة رأس المال المسيطر، لا محاولة المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

واســتنفدت هــذه الاســتراتيجية إمكانــياتها بسرعة، ووصلت إلى نهاية حدودها التاريخــية لأســباب مخــتلفة، وأثبتــت بذلــك استحالة تحقيق وهم "اللحاق بالاعتماد المتــبادل". وواجهــت المحاولة الجماعية لبلدان العالم الثالث لإطالة أمد هذه المرحلة الوطنية عن طريق التفاوض من أجل شروط دولية أحسن (اقتراح الدول غير المنحازة الذي قُدم عام ١٩٧٥، من أجل "نظام اقتصادي دولي جديد")، الرفض من جانب القوى الغربية، تمهيداً لهجومها المضاد ابتداءً من عام ١٩٨٠. ولم تكن مرحلة ما بعد الحرب العالمــية، والتــي طويت صفحتها اليوم، مجرد مرحلة دخول بلدان التخوم في عصر التصــنيع، والتوســع الحضــري، والحداثــة، وإنما في الوقت ذاته، أدى تقدم التراكم الرأســمالي في بلدان المركز إلى بداية التفكيك الجزئي والمتزايد لنظم الإنتاج الوطنية (دون أن تقوم مكانها نظم إنتاج معولمة).

فهــل يحقق هذا التطور "فرصة" لبلدان العالم الثالث كما يدعي الخطاب الليبرالي؟ فرصــة تســمح لمن يندمجون "بشكل أسرع وأعمق" في العولمة بالخروج من تخلفهم التاريخــي. **إن الاحتكارات الحديثة التي تقوم عليها ميزات المركز (الثالوث)، تستبعد هــذه الإمكانية، وتبدأ في الواقع، أشكالاً جديدة من الاستقطاب المتزايد.** واليوم، يكاد يكون من الواضح للكافة، أنه من المستحيل لمجتمعات التخوم أن تواجه التحديات التي تمــثلها احــتكارات المركز، على أساس السياسات الوطنية البحتة، سواء على الصعيد الاقتصــادي للــتحدي (بمــا في ذلك التطوير التكنولوجي)، أو على الصعيد السياسي (الأمــن الإقليمي، المكمل الضروري للأمن القومي). هذا هو التحدي الذي يجب على المشــروعات الإقليمــية مواجهــته لتصــير عنصراً في بناء نظام عالمي بديل متعدد المراكز حقيقة. وإليكم بعض الأمثلة.

١-خبرة البناء الأوروبي

يقدم الكثيرون هذه التجربة كمثال يجب أن تحتذيه المشروعات الأخرى في العالم الثالث. ولا شك أن منجزات السوق الأوروبية المشتركة، وإكساب عملية التكامل الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي الشكل المؤسسي، وبداية التكامل السياسي، متقدمة بشكل فائق. ولكن الظروف التاريخية الخاصة بهذه المنطقة المتقدمة من العالم، وهي المسئولة إلى حد كبير عن هذه النجاحات، لا شبه لها من قريب أو بعيد، بظروف تخوم النظام. والبناء الأوروبي جزء من مبادرة أمريكية ـ مشروع مارشال ـ كانت تهدف إلى دعم التجارة بين الأوروبية بصفتها عنصراً أساسياً لإعادة بناء اقتصاد عالمي مفتوح، وليس بديلاً عن هذا الاقتصاد. وحتى عندما حققت أوروبا، فيما بعد، إعادة البناء ولحقت بالولايات المتحدة، لم تعتبر أنها (أو ليس بعد)، ستنفصل عن النظام العالمي.

وللدقة فقد مارست الجماعة الأوروبية سياسة انفصال انتقائية، فالسياسة الزراعية المشتركة، على سبيل المثال، كانت قائمة صراحة على الانفصال بين أسعار المنتجات الزراعية الداخلية عن أسعار السوق العالمي. وكان هذا الاختيار بالفعل، أساس نجاح أوروبا التي استطاعت، بهذه الوسيلة، أن تضمن استقلالها الغذائي أولاً، ثم أن تتحول إلى المنافس الأول للولايات المتحدة في سوق الصادرات العالمية للمنتجات الغذائية. والولايات المتحدة ذاتها، قد عزلت باستمرار سوقها الزراعي الداخلي عن السوق العالمي. وهذا مثل واضح على المسافة التي تفصل بين ممارسات الرأسمالية القائمة في الواقع، وبين الخطاب العقائدي للاقتصاد الليبرالي عن الرأسمالية المتخيَّلة. ولكن في المجالات الأخرى، كما حدث في الصناعة بصفة عامة، فقد حرص البناء الأوروبي على التقريب التدريجي بين أوضاع السوق الأوروبي، وبين تلك السائدة في السوق العالمي، كما يسمى. وفي الوقت ذاته، تدين أوروبا (وكذلك الولايات المتحدة)، أية سياسة انفصالية لدى الآخرين (بلدان العالم الثالث)، حتى إذا كانت انتقائية.

ومما سهل الأمور للبناء الأوروبي، أنه تعلق بنواة من البلدان المتقدمة أصلاً، حيث استطاعت أنظمة الإنتاج القائمة فعلاً أن تتواءم مع بعضها البعض، قبل أن تتفاقم مصاعب تلك العملية، وتستعصي على الحل. والوضع يختلف تماماً في مناطق العالم الثالث، لأن الأمر يقتضي خلق هياكل إنتاجية غير موجودة أصلاً. ويمكن في هذه الحالة تصور أنه من الممكن الاستفادة من المجال المتسع المترتب على الإقليمية، أي بالتخطيط لبناء التكامل بين البلدان المختلفة المتشاركة.

وفي أوروبا، انضم إلى البلدان والمناطق المتقدمة، بلدان أقل تقدماً (كالبرتغال واليونان)، وقد ساعد الثراء المالي للاتحاد الأوروبي بلا شكٍ، على نقل رؤوس أموال (عامة) للمناطق الفقيرة مما غذى الإحساس بأن البناء الأوروبي كان مفيداً لها. ولم يقل أحد بأن هذا الاختيار كان بالنسبة لهذه البلدان، الوحيد الممكن، أو الأفضل، ولكن الاختيارات الأخرى كانت ستقابل بمعارضة القوى السائدة بما فيها الأوروبية، ولذلك بدا أنها مستحيلة سياسياً. كذلك سار الاتحاد الأوروبي بخطى حذرة، على امتداد وقت كافٍ، فالاتحاد الأوروبي استغرق ما لا يقل عن خمسة عشر عاماً ليحقق حرية تبادل عملاته. وفضلاً عن ذلك، فقد جرى هذا التقدم المحسوب والمتحكَّم فيه في مرحلة توسع عالمي قوي (الثلاثون عاماً المجيدة). وهذا النمو العام قد سهل ولا شك، عمليات التكيف، التي صارت أكثر صعوبة عندما أصبح الوضع العام أسوأ حالاً، ابتداءً من أعوام الثمانينيات.

٢-في أفريقيا، الإقليمية لذر الرماد في العيون

توجد في أفريقيا الكثير من مؤسسات التعاون (بل التكامل) الإقليمية، ولكنها من نوع مختلف. وكانت أهمها منظمة الوحدة الأفريقية ــ التي أُنشت عام ١٩٦٣، وحُلت مؤخراً ليقام محلها الاتحاد الأفريقي الأكثر طموحاً ــ والتي كان دورها أول الأمر سياسياً، وكانت وظيفتها الأساسية الحقيقية هي دعم النضال من أجل التحرر للمستعمرات البرتغالية، وزيمبابوي، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، من جهة، ومن الجهة الأخرى، التحكم في الصراعات بين الدول والتحكيم بينها. ومنظمة الوحدة الأفريقية تمثل بديلاً لا طعم له لوحدة كل أفريقيا.

وخلال ما عُرف "بعقود التنمية" (الستينيات والسبعينيات)، كان من السهل نسبياً تأدية وظائف منظمة الوحدة الأفريقية، بسبب ما كانت تحظى به الدول المكونة لها من قدر من الشرعية من قِبل شعوبها. وكانت الإنجازات ــ الفعلية ــ لأشكال التنمية القائمة على القاعدة الوطنية الشعبوية المتعدية للإثنية الموروثة عن حركات التحرر الوطني والتي صارت أحزاباً حاكمة، هي أساس تلك الشرعية. وكانت هذه الأخيرة تستند، ضمن أشياء أخرى، وربما أساساً، إلى الزيادة المستمرة لعدد المستفيدين من التنمية المشار إليها، والتي كانت الأساس الاجتماعي للسلطة. وتكون هذا الأساس الاجتماعي من نواة من "الطبقات المتوسطة" النامية باستمرار (بفضل تقدم التعليم)، والتي تكونت حولها غمامة من المنتفعين من الطبقات الشعبية.

والوضــع الحالــي مخــتلف بشكل مأساوي، فتآكل نماذج التنمية الشعبوية، وما تفرضــه العولمــة الليبرالية عن طريق برامج التكيف الهيكلي، قد نزعا الشرعية عن أغلــب الدول الأفريقية، دون أن تعوض أشكال الديمقراطية المظهرية التي حلت محل الســلطات الوطنية الشعبوية المستبدة، شرعية الحكومات التي صارت عاجزة عن أن تقدم لشعوبها أي شيء مقبول في مجال التقدم الاجتماعي. **وهكذا دخلت أفريقيا مرحلة من دوامة الانكفاء الذاتي، يطلق عليها ــ خطأً "الحروب القبلية الداخلية"**. لأن "الأمر لا يتعلق بصراعات سببها الحقيقي هو العداوات بين الإثنيات وبعضها البعض، ولكنها صــراعات يفــتعلها لــوردات الحرب بهدف الاستحواذ على موارد البلاد (البترول، والمــاس)، ويســتخدمون الإثنية لهذا الغرض. والسلطات المحلية التي فقدت شرعيتها غــير قــادرة علــى الوقوف أمام انفجار هذه الطموحات الإجرامية. ومنظمة الوحدة الأفريقــية ــ وحــتى الأمــم المتحدة ــ التي دعيت لمواجهة هذه الأوضاع، تبين أنها عاجــزة هي الأخرى، كما يتضح من النتائج البائسة لتدخل "الإيكوموج" في ليبيريا أو سييراليون.

ومــن جهته اختُزِل الجانب الاقتصادي من وظائف منظمة الوحدة الأفريقية، إلى مجــرد المشاركة الأفريقية النشطة (في داخل حركة عدم الانحياز، ومجموعة السبعة والســبعين) فــي تكوين "جبهة مشتركة" تقدم مطالب الجنوب في مواجهة الشمال في الــنظام الاقتصــادي الدولي. ولكن بقيت المؤسسات المختلفة التي كُونت لهذا الغرض خاملة. وتختلف عن ذلك كثيراً قواعد التعاون في إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية (مثل الاتفاقيات مع دول الكاريبي والمحيط الهادي). ولكن الأمر كان يــتعلق هنا بشكل من الإقليمية بين الشمال والجنوب، كانت وظيفته الوحيدة حتى اليوم، أن يعمل كسير توصيل للعولمة الرأسمالية النيولبرالية حالياً.

وتــبقى بعــد ذلك مؤسسات التعاون تحت الإقليمي مثل الوحدة الاقتصادية لدول غــرب أفريقــيا لغــرب أفريقــيا، وجماعة التنمية للجنوب الأفريقى وكوميزا لأفريقيا الجنوبــية والشــرقية، والوحــدة الاقتصادية والنقدية لغرب أفريقيا لمنطقة الفرنك، و sacu,cma لمــنطقة الــراند، وفــروع المؤسســات المالية الدولية، مثل بنك التنمية الأفريقــي، وهــو شــبه فرع للبنك الدولي، وغيرها. ويلاحظ أن الهيئات ذات الطابع الإقليمــي القويــة هــي تلك المرتبطة بجنوب أفريقيا أو فرنسا، وكانت بصفة خاصة القائمــة علــى إصــدار الــنقد في منطقة الراند أو الفرنك وثيقتي الارتباط ببريتوريا وباريس.

لا شـك أن حصـيلة عمل المنظمات تحت الإقليمية للتعاون/التكامل الأفريقي كانت هـزيلة، إن لـم نقـل صـفراً. وقد بقيت المبادلات التجارية ضئيلة، كما لا يوجد حركة لـرؤوس الأمـوال الإقليمية، وكان هذا أمراً أكثر من منتظر. فطالما كان اقتصاد البلدان المشـاركة يقـوم بالكـامل تقريـباً على تصدير المنتجات الأولية، فإنه لا يوجد ما يمكن تبادلـه فـيما بيـنها. وفـتح الجمارك وخلق الأسواق المشتركة، لا تستطيع من ذاتها أن تنـتج تكـاملاً بيـن مثل هذه الاقتصادات. والنتيجة الوحيدة لهذه الإجراءات هي السماح بتـبادل منـتجات مـن مصادر أجنبية على الحدود بشكل رسمي بدل التهريب. وانضمام الـدول الأفريقـية لمـنظمة الـتجارة العالمـية، إنمـا يزيد من النتائج المحبطة "للانفتاح الاقتصـادي". ولا يكـون لأي مشـروع للـتعاون/ التكامل أي معنى ما لم تلتزم البلدان المشـاركة، بشـكل جماعـي فـي سياسات للتصنيع النشط، بدافع من الدول ذاتها. ولكن الأيديولوجـية الليبرالـية السـائدة تعارض من حيث المبدأ، أية فكرة عن تدخل الدولة، أو التخطـيط، وتـرفع بدلهـا أسطورة أن رأس المال (الأجنبي) سيقوم تلقائياً بتنفيذ وظائف التنمية، والتنويع.

وقـد اقترحـت مـنظمة الوحـدة الأفريقية فعلاً على الدول الأفريقية"خططاً" للتنمية تتضـمن تكاملهـا تحـت الإقليمي، بل الإقليمي، وتمثل خطة لاجوس (١٩٨٠)، ومعاهدة أبوجـا (١٩٩١)، أمـثلة علـى ذلـك. ومن الناحية الفنية البحتة، كانت هذه المحاولات مثـيرة للاهتمام، بل قوية، وكانت الاقتراحات المقدمة بعيدة عن أن تثير السخرية، سواء مـن جهـة فـروع النشـاط الجديـدة المقترحة، أو من حيث المفاهيم المتعلقة بارتباطها بالاقتصـاد الكلـي، أو توزيـع التخصصات بين الدول الأعضاء. وقد شعر البنك الدولي فعـلاً بالخطـر الذي تمثله هذه المحاولات، ولم يقدم تقرير بيرج الشهير (١٩٨١)، الذي جـاء رداً علـى خطة لاجوس، والذي صار بعد ذلك بمثابة الكتاب المقدس للبنك الدولي ومؤسسـات الـتعاون الدولـية، فـي مقابل ذلك، سوى استمرار أفريقيا في التخصصات ذات المـيزات "الطبيعـية"، أي الـبقاء فـي إطـار التخصص القديم الزراعي المنجمي. وحفاظـا علـى منطقه الخاص، لم يُشر البنك الدولي في تقريره إلى ميزات التكامل التي يعتبرها غير ذات فائدة في إطار الاستراتيجيات "الليبرالية" التي يوصي بها.

وكانـت نقطـة الضعف في اقتراحات منظمة الوحدة الأفريقية، هي أنها كانت تحتاج لتنفـيذها إلـى دافـع قوي من جانب الدول الأعضاء. ولكن الطبقات المتمتعة بالريع التي تكونـت إبـان قيام تلك الدول، لم تكن لديها الوسائل، بل ربما لم تكن لديها الإرادة، للسير في طريق يختلف عن التخصص الزراعي المنجمي الذي يتحقق دخلها عن طريقه.

ولعـــل قـــيام الاتحاد الأفريقي مؤخراً ــ في جو من عدم الاكتراث العام ــ الذي يهــدف لقــيام تكامل إقليمي أكثر تقدماً، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، يكون الفرصة لمعالجة نقاط الضعف في منظمة الوحدة الأفريقية التي انحلت، والعودة لحلــم كل أفريقيا القديم. وهذه المنظمة الجديدة رُسمت على غرار النموذج الأوروبي، وهـــي تضم ٥٣ دولة، وتعلن عن طموحات عظيمة، مثل استئصال البؤس والحروب مـــن أفريقــيا، وتعزيز الديمقراطية ونظم الحكم الجيدة، وإنشاء منطقة تكامل اقتصادي يفــترض أنها ستسمح بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجتذب الاستثمارات الأجنبية. ولتحقــيق ذلــك، يقترح نظامها الأساسي إنشاء الكثير من المؤسسات السياسية (مؤتمر الاتحاد، والمفوضية، وبرلمان كل أفريقيا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلـــخ.)، والاقتصـــادية (البـــنك المركـــزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي، وبنك الاستثمارات الأفريقي، إلخ.)، وكذلك محكمة عدل أفريقية، وآليات لفض المنازعات.

ويـــبقى الأمل ألا يكون هذا الاتحاد مجرد ذر للرماد في العيون، أو قشرة فارغة. فأفريقــيا لا تحـــتل سوى جزء صغير تابع من النظام العالمي، الأمر الذي يمنعها من الاشـــتراك كعنصـــر فـــاعل في تشكيل هذا النظام في مجموعه. ولن تكون "الشراكة الأفريقــية الجديـــدة فـــي التنمية" (النيباد) هي التي تغير الأمور فعلاً، فهي مع زعمها تعزيـــز التنمـــية الإقليمـــية وتحـــت الإقليمـــية، تعمل في إطار المنطق السائد للسوق الرأســـمالي. ولا يكفي أن تكون المبادرة أفريقية لكي تتبع خطاً يتجاوز النظام السائد، مـــن منظور بديل حقيقي. والإقليمية المعتمدة على الذات فعلاً، ممكنة ولكنها لم تدخل حيز التحقيق بعد.

٣-العالم العربي المجمد في حالة العجز

صار الشعور الشعبي في العالم العربي بالانتماء إلى وحدة ثقافية، إن لم تكن "أمة" عربية بالمعنى الدقيق للكلمة، قوياً خلال العقود القليلة الماضية. وكان الأمل أن يصبح لذلك، الأساس لتعاون جدي بين الدول العربية، بل أن يفرض عليها بناء وحدة سياسية مـــن نـــوع ما (فدرالية، أو كونفدرالية، أو اندماجية). ولم يحدث شيء من هذا، وفي الواقـــع، يـــبقى الـــتعاون/التكامل على نفس مستوى الضعف كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء، لنفس الأسباب جزئياً، وعلى الرغم من وحدة اللغة العربية.

أمـــا الجامعـــة العربية، واسمها الحقيقي "جامعة الدول العربية"، فهي، على غرار الأمـــم المتحدة، منظمة بين دولية، يحتفظ أعضاؤها بسيادتهم الكاملة، دون التنازل عن

أقل جزء منها للسلطة فوق الدولية. وتشبه الجامعة من هذه الناحية، منظمة الوحدة الأفريقية، أو منظمة الدول الأمريكية، وليس الاتحاد الأوروبي. ويجب النظر إلى أن إنشاء الجامعة العربية كان محاولة لإيجاد بديل لا طعم له لوحدة كل العرب. وخلال تاريخها، أنشأت الجامعة العربية سلسلة من المنظمات العربية بين الدولية، على غرار عائلة منظمات الأمم المتحدة. ولكن إنجازات هذه المنظمات تبقى متواضعة: كثرة من الدراسات، وتقارير ومشروعات، بعضها قيِّم، ولكن القليل من الإنجازات الملموسة. ولذلك اتخذت محاولات التكامل في المنطقة طرقاً أخرى، بدأت في مرحلة أولى (مرحلة القومية العربية المنتصرة التي بدأت بحرب تحرير الجزائر، وانتهت بالهزيمة في الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة عام ١٩٦٧)، بمحاولات لتحقيق هذه الوحدة – ولو جزئياً – بتعبئة وسائل سياسية قوية، كان من أهمها الوحدة المصرية السورية لتكوين الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨–٦١). وكان فشل هذه الوحدة هو بلا شك، نذير النهاية لهذه الاستراتيجية الناصرية/البعثية، مما فتح الطريق واسعاً لتفاقم العداوات بل الصراعات بين الجيران المباشرين (الجزائر–المغرب، وسوريا–العراق، والسعودية–اليمن، والعراق–الكويت).

وابتداءً من ١٩٧٣، بدا للحظة أن الثروة البترولية قد تتابع خطى الإرادة الشعبية الراديكالية للوحدة العربية، وقد واكب هذه الثروة حركة هجرة داخلية واسعة من البلدان العربية الفقيرة (تونس، ومصر، والسودان، وفلسطين، وسوريا، واليمن) نحو البلدان البترولية الغنية (ليبيا، ودول الخليج). ولكن بلدان الخليج التي استشعرت الخطر من هذا "الغزو" الداخلي، استبدلت بالتدريج بهذه العمالة العربية، عمالة آسيوية مهاجرة من الباكستان، والهند، والفلبين. ولكن الثروة البترولية قد مكنت من انتقال كبير للأموال العامة، ولكنها لم تكن المحرك لمشروعات للتكامل، وإنما بُددت في أشكال الاستهلاك للطبقات الحاكمة، والحكومات في البلدان المتلقية. وكان هذا أمراً متوقعاً، فالسلطات المحافظة للغاية في بلدان الخليج تعمل كسير توصيل لمتطلبات العولمة الليبرالية، وسيطرة الولايات المتحدة، والتي لم تفكر مطلقاً في التشكيك فيها. بل بالعكس، فبعد إقامة القواعد الدائمة للولايات المتحدة في منطقة الخليج بعد حرب الخليج، لعام ١٩٩٠–١٩٩١، صارت هذه الأنظمة شبه محميات أمريكية. وأخيراً، فقد مولت الثروة البترولية هنا أو هناك، بعض الاستثمارات الخاصة، ولكن هذه الاستثمارات إنما ساهمت في تقوية البرجوازيات "الكومبرادورية" الطفيلية التي لا تتصور لنفسها مستقبلاً خارج إطار العولمة الليبرالية.

وفـــي ظـــل هذه الظروف، لم تحقق الإقليمية/التكامل في العالم العربي، أي إنجاز يســتحق هــذا الاســم خلال العقود الثلاثة الماضية. والعالم العربي، مثله مثل أفريقيا جـنوب الصـــحراء، لا يحـتل في النظام العالمي سوى مكاناً تابعاً. وحجم صادراته البترولـــية لا يمـــثل بديـــلاً حقيقـــياً عن التصنيع الفعال الذي يستطيع سد الاحتياجات المحلـــية، ويؤثـــر علـــى الأســـواق العالمية. فيوجد بعض "المهمشين الأغنياء" (بلدان الخليج) كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء، كذلـــك الكثـــير مـــن "المهمشين الفقـــراء". ولا هـــؤلاء ولا أولـــئك لهـــم القدرة على لعب دور نشط في تشكيل النظام العالمـــي. وهم باستمرار عاملون سلبيون، يضطرون دوماً للتأقلم مع الأوضاع، مع أن صـــادرات البترول من المنطقة تلعب دوراً حيوياً بالنسبة للمستهلكين الغربيين. وهكذا يمـــر العالم العربي بمرحلة من تاريخه تتميز بغياب أي مشروع خاص به. ولذلك، فلا عجـــب أن يكـــون الآخـــرون هم المبادرون بتقديم "الاقتراحات" التي يفرضونها على شركائهم من العرب.

وهكذا، قامت الولايات المتحدة، التي تعتبر الشرق الأوسط منطقة نفوذ خالص لها (وكـــل مـــا يُســـمح للأوروبيين به هو مساندة وجودها في المنطقة) منذ ابتعاد الاتحاد الســـوفييتي المـــنهار عن المنطقة، وبمساعدة حليفتيها إسرائيل وتركيا (والمساندة غير المشـــروطة من بلدان الخليج)، بطبخ مشروع "السوق المشتركة للشرق الأوسط". وهذا المشـــروع، لا يســـبغ المشـــروعية على الممارسات الإسرائيلية التوسعية في فلسطين المحـــتلة التـــي تتحول إلى مجموعة من البانتوستانات فحسب، بل يعطيها دور الوسيط الإجـــباري بيـــن الشركات متعدية الجنسية، وبلدان المنطقة. ولا يمكن التحدث هنا عن "الإقليمـــية" إلا بمعـــنى مشـــروع شـــمال- جنوب (الولايات المتحدة-إسرائيل-بلدان المـــنطقة)يعمل في إطار، ولمصلحة العولمة الليبرالية، والهيمنة الأمريكية. أما أوروبا فقد تقدمت باقتراحات سميت "الشراكة الأورو متوسطية" تسير في ركاب نفس المنطق. ومـــع أن هـــذا المشـــروع قد فشل فعلاً، إلا أنه قد ساهم في تعميق الهوة بين المغرب والمشـــرق، فبلدان المغرب، عبر اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، قد اندمجت بشـــكل أكبر في النظام الإنتاجي الأوروبي (الذي تورد له منتجات من الباطن بأسعار متدنـــية)، عن بلدان المشرق. ويقضي "تقسيم العبء" (حسب التعبير الأمريكي)، بنوع مـــن تقسيم الأدوار، الذي يختص الولايات المتحدة بالشرق الأوسط بموارده البترولية، ويـــترك للأوروبييـــن المغـــرب والمهاجرين منه. ومرة أخرى، توجد الأسس لإقليمية حقيقية، ولكن يبقى التحرك السياسي لتحقيقها، مجرد مشروع.

٤-أمريكا اللاتينية تُمتص في داخل الاقتصاد الأمريكي

كانـت "الميركوسور" وبدرجة أقل، ميثاق الأنديز والسوق المشتركة، المقدمة لعملية تكـامل لأمـريكا اللاتينـية، قـادرة على مواجهة العولمة المهددة، مع البقاء داخل إطار الـرؤى السـائدة، أمـا "منطقة التجارة الحرة للأمريكتين"، فتنتمي لمنطق مختلف تماماً. فهـي مسـتوحاة مـن اتفـاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية، الذي يضم الولايات المتحدة وكـندا والمكسـيك في سياسة لعدم التمييز في جميع مجالات الاقتصاد، ولذلك فالمشروع يقضـي بـتكامل القـارة (٧٥٠ ملـيون نسـمة)، في منطقة واسعة يفرض فيها الأقوى سياسـته حـتماً. ففـي عـام ٢٠٠٠، كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يمثل ٧٥,٧% مـن الإجمالـي للقـارة بأكملهـا، وتمـثل الـبرازيل ٦,٧%، وكندا ٥,٣%، والمكسيك ٣,٩%، وبقية البلدان الواحدة والثلاثين ٨,٤%.

وبوضـع الشـركات في جميع هذه البلدان على قدم المساواة، ولفتح الأسواق العامة، والخدمـات، والاسـتثمارات بشـروط واحـدة للجمـيع مهما كان مصدر رأس المال، وبإدخـال الجمـيع تحـت راية المبادئ النيو ليبرالية للخصخصة، وإلغاء التقنين، لا يمكن لمـنطقة الـتجارة الحرة للأمريكتين، التي تضم مستويات تكنولوجية متفاوتة، إلا أن تقوي أوضـاع اللامسـاواة. وقـد اسـتبعدت هـذه المبادرة، التي اتُخذت تحت تأثير السلطات الاقتصـادية، وخاصـة الشـركات الأمريكية متعدية الجنسية، أي إجراءات ديمقراطية، فالبرلمانات لم تُستشَر في الأمر تقريباً.

وقـد ثـارت مقاومـات شـعبية للاعـتراض على هذه الخطط، فقد كونت النقابات العمالـية، وحـركات الفلاحيـن، وحـركات السـكان الأصـليين، والحركات النسائية، وغـيرها، "الحلـف الاجتماعـي للقارة" وتجمعوا بعشرات الآلاف للاحتجاج عند اجتماع رؤسـاء الـدول (٣٤ دولـة باسـتثناء كوبا)، في كيبيك. ويبدو البديل الأمريكي اللاتيني كقطب إقليمي يضم عناصر تحت إقليمية، مقابلاً واقعياً للسيطرة الاقتصادية العالمية.

أعمال أخرى للمؤلفين حول الموضوع

. Marches regionaux ou guerres commerciales, Altematives Sud, Vol. Ill (1996), n° 4.
. Democratic et marche, Altematives Sud, Vol. VI (1999), n° 3.
. Socialisme et marche, Altematives Sud, Vol. VIII (2001), n° 1.
. Et si 1'Afrique refusait Ie marche?, Altematives Sud, Vol. Ill (1996), n° 3.

٣-مشروعات البدائل ومستوياتها *

استناداً لنقد نموذج التنمية، يمكن التساؤل عما إذا كانت هناك بدائل للرأسمالية المعولمة. وهنا يتواجه مشروعان كبيران، وهما: الكينزية الجديدة التي تعمل على تصحيح نقائص النظام، وجعله أكثر إنسانية، دون المساس بالسوق الرأسمالي كمحرك للاقتصاد، وما بعد الرأسمالية، التي ترى أن منطق النظام هو الشيء الواجب تغييره لأنه لا يتفق مع متطلبات الاقتصاد. أما البدائل فتوجد على ثلاثة مستويات: الأول هو مستوى اليوطوبيا (مشروع المجتمع)، والثاني هو مشروع المدى المتوسط، والثالث، مشروع المدى القصير. وذلك يستلزم تنمية الإرادة السياسية لتحقيقها، وخلق العلاقات الاجتماعية التي تسمح بذلك.

أ-قضية البدائل من الناحية النظرية

إن القضية الأساسية للحركات الاجتماعية، هي معرفة ما إذا كان هناك بالفعل بدائل للنظام الاقتصادي الحالي الذي يسيطر في الواقع على الكوكب بأكمله، بما في ذلك بعض البلدان الاشتراكية التي تتجه نحو السوق. أليس من المعقول أن نقول في إثرِ آدم سميث، إن الرأسمالية تتناول الكائن البشري كما هو في الواقع، في حين تنظر إليه البدائل كما تريده أن يكون. وبعبارة أخرى، ألا تعتبر البدائل، كما تبين الخبرات الحديثة، مجرد أحلام طوباوية؟

وفي الواقع، يبدو للكثيرين، أن التاريخ القريب للكتلة السوفييتية يثبت فشل المشروعات البديلة، فالاشتراكية كما قامت بالفعل، لم تعد مرجعاً قابلاً للتصديق. ومن هنا يقود الفراغ الأيديولوجي إلى "الفكرة الوحيدة". وعلى أية حال، فلم تبدأ دراسة الأسباب المتعددة، الداخليّة والخارجية، التي أدت لسقوط أنظمة الشرق (إريك هوبسباوم ١٩٩٩، ٤٨٣-٥١٧). وعلاوة على ذلك، الذي يميز الرأسمالية، يأخذ أبعاداً عالمية، وتصبح التناقضات التي يمثلها على المستويات الأيكولوجية والاجتماعية غير محتملة. وتتعدد المقاومات في أوساط مختلفة، وعلى مستويات كثيرة في جميع أنحاء العالم، بحثاً عن بدائل. ولا يعتقد أحد بأن التغير يمكن أن يحدث في مدى زمني

*فرانسوا أوتار

قصـــير، عـــن طريق ثورة سياسية بسيطة. وأدى فشل الاشتراكية القائمة بالفعل، إلى الوعي على الأقل، بأن أي تحول هو في الواقع عملية تقتضي النفس الطويل.

ومـــن السابق لأوانه أن نستعرض الاقتراحات البديلة سواء في مجال النظرية أو التطبـــيق. ونلاحـــظ أن الســـوق يجتذب الاهتمام في كل مكان، ففي الصين أو فيتنام، أصـــبح الســـوق الهدف لتوجيهات الحزب الشيوعي، ويُقدم الدخول في مجال العولمة كهـــدف وطنـــي. وحـــتى عـــندما توجـــد بعض الحلول المبتكرة للتوفيق بين السوق والاشـــتراكية، فـــإن المشـــروع السياسي يغرق في منطق الرأسمالية الذي لا يترك له مجـــالاً للمـــناورة. وفي البلدان الأخرى، تحاصر قوانين السوق الرأسمالي الكثير من المـــبادرات الشعبية القاعدية، سواء أكانت مجرد استراتيجيات للمحافظة على البقاء، أو نتيجة لأفكار مبتكرة. ومع ذلك، يظهر تياران كبيران من البدائل اليوم، وهما: الكينزية الجديدة، وما بعد الرأسمالية.

١-الكينزية الجديدة

يقـــبل النموذج النظري لهذا التيار منطق السوق بوصفه المحرك للاقتصاد، وإنما مـــع تقنين النظام، والحد من آثاره الضارة، ومنعه من التسبب في إساءات. ويبدو هذا للكثيرين حلاً معقولاً وواقعياً.

والمـــرجع الذي يستند إليه هؤلاء، هو المجتمع الأوروبي لما بعد الحرب العالمية الثانية، وما بني عليه من ميثاق بين رأس المال والعمل، مع قيام الدولة بدور الضامن والحَكَـــم لحســـن توزيع الثروات. وبدرجة مشابهة، كان هذا هو الشكل المميز لنموذج باندونج، طبقاً لعرض سمير أمين، أي مشروع للتنمية الوطنية الشعبية، صاغته البلدان حديـــثة الاستقلال في آسيا، وأفريقيا، وكذلك أمريكا اللاتينية (الإحلال محل الواردات الأجنبـــية). ففي هذه المناطق، جرى التحالف بين البرجوازية البازغة، والقطاع المنظم مـــن الطبقة العاملة في الاقتصاد الرسمي، حول مشروع للتنمية يهدف لإحلال المنتج الوطني محل الواردات الأجنبية.

والفكـــرة لهـــذا التـــيار، هي تطبيق الكينزية على النطاق العالمي، وبالتالي تقنين النظام الاقتصادي العالمي. فبعد الاتجاه المغالي في اللبرالية، الذي قاد إلى إلغاء التقنين فـــي الأسواق، وتدفق رؤوس الأموال، وفي تنظيم العمال، والذي أدى لبرامج التكيف الهيكلـــي، والتخفف من مسئوليات الدولة، يعود البندول للتوجه للناحية المضادة. ومن هـــنا العمـــل على إعادة الشروط المحققة للمنافسة، وفي الوقت نفسه، محاولة الحد من

تدمير البيئة، والتخفيف من المظالم الاجتماعية. ونظراً لأن المشكلة لا تظهر اليوم على مستوى الدول فقط، فإن الواجب هو اكتشاف الوسائل لتحقيق التقنين على المستوى العالمي، وبالتالي خلق الآليات القادرة على تحقيق ذلك. ووفقاً للكينزية الجديدة، فمشكلة البدائل تقف على هذا المستوى.

ولهذا التيار عدة تنويعات، تتوقف على ما إذا كان تركيز أنصاره على التقنين بهدف الحفاظ على الرأسمالية، أو وضع مؤشرات تعمل، في الوقت ذاته، على مبدأ المحافظة (على البيئة)، وحماية الحقوق الأساسية (للعمال، وسيادة الدول، إلخ.).

وهذه المواقف لا تمس المنطق الرأسمالي، ولكنها تحاول علاج عيوبه وتجاوزاته، فهي ترفض الرأسمالية المتوحشة، إما لأنها تعرض النظام نفسه للخطر، أو لأن تكلفتها البيئية والاجتماعية مرتفعة أكثر مما ينبغي. وفي الحالة الأولى، يجري الاعتماد على المبدأ الأخلاقي الداخلي للنظام، أي احترام قواعد اللعب، بهدف التأكد من ضمان إعمالها جيداً. وفي الحالة الثانية، تدان مساوئ النظام بدرجات متفاوتة، وهي تُنسب أساساً لتصرفات اللاعبين الاقتصاديين التي يجب تقنينها والتحكم فيها بشدة أكبر. وهذه الأخلاقيات تدعو لدور فاعل لضمير اللاعبين على الساحة، ووضع الإطار المنظم لعمل الاقتصاد. ويسير الفكر الاجتماعي للديانات الرئيسية في هذا الخط بوضوح.

٢-ما بعد الرأسمالية

وهنا يجري النظر في تنظيم الاقتصاد على أسس غير تلك النابعة من الرأسمالية، أو ما يطلق عليه اليوم من باب التخفيف، اقتصاد السوق (وهو، كما يقول ميلتون فريدمان الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، يعني نفس الشيء). أي أن منطق الرأسمالية ذاته هو المطعون فيه، أو بعبارة أخرى، الاقتصاد المُركز على الذات، أو النشاط الذي يحقق أقصى ربح، وبالتالي التراكم الذي يرتكز عليه النشاط الإنتاجي، وبالتالي النمو. وفي مقابل هذا تعطي "ما بعد الرأسمالية" تعريفاً مخالفاً للاقتصاد، وهو: نشاط يحقق الأسس المادية للرفاهية المادية والثقافية لمجموع الجنس البشري.

وفي حين يبرز التعريف الأول قيمة نشاط الأفراد الذي يكون في مجموعه المجتمع، يُركز التعريف الثاني على أن الاقتصاد بناء جماعي، وينبه إلى أن السوق هو علاقة اجتماعية. وهذا يعني تقدماً أكثر عمقاً من موقف الكينزية الجديدة، ويؤدي

بالضـــرورة إلـــى اقتراح بدائل أكثر راديكالية. وهذا يقتضي فحصاً أكثر تعمقاً قبل أن نواجه قضية المصداقية.

ولا شــك أن هناك اختلافات بين المنادين بما بعد الرأسمالية، فبينهم يسار ثوري يعتــبر أن الاســتيلاء علـــى السلطة هو مفتاح التغيير السريع الراديكالي. ومن بينهم مجموعـــة يطلق عليها "المحافظين"، وهم في البلدان الاشتراكية السابقة، أو الاشتراكية رســمياً، ينادون بالعودة للحلول السوفيتية، بل ربما الستالينية، في محاولة لتحاشي أو تجنــب فوضـــى الســـوق المافيوي المنفلت، كما نجده اليوم في روسيا مثلاً. وأغلبية الباقيــن، مع ذلك، يسلمون بفكرة أن الانتقال نحو نموذج اقتصاد بديل يمر عبر عملية طويلـــة النفس. ومن هذا المنظور الأخير، يُبذل جهد نظري كبير في الوقت الحاضر، ويشارك في هذا الحوار، بشكل غير معهود من قبل، مفكرون ماركسيون من اتجاهات مخــتلفة، ومـــثقفون يســـاريون من أصول مختلفة، سواء أكانوا ذوي فكر متحرر أو متدينين.

ويقــول الــبعض إنهم يبحثون عن يوطوبيا، ويرد المنادون بهذا المشروع بقبول الوصــف الحرفـــي، ولكــنهم يعطون الكلمة معنى مختلفاً، وهو ما يسميه بول ريكير **"اليوطوبــيا الضـــرورية" وهي هدف غير محدد زمنياً، ولكنه يجمع الآمال الجماعية.** وبهــذا الشرط، لا تعني اليوطوبيا أمراً غير قابل للتحقيق، ولكن النظرية " لا تقف عند هــذا الحــد، ولكنها تعتمد بالضرورة على معطيات التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ويســـمح ذلــك بـــأخذ الــتجارب الماضية في الاعتبار، وكذلك تعدد المقاومات للنظام الرأســمالي. وهــذه الأخــيرة ليست جميعها معادية للنظام، ولا تؤدي بالضرورة لقيام تحركات بديلة، وهذا يذكرنا بالحاجة إلى معايير للحكم.

ولا يكفي لتحقيق مصداقية بديل ملموس أن يعمل بشكل عادي، بل يجب أن يكون جـــزءًا مـــن مجمـــوع أكبر، وعنصراً في بناء الهدف النهائي، وإلا يمكن أن يتحول بســـرعة إلـــى أحـــد عناصـــر النظام القائم، فهذا الأخير لديه قدرة كبيرة على التأقلم والامتصاص. ومن هنا أهمية النظرية لبناء البدائل.

مـــن الواضـــح إذن، أنـــه من وجهة نظر هذا التيار، **فإن البدائل تفترض تجاوز الرأســـمالية لا مجرد إصلاحها**، وبهذا المعنى نتحدث عما بعد الرأسمالية. وهناك كذلك بعـــد أخلاقي متضمن في هذا الفهم، فكما قلنا من قبل، يبرز المدافعون عن النيولبرالية تشجيع المبادرة الفردية التي يعتبرونها تُغني الشخصية الإنسانية من جهة، ومن الجهة الأخـــرى، تقـــابل المصالح المتعارضة التي تلغي بعضها البعض في السوق، ومن هنا

طبيعة التقنين الذاتي لهذا الأخير. بل يتمادى البعض مثل مايكل نوفاك، في الولايات المتحدة، الذي يدافع عن الفكرة القائلة بأن الرأسمالية هي شكل التنظيم الاقتصادي الأقرب إلى تعاليم الإنجيل، حيث تربط بين احترام الفرد، والخير العام. وكذلك ميشيل كامديسو، المدير السابق لصندوق النقد الدولي، الذي صرح قبل تقديم استقالته من الصندوق بأسبوع واحد، أن صندوق النقد الدولي هو أحد عناصر بناء مملكة الله.

فضرورة تجاوز الرأسمالية يفترض إذن وجود بعد أخلاقي سابق للبحث عن بدائل، فبقدر ما تُنزع عنها الشرعية، بقدر ما يمكن تعبئة الرأي العام، وتجميع التحركات. وفي منظور ما بعد الرأسمالية، لا يكفي مجرد إدانة مساوئها. وأي نظام، وخاصة النظام الرأسمالي، يحتاج لكي يعاد إنتاجه على المدى الطويل، إلى جهات ناقدة تسمح له بتصحيح أخطائه، ولهذا السبب، فأية معارضة حتى إن كانت راديكالية، لا تطعن في الأسس النظرية لبنائه، تنتهي بأن تكون ذات فائدة له.

ويعتمد الطعن في شرعية الرأسمالية الذي تقدمه "ما بعد الرأسمالية"، قبل البعد الأخلاقي، على عجز النظام عن الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الاقتصاد، بوصفها آلية يستخدمها المجتمع لضمان الأمن المادي لجميع الأفراد، وجميع الشعوب. ويوضح الرسم البياني لتوزيع الدخل في العالم الذي أعلنه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ويأخذ شكل كأس الشمبانيا، هذا الوضع تماماً. فوفقاً لتقرير عام ١٩٩٧، يحصل العشرون بالمائة الأكثر غنى من سكان العالم على ٨٢% من الدخل العالمي، في حين يحصل العشرون بالمائة الأكثر فقراً على ١,٤% فقط من هذا الدخل. وقد عبر الاقتصادي الأمريكي من أصل مجري، كارل بولانيي عن فهم جيد لهذه الأوضاع عندما قال إن الرأسمالية قد عزلت الاقتصاد عن المجتمع وجعلته شيئاً "قائما بذاته". وفضلاً عن ذلك، يجب أن نضيف أن الرأسمالية تميل إلى أن تفرض قوانينها على مجموع الأنشطة الجماعية للإنسانية. فالمشروع طويل المدى يجب إذن أن يعمل على إعادة ربط الاقتصاد ثانية بالمجتمع، ولهذا السبب، لا يتردد هذا المؤلف في إعلان التفوق الأخلاقي للاشتراكية على الرأسمالية (كارل بولانيي، ١٩٩٥).

ورد الفعل الأخلاقي على مساوئ الرأسمالية، من وجهة نظر تيار ما بعد الرأسمالية إذن، يندرج في إطار رؤية أكثر عالمية، لأن هذه المساوئ ليست مجرد أخطاء عابرة أو نتيجة إساءات فردية. والتحليل الما بعد رأسمالي، يعتبرها لصيقة بالنظام، وهذا يؤكده بسهولة واقع أن الممثلين الاقتصاديين "للرأسمالية المتحضرة" بمن فيهم ممثلو الرأسمالية المسماة "الرينانية" [المنتمية لنهر الراين]، هم أنفسهم الذين

يدعمون "الرأسمالية المتوحشة" في الجنوب أو الشرق. وتعظيم الربح، أو قانون المنافسة، لا تعرف حدوداً إلا في إطار علاقات القوى. ولا تتخلى الرأسمالية عن بعض المواقع إلا في مواجهة مقاومة منظمة، ولكن بعد أن تكون قد لجأت للقمع، والقوة، أو للدكتاتورية السياسية، بل حتى الحرب للدفاع عن مصالحها.

ومن هذا المنظور، يجري بناء عولمة بديلة وهي **عولمة المقاومة والنضال** (ف. أوتار، وف. بوليه، ١٩٩٩). لأنه في مواجهة "عولمة" رأس المال، يوجد تفتت للحركات الشعبية، أو منظمات الدفاع عن الحقوق المختلفة وهو تفتت راجع إلى التفرق الجغرافي أو القطاعي. والالتقاء فقط هو الذي يسمح بتكوين قوة جديدة. وعلى الرغم من الأخطاء، كان التحرك ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل، بداية قوية، كما كان المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليجري، أول تعبير بين قاري عن المجتمع المدني من أسفل.

تشمل رؤية ما بعد الرأسمالية كذلك، قضايا التقدم التكنولوجي والبيئة، والأولى لا تُعتبر هدفاً في ذاته، ولا أسلوباً لتعظيم الربح، وإنما كوسيلة لتحسين أوضاع البشر في كل أرجاء العالم. ومن هنا، يؤخذ في الاعتبار النتائج الاجتماعية للتقدم التكنولوجي (التكلفة البشرية)، وأثرها على النظام الاقتصادي (إلغاء وظائف، أو تحسين ظروف العمل)، وتوزيع مردودها بين الطبقات الاجتماعية (محتكر لأقلية، أو موزع على الكافة)، والطابع الأخلاقي لتطبيقها (حالة البيو تكنولوجيا)، وأثرها على البيئة (انبعاث ثاني أكسيد الكربون مثلاً). أما عن العوامل المتعلقة بالبيئة، فتستدعي اهتماماً خاصاً، فمع أن ماركس عاب منذ قرن ونصف على الرأسمالية أنها تدمر أهم مصدرين لثرواتها، وهما الطبيعة والبشر، فإن الأنظمة الاشتراكية لم تعط الاهتمام الكافي لمتطلبات البيئة. ويتمسك المنادون بحلول ما بعد الرأسمالية، أكثر من أي وقت مضى، بأن ضرورات الوقاية تقضي بتحرير استخدامات الطبيعة من المنطق السلعي، وانخراطها في المجال العالمي.

وأخيراً، **بما أن السوق هو علاقة اجتماعية، فإنه في أغلب الأحوال، يفرض الأقوى حقه على الجميع**. وفي الظروف الحالية، فمع أن القطب المركزي للرأسمالية موزع بين العناصر الثلاثة للثالوث المكون من الولايات المتحدة وأوروبا، واليابان، والتي تتمتع معاً بالكثير من الاحتكارات في المجالات الاقتصادية، والعلمية، والاستراتيجية، فإن القوة العسكرية التي تضمن سيادة النظام في يد الولايات المتحدة. كتب توماس فريدمان، مستشار وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، في مجلة النيو يورك

تايمـــز، بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٩٩، مقالاً يقول فيه: "لكي تنجح العولمة، على الولايات المـــتحدة ألا تخشى أن تتصرف كالقوة الأعظم التي لا تُقهر، بما أنها كذلك." ويضيف: "إن الـــيد الخفية للسوق لا تنجح أبداً دون قبضة خفية. وشركة ماكدونالد لا تستطيع أن تمد فروعها، دون ماكدونيل دوجلاس (الشركة التي تنتج طائرات ف– ١٥). والقبضة الخفـــية التـــي تضـــمن الأمـــن العالمي لتكنولوجيات وادي السيليكون، اسمها الجيش، والطـــيران، والبحرية، والمارينز للولايات المتحدة." (توماس فريدمان، ١٩٩٩، ٦١). ويتميز هذا التصريح، على الأقل، بالصراحة الجارحة.

وتندرج المعارضة للهيمنة الأمريكية في إطار هذه الرؤية، وهي الدافع لمعارضة حلف شمال الأطلنطي، وهو التعبير الأقوى عن هذه المعارضة (سمير أمين، ١٩٩٩). وقـــد ظهـــرت إبـــان حروب الخليج، وكوسوفا، وأفغانستان، وهي ثمرة تحليل يتجاوز الحاضـــر المباشـــر، ويندرج في الرؤية العامة لما بعد الرأسمالية. وتدل بداية إضفاء صبغة مؤسسية على الدفاع الأوروبي بعد هذه الحرب على قدر من الوعي بالتناقضات الموجودة داخل الثالوث ذاته، مما يوحي ضمناً ببديل منتظر. إن ما بعد الرأسمالية كما وصـــفناها إذن، تعني الاشتراكية بالمعنى الذي قصدته روزا لوكسمبورج عندما قالت: "الاشتراكية أو البربرية"، والذي لا يمكن أن ينطبق على الاشتراكية التي تثير الخوف (الستالينية)، أو تلك التي تثير الضحك (الطريق الثالث).

ب–البدائل الملموسة

وصـــفنا فـــيما ســـبق، مشروعين لبدائل، الأول ذا توجه نيوكينزي يحاول إعطاء الرأســـمالية وجهـــاً إنسانياً، والثاني ما بعد الرأسمالية، بهدف تجاوزها. مفهوم البدائل مـــزدوج إذن، فهـــي إما في إطار الاقتصاد الرأسمالي، أو بدائل له. ولكل منها فكره الـــنظري، وأساســـه الأخلاقي، ويؤدي لمقاومات، ويقترح خطوات ملموسة. ولكنهما يلتقـــيان حول الكثير من النقط السياسية، إذ يؤيدان بعض أنواع التقنين مثل التحكم في الـــتدفقات المالية الدولية، ولكن تبقى الفلسفة الأساسية لكل منهما مختلفة تماماً. ويجب ألا نخطـــئ تلك الحقيقة، فهناك الكثير من العوامل الاجتماعية، بل الثقافية، التي تفرق بينهما.

والجانـــبان يـــتحدثان الـــيوم عـــن البدائل (بصيغة الجمع)، ولكن بمعانٍ متميزة. فالـــبعض لا يتقـــبلون أي أهداف عامة، خوفاً من خطر العودة إلى "الفكر الواحد" مرة أخـــرى. وفـــي المقابل، يوجد عدد من الحلول الملموسة التي تسمح بتقديم بدائل ذات

مصـــداقية للوضع الحالي المُعترف بأنه غير قابل للبقاء. وهذه الرؤية تقترب كثيراً من مواقــف الكينزيين الجدد، أما بالنسبة للآخرين، فالبدائل الملموسة لا تكتسب المصداقية إلا بقدر ما تتدرج في إطار الحلول تدريجياً محل النظام الرأسمالي، أي كخطوات على طــريق تحــول طويل بالضرورة. ولمِ الدهشة، ألم تأخذ الرأسمالية أربعة قرون لتبني الأســس المادية لإعادة إنتاجها (التصنيع وتقسيم العمل). وعلى ذلك، فمن الطبيعي أن أســلوباً آخــر للإنــتاج يــأخذ وقــتاً لبناء نفسه. يقول موريس جوديلييه: "إن مشكلة الاشـــتراكية أنهـــا اضـــطرت لـــتعلم المشـــي بأرجل الرأسمالية". وقد تساعد الثورة التكنولوجــية الجديــدة على تغير الأمور، ولكن من الواضح أن هذا لن يتم بشكل آلي، لأنهـــا تحـــدث فـــي داخــل العلاقات الاجتماعية القائمة، التي تقرر تطبيقاتها، وتحدد المستفيدين، وتوجه الأبحاث.

وقــبل أن نــتحدث عــن المجالات الملموسة التي تظهر فيها بدائل ذات مصداقية الـــيوم، دعنا نُذكِّر بثلاثة أشياء الأول هو أن **البدائل وهي ثمرة اللاعبين الاجتماعيين، لا يمكــن إلا أن تنــتج عــن نزع الشرعية عن الوضع الحالي**، أي الرأسمالية القائمة بـــالفعل، وهــذه مرحلة ضرورية. أو بعبارة أخرى، يجب القضاء على فكرة ألا بدائل هــناك. وفـــي الواقع، فإنه طالما بقي هذا الاعتقاد، فلن تكون لأي حل آخر مصداقية، وتنتهـــي اللعبة قبل أن تبدأ. ومن هنا أهمية المرجعية الأخلاقية، سواء بالنسبة لأولئك الذين يريدون تقنين النظام القائم، أو أولئك الذين يريدون استبداله.

والثاني، أن السوق هو علاقة اجتماعية، وإن تحوله في ظل العولمة، لا يمكن أن يحــدث إلا فـــي إطـــار تـــوازن جديد، يستلزم التقاء المقاومات والنضالات على نفس المســـتوى، حـــتى يمكـــن خلـــق علاقة جديدة للقوى. فلا يكفي مجرد استخدام آليات اقتصـــادية أو إداريـــة لتغيـــير الـــنظام الاقتصادي وامتداداته الاجتماعية، والسياسية، والثقافـــية. وعلى ذلك فهناك جانب من التحرك السياسي والاجتماعي الضروري للسير على طريق البدائل.

والملاحظـــة الثالـــثة، هي أن المطلوب هو تغيير نظام (تعديله أو استبداله حسب الـــرؤية)، **ومجـــرد إضافة بدائل مهما كان عددها، لن يكفي لتحقيق هذا الهدف**. ومع ذلـــك، توجد مواقع كثيرة، ولاعبو كثيرون، ربما أكثر مما كان الحال منذ نصف قرن. فاليوم، ينخرط جميع سكان العالم بشكل مباشر أو غير مباشر، في العلاقات الاجتماعية للرأســمالية: مباشر عن طريق العلاقة رأس المال/العمل، أو الأجراء. وغر المباشر، عـــن طريق الكثير من الآليات الأخرى، مثل تحديد أسعار تصدير المنتجات الزراعية،

أو المــواد الخـــام، أو آليات القروض الخارجية، أو انفتاح الأسواق، أو حرية تحويل العمـــلات، أو المضــــاربات المالية. وهكذا فالبدائل الملموسة (في صيغة الجمع) يمكن اعتـــبارها مجرد حماية ضد التصرفات الجنونية للنظام دون المساس بمنطقه الأساسي، أو كعلامات على طريق تجاوز النظام.

ولدراسة موضوع البدائل، يجب أن نميز بين مستويات ثلاثة مختلفة، اليوطوبيات، والأهــداف متوســطة المدى، والإجراءات الملموسة. ونرى اليوم الكثير من الأفكار، والاقتراحات، والتجارب، تظهر على كل من هذه المستويات.

١-مستوى اليوطوبيات

ولــنذكر، عند الحديث عن اليوطوبيات، أن الأمر لا يتعلق بأوهام، وإنما بمشروع للتعبــئة، وهذا لا يمكن أن يكون فكراً مجرداً، بل يجب أن يكون له أساس في الواقع، مــع مــراعاة أنـــه يــندرج فــي إطار زمني ومكاني يصنع شبكة من القيود للاعبين الاجتماعيين القائمين عليه. ونحن لا نتحدث هنا عن اليوطوبيا النيولبرالية، التي تحدث عنها المدير الأول لمنظمة التجارة العالمية قائلاً إنها ستضع حداً لكل البؤس في العالم، وتحقــق الســعادة لكــل البشر بنهاية الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، بشرط التحرير الكامل للاقتصاد. ولعل نسيان أن السوق هو في الواقع علاقة اجتماعية، مهما بدا ذلك التجاهل بريئاً، هو الذي يجعل هذا الموقف خيالياً.

وكلا الاتجاهين الكينزي الجديد، وما بعد الرأسمالية، وإن كانا يتفقان في عدم ربط اليوطوبــيا بمســتقبل أســطوري، إلا أنهما يختلفان جذرياً عند تحديد الهدف النهائي. فالاتجـــاه الأول يتصور سوقاً مقنناً، يتبع قواعد محددة من خارجه، وتضمنها السلطات العامة، وهو موقف قريب من موقف الكلاسيكيين الجدد الذين يريدون بأي شكل إعادة أوضـــاع المنافســـة، وهذا يفسر التقارب بين الليبراليين الاجتماعيين، والاشتراكيين من المناديـــن **بالطريق الثالث**. ويسير جوزيف ستيجليتس في هذا الاتجاه (ج. ستيجليتس، ٢٠٠٢).

وفـــي المقـــابل، يـــرى تيار ما بعد الرأسمالية، ضرورة **قلب منطق الرأسمالية، وبالتالـــي وضـــع قواعـــد جديدة للعبة الاقتصادية**: وهي استبدال فكرة الحاجة بفكرة الـــربح؛ والملكـــية الجماعـــية (ولـــيس ملكية الدولة) لوسائل الإنتاج؛ وأخذ الأسلوب الاجتماعـــي للإنـــتاج، في عملية الإنتاج، وكذلك في التطوير التكنولوجي؛ والإشراف الديمقراطـــي، لا علـــى المجال السياسي فقط، وإنما على الأنشطة الاقتصادية كذلك؛

والاستهلاك كوسيلة وليس هدفاً؛ والدولة كجهاز فني وليس أداة قهر، إلخ. وهذه هي المعايير التي يستخدمها هذا التيار اليوم لتحليل تجارب الاشتراكية الفعلية، وذلك بهدف فهم ما لم يسر وفقاً للمنتظر، ولماذا حدث ذلك.

ويجب التعبير عن مستوى اليوطوبيا على شكل برامج، وهذا يقتضي خطوة أخرى. وكما قلنا من قبل، فإن هناك الكثير من التداخل بين البدائل المتوسطة والقصيرة المدى التي يقترحها الاتجاهان اللذان لا يقبلان المرحلة النيولبرالية للتراكم الرأسمالي، ولذلك سنتحدث عن مواقع الالتقاء بالدرجة الأولى.

٢-البدائل على المدى المتوسط

عندما نستعمل عبارة "المدى المتوسط" فنحن نعني أهدافاً عامة تعتبر ممكنة التحقيق، ولكن إما أنها تحتاج إلى التعبير عنها في عدد كبير من الاقتراحات الملموسة الداخلة ضمن البدائل قصيرة المدى، والتي تُرتب حسب مقتضى الأحوال، وإما أنها تحتاج إلى نضال طويل ضد القوى المعارضة. وسنستعرض المجالين الرئيسيين للتطبيقات، وهما: البدائل الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية، والبدائل السياسية.

٣-البدائل الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية

الهدف الأول لبديل على المدى المتوسط في المجال الاقتصادي هو: تشكيل مختلف للمبادلات المعولمة. ففي الواقع، لا تنصب المعارضة على عالمية المبادلات وإنما على كيفية حدوثها في السوق الرأسمالية. وهكذا، فهناك قطاعات من الأنشطة بين البشر، يجب عزلها عن المنطق التجاري، وإلا تفقد مغزاها، مثل الثقافة، والتعليم، ووسائل الاتصال. وانفتاح الأسواق يجب أن يترك مجالاً للمناورة للاقتصادات الضعيفة. والانتقال الحر لا يمكن أن يقتصر على رؤوس الأموال والسلع فقط، وإنما يجب أن يشمل الأفراد أيضاً. وأنشطة المضاربة التي تسيطر على الاقتصاد العالمي، يجب أن يُسيطر عليها، إن لم توقف كلياً. وهناك حلول مقترحة لكل من هذه النقط.

وفضلاً عن ذلك، فالعولمة الحالية من حيث إنها تميز المصالح الاقتصادية للبلدان الأكثر قوة، والشركات متعدية الجنسية الآخذة بمزيد من التركيز، **فإن التجمعات الاقتصادية الإقليمية**، يمكن أن تكون شكلاً آخر للوجود في إطار العولمة. فهذه التجمعات يمكن أن تستجيب لرؤيتين بديلتين، فمن جهة، الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات السكان، بالتوسع في المبادلات الداخلية، ومن الجهة الأخرى، تكوين قاعدة

أكثر قوة للمفاوضة في الاقتصاد المعولم، وبذلك تخلق نقطة انطلاق نحو تعدد القطبية الاقتصـــادية، والسياســـية فـــي المستقبل، في مواجهة القطبية الواحدة حالياً، أي قطبية الثالوث، أوروبا واليابان والولايات المتحدة، تحت هيمنة هذه الأخيرة. وهذا ما شرحناه فيما سبق.

ولـــتعديل العلاقـــات بين الشمال والجنوب، وهي سمة أخرى للعولمة المعاصرة، يجـــب **إزالـــة العوائق أمام تنمية الاقتصادات التابعة**، بعكس اتجاهات التدفقات المالية التي تسير حالياً في اتجاه الاقتصادات المتقدمة كنتيجة لوزنها في إطار علاقات القوى العالمـــية. وهـــذه العوائـــق تتمثل في تذبذب أسعار المواد الخام والمنتجات الزراعية، والسياســـة الحمائية لبلدان الشمال، ومنافسة الفوائض الزراعية، والتشغيل من الباطن، والمـــناطق الحـــرة حيث تسود أوضاع ضريبية واجتماعية جائرة، وتضخم مصاريف خدمة الديون، واشتراطات الاستثمار الأجنبي، والفوائد الربوية للقروض قصيرة المدى (رؤوس الأمـــوال الطائرة)، وهروب رؤوس الأموال المحلية إلى أماكن أكثر ربحية، وهجـــرة العقـــول، إلـــخ. وفي جميع هذه المجالات قُدمت الحلول، وطُبق البعض منها جزئياً، أو تُناقَش في بعض البرلمانات.

وأخـــيراً، وفي الإطار المباشر للعولمة، يجب **التقليل من تجارة السلاح**، والتحكم فيها دولياً كهدف للمدى المتوسط. وينطبق نفس الأمر على أسلحة الدمار الشامل، التي يجب أن يعود منعها والتحكم فيها لسلطة دولية حقيقية وليس لبعض الأمم التي تسيطر على النظام العالمي. وتوجد مشروعات في هذا الاتجاه، وتتوقف مصداقيتها على توفر الإرادة السياســـية. وبعـــد انـــتهاء الحرب الباردة، جرى الحديث عن "أرباح السلام"، ويمكن التوسع في هذه الفكرة التي بدأ بعض التحرك تجاهها.

وبقـــدر مـــا يعني تطبيق البدائل تحولاً للرأسمالية المعولمة، أو استبدالها، فإنه لا يكفـــي مواجهـــتها في اتساعها، وإنما يجب النظر في مبادئها الأساسية المطبقة عالمياً. والوجـــه الأول، هـــو **حـــدود المـــنطق التجاري** (حتى مع استخدام أشكال أخرى مثل المقايضـــة وتـــبادل المنح). **ولا أحد يفكر اليوم في إلغاء السوق نهائياً، لأنه إن كان السوق هو علاقة اجتماعية، فمن الممكن أن تقوم هذه العلاقة أساس مساواة حقيقية فـــي التـــبادل**. وفـــي هذا الصدد، فإن تنمية اقتصاد اجتماعي، حتى مع ما يقوم من عراقـــيل حالياً تحد من إمكانياته، يفتح الطريق أمام الكثير من الحلول، بما فيها ملكية أدوات الإنـــتاج لمجمـــوع المنتجيـــن. وهـــذا يحقـــق عملياً فرملة الاتجاه نحو تركيز الشـــركات، التي تهرب عن طريق ذلك من التشريعات الوطنية، أو يوقف التمادي في

اتجـاه الخصخصـــة، وفي اتجاه أكثر إيجابية، بدعم القطاعات غير التجارية بوصفها تمـثل مسـاهمة حقيقـية في "ثروة الأمة". وجميع هذه الأفكار متضمنة في المطالبات المحددة لكثير من الحركات الاجتماعية.

وإعـادة تقنين عملية الإنتاج والتوزيع التي تعرضت للكثير من إلغاء التقنين في اتجـاه تحقـيق أعلى ربحية في هذه المرحلة الحالية من العولمة، هي أحد البدائل في المـدى المتوسـط، وهـي تمس بالدرجة الأولى أربعة قطاعات. والأول يتعلق بإعادة التوازن بين رأس المال الإنتاجي ورأس المال المالي، بهدف التقليل من تدهور الأول، والتقلـيل من طبيعة المضاربة للثاني. والثاني هو التمييز في استخدام التكنولوجيا حتى لا تكـون الربحية هي الدافع الوحيد لإنتاجها وتطبيقها، وإخضاعها لمعايير أخرى مثل رفاهية البشر والمحافظة على كرامتهم، والمحافظة على الطبيعة.

والثالـث، إعادة توصيف العمل، الذي يتأثر بلا شك بالتكنولوجيات الجديدة، ولكن من الضروري التمكن من تنظيمه وفقاً لمعايير غير المنافسة القاتلة بين الشركات (التي تـؤدي إلـى المرونة في تحديد مواعيد العمل، والفصل بين العاملين ومعاملتهم كأفراد مسـتقلين، وتشـغيل الأحـداث، وتخفـيض مخصصات الضمان الاجتماعي والأمن الصـناعي، إلخ.). وأخيراً، هناك عامل البيئة. ففي المدى القصير، يمكن أن يكون هذا العامل الأقرب إلى فرض البدائل على المنطق الرأسمالي، لأنه من المستحيل مواصلة السـير علـى الوتيرة الحالية، التي تتميز باستنفاد الموارد غير المتجددة، وتدمير البيئة لمجرد تحقيق الربح في المدى القصير.

ولنضـف أخـيراً، أن كـل هـذا يندرج في رؤية ناقدة للحداثة وهي التي تؤدي للمـنطق الرأسـمالي، وتحول التنمية إلى مجرد استهلاك غير محدود، وغير متساوٍ، ومدمر للتوازنات الطبيعية، والكرامة الإنسانية. وبعيد عن الرقابة الشعبية.

٤-البدائل السياسية

لـن ترى البدائل الاقتصادية النور ما لم تواكبها بدائل سياسية، ففي الواقع، تمنح العولمـة الحالـية للـنظام الاقتصادي الرأسمالي سلطة حاسمة، أي قدرة ضخمة على فرض معاييرها على الحياة الجماعية. والقوة الموازنة له لا يمكن إلا أن تكون سياسية بالمعـنى الواسع للكلمة، ومن هنا أهمية عدد معين من الأهداف على المدى المتوسط. فعلـى المسـتوى العالمي، يجب تقوية المؤسسات الدولية، ومقرطتها، وهذا يشمل إلى جانـب مجلـس الأمـن بوصـفه القـائم علـى الحفاظ على السلم العالمي، الأجهزة

المتخصصة للأمم المتحدة. أما بالنسبة للمنظمات التي نشأت عن مؤتمر بريتون وودز (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، التي صارت الأدوات الفعالة لتطبيق وفاق واشنطن، (النيولبرالية)، فيجب أن تعود إلى دورها الأصلي وهو تقنيـن النظام الاقتصادي العالمي، ولكن بمعايير تختلف عن مجرد الربحية، وهذا أحد الـبدائل المسـتهدفة بشـكل جـدي. وتسير هذه الأهداف يداً بيد مع إعادة دور الدولة كضـامن للأهداف الاجتماعية، والاهتمامات البيئية، مع تعزيز كفاءتها التقنية، وتأكيد الرقابة الديمقراطية على جميع المستويات.

وتحقـيق هذه الأهداف البديلة في المدى المتوسط، يتوقف على المستوى الدولي، علـى توافـر ثلاثـة عوامل أساسية، وهي: التقاء المقاومات للرأسمالية، والنضالات الاجتماعـية على جميع المستويات، والإرادة السياسية من جانب الحكومات، وتطوير القـانون الدولي. بل يمكن التأكيد أنه لا بد من تجمع هذه العوامل معاً لكي تتحقق هذه البدائل.

وبعض المبادرات على مستوى الدول، لا سيما على المستوى الإقليمي، تعبر عن الإرادة السياسـية لإيجـاد الـبدائل، مـثل "الميركوسـور"، أو "الآسيان"، التي تطور مشروعات اقتصادية تدل على موقف ناقد بصراحة لمشروعات التبادل الحر بين بلدان المـنطقة والولايات المتحدة، حتى وإن كانت هذه المشروعات تجري في إطار اقتصاد السـوق الرأسـمالي. وأخيراً، فعلى مستوى القانون الدولي، نلاحظ ظهور الكثير من المـبادرات فـي مجـال حقـوق الإنسان، وحقوق الشعوب، في مقابل حقوق رجال الأعمـال. ومـن بيـنها مبادرة المحكمة الدائمة للشعوب، أو العصبة الدولية من أجل حقوق الشعوب.

ج-البدائل في المدى القصير

لكـي يكـون الحديـث عـن بدائل ذات مصداقية، لا يكفي تحديد هدف نهائي ثم صـياغة أهـداف للمدى المتوسط، وإنما التقدم كذلك، باقتراحات للمدى القصير تصلح أساسـاً للتحرك من أجل تحقيقها، وتُبنى عليها البرامج السياسية. ومن المستحيل عمل قائمـة كاملة بمثل هذه الأهداف، ولكن يكفي إعطاء بعض الأمثلة التي تثبت أن إيجاد البدائل ممكن.

وأغلب هذه الأمثلة تقع في مجال التقنين، ولكنها تندرج كخطوات من عملية أطول مدى، سواء لإعطاء العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وجهاً إنسانياً (الرؤية النيوكينزية)، أو لتغييرها (رؤية ما بعد الرأسمالية). ويمكن تقسيمها لعدة مجالات:

***تقنيـنات اقتصـادية**: فـرض ضريبة على التعاملات المالية الدولية (ضريبة توبيـن)؛ النظام الضريبي الإقليمي والدولي؛ إلغاء الجنّات الضريبية؛ إلغاء ديون البلدان الفقيرة؛ تجمعات اقتصادية إقليمية تدار بشكل ديمقراطي، أو مناطق تعاون اقتصـادي؛ إعـادة تشـكيل المؤسسات المالية الدولية؛ وضع القيود على عولمة القطاع غير التجاري، الخ.

***تقنيـنات بيئـية**: حماية الموارد غير المتجددة؛ حماية الثروة البيولوجية؛ وضع قواعد دولية للحد من التلوث؛ تنفيذ بنود "أجندا ٢١" لمؤتمر ريو.

***تقنينات اجتماعية**: تشريع دولي للعمل؛ قواعد للسلوك للاستثمارات الدولية للحد مـن السلطات المطلقة للشركات متعدية الجنسية؛ مشاركة الهيئات الممثلة للعمال في الهيئات الإقليمية والدولية.

***تقنيـنات سياسـية**: إنشـاء سـلطات إقليمـية ذات اختصاص لتقنين الشئون الاقتصـادية والاجتماعـية؛ الترابط بين السلطات المحلية، والوطنية، والإقليمية؛ إعـادة تنظـيم أجهـزة الأمم المتحدة؛ إدارة عالمية للإرث الأيكولوجي (البيئي)، والثقافي؛ برلمان عالمي.

***تقنينات ثقافية**: حماية الإنتاج الثقافي الوطني أو المحلي.

وختاماً نقول إن البدائل موجودة، ولا شك في مصداقيتها. وفي نهاية المطاف، فإن تحقيقها يتوقف على إرادة ذلك. وفي اللحظة الحالية، لا تتعلق قضية المصداقية بالبدائل ذاتهـا وإنما بالعمل الجماعي. فهل توجد قوى اجتماعية قادرة على تحقيق المشروعات الـبديلة فـي المدى القصير والمتوسط؟ وهل توجد الإرادة السياسية لتحقيقها؟ هذا هو التحدي الكبير للحركات الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين.

المراجع

. HOBSBAWN E.J.,L'dge des extremes, Histoire du court XX eme Siecle, Bruxelles,Complexe, Paris, Le Monde diplomatique, 1999
. GEMDEV, Mondialisation - Les mots et les choses, Paris, Karthala, 1999
. POLANYI K. et AREMBERG C, Les systemes economiques dans l'histoire et la theorie, Paris, Larousse, 1975
.. REICH R., L'economie mondialisee, Paris, Dunod, 1993
. SOROS G.,La crise du capitalisme ou l'integrisme des marches, Paris,
. StiglitzJ.E., La grande deception, Paris, Fayard, 2002

مؤلفات أخرى للمؤلفين حول نفس الموضوع

. HOUTART F. et POLET F., L'Autre Davos; mondialisation des resistances et des luttes, Paris, L'Harmattan, 1999.
. AMIN S., L'hegemonisme americain face au projet europeen, Paris, L'Harmattan, 2000.
. A la recherche d'alternatives. Un autre monde est-il possible?, Alternatives Sud, Vol. VIII (2000), n° 2.
. Socialisme et marche: Chine, Vietnam, Cuba., Alternatives Sud, Vol. VIII (2001), n° 1.
. Democratic et marche, Alternatives Sud, Vol.VI (1999), n° 3.

خاتمة

بعـد أن استعرضـنا عددا كبيراً من المقاومات والنضالات في أنحاء العالم، بما يكفـي على أية حال، لإقناعنا بأهميتها، وبظهور واقع جديد هو بداية الالتقاءات، وبعد أن درسنا بعض القضايا التي تقابل مجموع المجتمعات، وبعد أن وضعنا تخطيطاً أولياً لـتأملات حـول الـتحديات التي تواجه الشعوب في العالم المعاصر، تسمح بفهم نشأة الحـركات الاجتماعـية وديناميكيـتها ، وأخـيراً، بعـد أن تحدثنا عن البدائل للنظام الرأسـمالي وامتداداته السياسية والثقافية، يبقى أن نتقدم ببعض الأفكار التي تلخص ما سبق.

لقـد فقد الخطاب النيولبرالي مصداقيته. ولم يعد الاتهام بالحنين إلى الاشتراكية، والدعـوة للواقعـية بدلاً منها، مقنعاً، وكذلك كل الحجج من أجل إعطاء وجه إنساني للرأسـمالية. وكـان الانشغال الأول لمن شاركوا في هذا المشروع، هو إدراك حقيقة الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية، والحكم عليها من وجهة نظر مبدأ الحياة، وتعبئة جهودهم من أجل التحرك المشترك القادر على إيجاد البدائل.

ونحن نلاحظ أن نظام اللبرالية المعولمة ليس لديه شيء يقدمه للشعوب، فالاقتصاد ذو السرعات المتعددة، والعجز السياسي الذي يفرضه عليها، لا يؤديان إلا إلى التدمير الاجتماعـي والثقافـي والأخلاقي. وهذا النظام لا يوفر لبلدان العالم الثالث، في أحسن الأحـوال، سـوى صـناعة تابعـة تغـرق في محيط من "الاحتياطي" الذي لا يمكن امتصاصـه. ولا يقـدم للجماهير الغفيرة من الفلاحين المستبعدين أي مستقبل مقبول، وإنما قنانة فعلية لشركات الزراعة العملاقة. ولا يواجه ضغط الهجرة المتزايدة، وهي المنـتج الجانبي الحتمي لهذا النظام، أي فحص لأسبابه، وإنما الوسائل البوليسية للتحكم فيه.

والـبديل لن ينتج إلا من نضال الطبقات الشعبية والشعوب ضد هذا النظام وهي ضـحيته، وهـي التي ستصنع التاريخ. ودون التبسيط المخل لحجم وتنوع أهداف هذه النضـالات، يمكـن مـن الآن الإشـارة إلى عدد من المجالات التي ستتمحور حولها التغـيرات الحاسـمة لكي يمكن بلورة رؤية بدائل أكثر إنسانية. و الأمر يتعلق بأبنية جديـدة، وليس إعادة بناء الأبنية المنقولة من الماضي. فالحقائق الجديدة تقتضي أجوبة جديدة، أكثر انفتاحاً، وأكثر راديكالية مما عُرف من قبل.

ينبغـــي بـــناء تحالفـــات فـــي كل مكان بين الأجزاء من الطبقات العاملة المسماة "مـــندمجة" (أي التـــي تحصل على أجور مقبولة نوعاً ما، وعلى حد أدنى من الضمان الاجتماعـــي، وثبات العمل)، وتلك غير المندمجة (أي العاطلين، وذوي الوظائف غير المســـتقرة، والعامليـــن في القطاع غير الرسمي). فهذا الواجب له أولوية أولى في كل مكان، وإن كانت ظروف تحقيقه متنوعة لأقصى درجة من بلد لآخر.

ينبغـــي بـــناء "جـــبهة المواطنين"، التي تفرض الديمقراطية الحقيقية التي تضمن للجمـــيع ــ رجـــالاً ونساء، و"طوائف" لها الأغلبية أو لا ــ مستقبلاً يختلف عن مجرد الخضـــوع للديمقراطـــية عند حدها الأدنى و/أو الاستبداد من جهة، أو الفورة العاجزة تحت تأثير العِرقية والأصولية الدينية من الجهة الأخرى.

ينبغي بناء جبهة "شعوب الجنوب" القادرة أن تفرض على حكوماتها، وعلى القوى المسيطرة، مفاوضات حقيقية بشأن شروط العولمة.

ينبغي تحقيق أوسع وفاق ممكن حول الضرورة الحتمية لإقامة أسلوب للتنمية قائم علـــى تقنيات وممارسات تضمن الحفاظ على البيئة الطبيعية، في مقابل أشكال الإدارة الهادفـــة لتعظـــيم الإنتاجية، والخاضعة لقانون تحقيق الربح في المدى القصير، والتي تعلن ثقتها بشكل منافق، بقدرات التنظيم الذاتي لقطاع الأعمال.

وهـــناك جـــبهات أخـــرى يجري بناؤها للنساء، والشعوب الأصلية، ولمن "بدون أوراق"، لـــخ. ولا بد من تقدير قيمة المكاسب التي تتحقق هنا أو هناك بفضل النضال المتصـــاعد، بمقدار قربها من هذه الأهداف، وهي لا تستحق اعتبارها مكاسب إلا بقدر انخـــراطها فـــي مـــنظور بـــناء نظام عالمي آخر، يكون ديمقراطياً، وشعبياً، ومتعدد المراكز.

وبعـــد أحـــداث ١١ ســـبتمبر ٢٠٠١، ظهـــر التساؤل عما إذا كان هذا الحدث قد عـــرض هـــذه المكاســـب للخطر، ونظرة سريعة على الأوضاع تسمح بالتوصل إلى النتـــيجة أنـــه باســـتثناء الولايـــات المـــتحدة، ومناطق الصراع المباشر في أفغانستان وفلسطين، لم يكن له أثر مباشر. ولعل المنتظر أن تظهر النتائج في المدى الطويل، في عملية تؤدي لتسريع وصول الأحزاب اليمينية للحكم. وفي بعض المناطق، أخذ وصف الإرهاب يُطلق على جميع أشكال المقاومة المسلحة، بل هناك اتجاه لتوسيع هذه الصفة لتشـــمل الحـــركات الاجتماعـــية، خاصة في بوليفيا والبرازيل والفليبين. والقيود التي تفـــرض علـــى الحـــريات الديمقراطية، تمهد لأشكال أخرى من القهر الاجتماعي، في

الشـمال كمـا في الجنوب. وعلى "حركة الحركات" أن تسرع بوضع هذه النقطة على جدول أعمالها.

وموقـف المجلس الدولي للمنتدى الاجتماعي العالمي واضح تماماً في هذا الشأن، حيث جاء في قراره الصادر في اجتماع برشلونة في أبريل ٢٠٠٢: "**بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تجمعـت عـدة عوامـل أدت لتغير في حالة الأوضاع العالمية، تتميز بصفة خاصـة، بمواقـف عدوانـية مـن جانب الحكومة الأمريكية على المستوى العالمي (التصـرفات المـنفردة، ورفـض الاتفاقـيات الدولية، وإضعاف متزايد لنظام الأمم المـتحدة، وعسكرة الصراعات، وزيادة النفقات الحربية، وسياسة حمائية للاقتصاد، وفـرض النيولبرالية على البلدان النامية، وغيرها). ومع ذلك، فحدث ١١ سبتمبر لم يعطـل نضـال الحـركات، كما رأينا في بورتو أليجري ٢٠٠٢، وكما هو الحال في المظاهرات الأخيرة في برشلونة أو إيطاليا، والتي دفعت للأمام العملية التي بدأت في سـياتل ١٩٩٩. والنضال من أجل السلام، مع أهميته المتزايدة في الأوضاع الحالية، لا يحـل محل المعركة ضد العولمة النيولبرالية. وكلا النضالين يبقى عنصراً أساسياً على جدول أعمالنا.**"

ويجـري حالـياً وضـع الأهـداف العملية لنظام عالمي جديد في عدد كبير من المجـالات. فقد قُدمت اقتراحات بأشكال جديدة من التقنين في المجالات الدولية، خلال الاجـتماع الثاني للمنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليجري، ونوقشت. **ولا يمكن تحقيق التغيرات في العلاقات الاجتماعية على النطاق العالمي، إلا في إطار ديمقراطي عالمـي جديـد** تفرضه القوى الاجتماعية والسياسية التقدمية. **وهكذا فعولمة الرأسمالية ليسـت قـدراً تاريخـياً، وردود الأفعال الاجتماعية للمواطنين لمنطقها الأحادي، هي الخميرة لعالم جديد.**

ومشـروع رد إنسـاني على تحدي العولمة التي يحركها التوسع الرأسمالي، ليس خيالاً يوطوبياً، بل بالعكس، لعله الحل الوحيد الممكن واقعياً، بمعنى أن البدء في تطور في اتجاهه سيجتذب سريعاً قوى اجتماعية ضخمة في جميع مناطق العالم، قادرة على فـرض مـنطقه. ولـو كانت هناك يوطوبيا بالمعنى الشائع والسلبي للكلمة، فهي تلك المـتعلقة بمشروع لإدارة النظام قائم على التقنين "التلقائي" عن طريق السوق العالمي. والسؤال الأساسي هو معرفة مدى التقدم الذي حققته الحركات الاجتماعية في اتجاه هذا الـرد الإنساني، بفضل النضالات التي جرت خلال السنوات الماضية. ونحن على ثقة بأن الالتقاءات الحالية ستساهم بقوة في هذا الاتجاه.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية
١٩٨٧-٢٠٠٣

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣ /١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر- نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الاسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان ١٩٩٠.
١٢. محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١
١٣. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٤. محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٥. أحمد نبيل الهلالى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٧. سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٨. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر:أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
١٩. جويل بنين، زكارى أوكمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١،

ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢

٢٠. إشـــكاليات التكويـــن الاجـــتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان ، ١٩٩٢.

٢١. أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فـــى دراســـة مقارنـــة مـــع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢.

٢٢. ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢.

٢٣. أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢

٢٤. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢.

٢٥. إدريس سعيد، عظام من خزف ، ١٩٩٣.

٢٦. دارام جـــاى (تحرير)، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.

٢٧. مـــايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.

٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.

٢٩. ناديـــة رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.

٣٠. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.

٣١. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.

٣٢. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.

٣٣. حلمـــى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤.

٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.

٣٥. جـــودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.

٣٦. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.

٣٧. صـــادق رشـــيد، أفريقـــيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.

٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.

٣٩.بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥ .
٤٠.سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦.
٤١.سمير أمين (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٢.مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٣.سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٤.عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦.
٤٥.جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.
٤٦.عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٧.سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .
٤٨.سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .
٤٩.كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٠.عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨. .
٥١.عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .
٥٢.محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٣.عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٤.لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار– مجدى

النعيم، ١٩٩٨.
٥٥. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.
٥٦. أميـــنة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٧. محمـــود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٥٨. محمـــد محـــيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٥٩. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.
٦٠. عــبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦١. عــزة خلــيل (إعــداد)، خــريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل-١٩٩٩.
٦٢. أميــنة رشــيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٣. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.
٦٤. جــردا منصــور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولـــى-يــناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، الورقة الثانية- نوفمــبر ٢٠٠٠ (دراســات حــول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة- مايو ٢٠٠٢(مســاهمات فــى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٥. أحمد مختار منصور، الجراحة في الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠
٦٦. حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٦٧. مصــطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٦٨. عــبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٦٩. سلسلة كتب شهادات ورؤى : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ج١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥.

٧٠. فرانســوا أوتار وفرانسوا بوليه،، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧١. عــبد الغفــار شــكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٢. كويســى بــراه، اللغــات الأفريقــية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شــعراوى، بالــتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين.
٧٣. فيتيــنو بيكــيلى، وأخــرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٤. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالــتعاون مــع لجــنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالــتعاون مــع لجــنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٧٦. ســمير أميــن، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢
٧٧. أكيكــي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٨. ســمير أميــن وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٩. يســرى مصــطفى (تحريــر)، المجــتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٨٠. د. فخــرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالــتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٨١. د.عــبد الغفــار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٢. عــبد الغفــار شــكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٨٣.حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٨٤.عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٨٥.سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٣.

٨٦.عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

٨٧.عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.

٨٨.مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

٨٩.طايع آصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.

٩٠. هويدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

كراسات المركز

١- أحمد هنئ، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.

٢- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.

٣- أشرف حسين ، ببليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨

٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩

٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩

٦- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيريسترويكا فى عيون الآخرين ، ١٩٩٠

٧- نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى

٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.

٩- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
١٠- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١- حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٢- أحمد صالح، الانترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١ .
١٣- عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٥-عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاوني في مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

- **شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية :** مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد١ (أكتوبر ١٩٩٩)، مجلد٢(مارس ٢٠٠٠) مجلد ٣ (أكتوبر ٢٠٠٠) مجلد ٤ (أكتوبر ٢٠٠١)، مجلد ٥ (٢٠٠٢)، مجلد ٦ (٢٠٠٣) نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين.

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا١٩٩١، .
٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.
٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣.
٦- م. مامدانى ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا.
٧- ثانديكا مكانداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا .
٨- مومار ديوب، ممادوديوف، تداول السلطة السايسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.

١٥- مامـــادو ضـــيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تشـــيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠-ســـليمان بشـــير ديـــانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة
١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبـــئة القطــــاع غـــير الرســـمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمـــال نـــدوة حـــول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا .
ب- سلسلة التنمية بالمشاركة
١- دراسة حالة فى ناميبيا.
٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
٤- المـــبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.

٥- دراسة حالة فى جامبيا.
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.
ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية
١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية .
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات .
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى فى منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية
من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد الرابع عشر شتاء ٢٠٠٢.
٢- نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الثالث والأربعون، يناير ٢٠٠٣.
من العدد الأول إلى العدد السابع والثلاثون، يناير- مارس ٢٠٠٢.
٤- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار.
العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧.
٥- نشرة المنتدى العالمى للبدائل- العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

تحت الطبع

١. المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية.
٢. التعليم العالى والتنمية.
٣. سنوات اليسار فى مصر.
٤. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٥. الجمعيات الأهلية الإسلامية - حالة السودان - الجزائر - تونس - المغرب.
٦. المرأة فى القطاع غير الرسمى.
٧. الحريات الفكرية فى شمال أفريقيا.
٨. حدود التغيير فى جنوب أفريقيا.
٩. المياه.

Arab African Research Center

Alternatives – pour un monde différent – Forum Mondial des Alternatives

Mondialisation des Resistances

L'Etat des lutes

Editeurs:
Samir Amin
François Houtart



libraire Madbouli